

الإيضاح شرح الإمام الزبيدي

الشيخ عفيف الدين أبو الوضئ عثمان بن عمر الناصري
الزبيدي ثم اليمني سنة ٨٤٨ هـ

على متن الدرّة
في القراءات الثلاث المتممة للقراءات العشر
للحافظ أبي الخير الشيخ محمد بن محمد بن محمد الجزري الشافعي

حققه وعلّق عليه ورفقه قراءاته

عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى

المدرس في كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية
بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ومضرب اللجنة العامة لجامعة طرابلس - مصر
ومضرب لجنة الاستماع لتسجيل القرآن الكريم بمجمع الملك فهد
لطباعة الصحف الشريف سابقاً

الناشر

دار الضياء

طالعات: ٣٣٠٧١٤٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كل الحقوق
محفوظة

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثالثة

مزيدة ومنقحة

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢٠٠٣/٤٨٦٠

رقم الإيداع

الإيضاح
شرح الإمام الزبيدي



مقدمة الطبعة الثالثة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

● وبعد

فكتاب «شرح الزبيدي على الدرّة» طبع للمرة الأولى بشركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر بالمطبعة العصرية، صيدا، بيروت سنة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م. وفسخ العقد بين الطرفين بعد انتهاء المدة المتعاقد عليها.

ثم طبعت الجامعة الإسلامية عام ١٤١١هـ ومطابع الجامعة الإسلامية لا تطبع بقصد التجارة ولكن للتوزيع على طلبة العلم، وأهل العلم في كل مكان.

ولما كان هذا الكتاب غير متوفر في المكتبات التجارية وليس في متناول كثير من طلاب القراءات ولما كان مدرسو القراءات في كلية القرآن الكريم ينصحون الطلاب باقتنائه؛ نظرا لاختصاره وعظيم فائدته للطلاب الذين يقرءون الدرّة وكمالها في توجيه قراءاتها، وخلوه من التحويل والتعقيد .. إلى غير ذلك من الصفات التي جعلته أحسن شرح في شروح الدرّة حتى الآن لذلك طلب مني كثير من الطلاب أن أعيد طبعه للمرة الثالثة فهداني الله إلى دار الضياء بطنطا للنشر والتوزيع فرحبت بطبعه ونشره. فجزى الله القائمين خير الجزاء.

فراجعته ونقحته ف جاء بحمد الله أكثر فائدة وأعم نفعاً من الطبعة الأولى والثانية. وأرجو الله أن يجعله في ميزان أعماله يوم القيامة وأن ينفع به كل من يطلع عليه إنه

سميع مجيب.

المحقق

عبد الرازق علي إبراهيم موسى

قويسنا - شرانيس - منوفية

هاتف رقم ٠٠٢٠٤٨٥٧٢٥١٧

التقريظ الأول

بقلم

فضيلة الشيخ الجليل صاحب الفضيلة

عامر السيد عثمان

شيخ القراء والمقارئ المصرية في هذا العصر

والمستشار الفني لمجمع الملك فهد

لطباعة المصحف الشريف

يرحمه الله

الحمد لله الذي اصطفى من شاء من خلقه لحفظ كتابه، وجعلهم من جملة أوليائه
وخواص أحبائه، ووعدهم على تلاوته الصحيحة والعمل بما فيه جزيل الثواب وأعلى
الدرجات

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة أدخرها ليوم العرض والحساب
وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله أحب الأحاب إلى العزيز الوهاب. القائل: «إن
أفضلكم من تعلم القرآن وعلمه»، والقائل: «يقال لصاحب القرآن اقرأ وارتق ورتل كما
كنت ترتل في الدنيا فإن منزلتك عند آخر آية تقرؤها».

اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه الذين نقلوا القرآن وحافظوا عليه
ورتلوه كما أنزل وعملوا بما فيه فأحلوا حلاله وحرّموا حرامه واهتدوا بهديه وتخلّقوا
بآدابه أولئك الذين صدّقوا وأولئك هم المتقون.

● أما بعد:

فإن مما يبشر بالخير ويدعو إلى الإعجاب ويستحق الإشادة إقدام الباحثين من علماء
هذه الأمة على دراسة كتب التراث واختيار النافع منها لتحقيقه ونشره وفق القواعد
العلمية للتحقيق. فرغم أن الكثير من أمهات الكتب قد نشر خلال القرنين الثالث عشر
والرابع عشر الهجريين فقد بقيت نفايس كثيرة لم تنشر بعد، وكذلك فإن ما نشر لم
يحفظ معظمه بالتحقيق العلمي الدقيق ومن النفايس التي لم تنشر كتاب (شرح الزبيدي

على الدرّة في القراءات الثلاث» الذي نقدم له ليحتل بطبعته هذه مكانته في المكتبة القرآنية بعد أن قام بتحقيقه ابننا الفاضل الشيخ عبد الرزاق على موسى المدرس بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية فوجدته قد بذل جهودًا جبارة لإخراج هذا الكتاب إلى خدمة القراء وقد رتبته ترتيبًا كاملاً مجوداً وأشار إلى مواضع الآيات في سورها، وشرح المجمل وفصل ما يحتاج إلى تفصيل مع توجيه القراءات الثلاث لأئمتها، وما هذا العمل إلا وسيلة لحفظ كتاب الله الذي تكفل به حيث قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (١٥) وأسأل الله أن ينفع بجهوده المسلمين، وأن يجري له الأجر والثواب ويسدد خطاه إلى ما فيه الصواب والله ولي التوفيق.

١٢ رجب ١٤٠٧ هـ

الموافق ٢٢ مارس ١٩٨٧ م

عامر السيد عثمان
 شيخ عموم المقارئ بالديار المصرية
 المستشار الفني لمجمع الملك
 فهد لطباعة المصحف الشريف

التقريظ الثاني

بقلم

فضيلة الشيخ الجليل العلامة

عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي

الاستاذ المساعد بكلية القرآن الكريم

بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ومن علماء الأزهر الشريف

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، هدى وذكرى لأولى الألباب، والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل «خيركم من تعلم القرآن وعلمه» وعلى آله وصحبه الذين سلكوا طريقته واقتفوا سيرته، فالوا بذلك أعلى الدرجات، وفازوا بالسعادة في الدنيا والآخرة، أما بعد:

فإن أعظم المعجزات للنبي الأمي ﷺ وأعظم النعم الإلهية على هذه الأمة هذا القرآن المجيد، أيد به آخر رسله، وخاتم أنبيائه وأنعم على الأمة بمنهاجه الواضح الذي لبي للبشرية كل حاجاتها في شتى مجالات حياتها، وقد قيض الله تبارك وتعالى لخدمة هذا الكتاب العظيم في كل قرن من القرون شرقاً وغرباً عباده المتقين، نوابغ العصر، وعباقرة الدهر من الحفظة والمقرئين والمفسرين والمحدثين تصديقاً لما بشر به الله تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ﴿٩﴾ حيث قاموا بحفظ حروفه وضبط نظمه وكيفية أدائه ومعرفة وقوفه وشرح معانيه، وبيان أحكام ترتيله وتوضيح قراءاته ورواياته وطرقه.

ومن هؤلاء الرجال العاملين في هذا المضمار أخونا الفاضل والزميل المخلص الشيخ عبد الرازق علي إبراهيم موسى من علماء الأزهر، والمدرس بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة حيث بذل جهوده في نشر علوم التجويد والقراءات وعد الآي تعليمًا وتدوينًا.

من أبرز جهوده في سبيل القراءات تحقيقه المفيد في كتاب شرح الإمام الزبيدي على الدرّة في القراءات الثلاث المتممة للعشر من نظم الحافظ محمد بن الجزري، وهو أول

شرح وضع على الدرّة في حياة الناظم وقد اطّلت عليه فوجدته تحقيقاً نافعاً بأسلوب علمي دقيق ليس بالطويل الممل ولا بالقصير المخل مع ما أبرزه من توجيهات القراءات المبنية على الحقائق العلمية وما أفاده من اللطائف والدقائق وقد حاول المحقق توخي الألفاظ المهذبة وتحري العبارات المحررة والتراكيب الواضحة الموجزة وهو بهذا قد قدم لقراء الدرّة المضية شرحاً مفيداً وكفاهم مؤنة البحث والتنقيب ومشقة التطويل والتعقيد نسأل الله أن يجزيه عن هذا المجهود العظيم خير الجزاء وأن ينفع به أهل القرآن إنه سميع مجيب

حرر بالمدينة المنورة

٢٥ من رجب ١٤٠٨ هـ

الموافق ٢٣ من مارس ١٩٨٨ م

كتبه بخطه

عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي

الاستاذ المساعد بقسم القراءات بكلية القرآن الكريم

التقريظ الثالث

بقلم

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور

عبدالله بن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي

عميد كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية

بالجامعة الإسلامية - بالمدينة المنورة

على ساكنها أفضل الصلاة والسلام

الحمد لله الذي أنزل على خاتم الأنبياء والرسل أكمل كتاب، فكشف به ظلمات الجهل وأسباب العذاب، وأماط به عن نفائس العلوم وذخائرها الحجاب، وكشف به عن حقائق الدين ومحاسنه النقاب، وفتح به لنيل الدارسين الباب، فجعله لهم في دجى الظلم نورًا ساطعًا، وفي سُدف الشُّبهه شهابًا لامعًا، وفي مضلة المسالك دليلًا هاديًا، وإلى سبيل النجاة والحق حاديًا، تحيا بوابل علومه القلوب النيرة أعظم مما تحيا الأرض بوابل السحاب.

﴿ كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبْرَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ (٢٩) . ﴿ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانُكُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (١٦) . فهو موئلهم الذي إليه عند الاختلاف يثلون، ومعلقهم الذي إليه في التنازل يعقلون، وحصنهم الذي به من وساوس الشيطان يتحصنون، وحكمة ربهم التي إليها يتحاكمون، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، إمام الهدى وقائد الغر الميامين، والموعود بالمقام المحمود نبينا محمد وعلى آله وصحبه الأبرار الذين قال الله فيهم: ﴿ وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾، صلاة دائمة ما رتل مُرتل القرآن، وحفظ طالب حرز الأماني.

أما بعد:

فإني تصفحت كتاب «إيضاح الدرّة»، للزبيدي في القراءات الثلاث المتممة للعشر، وهو أول شرح «للدرّة» حيث أُلّف في حياة الناظم - رحمه الله - تَعَالَى ؛ لكون الشارح تلميذًا له، والشرح رغم اختصاره يكاد يكون خاليًا من الأخطاء، مع دقة العبارة، ويحتاج

إلى من عنده علم بالقراءات ليتمكن من فهمه، فهو أسبق الشروح حسب علمي؛ لذا كان في حاجة إلى أن يُحقق، وقد حقق الله ذلك بأن قام أحد أساتذة كلية القرآن الكريم - وهو مَنْ له خبرة ودراية بعلم القراءات - فضيلة الشيخ عبد الرازق بن علي بن إبراهيم موسى بتحقيق الكتاب.

وفضيلة الشيخ عبدالرازق له مؤلفات ومن جملتها كتبه في «عد الآي»، «المحرر الوجيز في عد آي الكتاب العزيز»، و«مرشد الخلان إلى معرفة عد آي القرآن». وقد سلك في التحقيق مسلكاً جيداً؛ حيث قام بتوثيق المخطوطة وتحقيقها، وتوجيه القراءات توجيهاً سديداً، كما قام بتخريج جُلّ الأحاديث والآثار، وترجم لأغلب الأعلام الموجودة، وقد امتاز التحقيق بسلامته من الأخطاء اللغوية، ووضوح في العبارة مع ما اشتمل عليه من نكت لطيفة وتوجيهات دقيقة مما ينبئ عن خبرة المحقق في هذا الميدان، فجاء بحمد الله تحقيقاً وافياً يُعلّم الجاهل، ويذكّر العالم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم...

كتبه

عبدالله بن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي
المدينة المنورة في ٢٨ من ربيع الآخر لعام ١٤١٠هـ

التقريظ الرابع

د. محمود سيوييه أحمد البدوي .

- يرحمه الله -

رئيس قسم القراءات بكلية القرآن الكريم

بالجامعة الإسلامية - بالمدينة المنورة سابقاً

وعضو اللجنة العلمية لتصحيح مصاحف المدينة سابقاً

الحمد لله رب العالمين القائل في كتابه العزيز: ﴿وَإِنَّهُ لَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد القائل: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ» وعلى آله وصحبه الذين تلقوا عنه القرآن الكريم، وتلوه حق تلاوته، وعملوا بما فيه فكانوا من الفائزين.

أما بعد:

فإن علم القراءات من أجل العلوم قدراً، وأرفعها منزلة؛ لتعلقه بكلام رب العالمين، فالقرآن الكريم مصباح النور، ومشعل الهداية، ومصدر الخير، قال الله - تعالى -: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١١﴾﴾ وقد هيأ الله - سبحانه وتعالى - رجلاً مخلصين عنوا بحفظ القرآن الكريم، ومعرفة أوجهه وقراءاته تحقيقاً لقوله - جل وعلا -: ﴿إِنَّا نَحْنُ الذِّكْرُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾﴾، وقد وفق الله أخانا الكريم فضيلة الشيخ عبدالرازق علي إبراهيم موسى المدرس بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، فقام - بعون الله - تعالى - بتحقيق كتاب «شرح الزبيدي على الدرّة في قراءات الأئمة الثلاثة المتممين للعشرة»، وهو من الكتب النافعة المفيدة، وباطلاعي على قدر من هذا الكتاب تبين لي أن أخانا الفاضل قد بذل في تحقيقه مجهوداً كبيراً، ففصّل مجمله، وأوضح غامضه، وأضاف

فوائد مهمة في حسن عبارة، ولطف إشارة، وامتانة سياق، والله نسأل أن يجزيه خير الجزاء، وأن يجزل له أوفى العطاء، وأن يشبهه على هذا العمل المبرور، وأن يوفق الجميع لخدمة كتابه العزيز، والعمل بما فيه، فهو الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

٢٥ من شوال سنة ١٤٠٧هـ.

٢١ من يونيه سنة ١٩٨٧ ميلادية.

كتبها

د. محمود سيويه أحمد البدوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾

صدق الله العظيم

مقدمة المحقق

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً، أنزله بلسان عربي مبين، لتسهيل قراءته على العالمين، وتكفل بحفظه؛ فقال - تعالى -: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (٩).

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء وسيد القراء والمقرئين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، الذين تلقوا القرآن من فيه وأدوه إلينا بأمانة كما تلقوه، ونقلوه لمن بعدهم كما حفظوه، فرضي الله عنهم أجمعين، ونظمتنا في سلكهم إنه سميع مجيب.

أما بعد، فهذا شرح العلامة الزبيدي^(١) المسمى بإيضاح الدرّة، والذي قرأه على ابن الجزري في مدينة زيد سنة ٨٢٨هـ، وهذه التسمية ذكرها الشارح في مقدمته، كما ذكرها بعض العلماء؛ كالدكتور نسيب نشاوي في تحقيقه للمقدمة الجزرية (ص ١١)، وقد اشتهر بين القراء بتسميته بشرح الزبيدي وبعض نسخ التحقيق التي اعتمدت عليها اكتفت بهذه التسمية المشهورة، والاسمان بمعنى واحد وهو شرح على الدرّة المضيئة، للحافظ محمد بن الجزري في القراءات الثلاث المتممة للعشر، وهذا الشرح قديم جداً، والشارح تلميذ الناظم كما بين ذلك في مقدمته، وقد استدل به جلُّ شُراح الدرّة؛ سواء منهم القدامى والمحدثون، وهذا يدلُّ على أنه أول شرح وُضِعَ على الدرّة في حياة الناظم،

(١) الزبيدي - بفتح الزاي وكسر الباء وسكون الباء والذال غير المنقوطة -: نسبة إلى بلدة من بلاد اليمن من مشاهير البلاد، كان بها جماعة من المحدثين والعلماء، والزبيدي - بضم الزاي وفتح الباء المنقوطة بواحدة بعدها ياء معجمة بنقطين من تحتها وفي آخرها دال مهملة -: نسبة إلى زبيد؛ وهي قبيلة قديمة أصلهم من اليمن نزلوا الكوفة. انظر: الأنساب، ٦/٢٦٢، ٢٦٣.

وهو شرح مختصر غاية الاختصار، لا ينتفع به إلا من كان منتهياً في علم القراءات، وهو مخطوط لم يحققه أحد من قبل، وها أنذا أحققه لأول مرة محاولاً تقديمه في ثوب جديد، فأضفت إليه ما يجعله وسطاً بين الطرفين؛ فلا هو مختصر ولا هو مطول؛ وذلك ليستفيد منه المبتدئون، وليكون تذكرة للمنتهين، ووجهت قراءاته؛ ليكون أنشط لقارئه، وأقرب لفهم طالبه. أقدمه خدمةً لطلبة كليات القرآن الكريم ومعاهد القراءات في البلاد الإسلامية، ولكل مشتغل بالقرآن وعلومه.

ولقد رأيت قبل التحقيق أن أمهد له بعدة مباحث تتصل بعلم القراءات ويحسن للقارئ أن يطلع عليها ويستفيد منها، وهذه المباحث قد أشار إليها الشارح - رحمه الله - تعالى -، ولكنها إشارة عابرة ولم يُفصّل في الموضوع، فأردت بسطها؛ لتكتمل في ذهن القارئ.

وبناء عليه فقد اشتمل هذا الكتاب على قسمين:

القسم الأول: الدراسة.

القسم الثاني: التحقيق.

القسم الأول: الدراسة

وتشتمل على الموضوعات التالية:

- ١- لمحة تاريخية عن حياة الناظم.
- ٢- لمحة تاريخية عن حياة الشارح.
- ٣- التعريف بالأئمة الثلاثة ورواتهم وطرقهم.
- ٤- ذكر الإسناد الذي أدى إلى قراءة الأئمة الثلاثة.
- ٥- ذكر مبادئ علم القراءات.
- ٦- الفرق بين القراءة، والرواية، والطريق.
- ٧- تواتر القراءات العشر، وفتوى الإمام السبكي فيها.

- ٨- كلمة موجزة عن نشأة القراءات، وتطورها، وأول من دوّن فيها.
٩- أقوال العلماء في الأحرف السبعة، والروايات الصحيحة التي وردت فيها.

القسم الثاني: التحقيق

ويشتمل على ما يلي:

- ١- وصف نسخ التحقيق.
 - ٢- نسبة الكتاب إلى المؤلف.
 - ٣- منهج التحقيق.
 - ٤- نص كتاب شرح الزبيدي والتعليق عليه.
 - ٥- ملحق بتراجم الأعلام الذين ورد ذكرهم في كلام الشارح.
 - ٦- الفهارس:
فهرس الأعلام.
فهرس المصادر والمراجع.
فهرس الموضوعات.
- وإني أسأل الله العليّ القدير أن يفيدنا به جميعاً، وأن يسدّد خطانا، وأن يجنبنا الزلل، ويلهمنا الصواب في القول والعمل.

عبدالرازق علي إبراهيم موسى

المدرس بكلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية
بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سابقاً

وعضو اللجنة العلمية لمراجعة مصاحف المدينة النبوية سابقاً

القسم الأول الدراسة

وقد سبق ذكر الموضوعات التي اشتمل عليها هذا القسم إجمالاً، وتناولها الآن بالتفصيل فنقول، وبالله التوفيق، وبه أستعين.

١- لمحة تاريخية عن حياة الناظم

(اسمه ونسبه ومولده):

هو الإمام العالم أحد علماء القراءات، وأشهر المتأخرين في هذا الفن، الحافظ محمد شمس الدين بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري الدمشقي ثم الشيرازي، وكنيته أبو الخير.

وكان مولده - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - ليلة السبت الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة إحدى وخمسين وسبع مئة هجرية داخل خط القصاصين بين السورين بدمشق الشام^(١).

(نشأته):

نشأ - رحمه الله - في دمشق الشام وفيها أتقن القرآن الكريم حفظاً وهو ابن أربع عشرة سنة، ثم اتجهت نفسه الكبيرة إلى علوم القراءات فتلقاها عن جهاذة عصره، وأساطين وقته.

ولم يكن الإمام ابن الجزري عالماً في القراءات فحسب، بل كان عالماً في شتى العلوم

(١) انظر: غاية النهاية، للناظم، ٢/٢٤٧.

من تفسير، وحديث، وفقه، وأصول، وتوحيد، وبلاغة، ونحو، وصرف، ولغة ... إلخ.

(مذهبه وسيرته^(١))

كان الشيخ - رحمه الله - تَعَالَى - على مذهب الشافعية^(٢)، حيث درس على علماء كبار، وأُذِنَ له بالإفتاء، وكان إمامًا في القراءات؛ حتى لُقِّبَ بحق إمام المقرئين، وذلك لعلو شأنه، وسمو مرتبته، ونباهته في هذا الفن الجليل.

فهو الإمام الحجة، الثبت، المدقق، فريد العصر، وإمام الأئمة، وفخر الأمة، سند المقرئين والقراء، ورأس المحققين الفضلاء، وعمدة أهل الأداء، ترجمان القرآن والحديث. صاحب التصانيف التي لم يُسبق إلى مثلها، ولم يُنسخ على منوالها، وبلغ الذروة في علوم التجويد والقرآن حتى صار فيها الإمام الذي لا يُدرَكُ شأوه، ولا يُشَقُّ غباره. وكان - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - من أهل الدين والعلم والصلاح والورع والزهد في الحياة ومتعتها وزخارفها، أوقاته مستغرقة بالخير؛ كقراءة قرآن أو سماع حديث أو تدريس فقه أو حديث أو تأليف وتصنيف، وكان لا يدع قيام الليل في حضر ولا سفر، ولا يترك صوم الاثنين والخميس، وثلاثة أيام من كل شهر، وجلس للإقراء تحت قبة النسр بالجامع الأموي عدة سنين، وولي القضاء بالشام وشيراز سنة ٧٩٣هـ. وبها أنشأ مدرسة لتعليم القراءات أسماها «دار القرآن»

(شيوخه)^(٣)

تلقى الحافظ ابن الجزري القراءات على أئمة أعلام في الشام ومصر والحجاز أفراداً

(١) البدر الطالع، للشوكاني، ٢/٢٥٧؛ وطبقات الحفاظ، للسيوطي، ٥٤٤؛ والروض النضير في أوجه الكتاب المنير، للإمام المتولي، مخطوط.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) المصادر السابقة.

وجمعاً بمضمن كتب كثيرة؛ كالشاطبية^(١)، والتهسير^(٢)، والكافي^(٣)، والعنوان^(٤)، والإعلان^(٥)، والمستنير^(٦)، والتذكرة^(٧)، والتجريد^(٨)، وغيرها من أمهات الكتب وأصول المراجع.

فمن تلقى عنهم من علماء دمشق: العلامة أبو محمد عبد الوهاب بن الشلّار، والشيخ أحمد بن إبراهيم الطحان، والشيخ أبو المعالي محمد بن أحمد اللبان، والشيخ أحمد بن رجب، والقاضي أبو يوسف أحمد بن الحسين الكفري الحنفي.

ومن تلقى عنهم من علماء مصر: الشيخ أبو بكر عبد الله بن الجندي، وأبو عبد الله محمد بن الصائغ، وأبو محمد عبدالرحمن بن البغدادى، والشيخ عبدالوهاب القروي، ولما رحل إلى مكة لأداء فريضة الحج، وذهب إلى المدينة المنورة لزيارة سيدنا رسول الله . قرأ على إمام المدينة وخطيبها محمد بن صالح الخطيب.

وقرأ الحديث والفقه والأصول والمعاني والبيان على كثير من شيوخ مصر؛ منهم: الشيخ ضياء الدين سعد القزويني وأذن له بالافتاء سنة ٧٧٨هـ^(٩) والشيخ صلاح الدين محمد بن إبراهيم بن عبد الله المقدسي الحنبلي، والإمام المفسر المحدث الحافظ المؤرخ أبي الفداء إسماعيل بن كثير صاحب التفسير المعروف. وهو أول من أجاز به بالافتاء والتدريس. وشيخ الإسلام البلقيني سنة ٧٨٥هـ.

-
- (١) الشاطبية المسماة (حز الأمانى ووجه التهاني) في القراءات السبع، للعلامة أبي القاسم بن فيرة الشاطبي (ت: ٥٩٠). انظر: مراجع هذه الكتب ومؤلفيها في: النشر، ١/ ٥٨ : ١٠٠.
- (٢) التهسير كتاب منشور في القراءات السبع، للحافظ أبي عمرو عثمان الداني (ت: ٤٤٤هـ).
- (٣) الكافي في القراءات، للإمام الأستاذ أبي عبد الله بن شريح (ت: ٤٧٦هـ).
- (٤) العنوان في القراءات السبع، تأليف الإمام أبي طاهر إسماعيل بن خلف (ت: ٤٥٥هـ).
- (٥) الإعلان في القراءات، للإمام أبي القاسم عبدالرحمن بن إسماعيل الشهير بالصفراوي (ت: ٦٣٦هـ).
- (٦) المستنير في القراءات العشر، تأليف الأستاذ أبي طاهر بن عبيد الله بن عمر بن سوار (ت: ٤٩٦هـ).
- (٧) التذكرة في القراءات الثمان، تأليف الأستاذ أبي الحسن طاهر بن غليون (ت: ٣٩٩هـ).
- (٨) التجريد في القراءات، تأليف الإمام الأستاذ أبي القاسم عبدالرحمن المعروف بابن الفحام (ت: ٥١٦هـ).

(٩) المراجع السابقة في تراجم ابن الجزري

(تلامذته):

جلس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - تحت قبة النسر بالجامع الأموي سنين، وأخذ القراءات عنه طوائف لا تُحصى كثرةً وعدداً؛ منهم من قرأ بمضمن كتاب واحد، ومنهم من قرأ بمضمن أكثر من كتاب ومنهم تلقى عنه القراءات السبع، ومنهم من أخذ عنه القراءات العشر، ومنهم من نقل عنه أكثر من ذلك.

فممن أكمل عليه القراءات العشر بالشام ومصر: ابنه أبو بكر أحمد الذي شرح طيبة النشر، والشيخ محمود بن الحسين الشيرازي، والشيخ نجيب الدين عبدالله بن الحسن البيهقي، والشيخ أبو بكر بن مصبح الحموي، والشيخ أحمد بن محمود بن أحمد الحجازي الضرير، والمحّب محمد بن أحمد بن الهائم، والشيخ الخطيب مؤمن بن علي بن محمد الرومي، والشيخ يوسف بن أحمد بن يوسف الحبشي، والشيخ علي بن إبراهيم ابن أحمد الصالحي، والشيخ أحمد بن علي بن إبراهيم الرماني، والشيخ عثمان بن عمر ابن أبي بكر بن علي الناشري الزبيدي العدناني من علماء زبيد - اليمن - وهو صاحب شرح الدرّة المعروف بشرح (الزبيدي) الذي بين أيدينا الآن، وآخرون ممن يخطئهم العد، ولا يأتي عليهم الحصر.

(رحلاته):

رحل الشيخ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - إلى كثير من بلاد الإسلام لتعلم القراءات وتعليمها، وقراءتها والإقراء بها، فرحل إلى مصر مراراً، وإلى المدينة المنورة والبصرة وبلاد ما وراء النهر وسمرقند وخراسان وأصبهان وشيراز، ودخل اليمن فعظّمه صاحبها وأكرمه، وأخذ عليه جماعة من علماء اليمن^(١).

ولم ينزل في بلد من هذه البلدان إلا ويتلقفه أهلها ليرتشفوا من مورده العذب، وينهلوا من علمه الغزير، وهو متمتع بسمعه وبصره وعقله، ينظم الشعر، ويبحث ويرد على كل ذي خطأ.

(١) انظر: البدر الطالع، للشوكانى، ٢/٢٥٨؛ والروض النضير، للشمس المتولي.

ومن هذه الرحلات رحلته إلى عنيزة في نجد^(١) أقام بها بعض الوقت، ونظم بها الدرّة المضيئة في القراءات الثلاث المتممة للقراءات العشر، حسبما تضمنه «تحرير التيسير» من مصنفاته.

وجاور في المدينة مدة غير قصيرة أَلَّفَ فيها كتابه النشر في القراءات العشر، هذا الكتاب الذي يعتبر المعلمة الوحيدة في علوم التجويد والقراءات؛ فقد ضمَّنه جميع مصنفات السابقين، وذكر فيه ما اشتمل عليه كل كتاب سابق من الأوجه مع تمييز القوي منها من الضعيف، والغث من السمين، وما يُقرأ به منها وما لا يُقرأ به، كما ذكر فيه جميع طرق القراءات التي تقارب أَلْفَ طريق.

وخلاصة القول، فهو كتاب حقيق بأن يقال فيه: إنه لم يُنسخ على منواله، ويضنُّ الزمان أن يأتي بمثاله.

وأَلَّفَ في المدينة أيضًا (تقريب النشر)^(٢) في القراءات العشر) وهو تلخيص لكتاب النشر السالف الذكر، وأَلَّفَ في المدينة غيرهما من الكتب في القراءات وغيرها.

(وفاته):

توفي - رحمه الله - تَعَالَى - ضحوة يوم الجمعة لخمس خلون من أول الربيعين سنة ثلاث وثلاثين وثمان مئة بمدينة شيراز، ودُفن بدار القرآن التي أنشأها بها، وكانت جنازته مشهورة، تبارى الخواصُّ والعوام والأشراف في حملها، أنزل الله عليه شآبيب الرضوان والرحمة، وجزاه عن القرآن الكريم خير ما يجزى به الصالحين المخلصين.

آثاره (مؤلفاته)^(٣)

خَلَّفَ لنا - رحمه الله - تَعَالَى - آثارًا كثيرة، وكتبه في الفنون المختلفة تدلُّ على ذلك،

(١) انظر: البدر الطالع، للشوكاني، ٢/٢٥٨؛ والروض النضير، للشمس المتولي.

(٢) المصدر السابق.

(٣) وقد اختصر هذا التقريب اختصارًا محكمًا شيخ الإسلام والمسلمين أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي المقرئ المعروف، وهو مخطوط.

ومؤلفاته النافعة الممتعة ما بين منشور ومنظوم تدل على قوته في العلم، وصفاء ذهنه، وسعة اطلاعه، ورسوخ قدمه في كل ما كتب، وألف، خصوصًا في فنون القرآن الكريم، ونشير فيما يلي إلى مؤلفاته:

- ١- النشر في القراءات العشر.
- ٢- تقريب النشر في القراءات العشر (وهو تلخيص للنشر).
- ٣- تحبير التيسير في القراءات العشر.
- ٤- طيبة النشر في القراءات العشر.
- ٥- الدرّة في القراءات^(١) الثلاث المتممة للقراءات العشر.
- ٦- منجد المقرئين ومرشد الطالبين.
- ٧- المقدمة في التجويد.
- ٨- نهاية الدرايات في رجال القراءات (الطبقات الكبرى).
- ٩- غاية الدرايات في رجال القراءات (الطبقات الصغرى).
- ١٠- التمهيد في علم التجويد.
- ١١- إتحاف المهرة في تنمة العشرة.
- ١٢- إعانة المهرة في الزيادة على العشرة.
- ١٣- نظم الهداية في تنمة العشرة.
- ١٤- الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين.
- ١٥- عدة الحصن الحصين وجنة الحصن الحصين.
- ١٦- التعريف بالمولد الشريف.
- ١٧- عرف التعريف بالمولد.
- ١٨- التوضيح في شرح المصاييح.
- ١٩- البداية في علوم الرواية.

(١) المراجع السابقة.

- ٢٠- قصيدة خمس مئة بيت من بحر الرجز في مصطلح الحديث.
 ٢١- الأولوية في الأحاديث الأولية.
 ٢٢- عقد اللآلي في الأحاديث المسلسلة العوالي.
 ٢٣- السند الأحمد فيما يتعلق بمسند أحمد.
 ٢٤- القصد الأحمد في رجال أحمد.
 ٢٥- المصعد الأحمد في ختم مسانيد أحمد.
 ٢٦- الكاشف في رجال الكتب الستة.
 ٢٧- الإبانة في العمرة من الجعرانة.
 ٢٨- الإجلال والتعظيم في مقام إبراهيم.
 ٢٩- التكريم في العمرة من التنعيم.
 ٣٠- غاية المتى في زيارة متى.
 ٣١- المختار في فقه الشافعي (اقتصر فيه على المفتى به في المذهب).
 ٣٢- فضل جراء.
 ٣٣- أحاسن المتن.
 ٣٤- أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب.
 ٣٥- الجوهرة في النحو.
 ٣٦- الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء.
 ٣٧- الظرائف في رسم المصاحف.

وله - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قصيدة رائية يمتدح بها النبي ﷺ ومطلعها:

لَطِيْبَةٌ بِتُّ طُوْلَ اللَّيْلِ أُسْرِي لَعَلَّ بِهَا يَكُونُ فِكَأُ أُسْرِي
 إِلَهِي سَوَدَّ الْوَجْهَ الْخَطَايَا وَيَبْضَتِ السَّنُونُ سَوَادَ شَعْرِي
 وَمَا بَعْدَ الثَّقَا إِلَّا الْمَصَلَّى وَمَا بَعْدَ الْمَصَلَّى غَيْرُ قَبْرِي

رحم الله الإمام ابن الجزري رحمة واسعة، ورحمنا معه بمنه وكرمه، وجمعنا معه في عليين،

٢- «لحة تاريخية عن حياة الشارح»^(١)

(اسمه ونسبه ومولده):

هو الفقيه المقرئ المؤرخ الأديب، أحد علماء القراءات، عفيف الدين، عثمان بن عمر ابن أبي بكر بن علي بن محمد بن أبي بكر بن عبدالله بن عمر بن عبدالرحمن الناشري اليمني الزبيدي^(٢).

وكان مولده - رحمه الله - تَعَالَى - في ربيع الثاني سنة أربع وثمان مئة، قال السخاوي: أفادنيه حمزة الناشري، وفي أثناء كتابه في الناشرين.

(مذهبه وسيرته):

وكان - رحمه الله - تَعَالَى - على مذهب الشافعية؛ حيث درس على علماء كبار وبرع في هذا المذهب، وانتفع به جمع كبير من المسلمين.

وهو - رحمه الله - تَعَالَى - مقرئ حاذق، وإمام في القراءة ماهر، مشهور بالضبط والإتقان، وكان فقيهاً مؤرخاً وأديباً. ومحققاً لعلوم جَمَّة؛ منها الفقه، والقراءات، والفرائض والتاريخ مع مشاركة في الأدب والشعر.

درّس بمدارس في زبيد، ثم رتب الظاهر في التدريس بمدرسته. وكان مبارك التدريس، انتفع به جماعة كثيرون.

وولي أيضاً إمامة الظاهرية، فلما اختل الأمر انتقل إلى (إب)^(٣) في أواخر جمادى

(١) المراجع السابقة، لابن الجزري.

(٢) انظر: ترجمة الشارح في: الضوء اللامع، ١٣٤/٥؛ معجم المؤلفين، ٢٦٥/٦؛ الأعلام، للزركلي، ٤/٣٧٤؛ هدية العارفين، ٦٥٦/١؛ إيضاح المكنون، ١٨١/١؛ فهرس الخزانة العلمية الصبيحية، بسلا، للدكتور/ محمد حجي من إعداده، مخطوطات الجامعة الإسلامية، رقم: ٢٨٨؛ فهرس مخطوطات الظاهرية، بدمشق، بروكلمان، ملحق ٢/٢٧٥.

(٣) إب - بكسر الهمزة -: قرية باليمن؛ كما في ترتيب القاموس وتاج العروس، للزبيدي، ١/١٤٣.

الأولى سنة (٨٤٨هـ) باستدعاء ملكها أسد الدين أحمد بن الليث السيري الهمداني صاحب حصن جب فرتبه مدرسًا بمدرسة الأُسدية التي أنشأها هناك، وأضاف إليه إمامتها، وتدرّس القراءات بها، وكذا أعطاه تدرّس غيرها كالجلالية، وتصدّر للفتوى، فلم يلبث أن مات.

(شيوخه):

درس على القاضي موفق الدين علي، وكان عمّه، وعلي بن أبي عمه القاضي الطيب بن أحمد بن أبي بكر. وأخذ القراءات عن ابن الجزري، قرأ عليه ختمة للعشر، والشهاب أحمد بن محمد الأشعري، وعلي بن محمد الشرعبي.

آثاره (مؤلفاته):

- ١- خَلَّفَ لنا - رحمه الله - تَعَالَى - آثارًا كثيرة، وكتبه في الفنون المختلفة تدلُّ على ذلك، ونشير هنا فيما يلي إلى مؤلفاته:
- ١- البستان الزاهر في طبقات علماء بني ناشر. يقول السخاوي: طالعه، وهو مفيد، واستطرد فيه لغيرهم، مع فوائد ومسائل.
- ٢- عمل شرحًا على الحاوي، والإرشاد في مجلدين. مات عنه مُسَوِّدَةً، ويقال: إنه بلغ في شرح الإرشاد إلى أثناء الصّدق.
- ٣- الهداية إلى تحقيق الرواية في رواية قالون والدوري.
- ٤- الدر الناظم في رواية حفص عن عاصم.
- ٥- شرح الدرّة المضئئة^(١) في القراءات الثلاث المتممة للعشر. وهو الذي بين أيدينا.

(١) ذكر الدكتور/ نسيب نشاوي في تحقيقه لكتاب «الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية» أن ممن تتلمذ على ابن الجزري (عثمان ابن عمر الناشري الزبيدي)، وأنه قد ألف (إيضاح الدرّة المضئئة)، وقرأ شرح هذا الإيضاح على ابن الجزري بمدينة زيد عام ٨٢٨هـ. ونسب هذا الكتاب إلى مخطوطات المكتبة الظاهرية بدمشق برقم ٣٥٤ (٧٦٦قراءات).

(وفاته):

توفي - رحمه الله - تَعَالَى - وهو في سن الرابعة والأربعين وذلك في يوم الأحد تاسع عشر من ذي الحجة من سنة ثمان وأربعين وثمان مئة، بالطاعون وكان آخر كلامه الإقرار بالشهادتين، وتأسّف الخلق على فقده، وشهد جنازته من لا يُحصَى، ورثاه بعض الشعراء، رحمه الله رحمة واسعة، وأدخله بجموحة جنانه.

(بلد الشارح)^(١):

كان - رحمه الله - تَعَالَى - من مدينة (زبيد) بفتح أوله وكسر ثانيه وياء مثناه من تحت؛ اسم واد به مدينة يقال لها: الحُصيب، ثم غلب عليها اسم الوادي؛ فلا تُعرف إلا به. وهي مدينة مشهورة باليمن، أحدثت في أيام المأمون ويزائها ساحل المنذب، وهو علم مرتجل لهذا الموضع، وهذه المدينة ينسب إليها جمع كثير من العلماء، منهم: أبو قُرّة موسى بن طارق الزبيدي قاضيهما، يروي عنه الثوري وربيعة، وعن إسحاق بن راهوية وأحمد بن حنبل؛ وسئل أحمد بن حنبل عن أبي قُرّة، فأثنى عليه خيرًا. وأبو حُمّه محمد بن يوسف الزبيدي من أهل اليمن يروي عن سفيان بن عُيينة، وموسى بن طارق اليماني الزبيدي يروي عن موسى بن عقبة والثوري، وأبو عبد الله محمد بن يحيى الزبيدي النحوي الواعظ، وغيرهم.

* * *

(١) الإكمال، ٤/٢١٨؛ الأنساب، ٦/٢٤٧؛ معجم البلدان، ٣/١٣١.

٣- التعريف بالأئمة الثلاثة ورواتهم وطرقهم

لقد ترجم الشارح - رحمه الله - تعالى - للأئمة الثلاثة ولكنها ترجمة مقتضبة، لا يكتمل بها التعريف، فرأيت أن أبسط ما أوجزه الشارح، وأن أضيف إليه ما تركه؛ كطرقهم وتاريخ الوفاة لبعضهم، وغير ذلك مما تكتمل به هذه المسألة المهمة.

«الإمام الأول من الثلاثة: أبو جعفر المدني»^(١)

هو يزيد بن القعقاع الخزومي المدني، وكنيته أبو جعفر، أحد القراء العشرة من أجلّة التابعين، عرض القرآن على مولاه عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة، وعبدالله بن عباس، وأبي هريرة، وقرأ هؤلاء الثلاثة على أبي بن كعب، وقرأ أبو هريرة وابن عباس أيضاً على زيد بن ثابت، وقيل: إن أبا جعفر قرأ على زيد نفسه، وقرأ زيد وأبي على رسول الله ﷺ. وكان أبو جعفر إمام أهل المدينة في القراءة مع كمال الثقة وتمام الضبط، مسحت أم سلمة - رضي الله عنها - زوج النبي ﷺ على رأسه صغيراً ودعت له بالبركة، وصلى بآب ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الكعبة، روى ابن مجاهد: لم يكن بالمدينة أحدٌ أقرأ للثنته من أبي جعفر، وقال الإمام مالك بن أنس: كان أبو جعفر القارئ رجلاً صالحاً يفتي الناس بالمدينة، وقال نافع: لما غسل أبو جعفر بعد وفاته نظروا ما بين نحره إلى فؤاده مثل ورقة المصحف، فما شك أحد من الحاضرين أنه نور القرآن.

ورؤي في المنام بعد وفاته على صورة حسنة، فقال: «بشّر أصحابي وكلّ من قرأ قراءتي أن الله قد غفر لهم، وأجاب فيهم دعوته، ومرهم أن يصلّوا هذه الركعات في جوف الليل كيف استطاعوا».

وروى القراءة عنه نافع بن أبي نعيم، وعيسى بن وردان، وسليمان بن محمد بن مسلم بن جماز، وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم، وأبو عمرو بن العلاء، وغيرهم.

(١) النشر، لابن الجزري، ١/١٧٨؛ معرفة القراء الكبار، ١/٩٢؛ وانظر: تراجم القراء الثلاثة ورواتهم في: شرح الطيبة، للنويري؛ وتاريخ القراء العشرة ورواتهم من ص ٣٧: ٤٥، للمرحوم الشيخ عبدالفتاح القاضي.

توفي أبو جعفر سنة ثلاثين ومئة على الأصح، وقيل: ثمان وعشرين ومئة، وأشهر رواته اثنان: عيسى بن وردان، وسليمان بن جماز، وإليك ترجمة كل منهما.

«ابن وردان»

هو عيسى بن وردان المدني، وكنيته أبو الحارث، ويلقَّب بالحدَّاء، من قدماء أصحاب نافع، ومن أصحابه في القراءة على أبي جعفر، عرض القرآن على أبي جعفر، وشيبة، ثم عرض على نافع.

قال الداني: هو من جلة أصحاب نافع وقدمائهم، وقد شاركه في الإسناد، وهو إمام مقرئ حاذق، وراوٍ محقق ضابط.

وعرض عليه القرآن إسماعيل بن جعفر، وقالون، ومحمد بن عمر.

قال المحقق الحافظ ابن الجزري: وتوفي فيما أحسب في حدود الستين ومئة^(١).

انتهى.

«ابن جمّاز»

هو سليمان بن محمد بن مسلم بن جمّاز (بالجيم والزاي مع تشديد الميم) الزهري المدني، وكنيته أبو الربيع.

روى القراءة عوضاً على أبي جعفر وشيبة، ثم عرض على نافع، وأقرأ بحرف أبي جعفر ونافع، ثم عرض عليه إسماعيل بن جعفر وقتيبة بن مهران، وهو مقرئ جليل، ضابط نبيل، مقصود في قراءة نافع وأبي جعفر.

قال ابن الجزري في الغاية: مات بعد السبعين ومئة فيما أحسب.

وقال في النشر: وتوفي بُعِيدَ سنة سبعين ومئة^(٢). انتهى. غفر الله له.

(١) النشر، لابن الجزري، ١/١٧٩؛ معرفة القراء الكبار، ١: ١١١؛ الغاية، ١/٦١٦.

(٢) النشر، ١/١٧٩.

«طرق الرواة عن أبي جعفر من التحبير»

- ١- طريق ابن وردان. الفضل بن شاذان المتوفى حدود سنة تسعين ومئتين^(١).
- ٢- طريق ابن جمار. أبو أيوب الهاشمي المتوفى سنة تسع عشرة ومئتين ببغداد^(٢).

«الإمام الثاني: يعقوب الحضرمي البصري»

هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي البصري، وكنيته أبو محمد، أحد القراء العشرة.

أخذ القراءة عرضاً على أبي المنذر^(٣) سلام بن سليمان الطويل المزني، وعن شهاب بن شُرَيْقَة^(٤)، وأبي يحيى، ومهدي بن ميمون، وأبي الأشهب جعفر بن حيان العطاردي، وقيل: إنه قرأ على أبي عمرو نفسه، وقرأ سلام على عاصم الكوفي، وعلى أبي عمرو، وقرأ سلام - أيضاً - على عاصم الجحدري البصري، وعلى يونس بن عبيد بن دينار البصري، وقرأ كل منهما على الحسن البصري، وقرأ الجحدري - أيضاً - على سليمان بن قتيبة (التمي البصري)، وقرأ على عبدالله بن عباس، وقرأ شهاب على أبي عبدالله هارون بن موسى الأعور النحوي، وعلى المعلّى بن عيسى، وقرأ هارون على عاصم الجحدري، وأبي عمرو بسندهما، وقرأ هارون - أيضاً - على عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي، وهو أبو جد يعقوب، وقرأ على يحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم بسندهما، وقرأ المعلّى على عاصم الجحدري بسنده، وقرأ مهدي على شعيب بن حجاب، وقرأ على أبي العالية الرياحي، وقرأ أبو الأشهب على أبي رجاء عمران بن ملحان العطاردي، وقرأ أبو رجاء على أبي موسى الأشعري، وقرأ أبو موسى على رسول الله ﷺ، وقال في النشر: وهذا سند في غاية من العلوّ والصّحّة^(٥).

(١) النشر، ١٧٩/١.

(٢) النشر، ١٧٩/١.

(٣) النشر، ١٨٦/١؛ غاية النهاية، ٣٨٦/٢.

(٤) شُرَيْقَة: بضم الشين المعجمة والتون وسكون الراء والفتح في النون وضمها، هكذا قيده ابن الجزري في غايته، ٣٢٨/١.

(٥) النشر، ١٨٦/١.

وكان يعقوب أعلم الناس في زمانه بالقراءات والعربية والرواية وكلام العرب والفقه، انتهت إليه رياسة الإقراء بعد أبي عمرو، وكان إمام الجامع في البصرة سنين. قال الحافظ أبو عمرو الداني: واثمَّ يعقوب في اختياره عامة البصريين بعد أبي عمرو.

وقال الداني: إمام الجامع في البصرة لا يقرأ إلا بقراءة يعقوب. وكان يعقوب فاضلاً فقيهاً ورعاً زاهداً، سُرق رداؤه وهو في الصلاة ورُدَّ إليه ولم يشعر؛ لشغله بالصلاة.

وروى القراءة عنه خلق كثير؛ منهم: زيد بن أخيه، وعمر السراج، وأبو بشر القطان، ومسلم بن سفيان المفسر، ومحمد بن المتوكل المعروف برويس، وروح بن عبدالمؤمن^(١)، وأبو حاتم السجستاني، وأيوب بن المتوكل، وأبو عمر الدوري، قال ابن أبي حاتم: سئل أحمد بن حنبل وأبي عنه فقال كل منهما: صدوق^(٢). وكان السجستاني أحد غلمانه. وله كتاب سماه «الجامع» جمع فيه عامة اختلاف وجوه القراءات، ونسب كل حرف إلى من قرأ به، وكتاب وقف التمام، وكان يأخذ أصحابه بعد آي القرآن العزيز، فإن أخطأ أحدهم في العدِّ أقامه.

وتوفي سنة خمس ومئتين، وله ثمان وثمانون سنة، ومات أبوه عن ثمان وثمانين سنة وكذلك جده وجد أبيه - رحمهم الله أجمعين - . وأشهر رواته رويس، ورؤح، وهاك ترجمتهما.

«رُؤيس»

هو أبو عبدالله محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري المعروف، ولقبه رويس، أخذ القراءة عن يعقوب الحضرمي، وهو من أحذق أصحابه، قال الزهري: سألت أبا حاتم عن

(١) من بين من أخذ عن يعقوب رُؤح بن قرة البصري كما في: معرفة القراء الكبار، للذهبي، ٢١٥/١، ولكن الذي اشتهر بالرواية عنه هو روح بن عبدالمؤمن. اهـ محققه.

(٢) النشر، ١٨٦/١؛ ومعرفة القراء الكبار، ١٢٠/١.

رويس: هل قرأ على يعقوب؟ قال: نعم قرأ معنا، وختم عليه ختمات، وهو مقرئ حاذق، وإمام في القراءة ماهر، مشهور بالضبط والإتقان.

وروى عنه القراءة عَرْضًا أناس كثيرون؛ منهم: محمد بن هارون التمار، وأبو عبدالله الزبير بن أحمد الزبيري الشافعي، وتوفي بالبصرة سنة ثمان وثلاثين ومئتين^(١).

«رَوْح»

هو رَوْح بن عبدالمؤمن الهذلي البصري النحوي، وكنيته أبو الحسن، عرض على يعقوب الحضرمي، وهو من أجَلِّ أصحابه، وأوثقهم، وروى الحروف عن أحمد بن موسى وعبدالله بن معاذ وهما عن أبي عمرو البصري، ورَوْح مقرئ جليل ثقة مشهور ضابط. روى عنه البخاري في صحيحه، وعرض عليه القراءة الطيب بن حمدان القاضي، وأبو بكر محمد بن وهب الثقفي، ومحمد بن الحسن بن زياد، وأحمد بن يزيد الحلواني، وعبدالله بن محمد الزعفراني، ومسلم بن مسلمة، والحسن بن مسلم، ورجال غيرهم، وتوفي سنة أربع أو خمس وثلاثين ومئتين^(٢).

«طرق الرواة عن يعقوب من التحجير»

١- طريق رويس أبو القاسم عبدالله بن سليمان النخاس بالخاء المعجمة عن التمار عنه، وتوفي النخاس سنة ثمان وستين، وقيل: ست وثلاثين وثلاث مئة^(٣).

٢- طريق روح أبي بكر بن وهب بن العلاء الثقفي عنه، وتوفي سنة سبعين ومئتين أو بُعِثَها^(٤).

(١) النشر، ١/١٨٧.

(٢) النشر، ١/١٨٦.

(٣) النشر، ١/١٨٧.

(٤) النشر، ١/١٨٧.

«الإمام الثالث: خلف بن هشام البزار البغدادي»

هو أبو محمد، خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف الأسدي البغدادي البزار، وهو أحد الرواة عن حمزة، واختار لنفسه قراءة؛ فكان أحد القراء العشرة، ولد سنة خمس ومئة، وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين، وابتدأ طلب العلم، وهو ابن ثلاث عشرة سنة. أخذ القراءة عرضاً عن سليم بن عيسى وعبدالرحمن بن حماد عن حمزة، وعن أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري عن الفضل الضبي.

وروى الحروف عن إسحاق المسيبي، وإسماعيل بن جعفر، ويحيى بن آدم، وسمع من الكسائي الحروف، ولم يقرأ عليه القرآن، بل سمعه يقرأ القرآن إلى خاتمة فضبط ذلك عنه. وكان ثقة كبيراً زاهداً عالماً عابداً، روي عنه أنه قال: أشكل عليّ باب في النحو فأنفقت ثمانين ألف درهم حتى حفظته ووعيته.

وروى القراءة عنه عرضاً وسماغاً أحمد بن إبراهيم ورأقه، وأخوه إسحاق بن إبراهيم، وإبراهيم بن علي القصار، وأحمد بن يزيد الحلواني، وإدريس بن عبدالكريم الحداد، ومحمد بن إسحاق شيخ ابن شنبوذ، وغيرهم.

قال ابن أشتة^(١): كان خلف يأخذ بمذهب حمزة، إلا أنه خالفه في مئة وعشرين حرفاً في اختياره، وقد تتبع ابن الجزري اختياره فلم يره يخرج عن قراءة الكوفيين، بل ولا عن قراءة حمزة والكسائي وشعبة إلا في قوله - تعالى -: ﴿وَحَكَّمْ عَلَى قَرِيْبَةٍ﴾ بالأنبياء؛ فقرأه كحفص، وخالف أيضاً في لفظ ﴿دُرِّيُّ﴾ بسورة النور، وله السكت بين السورتين، رواه عنه أبو العز القلانسي، فخالف الكوفيين.

وتوفي خلف في جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين ومئتين ببغداد^(٢). وأشهر رواية خلف: إسحاق، وإدريس، وهذا باعتبار خلفاً إماماً نظراً لاختياره، وإليك ترجمتهما.

(١) النشر، ١٩١/١.

(٢) انظر: المصدر السابق.

«إسحاق»

هو إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبدالله المروزي ثم البغدادي الورّاق وكنيته أبو يعقوب وهو راوي خلف في اختياره، قرأ على خلف اختياره، وقام به بعده، وقرأ أيضًا على الوليد بن مسلم، وكان إسحاق قيمًا بالقراءة ثقة فيها، ضابطًا لها، وقرأ عليه ابنه محمد بن إسحاق ومحمد بن عبدالله بن أبي عمر النقاش، والحسن بن عثمان البرصاطي، وعلي بن موسى الثقفي، وابن شنبوذ. وتوفي سنة ست وثمانين ومئتين^(١).

«إدريس»^(٢)

هو أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم الحداد البغدادي، قرأ على خلف البزار روايته واختياره، وعلى محمد بن حبيب الشموني، وهو إمام متقن ثقة، سئل عنه الدارقطني فقال: هو ثقة وفوق الثقة بدرجة.

روى عنه القراءة سماعًا أحمد بن مجاهد، وعرضًا أناس كثيرون؛ منهم: محمد بن أحمد بن شنبوذ، وموسى بن عبدالله الخاقاني، ومحمد بن إسحاق البخاري، وابن بوبان، وأبو بكر النقاش، والحسن بن سعيد المطوعي، ومحمد بن عبيد الله الرازي، توفي يوم الأضحى سنة اثنتين^(٣) وتسعين ومئتين عن ثلاث وتسعين سنة، والله أعلم.

(١) النشر، ١/١٩١.

(٢) النشر، ١/١٩١.

(٣) المصدر السابق.

«طرق الرواة عن خلف من التحبير»

١- طريق (إسحاق) أبو الحسين أحمد بن عبدالله السوسنجردي عن ابن أبي عمر النقاش عنه، وتوفي في رجب سنة اثنين وأربع مئة عن نيف وثمانين سنة^(١).

٢- طريق (إدريس) المطوعي والقطيعي، وهذا هو الراوي الوحيد من بين الرواة العشرين بالنسبة للقراء الثلاثة والقراء السبعة من طريق الشاطبية والتحبير هو الذي له طريقان. والله أعلم.

وبعد الانتهاء من ذكر تراجم القراء الثلاثة ورواتهم وبيان طرقهم من طريق تحبير التيسير، وذكر أسانيدهم المتصلة بسيدنا رسول الله ﷺ أصبح واضحًا لكل منصف أن قراءة هؤلاء الثلاثة متواترة وصحيحة، ولا التفتات إلى من يقول غير ذلك أو يطعن فيها. والله أعلم.

* * *

٤- ذكر الإسناد الذي أدى إلى قراءة هؤلاء الأئمة الثلاثة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أجمعين.

أقول، وبالله التوفيق: قرأت القرآن الكريم من أوله إلى آخره بقراءة الأئمة الثلاثة المتممة للقراءات العشر الصغرى ضمن القراءات العشر بمضمن الشاطبية والدرّة من طريق التيسير والتحبير على الشيخ الكبير والعلم الشهير المقرئ العامل (أبو المعاطي سالم مصطفى) شيخ المقرئين في وقته ببلدنا شرانيس^(١)، وأخبرني بأنه قرأها على شيخه (إبراهيم مرسي بكر)، وأخبره بأنه قرأ على شيخه (غنيم محمد غنيم)، وهو على الشيخ الكبير المحقق (حسن بن محمد بدر) الشهير بالجريسسي الكبير، وهو أي الشيخ الجريسسي على شيخه المحقق العمدة المدقق (السيد أحمد الدرّي المالكي) الشهير بالتهامي، وهو على شيخ قراء وقته العالم العامل (الشيخ أحمد سلمونه) وهو على شيخه (السيد إبراهيم العبيدي) كبير المقرئين في وقته، وهو عن مشايخ أجلاء منهم: المحقق الشيخ (عبدالرحمن الأجهوري) المقرئ المالكي الأحمدي المصري وطناً، والعمدة الفاضل المحقق (السيد علي البدري)، وقرأ الأجهوري والبدري على جماعة من المحققين؛ منهم: المحقق الشيخ (أحمد الإسقاطي)، وقرأ الإسقاطي على المحقق (ابن الدمياطي)، وقرأ ابن الدمياطي على العلامة المحقق العالم العامل الشيخ (أحمد البنا الدمياطي) صاحب الإتحاف، وقرأ صاحب الإتحاف على مشايخ أجلاء؛ منهم: العلامة المحقق (أبو الضياء علي بن علي الشبراملسي)، وقرأ الشبراملسي على العالم الفاضل الشيخ (عبدالرحمن اليميني)، وهو عن والده المحقق الشيخ (شحادة اليميني)، وهو على شيخ أهل زمانه (ناصر الدين الطبلاوي)، وهو عن شيخ الإسلام (الحافظ أبي يحيى زكريا الأنصاري)، وهو عن شيخه (أبي النعيم رضوان العقبّي)، وهو عن الشيخ (محمد النويري) شارح الطيبة، وهو عن إمام الحفاظ وحجّة القراء والمحدثين الشيخ (محمد بن محمد الجزري) محرر الفن

(١) هي قرية من قرى مركز قويسنا بمحافظة المنوفية إحدى محافظات الوجه البحري بجمهورية مصر العربية.

ياسناده المذكور في تحبير التيسير^(١)، منتهياً إلى البشير النذير ﷺ.
وتركت ذكر أسانيد القراء العشرة للاختصار.

هذا، وقد قرأت القرآن الكريم بقراءة هؤلاء الأئمة الثلاثة - عدة مرات أخر - المرة الأولى والثانية بقسم القراءات التابع لكلية اللغة العربية بالأزهر آنذاك - على غير واحد من الثقات بأسانيدهم المتصلة برسول الله - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -؛ منهم: الأستاذ الكبير الشيخ أحمد عبدالعزيز أحمد الزيات، وفضيلة الأستاذ الكبير الشيخ عامر السيد عثمان، وفضيلة الشيخ حسن المري، وفضيلة الشيخ علي بدوي، وفضيلة الشيخ متولي الفقاعي، والشيخ محمود بسه - رحمهم الله - تَعَالَى -.

فالمرّة الأولى: قرأتها ضمن القراءات العشر من طريقي الشاطبية والدرّة في المرحلة الأولى التي بنهايتها يمنح الطالب الشهادة العالية للقراءات^(٢)، بعد اجتياز امتحانها. والمرّة الثانية: قرأتها ضمن القراءات العشر الكبرى من طريق طيبة النشر في المرحلة الثانية وهي المسماة بقسم تخصص القراءات، والتي بنهايتها يمنح الطالب شهادة التخصص في القراءات، بعد اجتياز امتحانها، والحمد لله، قد منحنى الله - تَعَالَى - من فضله وكرمه هاتين الشهادتين كما منحنى من قبلهما شهادة (إجازة التجويد) من شعبة التجويد بالقسم المذكور سنة ١٩٥٢م.

هذا، وقد قرأت هذه القراءات الثلاث ضمن القراءات العشر الكبرى من طريق طيبة النشر على الأستاذ الفاضل والزميل المخلص الشيخ عبدالفتاح السيد عجمي المرصفي - رحمه الله - تَعَالَى - والذي كان يعمل أستاذاً مساعداً بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية، وهو من علماء الأزهر ومقرئ معروف، ثقة في علمه، ذو خبرة بالقراءات

(١) انظر: تحبير التيسير، ٣٥: ٣٩.

(٢) منحنى الله - تَعَالَى - الشهادات التالية:

١. الشهادة العالية للقراءات في ١٣٧٤ - ١٣٧٥ هـ الموافق ١٩٥٤ - ١٩٥٥م.

٢. شهادة التخصص في القراءات عام ١٣٧٨ - ١٣٧٩ هـ الموافق ١٩٥٨ - ١٩٥٩م.

٣. الإجازة العالية في الدراسات الإسلامية والعربية جامعة الأزهر عام ١٣٨٨ هـ الموافق ١٩٦٧ - ١٩٦٨م. اهـ محققه.

وعلم القرآن، وهو من أوائل مَنْ قرأ على الأستاذ الكبير الشيخ أحمد عبدالعزيز الزيات أعلى القراء سنداً في هذا العصر.

ولقد وفقني الله - تَعَالَى - لقراءة هذه القراءات الثلاث ضمن القراءات العشر الكبرى من طريق طيبة النشر على فضيلة الأستاذ الكبير الشيخ أحمد عبدالعزيز الزيات للمرة الثانية حيث كانت المرة الأولى في معهد القراءات قسم التخصص كما سبق والحمد لله قد انتهيت من قراءتها بتحريراتها على فضيلته في مدينة رسول الله ﷺ في يوم الخميس التاسع عشر من شهر شعبان سنة ١٤٠٩ هجرية، فحمدًا لله وشكرًا، ونسأله - تَعَالَى - المزيد من العلم والتوفيق في طلبه، إنه سميع مجيب.

* * *

٥- مبادئ علم القراءات

تعريف علم القراءات: هو علم يُعرف به كيفية أداء الكلمات^(١) القرآنية واختلافها معزّوًّا لناقله.

أو يقال: علم يعرف منه^(٢) اتفاق الناقلين لكتاب الله - تعالى - واختلافهم في أحوال النطق به من حيث السماع.

موضوعه: الكلمات القرآنية من حيث أحوالها الأدائية التي يبحث عنها فيه؛ كالمُدِّ والقصر والإظهار والإدغام، وغير ذلك.

ثمرته: العصمة من الخطأ في القرآن، ومعرفة ما يقرأ به كل واحد من أئمة القراءة وتمييز ما يُقرأ به وما لا يُقرأ به، وفيه تيسير وتوسعة على الأمة، وفيه حجة للفقهاء في الاستنباط والاجتهاد إلى غير ذلك من الفوائد.

فضله: إنه من أشرف العلوم الشرعية؛ لتعلقه بكلام رب العالمين ونسبته لغيره من العلوم: التباين.

وواضعه: أئمة القراءة، وقيل: أبو عُمر حفص بن عمر الدوري.

وأول من دون فيه: أبو عبيد القاسم بن سلام.

واسمه: علم القراءات. جمع قراءة بمعنى وجه مقروء به.

واستمداده: من النقول الصحيحة المتواترة عن أئمة القراءة عن النبي ﷺ.

وحكم الشارع فيه: الوجوب الكفائي تعلمًا وتعليمًا.

ومسائله: قواعده. كقولنا: كل همزتي قطع متحركتين تلاصقتا في كلمة سهّل

ثانيتهما الحجازي ما عدا روح - مثلاً.

وهذه المبادئ ينبغي لكل شارح في فن أن يذكرها ليكون القارئ على بصيرة فيه.

وقد نظم هذه المبادئ الشيخ أحمد المقرئ المالكي في مقدمة نظم الإضاءة في علم

(١) الإضاءة في أصول القراءة، للضباع، ص ٤؛ إرشاد المرید للضباع، ص ٣.

(٢) إتخاف فضلاء البشر، للدمياطي، ص ٥.

التوحيد، فقال:

مَنْ رَامَ فَنَّا فَلْيَقْدَمْ أَوْلَا عِلْمًا بَحْدِهِ وَمَوْضُوعٍ تَلَا
 وواضعٍ ونسبةٍ وما استُمد منه وفضلهٍ وحكمٍ يُعْتَمَد
 واسمٍ وما أفادَ والمسائلُ فتلك عشرٌ للمنا وسائلُ
 وبعضهم منها على البعضِ اقتصر ومن يكنُ يدري جميعها انتصر
 وقال بعضهم:

الحدُّ والموضوعُ والمسائلُ هي اقتصارٌ بعضهم يا سائلُ

* * *

٦- «الفرق بين القراءة والرواية والطريق والخلاف الواجب والجائز»

اصطلح علماء القراءات في هذه المسألة على أن:

القراءة: كل خلاف ينسب إلى إمام من الأئمة العشرة^(١)، مما أجمع عليه الرواة، والطرق عنه تسمى قراءة.

والرواية: كل خلاف ينسب للراوي عن الإمام، ولو بواسطة، فهو رواية.
والطريق: كل خلاف ينسب إلى الآخذ عن الراوي، وإن سفل فهو طريق؛ مثال ذلك: إثبات البسمة بين كل سورتين؛ قراءة ابن كثير المكي، ورواية قالون عن نافع، وطريق الأصبهاني عن ورش عن نافع.

وهذا - أعني: القراءات، والروايات، والطرق - هو الخلاف الواجب؛ لأنه خلاف نص ورواية؛ فلا بد أن يأتي القارئ بجميع ذلك، ولو أخلّ بشيء منه كان نقصاً في روايته؛ كأوجه البديل مع ذات الياء لورش؛ فهي طرق، وإن شاع التعبير عنها بالأوجه تساهلاً.

وأما الخلاف الجائز: فهو خلاف الأوجه التي على سبيل التخيير والإباحة؛ كأوجه البسمة، وأوجه الوقف على عارض السكون؛ فالقارئ مخير في الإتيان بأي وجه منها غير ملترم بالإتيان بها كلها، فلو أتى بوجه واحد منها أجزاءه، ولا يعتبر ذلك تقصيراً منه، ولا نقصاً في روايته.

وهذه الأوجه الاختيارية لا يقال لها: قراءات، ولا روايات، ولا طرق، بل يقال لها: أوجه فقط، والله أعلم.

* * *

(١) إتحاف فضلاء البشر، ص ١٨؛ وغيث النفع، ص ٣٤.

٧- «تواتر القراءات العشر وفتوى الإمام السبكي فيها»

الخَبْرُ المتواتر في اللغة: هو اسم فاعل^(١) من التواتر أي التابع تقول: تواتر المطر؛ أي: تتابع نزوله.

واصطلاحاً: هو ما نقله جماعة عن جماعة تُحيل العادة^(٢) تواطؤهم على الكذب من أول السند إلى منتهاه.

والتواتر بهذا المعنى يتحقق في قراءات الأئمة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ - لأنه قد رواها معظم الصحابة عن رسول الله ﷺ بإحكام، ورواها من بعدهم التابعون وتابعو التابعين على هذا الوجه من الإحكام والتحرير والإتقان، وشيوخ الأداء والإقراء معظمهم من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين، وهؤلاء القراء العشرة بعض منهم، وقد أجمع المسلمون على تواتر قراءاتهم، فقد نقلتها عنهم الأمم المتعاقبة، أمة بعد أمة وجيلاً إثر جيل إلى أن وصلت إلينا.

ولن تزال الأمم تتعاهدها وترويتها وتنقلها متواترة لمن بعدها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وكل ذلك مصداق لقوله - تَعَالَى -: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

وهكذا نرى أن شرط التواتر متوفر في رواية هذه القراءات العشر من عهد الصحابة إلى يومنا هذا مع ملاحظة أنها جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم تيسيراً على الأمة، وأيضاً هي جزء من القرآن الكريم الذي وصل إلينا بالتواتر، وكل قراءة فيه وردت عن هؤلاء القراء العشرة سواء كانت رواية حفص أو غيره فهي متساوية في شرط التواتر.

ونورد فتوى الإمام عبد الوهاب السبكي ردّاً على سؤال الحافظ ابن الجزري، والتي

(١) انظر: تيسير مصطلح الحديث، تأليف د/ محمود الطحان، ص ١٨؛ والإتحاف، ص ٦.

(٢) انظر: علوم الحديث، لابن الصلاح، ص ٢٤١.

أشار إليها الشارح - رحمه الله - تَعَالَى - في مقدمته، فنقول:

سئل قاضي القضاة^(١) عبد الوهاب السبكي عن قوله في كتابه «جمع الجوامع في الأصول»: «والسبع متواترة» مع قوله: «والصحيح أن ما وراء العشرة فهو شاذ». إذا كانت العشرة متواترة فَلِمَ لا قلتهم: «والعشر متواترة» بدل قولكم «والسبع»؟ فأجاب: أما كوننا لم نذكر العشر بدل السبع مع ادعائنا تواترها؛ فلأن السبع لم يُختلف في تواترها، وقد ذكرنا أولاً موضع الإجماع ثم عطفنا عليه موضع الخلاف على أن القول بأن القراءات الثلاث غير متواترة في غاية السقوط، ولا يصح القول به ممن يعتبر قوله في الدين، وهي. أعني: القراءات الثلاث: قراءة يعقوب، وخلف، وأبي جعفر يزيد بن القعقاع - لا تخالف رسم المصحف.

ثم قال ابن الجزري - رحمه الله - تَعَالَى -: «وقد جرى بيني وبينه - رحمه الله - تَعَالَى - في ذلك كلام كثير، وقلت له ما معناه: كان ينبغي أن تقول: والعشر ولا بد، فقال لي: أردنا التنبيه على الخلاف. فقلت: يا سيدي، وأين الخلاف، وأين القائل بالخلاف، ومن نص من الأئمة أو غيرهم على أن قراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف غير متواترة؟ فقال: يفهم من قول ابن الحاجب: «والسبع متواترة».

فقلت: أي سبع؟ وعلى تقدير أن يقول: هي قراءة نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، مع أن كلام ابن الحاجب لا يدل على ذلك، فقراءة خلف لا تخرج عن قراءة أحد منهم أبداً، بل ولا عن قراءة عاصم وحمزة والكسائي في حرف واحد، فكيف يقول أحد بعدم تواترها، مع ادعائه تواتر السبع. وأيضاً فلو قلنا إن مراده قراءة هؤلاء السبعة، فمن أي رواية ومن أي طريق ومن أي كتاب؟ فالتخصيص لم يدعه ابن الحاجب، ولو ادعاه لما سلّم إليه، ولا يقدرُ عليه، بقي الإطلاق، وهو كل ما جاء عن السبعة؛ فقراءة يعقوب وأبي جعفر فيما انفردا به جاءت عن السبعة.

فقال لي - رحمه الله - تَعَالَى -: فمن أجل هذا قلت: والصحيح^(١) أن ما وراء العشرة فهو شاذ، ما يقابل الصحيح إلا فاسد، وظهر منه في تلك الحالة أنه بدا له تغيير السبع بالعشر^(٢)، فلم يُمَهَّل وانتقل إلى - رحمة الله - تَعَالَى ..

ثم قال ابن الجزري - رحمه الله - تَعَالَى -: سألته أن يكتب لي شيئاً في هذا المعنى يُشفي القلب، فقال لي: اكتب لي فتوى أكتب لك عليها فكتبت له ما صورته: ما تقول السادة العلماء أئمة الدين وهداة المسلمين - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين - في القراءات العشر التي يُقرأ بها اليوم؛ هل هي متواترة أم غير متواترة؟ وهل كل ما انفرد به واحد من الأئمة العشرة بحرف من الحروف متواتر أم لا؟ وإذا كانت متواترة فماذا يجب على من جحدها أو حرفاً منها؟

أفتونا مأجورين - رَضِيَ اللَّهُ عَنْكُمْ أجمعين ..

فأجابني ما صورته ومن خطه نقلت:

الحمد لله، القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي، والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر وقراءة يعقوب وقراءة خلف متواترة معلومة من الدين بالضرورة، وكل حرف انفرد به واحد من العشرة متواتر معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ لا يكابر في ذلك إلا جاهل، وليس التواتر في شيء منها مقصوراً على من قرأ بالرويات، بل هي متواترة عند كل مسلم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله، ولو كان مع ذلك عامياً جلفاً لا يحفظ من القرآن حرفاً. ولهذا تقرير طويل وبرهان عريض لا تسع هذه الورقة شرحه، وحظ كل مسلم وحقه أن يدين الله - تَعَالَى - ويجزم نفسه بأن ما ذكرناه متواتر معلوم باليقين لا تتطرق الظنون ولا الارتياب إلى شيء منه. والله - تَعَالَى - أعلم.

كتبه عبدالوهاب السبكي^(٣). اهـ.

(١) النشر، ٤٥/١؛ منجد المقرئين، ص ٤٩.

(٢) منجد المقرئين، ص ٥٠.

(٣) النشر، ٤٥/١؛ منجد المقرئين، ص ٥٠، ٥١.

٨- «كلمة موجزة عن نشأة القراءات وتطورها وأول من دوّن فيها».

نزل القرآن الكريم على النبي ﷺ في مدة ثلاثة وعشرين عامًا، وكان النبي - عليه الصلاة والسلام - يتلو ما نزل عليه على أصحابه في الصلاة وغيرها، فكانوا يحفظونه ويعملون به فتعلموا القرآن والعمل جميعاً^(١).

وكانت تلاوته بحروفٍ شتى فمن الصحابة من أخذ القرآن عنه بحرف واحد. ومنهم من أخذ عنه بحرفين، ومنهم من زاد على ذلك.

«نشأة القراءات»

ومن هنا نعلم أن نشأة القراءات وبدايتها كانت مع بداية نزول القرآن الكريم إلى نهايته. سواء في ذلك المكي منه والمدني؛ لأن القرآن الكريم نزل بحروفه المختلفة التي يسرها الله للذكر، والحديث الشريف الذي يدل على ذلك ليس فيه ما يقطع بمكان أو وقت نزولها، وسور القرآن الكريم كله مكّيتها ومدنيّتها تشتمل على الحروف المختلفة. وكان أخذ الصحابة عن النبي ﷺ طيقتين.

١- طبقة أخذت عنه مباشرة؛ كابن مسعود، الذي أخذ من فم النبي - عليه الصلاة والسلام - بضعاً وسبعين سورة^(٢) وأبيّ، وعثمان، وعلي، وزيد، وغيرهم.

٢- وطبقة أخذت عن الصحابة؛ كابن عباس وعبدالله بن السائب وغيرهما. واستقر أمر القراءة على ما ثبت في العرصة الرمضانية مرتين وهي العرصة الأخيرة قبل وفاته - عليه الصلاة والسلام - بتبقيّة ما لم تنسخ تلاوته.

ولما توفي - عليه الصلاة والسلام - وقاتل الصحابة أهل الردة وقُتِل منهم نحو الخمس مئة استقر رأي أبي بكر رضي الله عنه على جمع القرآن في مصحف واحد خشية أن يذهب

(١) مقدمة القرطبي، ٣٩/١.

(٢) انظر: فتح الباري، ٣٩/٩.

بذهاب الصحابة^(١)، وقام الصحابة - رضوان الله عليهم - بتعليم القرآن، وتفرقوا في الأمصار، وهم على هذه الحال يقرءون القرآن كما سمعوه من رسول الله ﷺ بحروفه المختلفة، وكثر الآخذون عنهم مع تعدد الوجوه واللغات في القراءة التي يحويها «نزول القرآن على سبعة أحرف» فكل يقرأ بما علّم حتى كان العام الثلاثين من الهجرة^(٢)، ووقع الخلاف بين الناس في القراءة فأفزع الأمر الخليفة الشفيق عثمان - رضي الله تعالى عنه - فنسخ من المصحف الذي جمعه الصديق مصاحف وبعث بها إلى الأمصار، وجمع المسلمين عليها، ومنع من القراءة بما خالف خطها، وساعده على ذلك زهاء اثني عشر ألفاً من الصحابة والتابعين، واتبعه على ذلك جماعة المسلمين بعده^(٣).

وكان هذا العمل رمزاً للوحدة في الأمة الإسلامية، لكن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور لا حفظ المصاحف والكتب^(٤) لذلك حين بعث عثمان المصاحف إلى الأمصار أرسل مع كل مصحف قارئاً توافق قراءته أهل المصر في الأكثر الغالب^(٥).

ومضت المئة الأولى من الهجرة والناس يقرءون بما في المصاحف على ما أقرأهم الصحابة والتابعون وتابعو التابعين.

«كيفية اختيار القراء العشرة»

نظراً لكثرة الرواة عن الأئمة من القراء، وكثرة اختلافهم بعد ذلك في العصر الثاني والثالث، ولقلة الضبط، وقصر الهمم، أراد الناس أن يقتصروا على إمام مشهور بالثقة والأمانة في النقل، وحسن الدين، وكمال العلم، قد طال عمره واشتهر أمره بالثقة،

(١) انظر: النشر، ٧/١.

(٢) هذا التحديث ذهب إليه ابن الجزري في النشر، ٧/١، بينما يرى الحافظ ابن حجر أن ذلك في سنة خمس وعشرين، في السنة الثالثة أو الثانية من خلافة عثمان. انظر: لطائف الإشارات، ٥٨/١.

(٣) الإبانة عن معاني القراءات، ٢٢، ٢٣.

(٤) النشر، ٦/١؛ تقريب النشر، ص ٢٤.

(٥) النشر، ٦/١؛ مناهل العرفان، ٤٠٦/١.

وأجمع أهل مصره على عدالته فيما نقل، وثقته فيما قرأ ورَوَى، وعلمه بما قرأ، فلم تخرج قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم ولم يختلف على قراءته اثنان، فأفردوا من كل مصر وَجَّه إليه عثمانُ مصحفًا إمامًا هذه صفته بمعنى أن تتوفر فيه هذه الشروط التي وضعت، واتفق عليها لتكون أساسًا في الاختيار^(١).

«القراء العشرة وسبب اشتهارهم»

قال الحافظ ابن الجزري نقلا عن الحافظ أبي العلاء في خطبة كتاب «الغاية» له: أما بعد، فإن هذه تذكرة في اختلاف القراء العشرة الذين اقتدى الناس بقراءتهم وتمسكوا فيها بمذاهبهم من أهل الحجاز والشام والعراق، ثم ذكر القراء العشرة المعروفين^(٢)، قلت: والقراء العشرة بعض من التابعين وتابعي التابعين الذين كرسوا حياتهم وقصروها على قراءة القرآن وضبطه وتحرير أوجهه وقراءته، لذلك نسبت القراءة إليهم فقيل: قراءة فلان كذا، وقراءة فلان كذا، فنسبة القراءة إليهم نسبة ملازمة ودوام، لا نسبة اختراع وابتداع، يضاف إلى ذلك ما ذكره العلامة الجعبري في نهج الدمثة^(٣) نقلا عن الحافظ أبي العلاء - أيضًا - وقد بين العلة في سبب الاقتصار على هؤلاء القراء دون غيرهم، وصاروا في وقتنا أشهر من غيرهم، ممن هو أعلى درجة منهم فقال: «لقد كان نقلة وجوه القراءات خلقًا يعسر حصرهم» ثم قال: فلما طالت المدة وقصرت الهمم اقتصر على بعضهم، وكانوا هؤلاء - أي القراء العشرة - إما ليتصدّدهم للاشتغال بضبط الحروف، أو لأنهم شيوخ المقتصر، ولو عين غيرهم لجاز أو غير هؤلاء الرواة جاز، وخفي هذا الأمر على أكثر المقرئين؛ حتى لو نسبت قراءة أحدهم إلى من في سلسلة السند بعد أو قيل، قال: شاذة. فإذا عزيت إلى أحدهم، قال: مشهورة.

(١) الإبانة، ص ٦٣.

(٢) النشر، ٣٨/١.

(٣) مخطوط في القراءات الثلاث، للعلامة الجعبري، وترجمته في ملحق الأعلام، رقم: ٢٢.

«أركان القراءة الصحيحة»

تعارف العلماء على ضابط لقبول القراءة الواحدة وعوّلوا عليه؛ وهو ما اجتمعت فيه ثلاث خلال:

- ١- أن تتواتر إلى النبي ﷺ.
 - ٢- أن توافق العربية ولو بوجه.
 - ٣- موافقتها أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.
- والتواتر هو الشرط الأول المعتمد، والركن الأقوم، وهو مذهب الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدثين والقراء^(١)، لذلك شدّد ابن شنبوذ (ت ٣٢٨هـ) لقراءته بما يخالف خط المصحف، واستُتِيب بحضرة الوزير ابن مُقلّة، كما بُدّع ابن مِقْسَم (ت ٣٥٤هـ) لمخالفته شرط التواتر^(٢).

«التدوين في علم القراءات»

لما كانت المئة الثالثة من الهجرة تصدى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات فكان أول إمام معتبر جمع القراءات (باصطلاح القراء)^(٣) في كتاب هو أبو عبيد القاسم ابن سلام^(٤) (ت ٢٢٤هـ).

وجعلهم خمسة وعشرين قارئاً مع السبعة المعروفين، وكان بعده أحمد بن جبير (ت ٢٥٨هـ) جمع كتاباً في قراءات الخمسة من كل مصر واحداً، وبعده القاضي

(١) غيث النفع، ص ١٧.

(٢) انظر: معرفة القراء الكبار، للذهبي، ٢٧٦/١: ٣٠٦.

(٣) قلنا: جمع القراءات باصطلاح القراء؛ لأن القراءات عند القراء علم يعرف به كيفية أداء الكلمات القرآنية معزو لناقله، وإلا لو طالعنا الفهرست، لابن النديم لوجدنا حشداً من ألف في جزئيات القراء؛ كالإدغام والإمالة والياءات، فالاعتبار - هنا - لهذا المعنى، وهو جمع القراءات باصطلاح القراء.

(٤) وهذه الأولية لأبي عبيد نصّ عليها ابن الجزري، وإن كان قد قال في ترجمة سهل بن محمد السجستاني في الغاية، ٣٢٠/١: وأحسبه أول من صنف في القراءات. وقال في النشر، ١/١٣٤: الدوري وهو أول من جمع القراءات فالمقصود من الاعتبار المعنى الذي أشرت إليه.

إسماعيل بن إسحاق المالكي (ت ٢٨٢هـ) ألف كتابًا جمع فيه قراءة عشرين إمامًا منهم السبعة. وبعده الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري المفسر المشهور (ت ٣١٠هـ) ألف كتاب «الجامع» فيه نيف وعشرون قراءة، وتبعه أبو بكر محمد بن أحمد الداجوني (ت ٣٢٤هـ) أدخل في كتابه أبا جعفر أحد العشرة، وكان في أثره أبو بكر أحمد بن موسى المعروف (بابن مجاهد) (ت ٣٢٤هـ) أول من اقتصر على السبعة المعروفين^(١)، في كتابه المعروف بالسبعة، فإنه أحب أن يجمع المشهور من قراءات الحرمين والعراقين والشام؛ إذ هذه الأمصار الخمسة هي التي خرج منها علم النبوة؛ من القرآن وتفسيره والحديث، فأراد من جمعه السبعة ليكون ذلك موافقًا لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن لا لاعتقاده أو اعتقاد غيره من العلماء أن هؤلاء السبعة المعنيين هم الذين لا يجوز أن يُقرأ بغير قراءتهم^(٢).

«اتساع حركة التأليف في القراءات»

ثم ألف العلماء في زمان ابن مجاهد وبعده أنواع التأليف في القراءات، فمنهم من صنّف للعشرة؛ كابن مهران في «الغاية»، ومنهم للستهة؛ كسبط الخياط في «الكفاية»، ومنهم للسبعة كالداني ومكي وغيرهما، ومنهم للثمانية؛ كالأهوازي في «الوجيز»، ومنهم في مفردات؛ كالحضري في القصيدة الحضريّة في قراءة نافع، ومنهم فيما فوق العشرة؛ كابن الجندي في كتاب «البستان في القراءات الثلاث عشرة».

وظهرت بعض الكتب الموسوعية في التأليف؛ فألف أبو القاسم يوسف بن جبارة الهذلي (ت ٤٦٥هـ) «الكامل» جمع فيه خمسين قراءة في ألف وأربع مئة وخمسين رواية وطريق. وكان في عصره أبو معشر عبدالكريم بن عبدالصمد الطبري (ت ٤٧٨هـ) ألف كتاب «سوق العروس» فيه ألف وخمس مئة وخمسون رواية وطريقًا.

قال ابن الجزري: «وهذان الرجلان أكثر من علّمنا جمعًا في القراءات لا نعلم أحدًا

(١) انظر: النشر، ٣٣/١، ٣٤؛ ولطائف الإشارات ٨٥/١، ٨٦.

(٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ٣٩٠/١٣.

بعدهما جمع أكثر منهما إلا أبا القاسم عيسى بن عبدالعزيز الإسكندري (ت ٦٢٩هـ) فإنه ألّف كتابًا سماه الجامع الأكبر والبحر الأزخر يحتوي على سبعة آلاف رواية وطريق^(١).

«دخول القراءات للمغرب»

هذا ولم يكن في المغرب وبلاد الأندلس شيء من القراءات إلى أواخر المئة الرابعة حتى أدخلها إليهم أبو عمر أحمد بن محمد الطلمنكيّ (ت ٤٢٩هـ) مؤلف «الروضة» فرحل إلى المشرق ثم رجع إلى الأندلس بعلم كثير وكان أول من أدخل القراءات إليها^(٢)، قال الحافظ ابن الجزري: «ولا زال الناس يؤلفون في كثير القراءات وقليلها ويؤوّن شاذها وصحيحها بحسب ما وصل إليهم أو صح لديهم، ولا ينكر أحد عليهم، بل هم في ذلك متبعون سبيل السلف حيث قالوا: القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول»^(٣).

واستقلت بلاد بعض كتب القراءات فبعد المئة الخامسة اشتهرت «الشاطبية» بالشام بسبب علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ) فقد كان - رحمه الله - مشغولاً بها معنيّاً بشهرتها معتقداً بشأن مؤلفها وناظمها، وكان أهل مصر أكثر ما يحفظون «العنوان»، لأبي طاهر (ت ٤٥٥هـ) مع مخالفته لكثير مما تضمنته الشاطبية^(٤).

فلما ظهرت القصيدة (الشاطبية) تركوه^(٥)، وكان أهل العراق لا يحفظون سوى «الإرشاد» لأبي العز القلانسي (ت ٥٢١هـ)؛ ولهذا نظمه كثير من الواسطيين والبغداديين^(٦)، وبقي الناس على هذه الحال، ولم تُعرف القراءات العشر بهذا الإطار

(١) النشر، ٣٥/١.

(٢) انظر: غاية النهاية، ١٢٠/١؛ النشر، ٣٤/١.

(٣) النشر، ٣٥/١.

(٤) انظر: منجد المقرئين، ٥٣.

(٥) لطائف الإشارات، ٨٩/١.

(٦) منجد المقرئين، ٥٣.

المحدد لها إلا في أواخر القرن الثامن الهجري، وأوائل التاسع حيث، اصطفّت عناية الله الإمام المحقق ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) فسبّر عَوْرَ سبعة وخمسين كتابًا في القراءات المتعددة إسنادًا ومثنا مع إضافة ستة شروح للشاطبية فوق العدد المذكور فتححر له من الطرق نحو ألف طريق بالتقريب هي أصح ما وجد في زمانه وأعلاه، فلم يقع لغيره ممن أُلّف في هذا العلم مثله^(١).

فصار ما زاد على القراءات العشر شاذًا، قال ابن الجزري: «وقول من قال: إن القراءات المتواترة لا حدّ لها، إن أراد في زماننا، فغير صحيح؛ لأنه لم يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشر، وإن أراد في الصدر الأول فمحمّل^(٢)؛ لذلك قال: (أي: الحافظ ابن الجزري) عن قراءة ابن محيضر: (وقد قرأت بها القرآن، ولولا ما فيها من مخالفة المصحف لألحقت بالقراءات المشهورة)^(٣). اهـ.

ولكن اعتبرت شاذة نظرًا لهذه المخالفة.

هذا، وما زالت كتب الإمام الأملعيّ المصقع الطلعة مفاد الدارسين في مجال القرآن وعلومه والقراءات بخاصة، وكل من جاء بعده من مؤلف وقارئ كان عالة عليه في هذا الصدد إلى زماننا هذا.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

* * *

(١) انظر: النشر، ١/١٩٢، ١٩٣.

(٢) غيث النفع، ١٨.

(٣) غاية النهاية، ٢/١٦٧.

٩- «الروايات الصحيحة والأقوال المشهورة في الأحرف السبعة»

أولاً: «الروايات الصحيحة»:

روى الشيخان في صحيحَيْهِمَا بسندهما عن ابن عباس - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - أن رسول الله ﷺ قال: «أَفْرَأَيْ جِبْرِيلُ عَلَيَّ حَرْفٍ. فَرَأَجَعْتُهُ فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ وَيَزِيدُنِي حَتَّى انْتَهَى إِلَيَّ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ».

زاد مسلم: قال ابن شهاب: بلغني أن تلك السبعة الأحرف إنما هي في الأمر يكون واحداً لا يختلف في حلال ولا حرام^(١).

وفي رواية له عن أبي بن كعب مرفوعاً، وفيه: فقال: (أي جبريل): «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَأْتَهُ عَلَيْهِ فَقَدْ أَصَابُوا»^(٢).

وفي رواية له أيضاً عن المسور بن مخزومة، وابن عبد القاري في قصة عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم حينما اختلفا في القراءة وفيه: «إِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ»^(٣).

وفي رواية لمسلم عن أبي بن كعب مرفوعاً حينما أنكر على رجل قراءته وفيه: «فَرَدُّ إِلَيَّ الثَّالِثَةَ أَقْرَأَهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، وَلَكَ بِكُلِّ رَدَّةٍ رَدَدَتْهَا مَسْأَلَةٌ»^(٤).

وروى الترمذي عن أبي بن كعب قال: لقي رسول الله ﷺ جبريل فقال: «يَا جِبْرِيلُ، إِنِّي بُعِثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيَّةٍ مِنْهُمْ الْعَجُوزُ، وَالشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْعُلَامُ وَالْجَارِيَةُ، وَالرَّجُلُ الَّذِي لَا يَقْرَأُ كِتَابًا قَطُّ». فقال له: «يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ»، وقال: هذا حديث صحيح.

(١) فتح الباري، ٢٣/٩؛ ومسلم بشرح النووي، ١٠١/٦؛ والطبري، ١٤/١.

(٢) مسلم بشرح النووي، ١٠٣/٦؛ الطبري، ١٧/١.

(٣) فتح الباري، ٢٣/٩؛ مسلم بشرح النووي، ٩٩/٦؛ والطبري، ١٣/١.

(٤) الطبري، ١٣/١.

وزاد أحمد في روايته: «فَأَيُّ ذَلِكَ قَرَأْتُمْ أَصَبْتُمْ فَلَا تُمَارُوا فِيهِ»^(١).
 وروى النسائي والطبري عن أبي بن كعب وفيه -: «حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرُوفٍ» - «وَكُلُّ شَافٍ كَافٍ»^(٢).

وفي رواية لأحمد والطبراني من حديث أبي بكره وفيه -: «كُلُّ شَافٍ كَافٍ مَا لَمْ تَخْلِطْ آيَةَ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ أَوْ رَحْمَةً بِعَذَابٍ؛ نَحْوَ قَوْلِكَ: تَعَالَى، وَأَقْبَلُ، وَهَلُمُّ، وَادْهَبُ، وَأَسْرِعُ، وَعَجَّلُ»^(٣).

وفي رواية للبخاري عن عبدالله بن مسعود: أنه سمع رجلاً يقرأ آية سمع النبي ﷺ قرأ خلافها. «فأخذت بيده، فانطلقت به إلى النبي ﷺ» فقال: «كلاهما محسن فاقراء»^(٤).

وروى الطبري والطبراني عن زيد بن أرقم قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: أقرأني ابن مسعود سورة أقرأنيها زيد، وأقرأنيها أبي فاختلفت قراءتهم فبقراءة أيهم أخذ؟ فسكت رسول الله ﷺ فقال: «ليقرأ كل إنسان منكم كما علم فإنه حسن جميل»^(٥).

«ما يستفاد من هذه الروايات»

نستخلص من هذه الروايات المعاني الآتية:

١- أنه لو نزل القرآن الكريم على حرف واحد لشق ذلك على العرب جميعاً؛ لأنهم كانوا أمة أمية ولاختلاف لغتهم ولهجاتهم وما يسهل به النطق على البعض لا يسهل النطق به على الآخرين.

٢- أن هذه التوسعة كانت في الألفاظ دون المعاني.

٣- أن التيسير والتوسعة والإباحة في القراءة بأي حرف من الأحرف السبعة كانت

(١) مسند أحمد، ٢/٢٨٦؛ والطبري، ١/١٢.

(٢) الطبري، ١/١٦.

(٣) الطبري، ١/١٧.

(٤) فتح الباري، ٩/٨٣، ٨٤.

(٥) الطبري، ١/١٤.

في حدود ما نزل به جبريل وما سمعوه من النبي ﷺ.

- ٤- يؤخذ أيضًا من هذه الروايات أن هذه الأحرف نزلت لتكون مظهرًا من مظاهر الرحمة والنعمة فلا ينبغي أن تكون مصدر اختلاف ونقمة.
- ٥- يستفاد من هذه الروايات أيضًا حرص الصحابة الشديد على القرآن الكريم والمحافظة عليه من التحريف والتغيير.

ثانيًا: «الأقوال المشهورة في المراد من الأحرف السبعة»:

لقد اختلف العلماء في المراد من الأحرف السبعة على أقوال كثيرة، أوصلها ابن حبان إلى خمسة وثلاثين قولاً، ونقلها عنه السيوطي في «الإتقان» ج ١ ص ١٣١، ١٤١، ولكن سنقتصر هنا على أشهر الأقوال، فأقول، وبالله التوفيق، وبه أستعين.

القول الأول:

إن الحديث من المشكل الذي لا يدرى معناه؛ لأن الحرف مشترك لفظي بين معان كثيرة، والمشارك اللفظي لا يدرى أي معانيه هو المقصود، ونسب هذا القول إلى أبي جعفر محمد بن سعدان النحوي.

القول الثاني:

إن لفظ السبعة في الحديث الشريف ليس مرادًا به حقيقة العدد المعروف وإنما هو كناية عن الكثرة في الآحاد، كما يطلق السبعون في العشرات، وإنما المراد التيسير على الأمة والتوسعة عليهم.

القول الثالث:

إن المراد سبعة أوجه من المعاني المتفقة بألفاظ مختلفة، وإن شئت فقل: سبع لغات من لغات العرب المشهورة في كلمة واحدة.

مثال ذلك: هلم، وأقبل، وتعال، وإلّي، ونحوي، وقصدي، وقربي. فإن هذه ألفاظ سبعة مختلفة كلها بمعنى واحد وهو (أقبل) ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم ما روي عن أبي بن كعب . أنه كان يقرأ ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا نُظُرُونَ﴾. أمهلونا، أحرّونا، ارقبونا، أنظرونا.

تفسير القرطبي ج ١ ص ٤٢ وإلى هذا الرأي ذهب جماهير من السلف والخلف؛ منهم: سفيان بن عيينة، وابن جرير الطبري ودافع عنه دفاعاً شديداً في مقدمة تفسيره، والطحاوي وابن وهب وكثيرون، والقرطبي، ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء.

القول الرابع:

إن الأحرف السبعة هي لغات سبع متفرقة في القرآن الكريم؛ أي إن بعضه بلغة وبعضه بلغة أخرى، وهكذا إلى سبع لغات، فيكون المنزّل لفظاً واحداً للمعنى واحد من لغات متفرقة. وإلى هذا القول ذهب أبو عبيد القاسم بن سلام، وثعلب، وأبو حاتم السجستاني، وابن عطية.

القول الخامس:

إن المراد بالسبعة الأحرف الوجوه التي يرجع إليها اختلاف القراءات. وتحت هذا الرأي أربعة أقوال متقاربة لأربعة من العلماء هم: أبو محمد عبدالله بن قتيبة، والحافظ ابن الجزري، والقاضي أبو بكر الباقلاني، والإمام أبو الفضل الرازي. وقد اتفقوا على أن أنواع التغير والاختلاف في الكلمات القرآنية لا تخرج عن سبعة ولكنهم اختلفوا في تعيينها وحصرها.

ونظراً لتقارب أقوالهم فنسكتفي بما ذهب إليه الإمام أبو الفضل الرازي في كتاب «اللوائح»؛ قال: الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه:

١- اختلاف الأسماء من إفراد وتثنية وجمع أو تذكير وتأنيث؛ نحو: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ

أَخْوِيكُمْ﴾ [سورة الحجرات الآية ١٠].

- ٢- اختلاف تصريف الأفعال من ماض، ومضارع، وأمر؛ نحو: ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ حَيْرًا﴾ [سورة البقرة الآية ١٥٨].
- ٣- اختلاف وجوه الإعراب؛ نحو: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ [سورة البقرة الآية ١١٩].
- ٤- اختلاف بالنقص والزيادة؛ نحو: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَعْفَرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١٣٣].
- ٥- اختلاف بالتقديم والتأخير؛ نحو: ﴿وَقَتَلُوا وَقُتِلُوا﴾. [آل عمران: الآية ٩٥].
- ٦- اختلاف بالإبدال؛ أي: جعل حرف مكان آخر؛ نحو: ﴿هُنَالِكَ تَبَلَّوْا كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ﴾ [سورة يونس الآية ٣٠].
- ٧- اختلاف في اللهجات؛ كالفتح والإمالة، والتفخيم، والترقيق، والإدغام، والإظهار، ويدخل في هذا النوع الكلمات التي اختلفت فيها لغة القبائل؛ نحو: خطوات، بيوت، زبورا، شثنان، بزعمهم، يقنط.

القول السادس:

إن المراد بالأحرف السبعة سبع قراءات، وأقول: لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ بسبع قراءات متواترة، ولا عبرة بالقراءات الشاذة؛ لأنها - وإن رويت وأسندت - لا يُبنى عليها حكم؛ لأنه لم يثبت لها أصل. وبناء عليه أقول: لا تُسمى القراءة الشاذة قرآناً.

القول السابع:

إن المراد بالأحرف السبعة سبعة أصناف من الكلام، وقد اختلف القائلون به في تعيين هذه السبعة، فقيل: إنها أمر، ونهي، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال، وقيل غير ذلك.

هذا وكلُّ رجح باجتهاده، فجزاهم الله خيراً الجزاء، والعلم عند الله - سبحانه وتعالى - .. وهذه الأقوال رغم اشتهاها لم تسلم من الاعتراضات ولقد تركنا ذكر هذه

الاعتراضات والرد عليها طلبًا للاختصار.

وليس هناك قول متفق عليه بين العلماء في هذه المسألة؛ ولذلك اكتفيت بذكر الروايات الصحيحة والأقوال المشهورة فيها بدون ترجيح، وإذا كان لا بد من الاختيار والترجيح في هذه المسألة، فإن القول الثالث هو الذي أختاره وأميل إليه؛ لأنه يتفق مع الروايات الدالة على اختلاف الصحابة في كلمات من القرآن الكريم ورفع الأمر إلى رسول الله ﷺ ثم إقرار الرسول كلاً على قراءته، ويوافق الأغراض التي من أجلها نزل القرآن الكريم على سبعة أحرف، وهي التيسير ورفع الحرج على الأمة بالتوسعة في الألفاظ ما دام المعنى واحداً، فقد كانوا أمة أمية، لغاتهم متعددة، وكان يشق على كل ذي لغة أن يتحول إلى غيرها من اللغات، ولو رام ذلك لم يتهيأ له إلا بمشقة عظيمة، فمن هنا جعل الله متسعاً في اللغات بقراءة المعنى الواحد بألفاظ مختلفة، والله أعلم

* * *

القسم الثاني التحقيق

ويشتمل على ما يلي:

- ١- وصف نسخ التحقيق.
- ٢- توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف.
- ٣- منهج التحقيق.
- ٤- نص كتاب شرح الزبيدي والتعليق عليه.
- ٥- ملحق تراجم الأعلام الذين ورد ذكرهم في الكتاب.
- ٦- الخاتمة.
- ٧- الفهارس.
- فهرس الأعلام.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

١- «وصف نسخ التحقيق»

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على ثلاث نسخ بخطوط مختلفة، حصلت عليها من مكتبة الجامعة الإسلامية، قسم المخطوطات، ومن المكتبة الأزهرية بالقاهرة، وأولى هذه النسخ بمكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، قسم تصوير المخطوطات، برقم (١٥٥٦)، وهي نسخة مصورة من نسخة محفوظة في المكتبة الأزهرية برقم (٤٤٨٦) (٧٥) قراءات، وتقع هذه النسخة في المكتبة الأزهرية ضمن مجموعة في مجلد بقلم معتاد مسطرتها ٢٥ سطرًا من ورقة ٦٥ - ٩٠ المقاس ٢١ سم، وقف أحمد الدمهوري شيخ الأزهر السابق. وهذه النسخة رغم رداءة خطها فهي أصح النسخ لقلّة السقط منها، وقد رمزت إليها في التحقيق برمز (ب)، ولا يعلم اسم ناسخها ولا تاريخ نسخها. وأما النسخة الثانية فهي محفوظة في المكتبة الأزهرية برقم ٢٥٩ مجاميع وهي ضمن مجموعة بقلم معتاد مسطرتها ٢٣ سطرًا من ورقة ٥٩ - ٨٣ وقد قام بنسخها اثنان، أما الأول فلا يُعلم اسمه، وتاريخ نسخها سنة خمس وتسعين وألف هجرية، وأما الثاني فاسمه أحمد شلبي، وتاريخ نسخها سنة تسع وعشرين ومئة وألف هجرية، وقد اعتبرت هذه النسخة أصلًا في التحقيق لتقدمها على النسخ الأخرى تاريخًا، ورمزت إليها في التحقيق برمز (أ).

والنسخة الثالثة محفوظة بالمكتبة الأزهرية - أيضًا - برقم (١٢٨٩) وهي ضمن مجموعة في مجلد بقلم معتاد مسطرتها مختلفة من ورقة ١-٣٧-١٧ سم ولا يُعلم اسم ناسخها ولا تاريخ نسخها، ويبدو على ناسخها أنه كان لا يعرف شيئًا في علم القراءات؛ لكثرة ما فيها من سقط وتحريف وأخطاء في الآيات القرآنية، وغيرها، وتقديم وتأخير لبعض الأبيات إلى غير ذلك، وقد رمزت إليها في التحقيق برمز (ج).

وقد عثرت على نسختين لاثنتين من العلماء الأفاضل في هذا القرن؛ إحداهما: لشيخ القراء، والإقراء بالجامع الأحمدى بطنطا فضيلة الشيخ إبراهيم أحمد سلام المالكي، وهو

غني عن التعريف، وتاريخ نسخها ٧ محرم سنة ١٣٥٨ هجرية، وقد رمزت إليها برمز (هـ).

ثانيتها: نسخة العلامة الشيخ محمد شرع المرصفي وهو مقرئ كبير ببلدته (مرصفا) كتبت بخط الشيخ عبدالحق بن أحمد البنهاوي، وهو مقرئ مشهور معروف، وانتهى منها في سنة ١٣٠٤ هجرية، وقد رمزت لها برمز (د)، ولكن لا أعول على هاتين النسختين إلا عند الضرورة.

من ص ٦٣ إلى ٩٠ صور مخطوطات

كتاب شرح الدرّة
 في علم القراءات للثلاثة المرضية
 أبو جعفر ويعقوب وخلف
 مولانا الشيخ الزبيدي
 الله بالرحمة والوضوح

فراديس الجنان

برتنبها
 امين
 بوم
 م

ورقة العنوان من الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
 الحمد لله الذي نولي حفظ كتابه المكنون فقال تعالى يا أيها الذين آمنوا
 الذكر وأناله لحافطون وقال في القرآن المجد لا ياتيه الباطل من
 بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد فتلقاه العدو
 عن العدو وانتقلت الروايات بالرسول محمد النبي الامي
 صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه الكرام ومجده وكرمه ثم لازالت
 الأمة تقفه على اختلاف لغاتها حتى انتشرت رواياتها ورواياتها
 فلما تقدم العهد النبوي والزمان المصطفوي فخرت المصنعة
 ونقادت عن تحصيل هذا الفن ونباعدت فتبادرت الامة
 بعد ذلك الى العشرة الاحرف وما هي الا نذر يسير من قوله
 صلى الله عليه وسلم انزل القرآن على سبعة احرف ومعنى الحديث
 في اختلاف الالفاظ على الصواب لفظة هشام بن سالم وعمر بن
 الخطاب ولا يسع من علمها من الامة اهمالها اذ ذلك نبيلنا
 لعظم مجريات رسولها قال الامام ابو العباس بن تيمية لا
 نعلم احدا من المسلمين سنع القراءة بالثلاث الزائدة على السبعة ولكن
 من لم يكن عالما بها او لم تثبت عنده كمن يكون في بلد بالمغرب او غير
 ليس له ان يقرأ بما يعلمه ولا ان ينكر على من علمه يعلمه انتهى
 قال ابو القاسم الشهرستاني سال ما كنت يا فقار رضي الله عنه عن البسلة
 فتال السنة الجهر بها فنسلم اليه وقال كل علم يسال عنه اهله
 انتهى ولا شك ان من تعلم في علم وكان اماما فيه وكان ذلك
 العلم يتعلق به علم اخر وهو غير منتقن له داخله الوهم والغلط
 فقال الامام عبد الوهاب السبكي العشرة ستواتر معلومة
 من ابي بالنسروية وليس تواتر شي منها مقسورا على من

قرا بالروايات بل في متواترة عند كل مسلم يقول اللهم ان لا اله الا
الله وان محمدا رسول الله ولو كان ذلك مع ذلك عاميا لا يحفظ
حرفا من القرآن قلت ومن اراد تمام الكلام في هذا فعليه بكتاب
محمد المغربي لشيخنا شمس الدين محمد بن محمد الجزري فقد
ذكر بعض من قرا بالمشرة في سنة عشر طبقة الى عصره
وقد استخرجت اسمه تعالى وارادت ايضا منظومة الدرّة المفضة
في الثلاثة المرضية وقد قراها عليه في مجالس اخرها بعد
عصر يوم السبت الثالث والعشرون من جمادى الاخرة سنة
ثمان وعشرين وثمان مائة بمسجد الاشاعة داخل مدينة
زبيد وسمها بقراي جماعة كثيرون وقرات ايضا بمضنها
عليه في العام المذكور حمل الله ذلك خالصا لوجهه الكريم بمنه
وكرمه آمين وصلى الله على سيدنا محمد وعليه وصحبه وسلم قال اللهم باسم الله الرحمن الرحيم

حمد الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم كل امرئ بال لا يبدأ
فيه بحمد الله فهو اجدم واردف الحمد بالصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم لان الله تعالى اقرن اسمه باسمه نحو ومن
يطعم الله ورسوله ولقوله صلوا عليه وسلموا تسليما ثم
الطاب الذي قر السبعة على قراءة الثلاثة ليجتنب قراءة
المشرة وقوله وانما لا يبدل كما منقول في الثلاثة
فيحصل لك سلطنة الاستخضار والدرّة منظومة بخير

اذلم يكن هذا المثال بائع فيا ابنتي قضيت في الصمت عمرا
 وراقبت نفسي كل وقت والحظة وانت ربي علي ولا لسا
 وهذا الغرما وجدنا باصلا المنقر منة والملاذيريا الثمان
 وحسبنا الله ونعم الوكيل او لا حول الا بالله الذي لا يظلم
 الله شيئا اعرفنا بنها اولها اول من يترابها اول من نظر
 فيه عيبا وسنة والسنة رب العالمين وكان الفراغ من
 كتابة هذه النسخة في يوم الثلاثاء المبارك رابع عشر صفر
 من شهر سنة ثمان مائة وتسعين والم بعد الحج على
 صاحبها افضل الصلوة والسلام اودع كاتب هذه الايات
 فيه شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم تسلما تيراد اياها الى يوم الدين ورضي الله
 عن الصحابة اجمعين وعن التابعين الى يوم الدين امين

وكان الفراغ من كتابة هذا الكتاب الشريف
 يوم الثلاثاء المبارك عشرين
 صفر سنة الف ومائة وتسعة
 وعشرين للهجرة النبوية
 على كاتبتها الفقير العباد
 وآخوهم الى الله
 احمد بن محمد بن
 له ولوالديه
 وكان دعاه
 بالفضل
 رحم



ما اختصر الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد العسقلاني
 أنشد هذه الأبيات عند موته فنقال
 قرب الرحيل إلى ديار الآخرة
 فأجل الهى خير عمير أخوه

وارم منبني في القبور ووحشتي
 وارم عظامي يوم تبني ناخه

فانا المسكين الذي أيامه

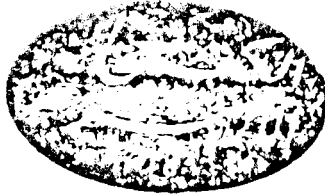
ولت باوزار عدت متواتره
 فلي رحمت فات أكرم راحمه
 ومارجودك يا الهى زاخه

قوله وتلواخ ضم اللام وحذف الواو الأولى حمزة والسايه
 قوله وضم يدخلون الخ بضم الياء فتح الخالصة وحوق
 وفي ثابغ غافر كذلك لدم صفواً وفي الملائكة للبصرى وحده
 بهذا الضبط فتبين للبايتين القراءه بفتح الياء ضم الخالتيه



هذا شرح الزبيدي على
 الدرّة في القراءات
 للعلامة
 الحزري
 رحمه الله

وقد هذا الكتاب المحقق أحمد الدمشقي
 عليه طيبة العلم بالإشراف وصلا من
 خزانة الكاينة بالمقصورة



٧٥

٧٥

٤٦٨٦

٧٥

قراءات

٧٥

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعلنا من جنس قنابله للكنون فقال تعالى ان خلقنا
 آدم من طين وانا نعلم ما نطوي وقال تعالى في الآية ان الجحيم ايا نينه الباطل
 من بين يديه وامن خلفه فنزله من اجاب حمداً قبلناه العود
 عن العود وانضلت الرواية بالسور على النبي ابي عبد
 الله عليه السلام وعليه وصحة الدار ومحمد ولوم وثموا كانت
 الآية تنقله على لفظها حتى انقشست رواها في روايات
 فلما نقاد من العبد النبوي والشاف المصطفى وقصود الصم
 وقاعدت عن تخصيصها في ذلك وتبعدهت في سائر الامم
 بعد ذلك الى الدررة الحدود في ما هي الامم فيسير من قوله الى
 الله عليه وسلم في قوله الذي على سبعة لعمري في معنى قوله
 وعمره الخطاب وانفسد في المعاني الامم انها ما اذ ان
 سليمان اعظم من جبار رسولها قال الامم ابو العباس بن عتبة
 لا تقدر اجرام المسلمين مع القراءة بالفتح واللام على السبع
 ذلك من ثم يكى ما المبرها اوله تثبت عنده ان يكون في بلد
 بالفتح او غيره وليس له ان يتباين في الابعاد وانما يتباين في
 ما علمه الايدى انه انتمى بالاولى باسمه الفرضي سائر ابد
 رضي الله عنه فافعا عن البسلة فتاة السنة لله ورسوله
 ابيه وقال كل امر يبالي عنه اهلها منتهي واما ان من يك
 في علمه كما بانها ما في كوكا ذلك العلم متعلق به علم لخصه
 وهو غير منت اد انشاء الزهير والفظ وقال الامم عبد
 الوهاب السبكي قراءة العشرة من واردة معلومة من الوم
 بالضرورة وليس في واردة من من مقصودا على ما قد اقول في
 بل هي من واردة عند بل مسلم بول الله عليه السلام في قوله
 بالبر

المراد من قوله ان الجحيم ايا نينه الباطل
 من بين يديه وامن خلفه فنزله من اجاب حمداً قبلناه العود
 عن العود وانضلت الرواية بالسور على النبي ابي عبد
 الله عليه السلام وعليه وصحة الدار ومحمد ولوم وثموا كانت
 الآية تنقله على لفظها حتى انقشست رواها في روايات
 فلما نقاد من العبد النبوي والشاف المصطفى وقصود الصم
 وقاعدت عن تخصيصها في ذلك وتبعدهت في سائر الامم
 بعد ذلك الى الدررة الحدود في ما هي الامم فيسير من قوله الى
 الله عليه وسلم في قوله الذي على سبعة لعمري في معنى قوله
 وعمره الخطاب وانفسد في المعاني الامم انها ما اذ ان
 سليمان اعظم من جبار رسولها قال الامم ابو العباس بن عتبة
 لا تقدر اجرام المسلمين مع القراءة بالفتح واللام على السبع
 ذلك من ثم يكى ما المبرها اوله تثبت عنده ان يكون في بلد
 بالفتح او غيره وليس له ان يتباين في الابعاد وانما يتباين في
 ما علمه الايدى انه انتمى بالاولى باسمه الفرضي سائر ابد
 رضي الله عنه فافعا عن البسلة فتاة السنة لله ورسوله
 ابيه وقال كل امر يبالي عنه اهلها منتهي واما ان من يك
 في علمه كما بانها ما في كوكا ذلك العلم متعلق به علم لخصه
 وهو غير منت اد انشاء الزهير والفظ وقال الامم عبد
 الوهاب السبكي قراءة العشرة من واردة معلومة من الوم
 بالضرورة وليس في واردة من من مقصودا على ما قد اقول في
 بل هي من واردة عند بل مسلم بول الله عليه السلام في قوله
 بالبر

المراد من قوله ان الجحيم ايا نينه الباطل
 من بين يديه وامن خلفه فنزله من اجاب حمداً قبلناه العود
 عن العود وانضلت الرواية بالسور على النبي ابي عبد
 الله عليه السلام وعليه وصحة الدار ومحمد ولوم وثموا كانت
 الآية تنقله على لفظها حتى انقشست رواها في روايات
 فلما نقاد من العبد النبوي والشاف المصطفى وقصود الصم
 وقاعدت عن تخصيصها في ذلك وتبعدهت في سائر الامم
 بعد ذلك الى الدررة الحدود في ما هي الامم فيسير من قوله الى
 الله عليه وسلم في قوله الذي على سبعة لعمري في معنى قوله
 وعمره الخطاب وانفسد في المعاني الامم انها ما اذ ان
 سليمان اعظم من جبار رسولها قال الامم ابو العباس بن عتبة
 لا تقدر اجرام المسلمين مع القراءة بالفتح واللام على السبع
 ذلك من ثم يكى ما المبرها اوله تثبت عنده ان يكون في بلد
 بالفتح او غيره وليس له ان يتباين في الابعاد وانما يتباين في
 ما علمه الايدى انه انتمى بالاولى باسمه الفرضي سائر ابد
 رضي الله عنه فافعا عن البسلة فتاة السنة لله ورسوله
 ابيه وقال كل امر يبالي عنه اهلها منتهي واما ان من يك
 في علمه كما بانها ما في كوكا ذلك العلم متعلق به علم لخصه
 وهو غير منت اد انشاء الزهير والفظ وقال الامم عبد
 الوهاب السبكي قراءة العشرة من واردة معلومة من الوم
 بالضرورة وليس في واردة من من مقصودا على ما قد اقول في
 بل هي من واردة عند بل مسلم بول الله عليه السلام في قوله
 بالبر

من القرآن مع

انتم ارسول الله ولو كان مع ذلك عاميا لا يحفظ حرفا من القرآن
 قلتموه وما ابد انتم اهل اللغة فقلنا بل انتم اهلها فقلنا بل انتم اهلها
 لشيء سئس الذي يجهل من الحرف في قنن ذكر بعض ما نقل
 بالمشقة في سنة عشر طيبة الي عصره وقد استحب من
 انه تعالى وارتد ايضاح منقولة الدرّة المصنفة في
 الثالثة الرمنية وقد قرأنا عليه في مجالس لغيرها
 يوم السبت الثالث والعشرون من ايام ابي الهيثم سنة
 ثمان وعشرين وثمانمائة عيسى بن اسامة بن خلف بن
 زيد وسميها بقرآن جماعة لم يعرفون وقرأت ايضا
 في شهرها عليه في العام المذكور حيلة الله تعالى خالها
 لوجهه الكريم عنه وكرمه ومجده اهدى وصل الى الله
 علي سيدنا محمد وعلي بن ابي طالب وصحبه وسلم قال رضى الله
 عنه

الاصح

ليس الله يقرأ ما في القرآن
 قل الحمد لله الذي وحده انما هو محمده وانما هو عونه وشركه
 ومن في خير الانام محمد وسلم والذو الفقار ومن في
 دينه خير خلقي حروف الاله تتم بها العرش الامرات والاولاد
 كما هو في تفسير بعضها فانما كان في ان يقرأ الله
 حمد الله تعالى لقوله عليه الصلاة والسلام وكل امرئ بال
 كتيبته كما الله فهو لجزء وارد في الصلاة علي النبي
 صلى الله عليه وسلم لان الله تعالى قرنا الله باسمه باسمه
 نحو ومن يطع الله ورسوله ولم يؤله تعالى صلوات عليه ولو
 قيلها ثم حيث الطالب الذي قد قبل السبعة علي قيادة
 الصلاة كما قيل بشارة المشقة وقوله وانتم اهلها لا يركل
 من مشقة في الثالثة ثم حصل له سلطة الاستعانة
 والوزن من طهوتة تجريد التفسير للشيخ ادينا وهو الثاني

البيا وقتا يعتوب كمنوا يسكبون الفاء هـ من على أصله
 وقتا لما فيه وفي هذا بالسكون كما سلمه لكنه بعد
 ومهله ووقنا وقد تقدم أنه بحالته في ما بالوقن على الخمد
 (ومرنا الم الراء له سب بعد ما دعاهما اضاحجه فانه متى نوز
 صيرت له له سب بعد ما ايا احسب عروق الراء تجبه
 ما تيق وار يوبون وذلك ايا ايا ما يبان واللام مثل ثوب
 والضمسة والوا الاربعة والوا واحد من قولها
 وعام اضاحجه اما ردت ان تعرف الراء التي تقا في
 هذه القصيدة فانه سب اضاحجه بالليل وذلك ان العنيد
 عدتها اثناثة والباء عشرة في الراء ثمانية والحاء ثمانية
 والالمان اثناث وذلك عام مثل ما عداها في كتابه
 وفيه حرقا لها عنفا من الراء عند راي حنيفة واز
 في اوله انها حيزه لله دره ما اوقفه السب حيزه لفضل استعمل
 عن صفة او طاقا بخدره انضار ذلك استغلا اليبال وار
 صمد وتسمى اليبال كرام وزودها بالباء المسمى المصطفى ان الراء
 وطبقتي الاعداس في اليبال فانه لو ايا ولدت كتمه
 فادرنى اللطيف الحيف ويزن اعنيه حيزه باب ما تحناه
 بجله وانما اليبال طيبة امنا فبار يطبق مرادى ووجهه
 دعتجه السكندر لعقده ثوبنا وصل اليبال انامه من ذلك
 اشار اليبال هذه الابيات الى واقعة حيزت له مع العرو
 وهو قاصد الخمد وذلك مما اذ في هذه القصيدة واليب
 كما في غاية استغلا الخاطر وذلك ان العرو حيزه جولا
 على الراء التي اليبال حيزه واهذوا جميع ما معهم
 وكما وقت حيزهم في الليل في غنله حيزه قال اليب
 كتمنا قتل حيزهم عن البيت للكرام وزيارة النبي

صلي

الورقة الأخيرة من ب

صلي الله عليه وسلم ثانياً اسمه سبحانه فهو تعالى تدارك
 برزخ منه ولطفاً ووجه من تكفل بحمله وأيضاً له
 إلى حمود النبي صلي الله عليه وسلم وبلغة الله عز وجل
 يوجع مثله بأولاده وسد الحمد والنور صلي الله عليه وآله
 محمد النبي الأبي الطاهر الزكي سيد التمام ومصباح الظلم

وسام سليمان طيباً مباركاً به

ورحمي الله عن أفعاله وال

ودنيتيه وأزواجه

الطاهر والتابيع

بهم يخلص

اليوم

الذي

باسم المبتدأ بكلامه وهي كما نيتهم فاقصد في التباري بها
 مبتدئاً ليها فبني المرثلة لانه احد في قوله تعالى كلاً والعمر
 وهذا الحرف صلة اليمين باليمين الثاني قوله تعالى كلاً بل المتجاوز
 الخبره الثالث قوله تعالى كلاً انه تنكره وفي العتامة ص ٢٠٥
 الله في قوله تعالى كلاً لا ورثه اي قوله تعالى كلاً اذا بلغ التبراق
 وفي سورة الضاحك فاما الراء في قوله تعالى كلاً سجدوا الثاني
 في التباري كلاً سجدوا وفي عيس حدوة قوله تعالى كلاً لما قضى
 وفي سورة المنتظر حروف قوله تعالى كلاً بل التذوق وفي التبراق
 ثلاثة احرف في قوله تعالى كلاً ان كتاب الفجار الثاني قوله
 تعالى يا ايها الذين آمنوا في قوله تعالى كلاً ان كتاب
 البر في سورة التعلق ثلاثة احرف في قوله تعالى كلاً
 في الامتياز الثاني قوله تعالى كلاً ليس له منة الثالث
 قوله تعالى كلاً لا تكلمه وفي سورة النكاح ثلاثة احرف في قوله

جملة (وراف هذه

المجموعة
عدد
٥٣

شك في يد من عليه في وجهه الشريف
للزبيدي رحمه الله تعالى

كتاب إيضاح فنون الدرّة المضيئة

في قراءة الثلاث في المضيئة لبعض الفضلاء

نفعنا الله بهم أجمعين

محمد بن سنان

الأمين

ويلى من الرائية في علم الرسم تأليف الشيخ المشاطي رضي الله تعالى عنه

وتسلمين

امين

م

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ
 الحمد لله الذي تولى حفظ كتابه المكنون فقال تعالى انزلنا القرآن وانزلنا
 له الحافظون وقال تعالى في القرآن الجيد لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من
 خلفه تنزيل من حكيم حميد فلقاه العبدون عن العبدون وانصرفت الروايات
 بات بالرسول محمد النبي الاني سلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه
 الكرم ومجد وكرم ثم لازلت الامة تنقله على الاحتياط لعنه حتى اشترت
 روايته اور وابتها فلما تقادم العهد النبوي والزمان المصطنعة توتى قصرت
 الهمم ونقصت عن تحصيل هذا الفن وتباعدت الامة بعد ذلك
 الا عشرة وما هي الا بالاثرو ويسير من قوله عليه الصلاة والسلام
 انزل القرآن علي سبعة احرف ومعنى الحديث في اختلاف اللفاظ
 على الصواب لقصة هشام بن كميم وعمر بن الخطاب ولا يسع من علمها
 اهلها من الامة اذ انك بتليقاتها لا اعظم معجزات رسولها قال الامام
 ابو العباس بن تيمية لانعلم احد من المسلمين منع القراءة الثلاث الزبيدي
 على السمع ولكن من لم يكن عاها بها او لم يثبت عنده كمن يكون في بلد بالقرآن
 او غيره ليس له ان يقرأ بما ليس بعلمه انتهى قال ابو القاسم الهندي
 سأل مالك رضي الله عنه نافعاً عن البسطة فقال السنة الجمهور بها فسمع
 الية وقال كل علم ليسئل عنه اهله انتهى ولا شك ان من تكلم في علم
 وكان اماماً فيه كان ذلك العلم يتعلق به عليه اخرو وهو غير متفق له
 داخل الوهم والغلط وقال الامام عبد الرحمان السبكي قراءة العشرة
 سور

متواترة معلومة من الدين بالضرورة وليس نواتر شيء منها مقصورا على
 من قرأ بالروايان بل هي متواترة عند كل مسلم يقول شهد ان لا اله الا الله و
 محمد ارسول الله ولو كان مع ذلك عاميا لا يحفظ حرفا من القرآن انتهى
 قلت ومن اراد الكلام في هذا فاوليه بكتاب مجد المقرين لشيخنا
 شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري فقد ذكر بعض من قرأ بالقر
 في ستة عشر طبقة الى عضده وقد استحرت الله تعالى فاردت ايضا
 منظوميه الدرّة المضيئة في قراءة الثلاثة المرضية وقد قرأتها عليه
 في محالين آخرها بعد عصر يوم السبت الثالث والعشرون من
 جمادى الآخرة سنة ثمان وعشرين وثمان مائة بمسجد الاشكر
 داخل مدينة زبيد وسمعتها بقراءة جماعة كثيرين وقرأت ايضا
 بعض منيها عليه في العام المذكور جعل الله ذلك خالصا لوجهه الكريم

حمد الله تعالى لقوله عليه الصلاة والسلام يا ايها الذين آمنوا
 فذكروا نعم الله التي انعمت عليكم ان الله قد جعل لكم الدين الذي
 كرهتم ولقد قرأه تعالى حملوا عليه وسلموا تسليما ثم حث الطالب الذي قرأ
 السبع على قراءة الثلاثة ليحيط بقراءة العشرة وقوله انقل اي لابد
 لك من منقول في الثلاثة ليحصل لك سلطنة الاستخفاف
 والدرّة منظومة تجيب التيسير للشيخ ارضم وهو تاليف حسن
 ادخله في متن التيسير ولم يترك من التيسير لفظه سيمفاه كله

معنى

قوله احسب بعدها اي احسب حروف
الدرّة بالجمل مجد عدد رها مائتين واربعين وذلك
ان الدّامائتان واللام ثلاثون والها خمسة والدال
اربعة والالف واحد ومعنى قوله وعام اضاحي
حسب اضاحي بالجمل ان اردت ان تعرفت
العام الذي نظمت فيه هذه القصيدة وذلك
ان الصاد عدد مائتين والياء عشيرة والحاء
ثمانية والجم ثلاثة والالفين عن اثنين وذلك
عام ثالث وعشرين وثمانية وفيه حج ناظرها
عني الله عنه والى حجة اشار بظاهر قوله
اضاحي فلله ربه ما ادق ما استخرجه واحسن
ما استنبط

اشارة الشيخ

بهذه الابيات الى قرة جرت له مع العرب وهو
قاصد

الورقة الأخيرة من ج

فأصد للبحر وذلك حال نفض هذه القصيدة والشيخ في
 غاية ما يكون من انتقال المياطر وذلك ان العرب خرجوا
 على الربيعة الذين الشيخ معهم فاجتذوا جميع ما معهم وكان
 وقت خروجهم في الليل في غفلة حتى قال الشيخ
 كذبت أفقنا وصدودهم عن البيت الحرام وزيارت
 النبي صلى الله عليه وسلم ثم ان الله تبارك وتعالى
 تداركته برحمته منه ولطف ووجه من يفيض بحمله
 وإيصاله الى حرم النبي صلى الله عليه وسلم وبلغه
 الله مراده من جمع أشحمه بأولاده وولد الحمد والمنة
 وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمامي الطاهر الزكي بد
 التمام ومصباح الظلم وسلم سيدنا كثيرا طيبا
 مباركا الى يوم الدين ورضى الله عن اصحابه
 وآله وذريته وازواجه اطهارين والتابعين لهم
 باحسان الى يوم الدين تمت

هذا كتاب
 شرح الزبيدي على متن الدرّة
 لأبي محمد بن محمد الجزري
 بالتمام والكمال
 والمد الله على
 كل حال
 م

ومثل ذلك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي تولى حفظ كتابه الكون فقال تعالى
 أَنَا خَلَقْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَاقِطُونَ وَقَالَ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ
 الْمَجِيدِ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَتْرِكُنَا مِنْ حِجْمِ
 حَمِيدٍ فَلِقَاءَهُ الْعَذَابُ وَالْعَدْوَالُ وَاتَّصَلَتْ الرُّوَالِيَاتُ بِالرُّسُولِ
 مُحَمَّدُ النَّبِيُّ الْأُمِّيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَكْرَامٍ وَمَجْدُكُمْ
 تَمَّ لِأَزَلَّتِ الْأُمَّةُ تَقْلِيدًا عَلَى اخْتِلَافٍ لُغَاتِهَا حَتَّى انْتَشَرَتْ
 لُغَاتُهَا وَرَوَايَاتُهَا فَلَمَّا تَقَادَمَ الْعَهْدُ النَّبَوِيُّ وَالزَّمَانُ
 الْمَصْطَفَوِيُّ وَقَصُرَتِ الْأُمَّمُ وَتَفَاعَدَتْ عَنْ تَحْصِيلِ هَذَا الْغِنَى
 وَتَبَاعَدَتْ تَبَاعُدَتْ الْأُمَّةُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى الْعَشْرِ أَحْرَفَ وَمَا
 هِيَ إِلَّا التَّرْوِيحُ مِنْ قَوْلِهِ ^{عَلَيْهِ} الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَيَّ
 سِفَةً أَحْرَفَ وَمَعْنَى الْحَدِيثِ فِي اخْتِلَافِ الْأَلْفَاظِ عَلَى الصَّوَابِ
 لِقِصَّةِ هَاشِمِ بْنِ حَكِيمٍ وَعَمْرٍو فِي الْخُطَابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا
 وَلَا يَنْبَغِي لِمَنْ عِلْمُهُ مِنَ الْأُمَّةِ أَهْمَالُهَا إِذْ ذَلِكَ تَبْلِيغُ الْأَعْظَمِ
 مَعِينَاتِ رَسُولِنَا قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْعِيسَى بْنُ تَمِيمَةَ لَا تَعْلَمُ
 أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَنَعَ الْقِرَاءَةَ بِالثَّلَاثِ الرَّائِدَةِ عَلَى النَّسَبِ وَكُنْ
 مِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِهَا أَوْ لَمْ تَنْبَغِ عِنْدَهُ كَيْفَ يَكُونُ فِي بِلَادِ الْمَغْرِبِ
 وَغَيْرِهِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ بِمَا لَمْ يَعْلَمْهُ وَإِنْ يَنْكُرُهُ عَلَيْهِ مِنْ عِلْمِ مَا لَمْ
 يَعْلَمْهُ أَنْتَهَى وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ مَالِكًا لَأَوْعَالَ
 التَّسْمِيَةَ فَقَالَ السُّنَنَةُ الْجَيِّدُ بِهَا فَسَلَّمَ إِلَيْهِ وَقَالَ كُلُّ عِلْمٍ يُسْأَلُ
 عَنْهُ لَمْ أَنْتَهَى وَالشُّكْرَانُ مِنْ تَكْلِيمٍ فِي عِلْمٍ وَكَانَ إِمَامًا فِيهِ وَكَانَ

وكذلك العلم يتعلق به علم آخر وهو غير متفق له داخله الوهم والغلط
وقال الأمام عبد الوهاب السبكي قراءة العشق متواترة معلومة
من الدين بالضرورة وليس تواتر شي منها مقصورا على من قرأ
بالروايات بل هي متواترة عند كل مسلم يقول أشهد أن لا إله إلا الله
وأشهد أن محمدا رسول الله ولو كان مع ذلك عاميا لا يحفظ حروفا
أنه في فلت من أراد تمام الكلام في هذا فعليه بكتاب مجد الموحدين
لأنه أسهل من غيره من محمد بن محمد الجزري فقد ذكر بعض كل
من قرأ بالعشق في سنة عشر طقة إلى عصره وقد استمرت الله
تعالى وأردت انصاح منطلومة الرق المصنفة في قراءة الثلاثة
المصنفة وقد قرأتها عليه في مجالس آخرها بعد عصر يوم السبت
الثالث والعشرين من جمادى الآخرة سنة ثمان وعشرين وعثمانية
بسجد الأشاعر داخل مدينة زبيد وسميها بشراف كثر
وقرأ أيضا بضمها عليه في العام المذكور جعل الله ذلك خالصا
لوجه الكرم منه وكرمه ومجده آمين
قل الحمد لله الذي وحده على محمد وآله وأسال نومونوق
وصل على خير الأنام محمد وآله وأسال نومونوق
وبعد أخذ نظري حروف ثلاثية ثم بها يقسمون القرآن
كلها حروف في غير سبغها فاسأل ربي أن يجمعني في
حمد الله لقوله عليه الصلاة والسلام كل امرئ في نال لا يبدء عليه
بحمد الله فهو أجدهم وأردف الحمد بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
لأنه استخاف من اسمه بأسر ربه ومن يبيع الله ورسله ولقوله

غريبة او طان بنجد نظمها وعظم استعمالها
 صدقت عن البيت الحرام وزور في المقام الشريف المسمى
 وطبقتي الاعراب في الليل غفلة فارتكوا سيئات
 فادركني اللطف حتى وادني عنده حتى يطاني من
 بجملتي وايضا لطيفة امنة فيان يطاني من
 ومن جمع السمل واغفر نونا يوصل على خير الامام ومن
 اشار بالفتح بيده الايات الى واقعة حرك مع العرب وهو قاصدا الى
 حال نظمه لهذه القصيدة والفتح كان في غاية ما يكون من استنساخ
 البال وذلك ان العرب خرجوا على الربك الذين افسح معهم فاحدوا
 جميع ما معهم وكان وقت خروجهم في الليل في غفلة حتى قال
 وكنت لا اقتلا وصدوهم عن البيت الحرام وزيارة النبي صلى الله
 عليه وسلم ثم ان الله تعالى تبارك برحمته منه ولطفه ووجد من
 تكفل بجملته وايضا له الحرم النبي صلى الله عليه وسلم وبلغه الله
 سواده من جمع شمله باولاده ولله الحمد والمنة وصلى الله على سيدنا
 محمد النبي الامي الطاهر الزكي بدير النمام وتمصاح الظلام وسلم
 تسليما طيبا مباركا فيه ورضي الله عن اصحابه وآله وذريته وآزواجه
 الطاهرين والشاكرين لهم باحث الى يوم الدين والحمد لله رب
 العالمين وكان الفراغ من نسخ هذا
 التور في يوم الاثنين ثالث يوم
 شهر ربيع الاول سنة ١٢٣٤ هـ
 يد كاتبه الشريف
 ابو محمد بن ابي
 كفاية

الورقة الأخيرة من د

هذا كتاب شرح الدرّة

للشيخ الزبيدي

رضي الله عنه

وارضاه

أبيز

م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله الذي تولى حق كتابه المكتون فقال
 فقال إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون وقال
 تعالى في القرآن المجيد لا يأتبه الباطل من بين
 يديه ولا من خلفه فنزل من حكيم حميد قبلناه المدول
 عن المدول واتصلت الروايات بالرسول محمد النبي
 الأبي صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه أكرام ومجد
 وكرم ثم لازالت الأمد تنقله على اختلاف لغاتها
 حتى انتشرت رواها ورواياتها فلما تقدم العهد
 النبوي والزمان المعطوفى وصررت ألهم وتناعدت
 عن تحصيل هذا الفن وتباعدت فبادرت الأئمة
 بعد ذلك إلى العشر أحرف وما هي بالامر وبسير
 من قوله عليه الصلاة والسلام أنزل القرآن في
 سبعة أحرف ومعنى الحديث في اختلاف اللغات
 على

على العوَاب لعقد هئام بزكيم وعمريّن الخطاب رضى
 الله تعالى عنهما ولا يسع من علمها من الائمة اهلها
 اذ ذاك بلبغا الاعظم معجزات رسولها قال الامام ابو
 الهاسين تميمية لانتم احدان المسلمين منع القراءة
 بالثلاث الزائغ على السبع ولكن من لم يكن عالما بها
 او لم تثبت عندك من يكون في بلد في المنزب او غير ليس
 له ان يقرأ بما يبله ولا ان يتكلم على من علم ما لا يعلم
 اه قال ابو قاسم اخذنى سال مالك رضى الله عنه نافعاً
 عن البيهقي فقال السنة الجهور فانتم اليه وقال كل علم
 يسأل عنه اهله اه ولا شك ان منكم في علم وكان اماماً
 فيه وكان ذلك العلم يعلو به علم اخر وهو غير متقن له
 داخله الوهم والغلط وقال الامام عبد الوهاب السبكي
 قرأه العشر متواترة معلومة من الدين بالضرورة وليس

٩٧

واقول كما قيل

اذ الم ينلني بركلاحي معتم ه فصب لي بان اكون اخرساكت
وان كلاها اجتنى منه مفرما ه فياليتني قد كنت اول صامت

وفي المعنى

اذ الم يكن هذا المقلا بنافع ه فياليتني قضيت في العرازما
وراقت نفسي لاحين ولحفة ه ولا فيت ربي لانا ولا لنا
تم هذا الكتاب المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه
والحمد لله رب العالمين سبحانه وتعالى رب العرش عما يصفون
وسلام على المرسلين على يد كاتبة الفقير

الرحمة ربه الدعوى

عليه سنة ١٤٥٨
١٩٤٩
١٤٥٨
١٩٤٩
١٤٥٨
١٩٤٩

٢- «توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف»

اعتمدت في نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه على ثلاثة مصادر:

الأول: فهرس الخزانة العلمية الصُّبَيْحِيَّة بِسَلام بِالمملكة المغربية الذي أعده الدكتور محمد حجي، والذي قام بإصداره «معهد المخطوطات العربية بالكويت»، فقد ذكر فيه نسبة هذا الكتاب إلى المؤلف حيث ذكر اسم الكتاب واسم المؤلف، وأشار إلى رقم المخطوطات في فهرس الخزانة المذكورة، كما أشار إلى ترجمة الزبيدي عند الزركلي ومصادرهما في الأعلام، وذكر أيضًا بعضًا من كلام الشارح من أول المخطوط وبعضًا من آخره^(١).

الثاني: ما قاله الشارح نفسه في مقدمته من أنه أراد إيضاح الدرّة المضِيَّة لشيخه الحافظ ابن الجزري وأخبر أنه قرأه عليه في مجالس آخرها بعد عصر يوم السبت الثالث والعشرين من جمادى الآخرة سنة ثمان وعشرين وثمان مئة هجرية ببلدة زيد.

الثالث: ذكر الدكتور نسيب نشاوي في تحقيقه لكتاب الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية، نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه، وأنه من تلامذة ابن الجزري، وقرأ هذا الشرح عليه سنة ٨٢٨هـ، وذكر أن هذه النسبة من المكتبة الظاهرية بدمشق^(٢)، وهذا يؤكد لنا أن نسبة هذا الكتاب وهو شرح الدرّة للعلامة الزبيدي نسبة صحيحة وثابتة.

وهناك مصدر رابع في ملحق رقم (٢) ص ٢٧٥ لبروكلمان، فقد ذكر اسم المؤلف وشرحه للدرّة وسماه: إيضاح الدرّة المضِيَّة.

(١) انظر: الفهرس المذكور في مخطوطات الجامعة الإسلامية، برقم: ٢٨٨، ص ٣٨.

(٢) انظر: كتاب الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية، تحقيق الدكتور/ نسيب نشاوي؛ فقد ذكر فيه المحقق أنه ممن تتلمذ على ابن الجزري وأنه ألف شرح الدرّة وقرأه على ابن الجزري، ذكره في ترجمته لابن الجزري، ص ١١.

٣- «منهج التحقيق»

أما المنهج الذي سلكته في تحقيق هذا الكتاب فيتلخص فيما يلي:

١- وثقت كل ما جاء بالكتاب بمقابلة النسخ، وصحّحت ما رأيت أنه خطأ، وأتممت ما اعتقدت أنه ناقص منها، ووضعت اللفظ المخالف بين معقوفين ليدل على زيادته على نسخة الأصل، أو نقصانه عنها.

٢- قد أكرر ما ذكره الشارح في قراءة المخالفين لزيادة الإيضاح في الترجمة إذا كانت تحتاج إلى توضيح أو أشير إليها فقط مع نسبتها إليه إذا كانت واضحة ومستوفاة، مع ذكر قراءة المسكوت عنهم الموافقين لأصولهم في نفس الكلمة المذكورة، وذلك ليكون أمام القارئ قراءة الأئمة الثلاثة في اللفظ المختلف فيه كاملة، ولقد اضطررت إلى هذا التكرار البسيط ونحوه كقولي: كما ذكر الشارح، وخلافاً لأصله. ونحو ذلك بهدف التوضيح للقراء الذين ليس هذا مجال تخصصهم وكذلك للمبتدئين حتى تعم الفائدة، ولقد كان تعليقي أكثر من كلام الشارح لتحقيق هذا الهدف، وكثيراً ما نرى علماء التفسير وغيرهم يكثرون في تعليقاتهم على الأصل، كما في حاشية العلامة الجمل على الجلالين وغيره.

٣- وجّهت القراءات التي وردت للأئمة الثلاثة فقط توجيهات وسطاً بين الإطناب والإيجاز، معتمداً في ذلك على الكتب المشهورة في ذلك؛ «كإتحاف فضلاء البشر»، للبناء، و«الحجّة في القراءات» لكل من أبي زرعة، وابن خالويه، و«الكشف» لمكي بن أبي طالب. و«شرح الشاطبية» لكل من السخاوي وأبي شامة، والفاسي، والجعبري، وشعلة، و«شرح الدرّة»، لابن عبد الجواد^(١)، و«شرح الطيبة»، للنويري، و«شرح الدرّة»، للنويري^(٢) - أيضاً، و«إعراب القرآن»، للعكبري، وكذلك كتب التفسير التي تتعرض

(١) لم أعثر له على ترجمة، وشرحه للدرّة معروف بين القراء.


(٢) الإمام النويري شارح الدرّة، تُوفي سنة ٨٩٧هـ. وقرأ على العالم الضابط مفخر المجودين وجمال الملة والدين الشيخ محمود الاستفراييني كما ذكر ذلك الإمام النويري في سنده في مقدمة شرحه للدرّة.

لتوجيه القراءات؛ كـ «البحر المحيط» و«الفخر الرازي»، و«التسهيل»، لابن جزي، وغيرهم. وبعد التوجيه أذكر مصدر القراءات والتوجيه معاً؛ كأن أقول: (الإتحاف والنويري) - مثلاً - وقد يكون التوجيه المذكور في بعض هذه المصادر أو في مجموعها بمعنى أن بعضه يكون من كتاب وبعضه من المرجع الآخر. وقد اقتفيت أثر الشيخين الكبيرين الشيخ محمد النووي المالكي في شرحه على «الدرّة». والشيخ أحمد المعروف بابن عبد الجواد في شرحه على «الدرّة» - أيضاً - في ذكر ما انفرد به أبو جعفر أو يعقوب أو أحد الرواة عنهما وذلك فيما اختصوا به من القراءات العشر المتواترة.

٤- ذكرت في نهاية كل سورة ما جاء فيها من ياءات الإضافة والزوائد مع بيان حكمها للقراء الثلاثة.

٥- ترجمت لمن بقي من القراء العشرة حيث أوردتهم الشارح في كتابه، وكذلك ترجمت لغير القراء الذين أوردتهم الشارح في كتابه ما أمكنني ذلك، وذلك في ملحق خاص في نهاية الكتاب.

٦- نسبت الآيات القرآنية إلى سورها، وخرّجتها مع كتابتها بالرسم العثماني، أصولاً وفرشاً، وكذلك خرّجتها جميع الأحاديث والآثار التي وردت في الكتاب مع وضع الكلمات القرآنية بين قوسين؛ تمييزاً لها من غيرها، وقد أصبح الكتاب بعد هذا مفيداً لطلاب العلوم الشرعية، والعربية؛ يستفيد منه طالب علم القراءات والتفسير والنحو وغيرهم. والله الموفق.

A decorative floral frame with a central oval containing text. The frame is composed of intricate, symmetrical floral and leaf patterns in a light gray tone, radiating from the center. The central oval is white with a thin black border. The text is in black Arabic script.

كتاب
شرح الزبدي
والتعليق عليه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الحمد لله الذي تولى حفظ كتابه المكنون فقال - تعالى -: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (١)، وقال في القرآن المجيد: ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ (٢)؛ فتلقاه العدول عن العدول واتصلت الروايات بالرسول محمد ﷺ النبي الأمي ﷺ وعلى آله وصحبه الكرام ومجّد وكرم. ثم لا زالت الأمة تنقله على [اختلاف] (٣) [لغاتهما] (٤) حتى انتشرت رواياتها ورواياتها.

فلما تقادم العهد النبوي، والزمان المصطفوي قصّرت الهمم، وتقاعدت، عن تحصيل هذا الفن وتباعدت، (فتبادرت) (٥) الأئمة بعد ذلك إلى العشرة الأحرف (٦)، وما هي إلا [نزر يسير] (٧) من قوله ﷺ: «أُنزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ» (٨). ومعنى الحديث في اختلاف (٩) الألفاظ على الصواب، لقصة هشام بن حكيم (١٠)

(١) سورة الحجر: ٩.

(٢) سورة فصلت: ٤٢.

(٣) سقطت من ب وفي ج [الاختلاف].

(٤) في نسخة ج [لغاته]، فالضمير يعود على الكتاب المكنون.

(٥) سبق الكلام على تطور القراءات ونشأتها في ص ٤١.

(٦) سقطت من ج.

(٧) ما بين المعوفين هكذا في نسخة ج (بالأثر ويسير) وهو تحريف.

(٨) سبق تخريج هذا الحديث وكذلك ذكر الروايات الصحيحة التي وردت في هذا الموضوع ص ٤٩.

(٩) يبدو أن الشارح - رحمه الله - تعالى - لم يعتبر حقيقة العدد وفسر الحديث باختلاف الألفاظ وهذا

قول من الأقوال المشهورة في هذا الحديث الشريف، وهو قول شيخه الحافظ ابن الجزري، وقد سبق

ذكر الأقوال في هذا الحديث وذكر رواياته الصحيحة في ص ٥١.

(١٠) ترجمته في ملحق الأعلام رقم: ٥٣.

وعمر بن الخطاب^(١)، ولا يسع من علمها، من الأمة إهمالها، إذ ذاك تبليغًا [تأمًا]^(٢) [لأعظم]^(٣) معجزات رسولها.

قال الإمام أبو العباس بن تيمية^(٤).

«لا نعلم أحدًا من المسلمين منع القراءة بالثلاث الزائدة على السبعة، ولكن من لم يكن عالمًا بها أو لم تثبت عنده كمن يكون في بلد بالمغرب أو غيره؛ ليس له أن يقرأ بما^(٥)، لم يعلمه [ولا أن ينكر^(٦) على من علم^(٧) بما لم يعلمه^(٨)]. انتهى.

قال أبو القاسم^(٩) الهذلي: سألت مالك^(١٠) نافعًا^(١١) - رضي الله عنه - عن البسمة فقال: السنّة الجهر بها، فسلم إليه، وقال: كل علم^(١٢) يسأل عنه أهله. انتهى.

ولا شك أن من تكلم في علم [وكان^(١٣)] إمامًا فيه، وكان ذلك العلم يتعلق به علم آخر وهو غير متقن له داخله الوهم والغلط [فقال^(١٤)] الإمام عبد الوهاب السبكي: [قراءة^(١٥)] العشرة متواترة معلومة من الدين بالضرورة، وليس تواتر شيء منها مقصورًا

(١) انظر: ترجمته في ملحق الأعلام رقم: ٢٩.

(٢) لفظ (تأمًا) سقط من أ و ب.

(٣) في نسخة أ [لعظم]. وما ذكرنا من بقية النسخ وهو الصواب.

(٤) انظر: ترجمته في ملحق الأعلام رقم: ٢٨.

(٥) في نسخة ب (لا) وفي نسخة ج (ليس يعلمه).

(٦) ما بين المعقوفين سقط من ج.

(٧) في نسخة ب (ما) بدل (بما).

(٨) فتاوى الإمام ابن تيمية، ٣٩٣/١٣، مع اختلاف في بعض الألفاظ.

(٩) ترجمة الإمام الهذلي في ملحق الأعلام رقم: ٢٣.

(١٠) ترجمة الإمام مالك في ملحق الأعلام رقم: ٣٠.

(١١) ترجمة الإمام نافع في ملحق الأعلام رقم: ١.

(١٢) هذا النص رواه أبو القاسم الهذلي في كتابه الكامل الذي جمع فيه خمسين قراءة، وذكره الشمس المتولي في الروض النضير، والحافظ ابن الجزري في منجد المقرئين، ص ٢.

(١٣) في نسخة ج (كان) بدون واو.

(١٤) في نسخة ب وج (وقال).

(١٥) سقطت من أ.

على من قرأ بالروايات بل هي متواترة عند كل مسلم^(١) يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله، ولو كان مع ذلك عامياً لا يحفظ حرفاً من القرآن. انتهى. قلت: ومن أراد تمام الكلام في هذا فعليه بكتاب «منجد المقرئين»، لشيخنا شمس الدين محمد بن محمد [بن محمد^(٢)] الجزري؛ فقد ذكر بعض من قرأ بالعشرة في سنة عشر طبقة إلى عصره^(٣).

وقد استخرت الله - تعالى - وأردت إيضاح منظومة الدرّة المضيئة في قراءة الثلاثة وقد قرأتها عليه في مجالس [بعد^(٤)] عصر يوم السبت الثالث والعشرين من جمادى الآخرة سنة ثمان وعشرين وثمان مئة بمسجد الأشاعر داخل مدينة زييد وسمعتها بقراءتي جماعة كثيرين، وقرأت أيضاً بمضمونها عليه في العام المذكور [جعل الله ذلك^(٥)] خالصاً لوجهه الكريم بمنه وكرمه ومجده، آمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. [قال - رحمه الله :-

«بسم الله الرحمن الرحيم»^(٦)

قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَخَدَهُ عَالَا وَمَجْدُهُ وَاسْأَلْ عَوْنَهُ وَتَوَسَّلَا
وَصَلِّ عَلَى خَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ وَآلِ وَالصَّحَابِ وَمَنْ تَلَا
وَبَعْدُ فَخُذْ نَظْمِي حُرُوفَ ثَلَاثَةِ تَيْمُّ بِهَا الْعَشْرُ الْقِرَاءَاتُ وَأَنْقَلَا
كَمَا هُوَ فِي تَحْبِيرِ تَيْسِيرِ سَبْعِهَا فَأَسْأَلُ رَبِّي أَنْ يَمُنَّ فَتَكْمَلَا
حمد الله - تعالى - لقوله [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٧)]: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ

(١) تقدم الكلام على تواتر القراءات العشر والحوار الذي دار بين الحافظ ابن الجزري والإمام السبكي ونص فتواه ص ٣٧.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من أ، ب وقد تقدمت ترجمة الناظم.

(٣) منجد المقرئين، لابن الجزري، ص ٢٩.

(٤) سقط من ب.

(٥) ما بين الحاجزين هكذا في نسخة ب (جعله الله - تعالى -).

(٦) سقط ما بين المعقوفين من ج.

(٧) ما بين المعقوفين هكذا في نسخة ب (عليه الصلاة والسلام).

فيه بِحَمْدِ اللَّهِ فَهُوَ^(١) أَجْذَمُ: [وأردف الحمد^(٢) بالصلاة] على النبي ﷺ لأن الله - تَعَالَى - قرن اسمه باسمه^(٣)؛ نحو: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾^(٤)، ولقوله - تَعَالَى -: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٥)، ثم حث الطالب الذي [قد^(٦)] قرأ للبعة على قراءة الثلاثة ليحيط بقراءة العشرة، وقوله: (وانقلا) أي: لا بد لك من منقول في الثلاثة فيحصل لك سلطنة الاستحضار، والدرّة منظومة تحبير التيسير^(٧)، «للشيخ أيضًا، وهو تأليف حسن أدخله في متن التيسير، ولم يترك من التيسير لفظة، سمعناه كله [على]^(٨) الشيخ في [بلدنا]^(٩) زبيد سنة [ثمان^(١٠)] وعشرين وثمان مئة.

(١) هذا الحديث رواه ابن ماجه وابن حبان والدارقطني في سننه وأبو داود في سننه بألفاظ متقاربة، انظر: سنن ابن ماجه، (١٨٦٤)، ترتيب محمد فؤاد عبدالباقي؛ وسنن أبي داود، رقم: (٤٨٤٠)، والدارقطني، ص ٨٥.

انظر: إرواء الغليل، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ٣٠/١؛ ففيه بشط وإيضاح، والله أعلم.

(٢) ما بين المعقوفين في نسخة ب، ج هكذا (وأردف الصلاة).

(٣) وهذا معنى قوله - تَعَالَى -: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤] أي اقتران ذكره بذكر الله في الأذان والخطب والتشهد وفي مواضع من القرآن وقد روي في هذا حديث أن الله قال له: «إِذَا ذُكِرْتُ ذُكِرْتُ مَعِي»

انظر: تفسير ابن جزري، ٢٠٦/٤.

حديث: «أمرنا الله - تَعَالَى - أن نصلي عليك يا رسول الله فكيف نصلي عليك؟! قال: «قُولُوا: اللَّهُمَّ، صَلِّ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ وَعَلَيَّ آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَيَّ آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ وَعَلَيَّ آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَيَّ آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ، وَالسَّلَامُ كَمَا عَلِمْتُمْ». رواه البخاري، ومسلم.

انظر: الفتح، ١٥٢/١١؛ ومسلم ترتيب محمد فؤاد عبدالباقي، ٣٠٥/١.

(٤) سورة النور: ٥٢.

(٥) سورة الأحزاب: ٥٦

(٦) سقطت من أ، ج.

(٧) وبذلك يظهر لنا أن طريق الدرّة وطريق التحبير واحد، وتحبير التيسير كتاب جمع فيه الحافظ ابن الجزري القراءات الثلاث مع القراءات السبع على الوجه الذي ذكره الداني في التيسير.

(٨) في نسخة ب لفظ (من) بدل (على).

(٩) في نسخة ب لفظ (بيلدنا) بدل (في بلدنا).

(١٠) في نسخة أ، ج (ثمانية) والصواب ما ذكرنا.

أبو (١) جَعْفَرٍ عَنْهُ ابْنُ (٢) وَرْدَانَ نَاقِلٌ كَذَاكَ ابْنُ جَمَازٍ سُلَيْمَانُ ذُو الْعُلَا
 وَيَعْقُوبُ قُلُّ عَنْهُ زُوَيْسٌ وَرَزُوْحُهُمْ وَإِسْحَاقُ مَعَ إِدْرِيسَ عَنِ خَلْفِ تَلَا
 أما أبو (٣) جعفر فهو يزيد بن القعقاع مولى أبي الحارث المخزومي، مسحت أم سلمة
 على رأسه صغيراً، وهو من أجلّ شيوخ نافع، قدّمه عبدالله بن عمر في الكعبة، فصلّى
 بالناس، توفي (٤) بالمدينة سنة [ثمان (٥)] وعشرين ومئة. روى عنه عيسى بن وردان أبو
 الحارث الحدّاد المدني القارئ، ولم أعر على تاريخ وفاته [نقل (٦) بعض الشارحين أنه مات
 سنة ستين ومئة]، وروى عنه ابن جماز وهو سليمان بن مسلم بن جماز، أبو الربيع
 الزهري مولاهم المدني قديم الوفاة (٧).

[قول (٨) المتن] ويعقوب (٩) ... الخ.

الثاني: هو يعقوب بن إسحاق البصري الحضرمي مولاهم من بيت العلم
 والقراءة (١٠) كان قيماً بالقراءة نحوياً، [متحريراً (١١)] توفي في ذي الحجة سنة
 خمس (١٢) ومئتين.

(١) في نسخة ب، ج شرح البيت الأول فقط على حدة ثم شرح البيت الثاني.

(٢) قول الناظم: (أبو جعفر عنه ابن وردان) هذا شروع من الناظم في ذكر أسماء القراء الثلاثة واحداً بعد
 واحد مع اثنين من أصحابه متمثلاً.

(٣) أبو جعفر هو الإمام الأول وأحد راوييه ابن وردان والآخر ابن جماز.

(٤) تقدمت ترجمته كاملة في التعريف بالأئمة الثلاثة.

(٥) في نسخة الأصل: ثمانية. والصواب ما ذكرناه.

(٦) ما بين المعقوفين سقط من ب.

(٧) تقدمت ترجمته وتاريخ وفاته في التعريف بالأئمة الثلاثة.

(٨) ما بين المعقوفين هكذا في نسخة ب (قال - رحمه الله -).

(٩) ذكر البيت كاملاً في نسخة ب.

(١٠) في نسخة ب (والقرآن).

(١١) في نسخة ب (متجدداً).

(١٢) تقدمت ترجمته كاملة في التعريف بالأئمة الثلاثة.

وروى عنه محمد بن المتوكل اللؤلؤي، شهر برويس^(١). وروى عنه [أيضاً^(٢)] [أبو الحسن^(٣)] رُوِّحَ بن عبدالمؤمن^(٤).

الثالث: خلف بن هشام البزار البغدادي مولى لبني كاهل، روى عنه إسحاق بن إبراهيم المروزي الورّاق، وإدريس بن عبدالكريم الحداد^(٥).

لِشَانِ^(٦) أَبُو عَمْرٍو وَالْأَوَّلُ نَافِعٌ وَثَالِثُهُمْ مَعَ أَضَلِهِ^(٧) قَدْ تَأَصَّلَا
وَرَمَزُهُمْ ثُمَّ الرِّوَاةُ كَأَصْلِهِمْ فَإِنْ خَالَفُوا أَدُكَّرَ وَإِلَّا فَأَهْمِلَا
وَإِنْ كِلِمَةً أَطْلَقْتَ فَالشُّهْرَةَ اعْتَمِدْ كَذَلِكَ تَعْرِيفًا وَتَنْكِيرًا اسْجِلَا

أي قراءة يعقوب كقراءة أبي عمرو فإن يعقوب قرأ على أبي المنذر [وقرأ^(٨)] أبو المنذر^(٩) على أبي عمرو، وقراءة أبي جعفر كقراءة نافع، لأن نافعاً قرأ على أبي جعفر،

(١) تقدمت ترجمة رويس وتاريخ وفاته في تراجم الأئمة الثلاثة.

(٢) سقطت من ج.

(٣) في نسخة ب (أبو الحسين). وما ذكرناه هو الصواب.

(٤) تقدمت ترجمة روح وتاريخ وفاته في تراجم الأئمة الثلاثة.

(٥) تقدمت ترجمة خلف وروايته وتاريخ الوفاة لكل منهم في الأعلام رقم: ١٧.

(٦) قول الناظم: (لثان أبو عمرو... إلخ) معناه أن الناظم - رحمه الله - تعالى - جعل لكل إمام من الأئمة الثلاثة المذكورين أصلاً من الأئمة السبعة رتب قراءته على قراءته لقربها منها؛ فجعل للثاني في النظم، وهو يعقوب أبا عمرو؛ لأنه كما قال الشارح - رحمه الله - تعالى - قرأ على أبي المنذر وقرأ أبو المنذر على أبي عمرو، وكذلك أبو جعفر وخلف كما قال الشارح - رحمه الله - ..

(٧) في نسخة أ وج (وثالثهم مع حمزة). والصواب ما ذكرنا كما في نسخة ب؛ لأن قوله: (مع حمزة) يُسْتَفَادُ منه أن خلفاً إذا وافق حمزة لا يذكره، وإن خالفه ذكره.

والصواب أن خلفاً في هذه القصيدة (الدرّة) إذا وافق روايته عن سليم عن حمزة أهمله وإن خالفه ذكره؛ ومن هنا يُعْلَمُ أن خلافاً ليس له علاقة بالنظم؛ بدليل أن الناظم لم يتعرض لذكره في باء الجزم؛ فإن خلافاً عن حمزة هو المدغم وإن خلفاً عن حمزة هو المظهر؛ ولذلك لم يذكره الناظم في هذه المخالفة؛ فظهر لنا أن خلافاً ليس له علاقة بالدرّة، وأن الخلاف إذا كان بين راوي أبي جعفر أو يعقوب فلا بد من ذكره، وأما إذا كان الخلاف بين خلف ووافق خلف في اختياره روايته عن حمزة فلا يتعرض لذكره وإن خالفه ذكره، وسيأتي تنبيه الشارح على هذه المسألة قريباً.

(٨) سقطت من أ.

(٩) ترجمته في ملحق الأعلام رقم: ٢٦.

وقرأ خلف على سليم، وقرأ سليم على حمزة، وخالفوه في مواضع، فإذا خالف أحدهم أصله ذكره^(١) في هذه المنظومة، وما وافقوهم فيه أهمله، وأما إذا وافق ابن وردان مثلاً قالون وابن جماز وورشاً فإنه - أيضاً - يذكره، فعلمت أن الضمير في قوله: (خالفوا) للمشايع^(٢) فقط، لا لرواتهم. ورمز لكل شيخ وراوييه برمز أصله^(٣) وراوييه.

وقد اصطلاح فيها^(٤) اصطلاحات الإمام^(٥) الشاطبي، وربما يطلق الكلمة^(٦) أو يعبر بعبارة غامضة كما ستراه مشروحاً، وقد اعتذر^(٧) عن ذلك بقوله (فالشهرة اعتمد) وإذا ذكر التنكير استغنى [به^(٨)] عن ذكر [التعريف، وإذا ذكر التعريف استغنى [به^(٩)] عن

(١) هذا معنى قول الناظم: (فإن خالفوا أذكر)؛ أي: أذكر ذلك المخالف مع ترجمته ورمزه أو صريحه، (وإلا فأهملا)؛ أي: إذا اتفق مع أصله في الترجمة لا أذكره بل أحيله إلى ما ذكر لأصله في الشاطبية.

(٢) وقد اعتبر بعض شراح الدرّة أن الضمير للمشايع ورواتهم كالإمام النويري وغيره وكلام الشارح يفهم منه العموم فلا أدري لماذا قال: (للمشايع فقط).

(٣) أي برمز أصله المذكور في الشاطبية؛ وبناء عليه يصير ترتيب الرموز هكذا كلمة (أبج) رمز لنافع وراوييه في الشاطبية؛ فتكون كذلك لأبي جعفر وراوييه في الدرّة هكذا؛ الألف لأبي جعفر والباء لابن وردان والحيم لابن جماز. وكلمة (حطي) رمز لأبي عمرو وراوييه في الشاطبية فتكون كذلك ليعقوب وراوييه في الدرّة؛ الحاء ليعقوب والطاء لرويس والياء لروح.

وكلمة (فضق) رمز لحمزة وراوييه في الشاطبية فتكون كذلك لخلف وراوييه في الدرّة هكذا؛ الفاء لخلف والضاد لإسحاق والقاف لإدريس.

(٤) لفظ (فيها) سقط من أ.

(٥) ترجمة الشاطبي في ملحق الأعلام رقم: ٣١.

(٦) قول الشارح - رحمه الله - تَعَالَى :: (وقد اصطلاح فيها اصطلاحات الإمام الشاطبي) يوضحه ما ذكره العلامة النويري في شرح الدرّة - مخطوط - حيث قال: اختار الناظم - رحمه الله - تَعَالَى - ترتيب الشاطبي في نظم الدرّة وذلك في الحروف المختلف فيها، والترجمة والرمز تقدماً وتأخيراً وتخليلاً؛ (أي: توسط الرمز الكلمتي بين حرفين).

وإيراد الفصل؛ (أي: بالواو) وتركه في أحرف لا رية في اتصالها وتكرار الرمز لما عارض (أي كترين) اللفظ أو تميم القافية) وأمثال ذلك مما سار عليه الشاطبي، عُلم ذلك من تتبع أبيات الشاطبية. انتهى بتصرف من شرح النويري.

(٧) سقط ما بين المعقوفين من ج.

(٨) سقط لفظ (به) من أ.

(٩) سقط لفظ (به) من أ، ب.

ذكر^(١) [التنكير^(٢)].

(١) سقط من أ، ج.

(٢) قول الناظم: (وَإِنْ كَلِمَةٌ أَطْلَقَتْ فَالْشُّهُرَةُ اعْتَمِدَتْ) معناه أن الناظم - رحمه الله - تَعَالَى - ربما أورد الكلمة التي خالف فيها القارئ أو الراوي أصله من غير تقييد بشيء من القيود معتمداً في ذلك على الشهرة بين القراء.

وهذا الاصطلاح له موارد متفرعة نوضحها بالتمثيل فنقول: تارة يورد الناظم الكلمة القرآنية المختلف فيها ويذكر حكمها لقارئ أو زاو وتكون تلك الكلمة ذات نظائر ويكون القارئ أو الراوي قد خالف أصله فيها وفي نظائرها، ولكن الناظم يطلق الكلمة بدون تقييد بما يدل على شمول الحكم لها ولنظائرها؛ اعتماداً على الشهرة؛ كقوله في سورة البقرة: (دفاع حز)؛ يريد أن يعقوب خالف أصله في هذه الكلمة فيقرأها بكسر الدال وفتح الفاء والمد هنا وفي سورة الحج معاً، ولكن الناظم أطلقها ولم يقيد بها بما يفيد مخالفة يعقوب أصله في هذه الكلمة وفي نظائرها بأداة العموم؛ كقوله معاً أو جميعاً أو نحو ذلك اعتماداً على أنه اشتهر عند القراء أن يعقوب مخالف أصله في هذه الكلمة في الموضعين معاً.

وتارة يذكر الكلمة مطلقة ويذكر حكمها وقارئها ويريد به تخصيص خلاف القارئ أصله بهذا الموضع دون غيره من النظائر الواقعة في مواضع أخرى؛ وتحت هذه الصورة حالتان؛ لأن هذه النظائر قد تكون مختلفاً فيها بين القراء لكن وافق ذلك القارئ أصله فيها جميعاً؛ أو مجمعاً عليها بين القراء ولا خلاف لأحد فيها.

مثال الأولى: قوله في سورة الأنعام: (وحز كلمت)؛ يريد أن يعقوب خالف أصله في هذا الموضع بخصوصه هنا فقط دون التي في الأعراف وموضعي يونس وموضع الطول؛ فإن يعقوب وافق أصله فيها فقرأها بالإفراد أيضاً، فالناظم أطلق الكلمة ولم يقيد بها بما يدل على تخصيص المخالفة بهذا الموضع كقوله هنا مثلاً اعتماداً على ما اشتهر عند القراء من أن يعقوب خالف أصله في هذا الموضع ووافقه في الباقي.

ومثال الثانية: قوله في الهمزتين من كلمة (أعنك لأنت أد) يريد به قوله - تَعَالَى -: ﴿أَأَنْتَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠] دون قوله - تَعَالَى -: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧] فالناظم أطلق الكلمة ولم يقيد بها بما يدل على تخصيص مخالفة أبي جعفر أصله في هذا الموضع فقط؛ كقوله هنا مثلاً اعتماداً على ما اشتهر بين القراء أن أبا جعفر يخالف أصله في هذا الموضع لأن الخلاف في سورة يوسف فقط، وأما موضع هود فقد اتفق القراء على قراءته بالإخبار.

وتارة يذكر الكلمة مطلقة ويريد التذكير أو الغيبة أو الرفع في الكلمات التي تحتل هذه القراءات وأضدادها فلا يقيد بما يدل عليها كالشاطبي.

وتارة يورد الكلمة مطلقة ويستغني باللفظ عن القيد فيعتمد في جميع ذلك على الشهرة وأما قول الناظم: (كذلك تعريفاً وتنكيراً اسجلاً) فيحتاج إلى تمثيل وهو مثل قوله: (والعسر واليسر أثقالاً) يعني: أن أبا جعفر قرأ بضم السين من لفظي العسر واليسر سواء أكان اللفظان معرفين أم منكرين ولكن الناظم لم يأت بما يدل على شمول الحكم للمعروف والمنكر اعتماداً على ما اشتهر بين علماء القراءات =

فائدة: خلف في اختياره لم يخرج عن القراءات^(١) السبع، بل ولا خالف حمزة والكسائي وشعبة^(٢) إلا في ﴿وَحَكَرَ أُمَّ عَلَى قَرِيَّةٍ﴾ و﴿دَرِيٌّ﴾، وكذلك ورد عنه السكت بين السورتين^(٣)، ولم يرد عنه وعن راويه في هذه المنظومة [اختلاف في البسمة^(٤)] قال الشيخ - رحمه الله - تَعَالَى [-]:

«بَابُ الْبَسْمَلَةِ وَأُمَّ الْقُرْآنِ»

وَبَسْمَلٍ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ أُمَّةٌ^(٥) وَمَالِكٍ حُزُّ فَرْ وَالصُّرَاطُ فِيهِ اسْجِلًا. أهمل الشيخ ذكر الاستعاذة جرياً على ما شرطه^(٦) من أنه إذا وافق كل أصله في

أن أبا جعفر يقرأ بضم السين في المعرف والمنكر معاً. وكذلك يفعل في الكلمة المنكرة يطلقها ويريد بها إطلاق الخلاف وعمومه في المعرف باللام أيضاً؛ مثل ذلك قوله في باب الهمز المفرد: (خاطين متكى ألا) يريد به (خاطين) كيف وقع فاندرج فيه المعرف ولم يأت بما يدل على شمول الحكم للمنكر والمعرف اعتماداً على شهرة الخلاف لأبي جعفر في الجميع. انتهى بتصرف من شرح الدرّة للنوري، مخطوط، والإيضاح، لشيخنا الشيخ عبدالفتاح القاضي - رحمه الله - تَعَالَى ..

(١) في نسخة ب (القراءة) بالهاء المربوطة.

(٢) في نسخة ب زيادة (أبا بكر).

(٣) السكت لخلف بين السورتين من طريق الطيبة، وذلك من طريق الإرشاد، لأبي العز القلانسي بخلاف عنه وهو خاص بإسحاق عن خلف كما قال المحررون: (وعن خلف يختص إسحاق بوجه سكتك بين السورتين فحصل)، النشر، ٢٥٩/١؛ وتنقيح فتح الكريم.

وليس له من طريق الدرّة والتجبير إلا الوصل من غير بسمة وفقاً لأصله؛ فينبغي الاقتصار عليه، والله أعلم.

(٤) ما بين المعقوفين سقط من ج.

(٥) هذا الشرط يتعلق باب البسمة فقط.

(٦) وبناء على هذا الشرط فالأئمة الثلاثة على أصولهم فلم يخالف أحد منهم أصله في الاستعاذة وما يتعلق بها من حيث صيغتها وحكمها وأوجهها، سواء أكانت هذه الأوجه في أول السورة أو في أثنائها.

فائدة إذا قطع القارئ القراءة لعارض ضروري كسعال أو كلام يتعلق بالقراءة لم يُعد التعوذ، بخلاف ما إذا قطعها لكلام أجنبي، ولو ردّاً لسلام أو إعراصاً عنها، ثم عاد فإنه يعيده.

مسألة أهملها، وأما قوله في الحرز: (وإخفاؤه فصل أباه وعاتنا^(١))، فأمر لا التفات إليه، ولم يرد عن أحد من الثلاثة؛ قال الجعبري في شرح (نهج الدمثة): وقد يزداد^(٢) لأبي جعفر وخلف: إن الله هو السميع العليم. انتهى.

والمشهور عن القراء قديماً وحديثاً: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، إن جهر القارئ فجهرًا، وإن أسرّ فسراً^(٣)، فلا يزداد عليه ولا ينقص، وأشار الشيخ بقوله: أئمة إلى أبي^(٤)

(١) الوعاة: جمع واع وهو اسم فاعل من قولك: وعيت الشيء؛ أي: جعلته في الوعاء، والعلماء والحفاظ يوصفون بذلك؛ لوعيمهم العلم في قلوبهم؛ فكأنه قال: الإخفاء الذي روى عن حمزة ونافع والمستفاد من قول الشاطبي: (وإخفاؤه فصل أباه وعاتنا)؛ أي: أباه علماؤنا وحفاظنا ولم يأخذوا به بل أخذوا بالجهر للجميع؛ ولذلك أمر به الشاطبي مطلقاً في أول بيت من باب الاستعاذة؛ ولهذا قال الشارح: لم يرد الإخفاء عن أحد من الأئمة الثلاثة.

والخثار في ذلك لجميع القراء العشرة التفصيل؛ فيستحب إخفاؤها في مواطن والجهر بها في مواطن أخرى كما سيأتي. انظر: الفاسي على الشاطبية، مخطوط.

(٢) أي: أنه قد يزداد بعد الاستعاذة، والصيغ التي وردت تارة بالزيادة وتارة بالنقص قد تركنا ذكرها رغبة في الاختصار واكتفينا بالصيغة المشهورة عند القراء قديماً وحديثاً كما قال الشارح - رحمه الله - تعالى - لأن هذه الزيادة تُكلم فيها؛ فقد قال الحافظ أبو عمرو الداني في التيسير: اعلم أن المستعمل عند الحذاق من أهل الأداء في لفظ الاستعاذة (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) دون غير؛ (أي: من الصيغ الواردة في هذه المسألة)، وذلك لموافقة الكتاب والسنة؛ وأما الكتاب فقوله - تعالى - لنبيه ﷺ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]، وأما السنة فما رواه نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه عن النبي ﷺ أنه استعاذ قبل القراءة بهذا اللفظ بعينه وبذلك قرأت وبه أخذ. اهـ بلفظه من كتاب التيسير، ص ١٧.

(٣) وخلاصة القول في هذا المقام أن التعوذ يستحب إخفاؤه في مواطن والجهر به في مواطن أخرى. فمواطن الإخفاء: أولاً: إذا كان القارئ يقرأ سراً سواء أكان منفرداً أو في مجلس. ثانياً: إذا كان خالياً سواء أقرأ سراً أم جهرًا.

ثالثاً: إذا كان في الصلاة سواء أكانت الصلاة سرية أم جهرية، وسواء أكان منفرداً أم مأموماً أم إماماً. رابعاً: إذا كان يقرأ في وسط جماعة يتدارسون القرآن ولم يكن هو المبتدئ بالقراءة. ومواطن الجهر ما عدا هذه المواطن يستحب الجهر بالتعوذ فيها.

(٤) لأن الهمزة لأبي جعفر كأصله. وهذا شروع منه في باب البسملة والمعنى أن أبا جعفر قرأ بالبسملة بين كل سورتين خلافاً لأصله من رواية ورش؛ لأن لورش بين السورتين ثلاث أوجه؛ البسملة والسكت والوصل. ووافق أصله من رواية قالون كما قال الشارح.

ووافق يعقوب وخلف أصليهما ولهذا لم يذكرهما عملاً بقوله: (فإن خالفوا أذكر وإلا فأهملا)=

جعفر أي: قرأ بالبسملة كقالون.

وإنما قال ذلك لأنه لو سكت عنه لم يعلم أنه موافق قالون أو^(١) ورشا، وهكذا يفعل عند اختلاف [الراويين^(٢)] في جميع القصيدة، وأما إذا كان الاختلاف بين خلاد وخلف ووافق خلف في اختياره روايته عن حمزة، فلا يتعرض لذلك، كما ستراه عند باء الجرم^(٣)، وهذه قاعدة حسنة، فلتفهم، والله أعلم.

فتعين ليعقوب بين كل سورتين البسملة بأوجهها الثلاثة والوصل والسكت، وتعين لخلف الوصل بين السورتين بلا بسملة في جميع القرآن الكريم، كما وافق يعقوب أصله في الأربع الزهر فيسكت فيهن إذا وصل في غيرها ويسمل فيهن إذا سكت أو بسمل في غيرها، ووافق خلف أصله في السكت بينهما إذا وصل في غيرها، ولكن المحققين على عدم التفرقة بينها وبين غيرها، ولا خلاف بين الأئمة الثلاثة أيضًا في ترك البسملة بين الأنفال وبراءة وصلا وابتداء، وفي البسملة في أول الفاتحة وفي أول كل سورة ابتداء بها وهم مخيرون في الابتداء براءوس الأجزاء، ووافقوا أصولهم في الأوجه المختارة في البسملة وفي ترك الوجه الممنوع، عُلم ذلك من الموافقة.

وجه من قرأ بالبسملة بين كل سورتين؛ لأنها عندهم آية؛ لحديث سعيد بن جبير ولفظه: «كان - عليه الصلاة والسلام - لا يعلم انقضاء السورة حتى ينزل عليه: بسم الله الرحمن الرحيم». رواه أبو داود والحاكم والبيهقي. ففي هذا الحديث دليل على تكرار نزول البسملة مع كل سورة. ووجه من قرأ بالوصل بينهما؛ لبيان ما في آخر السورة من إعراب وبناء وهمزات وصل ونحو ذلك؛ ولذلك اعتبر الشاطبي الوصل من باب الفصاحة، فقال: (ووصلك بين السورتين فصاحة) لما فيه من بيان ما تقدم.

ووجه من قرأ بالسكت بينهما؛ فللايذان بانقضاء السورة وابتداء غيرها. الإتحاف، ص ١٢٠؛ والفاسي، مخطوط.

(١) الصواب (أم)؛ لأنها وقعت بعد همزة التسوية.

وهذا من المواضع التي خالف فيها أبو جعفر أصله نافعًا باعتبار أحد راوييه؛ لأن نافعًا يترك البسملة من رواية ورش في وجهه، ويقرأ بها من رواية قالون قولاً واحداً فذكر أبا جعفر باعتبار مخالفته لأحد راوييه نافع، ولو سكت عن ذكره لم تُعلم قراءته.

(٢) في نسخة ج (الراويتين).

(٣) عند قول الناظم:

نبذت وكاغفر لي يرد صاد حولا

ولبابفا

وقد سبقت الإشارة إلى ذلك عند قول الناظم:

وثالثهم مع حمزة قد تأصلا

.....

وقرأ خلف ويعقوب (مالك^(١)) بالألف فوهم ذلك من لفظه.
 وقرأ خلف (الصراط) حيث وقع منكراً أو معرفاً بالصاد^(٢)، وأشار إليه بقوله:
 (فاسجلا) أي: أطلق ذلك في جميع القرآن. وقد علمت قاعدته في قوله: (كذلك تعريفاً
 وتنكيراً سجلاً^(٣)).

(وَبِالسَّيْنِ طَبٌّ وَكَسِرٌ عَلَيْهِمْ إِلَيْهِمْ لَدَيْهِمْ فَتَى وَالضَّمُّ فِي الْهَاءِ حُذْلًا
 عَنِ الْيَاءِ إِنْ تَشَكَّنْ سِوَى الْفَرْدِ وَاضْمِمْ إِنْ تَزَلَّ طَابَ إِلَّا مَنْ يُؤْلَهُمْ فَلَا
 أَي: وقرأ رويس في (صراط والصراط) حيث وقع بالسين^(٤)).

«سورة أم القرآن»

سميت بذلك لأن سور القرآن تتبعها كما يتبع الجيش أمه.

(١) يعني: قرأ خلف ويعقوب بإثبات الألف بعد الميم من لفظ (مالك)، كما قال الشارح من قوله - تَعَالَى
 - ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ الآية (٤) خلافاً لأصلهما وفهم إثبات الألف من اللفظ فاستغنى به
 عن القيد، وقرأ أبو جعفر بحذف الألف بعد الميم من الموافقة.

وجه الألف على أنه اسم فاعل وموافقة الرسم تقديراً. والإجماع على الألف في قوله - تَعَالَى - ﴿مَلِكٍ
 الْمَلِكِ﴾ وفيه جمع بين لفظ الاسم ومعنى الفعل ويحسن إضافته لكل الأشياء؛ فيقال: مالك الطير
 والدواب ونحوه ولا يحسن ذلك في ملك، بالحذف؛ ولأن الحسنات في قراءته أكثر لزيادة الألف.
 ووجه عدم الألف على أنه صفة مشبهة وموافقة الرسم تحقيقاً؛ والإجماع على الحذف في قوله - تَعَالَى
 - ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾؛ ولأنه يُستعمل في من ملك الأشياء الكثيرة؛ ولأن كل ملك مالك وليس
 كل مالك ملك؛ ولأن الرب هو المالك فإذا قال ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ثم قال ﴿ملك يوم الدين﴾ فقد
 أتى بوصفين مختلفي المعنى وذلك أبلغ والقراءتان صحيحتان.

الفاسي، مخطوط؛ الإتحاف، ١٢٢.

(٢) يعني: قرأ خلف لفظ (الصراط) حيث وقع في القرآن الكريم معرفاً أو منكراً بالصاد الخالصة بلا
 خلاف خلافاً لأصله؛ وأول مواضع المعرفة الآية رقم: (٦) سورة الفاتحة، وأول مواضع المجرّد من لام
 التعريف الآية رقم: (٧) سورة الفاتحة أيضاً.

(٣) عند شرح البيت: (وإن كلمة أطلقت... إلخ).

(٤) يعني: روى رويس لفظ (الصراط) و(صراط) حيث وقعا بالسين خلافاً لأصله، وقرأ أبو جعفر وروح
 بالصاد كخلف من الموافقة.

وجه السين على الأصل لأنه من الشَّرَط وهو الابتلاع لأنه يبلع سالكه ولموافقة الرسم تقديراً؛ لأن من
 لغة العرب قلب الصاد سيناً فهي كالاختلاف في الفتح والإمالة والإظهار والإدغام ونحو ذلك.

وقرأ خلف بكسر الهاء من عليهم وإليهم ولديهم^(١).
 وقرأ يعقوب^(٢) بضم الهاء بعد الياء الساكنة^(٣) مطلقاً إلا في المفرد^(٤)، وذلك نحو:
 عليهم. و(صياصيههم)، و(فيهم)، و(مثليهم)، و(عليهما)، و(فيهما)، و(فيهن)،
 و(أبيدهن) ومثال المفرد: (عليه)، و(فيه)، واحترز بسكون الياء عن نحو قوله - تعالى -:
 ﴿فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمْ﴾^(٥). وضم الهاء رويس^(٦) إن زالت الياء بالجزم أو البناء نحو:

وجه الصاد اتباع الرسم؛ لأنها كتبت بالصاد في جميع المصاحف ولقصد المجانسة والخفة؛ لأن السين لا تجانس الطاء من حيث كانت منفتحة مستقلة، والطاء مطبقة مستعلية؛ فأبدل منها الصاد لأنها تجانس الطاء في الصفتين المذكورتين. والكل لغات والصاد لغة أهل الحجاز وعليها أكثر العرب. الفاسي، مخطوط.

(١) هذا الحكم لخلف في هذه الألفاظ الثلاثة إذا لم يكن بعد الميم ساكن، وأما إذا جاء بعدها ساكن فلها حكم آخر كما سيأتي في البيت الآتي. والمعنى أن خلفاً قرأ في الألفاظ الثلاثة (عليهم)، (إليهم)، (لديهم) إذا لم يكن بعدها ساكن - كما ذكرنا - بكسر الهاء خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر بالكسر في هذه الألفاظ الثلاثة من الموافقة وسيأتي بيان قراءة يعقوب.

(٢) هذا حكم قراءة يعقوب في هاء ضمير الجمع يعني: قرأ يعقوب بضم كل هاء ضمير جمع مذكر ويشمل هذا الألفاظ الثلاثة المتقدمة؛ نحو: عليهم، وإليهم، ولديهم، وفيهم، أو ضمير جمع مؤنث؛ نحو: عليهن، وإليهن، وفيهن، أو ضمير تثنية؛ نحو: عليهما، وإليهما، وفيهما، كما ذكر الشارح وذلك خلافاً لأصله؛ إذ الهاء مكسورة في قراءة أصله في جميع ذلك.

(٣) احترز الناظم بأن تكون الهاء بعد الياء الساكنة عما لا تكون بعد ياء ساكنة كيف وقع؛ نحو: (من ربهم)، و(أتخنتموهم)، و(لهم)، ونحو: (من خليهم)؛ لأن الياء متحركة والهاء مكسورة. وقراءة يعقوب في جميع ذلك كالجماعة فضم حيث ضموا وكسر حيث كسروا ولم يخالف أصله.

(٤) استثنى الناظم هاء المفرد وهي هاء الضمير المفرد سواء وقعت بعد ياء ساكنة أم لا كيف وقعت؛ نحو: عليه، وإليه، ولديه؛ ونحو: له، وبه، ومثله، ومنه، وعاتيه، ودخلتموه. وقرأ يعقوب في جميع ذلك كالجماعة، ولم يخالف أصله فيها فكسر حيث كسروا وضم حيث ضموا.

(٥) هذا المثال من سورة المائدة الآية (٣٨)، ولا يدخل هذا المثال في هذه القاعدة؛ لأن الهاء فيه مضمومة للجمع ويمكن أن يمثل بقوله - تعالى -: ﴿مِنْ جُلِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٨] بفتح الحاء وسكون اللام على قراءة يعقوب.

(٦) ذكر الناظم ما اختص به رويس في هاء ضمير الجمع؛ فذكر أنه روى ضم الهاء من ضمير الجمع التي وقعت بعد الياء الساكنة التي زالت؛ أي: حذفت للجازم أو لبناء أمر. كما قال الشارح.

﴿وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ﴾^(١) و﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِآيَةٍ﴾^(٢) وذلك اثنا^(٣) عشر موضعاً^(٤) إلا

(١) سورة غافر: ٩.

(٢) سورة الأعراف: ٢٠٣.

(٣) في نسخة ب، ج (اثنى) وما ذكرناه من أ، د.

(٤) الصحيح أن الوارد من ذلك في القرآن الكريم خمسة عشر موضعاً في عشر سُور من القرآن وبيانها كالتالي:

في سورة الأعراف ثلاثة مواضع:

١- ﴿فَقَاتِلْهُمْ عَدَابًا﴾ [الأعراف: ٣٨].

٢- ﴿وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ﴾ [الأعراف: ١٦٩].

٣- ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم﴾ [الأعراف: ٢٠٣].

وفي سورة التوبة موضعان:

٤- ﴿وَيُخْرِجُهُمْ وَيَصْرِكُمْ﴾ [التوبة: ١٤].

٥- ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ﴾ [التوبة: ٧٠].

وفي سورة يونس موضع واحد:

٦- ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [يونس: ٣٩].

وفي سورة الحجر واحد:

٧- ﴿وَيَلْبِسُهُمُ الْآمَلُ﴾ [الحجر: ٣].

وفي سورة طه واحد:

٨- ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةٌ﴾ [طه: ١٣٣].

وفي سورة النور واحد:

٩- ﴿يُعْنِيهِمُ اللَّهُ﴾ [النور: ٣٢].

وفي سورة العنكبوت واحد:

١٠- ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١].

وفي سورة الأحزاب واحد:

١١- ﴿رَبَّنَا آتِنَا﴾ [الأحزاب: ٦٨].

وفي سورة الصافات موضعان:

١٢- ﴿فَأَسْتَفْتِيهِمْ أَهْمُ﴾ [الصافات: ١١].

١٣- ﴿فَأَسْتَفْتِيهِمُ الرِّبْكَ﴾ [الصافات: ١٤٩].

وفي سورة غافر موضعان:

١٤- ﴿وَقِهِمُ عَذَابَ الْحَمِيمِ﴾ [غافر: ٧].

١٥- ﴿وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ﴾ [غافر: ٩].

﴿وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ﴾^(١) فكسر الهاء فيه، وجه ضم هذه [الهاءات]^(٢) [أنه الأصل]^(٣) في هاء الضمير، واستثنى (من يؤلهم) لاتباع: الرواية^(٤)، وجمعًا بين^(٥) اللغتين.

وَصِلْ ضَمِّ مِيمِ الْجَمْعِ أَصْلٌ وَقَبْلَ سَا كِنِ أَتْبَعًا حُزْ غَيْرُهُ أَصْلُهُ تَلَا
أي قرأ أبو جعفر بضم الميم^(٦) كابن كثير.

هذا، وقد نظم هذه المواضع في بيتين العلامة الشيخ محمد هلالى الإيباري فقال:

فَاتَّهَمُوا لَمْ تَأْتِيهِمْ يَأْتِيهِمْ بِأَزْ بَعِ يُخْزِيهِمْ مَعَ يُلْهِمُهُمْ يُغْنِيهِمْ تَلَا
وَيَكْفِيهِمْ مَعَ آتِيهِمْ وَقِيهِمْ مَعًا وَفَاسْتَفْتِيهِمْ ثِنْتَانِ فَاخْفَظْ تُبَجَّلَا
تنبيه: ضَمُّ الهَاءِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لِرُؤْيُ مَطْلُوقٍ؛ أَي: وَصَلَا وَوَقْفًا. وَوَافَقَهُ حَمْزَةُ وَالْكَسَائِي وَخَلْفَ فِي ثَلَاثَةٍ مِنْهَا وَصَلَا فَقَطْ؛ وَهِيَ الَّتِي بَعْدَهَا سَاكِنٌ حَسَبَ قَاعِدَتِهِمْ؛ وَذَلِكَ: يَلْهِمُهُمْ، وَيَغْنِيهِمْ، وَقِيهِمْ السِّيَمَاتِ. فَلْيَعْلَم.

(١) استثنى الناظم لرؤيس من الياء المحذوفة للبناء أو للجزم موضعًا واحدًا وهو في سورة الأنفال الآية (١٦) فكسر رؤيس هذه الهاء كما قال الشارح كالجماعة، وأما أبو جعفر فقرأ في جميع ما ذكر ليعقوب بالكسر من الموافقة، وروى روح فيما ذكر لرؤيس بالكسر من الموافقة أيضًا، وأما خلف فقد خالف أصله في الألفاظ الثلاثة؛ وهي: عليهم، وإليهم، ولديهم، كما سبق فقرأ بالكسر، كما قرأ بالكسر فيما بقي من الموافقة.

وجه الضم في الهاء على أنه الأصل، ووجه الكسر في الألفاظ الثلاثة حيث وقعت مجاورة الياء وفي غيرها لمجانسة الكسر لفظ الياء أو الكسر قبله؛ وهي لغة تميم وبني سعد.

(٢) في نسخة (الهاء).

(٣) وجه الضم في الهاء على أنه الأصل كما تقدم وكما ذكر الشارح؛ وذلك لأنها تضم في الابتداء وبعد الفتحة والألف والضممة في الواو والسكون في غيرها ولا تكسر إلا بعد الياء أو الكسرة وضمها بعدهما جائز على الأصل.

(٤) أي: رواية رؤيس عن يعقوب.

(٥) وقيل: إن الحكمة في الاستثناء أن اللام فيه مشددة مكسورة فهي بمنزلة كسرتين، والانتقال من كسرتين إلى ضمة ثقيل جدًا. انتهى ابن عبد الجواد على شرح الدرّة، مخطوط.

والجمع بين اللغتين معناه بين من يضم الهاء مع زوال الياء وبين من يكسرها لزوالها - أيضًا - كروح مثلاً.

(٦) بعد أن انتهى الناظم من هاء الجمع بدأ في ميمه، وميم الجمع إما أن يكون بعدها متحرك أو ساكن، فإن كان بعدها متحرك فحكمها للقراء الثلاثة كما يلي:

قرأ أبو جعفر بضم ميم الجمع ووصلها بواو في اللفظ في حال الوصل؛ لأنه لا يوقف على متحرك؛ وذلك كابن كثير بلا خلاف؛ نحو: ﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْنَهُمْ﴾. سورة البقرة الآية (٦) خلافًا لأصله من =

وقرأ يعقوب بكسر الميم إذا كان بعدها ساكن^(١) وقبلها كسرة؛ نحو: (بهم)

رواية قالون في أحد وجهيه وهو سكون الميم ومن رواية ورش فيما ليس بعده همزة قطع.
وقرأ يعقوب وخلف بسكون هذه الميم من الموافقة.

وجه ضم الميم مع الصلة أنه الأصل بدليل أنها كذلك قبل الضمير؛ نحو: ﴿أَنْزَلْنَاهُمْ كِتَابَهُمْ﴾ والضمائر تزوّد الأصول؛ ووجه الإسكان التخفيف لكثرة دور الضمائر في الكلام.

انتهى من الفاسي بتصرف.

فائدة: يشترط في الحرف المحرك بعد ميم الجمع أن يكون هذا الحرف منفصلاً عنها؛ نحو: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَعْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]. فإن اتصل بها فقد اتفقت كلمة القراء جميعاً على صلتها بواو أصلية؛ نحو: ﴿فَأَسْقَيْنَهُمُ الْمَاءَ﴾، ﴿أَخْتَنَمُوهُ﴾؛ وذلك لأن المحرك مع ميم الجمع في كلمة واحدة.

(١) «هذا بيان حكم ميم الجمع التي بعدها ساكن»:

وأما ميم الجمع التي بعدها ساكن، فقد اتفقت كلمة القراء على أن الميم تُضمُّ بلا صلة وذلك إذا لم يكن قبلها هاء وقبل الهاء كسرة أو ياء ساكنة؛ نحو: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ الْأَسْفَلِينَ﴾ [الصفوات: ٩٨] فإن وقعت هذه الميم بعد الهاء التي وقع قبلها ياء ساكنة أو كسرة متصلة بها فحكمها للقراء الثلاثة في حالة الوصل كما يلي:

قرأ يعقوب باتباع حركة الميم لحركة الهاء إذا كان بعد الميم ساكن سواء كان لام تعريف؛ نحو: ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢٤٦] أو كان ساكناً بعد همزة وصل؛ نحو: ﴿إِلَيْهِمْ أُنزِلَتْ﴾ [يس: ١٤] وذلك على قسمين؛ الأول: ما قبل الهاء ياء ساكنة؛ نحو: ﴿يُرِيدُهُمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ﴾ [البقرة: ١٦٧]. الثاني: ما كان قبل الهاء كسرة بلا ياء؛ نحو: ﴿مِنْ يَوْمِهِمُ الَّذِي﴾ [الزخرف: ٨٣].

فقرأ يعقوب في القسم الأول بضم الميم والهاء وصلًا؛ كما فهم من قوله: والضم في الهاء حلا عن الياء إن تسكن، فصارت قراءته بضم الهاء والميم معاً، كما قال الشارح خلافاً لأصله ووفقاً لحمزة والكسائي.

ووجه هذه القراءة: أنه اضطر إلى تحريك الميم للساكين فحركها بالضم الذي هو أصلها، وكان ذلك أولى بها عند الحاجة من ردها إلى حركة ليست بأصل لها، ثم أتبع حركة الهاء حركة الميم وردها - أيضاً - إلى أصلها. انتهى من الفاسي، مخطوط، بتصرف.

وقرأ يعقوب - أيضاً - في القسم الثاني بكسر الميم وكذا بكسر الهاء؛ إذ ليس قبلها ياء ساكنة فصارت قراءته بكسر الهاء والميم وهذا معنى قوله: (وقبل ساكن اتبعا حز)، وذلك كأبي عمرو كما قال الشارح.

ووجه هذه القراءة أنه حرك الميم بالكسر على أصل التخلف من التقاء الساكنين، وكان ذلك أولى بها لكسرة الهاء قبلها فأتبع الكسر الكسر. انتهى من اللآلي الفريدة، بتصرف.

وقرأ أبو جعفر بكسر الهاء وضم الميم مطلقاً؛ أي: سواء كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة من الموافقة؛ فكسر الهاء لمجاورة الكسرة أو الياء قبلها وضم الميم على الأصل.

الأسباب) (من دونهم امرأتين) كأبي عمرو، وقرأ بضمها إذا كان بعدها ساكن وقبلها ضمة نحو (عَلَيْهِمُ الْقِتَال) (يريهم الله أعمالهم) وقد علمت أنه يضم الهاء بعد الياء الساكنة مطلقاً في مثل، هذا النوع وإلى ذلك أشار بقوله: (وقبل ساكن أتبعًا حز) أي: إن كان قبل الميم ضمة فضمها، وإن كان قبلها كسرة فاكسرها. واعلم أنه قد يأتي بلفظ عام^(١) تكون فيه مصلحة اختصار، ونحو ذلك.

وإن وافق القارئ المذكور أصله بوجه من الوجوه أو في حرف من الحروف كما رأيته هنا في قراءة يعقوب وموافقه لأبي عمرو في النوع الأول^(٢)، والمراد بقوله: (غيره أصله تلا) أي: قرأ أبو جعفر بكسر الهاء وضم الميم قبل الساكن، كنافع، وقرأ خلف كأصله بضم الهاء والميم، نحو (عليهم القتال) و(بهم الأسباب) ولا حاجة له إلى ذكر هذا؛ وإنما هو زيادة بيان^(٣) وختم به البيت.

* * *

وقرأ خلف بضم الهاء والميم مطلقاً من الموافقة - أيضًا -، وقد سبق توجيهها.

(١) لعل المراد باللفظ العام هنا قوله: (وقبل ساكن اتبعًا حز).

(٢) يعني: يعقوب وافق أصله في وجه وهو إذا كان قبل الهاء كسرة فإنه يكسر الميم تبعًا لكسرة الهاء

كما سبق، وهو المراد بقوله في النوع الأول، ويخالف أصله في وجه آخر، وهو إذا كان قبل الهاء ياء

ساكنة فإنه يضم الميم تبعًا لضم الهاء، بخلاف أبي عمرو؛ فإنه يكسرها كما سبق.

(٣) قول الشارح: (وإنما هو زيادة بيان... إلخ).

هذا الكلام رد على اعتراض محتمل فقد يقال: خرج الناظم بذكر من وافق أصله عن اصطلاحه، وهو

قوله: (فإن خالفوا أذكر وإلا فأهمل) وقد أجاب الشارح - رحمه الله - تعالى - عن هذا بقوله: إن

الناظم أورد هذا القول تمييزًا للبيت، ويقال: إن معنى اصطلاحه أنه إذا خالف القارئ أصله أذكر

ترجمة قراءته مع رمز القارئ أو صريحه، وقوله: (غيره أصله تلا) ليس كذلك بل هو إهمال حقيقة

وإحالة إلى أصل من وافقه فأورده تمييزًا للبيت.

باب الإدغام^(١) الكبير

وَبِالصَّاحِبِ ادْغَمَ حُطًّا وَأَنْسَابَ طَبَّ نُسَبَدَ بِحَكَ نَذُكْرَكَ إِنَّكَ جَعَلَ خُلْفُ ذَاوَلَا
بِنَحْلٍ قَبْلَ مَعٍ أَنَّهُ النَّجْمُ مَعَ ذَهَبَ كِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ وَبِالْحَقِّ أَوْلَا
أي: أدغم يعقوب باء ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ﴾^(٢). وأدغم رويس^(٣) ﴿فَلَا أَنْسَابَ

(١) الإدغام لغة: إدخال الشيء في الشيء.

وإصطلاحاً: أن تصل حرفاً ساكناً بحرف متحرك فتصيرُهُما حرفاً واحداً مشدداً ينبو عنه اللسان نوبة واحدة؛ أي: يرتفع ارتفاعاً واحدة. الفاسي، مخطوط.
ومن معانيه في الاصطلاح - أيضاً -: اللفظ بساكن فمتحرك بلا فصل من مخرج واحد، وهو بوزن حرفين.

وفائدته: طلب الخفة في النطق؛ لأن اللسان إذا فارق الحرف إلى مثله أو مقاربه رجع إلى حيث فارقه أو قريب منه. ولذلك شبهه النحاة بمشي المقيد يرفع رجلاً ثم يعيدها إلى موضعها أو قريب منه. وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين وذلك ثقيل على السمع. انتهى من السخاوي، مخطوط، بتصرف؛ النجوم الطوالع، ٩٦، ٩٧.

ويسمى هذا الإدغام كبيراً لاستيعابه قواعد الإدغام وهو إسكان المتحرك وإدخاله في مثله أو قلبه إلى مقاربه وإدغامه فيصير حرفاً واحداً مشدداً طلباً للتخفيف؛ فسمي كبيراً لكثرة العمل فيه. السخاوي، مخطوط.

وينقسم الإدغام إلى قسمين كبير وصغير؛ فالكبير ما كان الحرف الأول فيه متحركاً؛ مثل ﴿الرَّحِيمِ مَلِكٍ﴾.

والصغير ما كان الحرف الأول فيه ساكناً؛ كإدغام الميم في الميم؛ نحو: ﴿كَمٍ مِّنْ فِتْنَةٍ﴾ وسمي صغيراً لقلّة العمل فيه.

والإظهار هو الأصل لعدم احتياجه إلى سبب، والإدغام فرع عنه لاحتياجه إلى سبب وكله مذكور في محله. ابن عبد الجواد، مخطوط.

(٢) أي: أدغم يعقوب من المثلين في كلمتين الباء في الباء في قوله - تعالى -: ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ﴾ [النساء: ٣٦] خلافاً لأصله من رواية الدوري؛ لأنه (أي: الدوري) لا يدغم شيئاً من باب الإدغام الكبير من الحرز وخلافاً لأصله من رواية السوسي - أيضاً - حيث قصر إدغام المثلين من كلمتين ليعقوب على هذا الموضوع دون سائر المواضع.

(٣) هذا شروع في بيان الحروف التي اختص رويس بإدغامها في باب المثلين؛ وهي قسمان: قسم يدغمه من غير خلاف، وقسم آخر يدغمه بخلاف.

أما القسم الذي يدغمه من غير خلاف فمواضعه أربعة وهي كما ذكرها الشارح: الباء في ﴿أَنْسَابَ

يَبْنَهُمْ ﴿٢٤﴾ وَنَذَرَكْ كَثِيرًا ﴿٢٤﴾ إِنَّكَ كُنْتَ ﴿٢٤﴾ وَلَا قَبْلَ لَهُمْ بِهَا ﴿٢٤﴾

يَبْنَهُمْ [المؤمنون: ١٠١]، والكاف في الكاف في سورة طه الآيات (٣٣، ٣٤، ٣٥) فأدغم رويس هذه الألفاظ من غير خلاف.

وأما القسم الذي يدغمه بخلاف عنه فهو في ستة عشر موضعًا، وهي كما رتبها الشارح مع تخريج آياتها وتحديد سورها كما يلي:

اللام في اللام في قوله - تَعَالَى -: ﴿لَا قَبْلَ لَهُمْ بِهَا﴾ [النمل: ٣٧].
والباء في الباء في قوله - تَعَالَى -: ﴿الْكَتَبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩]، ﴿الْكَتَبَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ١٧٦]. والمراد به أول موضع منه في القرآن الكريم احترازًا من ﴿الْكَتَبَ بِالْحَقِّ﴾ [النساء: ١٠٥]، وآل عمران: ٣]، ﴿الْكَتَبَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ﴾ [البقرة: ٢١٣] فإنه لا يدغم فيها.
والهاء في الهاء في ﴿وَأَنَّهُ هُوَ﴾ وهو أربعة مواضع في سورة النجم الآيات رقم: (٤٣، ٤٤، ٤٨، ٤٩).

وأدغم الباء في الباء في قوله - تَعَالَى -: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠].
وأدغم اللام في اللام في قوله - تَعَالَى -: ﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ جميع ما في النحل وهو ثمانية مواضع الآيات رقم: (٧٢، ٧٨، ٨٠، ٨١)، فقرأ رويس جميع هذه المواضع بالوجهين خلافاً لأصله بتخصيص إدغام المثلين في وجه بالمواضع المذكورة دون غيرها.

قول الناظم - رحمه الله - تَعَالَى -: (جعل خلف ذا ولا) اسم الإشارة يرجع إلى (جعل) فقط ولا يرجع إلى غيرها مما سبق، وقوله (قَبْلَ مَع أَنَّهُ النجم... إلخ) معطوف على الخلاف فيكون قوله: (جعل خلف ذا ولا بنحل قبل... إلخ) كل هذا فيه الخلاف لرويس الإظهار والإدغام كما تقدم بيانه، وأما قول الشارح: (بخلف عنه) فلا يفهم منه هذا التفصيل، والله أعلم.

وقرأ أبو جعفر وخلف بالإظهار في المثلين من كلمتين من الموافقة.

من المعروف أن حرف المدي الذي قبل المدغم عند السوسي فيه الأوجه الثلاثة؛ وهي القصر والتوسط والمد؛ نحو: ﴿فِيهِ هُدًى﴾، أما حرف المدي الذي قبل المدغم فيما أدغمه رويس؛ نحو: ﴿فَلَا أَسَابَ يَبْنَهُمْ﴾ فهو ملحق بالمد اللازم فليس له إلا الإشباع، نَبَّهَ على ذلك الناظم في النشر، ٣٠١/١، وكذلك ما أدغمه حمزة أو خلاد عنه بالخلف فهو ملحق بالمد اللازم كذلك. وقد نظم ذلك العلامة الإيباري في شرحه على الدرّة فقال:

وما مُدَّ قَبْلَ الَّذِي هُوَ مَدْغَمٌ فَثَلْثَهُ عَنِ سَوْسٍ وَلِلغَيْرِ طَوْلًا
شرح الإيباري على الدرّة، مخطوط.

فائدة أخرى هناك فرق بين ما يدغمه السوسي وبين ما يدغمه حمزة من جهتين:

الأولى: ما سبق بيانه في الفائدة الأولى من حيث المد اللازم والمد العارض.
الثانية: لا تجوز الإشارة إلى حركة المدغم عند حمزة، بل لابد من الإدغام المحض من غير إشارة بروم أو

﴿الْكَذِبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ و﴿الْكَذِبَ بِالْحَقِّ﴾ بالبقرة.

وقوله: «أولاً» احتراز من ﴿الْكَذِبَ بِالْحَقِّ﴾ في سورة النساء و﴿الْكَذِبَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمُ﴾، و﴿وَأَنْتَ هُوَ﴾ بالنجم في أربعة مواضع، ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾، و﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ ثمانية مواضع في النحل بخلف عنه.

وَأَذْ مَحْضٌ تَأْمَنَّا تَمَارَى حَلًّا تَفَكُّ كَرُوا طَبُّ تَمْدُونَنَّ حَوَى اظْهَرْنَ فُلَا
كَذَا التَّاءُ فِي صَفًّا وَزُجْرًا وَتَلَوْهُ وَذَرَوْا وَصُبْحًا عَنْهُ بَيَّتَ فِي حَلَّا
أي: وقرأ أبو جعفر^(١) يادغام ﴿تَأْمَنَّا﴾ بلا إشارة. وأدغم يعقوب تاء ﴿تَمَارَى﴾
بالنجم في الوصل^(٢)، وأدغم [رويس^(٣)] ﴿نَفَّكَرُوا﴾ بسبأ في الوصل أيضاً^(٤)، وإذا
ابتدأ أظهر التاءين.

إشمام، بخلاف السوسي فتجوز له الإشارة إلى حركة المدغم. والله أعلم.

(١) يعني: قرأ أبو جعفر لفظ (تأمننا) من قوله - تعالى -: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١] بالإدغام المحض؛ أي: الخالص من غير إشارة، كما قال الشارح إلى حركة المدغم بالإخفاء أو الإشمام، وهو من تفرده والإدغام المحض هو الأصل في الإدغام؛ لأن الإدغام الكامل أن يُستهلك المدغم في المدغم فيه عيناً وأثراً، وقرأ يعقوب وخلف بالإشارة بالروم أو الإشمام من الموافقة.

وجه الإشارة: التنبيه على حركة المدغم قبل الإدغام أنها ضمة.

الإتحاف، ٢٥؛ ابن عبد الجواد، مخطوط.

(٢) يعني: قرأ يعقوب لفظ ﴿تَمَارَى﴾ [النجم: ٥٥] بتاءين الأولى مدغمة في الأخرى من تفرده، وهذا في حال الوصل فقط، كما قال الشارح، وأما في الابتداء فتبئان مظهرتين.

وقرأ أبو جعفر وخلف بالإظهار للتأين من الموافقة وصلًا وابتداءً.

وجه الإدغام: التماثل، ووجه الإظهار على الأصل.

لم يقيد الناظم الإدغام بحالة الوصل في (تتماري) لظهوره، وقد خصصه الشارح - رحمه الله - تعالى - بحالة الوصل فقط، ولم يذكر علته وكيفيته؛ والعلة في عدم الإدغام في الابتداء أنه غير مقدور عليه، والإدغام وصلًا يكون بتأين أولاهما مدغمة في الأخرى وكذلك في لفظ ﴿نَفَّكَرُوا﴾ في سورة سبأ، كما سيأتي لرويس. التويري على الدرّة، مخطوط.

تنبيه

(٣) سقطت من أ، ب، وما ذكرناه من ج.

(٤) يعني: أن رويشاً روى لفظ (تتكفروا) من قوله - تعالى -: ﴿ثُمَّ نَفَّكَرُوا﴾ [سبأ: ٤٦] يادغام التاء الأولى في الثانية وصلًا وإذا ابتدأ فتبئان مظهرتين، كما قال الشارح وهو من تفرده.

وقرأ أبو جعفر وخلف وروح بإظهار التاءين من الموافقة كما مر.

وأدغم يعقوب ﴿أَتَمِدُونَن﴾^(١) بالنمل كحمزة، وأظهر خلف ﴿أَتَمِدُونَن﴾ بالنمل ﴿وَالصَّفَنَتِ صَفًا﴾^(١) فَالزَّجْرَتِ زَجْرًا^(٢) فَالْتَلَيْتِ ذِكْرًا^(٣)، ﴿وَالذَّارِيَتِ ذَرَوًا﴾^(١)، ﴿فَالْمُغِيرَتِ صُبْحًا﴾^(٣)، ولا حاجة للشيخ إلى ذكر صباحا لأن خلفا إذا وافق نفسه في روايته عن حمزة لم يذكره كما سيأتي في باب الجزم، وإلا لورد ﴿فَالْمُلْقِيَتِ ذِكْرًا﴾^(٥) والعذر للشيخ أنه أقام وزن البيت. وأظهر يعقوب وخلف ﴿بَيْتَ طَآيِفَةٍ﴾^(٣)، والله أعلم.

تنبيه

نبه الناظم - رحمه الله - تعالى - في النشر، ٣٠٣/١، فقال: إذا ابتدأ القارئ ليعقوب بقوله (تتماري) ولرويس بقوله (تتفكروا) ابتداء بتاءين جميعاً مظهرتين لموافقة الرسم والأصل، فإن الإدغام إنما يأتي في الوصل. وهذا بخلاف تاءات البيزي، كما سيأتي؛ فإنها مرسومة بتاء واحدة؛ فكان الابتداء كذلك موافقة للرسم، فلفظ الجميع في الوصل واحد والابتداء مختلف لما ذكرنا. اهـ من النشر، بتصرف.

(١) يعني: قرأ يعقوب بإدغام النون في النون من لفظ (أتمدونن) من قوله - تعالى -: ﴿أَتَمِدُونَن بِمَالٍ﴾ [النمل: ٣٦] خلافاً لأصله.

وقرأ خلف بالإظهار خلافاً لأصله كذلك.

وقرأ أبو جعفر كذلك؛ أي: بالإظهار من الموافقة.

(٢) بدأ في ذكر المتقارنين بعد أن ذكر المثليين في كلمة وفي كلمتين؛ يعني: قرأ خلف بإظهار التاء عند الزاي في (زجراً) وعند الدال في (ذكراً) وعند (ذرواً) وعند الصاد من (صباحاً) وكذلك عند (صفاً)، وذلك في قوله - تعالى -: ﴿وَالصَّفَنَتِ صَفًا﴾^(١) فَالزَّجْرَتِ زَجْرًا^(٢) فَالْتَلَيْتِ ذِكْرًا^(٣) [الصفات: ٣-١]، ﴿وَالذَّارِيَتِ ذَرَوًا﴾^(١) [الذاريات: ١]، ﴿فَالْمُغِيرَتِ صُبْحًا﴾^(٣) [العاديات: ٣] خلافاً لأصله في هذه المواضع.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك؛ أي: بالإظهار من الموافقة.

(٣) يعني: قرأ يعقوب وخلف بإظهار التاء عند الطاء في قوله - تعالى -: ﴿بَيْتَ طَآيِفَةٍ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٨١] خلافاً لأصليهما.

وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.

فائدة

اختلف في إدغام (بيت طائفة) بالنسبة لأبي عمرو هل هو من باب الإدغام الكبير أم من الإدغام الصغير والتاء ساكنة؟ وقد ذكر ذلك العلامة النويري في شرحه على الدرّة (مخطوط).

قلت: من اعتبر أنه من قبيل الإدغام الكبير فعلى أن التاء والطاء من حيز واحد فهما حرفان متجانسان، والتجانس سبب للإدغام فيها من باب الإدغام الكبير والتاء فيه من بنية الفعل وهذا رأي الجمهور؛ =

هَاءُ الْكِنَايَةِ (١)

وَسَكَّنَ يُوْدَّةَ مَعَ نُوْلِهِ وَنُضِّلِهِ وَنُوْتَهُ وَأَلْقَهَ آلَ وَالْقَصْرُ حُمَلًا
وَيَتَّقِهِ جُدَّ حُزْ وَسَكَّنَ بِهِ وَيَزُ ضَهْ جَا وَقَصْرُ حُمٍ وَالْإِشْبَاعُ بُجَلًا
أي سَكَّنَ أبو جعفر الخمسة أَلْفَاظَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْبَيْتِ وَقَصَرَهَا يَعْقُوبُ (٢).

لأن التقارب يجريهما مجرى الأمثال في الإدغام. ومن اعتبره من الإدغام الصغير والتاء ساكنة فسكون التاء لتوالي الحركات كما قاله الفراء، أو سكونها للتأنيث؛ كقالت، وأصل الفعل يَيُّ من قولهم: يَيَّاه وتبياه؛ إذا تعمدته فلما سكنت التاء أدغمت في الطاء، وعلى هذا يكون الإدغام فيها من باب الإدغام الصغير.

ومما يُحَسِّنُ هذا الإدغام أن الطاء تزيد على التاء بالإطباق فحسن إدغام الأنقص صوتًا في الأزيد صوتًا، مع مراعاة اتباع الأثر.

وحجة من أظهر على أنهما حرفان من مخرجين في كلمتين متفاصلتين؛ فوجب إبقاء كل واحد بحاله. انظر: الفخر الرازي، ٢٠١/١٠؛ والنويري على الدرّة، مخطوط؛ وابن عبد الجواد.

(١) هَاءُ الْكِنَايَةِ فِي عَرَفِ الْقِرَاءَةِ: هِيَ الْهَاءُ الزَّائِدَةُ الَّتِي يَكْنَى بِهَا عَنِ الْوَاحِدِ الْمَذْكُورِ الْغَائِبِ، وَتَسْمَى: هَاءَ الضَّمِيرِ؛ فَخَرَجَ بِالزَّائِدَةِ الْأَصْلِيَّةِ؛ كَالْهَاءِ فِي (نَفَقَهُ)، وَ(لَكِنَّ لَمْ يَنْتَه)، وَخَرَجَ بِالذَّالَةِ عَلَى الْوَاحِدِ الْمَذْكُورِ الْهَاءِ فِي نَحْوِ: عَلَيْهَا، وَعَلَيْهِمَا، وَعَلَيْهِمْ، وَعَلَيْهِنَّ، وَتَتَّصِلُ هَاءُ الضَّمِيرِ بِالْأَسْمِ؛ نَحْوِ: أَهْلُهُ، وَبِالْفِعْلِ؛ نَحْوِ: جَاءَهُ، يُوْدُهُ، وَبِالْحَرْفِ؛ نَحْوِ: لَهُ، مِنْهُ، وَلِلْعَرَبِ فِيهَا خَمْسُ لُغَاتٍ:
الأولى: الضم، وهو الأصل فيها والصلة بواو مطلقًا فالضم تقوية لها؛ لأنها لما كانت خفيفة تشبه الألف في الإخفاء أعطيت أقوى الحركات وهي الضمة والصلة لخفائها وانفرادها، وكانت الصلة واوًا اتباعًا للضمة.

الثانية: الضم من غير صلة مطلقًا.

الثالثة: الكسر والصلة بياء إذا وقعت بعد كسرة أو ياء ساكنة، فكسر الهاء مع الكسرة وأبدلت الواو بياء لكسر ما قبلها طلبًا للخفة والمشكلة.

الرابعة: الكسر من غير صلة إذا وقعت بعد كسرة أو ياء ساكنة - أيضًا ..

الخامسة: الإسكان.

والأصل من هذه اللغات الضم والصلة بواو، فإن تغير فليسبب. اهد النجوم الطوالع، للمارغيني، بتصرف، ص ٣٩؛ والسخاوي، مخطوط.

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر بإسكان الهاء وصلًا ووقفًا في الألفاظ الخمسة التي ذكرها الناظم في البيت؛ وهي كلمة (يُوْدُهُ) من قوله - تَعَالَى -: ﴿يُوْدُوهُ إِلَيْكَ﴾، موضعي [آل عمران: ٧٥]، وكلمة (نوله) و(نصله) من قوله - تَعَالَى -: ﴿نُوْلُوهُ مَا تَوَلَّى وَنُضِّلِهِ جَهَنَّمَ﴾، كلاهما في سورة [النساء: ١١٥]، وكلمة =

وقصر ابن جمامز^(١) ويعقوب (ويتهقه) وسكنه ابن وردان، وإنما ذكر ابن جمامز لما تقرّر

(نوّته) من قوله - تَعَالَى -: ﴿نُؤْتِيهِمْ مِنْهَا﴾ [آل عمران: ١٤٥]، وموضع في الشورى الآية (٢٠)، وكلمة (فألقه) من قوله - تَعَالَى -: ﴿فَأَلْفَهُ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٢٨].

وقرأ يعقوب هذه الألفاظ الخمسة بالقصر كما قال الشارح، وقد يعبر عنه بالاختلاس والمراد بالقصر أو الاختلاس في هاء الكناية هو الإتيان بالحركة كاملة من غير إشباع؛ أي: من غير صلة. وقرأ خلف بكسر الهاء مع الإشباع كما سيأتي عند قول الناظم عطفًا على الإشباع: (وفي الكل فانتقلا). وقد خالف القراء الثلاثة أصولهم في هذه الكلمات الخمس.

(١) قول الشارح: (وقصر ابن جمامز)، فيه نظر وهو أن القصر لابن جمامز في كلمة (ويتهقه) في سورة النور الآية (٥٢) ليس من طريق التحجير الذي هو أصل الدرّة وليس له من طريقه إلا الإشباع. وهذا على ما في النسخ الصحيحة للدرّة فإن فيها: (كيتقه وامدد جد) بكاف التشبيه. وهذا معناه أن ابن جمامز يقرأ بالمد؛ أي: بالإشباع، وروي عنه القصر - أيضًا - على ما في بعض النسخ فإن فيها: (ويتهقه جد حن) كما في نسخة الشارح وهذا معناه أن ابن جمامز يقرأ بالقصر كما يقرأ يعقوب لاشتراكهما في الترجمة غير أنه ليس من طريق التحجير؛ فيجب الاقتصار له على الإشباع، والله أعلم.

انظر: التحجير، ص ١٤٩.

هذا، ومذاهب القراء الثلاثة في كلمة (ويتهقه) كالآتي:

قرأ يعقوب بكسر القاف والهاء من غير إشباع خلافًا لأصله.

وقرأ ابن وردان بكسر القاف وإسكان الهاء خلافًا لأصله - أيضًا ..

وقرأ ابن جمامز بكسر القاف والهاء مع الإشباع من الموافقة لأصله من رواية ورش.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة لأصله في هذه الكلمة، وفي هذه الكلمة وفي غيرها مما سيذكره الناظم

بعد في قوله عطفًا على الصلة: (وفي الكل فانتقلا) سواء خالف أصله أم وافقه.

وجه تسكين هاء الكناية في هذه الكلمات إما لأنه لغة لبعض العرب يسكنون الضمائر ويحذفون

صلتها إن تحرك ما قبلها، يقولون ضربته ضربًا؛ فيسكنون الهاء كما يفعلون ذلك بميم الجمع، وأنشدوا

عليه:

وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوُهُ ظَمًا إِلَّا لِأَنَّ عُيُونَهُ سَيْلٌ وَادِيهَا

أو أن هذه الأفعال معتلة اللام حذفت ياؤها؛ للجزم أو لبناء الأمر، ولما صارت هاء الكناية في موضعها،

وسدت مسدها؛ أعطيت حكمها؛ فسكنت كما تسكن اللام، فرجعت الهاء إلى الأصل وهو

السكون، ويؤيده أن القراءة بالإسكان لم تقع إلا فيما حذف لامه، أو على إجراء الوصل مجرى

الوقف.

ومن قصرها أجزاها على أصلها قبل حذف الياء؛ لأن الصلة كانت عنده محذوفة مع وجود الياء؛ لأن

الهاء لخفائها لا تحجز بين الساكنين فلما حذفت الياء التي قبل الهاء بقيت الهاء على ما كانت عليه من

حذف الصلة.

من أنه إذا اختلف راويا الأصل فلا بد من بيان ذلك.

وسكن ابن جماز (يرضه) وقصره يعقوب وأشبعه ابن وردان^(١).

وَيَأْتِيهِ أَتَى يُسْرٌ وَبِالْقَصْرِ طُفٌ وَأَزٌ جِهَ بِنٌ وَأَشْبَعٌ جُدٌ وَفِي الْكُلِّ فَاثِقَلًا
وَفِي يَدِهِ أَقْصُرٌ طُلٌ وَيَنْ تُرْزَقَانِهِ وَهَذَا أَهْلُهُ قَبْلَ امْتِكُنُوا الْكَسْرُ فَصَلَا

أي: وأشبع أبو جعفر وروّح (يأته) وهو بطة، وقصره رويس^(٢)، وقصر ابن وردان (أرجه) وأشبعه ابن جماز^(٣).

ومن وصلها أجزاها على الأصل قبل حذف الباء مع تقويتها بالصلة.

الفاسي على الشاطبية؛ وشرح الطيبة، للنويري، مخطوطان.

(١) يعني: قرأ ابن جماز عن أبي جعفر بإسكان الهاء من لفظ (يرضه) كما قال الشارح من قوله - تَعَالَى -: ﴿رَضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧] خلافاً لأصله.

وقرأ يعقوب بضم الهاء مع القصر خلافاً لأصله - أيضاً ..

وقرأ ابن وردان بضم الهاء مع الإشباع؛ أي: يصلها بواو خلافاً لأصله. وسيأتي بيان قراءة خلف.

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر بكسر الهاء مع الإشباع في لفظ (يأته) كما قال الشارح من قوله - تَعَالَى -: ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا﴾ [طه: ٧٥] والمراد بالإشباع؛ أي: صلتها بياء لفظية في حالة الكسر وبواو لفظية في حالة الضم خلافاً لقالون في أحد وجهيه.

وروي روح كذلك؛ أي: بكسر الهاء مع الصلة من الموافقة لأصله من رواية الدوري.

وروي رويس كسر الهاء من غير صلة كما قال الشارح خلافاً لأصله. وسيأتي بيان قراءة خلف.

(٣) يعني: روي ابن وردان عن أبي جعفر لفظ (أرجه) من قوله - تَعَالَى -: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ﴾ [الأعراف: ١١١]، [الشعراء: ٣٦] بكسر الهاء مع القصر؛ أي: من غير صلة بياء خلافاً لأصله من وجه.

وروي ابن جماز كسر الهاء مع الإشباع؛ أي: مع الصلة بياء لفظية خلافاً لأصله من وجه.

وقرأ يعقوب (أرجه) بهمزة ساكنة بين الجيم والهاء وبضم الهاء من غير صلة وفقاً لأصله. وسيأتي بيان قراءة خلف.

تنبيه

لا يقال: إن أبا جعفر موافق لنافع في كلمة (أرجه) حيث قصر من رواية ابن وردان كقالون، وأشبع من رواية ابن جماز كورش فلا وجه لذكره حيث إنه لم يخالفه. ويجاب بأن ذكره هنا ليس لبيان الترجمة بل لتعيين إحدى الترجمتين لأحد الراويين، والأخرى للآخر؛ لأنه قد عُلمَ ما لكل من راويي نافع من القصر والإشباع ولم يُعلمَ ما لراويي أبي جعفر على التعيين فذكر لينص على تعيين قراءة كل من الراويين، ولو لم ينص لم يُعلمَ ما لكل منهما، والله الموفق.

وأشبع خلف في اختياره جميع الباب^(١)، وقصر رويس (بيده) موضعي البقرة وحرف المؤمنين، ويس^(٢)، وقصر ابن وردان (ترزقانه)^(٣) [وكسر^(٤) خلف] ها ﴿لَأَهْلِهِ أَمْكُتُوا﴾^(٥).

وجه القصر في (بيده)^(٦) التنبيه على حذف اللام إذ الحذف يؤنس بالحذف وفي، (ترزقانه) الاستثقال بطول الكلمة.

(١) يعني: قرأ خلف بإشباع حركة الهاء ضمًّا كان أو كسرًا في جميع الكلمات السابقة من لدن (يؤده) إلى (أرجه) والإشباع هو صلة الهاء بواو في كلمة (يرضه) وبياء فيما عداها خلافاً لأصله في كل ما ذكر باستثناء كلمتي (يتقه) و(يأته).

(٢) يعني: روى رويس قصر الهاء؛ أي: اختلاس حركتها في لفظ (بيده) في أربعة مواضع؛ موضعان في البقرة؛ وهما ﴿يَبِيدُهُ عَقْدَةُ الْبِقَاعِ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ﴿عُرْفَهُ بِيَدِهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وفي سورة المؤمنون ﴿بِيَدِهِ مَلَكُوتٌ﴾ [المؤمنون: ٨٨]، [يس: ٨٣] وهو من تفرده. وقرأ أبو جعفر وروح وخلف بالإشباع من الموافقة.

(٣) يعني: روى ابن وردان عن أبي جعفر القصر في الهاء كما قال الشارح؛ أي: عدم صلته بياء لفظية من لفظ (ترزقانه) من قوله - تَعَالَى - : ﴿طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ﴾ [يوسف: ٣٧] وهو من تفرده.

وقرأ يعقوب وخلف وابن جماز بالإشباع من الموافقة. (٤) في نسخة أ (وخلف كسر)، وما ذكرناه من بقية النسخ.

(٥) يعني: أن خلفاً قرأ بكسر الهاء من لفظ (أهله) الواقع قبل (امكثوا) وهو في موضعين قوله - تَعَالَى - : ﴿فَقَالَ لِأَهْلِهِ أَمْكُتُوا﴾ [طه: ١٠]، وفي سورة القصص ﴿قَالَ لِأَهْلِهِ أَمْكُتُوا﴾ [القصص: ٢٩] خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة.

وقول الناظم - رحمه الله - تَعَالَى - : (قبل امكثوا) احتراز من نحو: ﴿لَأَهْلِهِ إِتَى﴾ [النمل: ٧] فإنه مجمع على كسر الهاء فيه.

(٦) وجه القصر في (بيده) التنبيه على حذف لام الكلمة؛ إذ أصلها يَدُوْ كَفْعَل، والحذف يؤنس بالحذف يعني: يتأتى به والمعنى يناسبه.

ووجه الحذف في (ترزقانه) ما ذكره الشارح وهو حسن.

النويري على الدرّة؛ وابن عبد الجواد، مخطوطان.

فائدة

من المقرر أن هاء الكناية إذا وقعت بين محرّكين فإن القراء مجمعون على صلته بياء لفظية؛ نحو: ﴿سَاءَ لُونٌ بِهِ وَالْأَرْحَامُ﴾، أو بواو لفظية؛ نحو: قوله - تَعَالَى - : ﴿لَوْ مَلَكَ السَّمَكُوتِ وَالْأَرْضِ﴾ إلا أنهم اختلفوا في اثنتي عشرة هاء وقعت في اثنين وعشرين موضعاً واختلفوا في هذا دائر بين الإسكان والصللة والاختلاس المعبر عنه بالقصر وإليك بيانها مجملة مع ذكر =

المدُّ والقَصْرُ (١)

وَمَدَّهُمْ وَسَطٌ وَمَا انفصلَ أقصرنَ أَلْحَزُ وَبَعْدَ الهَمْزِ وَاللّينِ أَصْلًا
أي: قرأ الثلاثة بمد المتصل مدًّا متوسطًا، وكذا خلف (٢) في المنفصل، وقصره أبو

سورها، فنقول - وبالله التوفيق :-

﴿يُؤدُّه﴾ أربعة مواضع في البقرة والمؤمنون ويس، ﴿يُؤدُّه﴾ في موضعين في سورة آل عمران، ﴿نُؤْتِيهِ مِنْهَا﴾ ثلاثة مواضع في آل عمران والشورى، ﴿نُؤْتِيهِ﴾ موضع واحد في النساء، ﴿وَنُصَلِّهِ﴾ موضع واحد في النساء، ﴿أَرْجَمَهُ﴾ موضعان في الأعراف والشعراء، ﴿تُرْزَقَانِيهِ﴾ موضع واحد في يوسف السبطي، ﴿يَأْتِيهِ مُؤْمِنًا﴾ موضع واحد بطه، ﴿لَأَهْلِيهِ أَمْكُوثًا﴾ موضعان بطه والقصص، ﴿وَيَسْتَفِيهِ﴾ موضع واحد بسورة النور، ﴿فَأَلْقَاهُ﴾ موضع واحد بالنمل، ﴿رَضَهُ﴾ موضع واحد بالزمر، وقد سبق بيان مذاهب القراء الثلاثة في كل موضع من هذه المواضع. وهناك كلمة ﴿يَرِيهِ﴾ في موضعي الزلزلة تركها الناظم ولم يتعرض لها لموافقة الأئمة الثلاثة أصولهم فيها فقرأوا بالضم مع الإشباع وصلوا وبالإسكان وقفًا.

وليُعْلَمَ أن مد الهاء وقصرها يكونان في حالة الوصل فقط، أمّا في حالة الوقف فلا خلاف في أنه يكون بالسكون لجميع القراء؛ لأنه لا يوقف على متحرك، وليُعْلَمَ - أيضًا - أن المراد من صلة الهاء مدها والمراد من قصرها حذف الصلة نهائيًا، وليس المراد منه القصر المعهود الذي هو حركتان كما قد يتبادر إلى الذهن؛ لأن حذف حرف المد من معاني القصر - أيضًا - وإذا وصلت هاء الكناية بياء أو يوا فليُنظر إلى ما بعدها فإن كان همزًا فالصلة حينئذ من قبيل المد المنفصل فيعطى حكمه للقراء.

(١) تعريف المد في اللغة: الزيادة، وفي الاصطلاح: إطالة الصوت بحرف المد واللين أو بحرفي اللين فقط. والقصر في اللغة: الحبس، واصطلاحًا: إثبات حرف المد واللين أو حرف اللين وحده من غير زيادة عليهما؛ أي: ترك الزيادة التي على المد الطبيعي، لا ترك المد بالكلية. وقد يرد القصر ويراد منه حذف حرف المد نهائيًا كحذف حرف المد من هاء الكناية في نحو: كلمة (يؤده) وغيرها.

النجوم الطوالع، ص ٤٥.

وذكر علماء التجويد أن القصر هو الأصل؛ لأنه لا يحتاج إلى سبب، والمد فرع منه؛ لاحتياجه إلى سبب، وإن كتب التجويد والقراءات قد تكفلت ببيان أنواع المدود وأقسامها ومقدارها وأحكامها إلى آخر ما هو معروف.

وخلاف الأئمة الثلاثة في هذا الباب لأصولهم مقصور على المد المتصل والمنفصل والبدل واللين. وبدأ المصنف بالكلام على المدّين المتصل والمنفصل، فقال: (ومدهم وسط... إلخ).

(٢) معنى هذا: أن الناظم - رحمه الله - تعالَى - أمر القارئ بتوسيط المدّين المتصل والمنفصل للقراء الثلاثة كما يفيد الإطلاق، ثم أمره أن يقصر المنفصل لأبي جعفر ويعقوب؛ فيكون قوله: (وما انفصل أقصرن أَلْحَزُ) في قوة الاستثناء من قوله: (ومدهم وسط)؛ فكأنه يقول: وسط المد للقراء الثلاثة متصلًا =

جعفر ويعقوب.

وقصر أبو جعفر ما بعد^(١) الهمز نحو آمن، آزر، وقصر - أيضًا - [ما بعد^(٢)] حرف اللين؛ نحو شيء وسوء.

فإن قلت^(٣): هل المد للثلاثة واحد في المتصل أم خلف أطول؟

كان أو منفصلاً إلا المنفصل فاقصره لأبي جعفر ويعقوب؛ فحينئذ يبقى خلف على توسط المدّين. **والخلاصة:** أن أبا جعفر قرأ بتوسط المتصل خلافاً لأصله من رواية ورش، وقرأ بقصر المنفصل خلافاً لأصله من رواية ورش وفي إحدى الروايتين لقالون. وقرأ يعقوب بتوسط المتصل من الموافقة، وإنما ذكره للتوضيح، وقرأ بقصر المنفصل خلافاً لأصله من رواية الدوري في أحد وجهيه.

وقرأ خلف بتوسط المدّين معاً خلافاً لأصله، ووجه المد في المتصل والمنفصل أن حرف المد ضعيف خفي والهمز مجاور له. وهو قوي صعب لبعد مخرجه فإذا لاصق حرفاً خفياً والحال هذه خيف عليه أن يزداد خفاءً فقوّي بالمد احتياطاً لظهوره وبيانه. الإتحاف، ٣٨؛ والنجوم الطوالع، ٥٠؛ والفاسي. ووجه القصر: أنه الأصل.

والحكمة في قصر المنفصل ومد المتصل: الفرق بين ما يزول سببه وما لا يزول. فالمنفصل يزول سببه عند الوقف عليه قبل الهمز. والمتصل لا يزول سببه بأي حال، والله أعلم.

القول المخر في قراءة أبي جعفر، للحداد؛ والسخاوي على الشاطبية، مخطوط.

(١) هذا بيان لخلاف الأئمة الثلاثة في مد البدل؛ فقرأ أبو جعفر بالقصر في حرف المد الذي وقع بعد الهمز؛ نحو: (آمن) خلافاً لأصله من رواية ورش.

وقرأ يعقوب وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة على القصر.

وجه المد في البدل: مجاورة الهمز لحرف المد، سواء تقدم أو تأخر.

وجه القصر: التفرقة بينهما من جهة أن الهمزة إذا تأخرت ربما صرف القارئ همته إليها لتقوتها وضعوبتها؛ فأخّل بحرف المد بخلاف ما إذا تقدمت.

(٢) الصواب إسقاط ما بين المعقوفين؛ لأن المد يكون في حرف اللين ولا يكون فيما بعده؛ والمراد به الياء والواو الساكتان بين فتح وهمزة في كلمة واحدة؛ مثل شيء وسوء، وما شابه ذلك؛ فقرأ أبو جعفر بقصر حرف اللين بمعنى إذهاب مده بالكلية والنطق بواو ساكنة خالية من المد أو ياء ساكنة خالية من المد كذلك خلافاً لأصله من رواية ورش.

وقرأ يعقوب وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة على القصر في حالة الوصل وأما في الوقف فحكمه حكم المد العارض للسكون.

(٣) هذا السؤال الذي طرحه الشارح - رحمه الله - تعالى - يحتاج توضيحه إلى ذكر مذاهب القراء الثلاثة في المد المتصل؛ فنقول: إن أبا جعفر ويعقوب لهما مذهبان؛ الأول: المد بقدر أربع حركات. =

قلت: المذهبان مشهوران، والذي اختاره شيخنا شمس الدين الأول.

«الْهَمْزَتَانِ مِنْ كَلِمَةٍ^(١)»

لثَانِيهِمَا حَقَّقَ يَمِينٌ وَسَهَّلَنُ بِمَدِّ أَتَى وَالْقَصْرُ فِي الْبَابِ حُلًّا
أي حقق روح جميع^(٢) باب الهمزتين من كلمة حتى

الثاني: المد بقدر ألف ونصف يعني: ثلاث حركات.

أما خلف فليس له في المد المتصل إلا أربع حركات فقط المعروف بالتوسط باتفاق كل الطرق عنه وقول الشارح: (قلت: المذهبان مشهوران) يوهم أن خلفاً داخل في المذهب الثاني لأبي جعفر ويعقوب وهو المد بقدر ألف ونصف؛ يعني: ثلاث حركات، وهو خلاف الواقع. وبمقتضى هذا قال العلامة الإيباري في شرحه على الدرّة:

وَبِالْمَدِّ كَالشَّامِيِّ لِعَاشِرِهِمْ فَقُلْ وَكَأَنَّكَ يَعْقُوبُ وَتَأْمِنُهُمْ تَلَا

(١) الهمز في اللمعة: الغمز والضغط. واصطلاحاً: حرف غديمّ تصويره رسمًا، واستقر له في الخط شكل ما يؤول إليه في حال تغييره دلالة على ذلك.

والمراد بالهمزتين من كلمة: هما همزتا القطع المتحركتان المتلاصقتان في كلمة واحدة؛ نحو: (أأنذرتهم)، (أننكم)، (أولقي).

فخرج بهمزتي القطع همزتا القطع والوصل؛ نحو: (أطلع الغيب) و(أذكرين).

وخرج بقيد (المتحركتين) سكون الثانية منهما؛ نحو: (آدم).

وخرج بالمتلاصقتين المتفرقتان منهما؛ نحو: (أنبأهم).

وخرج بقيد (كلمة واحدة) ما كانتا في كلمتين؛ نحو: (جاء أمرنا) وسيأتي الكلام عليهما قريباً. والخلاف بين القراء يكون في التحقيق أو في التسهيل، أو في إدخال ألف الفصل بينهما أو تركه، وقد يكون ما اجتمع فيه همزتان منفردًا، أو مكرّرًا.

ووجه التحقيق أنه الأصل وإبقاء الهمز على قوته. ووجه التسهيل التخفيف؛ لأن النطق بالهمز فيه مشقة وصعوبة لكونه حرفًا قويًّا بعيد الخرج؛ فاستثقل اجتماع الهمزتين فخففت التي وقع بها الثقل وهي الثانية.

ووجه إدخال الألف الفصل بين الهمزتين الشديتين وإن تغيرت الثانية؛ لأنهم قالوا: المسهلة في زنة المحققة، والمراد بالتسهيل جعل الهمزة بينها وبين الحرف المجانس لحركتها.

اللائي الفريدة، مخطوط، للفاسي.

(٢) المراد بجميع الباب يعني: سواء اتفقتا في الحركة؛ نحو: (أأشفقتم) أو اختلفتا وذلك في حالتين

مفتوحة فمكسورة؛ نحو: (إنا)، ومفتوحة فمضمومة؛ نحو: (أنزل) فأنواع الهمزتين من كلمة ثلاثة.

وروى روح تحقيق الهمزة الثانية في جميع ما ذكر خلافاً لأصله.

(أئمة) ^(١) و(ءامنتم)، (ءآلهتنا).

وقرأ ^(٢) أبو جعفر في الباب كله بالتسهيل والإدخال وورد عنه في (أئمة) وجهان؛ أحدهما: التسهيل مع الإدخال وهو المفهوم من كلام الشيخ ^(٣) هنا، والثاني ^(٤): الإبدال بلا إدخال صرح به في «النشر» وغيره.

(١) لعل الشارح - رحمه الله - تعالى - خصص هذه الكلمات بالذكر لأنها تختلف عن أنواع الهمزتين من كلمة؛ نحو: (أأنذرتهم)، (أنا)، (أنزل)؛ فكلمة (أئمة) أصلها (أئمة) على وزن أفعلّة؛ فالهمزة الثانية فيها ساكنة باعتبار الأصل.

أما كلمة ﴿ءَأْمِنْتُمْ﴾، و(آلهتنا) فتشتمل كل منهما على ثلاث همزات في كلمة واحدة باعتبار الأصل؛ لأن أصلها (آآمتتم) و(آآلهتنا)، ولعل الفرق بين الكلمات الثلاث (أئمة، آمتتم، آلهتنا) وبين؛ نحو: (أأنذرتهم) قد صار واضحاً.

فالكلمات الثلاث إحداها وهي كلمة أئمة مكونة من همزتين الأولى متحركة والثانية ساكنة كما تقدم شرحه، والكلمتان الأخيرتان مكونتان من ثلاث همزات كما تقدم شرحه - أيضاً - .
أما نحو: أأنذرتهم، فالهمزتان اثنتان في الكلمة فقط الأولى للاستفهام والثانية أصلية وهذه هي العلة التي جعلت الشارح يقول: (حتى أئمة... إلخ).

هذا وقد وقعت كلمة (أئمة) في القرآن الكريم في خمسة مواضع؛ وهي:

﴿فَقَبِلُوا آيَةَ الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٢].

﴿وَجَعَلْنَاهُمْ آيَةً﴾ [الأنبياء: ٧٣].

﴿وَجَعَلْنَاهُمْ آيَةً﴾، ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ آيَةً يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ﴾ [القصص: ٥، ٤١].

﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ آيَةً يَهْدُونَ﴾ [السجدة: ٢٤].

أما كلمة ﴿ءَأْمِنْتُمْ﴾ فوقعت في ثلاث مواضع؛ وهي:

﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَأْمِنْتُمْ بِيءِ﴾ [الأعراف: ١٢٣].

﴿قَالَ ءَأْمِنْتُمْ لِي﴾ [طه: ٧١]، [الشعراء: ٤٩].

وأما كلمة ﴿ءَآلِهَتَنَا﴾ فوقعت في موضع واحد؛ وهو:

﴿وَقَالُوا ءَآلِهَتَنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥٨].

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر بتسهيل الهمزة الثانية من الهمزتين من كلمة كما قال الشارح مطلقاً حتى أئمة مع الإدخال خلافاً لأصله من رواية ورش.

(٣) أي: الناظم وهو قوله: (وسهلن بمد أتى).

(٤) ورد الإبدال بياء محضة في لفظ أئمة في مواضعه الخمسة ولكن من طريق طيبة النشر، فقط فلا يقرأ لأبي جعفر به على أنه من طريق الدرّة والتحبير.

وقرأ يعقوب بعدم الإدخال في جميع الباب^(١)، وسهله رويس^(٢).

ءَأْمَنْتُمْ أَحْبِرْ طِبْ ءِإِنَّكَ لَأَنْتَ أَذُ

ءَأَنَّ كَانَ فِدْ وَأَسْأَلَ مَعَ أَذْهَبْتُمْ أَذْ حَلَا^(٣)

أي قرأ رويس ﴿ءَأْمَنْتُمْ﴾ في السور^(٤) الثلاث بهمزة على الخبر.

(١) يعني: قرأ يعقوب في جميع باب الهمزتين من كلمة من غير إدخال ألف بينهما كما قال الشارح خلافاً لأصله.

(٢) وروى رويس التسهيل من غير إدخال - أيضاً - من الموافقة في التسهيل.

والخلاصة

أن أبا جعفر قرأ بتسهيل الثانية مع الإدخال.

وقرأ يعقوب من رواية رويس بالتسهيل من غير إدخال.

وقرأ يعقوب من رواية روح بالتحقيق من غير إدخال خلافاً لأصله كما سبق.

وقرأ خلف كروح من الموافقة؛ أي: بالتحقيق من غير إدخال.

من المعلوم أنه لا إدخال لأحد من القراء العشرة في ﴿ءَأْمَنْتُمْ﴾ و﴿ءَأَلْهَيْتَنَا﴾ ولا في باب

﴿الذكرين﴾ وهو كل همزة استفهام دخلت على همزة وصل الداخلة على لام التعريف،

وذلك في ستة مواضع: ﴿الذكرين﴾ موضع الأنعام، ﴿الآن﴾ موضع يونس، ﴿الله أذن

لكم﴾ يونس، ﴿الله خير أما يشركون﴾ في النمل.

وسابع لأبي عمرو وأبي جعفر وهو ﴿يَا أَلْسِجْرُ﴾ في يونس. وهذا معنى قول الشاطبي - رحمه الله -

تعالى :-

ولا مد بين الهمزتين هنا ولا

والقراء الثلاثة كأصولهم في باب الذكرين؛ بإبدال همزة الوصل ألفاً أو تسهيلها. ولا يجوز حذف

همزة الوصل بعد دخول همزة الاستفهام عليها في هذا الباب؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر في كثير

من الكلام؛ ألا ترى أنك لو قلت: (الرجل) حال كونك مخبراً عنه ثم أردت الاستفهام فأدخلت

همزته وتوصلت بها إلى النطق بالساكن وحذفت همزة الوصل لكان لفظ الخبر كلفظ الاستفهام

سواء؛ فلذلك لا يجوز حذفها ولا بقاؤها محققة لضعفها.

وجه الإبدال فيها أن لا يبقى شيء من لفظ همزة أصلاً ولذلك كان أولى من التسهيل.

ووجه التسهيل أنه القياس فيما انفتح بعد الفتح.

(٣) هذا البيت يذكر فيه المصنف مخالفة القراء الثلاثة لأصولهم في الكلمات المذكورة فيه في حذف

إحدى الهمزتين وهي الأولى على الخبر، وبزيادة همزة على أخرى على الاستفهام.

(٤) السور الثلاث هي: الأعراف، الشعراء، طه، وقد سبق تخريج هذه الآيات ص ١٢٥.

وقرأ أبو جعفر بالإخبار في ﴿أَيْنَاكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾^(١).
 وقرأ يعقوب بالاستفهام كأبي عمرو غير أنه لا يدخل، واختلف راوياه فسَهَّل رويس
 الثانية، وحققها روح، وخلف على أصله بالتحقيق والقصر.
 وأخبر خلف^(٢) في ﴿أَنْ كَانَ﴾ بنون.
 وقرأ أبو جعفر ويعقوب بالاستفهام في ﴿أَنْ كَانَ﴾ و﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ بالأحقاف^(٣)،
 ومعنى قوله: اسأل أي استفهم، فظهر لك من هذا أن أبا جعفر يسهّل الثانية من الهمزتين
 في ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾، ﴿أَنْ كَانَ﴾ ويدخل بينهما ألفا، ورويس يسهل الثانية في الموضعين ولا

هذا ولفظ (أأنتم) أصله أأنتم بثلاث همزات الأولى والثانية مفتوحتان والثالثة ساكنة، وقد أجمع
 القراء على إبدال الثالثة حرف مد من جنس حركة ما قبلها فتبدل ألفا، واختلف القراء في الأولى
 والثانية واختلافهم في الأولى من حيث حذفها وإثباتها وتغييرها، وفي الثانية من حيث تحقيقها
 وتسهيلها، وإليك مذاهب القراء الثلاثة في كل منهما:
 قرأ رويس بهمزة واحدة على الخبر كما قال الشارح - رحمه الله - تعالى، فأسقط الأولى وحقق الثانية
 خلافاً لأصله، أما الثالثة فمتفق على إبدالها كما سبق.
 وقرأ أبو جعفر بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية من الموافقة.
 وروى روح تحقيق الأولى والثانية خلافاً لأصله من قول الناظم: (لثانیهما حقق يمين).
 وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وإليك مذاهب القراء الثلاثة في موضع يوسف كما ذكرها الشارح مع التوضيح:

(١) قرأ أبو جعفر بهمزة واحدة مكسورة على الإخبار كما قال الشارح خلافاً لأصله.
 وروى رويس تحقيق الأولى وتسهيل الثانية من غير إدخال خلافاً لأصله في عدم الإدخال.
 وقرأ خلف بتحقيق الأولى والثانية من غير إدخال من الموافقة.
 وروى روح كذلك؛ أي: بالتحقيق من قول الناظم: (لثانیهما حقق يمين).
 (٢) يعني: قرأ خلف ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [القلم: ١٤] بهمزة واحدة مفتوحة على الإخبار كما قال الشارح
 خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب بالاستفهام كما قال الشارح خلافاً لأصليهما، وكل على أصله في التسهيل
 والتحقيق والإدخال.

(٣) يعني: قرأ أبو جعفر ويعقوب - أيضاً - بهمزتين مفتوحتين على الاستفهام في لفظ ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ من سورة
 الأحقاف كما قال الشارح من الآية (٢٠) من قوله - تعالى - : ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيْبِكُمْ﴾ خلافاً لأصليهما
 وكل على أصله في التسهيل والإدخال.

فأبو جعفر يسهل مع الإدخال، ورويس يسهل من غير إدخال، وروح يحقق من غير إدخال. =

يدخل بينهما ألفاً^(١) على أصله.

وروح يحققهما معاً ولا يدخل بينهما ألفاً، وأخبر خلف في ﴿أَنْ كَانَ﴾ وكذا قرأ في ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ على أصله.

وَأَخْبِرْ فِي الْأُولَى إِنْ تَكَرَّرَ^(٢) إِذَا سَوَى إِذَا وَقَعَتْ مَعَ أَوَّلِ الذَّبْحِ فَاسْأَلَا
وَفِي الثَّانِي أَحْبِرْ حُطَّ سَوَى الْعَنْكَبِ اعْكِسَا وَفِي النَّمْلِ الاسْتِفْهَامُ حُمَّ فِيهِمَا كِلَا
أخذ الشيخ يتكلم في الاستفهامين، أي قرأ أبو جعفر بالإخبار في الأول من
الاستفهامين سوى (إذا وقعت) والأول من ﴿وَالصَّفَقَاتِ﴾ وهو بعد قوله - تَعَالَى - ﴿سِحْرٌ
مُبِينٌ﴾ فاستفهم في الأول وأخبر في الثاني، وخالف نافعاً في الثاني من الاستفهامين
فاستفهم إلا ما تقدم من حكم ﴿وَالصَّفَقَاتِ﴾ والواقعة^(٣).

وقرأ خلف بهمزة واحدة على الخبر من الموافقة.

(١) مرّ قريباً بيان مذاهب القراء في (أن كان)، (أذهبتهم).

(٢) لما فرغ المصنف - رحمه الله - تعالى - من الاستفهام المفرد شرع في الاستفهام المكرر؛ وقد وقع في
القرآن الكريم في أحد عشر موضعاً في تسع سور؛ وهي:

الأول: ﴿أَءَدَا كُنَّا تَرْبَابًا أَمْ نَأْتِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: ٥].

الثاني والثالث: ﴿وَقَالُوا أَوَإِذَا كُنَّا عِظَمًا وَرَفْنَا أَمْ نَأْتِي لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ في الموضعين [الإسراء: ٤٩،
٩٨].

الرابع: ﴿أَءَدَا مِنَّا وَكُنَّا تَرْبَابًا وَعِظَمًا أَمْ نَأْتِي لَمَبْعُوثُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٢].

الخامس: ﴿أَءَدَا كُنَّا تَرْبَابًا وَءَابَاؤُنَا أَمْ نَأْتِي لَمُخْرَجُونَ﴾ [النمل: ٦٧].

السادس: ﴿إِن كُنْتُمْ لَتَأْتُونَ آلَ فَدَحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿أَيُنزَلُ عَلَيْكُمُ
الطُّورُ مِنَ الرِّجَالِ وَيَقْطَعُونَ السَّبِيلَ﴾ [العنكبوت: ٢٨، ٢٩].

السابع: ﴿وَقَالُوا أَوَإِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [السجدة: ١٠].

الثامن والتاسع: ﴿أَءَدَا مِنَّا وَكُنَّا تَرْبَابًا وَعِظَمًا أَمْ نَأْتِي لَمَبْعُوثُونَ﴾ ﴿إِنَّا لَمَلَكُوتُومُنَّ﴾ [الصافات: ١٦، ٥٣].

العاشر: ﴿أَيُّدَا مِنَّا وَكُنَّا تَرْبَابًا وَعِظَمًا أَمْ نَأْتِي لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الواقعة: ٤٧].

الحادي عشر: ﴿يَقُولُونَ أَوَإِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ﴾ ﴿أَوَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [النازعات: ١٠، ١١].

وقد ذكر الناظم مذاهب الأئمة الثلاثة مبتدئاً بأبي جعفر فقال: (وأخبر في الأولى إن تكرر إذا... إلخ).

(٣) يعني: قرأ أبو جعفر بالإخبار في الأول من الاستفهامين كما قال الشارح، والاستفهام في الثاني منهما

إلا في موضعين الأول: موضع الواقعة الآية ٤٧، الثاني: الموضع الأول من سورة الصافات الآية رقم:

(١٦)، وقد حدده الشارح - رحمه الله - تعالى - بقوله بعد ﴿سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ الآية رقم: (١٥): فقرأ =

[وقرأ يعقوب بالخبر في الثاني^(١) من الاستفهامين مطلقاً].
والاستفهام في الأول سوى العنكبوت فأخبر في الأول واستفهم في الثاني، وقرأ في النمل بالاستفهام فيهما^(٢).

بعكس ما تقدم؛ أي: بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني وقد خالف أصله في جميع المواضع إلا في أربعة مواضع؛ النمل والعنكبوت، والموضع الأول في الصافات، والواقعة.

لا يقال: إن الناظم - رحمه الله - تعالَى - سكت عن حكم الثاني من الاستفهامين لأبي جعفر فيكون موافقاً لأصله بالإخبار فيه؛ لأننا نقول: إنه سكت اعتماداً على المفهوم والشهرة من أن مَنْ أخبر في أولهما لا بد أن يستفهم في الثاني، وليس هناك من القراء مَنْ أخبر في الاستفهامين معاً.

هذا، وكل موضع استفهم فيه أبو جعفر فهو على أصله في تسهيل الهمزة الثانية مع إدخال ألف الفصل بينهما. والله أعلم.

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل وما ذكرناه من ب، ج.
(٢) يعني: قرأ يعقوب بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني في العموم خلافاً لأصله، واستثنى من ذلك موضع العنكبوت الآية (٢٨، ٢٩) فقرأ بالعكس؛ فأخبر في الأول واستفهم في الثاني عكس ما تقدم، وهو هنا يوافق أبا جعفر - واستثنى يعقوب - أيضاً - من قاعدته موضع النمل فاستفهم في الأول والثاني، وهو هنا موافق لأصله، وإنما ذكره الناظم لإخراجه من عموم قوله: (وفي الثان أخبر حط).
هذا ويعقوب على أصله - أيضاً - في كل موضع استفهم فيه؛ فإنه يقرأ بتسهيل الثانية من غير إدخال من رواية رويس، وبالتحقيق من غير إدخال من رواية روح.
وبقي خلف فإنه يقرأ جميع المواضع في الاستفهام المكرر المحصورة آنفاً بالاستفهام في الأول والثاني وفقاً لأصله، وهو على أصله - أيضاً - في تحقيق الهمزة الثانية من غير إدخال - والله أعلم.
ويتلخص مما سبق أن:

أبا جعفر قرأ بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني في تسعة مواضع، وتعلم مما تقدم، وقرأ بالعكس في موضعين وهما: الموضع الأول من الصافات، والثاني: موضع الواقعة؛ فاستفهم في الأول وأخبر في الثاني.

وقرأ يعقوب: بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني في تسعة مواضع، وتعلم من الحصر السابق، وقرأ بالعكس في موضع العنكبوت؛ فأخبر في الأول واستفهم في الثاني. وقرأ في موضع النمل بالاستفهام في الأول والثاني معاً.

وقرأ خلف: بالاستفهام فيهما في جميع المواضع من الموافقة. والله أعلم.
وقد نظم المغفور له الشيخ محمد بن عبدالرحمن الخليجي مذاهب الأئمة الثلاثة في الاستفهام المكرر؛ فقال:

واعكس بأولى الذبح واقعة جلا
لا عنكب فعكسه فيها ارتقى
وخلف كالأصل في الكل انتهى

وعن أبي جعفر أخبر أولاً
وأخبر ليعقوب بثان مطلقاً
وموضعي نمل قرأ مُستفهما

ذكر العلامة محمد هلال الإيباري في شرحه على الدرّة مذاهب القراء العشرة في الاستفهام المكرر فقال:

في النمل: ابن عامر والكسائي يستفهمان في الأول ويخبران في الثاني مع زيادة نون فيه فقرأ إننا، ونافع وجعفر بالعكس بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني. والباقون بالاستفهام في الموضعين، وكل على أصله في التسهيل والتحقيق والإدخال. وفي العنكبوت: نافع وابن كثير وابن عامر وحفص وأبو جعفر ويعقوب يخبرون في الأول ويستفهمون في الثاني.

والباقون بالاستفهام في الموضعين، وكل على أصله في التسهيل والتحقيق والإدخال. في النزاعات: نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني وأبو جعفر بالعكس؛ أي: بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني.

والباقون بالاستفهام في الموضعين، وكل على أصله كذلك من التسهيل والإدخال والتحقيق. في الواقعة: نافع والكسائي وأبو جعفر ويعقوب بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني. والباقون بالاستفهام في الموضعين، وكل على أصله من التسهيل والتحقيق والإدخال. في الصافات: في أول موضعيهما - نافع والكسائي وأبو جعفر ويعقوب بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني، وابن عامر بالعكس؛ أي: بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني. والباقون بالاستفهام فيهما.

وفي الموضع الثاني والرعد وموضعي الإسراء والمؤمنون والسجدة - نافع والكسائي ويعقوب بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني.

وابن عامر وأبو جعفر بالعكس؛ أي: بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني.

والباقون بالاستفهام فيهما، وكل على أصله من التسهيل وغيره. اهـ.

وذكر العلامة الفاسي في اللآئى الفريدة في شرح الشاطبية توجيه الاستفهام المكرر فقال:

وجه من قرأ بالاستفهامين على قصد المبالغة في الإنكار فأتى به في الجملة الأولى وأعادة في الثانية تأكيداً له.

ووجه من قرأ بالاستفهام في واحد منهما على أن المقصود قد حصل بذلك؛ لأن كل جملة منهما مرتبطة بالأخرى، فإذا أتى بالإنكار في واحدة منهما حصل الإنكار في الأخرى.

ومن خالف بين الموضع فعلى اتباع الأثر. انتهى بتصرف.

الْهَمْزَتَانِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ (١)

وَحَالَ اتَّفَاقٍ سَهْلٍ الشَّانِ إِذْ طَرَا وَحَقَّقَهُمَا كَالِاخْتِلَافِ يَعِي وَلَا
أي وقرأ أبو جعفر ورويس بتسهيل الهمزة الثانية في جميع (٢) الباب وحققها روح،
هذا حال الاتفاق.

وأما حال الاختلاف فكل على أصله إلا روحا فحقق الهمزتين (٣).

(١) المراد بهما همزتا القطع المتلاصقتان في الوصل الواقعتان في كلمتين والأمثلة ستأتي في الفقرة التالية.

(٢) قوله جميع الباب معناه أن الهمزتين المجتمعتين في كلمتين إما أن تكونا متفتحتين في الحركة أو مختلفتين فيها؛ والمتفتحتان في الحركة على ثلاثة أضرب: الأول متفتحتان في الفتح؛ نحو: ﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾، والثاني متفتحتان في الكسر؛ نحو: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾، والثالث متفتحتان في الضم وهو في ﴿أَوْلِيَاءَ أَوْلِيَتِكَ﴾ في الأحقاف الآية رقم: (٣٢) ليس غير.

ولا يخفى أن تسهيل أبي جعفر ورويس يكون في حال الوصل فقط، فإذا وقّف على الكلمة الأولى وابتدئ بالثانية فليس فيها إلا التحقيق لجميع القراء.

وقد خالف أبو جعفر أصله لأن نافعا من رواية قالون أسقط الهمزة الأولى في الضرب الأول، وسهل بين بين في الآخرين، ومن رواية ورش في وجه الإبدال، وخالف رويس أصله؛ لأن أبا عمرو أسقط الأول مع إثبات الثانية على قول الجمهور أو العكس على مذهب البعض.

وقرأ خلف بتحقيق الهمزتين المتفتحتين من الموافقة.

وجه التسهيل التخفيف لثقل اجتماع الهمزتين الشديديتين. النويري، وابن عبد الجواد.

(٣) في نسخة ج: (الهمزة) وهو تحريف، والهمزتان المختلفتان في الحركة على خمسة أضرب:

الأول: مفتوحة فمكسورة؛ نحو: (وجاء إخوة).

الثاني: مفتوحة فمضمومة؛ ولم يقع هذا في القرآن إلا في كلمة ﴿كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ﴾ [المؤمنون: ٤٤].

الثالث: مضمومة فمفتوحة؛ نحو: ﴿الْمَلَأُ أَفْئُونِي﴾.

الرابع: مكسورة فمفتوحة؛ نحو: ﴿مَنْ السَّمَاءِ آيَةٌ﴾.

الخامس: مضمومة فمكسورة؛ نحو: ﴿يَسَاءُ إِلِي﴾.

فروح يحقق الهمزتين حال اتفاقهما في الأنواع الثلاثة كما يحققهما حال اختلافهما في الأنواع الخمسة خلافاً لأصله.

وعلم من سكوته عن أبي جعفر ورويس في المختلفتين أنهما يوافقان أصلهما في الأقسام الخمسة، ففي النوع الأول والثاني سهلان الثانية، وفي الثالث بيدلاناها واؤها خالصة، وفي الرابع بيدلاناها ياء خالصة، وفي الخامس بيدلاناها واؤها محضنة مكسورة أو سهلاناها. والأول مقدم في الأداء.

الْهَمْزُ الْمَفْرُودُ^(١)

وَسَاكِنَهُ حَقَّقَ حِمَاهُ وَأَبْدَلَنُ إِذَا غَيْرَ أَنْبَتْهُمْ وَنَبَتْهُمْ فَلَا
وَرِئِيًّا فَأَذْغَمَهُ كَرُؤِيًّا جَمِيعِهِ وَأَبْدَلُ يُؤَيِّدُ جُدَّ وَنَحَوَ مُؤَجَّلًا
كَذَلِكَ قَرِي اسْتَهْزِي وَنَاشِيَةً رِيًّا نُبُؤِي يُبْطِي شَانِيَكَ خَاسِيًا أَلَا
كَذَا مُلِئْتُ وَالخَاطِئَةَ وَمِئَةً فِئَةً فَأَطْلُقُ لَهُ وَالخَلْفُ فِي مَوْطِنًا إِلَى

أي: وهمز يعقوب^(٢) كل ما أبدله السوسي، وأبدل أبو جعفر كل همزة ساكنة مطلقًا سوى ﴿وَنَبَتْهُمْ﴾ و﴿أَنْبَتْهُمْ﴾ فهزمهما^(٣)، وأما ﴿نَبْتَنَا بِتَأْوِيلِهِ﴾ فذكر في «الطبية» فيه خلافاً^(٤) وقرأ ﴿وَرِيًّا﴾ مكسور الراء ومضمومها معرفاً ومنكراً وعُلِمَ من سكوت الناظم على مذهب خلف في الهمزتين من كلمتين بقسميها أنه يوافق أصله في التحقيق. والله أعلم.

(١) الهمز المفرد: هو الذي لم يلاصق همزاً آخر، بخلاف البابين السابقين، وهو قسمان: ساكن ومتحرك، فالساكن يكون فاء للكلمة؛ نحو: يألون وعيناً للكلمة؛ نحو: الرأس، ويكون لاماً للكلمة؛ نحو: اقرأ. وتخفيفه إما بالإبدال حرف مد من جنس حركة ما قبله، أو بالإبدال مع الإدغام، أو الحذف إلى آخر ما سيذكره بعد. والمتحرك إما أن يُخَفَّفُ بالإبدال حرفاً محضاً بحركة الهمزة أو بالحذف أو بالإدغام أو بالتسهيل إلى آخر ما سيأتي بيانه.

وجه من قرأ بالهمز في هذا الباب على الأصل.

ووجه من قرأ بتغيير الهمز بأي نوع من أنواع التغيير قصد التخفيف.

(٢) يعني: قرأ يعقوب بتحقيق الهمز الساكن مطلقاً، سواء كان فاء الكلمة أو عيناً أو لاماً كما يفيد لفظ العموم خلافاً لأصله من رواية السوسي، كما قال الشارح، فلا يبدل يعقوب شيئاً من الهمز إلا في كلمة ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ [الكهف: ٩٤، الأنبياء: ٩٦] من الموافقة.

(٣) وقرأ أبو جعفر بإبدال كل همزة ساكنة من جنس حركة ما قبلها مطلقاً سواء كانت فاءً أو عيناً أو لاماً وسواء كان السكون لازماً أو للجزم أو للأمر؛ نحو: يألون، ويؤمن، وقال اثنوني، والأمثلة لا تحصى؛ فخالف أصله من رواية قالون ومن رواية ورش؛ حيث عمم أبو جعفر الإبدال في جميع الهمز الساكن واستثنى من ذلك لفظ ﴿وَنَبَتْهُمْ﴾ في الحجر الآية (٥١)، والقمر الآية رقم: (٢٨)، و﴿أَنْبَتْهُمْ﴾ في البقرة الآية (٣٣) فلا يبدل في اللفظين.

(٤) قول الشارح: (فذكر في الطبية خلافاً) يفيد أن أبا جعفر له الوجهان من الدرّة - أيضاً - وليس كذلك =

بالإدغام^(١).

وأبدل ابن جماز (يؤيد)، وهمزه ابن وردان^(٢).

وأبدل أبو جعفر كل همزة مفتوحة قبلها ضمة نحو (مؤجلا)^(٣) وكذا أبدل [الهمزة]^(٤) في ﴿قَرِيءٌ﴾، و﴿أَسْمَهْرِيٌّ﴾، و﴿رِثَاءَ النَّاسِ﴾، و﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾،

بل له الإبدال قولاً واحداً في ﴿نَبْتَنَا بِتَأْوِيلِهِ﴾ في سورة سيدنا يوسف - عليه السلام - من الآية (٣٧، ٣٦) من الدرّة، أخذاً من العموم ووفقاً لما في تبيير التيسير، وأما الوجهان المفهومان من قول الشارح فيصَحَّحَانِ لأبي جعفر من النشر، وطيبته فقط.

(١) يعني: قرأ أبو جعفر بإبدال الهمزة الساكنة ياء مع إدغام الياء في الياء وذلك في لفظ (رئيا) من قوله - تَعَالَى -: ﴿أَحْسَنُ أُنثًا وَرِيءًا﴾ [مریم: ٧٤] بكسر الراء، وكذلك مضموم الراء حيث وقع في القرآن الكريم، وأول مواضع المعرف منه قوله - تَعَالَى -: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، وكذلك المنكر في نفس الآية ﴿أَفَتُونِي فِي رُءْيَايَ﴾ [يوسف: ٤٣، ١٠٠] وكذلك لفظ (رؤياك) سورة يوسف - أيضاً - الآية (٥).

فقرأ أبو جعفر في مضموم الراء بإبدال الهمزة ياء وإدغامها في الياء، حيث اجتمعت الواو والياء وسبقت أولاهما بالسكون فقلبت ياء ثم أدغمت في الياء خلافاً لأصله.

الهمز الساكن إما أن يبدل حرف مد من جنس حركة ما قبله، وإما أن يدغم بعد إبداله كما في (رؤياي).

(٢) هذا هو القسم الثاني وهو الهمز المتحرك، فأمر الناظم بإبدال الهمز واوا من لفظ (يؤيد) من قوله - تَعَالَى -: ﴿وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَن يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ١٣].

لابن جماز عن أبي جعفر وروى ابن وردان التحقيق فيها خاصة من جميع ما أبدله أبو جعفر من هذا القسم ووافق في البواقي.

(٣) يعني: قرأ أبو جعفر بإبدال الهمزة واوا إذا كانت الهمزة مفتوحة بعد ضم وكانت فاء للكلمة حيث وقع، ويؤخذ العموم من قول الناظم: (ونحو مؤجلا) خلافاً لأصله من رواية قالون؛ نحو: يؤلف، يؤده، يؤاخذ؛ فخرج بقيد الفاء ثلاثة ألفاظ؛ وهي: ﴿الْفَوَادُ﴾ [الإسراء: ٣٦] ﴿فَوَادِكُ﴾ حيث وقع، وأول مواضعه في سورة هود الآية (١٢٠)، ﴿سُؤَالٌ﴾ في سورة ص الآية (٢٤)، و﴿وَلَوْلَوْ﴾ المنصوب كما في سورة الإنسان الآية (١٩)؛ لأن الهمزة - وإن كانت مفتوحة بعد ضم إلا أنها - لم تقع فاء للكلمة، بل وقعت عيناً أو لاماً.

لم ينه الشارح - رحمه الله - تَعَالَى - على أنه يشترط في الهمزة أن تكون فاء للكلمة وربما اكتفى بقول الناظم: «ونحو مؤجلا»؛ فإن الهمزة فيه فاء للكلمة.

(٤) في نسخة أ (الهمزتان) وهو تحريف، ومعنى قول الناظم: (كذلك قري) أن أبا جعفر قرأ بإبدال =

﴿ نَاشِئَةٌ ﴾ و﴿ لَيْطَانٌ ﴾ و﴿ شَانِئَةٌ ﴾ و﴿ مُلِئَتْ حَرَسًا ﴾ و﴿ حَاطِئَةٌ ﴾ و﴿ الحَاطِئَةُ ﴾، ﴿ مَائَةٌ ﴾، ﴿ فَتَةٌ ﴾ وتثنيتهما.

و﴿ مَوَاطِئًا ﴾، ﴿ حَاسِيًا ﴾ حيث حل وورد عنه حُلف في (موطئًا).

وَيَحْدِفُ مُسْتَهْزُونَ وَالْبَابَ مَعَ تَطْوَا يَطْوَا مُتَّكَ حَاطِينَ مُتَّكِي أَوْلَا
كَمُسْتَهْزِي مُنْشُونَ حُلْفٌ بَدَا وَجُزْ أَدْعِمُ كَهَيْئَةَ وَالنَّسِيءُ وَسَهْلًا
أَرَيْتَ وَإِسْرَائِيلَ كَائِنٌ وَمُدٌّ أَدْ مَعَ اللَّائِيهَا أَنْتُمْ وَحَقَّقَهُمَا حَلَا
لَسَلَّا أَجْدُ بَابَ التُّبُوءَةِ وَالنَّبِيءِ ءِ أَبْدِلْ لَهُ وَالذُّبُّ أَبْدِلْ فَيَجْمَلَا

أي قرأ أبو جعفر بحذف الهمزة إذا ضمت قبل واو وكسيرا ما قبلها؛ نحو
﴿ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾^(١)، و﴿ وَالصَّيُّونَ ﴾، ﴿ أَنبِئُونِي ﴾ و﴿ مُتَّكُونَ ﴾ و﴿ لِيَوَاطِئُوا ﴾ و﴿ قُلْ

الهمزة المفتوحة بعد الكسرية وصلًا ووقفًا في ثلاثة عشر لفظًا فقط ذكرها الناظم ليخرج ما عداها، وهي كما ذكرها الشارح ونحن نذكرها مع تعيين سورها وتخريج آياتها؛ وهي: ﴿ قُرْئِ ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، و[الانشقاق: ٢١]، ﴿ أَسْتَهْزِئُ ﴾ في [الأنعام: ١٠]، و[الرعد: ٣٢]، [الأنبياء: ٤١]، ﴿ رِثَاءَ النَّاسِ ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، و[النساء: ٣٨]، و[الأنفال: ٤٧]، ﴿ لِنَبِئْتَنَّهُمْ ﴾ [النحل: ٤١]، [العنكبوت: ٥٨]، ﴿ نَاشِئَةٌ ﴾ [الزمل: ٦]، ﴿ لَيْطَانٌ ﴾ [النساء: ٧٢]، ﴿ شَانِئَةٌ ﴾ في سورة [الكوثر: ٣]، ﴿ مُلِئَتْ حَرَسًا ﴾ [الجن: ٨]، ﴿ حَاطِئَةٌ ﴾ منكرًا [العلق: ١٦]، ﴿ بِالْحَاطِئَةِ ﴾ معرّفًا [الحاقة: ٩]، ﴿ مَائَةٌ ﴾ مفردًا أو مثني [الأنفال: ٦٥، ٦٦] على سبيل المثال لا الحصر، ﴿ فَتَةٌ ﴾ مفردًا [آل عمران: ١٣] - مثلاً - أو مثني [الأنفال: ٤٨]، ﴿ مَوَاطِئًا ﴾ [التوبة: ١٢٠]، وورد عن أبي جعفر وجهان في (موطئًا): الإبدال والتحقيق، ﴿ حَاسِيًا ﴾ [الملك: ٤].

فقرأ أبو جعفر في جميع ذلك بإبدال الهمزة ياء محضة، سوى ما اختلف فيه عنه خلافًا لأصله. ووجه الإبدال في ذلك تدييره بحركة ما قبله ولما تم الكلام على الإبدال شرع في الحذف، فقال: (ويحذف مستهزون... إلخ).

(١) يعني: قرأ أبو جعفر بحذف همزة (مستهزون) وبابه كما قال الشارح وهو ما وقع فيه همز مضموم قبله كسرة وبعده واو مدية ويضم ما قبله بعد حذفه حرصًا على بقاء الواو، كما لفظ به، ولم يصرح الناظم بذلك اعتمادًا على الشهرة والوضوح، وما دخل في عموم الباب ﴿ وَالصَّيُّونَ ﴾ [المائدة: ٦٩] وهو فيه على أصله، ﴿ أَنبِئُونِي ﴾ [البقرة: ٣١]، ﴿ مُتَّكُونَ ﴾ [يس: ٥٦]، ﴿ لِيَوَاطِئُوا ﴾ [التوبة: ٣٧]، ﴿ قُلْ أَسْتَهْزِءُ وَأُ ﴾ [التوبة: ٦٤] خلافًا لأصله.

أَسْتَهْرَبُوا ﴿١﴾ وكذلك حذف الهمزة^(١) في ﴿يَطَّوُونَ﴾، ﴿تَطَّوُّهَا﴾، ﴿تَطَّوُّهُمْ﴾. واختلف عن ابن وردان في ﴿الْمُنَشِّوُونَ﴾ في الواقعة وابن جماز بالحذف فيه^(٢) وحذف أبو جعفر الهمزة في ﴿مُسْتَهْرَبِينَ﴾، ﴿الْمُسْتَهْرَبِينَ﴾^(٣)، و﴿الْخَاطِعِينَ﴾، و﴿خَطِيعِينَ﴾، و﴿مُتَكِّينَ﴾ فقط^(٤) وحذف همزة ﴿مُتَكِّئًا﴾^(٥)، وأدغم ﴿كَهَيْتَةَ﴾

(١) هذا شروع في حذف الهمزة لأبي جعفر في كلمات مخصوصة ليست من باب مستهزون فحذف أبو جعفر الهمزة المضمومة بعد الفتح في ثلاثة ألفاظ وهي كما ذكرها الشارح ﴿وَلَا يَطَّوُونَ﴾ [التوبة: ١٢٠] مع بقاء ما قبلها بحاله فتصير (يَطَّوُونَ) على وزن (يَزْوُونَ).

﴿تَطَّوُّهَا﴾ [الأحزاب: ٢٧] فتصير على وزن تَرَوُّهَا.

﴿أَنْ تَطَّوُّهُمْ﴾ [الفتح: ٢٥] فتصير على وزن تَرَوُّهُمْ خلافاً لأصله.

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر من رواية ابن وردان بحذف الهمزة مع ضم الشين من لفظ (المنشئون) من قوله - تَعَالَى -: ﴿أَمَرَ نَحْنُ الْمُنَشِّوُونَ﴾ [الواقعة: ٧٢] بخلاف عنه وقرأها من رواية ابن جماز بالحذف من غير خلاف.

والخلاصة

أن أبا جعفر يقرأ بحذف الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها مع ضم ما قبلها وذلك في جميع مواقعها ما عدا لفظ (المنشئون) فيقرؤه بحذف الهمزة بخلف عن ابن وردان كما سبق.

(٣) لم يرد في القرآن الكريم لفظ مستهزين منكرًا وكان على الشارح - رحمه الله - تَعَالَى - ألا يمثل بهذا المثال، وأما قول الناظم (كمستهزي) فقد أتى به منكرًا لضرورة النظم.

(٤) يعني: قرأ أبو جعفر بحذف الهمزة المكسورة بعد الكسر وبعد الهمزة ياء في ثلاث كلمات حيث وردت في القرآن الكريم وهي (المستهزين) في قوله - تَعَالَى -: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْرَبِينَ﴾ [الحجر: ٩٥]، (خاططن) منكرًا مثل قوله - تَعَالَى -: ﴿إِنَّا كُنَّا خَطِيعِينَ﴾ [يوسف: ٩٧] أو معرفًا مثل قوله - تَعَالَى -: ﴿إِنَّكَ كُنْتَ مِنَ الْخَاطِيعِينَ﴾ [يوسف: ٢٩]، و(متكئين) مثل قوله - تَعَالَى -: ﴿مُتَكِّينَ عَلَى رِقْفِ حَضْرٍ﴾ [الرحمن: ٧٦].

وقول الشارح - رحمه الله - تَعَالَى -: (فقط)؛ يعني: الحذف ورد في هذه الألفاظ الثلاثة فقط. وأما لفظ ﴿وَالصَّادِينَ﴾ فهو فيه على أصله بالحذف، ولم يذكره الناظم لأنه يذكُر ما انفرد أبو جعفر بحذفه فقط.

(٥) يعني: قرأ أبو جعفر بحذف الهمزة المفتوحة بعد الفتح في لفظ واحد فقط؛ وهو (متكئًا) من قوله - تَعَالَى -: ﴿وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَكِّئًا﴾ [يوسف: ٣١]؛ فيصير مثل مُتَكِّئًا.

الطَّيْرِ ﴿وَالنَّسِيءِ﴾^(١).

وشدد ﴿جُرْءًا﴾ و﴿جُرْءًا﴾^(٢)، وسهّل نحو ﴿أَرْءَيْتَ﴾، ﴿أَرْءَيْتُمْ﴾، ﴿أَفْرَأَيْتَ﴾^(٣) ﴿إِسْرَائِيلَ﴾^(٤) وقرأ ﴿وَكَايْنِ﴾ كابين كثير لكنه سهّل الهمزة^(٥) وقرأ ﴿هَاتَانِمْ﴾ كقالون غير أنه يقصر المنفصل^(٦).

(١) الهمز المتحرك إما أن يكون قبله متحرك أو ساكن وقد انتهى مما قبله متحرك، وشرع فيما قبله ساكن، والساكن إما أن يكون زايًا أو ياءً أو ألفًا أو واوًا، فقلوه: (كهيشة) و(النسيء) إمّا كان فيه الساكن قبل الهمز ياء.

فقرأ أبو جعفر بإبدال الهمزة ياء وإدغامها في الياء فتصير ياء مشددة في ﴿كَهَيْتَةَ الطَّيْرِ﴾ [آل عمران: ٤٩]، [المائدة: ١١٠]، وكذلك أبدل أبو جعفر الهمزة ياء وأدغمها في الياء في لفظ ﴿النَّسِيءِ﴾ [التوبة: ٣٧].

(٢) في نسخة الأصل (جزاء)، والصواب ما ذكرناه كما في بقية النسخ.

والمعنى أن أبا جعفر قرأ بحذف الهمزة من (جزءًا) المنصوب والمضمووم ثم شدد الزاي، وهو ما وقع الساكن قبل الهمز زايًا؛ وذلك في ثلاثة مواضع ولا رابع لها: ﴿مَنْهَنَ جُرْءًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]، ﴿جُرْءٌ مَّقْسُومٌ﴾ [الحجر: ٤٤]، ﴿وَمِنْ عِبَادِهِ جُرْءًا﴾ [الزخرف: ١٥].

وتوجيه هذه القراءة أنها لغة قرأ بها الإمام أبو بكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري أحد الأئمة الثقات وغيره، ووجهت بأنه لما حذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى الزاي تخفيفًا وقف على الزاي، ثم ضعفها، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف، قال بعضهم: ليس هذا من قبيل الإدغام، وبعضهم قال: أبدلت الهمزة زايًا على غير قياس، ثم أدغمت.

(٣) يعني: قرأ أبو جعفر بتسهيل الهمزة الثانية من لفظ (أرأيت) بشرط أن يكون مُصَدِّرًا بهمزة الاستفهام حيث وقع وكيف جاء في القرآن الكريم؛ نحو: (أفأرأيت)، (أرأيتكم)، (أرأيتم) وذلك خلافاً لأصله من رواية ورش في وجه الإبدال.

(٤) وكذلك سهّل أبو جعفر الهمزة الثانية من لفظ (إسرائيل) حيث وقع مع المد والقصر.

(٥) وكذلك سهّل أبو جعفر الهمزة من لفظ (كأين) وهو في سبعة مواضع في القرآن الكريم [آل عمران: ١٤٦]، [يوسف: ١٠٥]، [الحج: ٤٥، ٤٨]، [العنكبوت: ٦٠]، [القتال: ١٣]، [الطلاق: ٨]. فقرأها أبو جعفر بتسهيل الهمزة بين يين وأدخل ألفًا قبل الهمزة على زنة كائن، وهذا معنى قول الناظم: (ومد أد)، وفي بيان أصل هذه الكلمة كلام طويل لا يحتمله هذا المختصر، وقراءة أبي جعفر كقراءة ابن كثير، وله فيها وفي كلمة إسرائيل المد والقصر؛ لأنه حرف مد قبل همز مغير. ومجموع الكلمات التي سهّلها أبو جعفر خمس كلمات.

(٦) يعني: قرأ أبو جعفر بتسهيل الهمزة من لفظ (هاتنم) حيث وقع ويدخل ألفًا قبلها كقراءة قالون كما قال الشارح في أحد الوجهين عنه وهو القصر، كما سيأتي، أما قالون فله القصر والتوسط كما هو =

وأشار في «النشر»^(١) إلى احتمال لأبي جعفر في ﴿هَتَأَنْتُمْ﴾ أنها للتنبية أو مبدلة وقوى كونها للتنبية، ولم يذكر الاحتمالين في «التحبير»، وقرأ ﴿أَلْتَى﴾ بحذف الياء وتسهيل الهمزة كالزبي، وقرأ يعقوب ﴿هَتَأَنْتُمْ﴾ بإثبات الألف والتحقيق وحقق همزة ﴿أَلْتَى﴾ كقالون^(٢) وقرأ أبو جعفر باب النبي والنبوة والأنبياء كأبي عمرو^(٣).

مقرر في باب المد، وكان على الناظم أن يذكر لأبي جعفر إثبات الألف في (هأتتم) كقالون؛ إذ إثبات الألف وحذفها مختلف فيه بين راويي نافع، ولعله اكتفى باللفظ عن القيد، وهذا اللفظ وقع في أربعة مواضع في [آل عمران: ٦٦، ١١٩]، و[النساء: ١٠٩]، و[القتال: ٣٨].

وقرأ يعقوب بإثبات الألف بعد الهاء مع تحقيق الهمزة بعدها مع القصر كما سيأتي خلافاً لأصله. وقرأ خلف بإثبات الألف وتحقيق الهمزة بعدها مع المد من الموافقة، وكل على أصله في مقدار المد. (١) النشر، ٤٠١/١، في باب الهمز المفرد.

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر لفظ (اللائي) بتسهيل الهمزة بين المد والقصر وصلًا من غير ياء بعدها كرواية الزبي، كما قال الشارح في أحد وجهيه، فإذا وقف، كان له ثلاثة أوجه: تسهيل الهمزة بالروم مع المد، والقصر، وإبدالها ياء ساكنة مع المد اللازم، وكل على أصله في مقدار المد خلافاً لأصله من رواية قالون، وقد وقع هذا اللفظ في سورة الأحزاب الآية (٤)، و[المجادلة: ٣]، و[الطلاق: ٤].

وقرأ يعقوب بهمزة مكسورة من غير ياء بعدها وصلًا ووفقًا لأصله، فإذا وقف على هذا اللفظ فله فيه ما في لفظ السماء من الأوجه.

وقرأ خلف بهمزة مكسورة بعدها ياء ساكنة وصلًا ووفقًا من الموافقة، وهم على أصولهم في المد. الوقف على (اللائي) لمن مذهبه التسهيل فيه لا يكون إلا بالتسهيل بالروم مع المد والقصر وإن وقف بالسكون؛ أي: بسكون الهمز تعين البديل ياء ساكنة مع المد الطويل. قال العلامة الإيباري في شرح الدرّة:

وفي اللاء وقفًا للمسهل رم بمده واقصرن أو سكنِ الياء مطولا

لم يذكر الشارح لفظ (لثلا) فعله سهو منه، ومعنى قول الناظم: (لثلا أجد) أن أبا جعفر قرأ بتحقيق الهمزة من لفظ (لثلا) خلافاً لأصله من رواية ورش، وهو في سورة البقرة الآية (١٥٠)، و[النساء: ١٦٥]، و[الحديد: ٢٩].*

وقرأ يعقوب وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة على التحقيق.

(٣) يعني: قرأ أبو جعفر بإبدال الهمزة ياء في لفظ (النبي)، سواء أكان مفردًا؛ نحو: النبي ونبي ونبيًا والنبوة، أم جمع مذكر سالمًا؛ نحو: النبيين والنبیین، أم جمع تكسير؛ نحو: الأنبياء وأنبياء، خلافاً لأصله، فأبدل الهمزة ياء مع إدغام الياء التي قبلها فتصير ياء مشددة في المفرد وجمع المذكر، وتصير ياء خفيفة في جمع التكسير، وتصير واوًا مشددة في لفظ (النبوة) حيث وقع، وقوله: كأبي عمرو؛ =

وأبدل خلف همزة ﴿الذَّبُّ﴾^(١)، وجّه حذف الهمزة في جميع ما ذكر قصد التخفيف^(٢)، والفرار من ثقل الهمزة.

* * *

لأنه ممن يقرأ كذلك، بل إن القراء كلهم يقرءون كأبي عمرو إلا نافعاً؛ فإنه يقرأ في هذا الباب بالهمز وهو من تفرده.

وقرأ يعقوب وخلف كذلك؛ أي: يبدال الهمزة ياء من الموافقة.

(١) بعد أن انتهى الناظم من بيان مذهب أبي جعفر ويعقوب شرع في بيان مذهب خلف في الهمز الساكن فقال: (والذَّبُّ أبدل فيجملاً)؛ يعني: أن خلفاً قرأ يبدال الهمزة في لفظ (الذَّبُّ) فقط - كما قال الشارح - خلفاً لأصله، وقد وقع هذا اللفظ في سورة سيدنا يوسف ثلاث مرات الآيات (١٣، ١٤، ١٧)، ووافق أصله في جميع ما تضمنه هذا الباب تحقيقاً وتخفيفاً؛ فيدخل التخفيف له في (يأجوج ومأجوج).

تبيهان:

الأول:

إذا لقيت الهمزة الساكنة ساكناً فحرّكت لأجله؛ كقوله - تعالى -: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ﴾ حُقِّقَتْ في مذهب من يبدلها ولم تبدل لحرّكتها فإن فصل ذلك الساكن بالوقف عليها أبدلت لسكونها، وذلك في مذهب أبي جعفر، وقد نبّه عليه الحافظ أبو عمرو الداني في جامع البيان (مخطوط).

الثاني:

الهمزة المتطرفة المتحركة في الوصل؛ نحو: (ذراً)، (يستهيئ)، (لكل امرئ) إذا سكنت في الوقف فهي محققة كالوصل في مذهب من يبدل الهمزة الساكنة، وهذا مما لا خلاف فيه لعروض السكون، وقد نظم العلامة الإيباري هذه القاعدة، فقال:

وَمَا أَضَلُّهُ التَّحْرِيكَ قِفَ فِيهِ مُهْمِزًا وَمَا أَضَلُّهُ الْإِسْكَانَ قِفَ فِيهِ مُبَدِلًا
انظر: شرح الدرّة، للإيباري، مخطوط.

(٢) سبقت الإشارة إلى هذا التوجيه.

«النَّقْلُ وَالسَّكْتُ وَالْوَقْفُ عَلَى الْهَمْزٍ»^(١).

وَلَا نَقْلَ إِلَّا الْآنَ مَعَ يُونُسٍ بَدَا وَرَدَّءًا وَأَبْدِلْ أُمَّ مِلْيُ بِهِ انْقِلَا
مِنْ اسْتَبْرَقٍ طَيْبٌ وَسَلْ مَعَ فَسَلْ فَشَا وَحَقَّقْ هَمْزَ الْوَقْفِ وَالسَّكْتُ أَهْمَلًا
أَي وَلَا نَقْلَ^(٢) لِلثَّلَاثَةِ إِلَّا ﴿أَلْتَنَّ﴾ نَحْوُ ﴿قَالُوا أَلْتَنَّ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ وَكَذَا حُرُفًا

(١) جمعها الناظم في باب واحد لقلة مباحثها.

والنقل لغة: التحويل. واصطلاحًا: هو نقل حركة الهمز إلى الساكن الصحيح قبله أو جار مجرى الصحيح مع حذف الهمزة، وهو نوع من أنواع التخفيف، وهو لغة لبعض العرب؛ لأن الهمز حرف ثقيل بعيد المخرج؛ فمن نقل فلتخفيف، ومن حَقَّق فعلى الأصل. والسكت لغة: ترك النطق. واصطلاحًا: قطع الصوت زمنيًا دون زمن الوقف عادة دون تنفس، وهذا هو الفرق بينه وبين الوقف.

ومعنى عادة؛ أي: عادة القراء وعرفهم ويُعَلِّمُ ذلك بالمشافهة.

والمراد بقول الناظم: الوقف على الهمز: أي: على الكلمة التي فيها الهمز؛ لثلاثا يختص بالمتطرفة. ووجه السكت لمن قرأ به الاستعانة على إخراج الهمزة لصعوبتها وتُعْجِدُ مخرجها. النجوم الطوالع، ص ٨٦، والفاسي.

ووجه تحقيق الهمز وقفًا أنه الأصل.

(٢) أي: لا نقل لأحد من الأئمة الثلاثة في شيء خالف فيه أصله ولو بوجه إلا فيما ذكره المصنف ولا يدخل في هذا (عاد الأولى) فإن أبا جعفر ويعقوب على أصليهما فيها، ولم يذكر الناظم ما لأبي جعفر حالة البدء بالأولى اعتمادًا على الشهرة؛ ولأبي جعفر حالة البدء بها ثلاثة أوجه؛ مثل قالون، إلا أنه يبدل الهمزة وأوًا ساكنة على قاعدته في الهمز المفرد؛ قال العلامة الإيباري:

وفي عادًا الأولى أبو جعفر قرا كقالونهم والهمز وأوًا فأبدلًا

وكذلك لا يدخل في قوله: (ولا نقل للثلاثة) نقل أبي جعفر في قوله - تعالى -: ﴿مَنْ آجِلٌ ذَلِكَ﴾ في المائة فإنه انفرد به؛ فالنقل في الكلمات التي ذكرها المصنف للأئمة الثلاثة قد خالفوا فيها أصولهم؛ وهي خمسة ألفاظ:

اللفظ الأول: ﴿أَلْتَنَّ﴾ وهو إخباري في غير موضعي يونس، واستفهامي فيهما كما قال الشارح فروى ابن وردان عن أبي جعفر نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها كما قال الشارح في لفظ ﴿أَلْتَنَّ﴾ وهو في سورة [البقرة: ٧١، ١٨٧]، [النساء: ١٨]، [الأنفال: ٦٦]، [يونس: ٥١، ٩١]، [يوسف: ٥١]، [الجن: ٩] خلافًا لأصله من رواية ورش بتخصيص النقل بهذه المواضع دون غيرها.

ومن رواية قالون في غير موضعي يونس.

يونس، قرأه ابن وردان بالنقل، وإنما قال: مع يونس؛ لأن حرفي يونس استفهام وما عدهما إخباري.

وقرأ أبو جعفر ﴿رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ بالنقل وأبدل التنوين ألفاً وصلًا ووقفًا^(١)، ونقل ابن وردان ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ أعني: لفظ «ملء» وصلًا^(٢) ووقفًا. ونقل رويس ﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ في الرحمن^(٣) ونقل خلف «وسل» «فسل» حيث جا^(٤). وحقق همزة

وروى ابن جماز التحقيق فيما ذكر من الموافقة لقالون في غير موضعي يونس. وقرأ يعقوب وخلف كذلك من الموافقة.

وجه النقل في (الآن) التخفيف لصعوبة اللفظ قبل النقل باجتماع همزتين ومدتين والنقل يحصل به حذف إحدى الهمزتين.

(١) يعني: قرأ أبو جعفر بنقل الهمزة إلى الدال قبلها مع حذف الهمزة وإبدال التنوين ألفًا في الحالين كما قال الشارح في لفظ ﴿رِدْءًا﴾ [القصص: ٣٤]، خلافًا لأصله في إبدال التنوين ألفًا في الحالين حيث إن نافعًا يقرؤه بالإبدال في حالة الوقف فقط.

وقرأ يعقوب وخلف بإسكان الدال وهمزة مفتوحة منونة في الوصل بمبدلة ألفًا في الوقف من الموافقة. وجه قراءة أبي جعفر حملا للوصل على الوقف.

ووجه النقل في هذه الكلمة اتباع الأثر وجمعًا بين اللغتين، ووجه التحقيق على الأصل. الفاسي، مخطوط.

(٢) قراءة ابن وردان في لفظ (ملء)، كما ذكرها الشارح في سورة آل عمران الآية (٩١) خلافًا لأصله فيصير النطق بلام مضمومة وصلًا وفي حالة الوقف يقف بسكون اللام، وله حينئذ الروم والإشمام؛ كوقف حمزة.

وقرأ يعقوب وخلف وابن جماز بالتحقيق من الموافقة.

وجه قراءة ابن وردان التخفيف ووجه الآخرين الأصل.

(٣) قراءة رويس بالنقل في لفظ ﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ كما قال الشارح في سورة الرحمن الآية (٥٤) خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف وروح بالتحقيق؛ وهو ترك النقل، فمن نقل فلتخفيف، ومن ترك النقل فعلى الأصل.

(٤) يعني: قرأ خلف بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذف الهمزة في لفظ (فاسألوا) وشبهه، وذلك في كل فعل أمر مشتق من السؤال إذا كان مسبقًا بالواو أو الفاء سواء اتصل بالضمير أم لا حيث وقع؛ نحو: ﴿وَسَّئِلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] ﴿فَسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣] خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب بإبقاء الهمزة وإسكان السين من الموافقة.

الوقف، وأهمل^(١) السكت خلافاً لأصله^(٢).

(١) شرع في الوقف والسكت والمعنى أن خلفاً قرأ بتحقيق الهمزة في حال الوقف حيث وقع، كما قال الشارح خلافاً لأصله.

وكذلك قرأ خلف بترك السكت على الساكن قبل الهمز مطلقاً خلافاً لأصله. وهذا على ما يفيد ظاهر النظم. وبعضهم يتمسك به وهو مردود بعدم الأخذ بظاهر النظم في نحو قوله: (ووصل فاجمعوا افتح طوى).

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك؛ أي: بتحقيق الهمزة في حال الوقف وبترك السكت من الموافقة. (٢) قول الناظم - رحمه الله - تَعَالَى -: (والسكت أهملًا) هذا من طريق القطيعي عن إدريس، وعليه فالناظم - رحمه الله - تَعَالَى - اقتصر عليه ولم يتكلم عن طريق المطوعي، وكلاهما؛ أي: طريق القطيعي والمطوعي طريقاً لإدريس من الدرّة وإدريس الحداد هو الراوي الوحيد الذي له هذان الطريقتان من الدرّة؛ فالقطيعي ليس له سكت من طريق الدرّة، أما المطوعي عن إدريس فله السكت قولاً واحداً على (أل)، و(شيء) والمفصول؛ نحو: من آمن. والموصول؛ نحو: القرآن والظمآن.

قال العلامة الضباع في شرح الدرّة ما نصه: «قرأ خلف بترك السكت على الساكن قبل الهمز مطلقاً وهذا اقتصار من الناظم - رحمه الله - تَعَالَى - على إحدى طريقي نظمه عن إدريس عن خلف وهي طريق القطيعي عنه، وهو لا يمنع من الأخذ بطريقه الثانية، وهي طريق المطوعي عنه، ومذهبه السكت على الساكن قبل الهمز فيما كان من كلمة أو كلمتين ولم يكن مدّاً؛ نحو: (قرآن)، و(الأنهار)، و(شيء)، و(من)، و(آمن) و(خلو إلى).

ولا يقدح في ذلك عدم ذكره في التحبير فقد ذكره في النشر، وعلى الأخذ بالوجهين جرى علمنا. وبالله التوفيق. اهـ من شرح الدرّة، للضباع.

وكذلك ذكر العلامة الضباع في كتاب «الإضاءة» السكت لإدريس عن المطوعي.

الإضاءة، ص ١٠١.

وكذلك ذكره العلامة المتولي خاتمة المحققين في «الروض النضير»، وقال: ولا وجه لابن الجزري في منعه السكت. وهو مخطوط، فانظره في سورة الشعراء عند الكلام على (فِرْق).

وقد نظم الشيخ علي سبيع في سكت إدريس، فقال:

كذا قال لكن عند إدريس قد سُكَّت
على غير مد بالخلاف تأملاً
وإن زُمتَ تحقيق المقام فراجعاً
أصول طريق الأصل تُهدى وتقبلاً
وقال الشيخ همام قطب عبدالهادي:

وقال به إدريس لكن بخلفه
على غير مد فاقف ما قد تُثوقلاً

وبعد ذكر أقوال بعض العلماء في إثبات جواز السكت عن إدريس من طريق المطوعي؛ أقول: إنه هو الذي عليه العمل؛ كما قال العلامة الضباع في شرحه على الدرّة اعتماداً على ما ذكره المحقق الشيخ محمد المتولي شيخ مشايخ الضباع في «الروض النضير». ومما يؤيد ما ذهب إليه أن المطوعي ورد في =

النشر، من ثلاث طرق؛ الكامل، والمصباح، والمبهبج. والسكت ورد من النشر، من طريق المبهبج للمطوعي، ولدى مراجعة التحبير في سند قراءة خلف ذكر في سند المطوعي سبط الخياط، وسبط الخياط هو صاحب «المبهبج» الذي ورد السكت لإدريس من طريقه؛ فظهر لنا بعد هذا الربط بين التحبير والنشر، ثبوت السكت لإدريس من طريق المطوعي من الدرّة، وبه قرأت، وفي المسألة خلاف كما ترى، والراجح الإثبات، والله أعلم بالصواب. والذي أثار هذا الخلاف هو الشيخ إبراهيم شحاتة السنودي في كتابه في تحريات الشاطبية والدرّة المسمى دواعي المسرة (مخطوط) ووافقه رئيس قسم القراءات في كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية - يرحمه الله - وبعض الأعضاء؛ منهم: الشيخ محمود جادو - يرحمه الله - والشيخ عبدالرافع رضوان، وحجتهم مع شيخهم أنه لا بد من الاشباع في المتصل على هذا السكت؛ لأنه من كتاب المبهبج ومذهبه السكت والا فلا يقرأ به، ولما واجهت زعيمهم بمذهب ابن الجزري في المدود، وأنه لا إشباع في المتصل إلا لورش وحمزة والنقاش من طريق الطيبة بدليل قول ابن الجزري في الدرّة: (ومدهم وسط وفي الطيبة وعن باقي الملا وسط)، واختيار ابن الجزري في النشر أن الذي يميل إليه ويعمل به هو الإشباع لورش وحمزة والنقاش من الطيبة. فلما استمع إلى هذه النصوص قال: السكت جائز على اختيار ابن الجزري ومذهبه. أقول: وهل لنا مرجع غير ابن الجزري نعمل بقوله ونترك قول ابن الجزري؟ وهذا هو المعمول به عند القراء جميعًا.

المهم أنه تراجع واقتنع وألف بيتًا يدل على هذا التراجع ليؤكد تراجعهم؛ فقال بعد قول ابن الجزري في الدرّة: (والسكت أهملًا) قال بعده:

أو اسكت على المفصول مع آل وشيئة وأيضًا على الموصول للمطوعي انجلا

وهذا التراجع مسجل على أشرطة كاست في مكتبتنا نسخة منه، ووُزِعَ على بعض القراء في المدينة المنورة. وأرجو الله أن يرجع القارئون على قسم القراءات في كلية القرآن في الجامعة الإسلامية عن منع هذه الرواية إحقاقًا للحق وعملاً بالصواب، وحيث إن الزعيم تراجع فأتباعه من باب أولى وإن ركبوا رءوسهم، لأن الشيخ عبد الرافع رضوان ومن معه ما زالوا مصرين على المنع بدون دليل ولهم مخالفت علمية بدون دليل أيضًا تكلمنا عليها في كتابنا الفوائد التجويدية؛ منها إلزامهم القراء بترقيق الراء في ﴿وَنُذِرُ﴾ وقفا في سورة القمر، وفعلاً أشرفوا على تسجيلات للقرآن الكريم في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف فألزموا الشيخ إبراهيم الأخضر والدكتور محمد أيوب بترقيق هذه الراء ولم أكن معهم وهذان المصحفان متداولان في السوق. ومما يدل على هذا الإلزام أنني اختلفت معهم بعد انضمامي إلى اللجنة اختلافًا كاد يكون قتالًا أثناء تسجيل الشيخ عبد الله بصفر؛ فهم مصرّون على الترقيق وأنا مصر على التفخيم؛ لأن الترقيق وجه شاذ لا يقرأ به أحد، وينبغي أن نبعد القرآن عن كل ما هو شاذ؛ ولما واجهتهم بقول ابن الجزري (وفي سكون الوقف فخم وانصر) لم يستطع أحد منهم أن يتفوه بكلمة. ولم يجدوا بداً من التسليم بالتفخيم للشيخ الدكتور عبد الله بصفر ومن =

جاء بعده وهكذا لن ترقق هذه الرءاء مرة أخرى في المجمع .
وقد قدمت استقالتي من المدينة المنورة وهي أحب البلاد إليّ من أجل هذه المخالفات، ولم أذكر ذلك في سبب الاستقالة حتى لا اكون سبباً في قطع عيش أحد منهم رغم تمسكهم برأيهم بدون دليل، ولا يقال في مثل هذه المخالفات إن الأمر فيه سعة لأنها تتعلق بكلام الله، وفي الخبر: «لا تنظر إلى صغر الخطيئة وانظر إلى عظم من عصيت» دليل الفالحين (٢٣٤). وما رواه البخاري عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «إنكم لتعملون أعمالاً هي أدق في أعينكم من الشَّعر كنا نغذُّها على عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله من الموبقات» رواه البخاري. المصدر السابق.
ويرد على ابن الجزري في قوله: (والسكت أهمل): أن هذا خروج عن أصله؛ فلا يقرأ بهذا المنع كما قال المتولي والضباع. انتهى محققه.
ومن يقل: إن المتولي لم يذكره في «الوجوه المسفرة»؟ نقول له: إنه ذكره في «الروض النضير» وبرهن على صحته، ومعروف أنه كتاب جامع لكل المسائل التي اجتهد فيها الشيخ الذي أطلق عليه القراء «ابن الجزري الصغير»، وهو بعد «الوجوه المسفرة».

* * *

«الإِدْغَامُ»^(١) «الصَّغِيرُ»

وَأَظْهَرَ إِذْ^(٢) مَعَ قَدْ وَتَاءٍ مُؤَنَّثٍ أَلَا حُزْ وَعِنْدَ التَّاءِ لِلتَّاءِ فُصْلًا
وَهَلْ بَلْ فَتَى هَلْ مَعَ تَرَى وَلِبَا بِيَا نَبَذْتُ وَكَاغْفِرُ لِي يُرِدُ صَادَ حَوْلًا

(١) الإِدْغَامُ الصَّغِيرُ: هو ما كان الحرف الأول فيه ساكنًا والثاني متحركًا؛ وسمّي بذلك لقلّة العمل فيه وهو قسمان: القسم الأول: إدغام حرف من كلمة في حروف متفرقة من كلمة أخرى وذلك في أربعة فصول:

الأول: ذال إذ؛ نحو: ﴿إِذْ تَمْشِي﴾.

الثاني: دال قد؛ نحو: ﴿فَقَدْ ظَلَمَ﴾.

الثالث: تاء التأنيث الساكنة؛ نحو: ﴿كَذَبْتَ ثَمُودَ﴾.

الرابع: لام (هل) ولام (بل)؛ نحو: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾ ونحو: ﴿هَلْ تَرَى﴾.

والقسم الثاني: إدغام حرف في حرف من كلمة أو كلمتين في موضع مخصص أو حيث وقع ويعبر عنه بحروف قربت مخارجها؛ نحو: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾.

(٢) هذا، والحروف التي تُدغم فيها ذال «إذ» أو تظهر عندها ستة أحرف؛ وهي: التاء، والزاي، والصاد،

والذال، والسين، والجيم؛ نحو: ﴿إِذْ تَمْشِي﴾، و﴿وَإِذْ تَخْلُقُ﴾، و﴿وَإِذْ زَيْنٌ﴾، و﴿وَإِذْ رَأَعَتْ﴾، و﴿وَإِذْ صَرَفْنَا﴾، و﴿وَإِذْ دَخَلُوا﴾، و﴿وَإِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾، و﴿وَإِذْ جَاءَهُمْ﴾.

والحروف التي تُدغم فيها دال «قد»، أو تظهر عندها ثمانية؛ وهي: السين، والذال، والضاد، والطاء، والزاي، والجيم، والصاد، والسين؛ نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾، و﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾، و﴿وَلَقَدْ صَرَبْنَا﴾، و﴿فَقَدْ ظَلَمَ﴾، و﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾، و﴿فَقَدْ جَاءَكُمْ﴾، و﴿وَلَقَدْ صَرَفْنَا﴾، و﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾.

والحروف التي تدغم فيها تاء التأنيث أو تظهر عندها ستة؛ وهي: السين، والتاء، والصاد، والزاي، والطاء، والجيم؛ نحو: ﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾، و﴿كَذَبْتَ ثَمُودَ﴾، و﴿حَصَرْتَ صُدُورَهُمْ﴾، و﴿كَلِمًا خَبَتَ زِدْنَهُمْ﴾، و﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾، و﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾.

والحروف التي تدغم فيها لاما (هل) و(بل) أو تظهران عندها ثمانية؛ وهي: التاء، والتاء، والطاء، والزاي، والسين، والنون، والطاء، والضاد.

ولام (بل) يقع بعدها جميع الحروف ما عدا التاء الثلاثة. وتنفرد بوقوع الأحرف الخمسة الآتية؛ وهي:

الضاد، والطاء، والطاء، والزاي، والسين؛ نحو: ﴿بَلْ صَلُّوا﴾، و﴿بَلْ طَبِعَ﴾، و﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ﴾، و﴿بَلْ زَيْنٌ﴾، و﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾؛ وتشارك مع (هل) في حرفين: النون، والتاء المثناة؛ نحو: ﴿بَلْ نَقِذْفُ﴾، و﴿بَلْ تَأْتِيهِمْ﴾.

وبعد (هل)؛ نحو: ﴿هَلْ نُنشِئُكُمْ﴾، و﴿هَلْ تَرَى﴾.

وتختص لام (هل) بالتاء؛ نحو: ﴿هَلْ تُوبَ﴾.

أي: وأظهر أبو جعفر ويعقوب ذال إذ ودال قد وتاء التأنيث عند حروفها^(١)،
وأظهر^(٢) خلف التاء عند التاء نحو ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودٌ﴾، وأظهر أيضاً خلف «هل»^(٣) و«بل»
مطلقاً خلافاً لأصله، وأظهر يعقوب ﴿هَلْ تَرَى﴾ بالملك والحاقة.
وأظهر باء الجزم عند الفاء^(٤)،

(١) يعني: قرأ أبو جعفر ويعقوب بإظهار ذال (إذ) عند حروفها المعروفة التي تقدّم ذكرها، وكذلك
بالإظهار في دال (قد) وتاء التأنيث عند حروفها المعروفة التي تقدّم ذكرها أيضاً مع أمثلتها، أما يعقوب
فخلاقاً لأصله في الكل.

وأما أبو جعفر فقد خالف أصله من رواية ورش في دال (قد) عند الضاد والطاء، وأظهر تاء التأنيث
عند الظاء خلافاً لورش أيضاً، وأما في ذال (إذ) فقد وافق أصله حيث إن نافعاً يظهرها بكماله عند
حروفها الستة، وقد ذكرها الناظم خروجاً عن اصطلاحه أو لدخولها في عموم ما يظهره يعقوب.
(٢) قرأ خلف بإدغام ذال (إذ) عند التاء والدال، ودال (قد) عند جميع الحروف من الموافقة وأظهر تاء
التأنيث عند التاء؛ نحو: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودٌ﴾، كما قال الشارح في سورة الحاقة الآية (٤) خلافاً لأصله
وأدغم في الباقي من الموافقة.

«هَلْ وَبَلْ»

(٣) لام (هل) و(بل) لها ثمانية أحرف سبق ذكرها والتمثيل لها، وحكمها كالآتي:

قرأ خلف بإظهارهما عند جميع الحروف خلافاً لأصله في إظهار التاء والسين والتاء، هذا، وكان على
الشارح أن يقيد الخلاف لأصله بهذه الحروف الثلاثة.
وقرأ أبو جعفر بالإظهار كذلك من الموافقة.

وقرأ يعقوب بالإظهار كذلك في جميع الحروف من الموافقة لأصله إلا في موضعين؛ ﴿هَلْ تَرَى﴾
[الملك: ٣]، [الحاقة: ٨] من المخالفة لأصله.

وجه الإظهار في الفصول الأربعة انفصال المدغم عن المدغم فيه خطأً وإمكان الوقف عليه، ومع الوقف
لا إدغام فحملوا حالة الاتصال على ذلك.

ووجه الإدغام فيها التماثل أو التقارب أو التجانس.

(٤) هذا هو القسم الثاني وهو إدغام حرف في حرف من كلمة أو من كلمتين في موضع مخصّص أو
حيث وقع، وينحصر في سبعة عشر حرفاً ذكر الناظم منها أربعة عشر حرفاً، وبقي ثلاثة لم يذكرها
لوفاق الأئمة الثلاثة أصولهم فيها، وسأذكرها مرتبة كما ذكرها الشارح - رحمه الله - تعالى - مع
تخريج آياتها، وتحديد سورها، وذكّر قراءة المسكوت عنهم فيها:

الأول: الباء المجزومة عند الفاء وذلك في خمسة مواضع ﴿أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ﴾ [النساء: ٧٤]، ﴿وَإِنْ
تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ [الرعد: ٥]، ﴿قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ يَبْعُكَ﴾ [الإسراء: ٦٣]، ﴿قَالَ فَأَذْهَبَ فَإِنَّ
لَكَ فِي الْحَيَوةِ﴾ [طه: ٩٧]، ﴿وَمَنْ لَمْ يَنْبَأْ فَأُولَئِكَ﴾ [الحجرات: ١١].

ونبذتها^(١)، والراء عند اللام؛ نحو ﴿تَغْفِرْ لَكُمْ﴾^(٢) و﴿يُرِدُّ ثَوَابَ﴾^(٣) وصاد ذكر^(٤)،
خلافًا لأبي عمرو.

أَخَذْتُ طُلَّ أَوْرَثْتُمْ حِمًّا فِدَا لَبِثْتُ عَدَّ
هُمَا وَادَّغِمَ مَعَ عُذْتُ أَبْ ذَا اَعِكْسَا حَلَا

وَيَاسِينَ نُونٍ اِدْغِمَ فِدَا حُطَّ وَسِينٍ مِي

مَ فُزَّ يَلْهَثَ اظْهَرَ اُذَّ وَيَا اَرْكَبَ فَشَا اَلَا

أي: وأظهر رويس ﴿أَخَذْتُ﴾، و﴿أَخَذْتُمْ﴾ وبابه^(٥)، وأظهر يعقوب وخلف

قرأ يعقوب بإظهار الباء المجزومة في هذه المواضع كما قال الشارح خلافًا لأصله.
وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

(١) الثاني: الدال عند التاء في كلمة ﴿فَبَدَّثَهَا﴾ [طه: ٩٦].

قرأها يعقوب بالإظهار كما قال الشارح خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.

وقرأ خلف بالإدغام من الموافقة أيضًا.

(٢) الثالث: الراء المجزومة عند اللام حيث وقعت وأول مواضعه ﴿تَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨].

فأظهر يعقوب كما قال الشارح خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة على الإظهار.

(٣) الرابع: الدال الساكنة عند التاء المثلثة في قوله - تَعَالَى -: ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ

يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾ [آل عمران: ١٤٥].

فقرأ يعقوب كما قال الشارح بالإظهار خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر كذلك مع الموافقة.

وقرأ خلف بالإدغام من الموافقة أيضًا.

(٤) الخامس: الدال من هجاء ﴿كَهَيْصَ﴾ في الدال من ﴿ذِكْرٍ﴾ فاتحة سورة مريم، أظهرها

يعقوب كما قال الشارح خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.

وقرأ خلف بالإدغام من الموافقة أيضًا.

(٥) السادس: الدال عند التاء إذا وقعت قبل الدال خاء حيث نزل وكيف وقع، وهو المعروف عند القراء

بباب الاتخاذ. وقد أورده الناظم مجردًا من الدواخل والالواحق فاندرج فيه. ﴿أَخَذْتُمْ﴾، و﴿قُلْ

أَتَّخَذْتُمْ﴾، و﴿أَتَّخَذْتُ﴾، و﴿لَمْ أَخَذْتُ﴾، و﴿لَنَحْذَرُ﴾، وما شابه ذلك.

هذا، وإن أوهم إيراد (أخذت) التخصيص في كلام الناظم فشهرة العموم تدفعه فروى رويس الإظهار

﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾^(١)، و﴿لَيْتَتْ﴾، و﴿لَيْتَتْ﴾، وأدغم أبو جعفر ﴿لَيْتَتْ﴾، و﴿لَيْتَتْ﴾^(٢)، و﴿عُدَّتْ﴾ وأظهر يعقوب ﴿عُدَّتْ﴾^(٣)، وأدغم خلف ويعقوب ﴿يَسَّ﴾^(٤) [عند الواو]^(٥).

في كل ذلك كما قال الشارح خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وروح وخلف بالإدغام من الموافقة.

(١) السابع: التاء المثلثة عند التاء المثناة من فوق في قوله - تَعَالَى -: ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ وهو في موضعين [الأعراف: ٤٣]، [الزخرف: ٧٢].

قرأ يعقوب وخلف بالإظهار كما قال الشارح خلافاً لأصلهما.

وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة فاتفق الثلاثة على الإظهار.

(٢) الثامن: التاء المثلثة عند التاء المثناة من فوق أيضاً في لفظ ﴿لَيْتَتْ﴾ حيث وقع وكيف جاء، وكذلك ﴿لَيْتَتْ﴾ عُلِمَ ذلك من الإطلاق.

فقرأ يعقوب وخلف بالإظهار كما قال الشارح خلافاً لأصليهما.

وقرأ أبو جعفر بالإدغام خلافاً لأصله أيضاً حيث قال الناظم: (وأدغم مع عدت أب).

(٣) التاسع: الذال عند التاء في لفظ ﴿عُدَّتْ﴾ وهو موضعان؛ هما: [غافر: ٢٧]، [الدخان: ٢٠].

فقرأ أبو جعفر بالإدغام كما قال الشارح خلافاً لأصله.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ يعقوب بالإظهار كما قال الشارح خلافاً لأصله، وعُلِمَ ذلك من قول الناظم: (ذا اعكسا حلا)،

وعكس الإدغام هو الإظهار.

فائدة: وجه الإظهار في ﴿عُدَّتْ﴾ اعتلال عينه بالحذف فلو أدغم لاعتلت لامه أيضاً وذلك مؤدً إلى الإجحاف بالكلمة.

ووجه الإظهار في نبذت؛ لأنه معطوف على ما لا إدغام فيه؛ وهو *! ﴿فَبَضَّتْ﴾ ليتناسب المعطوف والمعطوف عليه في الإظهار.

ووجه إدغام باب الاتخاذ لخلوه عن الأسباب المذكورة واتباع الأثر.

(٤) الحروف العاشر والحادي عشر: النون من هجاء يس في الواو من *! ﴿يَسَّ﴾ [القرآن] فاتحة يس،

والنون من هجاء نون في الواو من ﴿تَّ وَالْقَلَمِ﴾ فاتحة سورة القلم.

فقرأ يعقوب وخلف بإدغام التونين في الواوين كما قال الشارح مع الغنة خلافاً لأصليهما.

وقرأ أبو جعفر بالإظهار في الموضعين؛ لأنه يقرأ بالسكت على حروف التهجي المتبدي بها في فواتح

السور كما سيأتي والسكت يلزم منه الإظهار.

(٥) ما بين المعقوفين سقط من ج.

[وأدغم خلف^(١) النون من ﴿طَسَّرَ﴾ ﴿١﴾ الهجائية عند الميم الهجائية، وأظهر أبو جعفر ﴿يَلْهَثُ﴾^(٣) عند الذال، وأظهر أبو جعفر أيضًا وخلف ﴿أَرْكَبُ﴾^(٤) عند الميم]. وأبو جعفر يسكت على حروف الهجاء كما سيأتي^(٥).

(١) ما بين المعقوفين سقط من ج ذكرناه من أ، ب.

(٢) الحرف الثاني عشر: نون السين في الميم من هجاء ﴿طَسَّرَ﴾ ﴿١﴾ فاتحة الشعراء والقصص. فقرأ خلف بالإدغام كما قال الشارح خلافاً لأصله. وقرأ يعقوب كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بالإظهار؛ لأنه يقرأ بالسكت على حروف التهجي كما مر آنفاً. وجه الإظهار في هذه الكلمة وفي كلمة (يس) المتقدمة وأمثالهما من فواتح السور أن أصل حروف التهجي أن يوقف عليها، وإذا وصلت بما بعدها فبنية الوقف فهي منفصلة عن بعضها؛ ولذلك جمع فيها بين الساكنين؛ لأن الوقف يحتمل ذلك، وما وصل بنية الوقف فهو منفصل حكماً، وما انفصل فلا إدغام فيه.

وجه الإدغام في حروف الهجاء مراعاة الاتصال اللفظي فأدغمت النون في الواو من ﴿يَسَّ﴾ ﴿١﴾ وفي الميم من ﴿طَسَّرَ﴾ ﴿١﴾ كما تدغم في ﴿مِنَ وَالِيٍّ﴾، ﴿مِنَ مَالٍ﴾ وقد يترجح إحدى العلتين عند القارئ في كلمة دون أخرى؛ يعني: الانفصال الحكمي الذي يوجب الإظهار والاتصال اللفظي الذي يوجب الإدغام فيقرأ بحسب ذلك بعد نقله لما قرأ وروايته له. الفاسي على الشاطبية، مخطوط.

(٣) الحرف الثالث عشر: التاء المثلثة عند الذال في موضع واحد ﴿يَلْهَثُ ذَلِكَ﴾ [الأعراف: ١٧٦]. قرأ أبو جعفر بالإظهار كما قال الشارح خلافاً لأصله من رواية قالون في أحد وجهيه. وقرأ يعقوب وخلف بالإدغام من الموافقة.

(٤) الحرف الرابع عشر: الباء في الميم في قوله - تَعَالَى -: ﴿أَرْكَبُ مَعَنَا﴾ [هود: ٤٢]. قرأ أبو جعفر بالإظهار كما قال الشارح خلافاً لأصله من رواية قالون في أحد وجهيه. وقرأ خلف كذلك كما قال الشارح من الموافقة وقد ذكره الناظم خروجاً عن اصطلاحه؛ وكان من الممكن أن يقول: (يلهث اركب أظهروا فيهما أ)، ويبقى على اصطلاحه. وقرأ يعقوب بالإدغام من الموافقة أيضاً.

(٥) سيأتي الكلام على سكت أبي جعفر على حروف التهجي في فرش حروف سورة البقرة.

هذا وقد بقي ثلاثة أحرف لم يذكرها الناظم - رحمه الله - تَعَالَى - لموافقة الأئمة الثلاثة أصولهم فيها وهذه الأحرف الثلاثة على حسب الترتيب المذكور هي:

الحرف الخامس عشر: اللام الجزومة في الذال وذلك في قوله - تَعَالَى -: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ حيث وقع وهو في ستة مواضع في القرآن الكريم؛ هي: [البقرة: ٢٣١]، [وآل عمران: ٢٨]، [والنساء: ٣٠، ١١٤]، [والفرقان: ٦٨]، [والمنافقون: ٩].

«النون الساكنة^(١) والتنوين»

وَعُنْتُهُ يَا وَالْوَاوِ فُرْزٌ وَبِخَا وَغَيْبٌ - مِنَ الْإِخْفَاءِ سِوَى يُنْغِضُ يَكُنُّ مُنْخَنِقٌ إِلَّا
أي: قرأ خلف بالغنة عند الواو والياء خلافاً لروايته عن حمزة^(٢)، وأخفى أبو جعفر
النون والتنوين عند الغين والحاء المعجمتين^(٣). واستثنى ثلاثة مواضع فأظهرها وهي:

فقرأ الأئمة الثلاثة بالإظهار من الموافقة.

الحرف السادس عشر: الباء في الميم في قوله - تَعَالَى -: ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].
فقرأ خلف بالإدغام من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب بالإظهار لأنهما يقرآن بالرفع في الباء خلافاً لأصليهما.
الحرف السابع عشر: الفاء الساكنة عند الباء وهو في ﴿تَخَصَّفَ بِهِمْ﴾ [سبأ: ٩].
قرأ الأئمة الثلاثة بإظهارها من الموافقة.

وجه الإظهار في جميع الباب على أنه الأصل، وانفصال المدغم عن المدغم فيه في نحو: ﴿أَرْكَبُ
مَعْنًا﴾.

ووجه الإدغام التقارب سواء كان تقارباً حقيقياً أو نسبياً واشتراكهما في بعض الصفات. ويلاحظ أن
المدغم فيه يكون أقوى من المدغم ليحسن الإدغام كاتصافه ببعض صفات القوة دون المدغم كالجهر
والشدة وغير ذلك.

ووجه من أدغم في البعض وأظهر عند البعض الآخر الجمع بين اللغتين واتباع الأثر. والله الموفق.

(١) النون الساكنة هي التي لا حركة عليها وسكونها ثابت وصلأ؛ نحو: (من آمن).

والتنوين لغة: التصويت. واصطلاحاً: هو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الأسماء لفظاً. وتفارقه خطأ
ووقفاً؛ نحو: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

وصرح الناظم بالتنوين وإن كان نوناً لأنه يخالف النون في الوقف، والكتابة، والمحل. وهذا الباب
ملحق بباب الإدغام الصغير؛ ولذا جعله الناظم باباً مستقلاً.

والأئمة الثلاثة في هذا الباب على أصولهم إلا أنه خرجت أشياء قد خالفوا فيها أصولهم كما بينها
الناظم.

(٢) قرأ خلف العاشر بالغنة عند الواو والياء كما قال الشارح: أي أدغم فيهما بغنة خلافاً لأصله. وكذلك
قرأ أبو جعفر ويعقوب من الموافقة.

(٣) قرأ أبو جعفر ياخفاء النون الساكنة والتنوين عند الغين والحاء المعجمتين كما قال الشارح في عموم
القرآن من تفرده، وأظهرهما عند باقي حروف الحلق من الموافقة إلا ما استثنى له فيما بعد، وهو ثلاثة
مواضع:

الأول: لفظ (يكن) من قوله - تَعَالَى -: ﴿إِن يَكُنْ غَوِيًّا﴾ [النساء: ١٣٥].

﴿يَكُنْ غَنِيًّا﴾، ﴿وَالْمُنْحَنَفَةُ﴾، و﴿فَسَيَعْبُضُونَ﴾.

«الْفَتْحُ وَالْإِمَالَةُ» (١)

وَبِالْفَتْحِ فَهَارِ الْبَوَارِ ضِعَافٌ مَعَهُ عَيْنُ الثَّلَاثِي رَانَ شَأْ جَاءَ مَيَّلاً

الثاني: لفظ ﴿فَسَيَعْبُضُونَ﴾ من قوله - تَعَالَى - : ﴿فَسَيَعْبُضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ﴾ [الإسراء: ٥١].
الثالث: لفظ ﴿وَالْمُنْحَنَفَةُ﴾ من قوله - تَعَالَى - : ﴿وَالْمُنْحَنَفَةُ وَالْمَوْقُودَةُ﴾ [المائدة: ٣]. فقرأ في هذه الكلمات الثلاث بالإظهار من هذا الطريق لموافقة أصله، وإنما ذكرها الناظم لئلا يطرد الحكم فيها بالإخفاء.

وقرأ يعقوب وخلف بالإظهار عند جميع حروف الحلق من الموافقة.
وجه الإخفاء عند الحرفين المذكورين لأبي جعفر كونهما مختلفين بحروف اللسان، فهما كالكاف والكاف لعدم الفاصل بينهما بخلاف البواقي أو لقربهما من حروف الفم.
ووجه إظهار النون الساكنة والتنوين عند حروف الحلق بُغْدُ مخرجهما من مخرجهن.
ووجه إدغامهما في النون التماثل وذلك بإجماع العرب والقراء عليه؛ قال الشاطبي:

وما أول المثلين فيه مسكن
فلا بد من إدغامه... إلخ
ووجه إدغامهما في الميم الاشتراك في الغنة.

ووجه إدغامهما في الياء والواو مضارعتهما إياهما باللين الذي فيهما.
ووجه إدغامهما في اللام والراء بغير غنة قرب مخرجهن؛ لأنهن من حروف طرف اللسان. أو كونهن من مخرج واحد على رأي.

ووجه ترك الغنة أن في بقائها ثقلاً في النطق ولذلك قال الشاطبي: (ليجملا).
ووجه قلبهما ميمًا عند الباء أنه لم يحسن الإظهار؛ لما فيه من الكلفة، ولم يحسن الإدغام؛ للتباعد، ولم يحسن الإخفاء كما لم يحسن الإظهار والإدغام؛ لأنه بينهما، فلم يبق إلا قلبهما حرفًا يناسبهما في الغنة ويناسب الباء في المخرج وهو الميم.

ووجه إخفاءهما عند حروف الإخفاء أنهم لم يبعدين منهن كحروف الحلق فيجب الإظهار ولم يقربن منهن قرب حروف الإدغام فيجب الإدغام؛ فأعطيت حكمًا وسطًا بين الإظهار والإدغام وهو الإخفاء. انتهى بتصرف من الفاسي على الشاطبية، مخطوط.

ووجه الاستثناء الجمع بين اللغتين واتباع الرواية. والله أعلم.

(١) لم يقل الناظم - رحمه الله - تَعَالَى - : وبين اللفظين؛ لأن التقليل لم يرد عن أحد من الأئمة الثلاثة. والمراد بالفتح: فتح القارئ فمه بالحرف من غير مبالغة؛ لئلا يصير مثل تفخيم الأعاجم. أو هو عبارة عن استقامة النطق بالألف والفتحة، وليس المراد بالفتح الذي هو ضد الكسر.
والمراد بالإمالة لغة: التعويج من أملت الرمح إذا عوجته عن استقامته.

كَالْأَبْرَارِ زُرِّيَا اللَّامِ تَوْرَاةَ فِدْ وَلَا تُمِلْ حُزْ سِوَى أَعْمَى بِسُبْحَانَ أَوْلَا
وُطَلْ كَافِرِينَ الْكُلِّ وَالنَّمْلِ حُطْ وَيَا ءُ يَاسِينَ يُمِنُّ وَافْتَحِ الْبَابَ إِذْ عَلَا
أي: قرأ خلف بفتح القَهَّارِ والبوارِ وضعافًا بالنساء وفتح عين الثلاثي، وهو باب
خاف وطاب، لكنه أمال جاء وشاء وران وباب الأبرار المكرر الراء إمالة^(١) محضة.

واصطلاحًا: تصيير الألف قريبة من الياء والفتحة قريبة من الكسر من غير قلب خالص ولا إشباع
مبالغ فيه، وتسمى أيضًا بالكبرى وبالحضة والإضجاع وهي المراد عند الإطلاق. هذا والفتح والإمالة
لغتان جاريتان على ألسنة فصحاء العرب. فالفتح لغة أهل الحجاز والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم
وأسد وقيس.

واختلف هل الإمالة فرع عن الفتح أو أن كلا منهما أصل برأسه؟! فذهب الجمهور إلى الأول لعدم
توقف الفتح على سبب، وتوقف الثاني عليه. وقالوا: إن الفتح هو الأصل بدليل جواز فتح كل ممال
وامتناع عكسه.

وأسباب الإمالة كلها ترجع إلى الكسرة أو الياء وهي ثمانية؛ كسرة موجودة في اللفظ قبلية أو بعدية،
أو عارضة في بعض الأحوال؛ نحو: طاب. أو ياء موجودة في اللفظ؛ نحو: لا ضمير. فإن التريق قد
يسمى إمالة أو انقلاب عن الياء؛ نحو: رمى. أو تشبيهه بالانقلاب عنها كألف التأنيث أو تشبيهه بما أشبهه
المنقلب عن الياء؛ نحو: موسى، وعيسى. أو ما جاور إمالة وتسمى إمالة لأجل الإمالة، أو تكون الألف
رسمت ياء وإن كان أصلها الواو؛ كضحى. فمن أمال فمراعاة للسبب، ومن فتح فعلى الأصل.
الإتحاف، ٧٤؛ والفاسي والسخاوي على الشاطبية.

(١) يعني: قرأ خلف بالفتح في هذه الألفاظ الثلاثة التي ذكرها الشارح؛ وهي لفظ (القهار) المجرور وهو
في موضعين ﴿وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨] ﴿لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦]. ولفظ
(البوار) في قوله - تَعَالَى -: ﴿دَارَ الْبَوَارِ﴾ [إبراهيم: ٢٨] وليس في القرآن الكريم غيره ولفظ (ضعافًا)
من قوله - تَعَالَى -: ﴿ذُرِّيَّةً ضِعَفًا﴾ [النساء: ٩] خلافًا لأصله في الكلمات الثلاث.

وكذلك فتح خلف الألف التي وقعت عينًا للفعل الماضي الثلاثي التي يميلها حمزة والمذكور في الحرز
في قوله: (أمل خاب خافوا... إلخ) لكنه أمال من ذلك ثلاثة أفعال لفظ (جاء) و(شاء) حيث وقعا
ولفظ (ران) وهو في [المطففين: ١٤] موافقًا لأصله. وإنما ذكره الناظم ليخرجه من عموم قوله: (معه
عين الثلاثي). وكذلك أمال خلف باب الأبرار وهو كل ألف بين رائيين الثانية منهما مجرورة عُلِمَ ذلك
من التشبيه بلفظ (الأبرار) سواء أكان اللفظ معرّفًا أم منكرًا؛ نحو: (ما لها من قرار) خلافًا لأصله؛
حيث إن حمزة يقلل هذه الألف.

وكذا الرؤيا بالألف واللام^(١)، والتوراة^(٢)، [ولم يمل^(٣) يعقوب إلا ﴿أَعْمَى﴾^(٤) الأول بسبحان] وقوله بالنمل: ﴿إِنَّهَا كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾، وأمال رويس ﴿كَافِرِينَ﴾ و﴿الْكَافِرِينَ﴾ في جميع القرآن، وأمال روح ياء (يس) ولم يمل أبو جعفر شيئاً من القرآن^(٥).

* * *

(١) وكذلك أمال خلف الألف التي بعد الياء في كلمة (الرؤيا) المعرف بالألف واللام حيث وقع خلافاً لأصله؛ حيث قرأها حمزة بالفتح.
أما لفظ (رؤيا) المجرد من اللام فيفتح ألفه موافقاً لأصله.
(٢) وكذلك أمال خلف الألف التي بعد الراء في لفظ (التوراة) حيث ورد في القرآن الكريم خلافاً لأصله؛ لأن حمزة يقللها.
(٣) ما بين الحاجزين هكذا في نسخة ج (وأمال يعقوب الأول بسبحان)؛ وهي عبارة لا تفيد معنى، وفي نسخة أ: الأعمى، وهو خطأ.
(٤) قوله: (ولم يمل يعقوب ... إلخ) هذا شروع من الشارح في بيان مذهب يعقوب فيما أماله وفيما فتحه.

يعني: لم يقرأ يعقوب بالإمالة في شيء من الألفات الممالة لأصله إلا في كلمة (أعمى) أول موضعي الإسراء الآية (٧٢) خلافاً لأصله؛ حيث خصص الإمالة بهذه الكلمة من روايته. وكذلك أمال الألف التي بعد الكاف في لفظ (كافرين) من قوله - تعالى -: ﴿إِنَّهَا كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ [النمل: ٤٣] من روايته أيضاً، وكذلك (الكافرين) و(كافرين) حيث ورد في جميع القرآن مجروراً أو منصوباً من رواية رويس، وكذلك أمال يعقوب من رواية روح الألف الهجائية من ياء (يس) خلافاً لأصله حيث فتحها أبو عمرو.

هذا، ولم يمل يعقوب شيئاً مما أماله أصله فيما عدا ما ذكر هنا.

(٥) قوله: (ولم يمل أبو جعفر ... إلخ) بيان من الشارح لمذهب أبي جعفر في باب الإمالة فقد قرأ بالفتح الخالص في كل ما أماله نافع في جميع القرآن الكريم خلافاً لأصله.

«الراءات»^(١)
«واللامات والوقف»^(٢) على المرسوم^(٣)

كَقَالُونَ زَاءَاتٍ وَلَامَاتٍ ائْتَلَهَا وَقَفٌ يَا أَبَتَهُ بِأَلْهَا أَلَا حُمٌ وَلَمْ حَلَا

(١) جمعها الشيخ في باب واحد لقلّة المباحث فيها.

وقد أهمل الناظم - رحمه الله - تعالى - ذكر الوقف على أواخر الكلم جرياً على ما شرطه من أنه إذا وافق كل أصله في مسألة أهملها، وبناء على هذا فالأئمة الثلاثة على أصولهم في الوقف على أواخر الكلم من حيث السكون والروم والإشمام وما يدخله الروم والإشمام وما لا يدخله والحذف وغيرها مما جاز الوقف به.

(٢) الوقف في اللغة: الكف. واصطلاحاً: قطع الصوت زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة لا بنية الإعراض عنها، ويكون في رءوس الآي وفي أواسطها، ولا يكون في وسط الكلمة ولا فيما اتصل رسمًا؛ كالوقف على (يوم) من قوله - تعالى -: ﴿يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾ [الزخرف: ٨٣].
النجوم الطوالع، ١٥٩؛ والنويري على الدرّة، مخطوط.

(٣) المراد بالمرسوم رسم كتابة المصاحف العثمانية التي كتبت في زمن سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه بإجماع الصحابة - رضي الله عنهم - أجمعين؛ وينقسم الرسم إلى قسمين؛ قياسي واصطلاحي. فالقياسي: هو ما وافق فيه اللفظ الخط. والاصطلاحي: هو ما خالفه ببدل أو زيادة أو نقص أو فصل أو وصل. لطائف الإشارات، ج ١؛ والنويري على الدرّة، مخطوط.

ورسم المصاحف من القسم الثاني؛ أي: (الاصطلاحي). وله أصول وقوانين وقد تكفل ببيانها كتب الرسم المعروفة، وأكثر رسم المصاحف موافق لقواعد اللغة العربية إلا أنه خرجت أشياء عنها يجب علينا اتباع مرسومها؛ فمنها ما عرف حكمه، ومنها ما غاب عنا علمه.

النجوم الطوالع، ١٦٥.

(حكم اتباع الرسم العثماني): قد أجمع العلماء على لزوم اتباع الرسم فيما تدعو الحاجة إليه اختصاراً بالموحدة أو اضطراً؛ فيجب علينا اتباع قواعد الرسم العثماني، ولا يجوز لنا مخالفتها بأي حال، ولو كان اتباعها في غير قياس اللغة العربية، وإلى هذا أشار الإمام ابن برّي في الدرر اللوامع بشرح النجوم الطوالع، للعلامة المارغيني حيث قال:

واسلك سبيل ما رواه الناس منه وإن ضعّفه القياس
النجوم الطوالع، ١٧١.

ومعنى البيت: اسلك أيها القارئ طريق ما رواه العلماء ونقلوه من الرسم العثماني، وإن كان طريق اتباعه ضعيفاً في قياس أهل العربية؛ لأن رسم المصاحف سنة متبعة كالقراءة لا تجوز مخالفتها، إلى غير ذلك من النصوص التي تدل على وجوب اتباع الرسم العثماني. وقد تركنا ذكرها مراعاة للاختصار.

وَسَائِرُهَا كَالْبَزِّ مَعَ هُوَ وَهِيَ وَعَنْدُ هُ نَحْوُ عَلِيْهِنَّهٗ إِلَيْهٖ رَوَى الْمَلَّا
 أي: قرأ أبو جعفر في الرءاء واللامات مثل قالون^(١)، ووقف أبو جعفر ويعقوب^(٢)
 في (يأبه) بالهاء كابن كثير^(٣)، وأثبت يعقوب هاء السكت في: فيمه، وعمه، ولمه، وبمه،
 وممه^(٤)،

وقد خالف القراء بعض هذا الأصل، وسيبين الناظم هذه المخالفات فيما بعد.

(١) هذا شروع من الناظم في بيان مخالفات الأئمة الثلاثة في باب الرءاء واللامات؛ فذكر أن أبا جعفر
 له ما لقالون في الرءاء واللامات كما قال الشارح من حيث الترفيق والتفخيم فخالف أصله من رواية
 ورش في الرءاء التي انفرد بترقيقها، وكذلك اللامات التي انفرد بتغليظها.
 وقرأ يعقوب وخلف كذلك من الموافقة. هذا، والأصل في الرءاء التفخيم لعدم احتياجه إلى سبب
 ولكونها أقرب حروف اللسان إلى الحنك فأشبهت لذلك حروف الاستعلاء فكانت مفخمة مثلها
 وجاز فيها الترفيق في بعض الأحوال؛ إذ ليست من حروف الاستعلاء، وإنما هي مشبهة بها والأصل
 في اللام الترفيق لعدم افتقاره إلى سبب بخلاف التغليط فإنه يحتاج إلى سبب.
 الفاسي على الشاطبية، مخطوط.

(٢) هذا شروع من الشارح - رحمه الله - تعالى - في كيفية الوقف على مرسوم الخط وبيان مذاهب الأئمة
 الثلاثة فيه كما سنذكره بعد.

والمعنى أن أبا جعفر ويعقوب وقفوا على كلمة (يا أبت) بالهاء كابن كثير كما ذكر الشارح؛ لأنه ممن
 يقرأ كذلك، وذلك حيث وردت في القرآن الكريم، وهي في ثمانية مواضع في أربع سور؛ في سورة
 يوسف عليه السلام موضعان الآية (٤، ١٠٠)، وفي مريم أربعة: الآيات (٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥)، وفي
 القصص موضع واحد الآية (٢٦)، وفي الصافات موضع الآية (١٠٢) خلافاً لأصليهما.
 ووقف خلف بالتاء المفتوحة من الموافقة.

وحجة من وقف بالهاء على أن التغييرات تكون في حالة الوقف دون الوصل كما تقول: (أرأيت زيداً)
 فتقف عليه بالألف؛ ولأنها تاء تأنيث لحقت الأب في باب النداء فيوقف عليها بالهاء كغيرها. قال
 سيبويه: سألت الخليل عن التاء في (يا أبت). فقال: هي بمنزلة التاء في خالّة وعمّة.
 وحجة من وقف بالتاء على أن هذه التاء بدل من الياء؛ فكما أن الياء على صورة واحدة وصلها ووقفاً
 فكذلك البدل يجب أن يكون مثل المبدل منه على صورة واحدة، وكذلك اتباعاً للرسم العثماني.
 وقال بعضهم: تنزيلها منزلة تاء الإلحاق في؛ نحو: أخت و بنت؛ يعني: أنها لما دخلت لمعنى غير معنى
 التأنيث أشبهتها فنزلت منزلتها في الوقف لذلك.
 الحجّة، لأبي زرعّة، ٣٥٤؛ والفاسي على الشاطبية، مخطوط.

(٣) انظر: ترجمته في ملحق الأعلام رقم: ٤.

(٤) يعني: أن يعقوب وقف بهاء السكت من الروايتين في أربعة أصول مطردة وكلمات مخصوصة من=

وهو وهي كيف وقعا^(١)، ونحو: (عليهن)، (فامتحنوهن) و(حَمَلَهُنَّ) و(لِهِنَّ)

رواية رويس.

الأصل الأول: (ما) الاستفهامية المحذوفة الألف بسبب دخول حرف الجر عليها للفرق بينها وبين (ما) الموصولة فيفرون بين قوله - تعالى -: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا﴾ ﴿٤٣﴾ وبين قوله - تعالى -: ﴿فِي مَا هُمْ فِيهِ﴾ وأمثالهما. وهذا الفرق قد بينه العلامة الفاسي في شرحه على الشاطبية حيث قال: اعلم أن (ما) في هذه الكلمة في محل جر بما دخل عليها من حروف الجر وهي استفهامية، ومن شأنها إذا دخل عليها حرف الجر أن تحذف ألفها في اللغة الفاشية. وخصت الاستفهامية بالحذف لأنها تامة فألفها طرف والطرف محل للحذف وغيره من التغيير بخلاف الموصولة فإنها ناقصة تحتاج إلى ما توصل به وهي وما توصل به كاسم واحد فألفها في حكم المتوسطة لذلك. فيقال في الاستفهامية: (عم تسأل). وفي الموصولية: (أجبت عما سألته) فيحصل الفرق بين الاستفهام والخبر بذلك، فإذا وقف عليها أوجب الوقف إسكان الميم فكره بعض العرب إذهاب الفتحة في الوقف لدلالاتها على الألف المحذوفة فألحق هاء السكت حرصاً على بقائها. وأيضاً فإن الإسكان إخلال بالكلمة؛ لأنها كانت على حرفين فحذف أحدهما وبقي الآخر فأسكن فبقيت الكلمة على حرف واحد ساكن وهذا إخلال فقيوت بالهاء، واستغني عنها في الوصل لأنها متحركة.

ووجه من وقف بترك الهاء اتباع لخط المصحف، ومن العرب من لا يأتي بهاء السكت ويقف بالسكون لكون الوقف عارضاً، والسكون عارض؛ فكأن الحركة التي كانت في الوصل موجودة في الوقف. فمن وقف بالهاء له من العلة ما ذكر. ومن وقف بغيرها اتبع الرسم وله من العلة ما ذكره. والاعتماد في الكل على اتباع الأثر. والله أعلم. انتهى بتصرف من الفاسي على الشاطبية، مخطوط. هذا ووقعت (ما) الاستفهامية في خمس كلمات في القرآن الكريم؛ وهي: (فيم) في قوله - تعالى -: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا﴾ ﴿٤٣﴾ [النازعات: ٤٣] و(م) في قوله - تعالى -: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ ﴿٥﴾ [الطارق: ٥] و(عم) في قوله - تعالى -: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ ﴿١﴾ [النبا: ١] و(لم) في: نحو: ﴿لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]، (م) في قوله: ﴿يَمُ رِيحُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥].

فوقف يعقوب بهاء السكت في هذه الكلمات محافظة على الحركة البنائية كرواية البزي عن ابن كثير المكّي وذلك من قول الناظم: (وسائرهما كالبز) من غير خلاف. فالتشبيه بالبزي في الوقف بالهاء وليس في الوقف بعدمها مثل الوجه الآخر للبزي الذي هو من زيادات الشاطبية على التيسير علماً بأن الناظم لم يذكر في التحبير ص ٧٨ للبزي إلا الوقف بالهاء قولاً واحداً في (لم) الاستفهامية وأخواتها؛ وعليه فيبطل قول بعض الشراح جواز الوجهين وفقاً ليعقوب أخذاً من التشبيه في النظم بالبزي حيث له الوجهان من الشاطبية كما مر.

ووقف أبو جعفر وخلف على الميم الساكنة من الموافقة.

وجه حذف الهاء اتباع الرسم. ووجه الهاء المحافظة على الحركة البنائية كما سبق آنفاً.

(١) هذا شروع في الأصل الثاني: وهو الضمير المنفصل المفرد الغائب مذكراً كان أو مؤنثاً. وهو ما =

وضابطه^(١) ضمير جمع المؤنثة الغائبة^(٢)، سواء اتصل باسم، أو فعل، أو حرف، أو لم يتصل.

وكذلك زاد هاء السكت بعد الياء المشددة في نحو (مصرخي^(٣)) و(عليه) و(إليه)

ذكره الناظم بقوله: (مع هو وهي) كيف وقعا. سواء أسبقه فاء، أم لام، أم واو، أم لم يسبقه. فوقف يعقوب بزيادة هاء السكت على (هو)، و(هي) حيث وقعا في القرآن الكريم كما قال الشارح. والوقف بالهاء في هذا الأصل من تفرد يعقوب.

ووقف أبو جعفر على الواو ساكنة حرف مد في غير الضمير المسبوق بالواو أو الفاء أو اللام. أما في المسبوق بهذه الأحرف الثلاثة فالوقف عنده يكون على الواو ساكنة سكوتاً أصلياً؛ وذلك لسكون الهاء في قراءته - كما سيأتي - والوقف على الواو ساكنة لأبي جعفر عِلْم من الموافقة، ووجهه اتباع الرسم.

ووقف خلف على الواو ساكنة حرف مد في العموم من الموافقة أيضاً.

(١) هذا شروع في الأصل الثالث: وهو النون المشددة التالية هاء الغيبة من جمع المؤنث حيث وقعت. فقرأ يعقوب بزيادة هاء السكت على كل نون مشددة من ضمير جمع الإناث الغائبات سواء اتصل به اسم كما قال الشارح؛ نحو: (نسائهن)، أو فعل؛ نحو: (ولا تخرجوهن)، أو حرف؛ نحو: (إيهن)، أو كان مجرداً؛ نحو: (هنّ)، والوقف بالهاء على هذا الأصل من تفرد يعقوب.

ووقف أبو جعفر وخلف على النون المشددة ساكنة من الموافقة اتباعاً للرسم.

(٢) خرج بالغائبة الحاضرة؛ نحو: (منكن)، (طلقكن) وقد أخرج بعضهم كلمة (كيدكن) على أنها من جمع الإناث الحاضرات فلا يُلحِق فيها يعقوب هاء السكت وفقاً. وفي ذلك نظر. وهو أن كلامهم صحيح في كلمة (كيدكن) التي لم تُسبق بمن الجارة، أما المسبوقة بمن الجارة في قوله - تعالى -: ﴿مَنْ كَيْدِكُنَّ﴾ [يوسف: ٢٨] فيقف يعقوب بالوجهين إلحاق هاء السكت وهو المقدم في الأداء وبغيرها، وعِلْم ذلك من قول الناظم في التحبير ص ٧٩ عطفاً على إلحاق هاء السكت وفقاً بلا خلاف: (ومن كيدكن على قول عامة أهل الأداء)، ويُعلم من قوله هذا أن إلحاق هاء السكت في (من كيدكن) هو المشهور لأنه قول عامة أهل الأداء أما على غير قول عامة أهل الأداء فلا تلحق هاء السكت وفقاً. وفي هذا قال بعض المحررين: (وفي كيدكن الخلف بالنص أرسلا). قاله السنطاوي في نفاثسه.

(٣) هذا شروع في الأصل الرابع: وهو كل ياء متكلم مشددة مبنية مُدْغمة كما مثل الشارح فخرج بقيد المتكلم الياء في كلمة ﴿إِلَّا آمَانِي﴾ [البقرة: ٧٨]؛ لأن الياء فيها ليست للمتكلم؛ لأنها جمع أمنيّة فجمعت جمع تكسير وإن أدخلها النويري في شرحه على الدرّة ضمن ياءات المتكلم المفتوحة المشددة التي يلحق فيها هاء السكت وفقاً، فلعله سهو منه - رحمه الله - تعالى -.

فوقف يعقوب بهاء السكت على ياء المتكلم المذكورة. والوقف بهاء السكت على هذا الأصل من تفرد يعقوب.

و(بيديه) جميع ذلك في الوقف.

وَذُو نُدْبَةٍ^(١) مَعَ ثَمَّ طَبَّ وَلَهَا اخْذِفْنَ بِسُلْطَانِيَه مَالِي وَمَا هِيَ مُوَصِّلاً
حِمَاهُ وَأَثَبَتْ فُزْ كَذَا اخْذِفْ كِتَابِيَه حِسَابِي تَسَنَّ اَقْتَدَ لَدَى الْوَصْلِ حُفَّلاً
أي: وزاد رويس^(٢) هاء السكت وفقاً في قوله - تَعَالَى - : ﴿يَتَأَسَفْنَ﴾ و﴿بِحَسْرَتِي﴾
و﴿يَتَوَلَّيْنَ﴾ وإليه أشار بقوله: (وذو ندبة).

وكذا (ثَمَّ) بفتح الثاء زاد فيه هاء^(٣) السكت، وحذف يعقوب هاء السكت وصلها
من قوله - تَعَالَى - : ﴿سُلْطَانِيَه﴾^(٤)، و﴿مَالِيَه﴾، و﴿مَا هِيَ﴾ كحمزة، وأثبتها خلف

ووقف أبو جعفر وخلف على الباء المشددة ساكنة اتباعاً للرسم من الموافقة، ولا خلاف في حذف
الهاء وصلها في جميع ما ذكر.

وجه إلحاق هاء السكت في (هو) و(هي) و(عليهن) و(إليه) المحافظة على الحركة البنائية.
ووجه حذفها الأصل واتباع الرسم.

(١) قول الناظم: (وذو ندبة مع ثَمَّ طب) شروع منه - رحمه الله - تَعَالَى - في الكلمات المخصوصة التي
انفرد بها رويس عن يعقوب في إلحاق هاء السكت وفقاً.

(٢) أي: قرأ رويس عن يعقوب بإلحاق هاء السكت في الوقف في ثلاث كلمات ذات ندبة كما قال
الشارح والمراد بذئ ندبة ما يتجمع به بيا. إذ ما وقع منه بالواو في غير القرآن الكريم تقول (واعليّاه)
والكلمات الثلاث هي: ﴿يَتَأَسَفْنَ عَلَيَّ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤]، ﴿بِحَسْرَتِي﴾ [الزمر: ٥٦]،
﴿يَتَوَلَّيْنَ﴾؛ نحو: ﴿يَتَوَلَّيْنَ لَيْتِي﴾ [الفرقان: ٢٨]، والوقف بالهاء في هذه الكلمات من تفرد رويس.
ويلاحظ في الوقف عليها المد الطويل لسكون ما بعد الألف.

وجه زيادة هاء السكت في هذه الكلمات المبالغة في إعلام التفجع. ووجه حذفها على الأصل واتباع
الرسم.

(٣) أي: وكذلك قرأ رويس عن يعقوب بإلحاق هاء السكت وفقاً في كلمة (ثَمَّ) الظرفية كما ذكرها
الشارح حيث وقعت؛ نحو: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾ [الإنسان: ٢٠] وهي من تفرده.

وقرأ أبو جعفر وروح وخلف بحذف الهاء في الكلمات الأربع من الموافقة. ولا خلاف بينهم في
حذفها وصلها.

وجه زيادة الهاء في (ثَمَّ) للفرق بينها وبين العاطفة.

ووجه حذفها على الأصل واتباعاً للرسم.

(٤) يعني: قرأ يعقوب بحذف هاء السكت وصلها في ثلاث كلمات كما قال الشارح وهي ﴿سُلْطَانِيَه﴾
[الحاقة: ٢٩]، ﴿مَالِيَه﴾ [الحاقة: ٢٨]، ﴿مَا هِيَ﴾ [القارعة: ١٠] كقراء حمزة؛ لأنه يقرأ كذلك =

كسائر القراء.

وحذفها يعقوب وصلًا من ﴿كِنْيِيَّةٌ﴾^(١)، و﴿حِسَابِيَّةٌ﴾، و﴿يَتَسَنَّهُ﴾^ط، و﴿أَقْتَدَهُ﴾.

وَأَيًّا بَأَيًّا مَا طَوَى وَبِمَا فَدَا وَبِالْيَاءِ إِنْ تُحَدَفُ لِسَاكِنِهِ حَلَا
كَتْنَعِنِ التُّذْرُ مَنْ يُؤْتِ وَاكْسِرُ وَلَا مَ مَا لِي مَعِ وَيَكَاثُهُ وَيَكَاثُ كَذَا تَلَا
أي: ووقف رويس على الألف المبدلة من التنوين في (أيا^(٢)) ووقف خلف على (ما)

خلافًا لأصله. ولا يشمل كلام الناظم ﴿مَالِكٌ لَا أَرَى﴾، ﴿وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ﴾ ونحوهما، وعُلمَ ذلك من الشهرة.

وقرأ أبو جعفر بإثباتها وصلًا ووقفًا من الموافقة.

وقرأ خلف بإثبات هاء السكت وصلًا ووقفًا خلافًا لأصله؛ لأن حمزة يحذفها وصلًا.

ولا خلاف بين الجميع في إثبات الهاء في حالة الوقف على هذه الكلمات.

(١) يعني: قرأ يعقوب كذلك بحذف هاء السكت في حالة الوصل فقط كما قال الشارح. كما قرأ في الكلمات الثلاث المتقدمة، وفهم هذا من التشبيه بالكاف في كلام الناظم. وذلك في كلمة ﴿كِنْيِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٥]، وكلمة ﴿حِسَابِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٠، ٢٦]، وكلمة ﴿يَتَسَنَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وكلمة ﴿أَقْتَدَهُ﴾ [الأنعام: ٩٠]، وذلك خلافًا لأصله وأما في حالة الوقف فإنه يشبها.

وقرأ أبو جعفر بإثباتها في الحالين من الموافقة.

وقرأ خلف بإثباتها في الحالين في ﴿كِنْيِيَّةٌ﴾ و﴿حِسَابِيَّةٌ﴾ وبالحذف وصلًا والإثبات وقفًا في ﴿يَتَسَنَّهُ﴾، ﴿أَقْتَدَهُ﴾ من الموافقة.

وجه من حذفها في الوصل أن هاء السكت يؤتى بها في الوقف لبيان حركة الموقوف عليه فلا وجه لإثباتها في الوصل.

ووجه من أثبتتها في الوقف فصيانة لحركة الموقوف عليه كما سبق، ومن أثبتتها وصلًا فإجراء للوصل مجرى الوقف أو وصل ونيته الوقف.

لا يُعَدُّ مخالفةً من حذف وصلًا ما أُثْبِتَ رسمًا وكذلك من أُثْبِتَ وقفًا ما حُذِفَ رسمًا؛ لأن الرسم تارة يحصر جهات اللفظ؛ بمعنى أن يكون موافقًا لحالة الوصل والوقف في اللفظ؛ فَمُخَالَفُهُ مناقض. وتارة يرسم على إحدى الجهات فَمُخَالَفُهُ موافق فنحو هو رسم على الوصل ونحو: (كتابه) رسم على الوقف. اهـ من النويري على الدرّة، بتصرف، مخطوط.

(٢) يعني: وقف رويس عن يعقوب على (أي) دون ما من لفظ ﴿أَيَّمَا﴾ كما قال الشارح من الآية (١١٠) سورة الإسراء خلافًا لأصله.

ووقف خلف على (ما) دون (أي) خلافًا لأصله كذلك.

من (أيامًا).

ووقف يعقوب بالياء على ما وقع بعده ساكن غير تنوين^(١)، وذلك في أحد عشر

ووقف أبو جعفر وروح كذلك من الموافقة.

قال العلامة الفاسي: (أيا) في قوله - تَعَالَى -: ﴿أَيُّ مَأْتَدَعُوا﴾ شرطية منصوبة ب(تدعوا) و(تدعوا) مجزوم بها والتنوين فيها عوض عن المضاف إليه، وما الواقعة بعدها فيها وجهان؛ أحدهما هي شرطية بمنزلة أي أعيدت حين اختلف اللفظان للتوكيد كما أعيد الموصول في قراءة من قرأ (والذيين من قبلكم) بفتح الميم ونصب اللام، (وهي قراءة شاذة). والوجه الثاني هي صلة للتوكيد كالتي في قوله: ﴿فِيمَا رَحِمَةً﴾، ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ﴾ فمن وقف على (أيا) جعلها شرطية. ومن وقف على (ما) جعلها صلة؛ لأن الشرطية دخولها لأجل ما بعدها، والصلة دخولها لأجل ما قبلها فهي صلة أيا. انتهى من اللآلي الفريدة، بتصرف.

ويحتج من وقف على (أيا) بأنها منفصلة رسمًا ودلالة التنوين على تمام الكلمة، فيلزم إبداله ألفًا. شعله، ٢٢٧؛ وإبراز المعاني، ٢٨١.

تنبيه

قال الناظم في النشر، ١٤٥/٢: والأقرب للصواب جواز الوقف على كل من (أيا) و(ما) لسائر القراء اتباعًا للرسم لكونهما كلمتين انفصلتا رسمًا كسائر الكلمات.

(١) يعني: وقف يعقوب بإثبات الياء إذا كانت محذوفة في الوصل لالتقاء الساكنين إذا كان الساكن غير تنوين فوق يعقوب بإثبات الياء على الأصل خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف بحذف الياء وصلًا ووقفًا من الموافقة.

وجه الحذف اتباعًا للرسم وإجراء للوقف مجرى الوصل واكتفاء عن الياء بالكسرة.

ووجه إثبات الياء فيها وقفًا للدلالة على أن الحذف وصلًا لالتقاء الساكنين فلما زال الموجب بطل أثره، وهي كما ذكرها الشارح أحد عشر حرفًا في سبعة عشر موضعًا وإليك بيانها مع تخريج آياتها وتحديد سورها:

الموضع الأول: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ٢٦٩]. وهو عنده مكسور التاء.

الموضع الثاني: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ﴾ [النساء: ١٤٦].

الموضع الثالث: ﴿وَأَخْسُونَ الْيَوْمَ﴾ [المائدة: ٣].

الموضع الرابع: ﴿يَقْضُ الْحَقَّ﴾ [الأنعام: ٥٧].

الموضع الخامس: ﴿سُجَّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٣].

الموضع السادس: ﴿وَادِ النَّعْلِ﴾ [النمل: ١٨].

الموضع السابع: ﴿يَالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ [طه: ١٢].

الموضع الثامن: ﴿يَالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ [النازعات: ١٦].

الموضع التاسع: ﴿الْوَادِ الْأَيْمَنِ﴾ [القصص: ٣٠].

الموضع العاشر: ﴿لِهَادِ الَّذِينَ﴾ [الحج: ٥٤].

حرفاً في سبعة عشر موضعاً، ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ﴾ بالبقرة؛ لأنه كسر التاء، وإليه الإشارة بقوله: واكسر. ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ﴾ بالنساء، ﴿وَأَخْشَوْنَ الْيَوْمَ﴾، و﴿يَقْضُ الْحَقَّ﴾، ﴿نُجِحِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ بيونس، و﴿وَادِ التَّمَلِّ﴾، و﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ بطه، والنازعات، ﴿الْوَادِ الْأَيْمَنِ﴾، و﴿لِهَادِ الَّذِينَ﴾، و﴿بِهَدْيِ الْعُمِّيِّ﴾ بالروم، و﴿يُرْدِنَ الرَّحْمَنِ﴾، و﴿صَالِ الْجَحِيمِ﴾، و﴿يُنَادِ الْمُنَادِ﴾، و﴿تَغْنِ النَّذْرُ﴾ و﴿الْجَوَارِ الْمُنشَأَتِ﴾^(١)، و﴿الْجَوَارِ الْكُنُوسِ﴾^(٢)، وقد [أجملها]^(٣) الشيخ^(٤) - رَضِيَ اللَّهُ - تَعَالَى

الموضع الحادي عشر: ﴿بِهَدْيِ الْعُمِّيِّ﴾ [الروم: ٥٣].

الموضع الثاني عشر: ﴿يُرْدِنَ الرَّحْمَنِ﴾ [يس: ٢٣].

الموضع الثالث عشر: ﴿صَالِ الْجَحِيمِ﴾ [الصفات: ١٦٣].

الموضع الرابع عشر: ﴿يُنَادِ الْمُنَادِ﴾ [ق: ٤١].

الموضع الخامس عشر: ﴿تَغْنِ النَّذْرُ﴾ [القمر: ٥].

الموضع السادس عشر: ﴿الْجَوَارِ الْمُنشَأَتِ﴾ [الرحمن: ٢٤].

الموضع السابع عشر: ﴿الْجَوَارِ الْكُنُوسِ﴾^(٥) [التكوير: ١٦].

هذا وقد نظم العلامة الإيباري هذه المواضع فقال:

ليعقوب ذا في سبع عشر تحصلا
يناد المناد الواد مهما تنزلا
ويقضي بأنعام وتغن النذر تلا
وزت مع نجبي بيونس الثان فاقبلا
كذلك يؤت الحكمة اعلم تفضلا

وبالياء قف فيما لساكنه حذف
يردن وهاد الروم هاد الذين مع
وصال الجحيم اخشون أول مائده
وعنه الجوار المشآت كما بكؤ
كذا سوف يؤت الله قد جاء في النسا

(١) ما بين المعقوفين سقط من ج.

هذا، وخرج بقيد غير التوين نحو: (هاد) و(وال) فإنه يقف عليه بالحذف.

(٢) في نسخة ب وج: أهملها.

(٣) المراد بالشيخ هو الناظم - رحمه الله - تَعَالَى - وقد أشار إليها مجملة وفصلها الشارح تفصيلا واضحا.

فرحم الله الجميع ونفعنا بعلومهم - آمين.

وورد في شرح السمنودي على الدرّة قوله: وقد جمع الناظم - رحمه الله - تَعَالَى - ما حذف للالتقاء

الساكنين في بدايته فقال:

ض صال الجحيم والجوار معا علا

كيؤت النسا من بعدها اخشون بعد يقد

قمر هاد روم الحج واد يكن علا

يردن يناد ننج بيونس تغن بال

- عَنْهُ -، وقد بينتها لك بياناً شافياً. والله الموفق.

ووقف يعقوب على لام (مال)^(١)، ووقف في (ويكأنه) (ويكأن)^(٢) بالرسم خلافاً لأصله. والله أعلم.

* * *

(١) يعني: وقف يعقوب على اللام من كلمة (مال) كما قال الشارح خلافاً لأصله اتباعاً للرسم؛ وذلك في أربعة مواضع:

﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ﴾ [النساء: ٧٨].

﴿مَالِ هَذَا الْكَيْتِ﴾ [الكهف: ٤٩].

﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ﴾ [الفرقان: ٧].

﴿فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المعارج: ٣٦].

ووقف أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة على الوقف على اللام اتباعاً للرسم والاعتداء به.

قال الناظم - رحمه الله - تعالى - في النشر: (والصواب جواز الوقف على ما أو على اللام لجميع القراء). انتهى.

هذا والوقف على ما أو على اللام إنما يجوز في حالة الاختيار بالموحدة أو الاضطرار فقط فإذا وقف في هاتين الحالتين فلا يجوز للقارئ أن يتدأ باللام أو بهؤلاء لما في ذلك من فصل الخبر عن المبتدأ أو المجرور عن الجار.

(٢) يعني: وقف يعقوب على الهاء في كلمة (ويكأنه) وعلى النون في كلمة (ويكأن) من قوله - تعالى -: ﴿وَيَكُنْ اللَّهُ يَسُطُّ الرِّزْقَ﴾ ﴿وَيَكُنْهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢] خلافاً لأصله؛ لأن أبا عمرو يقف على الكاف.

ووقف أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة (فاتفق الثلاثة).

ووجه الوقف بالهاء على (ويكأنه) وبالنون على (ويكأن) اتباع الرسم؛ لأنها متصلة رسماً بالإجماع. والله أعلم.

«يَاءَاتُ الإِضَافَةِ» (١)

كَقَالُونَ أَدْ لِي دِينَ سَكَنٌ وَإِخْوَتِي وَرَبِّ افْتَحْ اضْلاً وَاسْكِنِ الْبَابَ حُمَلاً
 سَوَى عِنْدَ لَامِ الْعُرْفِ إِلَّا النَّدَا وَغَيْدَ مَرْمَحَيَايَ مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ وَاحْذِفْنَ وَلَا
 عِبَادِي لَا يَسْمُوْ وَقَوْمِي افْتَحْنَ لَهُ وَقُلْ لِعِبَادِي طِبْ فَشَا وَلَهُ وَلَا
 لَدَى لَامِ عُرْفٍ نَحْوُ رَبِّي عِبَادٍ لَا النَّدَا نِدَا مَسْنِي آتَانِ أَهْلَكْنِي مُلَا
 أي: قرأ أبو جعفر في ياءات الإضافة كقالون (٢) لا كورش، وسكن (٣) ﴿وَلِي﴾

(١) ياء الإضافة في اصطلاح القراء هي الياء الزائدة الدالة على المتكلم، والتي يصلح أن يحل محلها هاء الغائب أو كاف الخطاب نحو: (إني) تقول: إنه وإنك. و نحو: (سبيلي) تقول: سبيله وسبيلك، و نحو: (ضيفي) تقول: ضيفه وضيفك.

فخرج بالزائدة الأصلية؛ نحو: (إن أذري). وخرج بالدالة على المتكلم الياء في جمع المذكر السالم؛ نحو: (حاضري المسجد) وياء المؤنثة المخاطبة في نحو: (فكلي واشربي).

وياء الإضافة تتصل بالاسم ومحلها الجر؛ نحو: (ذكرى) وتسميتها حينئذ تكون تسمية حقيقة لصحة الإضافة في الاسم، وتتصل بالفعل فتكون منصوبة المحل؛ نحو: (أوزعني)، وتتصل بالحرف فتكون إما منصوبة المحل؛ نحو: (إني) أو مجرورته؛ نحو: (لي).

وتسميتها ياء الإضافة في الأفعال تسمية مجازية باعتبار الغالب لأنها لا تضاف إلى الأفعال فتسميتها ياء الإضافة توسعاً.

وخلاف القراء فيها يدور بين الإسكان والفتح، وهما لغتان؛ الإسكان، وهو الأصل عند أهل الكوفة. والفتح هو أصل عند أهل البصرة.

وقال بعضهم: الإسكان أصل أول والفتح أصل ثان.

وجملة المختلف فيه من هذه الياءات مئتان واثنان عشرة ياء، منها تسع وتسعون بعدها همزة قطع مفتوحة، ومنها اثنتان وخمسون بعدها همزة قطع مكسورة، ومنها عشر ياءات بعدها همزة قطع مضمومة، ومنها أربع عشرة ياء بعدها همزة وصل متصلة بلام التعريف، ومنها سبع بعدها همزة الوصل مجردة من لام التعريف، والباقي - وهو ثلاثون ياء - ليس بعدها همز مطلقاً. وهذا ترتيب الشاطبي في الحرز.

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر مثل قالون عن نافع في ياءات الإضافة في أقسامها الستة المذكورة في الحرز والتي سبق بيانها آنفاً؛ ففتح حيث فتح قالون وأسكن حيث أسكن؛ فخالف أصله من رواية ورش.

(٣) خرج أبو جعفر عن أصله المذكور آنفاً (أي: موافقته لقالون) في ثلاثة مواضع.

﴿دِينَ﴾^(١)، وفتح ﴿إِخْوَتَ﴾^(٢) بيوسف وفاقاً لورش، وفتح ﴿رَبِّيَ إِنَّ لِي﴾^(٣) بفصلت.

وسكّن جميع ياءات الإضافة يعقوب^(٤) إلا عند لام التعريف، ففتح واستثنى ياء النداء^(٥) أيضاً فسكّنه، وهو قوله - تَعَالَى - ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَيَّ﴾ بالزمر، ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾^(٦) بالعنكبوت، وفتح أيضاً ﴿وَحَيَايَ﴾ و﴿مَنْ بَعْدِي أَسْمُهُ﴾ أحمد^(٧).

(١) هذا هو الموضع الأول: وهو قوله - تَعَالَى -: ﴿وَلِي دِينَ﴾ [الكافرون: ٦] فقرأه أبو جعفر بتسكين ياء الإضافة فيه فخالف أصله من الروایتين.

(٢) والموضع الثاني: وهو قوله - تَعَالَى -: ﴿وَبَيْنَ إِخْوَتِ إِنَّ﴾ [يوسف: ١٠٠] فقرأه بفتح الياء. فخالف أصله فيه من رواية قالون ووافقه من رواية ورش.

(٣) والموضع الثالث: وهو قوله - تَعَالَى -: ﴿وَلَكِنْ رُجِعْتُ إِلَيَّ رَبِّيَ إِنَّ﴾ [فصلت: ٥٠]. فقرأ أبو جعفر بفتح الياء فخالف فيه قالون في أحد الوجهين عنه. وإلى هنا ينتهي مذهب أبي جعفر في ياءات الإضافة.

(٤) هذا شروع من الشارح في بيان مذهب يعقوب في ياءات الإضافة فذكر أنه قرأ بإسكان ياء الإضافة مطلقاً في أقسامها الستة المذكورة خلافاً لأصله إلا الياءات الواقعة قبل لام التعريف وعددها أربع عشرة ياء، وهذا استثناء من قوله: (واسكن الباب حُملاً).

فقرأ يعقوب بفتح ياء الإضافة إذا وقع بعدها لام التعريف؛ نحو: ﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤] و نحو: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُعَيِّئُ وَيُؤَمِّتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨] ففتح من الروایتين موافقاً لأصله. وإنما احتاج لذكره ليخرجه من عموم قول الناظم: (واسكن الباب حُملاً).

(٥) هذا استثناء من الاستثناء فدخل في المستثنى منه؛ يعني: أن يعقوب يسكن ياء الإضافة التي بعدها لام تعريف إذا كانت هذه الياء في اسم منادى، وهو كما ذكره الشارح في سورة الزمر الآية (٥٣)، والعنكبوت الآية (٥٦) لا غير.

فهو على أصله في إسكان الياء في هذين الموضعين من الروایتين. وإنما احتاج لذكره ليخرجه من عموم قوله: (سوى عند لام العرف) وفتح في البواقي من ذلك.

(٦) [العنكبوت: ٥٦] كما سبق.

(٧) هذا استثناء أيضاً من أصل القاعدة المذكورة في قوله: (واسكن الباب حُملاً) يعني: أن يعقوب قرأ بفتح ياء الإضافة في موضعين وهما كما ذكر الشارح ﴿وَحَيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، ﴿مَنْ بَعْدِي أَسْمُهُ﴾ [الصف: ٦] من الموافقة لأصله؛ وإنما ذكرهما ليخرجهما من عموم قوله: (واسكن الباب حُملاً).

وحذف روح ﴿يَعْبَادٍ لَا حَوْفٌ﴾ في الحالين بالزخرف^(١)، وفتح ﴿قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ بالفرقان، وسكّنه رويس^(٢).

وفتح رويس وخلف ﴿قُلْ لِعِبَادِي﴾^(٣) في إبراهيم، وقد علّم أن رويسا [يفتحها]^(٤) من قوله (سوى عند لام العرف)، وإنما ذكره هنا ليعلّم أن روحًا سكّنها. وفتح خلف الياء عند لام [العرف]^(٥) إلا النداء فسكّنه^(٦). وأكمل البيت بالمثال.

(١) واستثنى أيضًا من قوله: (واسكن الباب حُملاً) ياء ﴿يَعْبَادٍ لَا﴾ [الزخرف: ٦٨] فحذفها روح في الحالين خلافاً لأصله. وقيد هذا الموضع بقوله: لا؛ لتعين هذا الموضع وإخراج لفظ (عبادي) في سائر المواضع. وبقي رويس على إثباتها ساكنة في الحالين، علّم الإثبات له من الموافقة وعلّم الإسكان له من شيئين؛ الأول من الوفاة، والثاني من قوله: (واسكن الباب حُملاً).

(٢) واستثنى لروح أيضًا ياء (قومي) كما ذكرها الشارح الآية (٣٠) في سورة الفرقان ففتحها وهو في هذا موافق لأصله وإنما احتاج لذكره ليخرجه من عموم قوله: (واسكن الباب حُملاً)؛ فبقي رويس على أصل قاعدة يعقوب وهو الإسكان.

(٣) هذا استثناء أيضًا من قوله: (واسكن الباب حُملاً) والمعنى أن رويسًا وخلفًا قرأ بفتح الياء من لفظ ﴿لِعِبَادِي﴾ [إبراهيم: ٣١] وذلك في حالة الوصل وأما في الوقف فبالإسكان. وهذا بالنسبة لخلف فقد خالف أصله. وبالنسبة لرويس فقد وافق أصله. وإنما احتاج لذكره هنا وإن كان حكمه معلومًا من قوله: (سوى عند لام العرف)؛ ليعلّم أن روحًا سكّنها كما قال الشارح.

(٤) في نسخة أ (يفتحهما)، والصواب ما ذكر.

(٥) في نسخة ب (التعريف).

(٦) هذا شروع من الشارح في بيان مذهب خلف العاشر في ياءات الإضافة؛ فذكر أنه قرأ بفتح ياءات الإضافة التي بعدها لام تعريف علّم ذلك من العطف على الترجمة السابقة في كلام الناظم وهي في أربع عشرة ياء:

١- ﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤].

٢- ﴿رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

٣- ﴿حَرَمَ رَبِّي أَنفُوحِحِّشَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

٤- ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٦].

٥- ﴿قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [إبراهيم: ٣١].

٦- ﴿ءَاتَنِي الْكِتَابَ﴾ [مريم: ٣٠].

٧- ﴿مَسَنِي الضُّرُّ﴾ [الأنبياء: ٨٣].

٨- ﴿عِبَادِي الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥].

٩- ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ﴾ [العنكبوت: ٥٦].

١٠- ﴿يَعْبَادِي الشُّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣].

١١- ﴿مَسْنَى الشَّيْطَانُ﴾ [ص: ٤١].

١٢- ﴿إِنْ أَرَادَنِي اللَّهُ يَضِرَّ﴾ [الزمر: ٣٨].

١٣- ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ [الزمر: ٥٣].

١٤- ﴿إِنْ أَهْلَكَنِي اللَّهُ﴾ [الملك: ٢٨].

وقد قرأ خلف بفتحها كلها إلا موضع العنكبوت الآية (٥٦) والموضع الثاني في ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ [الزمر: ٥٣] فقرأهما بالإسكان وهذا معنى قوله: (إلا النداء). فيكون خلف قد خالف أصله في اثني عشر موضعا، ووافق أصله في موضعين؛ وهما موضع العنكبوت والموضع الثاني في الزمر. ونستطيع أن نلخص مذاهب الأئمة الثلاثة في ياءات الإضافة كما يلي:

أبو جعفر: قرأ كقالون فيها مطلقا في أقسامها الستة واستثنى له من ذلك ثلاث ياءات خالف أصله فيها؛ وهي ﴿وَلِي دِينٍ﴾ قرأها بالإسكان خلافا لأصله من الروایتين ﴿إِخْوَتَ إِنْ﴾ بيوسف قرأها بالفتح كورش وقرأها قالون بالإسكان. ﴿إِلَى رَبِّي إِنْ﴾ بفصلت قرأها أبو جعفر بالفتح كورش ولقالون فيها الفتح والإسكان فخالف أصله من رواية قالون في أحد الوجهين عنه. وأما يعقوب: فقرأ جميع الياءات بالإسكان سواء أكان بعدها همزة قطع بأنواعها الثلاثة أم همزة وصل بنوعها أم حرف آخر. واستثنى له ما يلي:

أولاً: الياءات الواقعة قبل لام التعريف قرأها بالفتح إلا المصحوبة بياء النداء منها، فقرأها بالإسكان. ثانياً: استثنى له أيضا ياء ﴿وَمَحْيَايَ﴾ بالأنعام، وياء ﴿مِنْ بَعْدِي أَسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ بالصف فقرأهما بالفتح، وياء ﴿يَعْبَادِ لَا حَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ بالزخرف فقرأها بالحذف في الحالين من رواية روح. وبالإثبات ساكنة في الحالين من رواية رويس، وياء ﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ بالفرقان فقرأها بالفتح من رواية روح وقرأها بالإسكان من رواية رويس، وياء ﴿قُلْ لِيَعْبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ بإبراهيم قرأها بالفتح من رواية رويس وصلا وإسكانها وقفاً. وقرأها بالإسكان من رواية روح فتسقط وصلا وتثبت وقفاً.

وأما خلف فوافق أصله في ياءات الإضافة التي بعدها همزة قطع بأنواعها الثلاثة؛ فيقرؤها بالإسكان. والتي بعدها همزة وصل منفصلة عن لام التعريف فيقرؤها أيضا بالإسكان. والياءات التي ليس بعدها همز وهي ثلاثون ياء فوافق فيها أصله أيضا فيفتح ياء ﴿وَمَحْيَايَ﴾ بالأنعام ويحذف ياء ﴿يَعْبَادِ لَا﴾ بالزخرف في الحالين ويسكنها فيما عدا ذلك من المواضع.

وأما الياءات التي بعدها همزة وصل مصحوبة بلام التعريف وهي أربع عشرة ياء فوافق أصله في اثنين منها؛ وهما: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ﴾ في العنكبوت، و﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ في الزمر فقرأهما بالإسكان كأصله. ويخالفه في البواقي فيقرؤها بالفتح كما مر بيان ذلك بالتفصيل. والله أعلم.

«ياءات الزوائد»^(١)

(١) ياءات الزوائد: في اصطلاح القراء هي كل ياء تطرفت وحذفت رسمًا للتخفيف لفظًا. فخرج بقيد = المتطرفة الياء في نحو: (يؤمن) وخرج بقيد (وحذفت رسمًا) ما لم تحذف مثل ﴿وَآخِشُونَ﴾ [البقرة: ١٥٠] ﴿قَالَ اللَّهُ أَيُّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ وخرج بقيد (للتخفيف لفظًا) ما حذفت رسمًا لا لفائدة ترجع إلى اللفظ؛ نحو: قوله - تعالى - : ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظْمَ﴾ فهي وإن خففت رسمًا بحذف إحدى الياءين لم تخفف لفظًا.

وسميت زائدة؛ لكونها زائدة في التلاوة على الرسم عند من أثبتها وزادها على الرسم العثماني المتبع وهو رسم المصاحف العثمانية التي جمع الصحابة عليها واتباعها واجب كما نص عليه العلماء. والحذف والإثبات لغتان. فالحذف لغة هذيل والإثبات لغة أهل الحجاز. وحجة من حذفها في الحالين اتباع الرسم، وحجة من أثبتها في الوصل وحذفها في الوقف الإثبات بالأصل في الوصل، واتباع الرسم في الوقف. وحجة الجميع في تخصيص المواضع المذكورة بالإثبات دون غيرها اتباع الأثر والافتداء بالرواية والفرق بينها وبين ياءات الإضافة من وجوه أربعة:

الأول: أن الياء الزائدة تكون في الأسماء؛ نحو: (الداع)، (الجوار)، وفي الأفعال؛ نحو: (يوم يأت) ونحو: (والليل إذا يسر) ولا تكون في الحروف.

أما ياء الإضافة فإنها تكون في الأسماء والأفعال والحروف كما سبق بيانه في ياءات الإضافة.

الثاني: أن الياء الزائدة محذوفة من المصاحف. وياء الإضافة ثابتة فيها.

الثالث: أن خلاف القراء في الياءات الزائدة يدور بين الحذف والإثبات بخلاف ياءات الإضافة فالخلاف بينهم دائر بين الفتح والإسكان.

الرابع: أن الياءات الزائدة تكون أصلية وزائدة فمثال الأصلية ﴿نَبِّئْ﴾ [الكهف: ٦٤] و﴿وَيَسِّرْ﴾ [الفجر: ٤]. ومثال الزائدة ﴿وَعِيدٌ﴾، و﴿وَنَذْرٌ﴾.

أما ياءات الإضافة فلا تكون إلا زائدة.

واعلم أن اختلاف القراء في الياءات الزائدة يكون في إثباتها في الحالين أو حذفها في الحالين. أو وصلًا فقط أو وقفًا فقط كما هو مقرر.

وبالنسبة لأئمتنا الثلاثة فيعقب يثبت ما أثبتته منها في حال الوصل والوقف وذلك مراعاة للأصل وهي لغة الحجازيين. ويوافق الرسم تقديرًا إذ ما يحذف لعارض كما موجود.

وأبو جعفر يثبت ما يثبتته منها في الوصل دون الوقف مراعاة للأصل والرسم معًا وخلف يحذف وصلًا ووقفًا في جميع المواضع؛ تخفيفًا وهي لغة هذيل كما تقدم.

(وينبغي أن يُعلم أن إثبات هذه الياءات في الحالين أو في حال الوصل فقط مما لا يُعد مخالفة للرسم خلًا يدخل في حكم الشذوذ لما بيناه في الوقف على المرسوم). التويري على الدرّة، بتصرف =

وَتَثَبْتُ فِي الْحَالَيْنِ لَا يَتَّقِي بِيُو سَفِ حَزْ كَرُوسِ^(١) الْأَيِّ وَالْحَبْرُ مُوَصِّلًا
يُؤَافِقُ مَا فِي الْحَزْرِ فِي الدَّاعِ وَأَتَّقُو نِ تَسَلَّنْ تُؤْتُونِي كَذَا اخْشَوْنَ مَعَ وَلَا
وَأَشْرَكَتُمُونَ الْبَادِ تُخْزُونَ قَدْ هَذَا نِ وَاتَّبِعُونِي ثُمَّ كِيدُونَ وَصَلَا
دَعَانِي وَخَافُونِي وَقَدْ زَادَ فَاتِحًا يُرْدِنِ بِحَالِيهِ وَتَثَبِعْنَ أَلَا
تَلَاقِي التَّنَادِي بِنِ عِبَادِي اتَّقُوا طَمَى دُعَاءِ أَتْلُ وَاحْذِفْ مَعَ تَمْدُونِي فَلَا
وَأَتَانِ فَمَلٍ يُسْرُ وَصَلٍ وَتَمَّتِ أَلْ أَصُولُ بِعَوْنِ اللَّهِ دُرًّا مُفْصَلًا

هذا، وجملة المختلف فيه بين القراء الثلاثة مئة وإحدى وعشرون ياء وسياتي بيانها بالتفصيل لكل قارئ من القراء الثلاثة.

وضابط المختلف فيه (كل ياء وقعت آخر الكلمة وحذفت رسمًا واختلف في إثباتها وحذفها لفظًا في الحالين ولا يكون ما بعدها إذا أثبتت إلا متحركًا بخلاف الياء في الوقف على مرسوم الخط. فضابطها أن تكون الياء مختلفًا في إثباتها وحذفها في الوقف فقط، إذ لا يكون ما بعدها إلا ساكنًا.

(١) قول الناظم: (وثبتت في الحالين... إلخ) شروع منه في بيان مذاهب القراء الثلاثة في ياءات الزوائد، وبدأ يعقوب. والمعنى أن يعقوب قرأ بإثبات ياءات الزائد المذكورة في الحز في حالي الوصل والوقف.

وجملتها اثنتان وستون ياء واستثنى له أربع كلمات؛ كلمة (يتق) من قوله - تعالى -: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠] فقرأها بحذف الياء في الحالين. وكذلك كلمة ﴿يَرْقَعْ﴾ [يوسف: ١٢] لسكون العين في قراءته؛ فلا يدخل في هذا الحكم.

وكلمة ﴿فَمَا آتَيْنَا اللَّهَ خَيْرٌ﴾ في النمل.

فرويس أثبت الياء مفتوحة وصلًا وساكنة وقفًا من الموافقة.

وأما روح فحذفها وصلًا وأثبتها ساكنة وقفًا خلافاً لأصله. وكلمة ﴿فَشَرَّ عِبَادِ﴾ [الزمر: ١٧] فإنه يحذف الياء في الوصل تخلصًا من التقاء الساكنين ويشتها وقفًا باعتبارها رأس آية.

فبقي ثمان وخمسون ياء، منها ما هو في غضون الآيات، ومنها ما هو رأس الآية أثبتتها يعقوب في الحالين.

كما انفرد يعقوب بإثبات تسع وخمسين ياء في رءوس الآي؛ وبيانها كالتالي:

٢٩	عقاب	غافر	٥
٣٠	فلا تفضحون	الحجر	٦٨
٣١	ولا تحزون	الحجر	٦٩
٣٢	فلا تستعجلون	الأنبياء	٣٧
٣٣	فاعبدون	الأنبياء	٢٥
٣٤	فاعبدون	الأنبياء	٩٢
٣٥	فاعبدون	العنكبوت	٥٦
٣٦	بما كذبون	المؤمنون	٢٦
٣٧	بما كذبون	المؤمنون	٣٩
٣٨	أن يحضرون	المؤمنون	٩٨
٣٩	رب ارجعون	المؤمنون	٩٩
٤٠	ولا تكلمون	المؤمنون	١٠٨
٤١	أن يكذبون	الشعراء	١٢
٤٢	فهو يهدين	الشعراء	٧٨
٤٣	سيهدين	الشعراء	٦٢
٤٤	يسقين	الشعراء	٧٩
٤٥	يشقين	الشعراء	٨٠
٤٦	يحيين	الشعراء	٨١
٤٧	كذبون	الشعراء	١١٧
٤٨	يقتلون	الشعراء	١٤
٤٩	يقتلون	القصص	٣٣
٥٠	حتى تشهدون	النمل	٣٢
٥١	فاسمعون	يس	٢٥
٥٢	سيهدين	الصفافات	٩٩
٥٣	سيهدين	الزخرف	٢٧
٥٤	لما يذوقوا عذاب	ص	٨
٥٥	ليعبدون	الذاريات	٥٦
٥٦	يطعمون	الذاريات	٥٧
٥٧	فلا تستعجلون	الذاريات	٥٩
٥٨	فكيدون	المرسلات	٣٩
٥٩	ولي دين	الكافرون	٥٦

م	الكلمة	اسم السورة	رقم الآية
١	فارهبون	البقرة	٤٠
٢	فارهبون	النحل	٥١
٣	فاتقون	البقرة	٤١
٤	فاتقون	النحل	٢
٥	فاتقون	المؤمنون	٥٢
٦	فاتقون	الزمر	١٦
٧	ولا تكفرون	البقرة	١٥٢
٨	وأطيعون	آل عمران	٥٠
٩	وأطيعون	الزخرف	٦٣
١٠	وأطيعون	نوح	٣
١١	وأطيعون	الشعراء	١٠٨
١٢	وأطيعون	الشعراء	١١٠
١٣	وأطيعون	الشعراء	١٢٦
١٤	وأطيعون	الشعراء	١٣١
١٥	وأطيعون	الشعراء	١٤٤
١٦	وأطيعون	الشعراء	١٥٠
١٧	وأطيعون	الشعراء	١٦٣
١٨	وأطيعون	الشعراء	١٧٩
١٩	تنظرون	الأعراف	١٩٥
٢٠	تنظرون	يونس	٧١
٢١	تنظرون	هود	٥٥
٢٢	فأرسلون	يوسف	٤٥
٢٣	ولا تقرّبون	يوسف	٦٠
٢٤	أن تفندون	يوسف	٩٤
٢٥	متاب	الرعد	٣٠
٢٦	وإليه مآب	الرعد	٣٦
٢٧	عقاب	الرعد	٣٢
٢٨	عقاب	ص	١٤

وإذا ضمنا هذه الباءات إلى الثمانية والخمسين ياء المذكورة في الحرز بعد الاستثناء تصير جملة الباءات التي يثبتها يعقوب في الحالين مئة وسبع عشرة ياء. وإذا نظرنا إلى إثبات الباء في لفظ (يا عباد) في قوله - تعالى -: ﴿يَعْبُدُونَ فَاتَّقُون﴾ [الزمر: ١٦] ليعقوب من رواية رويس كما سيأتي في النظم تصير الجملة مئة وثمان عشرة ياء.

أي: أثبت يعقوب جميع ياءات الزوائد في الحالين^(١) إلا (يتقي) بيوسف، ولا إشكال في (يرتع) فإنه^(٢) يسكن عينه، وذلك نحو (يسر)، (المناد) (فبشر عباد)^(٣). وأثبت جميع رءوس الآي في الحالين وهي ست^(٤) [وثمانون^(٥)] ياء منها [تسع^(٦)]

وقد جمع العلامة محمد الإبياري ما انفرد به يعقوب في رءوس الآي: فقال:

فخمسون مع تسع ليعقوب قد أتت	لنا في رءوس الآي خذها على الولا
معاً فارهبوني فاتقوني بأربع	ولا تكفروني قل أطيعون مسجلا
وفي تنظروني مطلقاً أن تفندو	ن لا تقربون أرسلوني تقبلا
مآبي متابي قل عقابي ثلاثة	فلا تفضحوني معه تخزون فاعقلا
وتستعجلوني فاعبدوني حيث جاء	وفي يحضروني كذبوني مرسلا
معاً يقتلونني وارجعوني تكلمو	ن يهدين مهما جاء يسقين فاقبلا
ويشفين يحيين وفي يشهدون قل	كذا فاسمعوني مغ عذابي تأملا
ويستعجلوني يعبدوني ويطعمو	ن كيد فكيدوني ولي دين فانجلا

انظر: شرح الدرّة، للإبياري، مخطوط.

(١) سبق بيان ذلك بالتفصيل؛ وخلصته: أن يعقوب قرأ يائيات جميع الياءات الزائدة المذكورة في باب ياءات الزوائد في الشاطبية سواء أثبتها أهل سما جميعاً؛ نحو: (ألا تتبعن) أو أثبتها نافع وأبو عمرو؛ نحو: (ومن اتبعن)، أو أثبتها بعض القراء وبعض الرواة؛ نحو: (وتقبل دعاء) أو انفرد يائياتها أحد القراء؛ نحو: (المتعال) أو بعض الرواة؛ نحو: (فحق وعيد) وسواء كانت في ثانيا الآيات أم في رءوسها، إلا ما استثنى له كما سبق بيانه مفصلاً.

(٢) سبق الكلام على هاتين اليائتين وبيان حكمهما ليعقوب.

(٣) تقدم الكلام على هذه الياءات موضعاً.

(٤) قوله: (ست وثمانون ياء) منه تسع وخمسون ياء التي انفرد بها يعقوب. والتي سبق ذكره آنفاً ويبقى من ذلك سبع وعشرون ياء وهي المذكورة في الحرز لورش وغيره كما هو مقرر.

(٥) في نسخة أ (ثمانون) وهو خطأ والصواب ما ذكرناه.

(٦) قول الشارح: (تسع ياءات كورش) لعله - رحمه الله - تعالى - يريد تسع ياءات في تسع كلمات دون النظر إلى المكرر منها لأنها بالمكرر تكون تسع عشرة ياء وهي التي ذكرها الشاطبي - رحمه الله - تعالى - في الحرز بقوله:

نذيري لورش ثم ترددين ترجمو	ن فاعتزلوني ستة نذري جلا
وعيدي ثلاث ينقذون يكذبو	ن قال نكيري أربع عنه وصلا

[ياءات^(١)] كورش وافقه فيها. ومن مثال الباقي: (تنظرون)، (فارهبون)، (تفضحون) [فأرسلون^(٢)]، (تفندون)، (يحيين)، (تردين)، (ليعبدون)، (عقاب)، (عذاب)، (ولي دين)، (ودعاء^(٣)) إبراهيم^(٤)، ونحو ذلك، وهو ظاهر^(٥).

وقرأ أبو جعفر بإثبات الياء في الوصل في (الداع) في ثلاث مواضع.

﴿وَأَتَقُونِ﴾، بالبقرة، و﴿سَتَلَيْنِ﴾، بيهود، و﴿تُؤْتُونَ﴾، بيوسف، و﴿وَأَخْسُونِ وَلَا﴾، بالمائدة، و﴿أَشْرَكْتُمُونِ﴾، بإبراهيم، و﴿وَالْبَادِ﴾، بالحج، و﴿تُحْزُونَ﴾، بيهود، و﴿وَقَدْ هَدَيْنِ﴾، بالأنعام، و﴿أَتَّبِعُونَ أَهْدِيكُمْ﴾، بغافر، و﴿وَأَتَّبِعُونَ هَذَا صِرَاطَ﴾، بالزخرف، و﴿كِيدُونَ﴾، بالأعراف، و﴿دَعَا نِ فَلَيْسَتَجِيبُوا لِي﴾، و﴿وَخَافُونَ﴾، بآل عمران^(٦).

(١) سقط لفظ (ياءات) من نسخة أ، ب، ج، وما ذكرناه من هـ، د.

(٢) في نسخة أ: (وأرسلون). وهو خطأ.

(٣) ما مثل به الشارح من الياءات التي في رءوس الآي منها ما هو مما انفرد به يعقوب ومنها ما هو مذكور في الحرز ووافقه فيه غيره.

(٤) قيد الشارح لفظ (دعاء) بسورة سيدنا إبراهيم - عليه السلام لإخراج ﴿دُعَايَ إِلَّا فِرَارًا﴾ [نوح: ٦] فإنه متفق على إثباتها.

(٥) وقد سبق بيانها، وأصبحت - بحمد الله - أكثر ظهورًا.

(٦) هذا معنى قول الناظم: (والحبر موصلا يوافق ما في الحرز... إلخ) والمعنى أن أبا جعفر يوافق يعقوب بإثبات الياء في الوصل دون الوقف في ثلاث عشرة ياء غير ما تكرر منها وهي التي ذكرت في الحرز لأصل يعقوب وهو أبو عمرو زيادة على ما يوافق فيه نافعًا من الروایتين، وهي كما ذكرها الشارح، وأعيدها لتخريج آياتها وتحديد سورها فأقول: ﴿الدَّاعِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، [القمر: ٦، ٨] ﴿وَأَتَقُونِ﴾ و﴿يَتَأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ١٩٧] ﴿فَلَا سَتَلَيْنِ﴾ [هود: ٤٦] ﴿حَتَّىٰ تُؤْتُونَ﴾ [يوسف: ٦٦] و﴿وَأَخْسُونِ وَلَا﴾ [المائدة: ٤٤] ﴿بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، ﴿وَالْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥]، ﴿وَلَا تُحْزُونَ﴾ [هود: ٧٨]، ﴿وَقَدْ هَدَيْنِ﴾ [الأنعام: ٨٠]، *! ﴿وَأَتَّبِعُونَ أَهْدِيكُمْ﴾ [غافر: ٣٨]، و﴿وَأَتَّبِعُونَ هَذَا﴾ [الزخرف: ٦١]، ﴿ثُمَّ كِيدُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٥]، ﴿إِذَا دَعَا نِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، ﴿وَخَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٥].

تنبيه

ذكر الشارح - رحمه الله - تعالى - ﴿أَتَّبِعُونَ أَهْدِيكُمْ﴾ بغافر لشمول لفظ الناظم له في قوله: (وأتبعون ثم... إلخ) ورده بعض الشراح لما يلزم عليه من ذكر (إن ترن أنا) إذ هو نظيره لأن القاعدة أنه متى اختلف راويان نافع في شيء ولم يذكره الناظم لأبي جعفر كان فيه كقولون.

وفتح أيضاً أبو جعفر ﴿يُرِدِّنِ الرَّحْمَنُ﴾^(١) بسورة يس و﴿تَتَّبِعَنَّ أَفْعَصِيَّتَ﴾ بطه، وأثبت الياء فيهما وقفًا، وأثبت ابن وردان في [(التلاق)] و[(التناد)]^(٢) وصلًا وحذفهما وقفًا، وحذفهما ابن جماز في الحالين.

وأثبت رويس [(يا عباد فاتقون)] في الحالين، وحذفها روح أعني [(يا عباد)] في الحالين، وأما [(فاتقون)] فأثبتها يعقوب في الحالين^(٣)، وأما [(فبشر عباد)] فأثبتها يعقوب، وقد اندرجت في قوله أول الباب: [وثبتت في الحالين]، لكنها تحذف في الوصل للساكنين، فافهم ذلك^(٤).

وأثبت أبو جعفر أيضًا ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ﴾^(٥) وصلًا.

(١) وهذا معنى قول الناظم: (وقد زاد فاتحًا يردن بحاليه وتتبعن ألا) ومعنى الزيادة في لفظي (يردن)، (وتتبعن)؛ أي: زاد أبو جعفر على يعقوب فتح الياء فيهما ويلزم من الزيادة على يعقوب إثبات الياء في (يردن) وصلًا؛ والمعنى أن أبا جعفر خالف أصله فقرأ بإثبات الياء في الحالين مع فتحها في الوصل وإسكانها في الوقف وذلك في لفظي (يردن) و(تتبعن) من قوله - تعالى - : ﴿يُرِدِّنِ الرَّحْمَنُ﴾ [يس: ٢٣]، وقوله - تعالى - : ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنَّ﴾ [طه: ٩٣] من تفرده.

(٢) وهذا معنى قول الناظم: (تلاق التناد بن) والمعنى أن ابن وردان عن أبي جعفر قرأ بإثبات الياء وصلًا وحذفها وقفًا في لفظي ﴿التَّلَاقُ﴾، و﴿التَّنَادُ﴾ كلاهما بسورة [غافر: ١٥، ٣٢] كرواية ورش. وأما ابن جماز فقرأ بحذفها في الحالين كقالون.

(٣) سبق بيان ذلك آنفًا.

(٤) تقدم الكلام على هذه الياء موضحًا.

(٥) وهذا معنى قول الناظم: (دعاء اتل) والمعنى أن أبا جعفر قرأ بإثبات الياء بعد الهمزة وصلًا كورش في ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ﴾ [إبراهيم: ٤٠] خلافًا لأصله من رواية قالون.

ونستطيع الآن أن نلخص مذهب أبي جعفر في إياات الزوائد فنقول: إنه يثبت الياءات التي نُص على إثباتها له في الدرّة وجملتها ثلاث عشرة ياء غير ما تكرر منها.

كما يثبت الياءات التي يثبتها أصله من الروائين مثل ﴿وَيَسِّرْ﴾ [الفجر: ٤]، ومثل ﴿يُؤَيِّنَ حَيْرًا﴾ [الكهف: ٤٠] ونحوهما فإذا اختلف الروايان (أي: راويا الأصل وهو نافع) فإن أبا جعفر يوافق قالون

مثل قوله - تعالى - : ﴿كَالْجُوبِ﴾ [سبأ: ١٣] ونحوه. وقد خرج عن هذه القاعدة في ﴿ءَاتَيْنَا اللَّهَ﴾ [النمل: ٣٦] فقرأ بحذفها وقفًا كورش. وأما قالون فله حذفها وإثباتها وكان على الناظم أن يذكر ما

لأبي جعفر في الوقف لثلا يتوهم أن ابن وردان يقف بالحذف والإثبات كقالون. وكذلك في لفظ (دعاء) المذكور آنفًا. وكذلك ما ذكر لابن وردان في (التلاق) و(التناد) كما سبق وقد ورد في بعض

نسخ الدرّة، لابن الجزري ما يؤكد هذه القاعدة حيث قال:

وحذفها خلف في الحالين، وكذا حذف (تُمْدُونَن) ^(١) بالنمل في الحالين.
 وقرأ روح ﴿ءَاتَيْنَ﴾ بالنمل بالحذف وصلًا والإثبات وقفًا، وأثبتها رويس في
 الحالين مفتوحة وصلًا، وساكنة وقفًا ^(٢).

فإن قلت: ما معنى قوله: (يوافق ما في الحزن)؟ قلت: أي: يوافقه في القيود؛ لأنه لو
 لم يقل ذلك لفهمنا مثلاً في قوله: ﴿تُحْزُونُ﴾ الإِطْلَاق في هود والحجر.
 والذي في الحجر محذوف في الحالين ^(٣)، والله أعلم.
 وهنا انتهت الأصول ^(٤)، وأخذ يتكلم على الفرش، فقال:

وفي غيره كالأصل وقفًا وموصلا
 وآنان نمل مثل عثمان قد تلا

وعند يزيد الياء فيما بدرة
 فإن يختلف فالأصل قالون فيهما

انظر: السمودي على شرح الدرّة، ص ٣٧.

(١) هذا معنى قول الناظم: (واحذف مع تمدونن فلا) والمعنى أن خلفاً قرأ بحذف الياء في الحالين في لفظ
 (دعاء) المذكور في الترجمة السابقة.

وقرأ أيضاً بحذف الياء في الحالين من قوله - تعالى - : ﴿أَتُمْدُونَن بِمَالٍ﴾ [النمل: ٣٦] خلفاً لأصله.
 ومعلوم أنه يُظهِر النونين في هذه الكلمة كما سبق في الإدغام الكبير. وحذف خلف أيضاً الياء في
 الحالين من قوله - تعالى - : ﴿يَهْدِي أَعْمَى﴾ في سورة الروم خلفاً لأصله وكان على الناظم أن ينص
 على ذلك. وهذا يُعَلِّم أن خلفاً يقرأ بحذف جميع ياءات الروائد في الحالين من الموافقة ما عدا
 الكلمات الثلاث المذكورة آنفاً فمن المخالفة.

(٢) تقدم توضيح الياء في هاتين الكلمتين بالنسبة لروح ورويس معاً.

(٣) وكذلك في نحو: ﴿وَأَتَقُونَ يَتَأُولَى الْأَلْبَابِ﴾ في سورة البقرة فهي مقيدة في الشاطبية بـ (يا أولي)
 احتراز من قوله - تعالى - : ﴿وَإِنِّي فَأَتَقُونَ﴾ فإنه متفق على حذفها في الحالين.

وهكذا كل ياء زائدة قيدها إمامنا الشاطبي - رحمه الله - تعالى - بقيد فإن هذا القيد يُخْرِج ما عداه.
 والله أعلم.

(٤) أي: تمت الأصول بإعانة الله وتوفيقه. وهي ما تقدم ذكره من الأبواب في ذكر أصول القراءات الثلاثة
 التي حصل فيها الخلاف بينهم وبين أصولهم.

والأصول جمع أصل - ويطلق هنا على قاعدة كلية تنطبق على ما تحتها من أفراد كقولنا: كلُّ ميم
 جمع يصلها أبو جعفر. وغير ذلك. والله أعلم.

«بَابُ فَرَشِ الْحُرُوفِ»^(١)

سورة البقرة

حُرُوفَ التَّهَجِّي أَفْصِلُ بِسَكْتِ كَحَا أَلِفٌ أَلَا يَخْدَعُونَ اِغْلَمَ حَجًّا وَاشْمِمًا طِلَا
بِقِيلٍ وَمَا مَعَهُ وَيَزْجِعُ كَيْفَ جَا إِذَا كَانَ لِلْأُخْرَى فَسَمَّ حُلَى حَلَا
أي: قرأ أبو جعفر^(٢) بالسكّت على حروف التهجي سكتة لطيفة؛ نحو: ألف. لام.
ميم. كاف. ها. يا. عين. ص.

وقرأ يعقوب وأبو جعفر ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ بغير ألف^(٣)، وأشم رويس ﴿وَقِيلَ﴾

(١) الفرش لغة: النشر، والمراد بالحروف الكلمات المختلف فيها فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله. والمراد بالفرش في اصطلاح القراء هو الكلام على كل حرف في موضعه على ترتيب السور. وربما يجمع بين كلمة في سورة وبين نظيرها فيها وفي أخرى للاختصار وسنشير إلى ذلك إن شاء الله - تعالى .. ابن عبد الجواد؛ وشرح الفاسي على الشاطبية، مخطوط.

(٢) أي: قرأ أبو جعفر بفصل حروف الهجاء الواقعة في فواتح السور بسكتة لطيفة من غير تنفس على كل حرف سواء كانت هذه الفواتح على حرف واحد؛ نحو: ﴿صَّ وَالْقُرْآنَ﴾. أو أكثر من حرف؛ نحو: ﴿الْمَرْءِ﴾، ﴿كَيْهَيْعَ﴾. ويلزم من هذا السكت إظهار المدغم والخفي وقطع همزة الوصل من لفظ الجلالة فاتحة آل عمران وهذا من تفرد أبي جعفر. ووافق يعقوب وخلف أصليهما على ما تقرر في الحرز فأظهما حيث أظهر الأصل وأدغما كذلك. ووجه السكت اتباع الأثر لبيّن بهذا أن هذه الأحرف ليست مؤتلفة ولا للمعاني فهي مفصولة. حكما وإن اتصلت رسما. وفي كل واحد منها سر لله - تعالى. أو كل حرف منها كناية عن اسم الله - تعالى. فهو يجري مجرى كلام مستقل وحذف واو العطف لشدة الارتباط والعلم بباين عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ١٢٥؛ والنويري، مخطوط.

(٣) يعني: قرأ يعقوب وأبو جعفر لفظ ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ بخاء ساكنة بين الياء والذال المفتوحتين وذلك من الآية (٩) والمراد به الموضع الثاني لا الأول لجمع عليه وأطلقه الناظم اعتمادا على الشهرة خلافا لأصليهما. وقرأه خلف كذلك من الموافقة. فاتفق الثلاثة.

وجه هذه القراءة أن المفاعلة ليست على بابها على أنها من جانب واحد وهي من الخدع مصدر خدع ومعناه التمويه وإخفاء العناد. والخدع أن يوهم صاحبه بخلاف ما يريد به من مكروه ومثله المنافق؛ لأنه يظهر خلاف ما يبطن. وقراءة القصر موافقة لصريح الرسم.

الفاسي على الشاطبية، مخطوط؛ الإتحاف، ١٢٨؛ الكشف، ٢٢٦/١ =

﴿وَعِصَى﴾، ﴿وَجَائِءَ﴾، ﴿وَجِيلَ﴾، ﴿وَسِيقَ﴾، ﴿وَسَيْتَ﴾، ﴿وَسِيءَ﴾^(١).

تنبيه: تركت التنبيه على الرموز المشار بها إلى القراء في كلام الناظم طلباً للاختصار كما تركها الشارح اكتفاءً بذكرها في المقدمة.

(١) كيفية الإشمام والتلفظ به هو النطق بأول الفعل بحركة تامة مركبة من حركتين ضمة وكسرة إفراراً لا شيوغاً. وجزء الضمة مقدم وهو الأقل ولبه جزء الكسرة وهو الأكثر ولذلك تمحضت الياء. فقرأ رويس عن يعقوب بالإشمام في الأفعال السبعة التي ذكرت مع لفظ قيل في الشاطبية وهذا معنى قول الناظم: (بقيل وما معه) وهي كما ذكرها الشارح (قيل) حيث وردت في القرآن؛ نحو: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ﴾، ﴿وَعِصَى آفَاءَ﴾ [هود: ٤٤]. ﴿وَجَائِءَ﴾ نحو: ﴿وَجَائِءَ بِالْيَدِينِ﴾ [الزمر: ٦٩] ﴿وَجَائِءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ﴾ [الفجر: ٢٣]. ﴿وَجِيلَ بَيْنَهُمْ﴾ [سبأ: ٥٤] وسيق وسيء ﴿وَسَيْتَ﴾ حيث وردت في القرآن الكريم. ولا خلاف في (قيل) في النساء، و(قيلاً سلاماً)، و(أقوم قيلاً)؛ لأنها ليست أفعالاً وهي لغة قيس وعقيل ومن جاورهم.

وقرأ أبو جعفر بالإشمام في ﴿سِيءَ﴾، ﴿سَيْتَ﴾ وبالكسرة الخالصة في باقي الكلمات من الموافقة جمعاً بين اللغتين واتباعاً للأثر. الإتحاف، ١٢٩؛ والكشف، ٢٣٠/١؛ حاشية الصبان، ٦٢/٢.

وقرأ روح وخلف بالكسرة الخالصة في الجميع من الموافقة أيضاً.

وجه الإشمام في قيل على أن هذا الفعل ثلاثي أجوف مبني للمجهول وهو معتل الوسط بالواو؛ فأصل قيل: قُولٌ؛ استقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى القاف بعد حذف حركتها فمن قرأ بالكسرة فقد راعى هذه الكسرة المنقولة. ومن قرأ بالإشمام فقد راعى أصل أوائل هذه الأفعال فالأصل فيها الضم. والأفعال التي ذكرها الشاطبي والتي ورد فيها الإشمام واوية العين إلا ﴿وَعِصَى﴾، ﴿وَجِيءَ﴾؛ فإنها يائية العين. والكلام فيها واحد غاية الأمر أنه يقال في ﴿وَعِصَى﴾: أصلها وعِصَى استقلت الكسرة على الياء ... إلخ ولا حاجة هنا إلى القلب لأن العين يائية.

انظر: شرح الشاطبية، للفاصي، مخطوط؛ الإتحاف، ص ١٢٨.

ولا ينطبق هذا على (قيل) في النساء والواقعة والمزمل وكذا ﴿وَقِيلَهُ يَكْرَبُ﴾ في الزخرف؛ لأنها مصادر ولا إشمام فيها؛ لأنه لا أصل لأوائها في الضم فلا وجه للإشمام.

تكميل أنواع الإشمام أربعة:

الأول: خلط حركة بحركة؛ وكيفيته النطق بحركة تامة مركبة من حركتين إلى آخر ما تقدم بيانه آنفاً، وقد ذكره العلامة الجعبري في شرح الشاطبية، والنويري على الطيبة، وغيرهم.

الثاني: خلط لفظ الصاد بالزاي بحيث يتولد منهما حرف ليس بصاد ولا زاي؛ كقراءة حمزة في لفظ (الصراط). ولكن يكون صوت الصاد متغلباً على صوت الزاي.

الثالث: هو ضم الشفتين من غير صوت بعد النطق بالحرف الأخير ساكناً، وضم الشفتين يكون عقب سكون الحرف الأخير من غير تراخ؛ وكيفيته كما قال الإمام السخاوي: حقيقته أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضمة. وكتب التجويد والقراءات تكفلت ببيان محله وأمثله. =

وقرأ يعقوب في جميع^(١) (يرجع) و(يرجعون) غيبًا وخطابًا. إذا كان من رجوع الآخرة بفتح [التاء]^(٢) [أي: أو الياء]^(٣). ولو قال أوله لشملمها وكسر الجيم] والمراد بقوله^(٤): (فسم) أي فسم الفاعل.

وَالْأَمْرُ أَتْلُ وَأَعَكْسُ أَوْلَ الْقَصِّ وَهُوَ هِيَ مُيَلُّ هُوَ ثُمَّ هُوَ اسْكِنًا أَدُ وَحَمَلًا فَحَرَكٌ وَأَيْنَ اضْمُمُ مَلَائِكَةَ اسْجُدُوا أَزَلَّ فَشَا لَا خَوْفَ بِالْفَتْحِ حَوْلًا

أي: وقرأ أبو جعفر: ﴿وَالِيهِ يَرْجِعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ بفتح الياء وكسر الجيم على تسمية الفاعل، وعكس هذه الترجمة في أول القصص؛ وهو قوله - تعالى -: ﴿وَطَنُوا أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يَرْجِعُونَ﴾ فضم الياء وفتح الجيم^(٥).

النوع الرابع: ضم الشفتين مقارنًا لسكون الحرف المدغم وذلك مرفوعًا أو مضمومًا في رواية السوسي وفي ﴿لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ١١] في قراءة الجماعة. وكيفيته: أن تضم شفتيك من غير إسماع صوت بعد إسكان النون الأولى وإدغامها في الثانية. فالإشمام هنا كالإشمام في الوقف على المحرك؛ لأن النون الأولى أصلها الضم وقد سكنت للإدغام. والمسكن للإدغام كالمسكن للوقف بجامع عروض السكون في كل إلا أن الإشمام هنا قبل تمام النطق بالنون الثانية وفي الوقف عقب النطق بالحرف الأخير سواء كان مدغمًا فيه أم لا. انظر: الإضاءة، للضباع، ٦٠: ٦٦؛ وشرح الفاسي على الشاطبية.

(١) بين الشارح أن يعقوب - رحمه الله - تعالى - قرأ بفتح أول الفعل وكسر ثالثة في جميع لفظ (يرجع)؛ والمراد بالجميع؛ أي: لفظ (يرجع) سواء أكان خطابًا أم غيبية اتصل به ظاهر أم ضمير أم لم يتصل؛ نحو: قوله - تعالى -: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ٢٨]، وقوله - تعالى -: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. بشرط أن يكون من رجوع الآخرة فخرج؛ نحو: قوله - تعالى -: ﴿فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٨]، وقوله - تعالى -: ﴿وَلَا إِلٰكَ إِلَّا هُمْ يُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٥٠] ونحو: ذلك.

(٢) في نسخة ج بفتح (التاء وكسر الجيم) وما ذكرناه من بقية النسخ.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من أ، ج وما ذكرناه من ب.

(٤) أي: قول الناظم، والمراد بالتسمية بناء الفعل للفاعل في لفظ (يرجع) وهي قراءة يعقوب كما سبق من تفرده.

(٥) بين الشارح - رحمه الله - تعالى - قراءة أبي جعفر في لفظ (يرجع) وهو في سورة هود الآية (١٢٣) بفتح الياء وكسر الجيم كما قال الشارح وهذا معنى قول الناظم: (والأمر اتل) خلافًا لأصله في هذا الموضع. وقرأ أبو جعفر أيضًا لفظ (يرجعون) من الآية (٣٩) وهو الموضع الأول في سورة القصص بعكس الترجمة السابقة كما قال الشارح؛ أي: بضم الياء وفتح الجيم على بناء الفعل للمجهول خلافًا =

وسكن - أيضاً - هاء (هو) و(هي) بعد الواو والفاء واللام^(١)، و(ثُمَّ هُوَ)^(٢)، وتعرض الشيخ لذلك من أجل ورش^(٣). وكذلك سَكَنَ (يُمِيلُ هُوَ)^(٤) وضم جميع ذلك يعقوب^(٥).

لأصله كذلك. وما عدا هذين الموضوعين فهو على أصله بضم الأول وفتح الثالث على التجهيل. وقرأ خلف العاشر في جميع المواضع كأصله تسمية وتجهيلاً فسمى حيث سمى وجهل حيث جهل. وجه بناء هذا الفعل لما لم يسم فاعله إسناده للفاعل الحقيقي على الأصل من رَجَعَ المتعدي. ووجه المبني للفاعل إسناده للفاعل المجازي من رجع اللازم.

الإتحاف، ١٣٢؛ والنوري، مخطوط.

(١) يعني: قرأ أبو جعفر بسكون الهاء من لفظ (هو) ضمير المفرد المذكر الغائب وكذلك لفظ (هي) ضمير المفردة المؤنثة؛ حيث وقعا في القرآن الكريم إذا كانا مسبوقين بالواو؛ نحو: ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾، ﴿وَهُوَ يَجْرِي بِهِمْ﴾ أو بالفاء؛ نحو: ﴿ذَهُوٌ وَلِيَهُمْ﴾، ﴿نَهَى كَالْحِجَارَةِ﴾ أو باللام؛ نحو: ﴿لَهُوُ الْعَفْرِ﴾، ﴿لَهُيَ الْجَوَانُ﴾ خلافاً لأصله من رواية ورش. وجه الإسكان مع هذه الأحرف الثلاثة تنزيلاً. لعدم قيامها بنفسها حيث كانت على حرف واحد. منزلة الجزء من الكلمة فصار مع هو؛ كعضد، ومع هي؛ ككتيف. فخفف الهاء فيهما بالإسكان كما خفف الضاد والتاء بذلك في عضد وكتف. وهي لغة أهل نجد.

النجوم الطوالع، ١٨٤؛ الكشف، ٢٣٤/١.

تنبيه: يشترط في الواو والفاء واللام أن تكون زائدة فخرج نحو: ﴿لَهُوُ الْحَكِيثِ﴾ [لقمان: ٦]، ﴿لَهُوٌ وَلَيْبٌ﴾ [العنكبوت: ٦٤] فلا خلاف في إسكان الهاء فيها لأصالة اللام.

(٢) وقرأ أيضاً أبو جعفر بإسكان الهاء من (ثُمَّ هُوَ) كما قال الشارح من الآية (٦١) سورة القصص خلافاً لأصله من رواية ورش حملاً لثم على الواو والفاء بجامع العطف في كلها.

(٣) أي: أن أبا جعفر وافق أصله فيما ذكره الشارح من رواية قالون وخالفه من رواية ورش فلذلك تعرض الناظم لذكره عملاً بقوله: (فإن خالفوا أذكر وإلا فأهملاً).

(٤) يعني: قرأ أبو جعفر بإسكان الهاء من لفظ (هو) في قوله - تعالى -: ﴿يُمِيلُ هُوَ﴾ كما قال الشارح في سورة البقرة الآية: ٢٨٢] وهي من تفرده تشبيهاً لها بلفظ ﴿هُوَ﴾ من حيث إنها مسبوقة باللام وصلاً.

(٥) أي قرأ يعقوب بتحريك الهاء بالضم في جميع ذلك كما قال الشارح خلافاً لأصله كذلك.

تنبيه: قول الشارح: (وضم جميع ذلك يعقوب) كان عليه أن يقول: قرأ بالضم في ضمير المفرد المذكر الغائب، وبالكسر في ضمير المؤنثة الغائبة خلافاً لأصله.

والأصل في هاء (هو) الضم وفي هاء (هي) الكسر بدليل أنهما كذلك عند عدم دخول الأحرف المذكورة عليهما. وأطلق الناظم التحريك ولم يقيد بالضم في (هو) والكسر في (هي) اعتماداً على =

وضم أبو جعفر^(١) تاء ﴿لِلْمَلَكَةِ أَسْجُدُوا﴾ حيث حل ووجه ذلك قَصْدُ الاتباع،
 وقرأ خلف^(٢) ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ كنافع.
 وقرأ يعقوب ﴿لَا خَوْفٌ﴾ بفتح الفاء من غير تنوين حيث وقع؛ نحو: ﴿لَا خَوْفٌ﴾

الشهرة. وقرأ خلف بالضم في (هو) والكسر في (هي) حيث وَرَدَا من الموافقة.
 ووجه من قرأ بالتحريك على الأصل وأن دخول هذه الأحرف عليهما عارض إذ لا يلزمهما في كل
 موضع فلم يعتد بها وهي لغة أهل الحجاز.

النجوم الطوالع، ١٨٤؛ الكشف، ٢٣٥/١.

(١) يعني: قرأ أبو جعفر بضم تاء ﴿لِلْمَلَكَةِ أَسْجُدُوا﴾ وصلا حيث نزل في القرآن الكريم كما قال
 الشارح؛ وهو في خمسة مواضع: [البقرة: ٣٤]، [الأعراف: ١١]، [الإسراء: ٦١]، [الكهف: ٥٠]،
 [طه: ١١٦] وهي من تفرده.

ووجه الضم أنهم استقلوا الانتقال من الكسرة إلى الضمة إجراء للكسرة اللازمة مجرى العارضة.
 ويحتمل أن المراد اتباع الحركة في للملائكة حركة الجيم في اسجدوا وهو اختيار الشارح. أو على نية
 الوقف عليها وتحريكها للساكن على حد (فمن اضطر) وتشبيها لها بهمزة الوصل.
 هذا، وقد طعن في هذه القراءة جماعة من النحاة لمخالفتها قواعد اللغة العربية في زعمهم ولكن لا
 اعتبار بهذا الطعن مع صحة الرواية بها، وورودها في لغة العرب؛ فقد تواترت هذه القراءة كما حققه
 الناظم في كتاب النشر، ٢/٢١٠، وتؤخذ العربية من القرآن؛ إذ القرآن حجة على اللغة وليست اللغة
 حجة على القرآن، والحق أحق أن يتبع.

وقرأ يعقوب وخلف بكسر التاء من الموافقة. ووجه الكسر الأصل.

ابن عبد الجواد، والنويري على الدرّة، مخطوطان.

(٢) أي: قرأ خلف بحذف الألف بعد الزاي مع تشديد اللام من قوله: ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ الآية (٣٦) خلافاً
 لأصله وكقراءة نافع؛ لأنه ممن يقرأ كذلك.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة على هذه القراءة.

وجه هذه القراءة على أنها بمعنى الإزلال وهو الإزهاق يقال: زل عن كذا وأزله عن كذا وفي الإزهاق
 معنى السرعة. وكذلك كان الأمر. والضمير في عنها للجنة ويجوز أن يكون من قولك: زل الرجل إذا
 أتى زلة. وأزله غيره إذا حمّله على ذلك فيكون الضمير للشجرة والمعنى: فحملهما الشيطان على الزلة
 بسببها. وتحقيقه (فأصدر الشيطان زلتها عنها) وبهذا التأويل عدى بعن. مثلها في قوله - تعالى -:
 ﴿وَمَا فَعَلْنَاهُ عَنْ أَمْرِئِي﴾؛ أي: ما أردت فعله عن أمري ويقوي هذا التأويل قوله: ﴿فَوَسَّسَ لَهُمَا
 الشَّيْطَانُ﴾؛ أي: أصدر وسوسته لهما عن الشجرة.

ومن قرأ (فازالهما) فعلى معنى الإزالة لمناسبة فأخرجهما.

الفاسي على الشاطبية، مخطوط.

عَلَيْهِمْ ﴿١﴾.

وَعَدْنَا اِثْلَ بَارِيٍّ بِأَبِ بَابِ يَأْمُرُ أَمْ حَمِ أُسَارَى فِدَا خِفِّ الْأَمَانِي مُسَجَلًا
أي: وقرأ أبو جعفر ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا﴾ هنا ﴿وَوَعَدْنَا مُوسَى﴾ بالأعراف، ﴿وَوَعَدْنَاكُمْ﴾
بطه بغير ألف (٢).

وأشبع (٣) يعقوب الحركة في ﴿بَارِيكُمْ﴾، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾، و﴿يَأْمُرُهُمْ﴾،

(١) قراءة يعقوب في لفظ (لا خوف) كما بينها الشارح حيث نزل في القرآن الكريم. وأول مواضعه قوله -
تعالى -: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ هنا الآية (٣٨). وهي من تفرده.
وقرأ أبو جعفر وخلف بالرفع والتنوين من الموافقة.
وجه قراءة يعقوب على أنه مبني على الفتح على أن لا نافية للجنس تعمل عمل إن، أو أنه مركب
كخمسة عشر.

وجه قراءة الباقيين بالرفع على أنه اسم (لا) بمعنى ليس ولا عمل لها.

الإتحاف، ١٣٤؛ والرمل على الدرّة؛ وابن عبد الجواد، مخطوط .

(٢) أي: قرأ أبو جعفر بغير ألف في لفظ (واعدنا) كما قال الشارح؛ أي: بحذف الألف بعد الواو كما
لفظ به الناظم وذلك في المواضع التي ذكرها الشارح وهي هنا في الآية (٥١)، وفي
[الأعراف: ١٤٢]، وفي [طه: ٨٠] خلافاً لأصله.
وقرأ يعقوب كذلك من الموافقة.

وقرأ خلف بإثبات الألف بعد الواو من الموافقة أيضاً.

وجه من قرأ بالحذف على أنه من الوعد المسند إلى واحد؛ لأن الوعد من الله - تعالى - وحده ولموافقة
الرسم تحقيقاً.

وجه من قرأ بإثبات الألف فعلى أنها من المواعدة؛ إشارة إلى أن المواعدة قد تكون من الواحد؛ نحو:
عاقبت اللص؛ فتكون القراءتان بمعنى واحد أو على تنزيل قبول الوعد منزلة واعد فتكون المفاعلة على
بابها فالله واعد موسى الوحي على الطور عند انقضاء المدة وموسى وعد الله الحجيء للميقات، ولموافقة
الرسم تقديراً. ٢٤٠/٢. الإتحاف، ١٣٦؛ الكشف، ٢٤٠/٢.

لم يعين الناظم هذه المواضع الثلاثة التي هي محل اختلاف القراء وأطلقها اعتماداً على
الشهرة فدخل فيه ما هو صالح لقراءته بالألف، وخرج ما هو غير صالح لذلك وهو قوله -
تعالى -: ﴿أَوْ تُرِينَاكَ الَّذِي وَعَدْنَاهُمْ﴾ [الزخرف: ٤٢]، و﴿أَفَن وَعَدْنَهُ وَعَدَّا حَسَنًا﴾
[القصص: ٦١] فلا خلاف في حذف الألف فيهما بين القراء.

(٣) المراد بالإشباع إتمام حركة الراء لا المعنى الحقيقي للإشباع وهو صلة الضمة بواو كما في هاء الكناية
إذ لم يقل به أحد من القراء ولم ترد القراءة به متواترة أو شاذة.

﴿تَأْمُرُهُمْ﴾، و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾، و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾^(١).

وقرأ أبو جعفر بتخفيف الياء من (أماني)^(٢)، و(أمانيتهم)، و(أمانيتكم)، و(الأماني)، و(أمنيته) وسكّن الياء المرفوعة والمنخفضة، وكسر الهاء من (أمانيتهم)^(٣).

(١) يعني: قرأ يعقوب بإتمام حركة الهمزة في لفظ ﴿يَأْمُرُهُمْ﴾ في الموضعين في [البقرة: ٥٤]، وقرأ أيضًا بإتمام حركة الراء في باب (يأمركم) والمراد بيباب يأمر في كلام الناظم بقية نظائره من كل راء وقع بعدها ضمير الغائب أو المخاطب حيث جاء مرفوعًا. وهذه الألفاظ ذكرها الشاطبي في الحرز؛ وهي: (يأمركم) وهو في سبعة مواضع في القرآن الكريم وأول مواضعه ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً﴾ [البقرة: ٦٧]، و(يأمرهم) في قوله - تَعَالَى -: ﴿يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، و(تأمرهم) في قوله - تَعَالَى -: ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَاهُمْ﴾ [الطور: ٣٢]، و(ينصركم) في موضعين ﴿هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ يَنْصُرُكُمْ﴾ [الملك: ٢٠]، ﴿وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، و(يشعركم) في قوله - تَعَالَى -: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩] حيث وقعت هذه الألفاظ مرفوعة.

فقرأ يعقوب بالإتمام في هذه الألفاظ الستة خلافًا لأصله.
وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة على الإتمام.
وجه الإتمام مراعاة للأصل. والاختلاس للتخفيف.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والنويري على الدرّة، مخطوط.

(٢) أحر الناظم (الأماني) عن (الأسارى) لضرورة النظم ولكن الشارح قدم الكلام على الأماني لتقدمه في التلاوة.

(٣) يعني: قرأ أبو جعفر بتخفيف الياء كما قال الشارح من لفظ (الأماني) وما جاء منه حيث وقع في القرآن الكريم سواء أكانت الياء مفتوحة أم مضمومة أم مكسورة وهذا معنى قول الناظم: (مسجلا) وهو في ستة مواضع في القرآن وهي كما ذكرها الشارح ونضيف إليها تعيين سورها مع زيادة في البيان وهذه المواضع الستة منها،

وما وقعت الياء فيها مفتوحة وذلك في موضعين: ﴿لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾ [البقرة: ٧٨].
﴿أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ [الحج: ٥٢].

ومنها ما وقعت فيها مضمومة في موضعين: ﴿تِلْكَ أَمَانِيَّتُهُمْ﴾ [البقرة: ١١١]، ﴿وَعَرَّزْتُمْ أَلْأَمَانِي﴾ [الحديد: ١٤].

وما وقعت الياء فيها مكسورة في موضعين: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيَّتِكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ كلاهما في [النساء: ١٢٣].

فقرأ أبو جعفر بتخفيف الياء في هذه المواضع الستة وهي من تفرده.

ويعد بيان هذه المواضع نقول: إن باب الأماني على ثلاثة أقسام:

أولاً: ما تخفف ياؤه فقط وهو ﴿إِلَّا أَمَانِي﴾ و﴿أُمْنِيَّتِهِ﴾ مع الفتح؛ (أي: إبقاء فتحة الياء) لحنقة =

وقرأ خلف^(١): ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسْرَىٰ﴾ خلافاً لحمزة.

أَلَا يَعْبُدُوا خَاطِبًا فَمَا يَعْمَلُونَ قُلْ حَوَىٰ قَبْلَهُ أَصْلٌ وَبِالْغَيْبِ فُقْ حَلَا

قوله: ألا من تتمة البيت السابق، وقرأ خلف (لا تعبدون) ببناء الخطاب^(٢).

وقرأ يعقوب بالخطاب^(٣) في قوله: ﴿وَاللَّهُ بِصَيْرٍ بِمَا يَعْمَلُونَ قُلْ﴾^(٤). وخاطب

الفتحة وذلك في حالة الوصل وتسكن وقفًا حرف مد.

ثانيًا: ما تخفف ياؤه وتسكن فقط، وهو ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي﴾، ﴿وَعَزَّيْتُمْ الْأَمَانِي﴾. ثالثًا: ما تخفف ياؤه وتسكن ويكسر ما بعدها (أي: الهاء بعدها لوقوعها بعد ياء ساكنة) ﴿تِلْكَ أَمَانِيهِمْ﴾.

وقرأ يعقوب وخلف بتشديد الياء في لفظ الأمانى مطلقًا من الموافقة. والتخفيف لغة والتشديد هو الأصل لأن أمانى جمع أمنيّة وهي أفعولة أصلها أمثوية، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء؛ وجمعها بتشديد الياء لأنه أفاعيل، وإذا جمعت على أفاعل خففت الياء ولم يعتد بحرف المد الذي في المفرد كما تقول في جَمْعٍ مفتاح: مفاتيح ومفتاح.

انتهى بتصرف من القول المحرر، للحداد؛ والإتحاف، ١٣٩.

(١) عُيِّلَتْ قراءة خلف في لفظ (أسارى) من كلام الناظم من اللفظ فاستغني به عن القيد. وكذلك فعل الشارح - رحمه الله - تعالى ..

وقراءة خلف بضم الهمزة وفتح السين وألف بعدها من الآية (٨٥) خلافاً لأصله وهو حمزة.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة على هذه القراءة.

ووجهها أنها على وزن فُعَالِي جمع أسرى كسكرى وشكارى. وقيل: جمع أسير أيضًا.

وذكر الإمام الفاسي في توجيهها: أن الأسير لما أشبه الكسلان في عدم النشاط والقعود عن التصرف جُمِعَ جمعه فقيل: أسير وأسارى؛ كما قيل: كسلان وكسالى، والدليل على اعتبار هذا المعنى أنهم جمعوا مريضًا وهالكًا وميتًا على مرضى وهلكى وموتى وليس من ذلك شيء بمعنى مفعول، ثم قال: ولم يفرق بين الأسرى والأسارى أحد من العلماء. انتهى بتصرف.

(٢) يعني: قرأ خلف ببناء الخطاب في لفظ (يعبدون) كما قال الشارح من الآية (٨٣) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة فاتفق الثلاثة.

وجه الخطاب على حكاية حال المخاطب ولمناسبة قوله - تعالى -: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ﴾.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ الإتحاف، ١٤٠.

(٣) ما بين المعوفتين سقط من ج.

(٤) أي: قرأ يعقوب ببناء الخطاب في لفظ (يعملون) الذي بعده (قل) كما قال الشارح من الآية (٩٦)

وهي من تفرده ولفظ (قيل) للتقيد وليست رمزا.

أبو جعفر^(١) في (يعملون أولئك). وقرأه بالغيب يعقوب وخلف. وأشار إليه بقوله: قبله أصل.
وَقُلْ حَسَنًا مَّعَهُ تُفَادُوا وَنُنْسِيهَا وَتَسْأَلُ حَوَى وَالصَّمُّ وَالرَّفْعُ أَصْلًا
 أي وقرأ يعقوب (حَسَنًا) بالفتح في الحاء والسين^(٢)، و(تُفَادُوا)^(٣)،

وقرأ أبو جعفر وخلف بياء الغيبة من الموافقة.

ووجه قراءة الخطاب على الالتفات الذي هو باب من أبواب الفصاحة.

التويري، مخطوط؛ الإتحاف، ١٤٤.

(١) يعني: قرأ أبو جعفر بقاء الخطاب في لفظ (يعملون) كما قال الشارح.

وقول الناظم: (قبله)؛ أي: الواقع في التلاوة قبل اللفظ المذكور وذلك من الآية (٨٥) خلافاً لأصله.
 وقرأه خلف ويعقوب بياء الغيبة كما قال الشارح خلافاً لأصليهما كذلك؛ فيكون كل من الأئمة
 الثلاثة قد خالف أصله في هذا الموضوع.

وجه الغيب في هذا اللفظ موافقة لقوله - تَعَالَى -: ﴿أَشْرَوْا﴾.

ووجه الخطاب مناسبة لقوله: ﴿أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ﴾.

(٢) يعني: قرأ يعقوب لفظ (حَسَنًا) بفتح الحاء والسين كما قال الشارح من قوله - تَعَالَى -: ﴿وَقُولُوا
 لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ الآية (٨٣) خلافاً لأصله.

وقرأه خلف كذلك من الموافقة.

وقرأه أبو جعفر بضم الحاء وسكون السين من الموافقة أيضاً.

وجه من قرأ بفتح الحاء والسين أنه نعت لمصدر محذوف؛ أي: قولاً حسناً.

ووجه من قرأ بضم الحاء وسكون السين على أنه مصدر والتقدير في الأصل قولاً حسناً إما على حذف
 مضاف؛ أي: ذا حسن أو على الوصف بالمصدر لإفراط حسنه.

الإتحاف، ١٤٠؛ أبو حيان، ٢٨٤/١.

(٣) يعني: قوله - تَعَالَى -: ﴿تُقَدِّوهُمْ﴾ الآية (٨٥) قرأه يعقوب بضم التاء وفتح الفاء وألف بعدها
 علمت الترجمة من اللفظ خلافاً لأصله. وقوله: كنافع؛ لأنه ممن يقرأ كذلك.

وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.

وقرأ خلف بفتح التاء وسكون الفاء وحذف الألف بعدها من الموافقة أيضاً.

وجه من قرأ بضم التاء وفتح الفاء وألف بعدها على أنه من (فادى). وعليه فالفاعلة إما على بابها؛ أي:
 تناولوهم الأسير بالأسير. أو المعنى يعطي الأسير المال ويعطيه ولي الأمر الإعتاق. وإما على غير بابها؛
 كقولك (فاديت نفسي).

ووجه من قرأ بفتح الدال وإسكان الفاء وحذف الألف على أنها من (فدى) مجرداً والمعنى أن أحد
 الفريقين يفدي أصحابه من الفريق الآخر بمال أو غيره فالفعل على الحقيقة من واحد. وذهب بعضهم
 إلى أن فداه أعطى فيه فدا. وفاداه أعطى فيه أسير مثله.

و(ننسخها)^(١).

و(لا تسأل) الثلاثة كنافع، وأبو جعفر بضم تاء (تسأل) ورفع اللام^(٢).
 وَكَسَرَ اتَّخَذَ أَذْ سَكَنَّ اِرْنَا وَأَزْنَ حُزْ خِطَابَ يَقُولُوا طَبَّ وَقَبْلَ وَمِنْ حَلَا
 وَقَبْلَ يَعِي إِذْ غَبَّ فَتَى وَيَرَى ائْتَلْ خَا طِبًا حُزْ وَأَنَّ اكْسِرْ مَعًا حَائِرِ الْعَلَا
 أي: وكسر^(٣) أبو جعفر خاء (واتخذوا من).

وقيل: القراءتان بمعنى واحد.

(١) يعني: قوله - تعالى -: ﴿أَوْ نُنِسْهَا﴾ الآية (١٠٦). قرأه يعقوب بضم النون الأولى وكسر السين وترك الهمز كما لفظ به الناظم خلافاً لأصله وكقراءة نافع كما ذكر الشارح؛ لأنه ممن يقرأ كذلك. وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة على هذه القراءة. وجه من قرأ بضم النون وكسر السين فعلى أنه من النسيان بمعنى الترك من أنسيب الشيء إذا أمرت بتركه. والمعنى نامر بترك حكمها.

الإتحاف، ١٤٥؛ الحجة، للفارسي، ١٨٨/٢.

(٢) يعني: قوله - تعالى -: ﴿وَلَا تَسْتَلْ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ الآية (١١٩). قرأه يعقوب أيضاً بفتح التاء وحزم اللام. كما لفظ به خلافاً لأصله. وكقراءة نافع كما قال الشارح؛ لأنه يقرأ كذلك. وقرأه أبو جعفر بضم التاء ورفع اللام خلافاً لأصله كذلك. وقرأه خلف كذلك من الموافقة.

وجه من قرأ بفتح التاء وحزم اللام فعلى أن الفعل مبني للمعلوم ولا ناهية تجزم الفعل بعدها. ووجه من قرأ بضم التاء ورفع اللام فعلى أن الفعل مبني لما لم يسم فاعله ولا نافية والفعل مرفوع بعدها. قال أبو حيان: وهو الأظهر؛ أي: لا تسأل عن الكفار ما لهم لم يؤمنوا؛ لأن ذلك ليس إليك إن عليك إلا البلاغ. وموضع الجملة على هذه القراءة نصب بالعطف على ما قبلها؛ أي: بشيراً ونذيراً وغير مسئول عن أصحاب الجحيم ويجوز أن تكون مستأنفة لا موضع لها من الإعراب. الفاسي، مخطوط.

(٣) يعني: أن أبا جعفر قرأ بكسر الخاء من لفظ (واتخذوا) كما قال الشارح من الآية (١٢٥) خلافاً لأصله.

وقرأ يعقوب وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة على كسر الخاء. وجه من قرأ بالكسر على أنه فعل أمر.

ووجه من قرأ بالفتح فعلى أنه فعل ماض أريد به الإخبار حملاً على ما قبله وما بعده من الخبر؛ والتقدير: واذكر يا محمد إذ جعلنا البيت مثابة للناس وأماناً واتخذوا، وإذ عهدنا إلى إبراهيم... إلخ. فكله خبر فيه معنى التذكير بما كان. وفي حملة على ما قبله وما بعده تطابق الكلام واتفاقه.

الإتحاف، ١٤٧؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

وسكن يعقوب (أرنا) و(أرني) حيث حلّ، خلافاً للدوري^(١)، وخاطب رويس ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾^(٢)، وخاطب يعقوب ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ وَمِنْ حَيْثُ﴾^(٣)، وخاطب روح وأبو جعفر ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾^(٤) ﴿وَلَيْنَ أَتَيْتَ﴾ وإليه الإشارة بقوله: وقبل. وقرأ بالغيب فيه خلف^(٤).

(١) يعني: قرأ يعقوب بإسكان الراء في لفظ (أرنا) حيث حل وهو في ثلاثة مواضع ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة: ١٢٨]، ﴿فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهُ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: ١٥٣]، ﴿أَرِنَا الَّذِينَ﴾ [فصلت: ٢٩]. ولفظ (أرني) وهو في موضعين ﴿أَرِنِي كَيْفَ نَحْيَ الْمَوْتُ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، ﴿أَرِنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] وعلم شمول هذه المواضع من الإطلاق خلافاً لأصله من رواية الدوري كما قال الشارح. فذكر الناظم يعقوب في هذه القراءة باعتبار مخالفته لأحد راويي الأصل. وقرأ أبو جعفر وخلف بإتمام الكسرة في الراء علم ذلك من الموافقة. والقراءتان لغتان بمعنى واحد.

وقيل: الإسكان للتخفيف، والإتمام على الأصل. ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ١٤٨. (٢) قرأ رويس ببناء الخطاب في لفظ (يقولون) كما قال الشارح من الآية (١٤٠) خلافاً لأصله. وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر وروح بياء الغيبة من الموافقة أيضاً. وجه من قرأ بالخطاب مناسبة لقوله قبله: ﴿أَتَحَابُّونَنَا﴾ وبعده: ﴿قُلْ ءَأَنْتُمْ﴾ فأجرى الكلام على نسق واحد.

ووجه من قرأ بياء الغيبة على أنه من الإخبار عن اليهود والنصارى أو على الالتفات أو حملة على ما قبله من لفظ الغيب في قوله - تعالى -: ﴿فَإِنْ ءَأَمَّوْا...﴾ إلخ. الكشف، ١/ ٢٦٦. (٣) يعني: قرأ ببناء الخطاب في لفظ (يعملون) كما قال الشارح من الآية (١٤٩) خلافاً لأصله وهذا معنى قول الناظم: (وقبل ومن حلا)؛ أي: (يعملون) الواقع قبل (ومن حيث). وقرأه كذلك ببناء الخطاب أبو جعفر وخلف من الموافقة فاتفق الثلاثة.

وجه من قرأ ببناء الخطاب مراعاة لقوله: ﴿فَأَسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾. ووجه من قرأ بياء الغيبة على الالتفات أو مراعاة لما قبله من الغيب في قوله - تعالى -: ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ﴾. النويري على الدرّة؛ وابن عبد الجواد، مخطوطان.

(٤) يعني: أن أبا جعفر وروحاً قرأ لفظ (يعملون) ببناء الخطاب كما قال الشارح من الآية (١٤٤). وهو الذي بعده ﴿وَلَيْنَ أَتَيْتَ﴾ خلافاً لأصليهما. وقرأ خلف بياء الغيبة خلافاً لأصله كذلك كما قال الشارح. وقرأه رويس كذلك بياء الغيبة من الموافقة. وجه من قرأ ببناء الخطاب مراعاة لقوله: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوْا﴾ قبله فخرج بذلك يعملون التي =

وقرأ أبو جعفر بالغيب في (ولو ترى) وبالخطاب يعقوب^(١).
 وقرأ أبو جعفر ويعقوب ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ﴾ بكسر الهمزة فيهما^(٢).
 وَأَوَّلُ يَطْوَعُ حَلَا الْمَيْتَةَ أَشَدُّدًا وَمَيْتَتَهُ وَمَيْتًا أَدُّ وَالْأَنْعَامُ حُلًّا
 أي: وقرأ يعقوب و (من [يطوع])^(٣) الأول كحمزة^(٤).

بعدهما ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ﴾ المجمع عليه.

ووجه من قرأ بياء الغيبة مراعاة لقوله قبله: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾
 الكشف، ١/ ٢٦٨؛ النويري على الدرّة، مخطوط.
 (١) يعني: قرأ أبو جعفر بياء الغيبة في لفظ (ترى) كما قال الشارح من الآية (١٦٥) خلافاً لأصله.
 وعلمت قراءته من الإطلاق في قول الناظم: (ويرى اتل).
 وقرأه خلف كذلك؛ أي: بياء الغيبة من الموافقة.
 وأما يعقوب فقرأه ببناء الخطاب خلافاً لأصله كما قال الشارح.
 وجه من قرأ بياء الغيبة على أن المقصود بالوعيد والتهديد الظالمون وكان إسناد الفعل إليهم أولى
 و(الذين) فاعل و(إذ يرون) مفعول والمراد بهم الظالمون.
 ووجه من قرأ ببناء الخطاب حمله على الخطاب في نظائره؛ نحو: ولو ترى إذ وقفوا على أن الخطاب
 للنبي ﷺ لنزول القرآن عليه والمراد به تنبيه غيره؛ لأنه كان ﷺ عالماً بما يصير إليه الذين ظلموا عند
 رؤيتهم العذاب، وقيل: لكل أحد والمعنى: ولو ترى أيها الإنسان. وقيل: لخصوص الظالم بدليل إسناد
 الفعل إليه في القراءة الأخرى. والذين مفعول والتقدير: قل يا محمد للظالم: لو ترى الذين ظلموا
 وجواب لو محذوف على القراءتين للعلم به كما حذف في قوله - تَعَالَى -: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ
 آلْجِبَالُ﴾. والتقدير لرأيت يا محمد أن القوة أو علمت، أو لرأوا أن القوة أو لعلموا في قراءة الغيب أن
 القوة ونحوه.
 الكشف، ١/ ص ٢٧٢، ٢٧٣.

(٢) يعني: أن أبا جعفر ويعقوب قرأ بكسر همزة (إن) في الموضعين كما قال الشارح من الآية (١٦٥)
 وهي من تفردهما. وهما جملتان معطوف أحدهما على الآخر.
 وقرأ خلف بفتح الهمزة فيهما من الموافقة.
 وجه من قرأ بالكسر فعلى الاستثناف أو على إضمار القول؛ أي: لقلت إن القوة لله على قراءة
 الخطاب، أو لقالوا على قراءة الغيب. وكسرت (إن) الثانية لكسر الأولى.
 ووجه من قرأ بالفتح فعلى أنه معمول جواب لو؛ أي: علمت على قراءة الخطاب ولعلموا على قراءة
 الغيب. الإتحاف، ١٥٢؛ النويري على الدرّة؛ وابن عبد الجواد، مخطوطان.

(٣) في نسخة أ (ومن يطع) والصواب ما ذكرناه كما في بقية النسخ.

(٤) يعني: قرأ يعقوب لفظ (يطوع) كحمزة كما قال الشارح؛ أي: بياء الغيبة وتشديد الطاء وحزم العين، وذلك
 من الآية (١٥٨) وهو الموضع الأول خلافاً لأصله. وقول الشارح كحمزة؛ لأنه ممن يقرأ كذلك.

وشدد أبو جعفر (الميتة)^(١). و(ميتة)^(٢) و(ميتا)^(٣) حيث وقع.

وشدد يعقوب ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيْتًا﴾ بالأنعام^(٤) وفي كلام الشيخ - رحمه الله -

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

أما أبو جعفر فقرأه بالتاء وتخفيف الطاء وفتح العين من الموافقة أيضًا.

وجه من قرأ بالغيب وتشديد الطاء والحزم فعلى أنه فعل مضارع مجزوم بمن الشرطية، وأصله يتطوع فأدغمت التاء في الطاء طلبًا للتخفيف.

ووجه من قرأ بالتاء وتخفيف الطاء فعلى أنه فعل ماضٍ من التطوع في محل جزم بمن على أنها شرطية أو صلة لمن على أنها اسم موصول، وخيرًا مفعول بعد إسقاط حرف الجر؛ أي: بخير وقيل: نعت لمصدر محذوف؛ أي: تطوعًا خيرًا. ابن عبد الجواد؛ الإتحاف، ١٥٠؛ والنويري، مخطوط.

والثلاثة على أصولهم في الموضع الثاني وهو قوله - تعالى -: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّكَ﴾ الآية رقم (١٨٤). فقرأ خلف بالغيب وتشديد الطاء وجزم العين.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب بالتاء وتخفيف الطاء وفتح العين من الموافقة.

وتوجيه الموضع الثاني هكذا من قرأ بالغيب وتشديد الطاء وإسكان العين فعلى أنه فعل مضارع مجزوم بمن الشرطية وأصله يتطوع فأدغمت التاء في الطاء طلبًا للتخفيف كالموضع الأول. ووجه من قرأ بتاء الخطاب وتخفيف الطاء وفتح العين فعلى أنه فعل ماضٍ في موضع جزم ويحتمل أن تكون من موصولة فلا موضع له ودخلت الفاء لما فيه من العموم.

(١) يعني: قرأ أبو جعفر لفظ (الميتة) المعروف حيث وقع بتشديد الياء وكسرها. وقد أطلق الناظم هذا اللفظ فاندرج فيه المواضع الأربعة في القرآن الكريم في [البقرة: ١٧٣]، [المائدة: ٣]، [النحل: ١١٥]، [يس: ٣٣] فوافق أصله في يس وانفرد في غيرها.

وقرأ يعقوب وخلف بتخفيف الياء وسكونها من الموافقة.

(٢) كذلك قرأ أبو جعفر بتشديد الياء من لفظ (ميتة) منكراً حيث وقع وهو في موضعين في سورة [الأنعام: ١٣٩، ١٤٥] وهي من تفرده.

وقرأ يعقوب وخلف بتخفيف الياء وسكونها من الموافقة.

(٣) وكذلك شدد أبو جعفر لفظ (ميتا) حيث وقع ويشمل إطلاقه جميع ما ورد في القرآن الكريم وذلك في [الأنعام: ١٢٢]، [الفرقان: ٤٩]، [الزخرف: ١١]، [الحجرات: ١٢]، [ق: ١١] مؤلفًا لأصله في الأنعام والحجرات ومنفردًا في الباقي.

ووافق يعقوب أبا جعفر في التشديد في موضع الأنعام بكماله وفي الحجرات من رواية رويس خلافاً لأصله، وخفف في الباقي من الموافقة.

وقرأ روح بالتشديد في موضع الأنعام كما مر آنفاً وبالتخفيف في الباقي من الموافقة أيضًا.

وقرأ خلف بالتخفيف من الموافقة أيضًا.

(٤) سبق توضيح هذا الموضع آنفاً.

تَعَالَى - إِيهَام. فَإِنَّ الْأَنْعَامَ فِيهَا (مَيْتَةٌ فَهُمْ فِيهِ) و«[أَنْ يَكُونَ^(١)] مَيْتَةً» لَكِنَّ الْعِذْرَ لَهُ أَنَّهُ عَطَفَ الْأَنْعَامَ عَلَى الْأَقْرَبِ^(٢).

وَفِي حُجْرَاتٍ طُلٌّ وَفِي الْمَيْتِ حُزٌّ وَأَوْ وَلَ السَّاكِنِينَ اضْمُمُ فَتَى وَبِقُلِّ حَلَا
أي: وشدد^(٣) رويس ﴿مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ بالحجرات. وشدد يعقوب (من الميت)^(٤) حيث حلّ.

وضم خلف أول الساكنين؛ نحو: ﴿فَمَنْ اضْطَرَّ﴾^(٥)، ﴿وَقَالَتْ أَخْرَجْ﴾. وكسر يعقوب اللام من ﴿قُلْ ادْعُوا﴾ خلافاً لأبي عمرو.

(١) في نسخة أ، ب (أن يكن).

(٢) قول الإمام الزبيدي - رحمه الله - تَعَالَى -: (وفي كلام الشيخ؛ إيهام يعني: كان على الناظم - رحمه الله - تَعَالَى - أن يخصص هذا اللفظ ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيْتًا﴾؛ لأنه قد يتوهم أحد فيفهم من إطلاقه أن يعقوب قرأ بتشديد الياء في كل ما في سورة الأنعام من لفظ (ميتة) و(ميتا)؛ لأن قوله: (والأنعام حللا) مطلق، ولكن المراد بموضع الأنعام ليعقوب هو ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيْتًا﴾ فقط. ولا يدخل فيه ميتة إذ التشديد فيهما من تفرّد أبي جعفر فينبغي أن يؤخذ التخصيص من العطف على القريب وهو مَيْتًا كما قال الشارح.

وقد أصلح بعض شراح النظم؛ فقال: (وذو كان حللا) ولا بأس بهذا الإصلاح، والله الموفق. والتخفيف والتشديد لغتان. وقيل في التشديد: لأن أصله مَيْتٌ على وزن يفعل قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء.

(٣) سبق توضيح هذا المعنى آنفاً.

(٤) قول الشارح - رحمه الله - تَعَالَى -: (من الميت) لا داعي لَلْفِظِ (من)؛ لأن يعقوب قرأ بتشديد الياء من لفظ (الميت) المعروف سواء أكان مجروراً أم منصوباً حيث وقع في القرآن الكريم؛ نحو: ﴿وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيَّتِ وَتُخْرِجُ الْمَمِيَّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [آل عمران: ٢٧] خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق القراء الثلاثة على التشديد في المعرف بالألف واللام، وأما العاري منها وهي ﴿لِيَلْكَدَ مَمِيَّتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧]، و﴿إِلَى بَلَدٍ مَمِيَّتٍ﴾ [فاطر: ٩] فهم على أصولهم، فحفف يعقوب وثقل الآخرون. والله أعلم.

(٥) بيّن الشارح - رحمه الله - تَعَالَى - أن خلفاً قرأ بضم أول الساكنين وذكر أمثلة سنخرجها فيما بعد وذلك خلافاً لأصله.

كما بيّن أن يعقوب قرأ بكسر أول الساكنين إذا كان لام (قل) حيث وقع؛ نحو: ﴿قُلْ ادْعُوا﴾ خلافاً لأصله وبالكسر في الباقي من الموافقة.

بِكَسْرِ وَطَاءٍ اضْطُرَّ فَاكْسِرُهُ آمِنًا وَرَفَعَكَ لَيْسَ الْبِرِّ فَوْزٌ وَثَقَّلَا

قوله: (بكسر) من تنمة البيت السابق. وكسر أبو جعفر طاء ﴿فَمِنْ اضْطُرَّ﴾ حيث حلّ^(١).

وقرأ أبو جعفر بضم أول الساكنين في الجميع من الموافقة أيضًا.

ولم يتعرض الشارح لتفصيل هذه المسألة اعتمادًا على الشهرة وتفصيلها يتلخص فيما يلي: إذا اجتمع ساكنان في كلمتين وكان الساكن الأول في آخر الكلمة الأولى والثاني في أول الكلمة الثانية وكان بعد الساكن الثاني ضم لازم، وكان أول الكلمة الثانية همزة وصل تضم عند الابتداء، وكان الساكن الأول أحد حروف (نلت ودا) وهي خمسة أحرف والتنوين؛ نحو: ﴿فَمِنْ اضْطُرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣]، ﴿قُلْ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٥]، ﴿وَقَالَتْ أَخْرَجْ﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿أَوْ أَنْقَضْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾ [الزمل: ٣]، ﴿وَلَقَدْ أَسْتَهْزَيْتَ بُرْسُلٍ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [الأنبياء: ٤١]، ﴿مُنْيَبٍ ﴿٣٢﴾ أَدْخَلُوهَا﴾ [ق: ٣٣].

فقد اختلف القراء في الساكن الأول مع إجماعهم على تحريكه للتخلص من الساكنين؛ فمنهم من ضمه لأجل ضم الحرف الثالث في الكلمة الثانية ومنهم من كسره. ووجه الضم اتباع لضم الثالث طلبًا للتخفيف؛ لأن الانتقال من الكسر إلى الضم فيه ثقل ولا اعتداد بالساكن بينهما لضعفه بالسكون، ولتنبيه على أن الهمزة المحذوفة من الكلمة الثانية تُضم عند الابتداء، وإنما نَبّه عليهم بضم هذه الحروف لكونها في محلها. ووجه الكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين.

وفائدة هذه القيود ليخرج الخالي منها؛ فخرج نحو: ﴿قُلْ الرُّوحُ﴾ للفصل بين الكلمتين بلام التعريف ويشترط أن تكون ضمة الحرف الثالث لازمة؛ فخرج نحو: ﴿أَنْ أَسْأَلُ﴾ إذ أصله (امشوا)، و﴿إِنْ أَمْرًا﴾؛ لأن الضمة تابعة لحركة الإعراب، و﴿إِنْ أَتَقُوا اللَّهَ﴾ إذ أصله (اتقوا)، و﴿يَقْلِبْ أَسْمُكُ﴾؛ لأنها حركة إعراب. والله أعلم. الفاسي على الشاطبية، مخطوط؛ والوافي على الشاطبية، ٢١٤.

(١) في نسخة د: (وفي حالة الابتداء فيبدأ بهمزة مضمومة مع كسر الطاء أيضًا؛ لأن كسرة الطاء عارضة وصلًا ووقفًا)، ويبدو أنها من الناسخ وهي صحيحة وفي هذا يقول بعضهم:

ومع كسر طاء اضطر مع ما اضطررتُم لهزمة وصل ضم في بدء الابتلا

يعني: قرأ أبو جعفر بكسر طاء ﴿اضْطُرَّ﴾ حيث ورد في القرآن الكريم كما قال الشارح وهي من تفرده وذلك لأن أصله (اضطرر) بكسر الراء الأولى فلما أريد الإدغام نقل هذا الكسر إلى الطاء بعد سلب حركتها للدلالة على حركة المدغم. وبناء على ذلك فلا تكسر طاء ﴿إِلَّا مَا اضْطُرَّتْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩] لعدم الإدغام.

وقرأ يعقوب وخلف بضم الطاء من الموافقة على الأصل فلم تنقل كسرة الراء بل سقطت فإن قيل: فما وجه ضم النون في ﴿فَمِنْ اضْطُرَّ﴾ في قراءة أبي جعفر إذ ضمها إنما كان اتباعًا لضمة الطاء وقد ذهبت؟ =

ورفع خلف ﴿لَيْسَ أَلْبَرَّ﴾^(١). وقوله: (وثقلا)^(٢) تنمة قوله:
 وَلَكِنْ وَبَعْدُ أَنْصَبَ أَلَا أَشَدُّ لِتُكْمَلُوا كَمُوصٍ حِمَى وَالْغُسْرُ وَالْيُسْرُ أَثْقَلًا
 أي: ثقل أبو جعفر (ولكن)، ونصب (البر) في الموضعين^(٣).
 وشدد يعقوب ﴿مِنْ مُوصٍ﴾^(٤). ﴿وَلِتُكْمَلُوا﴾^(٥) كشعبة. وضم أبو جعفر سين

قلت: لأن المحذوف لعارض النقل في المجهول كالموجود بدليل ضم الهمزة فيه ابتداء.
 قالوا: وإنما ضمت النون لوقوعها موقع الهمزة. اهـ من النويري على الدرّة، مخطوط، بتصرف.
 (١) يعني: قرأ خلف برفع الراء من لفظ ﴿أَلْبَرَّ﴾ كما قال الشارح من الآية (١٧٧) خلافاً لأصله.
 وكذلك قرأ أبو جعفر ويعقوب من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.
 وجه الرفع على أنه اسمٌ ليس على الأصل من الإتيان باسم ليس عقبها، ﴿وَيَنْ تُولَوْنَ﴾ في تأويل
 مصدر خبرها، وليس مع اسمها وخبرها مشبهات بالفاعل والمفعول. فاسمها مشبه بالفاعل وخبرها
 مشبه بالمفعول والأصل في الفاعل أن يلي الفعل.
 هذا، وقد أطلق الناظم اعتماداً على الشهرة؛ إذ لا خلاف بين القراء في رفع الثاني وهو قوله - تَعَالَى -:
 ﴿وَلَيْسَ أَلْبَرُّ بِأَنْ تَأْتُوا﴾ الآية (١٨٩) إذ الباء لا تدخل إلا على الخبر.
 (٢) في نسخة ب: (لأنهم قد يعبرون عن الضم بالثقل ورمز أبي جعفر في البيت الآتي).
 (٣) يعني: قرأ أبو جعفر بتثقيب؛ أي: بتشديد النون مفتوحة من لفظ (لكن) ونصب البر بعده وذلك في
 موضعين كما قال الشارح:

الأول: ﴿وَلَكِنَّ أَلْبَرَّ مِّنْ ءَامَنٍ﴾ الآية (١٧٧).
 الثاني: ﴿وَلَكِنَّ أَلْبَرَّ مِّنْ أَتَقَى﴾ الآية (١٨٩) خلافاً لأصله.
 وقرأ يعقوب وخلف كذلك من الموافقة فاتفق الثلاثة على هذه القراءة.
 وجه التشديد والنصب على أن (لكن) من أخوات إن ولفظ البر نصب على أنه اسمها.
 ووجه من قرأ بالتخفيف والرفع فعلى أنها إذا خففت مع الواو تكون حرف نسق والبر مبتدأ.
 الإتحاف، ١٥٣؛ والنويري على الدرّة.

(٤) يعني: قرأ يعقوب بتشديد الصاد من لفظ ﴿مُوصٍ﴾ كما قال الشارح ويلزم منه فتح الواو من الآية
 (١٨٢) خلافاً لأصله وكقراءة شعبة؛ لأنه ممن يقرأ كذلك. وكذلك قرأ بالتشديد خلف من الموافقة.
 وأما أبو جعفر فقرأ بتخفيف الصاد ويلزم منه سكون الواو من الموافقة أيضاً.
 وجه التشديد على أنه اسم فاعل من وصى وحمله على وصىكم ووصينا. وفيه معنى التكرير والتكثير.
 ووجه التخفيف على أنه اسم فاعل من الإيضاء وهما لغتان.
 الإتحاف، ١٥٤؛ النويري على الدرّة، مخطوط.

(٥) وكذلك قرأ يعقوب بتشديد الميم من لفظ (ولتكملوا) كما قال الشارح، ويلزم منه فتح الكاف من
 الآية (١٨٥) كقراءة شعبة؛ لأنه يقرأ كذلك خلافاً لأصله.

(اليسر) و(العسر) حيث حل^(١).

وعلم ضم ذلك من قوله أثقلا، لأنهم قد يعبرون عن الضم بالثقل^(٢).
ورمز أبي جعفر في البيت الآتي وهو:

وقرأ أبو جعفر وخلف بتخفيف الميم من الموافقة ويلزم منه إسكان الكاف.
وجه التشديد على أنه من التكميل وليفيد التأكيد.

ووجه التخفيف من الإكمال مناسبة لقوله - تعالى -: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ وقيل: هما بمعنى واحد.
الفاسي؛ وابن عبد الجواد على الدرّة.

(١) يعني: قرأ أبو جعفر بضم السين في لفظ (اليسر)، (العسر) حيث وقعا كما قال الشارح وهي من تفرده. وأطلق الناظم نوع الحركة ولم يعينها اعتماداً على الشهرة فيؤخذ منه الضم؛ لأنه أثقل الحركات الثلاث ولذا عبر الناظم بالثقل في قوله: أثقلا، وأطلق اللفظين فاندرج فيهما كل ما جاء وما تصرف منهما مذكراً أو مؤنثاً معرفاً أو منكرأ وهما في سبعة عشر موضعاً سواء اجتمعا في آية أو انفرد أحدهما عن الآخر:

الأول والثاني: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

الثالث: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

الرابع: ﴿فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ﴾ [التوبة: ١١٧].

الخامس والسادس: ﴿مِنْ أَمْرٍ عُسْرًا﴾ [الكهف: ٧٣]، ﴿مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا﴾ [الكهف: ٨٨].

السابع: ﴿فَالْجَزَيْتَ يُسْرًا﴾ [الذاريات: ٣].

الثامن: ﴿مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٤].

التاسع والعاشر: ﴿بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٧].

الحادي عشر: ﴿وَيُسْرِكَ لِلْيُسْرَى﴾ [الأعلى: ٨].

الثاني عشر: ﴿لِلْيُسْرَى﴾ [الليل: ٧].

الثالث عشر: ﴿لِلْعُسْرَى﴾ [الليل: ١٠].

الرابع عشر والخامس عشر: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الانشراح: ٥].

السادس عشر والسابع عشر: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الانشراح: ٦].

وقرأ يعقوب وخلف بإسكان السين من الموافقة.

(٢) قول الشارح: قد يعبرون عن الضم بالثقل؛ لأن الثقل من لوازم الضم، فالناظم - رحمه الله - تعالى - أطلق التحريك وأراد به لازمه؛ وذلك لأن الحركة فيها من الثقل ما ليس في السكون وأثقل الحركات الضم.

والإسكان والضم لغتان.

وقيل: الإسكان للتخفيف والتحريك على الأصل.

النويري؛ وابن عبد الجواد على الدرّة، مخطوطان.

وَالْأَذُنُ وَسُحْقًا الْأَكْلُ إِذْ أَكَلَهَا الرَّعْبُ

وَنُحُوتَاتٍ سُحِتِ شُغْلٍ رُحْمًا حَوَى الْعَلَا

وضم أيضاً أبو جعفر^(١) باب (الأذن) حيث حلّ، و﴿فَسَحَقًا﴾ بالملك^(٢) و(بالأكل) كيف وقع^(٣). واتفق أبو جعفر ويعقوب على ضم باب (أكلها)، حيث حلّ، كخلف^(٤)، وكذلك باب ﴿الرُّعْبُ﴾^(٥)

(١) يعني: قرأ أبو جعفر كذلك بضم ذال (الأذن) حيث وقع وكيف جاء، كما قال الشارح وأطلقه؛ فاندرج فيه. أذن. وأذنيه؛ نحو: ﴿وَالْأُذُنُ بِالْأُذُنِ﴾، ﴿قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، ﴿كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ﴾، ﴿وَعَيْنَاهَا أُذُنٌ﴾ وذلك خلافاً لأصله.

وقرأ يعقوب وخلف بالضم أيضاً من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر بضم الحاء من لفظ (فسحقا) بسورة الملك كما قال الشارح الآية رقم (١١) خلافاً لأصله.

وقرأه يعقوب وخلف بالإسكان من الموافقة.

(٣) يعني: قرأ أبو جعفر بضم الكاف في لفظ (الأكل) كما قال الشارح بشرط ألا يضاف إلى ضمير مؤنث عُلم هذا الشرط من لفظ الناظم، ومن ذكر المضاف إلى المؤنث بعد ذلك. مثل (أكلها) خلافاً لأصله وأطلقه فاندرج فيه المعرف بالألف واللام؛ نحو: (الأكل) أو المعرف بالإضافة لغير المؤنث؛ نحو: (أكله) ونحو: (أكل خمط).

وقرأه يعقوب وخلف كذلك بالضم من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

(٤) يعني: قرأ أبو جعفر ويعقوب بضم الكاف من لفظ (أكلها) وبابه كما قال الشارح وهو المضاف إلى ضمير المؤنث خلافاً لأصليهما؛ نحو: ﴿فَقَاتَتْ أَكْلَهَا﴾ [البقرة: ٢٦٥] وهو أول مواضعه:

ونحو: ﴿أَكَلَهَا دَائِمٌ﴾ [الرعد: ٣٥].

ونحو: ﴿تَوَقَّى أَكْلَهَا﴾ [إبراهيم: ٢٥].

ونحو: ﴿ءَأْنَتْ أَكْلَهَا وَلَمْ تَظَلِمِ﴾ [الكهف: ٣٣].

وقول الشارح: كخلف؛ لأنه يقرأ كذلك وفقاً لأصله؛ فاتفق الثلاثة.

(٥) يعني: قرأ أبو جعفر ويعقوب بضم العين في لفظ (الرعب) وبابه كما قال الشارح؛ أي: سواء أكان معرّفًا أم منكروا. عُلم ذلك من الإطلاق خلافاً لأصليهما. وهو في خمسة مواضع في القرآن الكريم؛ وهي:

الأول: قوله - تعالى -: ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ [آل عمران: ١٥١].

والثاني: قوله - تعالى -: ﴿سَأَلْتِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ [الأنفال: ١٢].

والثالث: قوله - تعالى -: ﴿وَلَمَلَيْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾ [الكهف: ١٨].

والرابع: قوله - تعالى -: ﴿وَقَدَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ﴾ [الأحزاب: ٢٦].

﴿حُطُوتٍ﴾^(١) و﴿السَّحَّتْ﴾^(٢) و﴿رُحْمًا﴾^(٣)، وبالكهف، وكذلك ﴿سُغْلٍ﴾^(٤) و﴿فَكَهُونٍ﴾^(٥)، بيس كخلف.

واعلم أن الشيخ - رحمه الله - تعالى - جمع هذه الألفاظ ومن جملتها ﴿السَّحَّتْ﴾ ومعلوم أن أبا عمرو يضمه، وهو بالنسبة إلى يعقوب لا حاجة إليه، لكن لما كان أبو جعفر يضمه خلافاً لأصله أوردته، والأمر في ذلك سهل؛ لأن المعنى صحيح.

وَنُذْرًا وَنُكْرًا رُسُلْنَا خُشْبُ سُبُلْنَا حِمَىٰ عُدْرًا أَوْ يَا قُرْبَةَ سَكَنَ الْمَلَأَ أَي: وضم يعقوب ﴿أَوْ نُذْرًا﴾^(٥) بالمرسلات، و﴿نُكْرًا﴾^(٦) حيث حلّ و﴿رُسُلْنَا﴾

والخامس: ﴿وَقَدَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ﴾ [الحشر: ٢].

وقرأ خلف بالإسكان من الموافقة.

(١) يعني: قرأ أبو جعفر بضم الطاء في لفظ (خطوات) حيث ورد في القرآن الكريم خلافاً لأصليهما. وأول مواضعه قوله - تعالى -: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوتِ الشَّيْطَانِ﴾ [البقرة: ١٦٨]. وقرأ خلف بالإسكان من الموافقة.

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر ويعقوب أيضًا بضم الحاء في لفظ (السحت) وهو في ثلاثة مواضع؛ سورة [المائدة: ٤٢، ٦٢، ٦٣].

فأبو جعفر من المخالفة لأصله.

ويعقوب من الموافقة، وإنما ذكره لجمعه هذه الكلمات للاختصار بالنسبة لأبي جعفر خلافاً لأصله أوردته كما قال الشارح.

وقرأ خلف بالإسكان من الموافقة.

(٣) يعني: قرأ أبو جعفر ويعقوب بضم الحاء في لفظ ﴿رُحْمًا﴾ بسورة [الكهف: ٨١] خلافاً لأصليهما. وقرأ خلف بالإسكان غلِّم ذلك من الموافقة.

(٤) يعني: قرأ أبو جعفر ويعقوب بضم الغين من لفظ (سغل) كما قال الشارح من الآية (٥٥)، خلافاً لأصليهما.

وكتراءة خلف؛ لأنه ممن يقرأ كذلك؛ أي: بضم الغين من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

(٥) قرأ يعقوب بضم الدال من قوله - تعالى -: ﴿أَوْ نُذْرًا﴾ كما قال الشارح من الآية رقم: (٦) من سورة المرسلات خلافاً لأصله.

وقراه بالضم كذلك أبو جعفر من الموافقة.

وقراه خلف بالإسكان من الموافقة أيضًا.

(٦) كذلك قرأ يعقوب بضم الكاف من لفظ (نكرا) كما قال الشارح بشرط أن يكون منصوبًا كما لفظ

به الناظم، وقوله: (حيث حل) هو في موضعين؛ في سورة [الكهف: ٧٤]، وسورة [الطلاق: ٨] =

﴿رُسُلُهُمْ﴾ و﴿رُسُلُكُمْ﴾ (١) و﴿سُبُلَنَا﴾ (٢) و﴿حُشْبٌ مُسْتَدَّةٌ﴾ (٣).
 وضم روح ﴿عُدْرًا أَوْ﴾ بالمرسلات، وقيدّه بقوله: (أو)؛ للاحتراز من قوله - تَعَالَى -:
 ﴿مِن لَّدُنِّي عُدْرًا﴾ بالكهف (٤)، وسكن أبو جعفر ﴿قُرْبَةً لَهُمْ﴾ خلافاً لورش (٥).
 بَيُوتَ اضْمُمًا وَارْفَعَ رَفْتٌ وَفُسُوقٌ مَعَ جِدَالٍ وَحَفْضٌ فِي الْمَلَائِكَةِ انْقِلَابًا

خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر كذلك؛ أي: بالضم من الموافقة.

وقرأ خلف بالإسكان من الموافقة أيضًا.

واحترز بالمنصوب عن المجرور؛ نحو: ﴿إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكِّرُ﴾ [القمر: ٦] فالقراء الثلاثة فيه بالضم كأصولهم.

(١) قرأ يعقوب بضم السين من لفظ (رسل) إذا كان بعده نون العظمة؛ نحو: ﴿إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾، أو كاف الخطاب وميم الجمع؛ نحو: ﴿رُسُلُكُمْ﴾، أو ضمير جمع الغائب؛ نحو: ﴿رُسُلُهُمْ﴾ خلافًا لأصله. وخرج بهذا القيد؛ نحو: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ﴾ و﴿رُسُلُهُ﴾.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

(٢) يعني: أن يعقوب قرأ بضم الباء الموحدة من لفظ (سبلنا) كما قال الشارح وهو في موضعين؛ سورة [إبراهيم: ١٢]، وسورة [العنكبوت: ٦٩] خلافًا لأصله.

وقرأه أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

(٣) قرأ يعقوب بضم الشين من لفظ ﴿حُشْبٌ﴾ كما قال الشارح من سورة [المنافقون: ٤] خلافًا لأصله. ولا نظير له في القرآن الكريم.

وقرأه أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

(٤) قراءة روح في لفظ ﴿عُدْرًا أَوْ﴾ بالمرسلات كما بينها الشارح من الآية (٦) وهي من تفرده. وموضع الكهف المحترز منه في الآية (٧٦) متفق على إسكانه.

وقرأه أبو جعفر ورويس وخلف بالإسكان من الموافقة.

(٥) قرأ أبو جعفر بإسكان الراء من لفظ ﴿قُرْبَةً﴾ كما قال الشارح من سورة [التوبة: ٩٩] خلافًا لأصله من رواية ورش ووفقًا له من رواية قالون.

وقرأ يعقوب وخلف بالإسكان كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

هذا، والحرف المختلف فيه بين الإسكان والضم في قول الناظم:

ونذرًا ونكرًا رسلنا خشب سبلنا حمى عدرا أو يا قرية سكن الملا

وقع عيبًا للكلمة وهو الحرف الثاني من كل كلمة.

هذا، والإسكان في كل ما ذكر لغة تميم وأسد. والضم لغة أهل الحجاز. وقيل: الضم هو الأصل. =

أي: وضم أبو جعفر^(١) باب ﴿الْبَيْوتِ﴾ ورفع ونون^(٢) ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ﴾

والإسكان للتخفيف وقيل: السكون على الأصل والضم للإتباع. ومن جمع بينهما فعلى اتباع الأثر. الإتحاف، ١٤٣؛ الكشف، ١ / ٢٧٤.

(١) قول الشارح: (باب البيوت)؛ المراد به الباء من لفظ (البيوت) حيث جاء: أي: قرأ أبو جعفر بضم الباء ﴿الْبَيْوتِ﴾ كيف وقع في القرآن الكريم معرّفًا أو منكرًا. معرّفًا باللام، أو بالإضافة إلى المضممر أو إلى المظهر؛ نحو: ﴿وَأَتُوا الْبَيْوتَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾، ﴿بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ﴾، ﴿فِي بُيُوتٍ أذنَ اللهُ أَنْ تُرْفَعَ﴾ وذلك خلافاً لأصله من رواية قالون.

وقرأ يعقوب كذلك من الموافقة.

وقرأ خلف بالكسر من الموافقة أيضًا.

وجه الضم على الأصل في جمع فَعَلَ على فَعُولٍ؛ كفَلَسَ وفلُوسَ، وكعَبَ وكعُوبَ. فأتى بالضم على الأصل.

ووجه الكسر نظرًا إلى مجانسة الياء بعدها ولم ينظر إلى الانتقال من كسر إلى ضم؛ لأنه في الباء وهي مقدره بكسرتين فكان كسرة الياء وليت الكسرة، وقيل: للتخفيف. وهما لغتان مشهورتان.

الحجة، لابن خالويه، ٩٣؛ والإتحاف، ١٥٥.

(٢) وقرأ أبو جعفر برفع الثاء والقاف واللام مع التنوين كما قال الشارح في قوله - تعالى -: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾ الآية (١٩٧) مخالفاً لأصله في الأول والثاني؛ ومنفردًا بالثالث.

وقرأ يعقوب بالرفع والتنوين في الأول والثاني. وبالفتح بلا تنوين في الثالث من الموافقة.

وقرأ خلف بالفتح بلا تنوين في الثلاثة من الموافقة أيضًا.

والخلاصة: أن أبا جعفر قرأ بالرفع والتنوين في الثلاثة.

ووافق في الأولين يعقوب وفتح خلف في الثلاثة.

ووافق يعقوب في الثالث.

وجه رفع الأولين مع التنوين على أن (لا) مشبهة بليس ويكون بمعنى النهي العام؛ أي: لا يكن رفَتْ

ولا فسوق. ورفَتْ اسمها، والثاني عطف على الأول، و(لا) مكررة للتأكيد ونفي الاجتماع. والخبر

محذوف أي كائنا في الحج، وقيل غير عاملة وما بعدها مبتدأ والخبر محذوف من الأولين لدلالة خبر

(لا جدال) عليه فيكون لا رفَتْ ... إلخ ثلاث جمل أو الخبر المذكور خبر المبتدأ الأول والأخيران

عطف عليه فهي جملة واحدة. وبناء الثالث على الفتح على معنى الإخبار بانتفاء الخلاف والجدال في

أمر الحج؛ لأن قريبًا كانت تقف بالمشعر الحرام وتُقدَّم الحج سنة وتؤخره أخرى وهو النسيء؛ فرفع

الخلاف بأن أمروا بأن يقفوا كغيرهم بعرفة، وفي وقت واحد. ويعضد حمل الأولين على معنى النهي

قوله - عليه الصلاة والسلام -: «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفَتْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَهَيِّتَةِ يَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ» ولم يذكر

الجدال، و(في الحج) خبر (لا).

ووجه من قرأ بالفتح بلا تنوين على أن (لا) لنفي الجنس عاملة عمل (إن) مركبة مع اسمها كما لو =

وَلَا جِدَالَ ﴿الثلاثة﴾، وخفض التاء من قوله - تَعَالَى - ﴿فِي ظِلِّ مِّنَ الْفَمَاوِ
وَالْمَلَكِ﴾^(١).

لِيَحْكُمَ جَهْلٌ حَيْثُ جَا وَيَقُولُ فَإِنَّ صَبِ اعْلَمْ كَثِيرُ الْبَا فِدَاً وَأَنْصَبُوا حُلَا
أي: وقرأ أبو جعفر بضم الباء وفتح الكاف في ﴿لِيَحْكُمَ [بَيْنَ النَّاسِ]﴾^(٢)، وكذا
في آل عمران، وموضعي النور، وقوله: (جهل)؛ أي: اجعل الفعل لما لم يسم فاعله^(٣)،
ونصب^(٤) لام ﴿يَقُولُ الرَّسُولُ﴾.
وقرأ خلف^(٥) ﴿إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ بالياء كنافع.

انفردت، و(في الحج) خبرٌ عن جميعها. الإتحاف، ١٣٥، ١٥٥؛ الكشف، ١ / ٢٨٦.
(١) وقرأ أبو جعفر أيضًا بخفض التاء من لفظ (والملائكة) كما قال الشارح في [البقرة: ٢١٠] وهي من
تفرده.

وقرأ يعقوب وخلف بالرفع في التاء من الموافقة.
وجه من قرأ بخفض التاء العطف على ﴿ظَلَّلِ﴾ أو الغمام.
ووجه من قرأ بالرفع في التاء العطف على فاعل ﴿يَأْتِيهِمْ﴾ وهو لفظ الجلالة. الإتحاف، ١٥٦.
(٢) في أ، ب، ج: ليحكم (بينهم) والتصحيح ما ذكرناه؛ لأن موضع البقرة ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ﴾.
(٣) بين الشارح قراءة أبي جعفر في لفظ (ليحكم) وهو هنا في سورة [آل عمران: ٢٣]، وفي سورة [النور:
٤٨، ٥١] وهي من تفرده.

وقرأ يعقوب وخلف بالتسمية للفاعل؛ أي: بفتح الباء وضم الكاف من الموافقة. وقراءة أبي جعفر على
البناء للمجهول للعلم بفاعله وهو الله - تَعَالَى - أو كتابه أو نبيه والظرف نائب فاعل. وقراءة غيره بالبناء
للمعلوم، وهما ظاهرتان. الإتحاف، ١٥٦؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.
(٤) قراءة أبي جعفر في لفظ ﴿يَقُولُ﴾ كما ذكرها الشارح في الآية (٢١٤) خلافاً لأصله.

وقرأ يعقوب وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.
وجه النصب على أن (حتى) بمعنى (إلى) فهي للغاية والفعل للاستقبال بالنسبة إلى زمن الزلزال فهو
ماضٍ بعد وقوعه أو بمعنى كمي على أن زلزالهم كان سبباً لقول الرسول والذين آمنوا معه: ﴿مَتَى نَصُرُ
اللَّهَ﴾؛ كقول القائل: (أطعت الله حتى يغفر لي) والمعنى إلى أن يقول الرسول. فنصب الفعل بأن
مقدرة وجوباً.

ووجه الرفع على أن الفعل ماضٍ بالنسبة إلى زمن الإخبار أو حال باعتبار حكاية الحال الماضية. وعلى
هذا التقدير لا يجوز أن ينصب بحتى. الإتحاف، ١٥٦؛ الكشف، ١ / ٢٩٠.
(٥) يعني: قرأ خلف بالياء الموحدة مكان التاء المثلثة في لفظ (كثير) كما قال الشارح من الآية (٢١٩) =

ونصب يعقوب ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾^(١) وتماه في قوله:
 قُلِ الْعَفْوَ وَأَضْمُمْ أَنْ يَخَافًا حُلَى أَبٍ وَفَتَحَ فَتَى وَاقْرَأْ تُضَارَ كَذَا وَلَا
 يُضَارَ بِخَفٍّ مَعَ سُكُونٍ وَقَدْرُهُ فَحَرَّكَ إِذَا وَازْفَعَ وَصِيَّةً حُطَّ فَلَا
 قد مرَّ الكلام على قوله: ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ وضم يعقوب وأبو جعفر ﴿أَنْ يَخَافًا﴾،
 وفتحه خلف^(٢).

خلافًا لأصله، وقوله: كنافع؛ لأنه ممن يقرأ كذلك.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه القراءة بالثاء مناسبة لما بعده؛ وهو قوله - تعالى -: ﴿وَمَنْفِعٌ لِلنَّاسِ﴾ والمنافع جمع فكان الإثم في
 معنى الجمع أيضًا، والجمع يوصف بالكثرة فوصف الإثم بالكثرة؛ لأن الحمر يحدث معها آتام كثيرة
 من ارتكاب المنهي عنه، وترك المأمور به؛ فناسب ذلك أن يوصف اسمها بالكثرة.
 ووجه من قرأ بالياء حملة على النظير؛ نحو: (كان حوبًا كبيرًا)، (كباثر الإثم). ولمناسبة أكبر في قوله -
 تعالى -: ﴿أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ وقيل: المعنى إثم عظيم؛ لأنه يقال لعظائم الفواحش: كباثر وقد
 وصف الله - تعالى - الإثم بالعظم في قوله - تعالى -: ﴿فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾. قال أبو محمد
 القراءتان متداخلتان لأن القراءة بالثاء مراد بها العظم ولا شك أن ما عَظُمَ فقد كثر وقد كبر.
 الإتحاف، ١٥٧؛ الكشف، ٢٩١/١.

(١) يعني: قرأ يعقوب بنصب الواو من لفظ ﴿الْعَفْوَ﴾ كما قال الشارح من سورة [البقرة: ٢١٩] وذلك
 خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه من قرأ بالرفع على أن (ماذا) اسمان؛ الأول مبتدأ والثاني خبر. والمعنى: أي: شيء ينفقون. فكان
 الجواب جملة اسمية كذلك؛ ليكون الجواب طبق السؤال، وهو خير لمبتدأ محذوف تقديره: الذي
 ينفقونه العفو.

ووجه من قرأ بالنصب جعل (ماذا) اسمًا واحدًا في محل نصب مفعول مقدم. (ل ينفقون) فأتى به في
 الجواب منصوبًا كذلك على أنه مفعول لفعل محذوف تقديره: ينفقون العفو.

الكشف، ٢٩٢/١؛ الإتحاف، ١٥٧.

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر ويعقوب بضم الياء في لفظ (يخافا) كما قال الشارح من سورة [البقرة: ٢٢٩]
 خلافًا لأصليهما.

وقرأ خلف بفتح الياء كما قال الشارح أيضًا مخالفًا لأصله كذلك؛ فكل من القراء الثلاثة قد خالف
 أصله فيها.

وجه من قرأ بضم الياء على البناء لما لم يسم فاعله والتقدير: (إلا أن يخاف الولاءة والحكام الرجل=

وقرأ أبو جعفر^(١) ﴿لَا تُضَاكِرْ وَالِدَةً﴾، ﴿وَلَا يُضَاكِرْ كَاتِبٌ﴾ بإسكان الراء مخففاً، وأشبع المد للساكنين، وعنه^(٢) ﴿قَدَرُهُ﴾ معاً بفتح الدال. ورفع يعقوب^(٣) وخلف

والمرأة ألا يقيما حدود الله) فحذف الفاعل وما عطف عليه وأقيم المفعول وما عطف عليه مقامه؛ وهو ضمير الرجل والمرأة وأسند الفعل إليه وحذف الجار؛ فموضع (أن لا يقيما) نصب عند سبويه، وجر (على) عند غيره ويجوز أن يكون (أن لا يقيما) بدل اشتمال من ضمير الزوجين؛ لأنه يحله محله والتقدير: (إلا أن يخاف عدم إقامتهما حدود الله) من المعدى لواحد والخوف على هذا الوجه على بابه.

ومن فتح الياء فعلى البناء للفاعل وإسناده إلى ضمير الزوجين المفهومين من السياق وهما الرجل والمرأة. (وأن لا يقيما) مفعول به. والخوف على بابه. أو بمعنى الظن؛ ويدل عليه قراءة عبيدالله: (إلا أن يظنا). الإتحاف، ١٥٨؛ وابن عبدالجواد، مخطوط.

(١) أي: قرأ أبو جعفر بتخفيف الراء مع سكونها كما قال الشارح في لفظ ﴿تُضَاكِرْ﴾ من الآية رقم (٢٣٣)، ولفظ ﴿يُضَاكِرْ﴾ من الآية (٢٨٢)، وهي من تفرده في الموضوعين.

وقرأ يعقوب بالرفع والتشديد في الموضع الأول، وبالفتح والتشديد في الثاني من الموافقة. وقرأ خلف بالفتح والتشديد في الموضوعين من الموافقة أيضاً.

وكلهم يشبعون المد لأجل الساكن، إلا أبا جعفر؛ فالإشباع عنده في الموضوعين من قبيل المد اللازم الكلمي المخفف، وجمع بين الساكنين؛ لأن مدة الألف تجرى مجرى الحركة وذلك شائع. وغيره من قبيل المد اللازم الكلمي المثقل.

وجه الإسكان والتخفيف على أنه من ضار يضير، وسكن إجراءً للوصول مجرى الوقف. ووجه الرفع والتشديد على أن (لا) نافية بمعنى النهي للمشاكله من حيث إنه عطف جملة خبرية على مثلها من حيث اللفظ. ورفَع الفعل لتجرده من الناصب والجار.

ووجه الفتح والتشديد على أن (لا) ناهية والفعل بعدها مجزوم بها فسكنت الراء الأخيرة وقبلها راء ساكنة مدغمة. فالتقى ساكنان فحركنا الثاني لا الأول على غير قياس، وإن كان الأصل للأول، وحرك بالفتح؛ لمناسبة الألف إذ الفتحة أخت الألف. الإتحاف، ١٥٨؛ وابن عبدالجواد، مخطوط.

(٢) الضمير في عنه يعود إلى أبي جعفر؛ يعني: قرأ بتحريك الدال بالفتح من لفظ ﴿قَدَرُهُ﴾ معاً من قوله - تَعَالَى -: ﴿عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ﴾ الآية (٢٣٦). وعلم ذلك من الإطلاق خلافاً لأصله. وقرأ خلف كذلك؛ أي: بفتح الدال من الموافقة.

وقرأ يعقوب بالإسكان في الدال من الموافقة أيضاً. والتحريك والإسكان لغتان. قيل: هما بمعنى واحد؛ كالدرك والدرك. وقيل: التسكين على أنه مصدر، والفتح على أنه اسم؛ كالعد والعدد. وقيل: التسكين: الطاقه. وبالتحريك: المقدار.

الكشف، ٢٩٨ / ١؛ الإتحاف، ١٥٩.

(٣) أي: قرأ يعقوب وخلف برفع التاء من لفظ ﴿وَصِيَّةٌ﴾ كما قال الشارح من قوله - تَعَالَى -: ﴿وَصِيَّةٌ لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ الآية ٢٤٠، خلافاً لأصليهما.

﴿وَصِيَّةٌ﴾ كأبي جعفر وعلمت قراءته من الوفاق.
 يُضَاعِفُهُ انْصَبَ حُزٌّ وَشَدَّدَهُ كَيْفَ جَا إِذَا حُمَّ وَيَنْصُطُ بِضَطَّةِ الْخَلْقِ يُعْتَلَى
 أي: وقرأ يعقوب^(١) بنصب ﴿يُضَعِّفُهُ﴾ معًا. وشدد ﴿مُضَاعَفَةٌ﴾ وباب
 ﴿يُضَعِّفُ﴾ أبو جعفر ويعقوب^(٢).

وقرأه أبو جعفر بالرفع كذلك من الموافقة كما قال الشارح، فاتفق الثلاثة.
 وجه من قرأ بالرفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف؛ أي: فعليهم وصية، أو مبتدأ خبره (لأزواجهم)،
 والمسوغ كونه موضع تخصيص؛ كسلام عليكم. أو على أنه خبر لقوله - تَعَالَى - قَبْلُ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ
 مِنْكُمْ﴾ على تقدير مضاف؛ أي: حكم الذين.
 ووجه من قرأ بالنصب فعلى أنه مفعول مطلق؛ أي: وليوص الذين وصية. أو مفعول به؛ أي: كتب الله
 وصية، و(الذين) فاعل على الأول ومبتدأ على الثاني.
 الإتحاف، ١٥٩، الفاسي؛ وابن عبد الجواد على الدرّة، مخطوطتان.

(١) أي: قرأ يعقوب بنصب الفاء من لفظ (يضاعفه) من قوله - تَعَالَى -: ﴿فَيُضَعِّفُهُ لَهُ﴾ [البقرة: ٢٤٥]
 وفي سورة [الحديد: ١١] عُلم ذلك من الإطلاق خلافاً لأصله. وقرأ أبو جعفر وخلف بالرفع من
 الموافقة. وسيأتي الكلام على تشديد العين.

وجه النصب إضمار (أن) بعد الفاء في جواب الاستفهام والاستفهام على المعنى دون اللفظ؛ لأن
 الاستفهام - وإن كان عن المقرض في اللفظ - فهو عن الإقراض في المعنى؛ كأنه قال: أيقرض الله أحد
 فيضاعفه له؟! أو يكون عطفاً على المصدر المفهوم من يقرض معنى؛ فيكون مصدرًا معطوفاً على
 مصدر؛ تقديره: من ذا الذي يكون منه إقراض فمضاعفة من الله.
 ووجه من رفع عطف على لفظ (يقرض) وهو فعل الصلة، أو على الاستئناف؛ أي: فهو يضاعفه.
 الكشف، ٢٢٩/١؛ الإتحاف، ١٥٩.

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر ويعقوب بتشديد العين في الصيغ المشتقة من المضاعفة، وأخذ التعميم في الحكم
 من قول الناظم: (كيف جا) خلافاً لأصليهما. ويلزم من تشديد العين حذف الألف قبلها.
 وقرأه خلف بتخفيف العين؛ ويلزم منه إثبات الألف قبلها، وذلك من الموافقة. وباب (يضاعف) وقع
 في القرآن الكريم في عشرة مواضع:

﴿فَيُضَعِّفُهُ لَهُ﴾ [البقرة: ٢٤٥].

﴿وَاللَّهُ يُضَعِّفُ﴾ [البقرة: ٢٦١].

﴿يُضَعِّفُهَا﴾ [النساء: ٤٠].

﴿يُضَعِّفُ لَهُمْ﴾ [هود: ٢٠].

﴿يُضَعِّفُ لَهُ﴾ [الفرقان: ٦٩].

﴿يُضَعِّفُ لَهَا﴾ [الأحزاب: ٣٠].

وقرأ روح^(١) ﴿وَاللّٰهُ يَاقِبُضٌ وَيَبِصِطٌ﴾، و﴿فِي الْخَلْقِ بَصِطَةٌ﴾ [با]^(٢) لصاد.
 عَسَيْتُ أَفْتَحُ إِذْ عُرْفَهُ يُضَمُّ دِفَاعٌ حَزْ وَأَعْلَمُ فُرْ وَآكْسِرُ فَضْرُهُنَّ طِبُّ أَلَا
 وفتح أبو جعفر^(٣) ﴿عَسَيْتُمْ﴾ معاً.

﴿فِيضَعْفَهُ لَمْ﴾ [الحديد: ١١].

﴿يُضَعِّفُ لَهُمْ﴾ [الحديد: ١٨].

﴿يُضَعِّفُهُ لَكُمْ﴾ [التغابن: ١٧].

ويدخل في باب يضاعف لفظ ﴿مُضَعَّفَةٌ﴾ سورة آل عمران، كما قال الشارح الآية رقم (١٣٠).
 والقراء الثلاثة لهم في كلمة (فيضاعفه) في البقرة والحديد ثلاث قراءات وفي بقية الباب قراءتان والأمر
 ظاهر.

والتخفيف والتشديد لغتان؛ فالتشديد مضارع ضَعَّفَ بالتشديد والتخفيف مضارع ضَاعَفَ
 بالتخفيف. قال ابن السكيت: ضاعفت وضَعَّفت بمعنى واحد.

ابن عبد الجواد؛ والنويري على الدرّة، مخطوطان.

(١) يعنى روى روح عن يعقوب لفظ ﴿يَبِصِطُ﴾ بالصاد كما قال الشارح هنا الآية (٢٤٥)، وكذلك في
 لفظ (بصطة) المصاحب للفظ الخلق وهو في سورة [الأعراف: ٦٩] خلافاً لأصله؛ فخرج ﴿بَسَّطَةً فِي
 أَلْوَالِهِمْ وَأَلْحَسُوا﴾ الآية (٢٤٧) فإنه متفق على قراءته بالسين من هذه الطرق، الشاطبية، والتيسير،
 والدرّة، والتجبير.

وقرأ أبو جعفر بالصاد في هذين الموضعين من الموافقة.

وقرأ خلف ورويس بالسين فيهما من الموافقة أيضاً.

وجه من قرأ بالصاد لمناسبة الطاء التي هي كالصاد في الإطباق والاستعلاء طلباً للتخفيف وأبدلت
 السين صاداً؛ لأن الصاد توافق السين في المخرج والصفير.

ووجه من قرأ بالسين على الأصل. الفاسي؛ والجعبري على الشاطبية، مخطوطان.

(٢) في نسخة ج: (في) والصواب ما ذكرناه.

(٣) يعنى: قرأ أبو جعفر بفتح السين من لفظ ﴿عَسَيْتُمْ﴾ المسند إلى الضمير في قوله - تَعَالَى -: ﴿قَالَ
 هَلْ عَسَيْتُمْ﴾ هنا الآية (٢٤٦)، وفي سورة [القتال: ٢٢] ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾ خلافاً لأصله، وأطلقه
 الناظم اعتماداً على الشهرة ولم يسنده إلى الضمير لضرورة النظم.

ويلزم من فتح السين سكون الباء عند أبي جعفر حرف لين كما أنّ الباء هذه تسكن حرف مد عند من
 كسر السين. وخرج بشرط المتصل بالضمير المجرد منه؛ نحو: ﴿عَسَى اللَّهُ﴾ فمتفق عليه بالفتح.

وقرأ يعقوب وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة على فتح السين.

والكسر لغة أهل الحجاز. والفتح على الأصل للإجماع عليه في عسى.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ١٦٠.

وضم يعقوب ﴿عُرْفَةً بِيَدِهِ﴾^(١).

وقرأ ﴿دَفَعُ﴾ كنافع^(٢).

وقرأ خلف ﴿قَالَ أَعْلَمُ﴾ بالقطع وضم الميم^(٣) وكسر أبو جعفر. [ورويس]^(٤)

﴿فَصْرَهْنَ﴾ كخلف^(٥).

(١) يعني: قرأ يعقوب بضم الغين من لفظ ﴿عُرْفَةً﴾ كما قال الشارح من الآية رقم (٢٤٩) خلافاً لأصله.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بفتح الغين من الوفاق كذلك. وهما لغتان. وقيل: الضم اسم للماء المغترف. والفتح على أنها مصدر اسم للمرة الواحدة؛ والتقدير إلا من اغترفها غرفة واحدة.

الكشف، ٢٠٤/١؛ والإتحاف، ١٦١.

(٢) يعني: قرأ يعقوب بكسر الدال وإثبات ألف بعد الفاء مع فتحها في لفظ (دفاع) من قوله - تعالى -:

﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ﴾ هنا الآية (٢٥١) وفي سورة [الحج: ٤٠] وعلم موضع الحج من الإطلاق اعتماداً

على الشهرة. وقوله: كنافع؛ لأنه يقرأ كذلك. خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.

وقرأ خلف بفتح الدال وإسكان الفاء وحذف الألف من الموافقة أيضاً.

وجه من قرأ بالكسر والألف فعلى أنه مصدر دافع؛ كقاتل قتالا وهو في هذين الموضعين من باب

المفاعلة الصادرة من الواحد؛ لأن الله - عزَّ وجلَّ - يَدْفَعُ ولا يُدْفَعُ.

ومن قرأ بالفتح والإسكان والحذف فعلى أنه مصدر دَفَعَ.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ الإتحاف، ١٦١.

(٣) يعني: قرأ خلف بهمزة قطع مفتوحة وصلا وابتداء ورفع الميم من لفظ ﴿أَعْلَمُ﴾ كما قال الشارح

الآية (٢٥٩) خلافاً لأصله، وعلمت الترجمة من لفظ الناظم.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه هذه القراءة أنها من إخبار المتكلم، وهو فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وقع

مقول القول وفاعل قال ضمير يعود على المتكلم الذي مر على قرية؛ وهو عزيز، وقيل: الحضير.

أبو زرعّة، ١٤٥؛ التسهيل، ٩٠/١.

(٤) ما بين المعقوفين سقط من ج، وما ذكرناه من أ، ب وهو الصواب.

(٥) قرأ أبو جعفر ورويس عن يعقوب بكسر البصاد ويلزمه ترفيق الراء من لفظ (فصرهن) كما قال الشارح

من قوله - تعالى -: ﴿فَصْرَهْنَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠] خلافاً لأصليهما.

وقرأ خلف كذلك؛ أي: بكسر الصاد من الموافقة.

ورواه روح بضم الصاد من الموافقة أيضاً. ويلزمه تفخيم الراء.

نِعْمًا حُزِرَ اسْكِنَ أَدْ وَمَيْسِرَةٌ افْتَحَا كَيْخَسِبُ أَدْ وَأَكْسِرُهُ فُقْ فَأَدْنُوا وَلَا (١)

أي واكسر ليعقوب ﴿نِعْمًا﴾ معًا كسرًا مشبعا^(٢)؛ وَفُهُمُ الكسر المشبع من العطف

وجه من قرأ بكسر الصاد على أنها مصدر من صار يصير بمعنى القطع. ومن قرأ بضم الصاد فعلى أنها من صاره يَصُورُهُ بمعنى الإمالة. وقيل: هما بمعنى واحد؛ والتقدير: فقطعهن مماله إليك أو فأملهن إليك وقطعهن، ثم افعل كذا وكذا.

(١) في نسخة ج: تقديم وتأخير، حيث إن شرح هذا البيت قد أُحْزِرَ وقَدِّمَ ما بعده عليه، وفيها نقص أيضًا في بعض الكلمات؛ ككلمة (ميسرة) وغيرها.

(٢) المراد بالإشباع في كلام الشارح هو إتمام كسرة العين. لا الإشباع بمعنى المد كما في صلة هاء الكناية؛ فإنه لم يُقرأ به في الشاذ ولا في المتواتر.

والمعنى أن يعقوب قرأ بإكمال كسرة العين من لفظ ﴿نِعْمًا﴾ معًا وذلك في قوله - تَعَالَى -: ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾ الآية (٢٧١)، و﴿نِعْمًا يَعْطُرُ بِهِ﴾ [النساء: ٥٨] خلافاً لأصله.

وقرأ خلف كذلك؛ أي: بكسر العين من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بإسكان العين وفاقاً لأصله من رواية قالون في أحد الوجهين عنه. والقراء الثلاثة وافقوا أصولهم في النون؛ فخلف بالفتح ولأبي جعفر ويعقوب بالكسر.

أن أبا جعفر قرأ بكسر النون وإسكان العين.

وأن يعقوب قرأ بكسر النون وإتمام كسرة العين.

وقرأ خلف بفتح النون وكسر العين.

فمن قرأ بكسر النون وإسكان العين فحججهم في ذلك أن أصل الكلمة نِعْمًا. بفتح النون وكسر العين؛ فكسروا النون لكسرة العين ثم سكنوا العين للتخفيف.

ومن قرأ بفتح النون وكسر العين فعلى الأصل؛ لأن أصل الكلمة (نعم) فأتوا بالكلمة على أصلها، ولم يجمع فيها بين الساكنين.

ومن قرأ بكسر النون والعين فعلى إتباع كسرة النون لكسرة العين وهي لغة هذيل.

هذا، وقد تجرأ بعض النحويين فأنكروا قراءة أبي جعفر بسكون العين وتشديد الميم، ولم ينفرد أبو جعفر بهذه القراءة وحده؛ بل وافقه عليها شعبة عن عاصم وقالون عن نافع، وأبو عمرو البصري، وهم من القراء السبعة المجمع على قراءتهم. فكيف تكون قراءة أبي جعفر منكراً؟!

ويجب علينا بهذه المناسبة أن نحدد المنكرين ونرد عليهم بإيضاح فنقول: إن الذين أنكروا هم الصرفيون كما حددهم المحقق الديمياطي في كتابه الإتحاف، فقد تقرر عندهم أنه لا يجمع بين ساكنين إلا إذا كان الأول حرف مد أو لين فإن كان صحيحاً جاز وفقاً لعروضه لا وصلاً.

والجمع بين الساكنين جائز خلافاً لما قاله الصرفيون؛ لوروده في القرآن الكريم في مواضع كثيرة، =

على قوله: واكسر ﴿فَصْرَهُنَّ﴾، وسكن العين أبو جعفر.

ووردت القراءة به في القراءات المتواترة؛ ونورد فيما يلي أمثلة لبعض القراءات والروايات التي جُمع فيها بين الساكنين في غير قراءة الإمام أبي جعفر، وذلك على سبيل المثال لا الحصر:
قراءة الإمام ابن كثير المكي من رواية البيهقي ﴿هَلْ تَرَبُّصُونَ﴾ [التوبة: ٥٢] بتشديد التاء، وقرأ ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾ [النور: ١٥] بتشديد التاء أيضًا إلى غير ذلك مما ورد في قراءته.
وفي هذه الأمثلة جمع بين الساكنين إذ إن قبل التاء المشددة في الكلمتين ساكن صحيح وهو اللام من هل والذال من إذ، وهما ظاهرتان غير مدغمتين في قراءته.

وقرأ الإمام أبو عمرو البصري من رواية السوسي بإدغام الراء في الراء من قوله - تَعَالَى -: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وقرأ بإدغام الدال في الطاء من قوله - تَعَالَى -: ﴿مَنْ بَعَدَ ظُلْمِهِ﴾ [المائدة: ٣٩]، وقرأ بإدغام الدال في الصاد من قوله - تَعَالَى -: ﴿فِي الْمَهْدِ صَيِّبًا﴾ [مريم: ٢٩] إلى غير ذلك مما ورد في قراءة الإمام أبي عمرو من رواية السوسي. وفي هذه الأمثلة جمع بين الساكنين؛ لأن الإدغام هنا قبله ساكن صحيح وهو الهاء في شهر والمهد، والعين في من بعد، وجمع بينه وبين الحرف المشدد الذي بعده.

وقرأ الإمام حمزة الكوفي ﴿فَمَا اسْطَعْوُوا﴾ [الكهف: ٩٧] بتشديد الطاء وفيه الجمع بين الساكنين أيضًا إذ السين ساكنة والطاء مشددة.

وقرأ الإمام نافع المدني من رواية قالون في أحد وجهيه مثل قراءة الإمام أبي جعفر في ﴿لَا تَعْدُوا﴾ هنا وأخواتها وهي ثلاث كلمات: (يَعْمَا) موضعين في القرآن ﴿فَيَعْمَا هِي﴾ [البقرة: ٢٧١]، ﴿يُعْظَمُ بِيءٌ﴾ [النساء: ٥٨]، ﴿لَا يَهْدِي﴾ في [يونس: ٣٥]، ﴿يَحْضُمُونَ﴾ [يس: ٤٩]. فقرأ في أحد وجهيه بالجمع بين الساكنين في هذه الكلمات كما هو واضح في كتب القراءات.

هذا، وإن قراءة الإمام أبي جعفر في ﴿لَا تَعْدُوا﴾ وأخواتها ومن وافقه فيها من القراء وكذلك قراءة الأئمة المذكورين على سبيل المثال أنفأ أبو عمرو وابن كثير وحمزة، هؤلاء قراءاتهم متواترة ثابتة بالأسانيد الصحيحة التي لا طعن فيها وهي معلومة ومشهورة ولا وجه بحال لمنكريها؛ فقد رُدَّ عليهم بردود كثيرة في كتب مختلفة نذكر بعضها منها؛ ليكون القارئ على علم بها جاء في كتاب: (إتحاف فضلاء البشر) للمحقق الشيخ أحمد البنا الدمياطي في باب الإدغام ص «٢٦، ٢٧» بعد أن ذكر رأي الصرفيين في اجتماع الساكنين والذي أشرنا إليه آنفأ ما نصه:

وقد ثبت عن القراء اجتماعهما (أي: الساكنين على غير حدهما) فخاض فيهما الخائضون توهماً منهم أن ما خالف قاعدتهم (أي: الصرفيين) لا يجوز. وهو كما قاله جميع المحققين، إنا لا نسلم أن ما خالف قاعدتهم غير جائز، بل غير مقيس، وما خرج عن القياس إن لم يُسمع فهو لحن، وإن سُمع فهو شاذٌ قياساً فقط، ولا يمتنع وقوعه في القرآن، وأيضاً فهو ملحق بالوقف إذ لا فرق بين الساكن للوقف والساكن للإدغام ثم نعود ونقول: دعواهم عدم جوازهم وصلات ممنوعة وعدم وجدان الشيء لا يدل على عدم وجوده في نفس الأمر فقد سُمع التقاؤهما من أفصح العرب بل أفصح الخلق على الإطلاق - صلوات الله وسلامه عليه - فيما يروى: «يَعْمَا المال الصالح للرجل الصالح» قاله أبو عبيدة واختاره، =

وفتح^(١) سين ﴿مَيْسِرَةً﴾ وكذا باب ﴿يَحْسَبُ﴾

وناهيك به، وتواتر ذلك عن القراء وشاع وذاع، ولم يُنكر وهو إثبات مفيد للعلم، وما ذكره نفي مسنده الظن؛ فالإثبات العلمي أولى من النفي الظني، ولئن سلمنا أن ذلك غير متواتر فأقل الأمر أن يثبت لغة بدلالة نقل العدول له عمن هو أفصح ممن استدلوا بكلامهم، فبقي الترجيح في ذلك بالإثبات وهو مقدم على النفي، وإذا حمل كلام المخالف على أنه غير مقيس أمكن الجمع بين قولهم والقراءة المتواترة والجمع ولو بوجه أولى. وقال ابن القشيري: ما ثبت بالاستفاضة أو التواتر أنه قرئ به فلا بد من جوازه، ولا يجوز أن يقال: لحن.

وقال ابن الحاجب بعد نقله التعارض بين قولي القراء والنحويين ما نصه: (والأولى الرد على النحويين في منع الجواز فليس قولهم حجة إلا عند الإجماع ومن القراء جماعة من أكابر النحويين فلا يكون إجماع النحويين حجة مع مخالفة القراء لهم، ثم ولو قدر أن القراء ليس فيهم نحوي فإنهم ناقلون لهذه اللغة وهم مشاركون للنحويين في نقل اللغة فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى؛ لأنهم ناقلوها عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله؛ ولأن القراءة ثبتت متواترة. وما نقله النحويون أحاداً ثم لو سلم أنه ليس بمتواتر، فالقراء أعدل وأكثر؛ فكان الرجوع إليهم أولى. اهـ بلفظه.

وقال صاحب الانتصاف: ليس القصد تصحيح القراءة بالعربية بل تصحيح العربية بالقراءة. اهـ. وقال العلامة السيوطي - رحمه الله - تعالى - في كتابه الاقتراح في أصول النحو: فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً أم أحاداً أم شاذاً، ثم قال: وكان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك فإن قراءتهم ثابتة صحيحة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا طعن فيها، وثبت ذلك دليل على جوازه في العربية وقد ردّ المتأخرون ومنهم ابن مالك على من عاب عليهم بأبلغ رد، واختار ما وردت به قراءتهم في العربية، وإن منعه الأكثرون. اهـ.

ونستنتج من هذا أن الجمع بين الساكنين جائز؛ لورود الأدلة القاطعة به فقد وردت القراءة الصحيحة به، وهو لغة النبي ﷺ فيما يروى عنه «نعمًا المال الصالح للرجل الصالح» بإسكان العين وتشديد الميم. انظر: غيث النفع، ١٥٢: ١٥٤، على هامش سراج القارئ.

وحكى الكوفيون والنحويون سماعاً من العرب ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ مدغماً، وحكى سيبويه ذلك في الشعر، ونكتفي بهذا القدر من بيان أدلة الأفاضل الأعلام للرد على منكري الجمع بين الساكنين في قراءة الإمام أبي جعفر وغيره من القراء. والله الموفق.

(١) أي: قرأ أبو جعفر أيضاً بفتح السين من لفظ ﴿مَيْسِرَةً﴾ من قوله - تعالى - : ﴿إِلَى مَيْسِرَةٍ﴾ الآية (٢٨٠) خلافاً لأصله.

وقرأ يعقوب وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة. والفتح في السين لغة تميم وقيس ونجد. والضم فيها لغة أهل الحجاز. وقد جاء منه نحو: المقبرة والمسربة والمأدبة. ابن عبد الجواد؛ والنويري، مخطوطان؛ والإتحاف، ١٦٦.

[كيف جا] (١).

وقرأ خلف باب ﴿يَحْسَبُ﴾ بكسر السين، وقرأ ﴿فَأَذْنُوا﴾ كنافع (٢)، والله أعلم.
وبالفتح (٣) أَنْ تُذَكِّرَ بِنَصْبِ فَصَاحَةٌ رِهَانٌ حِمَى يَغْفِرُ يُعَذِّبُ حِمَى الْعَلَا
أي: قرأ خلف ﴿أَنْ تُضَلَّ إِحْدَهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَهُمَا﴾ بفتح الهمزة ونصب
الراء (٤).

(١) ما بين المعقوفين سقط من ب، والمعنى أن أبا جعفر قرأ كذلك بفتح السين من لفظ (يحسب) وبابه،
والمراد بيباه الفعل المضارع سواء تجرد من الضمائر؛ نحو: ﴿يَحْسَبُ أَنْ مَالَهُ أَخْلَدُهُ﴾ (٣) أو اقترن
بها؛ نحو: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ﴾ وسواء بُدئ بياء الغيبة كما ذكر أو بئاء الخطاب؛ نحو:
﴿وَتَحْسَبُهُمْ آيَاتًا﴾، ﴿أَمْ تَحْسَبُ﴾ وسواء أُكِّد بنون التوكيد أم لم يؤكد؛ نحو: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ
اللَّهُ يَخْلِفُ وَعْدَهُ رُسُلَهُ﴾ خلافًا لأصله.

وقرأ خلف بكسر السين خلافًا لأصله كذلك. وعلم من الوفاق ليعقوب كذلك؛ أي: بكسر السين
(وفتح السين هو الأصل كعلم يعلم وهو لغة تميم والكسر لغة أهل الحجاز).

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ١٦٥.

(٢) يعني: قرأ خلف بسكون الهمزة وفتح الذال من لفظ (فأذنوا) من قوله - تعالى -: ﴿فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ﴾
الآية (٢٧٩) خلافًا لأصله. وقوله: كنافع؛ لأنه ممن يقرأ كذلك.
وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.
وقراءة الإسكان وفتح الذال فعل أمر من أذن بالشيء إذا علم به.
الإتحاف، ١٦٥؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٣) هذا البيت وشرحه سقط من ج.

(٤) بين الشارح - رحمه الله - تعالى - قراءة خلف في لفظ ﴿أَنْ﴾ وفي لفظ ﴿فَتُذَكَّرَ﴾ الآية (٢٨٢)
خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك في اللفظين من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة، وهم على أصولهم في الكاف
تخفيفًا وتشديدًا؛ فخفف يعقوب وشدد أبو جعفر وخلف، والتخفيف يلزم منه سكون الذال،
والتشديد يلزم منه فتحها.

والمخالصة أن يعقوب قرأ بفتح الهمزة من ﴿أَنْ تَضَلَّ﴾ وتخفيف الكاف ونصب الراء من لفظ
﴿فَتُذَكَّرَ﴾ وأبا جعفر وخلفًا قرأ بفتح الهمزة من (أن تضل)، وتشديد الكاف ونصب
الراء من (فتذكر).

فمن قرأ بفتح (أن) فعلى أنها مصدرية ناصبة ل(تضل)، وفتحته إعراب.
ومن كسرها من القراء السبعة فعلى أنها شرطية، و(تضل) جزم بها وفتح اللام للإدغام والنصب في
الراء عطفًا على تضل. ومن شدد الكاف من فتذكر جعلها من ذكر المضاعف، ومن خففها جعلها =

وقرأ يعقوب ﴿فَرِهَنَّ﴾ كصاحبيه^(١).

ورفع^(٢) أبو جعفر ويعقوب ﴿يَعْفِرُ﴾، ﴿وَيُعَذِّبُ﴾ وإليه الإشارة بقوله: (بِرَفْعِ نَفْرُقِ يَاءٍ نَزَعُ مَنْ نَشَأَ ءُ يُوسُفَ نَسَلُكُهُ نَعْلَمُهُ حَلَا) أي: قرأ يعقوب ﴿لَا نَفْرُقُ﴾، و﴿نَزَعُ دَرَجَتٍ مِّنْ نَّشَأٍ﴾ بيوسف، و﴿يَسَلُكُهُ عَدَابًا﴾، ﴿وَيَعْلَمُهُ الْكِتَابَ﴾ بالياء في الجميع^(٣).

من أذكر المعدي بالهمزة. ابن خالويه، ١٠٤.

(١) يعني: قرأ يعقوب لفظ ﴿فَرِهَنَّ﴾ بكسر الراء وفتح الهاء وألف بعدها كما لفظ به الناظم من قوله: ﴿فَرِهَنَّ مَقْبُوضَةً﴾ الآية (٢٨٣) خلافاً لأصله. ومعنى قول الشارح: كصاحبيه؛ يعني: أبا جعفر وخلقا، فقد قرأ كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

فمن قرأ ﴿فَرِهَنَّ﴾ بكسر الراء وفتح الهاء فعلى أنها جمع (زهن) يأسكان الهاء كحبل وجبال وكعب وكعاب.

ومن قرأ (فُرُهَنَّ) بضم الراء والهاء فعلى أنها أيضاً جمع زهن كسقف وسقف.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ١٦٧.

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر ويعقوب برفع الراء من لفظ ﴿فَيَعْفِرُ﴾، و برفع الباء من لفظ ﴿وَيُعَذِّبُ﴾ كما قال الشارح من قوله - تعالى -: ﴿فَيَعْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ الآية (٢٨٤) خلافاً لأصليهما.

وقرأ خلف بجزم الفعلين من الموافقة.

فمن قرأ برفعهما فعلى الاستئناف؛ أي: فهو يغفر أو عطف جملة فعلية على مثلها.

ومن قرأ بجزم الفعلين فعطفًا على يحاسبكم. الإتحاف، ١٦٧؛ والنويري على الدرّة، مخطوط.

(٣) بين الشارح أن يعقوب قرأ بياء الغيبة في الأفعال الخمسة المذكورة وهي لفظ ﴿نَفْرُقُ﴾ من قوله - تعالى -: ﴿لَا نَفْرُقُ بَيْنَ أَحَدٍ﴾ [البقرة: ٢٨٥] ولفظي ﴿يَرْفَعُ﴾، ﴿يَشَاءُ﴾ من قوله - تعالى -: ﴿نَزَعُ دَرَجَتٍ مِّنْ نَّشَأٍ﴾ [يوسف: ٧٦] وقيده الناظم بيوسف؛ لإخراج موضع الأنعام الآية (٨٣) لعدم احتمال الغيبة فيه وهو من تفرده في هذه المواضع الثلاثة، الرابع: لفظ (يسلكه) من قوله - تعالى -: ﴿يَسَلُكُهُ عَدَابًا صَعْدًا﴾ [الجن: ١٧] خلافاً لأصله، الخامس: ﴿وَيَعْلَمُهُ﴾ من قوله - تعالى -: ﴿وَيَعْلَمُهُ الْكِتَابَ﴾ [آل عمران: ٤٨] خلافاً لأصله أيضاً.

وقرأ أبو جعفر بنون المتكلم في المواضع الخمسة المذكورة إلا موضع آل عمران فبالياء من الموافقة.

وقرأ خلف بنون المتكلم أيضاً في المواضع الخمسة المذكورة إلا موضع الجن فبالياء من الموافقة أيضاً.

فمن قرأ بالنون في الجميع فعلى الإخبار من الله - تعالى - عن نفسه أو غيره.

ووجه الياء في يفرق إسناده إلى لفظ (كل)، وفي يرفع ويشاء إسناده إلى الاسم الكريم، وفي يسلكه =

«سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ»

يَرُونَ خِطَابًا حُزًّا وَفَزَّ يَقْتُلُوا تَقِيَةً مَعَهُ وَصَعْتُ حُمٍّ وَإِنَّ افْتِحًا فَلَا
 أَيُّ: قرأ يعقوب بخطاب ﴿يَرَوْنَهُمْ مَثَلِيهِمْ﴾^(١) وقصر خلف ﴿وَيَقْتُلُونَ
 الَّذِينَ﴾ خلفًا لحمزة^(٢).

إسناده إلى الرب قبله، وفي يعلمه حملة على الغيب قبله في ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾. ومن قرأ بالنون في
 البعض وبالياء في البعض فاتبايع للأثر. والله أعلم. ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ١٦٧.
 «وهنا تمت سورة البقرة»

بإيات الإضافة في سورة البقرة ثمان:

﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾ في الموضعين فتحهما أبو جعفر، وسكنهما الآخران.
 ﴿فَأَذْكُرُونَ أَذْكَرَكُمْ﴾، ﴿وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ أسكنهما الكل.
 ﴿مِنِّي إِلَّا مَن أَعْتَرَفَ﴾ فتحها أبو جعفر، وسكنها الآخران.
 ﴿رَبِّي الَّذِي يُحْيِي﴾، ﴿وَعَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ فتحهما الكل.
 ﴿بَيْنِي لِلظَّالِمِينَ﴾ فتحها أبو جعفر، وأسكنها الآخران، وانفق الجميع على إسكان ﴿بِعَهْدِي أَوْفٍ﴾.
 بإيات الزوائد ست: ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَا﴾، ﴿وَأَنْتَقُونَ يَتَأُولَى الْأَلْبَابِ﴾. أثبت الثلاثة في الوصل أبو
 جعفر، وفي الحاليين يعقوب. وحذفها في الحاليين خلف ﴿فَأَرْهَبُونَ﴾، ﴿فَأَنْتَقُونَ﴾، ﴿وَلَا تَكْفُرُونَ﴾،
 أثبتهن في الحاليين يعقوب وحده، وحذفهن الآخران كذلك، والله الموفق.

(١) يعني: قرأ يعقوب بقاء الخطاب في لفظ ﴿يَرَوْنَهُمْ﴾ كما قال الشارح من الآية (١٣) خلفًا لأصله.
 وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.

وقرأه خلف بياء الغيبة من الموافقة أيضًا.

وجه الخطاب على أن مخاطبين هم المؤمنون، وضمير الغيبة للمشركين، والتقدير: ترون أيها المسلمون
 المشركين مثليكم في العدد، والتقدير على الغيب: يرى المشركون المسلمين مثلي عدد المشركين.
 فالضمير المرفوع والمجرور للمشركين والمنصوب للمسلمين؛ أراهم الله إياهم مثليهم ليها بهم ويحتسبوا
 عن قتالهم، وكان ذلك مددًا من الله ﷻ كما أمدهم بالملائكة.

وقيل: وجه الغيب على أن الرائيين المشركون والمرئيين المؤمنون. ويحتمل العكس.

ابن عبد الجواد على الدرّة، مخطوط؛ الكشف، ١ / ٣٣٦.

(٢) يعني: قرأ خلف بفتح الياء وإسكان القاف وحذف الألف بعد القاف وضم التاء من لفظ
 ﴿يَقْتُلُونَ﴾ كما قال الشارح من الآية (٢١)، خلفًا لأصله، وهو الموضع الثاني، وعلم ذلك من
 الشهرة؛ لأن خلاف القراء اشتهر عنهم في الثاني، فخرج الأول من نفس الآية فلا خلاف فيه لأحد.
 وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فانفق الثلاثة.

وقرأ يعقوب ﴿منهم تقيّة﴾^(١) بفتح التاء وكسر القاف وبالياء مفتوحة مشددة. وسكّن عين ﴿بِمَا وَضَعْتَ﴾ وضم التاء^(٢)، وفتح خلف همزة ﴿أَنَّ اللَّهَ يَبْشُرُكَ بِبِحَيِّ﴾^(٣).

يُبَشِّرُ كَلًّا فِذْ قُلِ الطَّائِرِ ائْتُلْ طَا ِئْرًا حُزْ نُوفَى الْيَا طُوَى افْتَحْ لِمَا فَلَا
وشدد خلف ﴿بِشْرُ﴾ حيث حل^(٤) وعلم التشديد من لفظه.

وجه هذه القراءة على أنها من القتل والمراد بها العطف على قوله - تعالى -: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيْنَ﴾
فحمل آخر الكلام على أوله في الإخبار بالقتل عنهم.

(١) قراءة يعقوب في لفظ ﴿تقيّة﴾ كما ذكرها الشارح على وزن مطيبة من الآية (٢٨) كما لفظ به الناظم، وهي من تفرده.

وقرأه أبو جعفر وخلف بضم التاء وفتح القاف بعدها ألف؛ ك(رُعاة) من الموافقة. والقراءتان بمعنى واحد وكلاهما مصدر سماعي؛ يقال: اتقى يتقي، اتقاء وتقوى، وتقاة وتقيّة. وتأوها منقلبة عن واو وأصله وقاة مصدر على فعلة من الوقاية. ابن عبد الجواد على الدرّة، مخطوط؛ والإتحاف، ١٧٢.

(٢) بين الشارح قراءة يعقوب في لفظ ﴿وَضَعْتَ﴾ من الآية (٣٦) وعلمت هذه الترجمة من لفظ الناظم خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف بفتح العين وإسكان التاء من الموافقة. وجه قراءة يعقوب على أن التاء للمتكلم على أنه قول أم مريم لاتصال كلامها بما قبل ذلك وما بعده والتاء فاعل، فتناسبت الجملتان. ووجه قراءة أبي جعفر وخلف على أنه إخبار من الله ﷻ.

الإتحاف، ١٧٣؛ والنويري، مخطوط.

(٣) بين الشارح - رحمه الله - تعالى - قراءة خلف في لفظ ﴿إِنَّ﴾ من الآية (٣٩) خلافاً لأصله. وقرأه أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه الفتح على تقدير حذف الجار؛ أي: فناداه بأن الله. والمعنى نادته الملائكة بالبشارة.

الحجة، لأبي زرة، ١٦٣؛ والإتحاف، ١٧٤.

(٤) يعني: قرأ خلف بضم الياء وفتح الباء وكسر الشين مشددة من لفظ ﴿بِشْرُ﴾ كما لفظ به الناظم سواء أكان مبدوءاً بالنون أم بالياء أم بالتاء وسواء أكان مجرداً أم مسنداً إلى الضمير، وعلم الإطلاق من قوله: (كلا) يعني: في كل مواضعه خلافاً لأصله، وذلك في تسعة مواضع؛ وهي: ﴿بِشْرُكَ﴾ في الموضعين هنا الآية رقم (٣٩) والآية رقم (٤٥)، ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [التوبة: ٢١]، ﴿إِنَّا نَبْشُرُكَ﴾ [الحجر: ٥٣]، و[مريم: ٧]، ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٩]، وفي سورة [الكهف: ٢] ﴿لَتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ﴾ [مريم: ٩٧]، ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢٣].

وقرأ أبو جعفر ﴿كهَيْئَةَ الطَّائِرِ﴾^(١) هنا وفي العقود بالمد.
 وقرأ يعقوب ﴿فِيَكُونُ طَائِرًا﴾^(٢) في الموضعين بالمد كأبي جعفر.
 وقرأ رويس^(٣) ﴿فِيَوْفِيهِمْ أُجُورُهُمْ﴾ بالياء وفتح خلف لام ﴿لَمَّا آتَيْتُكُمْ﴾^(٤).

وقرأه أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

تنبيه

عُلم التشديد من اللفظ كما قال الشارح فاستغنى عن القيد، ويلزم من التشديد ضم الباء وفتح الباء وكسر الشين، كما يلزم من التخفيف فتح الباء وسكون الباء وضم الشين. وجه قراءة التشديد على أنه من التبشير وهي لغة أهل الحجاز. والتخفيف والتشديد لغتان مشهورتان. الإتحاف، ١٧٤؛ أبو زرعة، ١٦٣.

(١) يعني: قرأ أبو جعفر بألف بعد الطاء وهمزة مكسورة بينها وبين الراء من لفظ (الطير) المعروف وذلك من قوله - تعالى -: ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ هنا الآية (٤٩) وفي سورة [المائدة: ١١٠] وهو من تفرده. وعلم من انفراده أن يعقوب وخلفاً يقرآن بغير ألف وبياء ساكنة من الموافقة. وجه قراءة أبي جعفر على الأفراد قيل: لأنه لم يخلق إلا الخفاش وطار في الفضاء ثم سقط ميتاً. وقيل التقدير: فأنفخ في الواحد فيكون ما أنفخ فيه طائراً. ووجه قراءة الآخرين إرادة الجنس؛ أي: جنس الطير، ويحتمل أن يراد الواحد فما فوقه، ويحتمل أن يراد به الجمع أو لمناسبة ما قبله فأجرى الآخر على الأول. والحجة أيضاً لمن أفرد أن الله أخبر عنه أنه كان يخلق واحداً ثم واحداً. الإتحاف، ١٧٥؛ النويري على الدرّة، مخطوط.

(٢) يعني: قرأ يعقوب بألف بعد الطاء وهمزة مكسورة بينها وبين الراء في لفظ (طيراً) المنكر كما لفظ به الناظم من قوله - تعالى -: ﴿فِيَكُونُ طَيْرًا﴾ هنا الآية (٤٩) وفي سورة [المائدة: ١١٠] خلافاً لأصله. وقرأه أبو جعفر كذلك من الموافقة وقوله: كأبي جعفر؛ لأنه يقرأ كذلك؛ فاتفقا. وقرأه خلف بغير ألف وبياء ساكنة من الموافقة وسبق توجيه القراءتين آنفاً. (٣) يعني: قرأ رويس بياء الغيبة مكان النون من لفظ ﴿فِيَوْفِيهِمْ﴾ كما قال الشارح من الآية (٥٧) خلافاً لأصله، وهو على أصله في ضم الهاء.

وقرأ أبو جعفر وروح وخلف بالنون من الموافقة. وجه قراءة الباء على أن الضمير لله - عزَّ وجلَّ - لدلالة ما قبله عليه. ووجه قراءة النون على إخبار الله - تعالى - عن نفسه ليوافق ما قبله وما بعده. النويري على الدرّة، مخطوط؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٤) يعني: قرأ خلف بفتح اللام من لفظ (لما) كما قال الشارح من الآية (٨١) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وتوجيه قراءة الفتح على أن اللام للابتداء (وما) موصولة في موضع رفع بالابتداء وما بعدها صلة الموصول، والضمير العائد محذوف والتقدير: للذي آتيتكموه؛ فحذف كما حذف من قوله =

وَيَأْمُرُكُمْ فَانصِبْ وَقُلْ يُرْجِعُونَ حُمْ وَحَجَّ اكْسِرْنَ وَاقْرَأْ يَضْرُكُمْ أَلَا
 أي: ونصب يعقوب راء ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾^(١) وعنه^(٢) ﴿وَالِيَهُ يُرْجِعُونَ﴾^(٣).
 بالغيب وهو على قاعدته بفتح الياء وكسر الجيم، وكسر أبو جعفر ﴿حَجَّ
 الْبَيْتِ﴾^(٤).....

تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾. وخبر المبتدأ ﴿لَتُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ والتقدير: «الذي آتيتكم
 من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به». وقيل: إن اللام لتوطئة القسم،
 و(ما) شرطية في موضع نصب بآيتكم، ومن كتاب تفسير لما وآتيتكم ماض أريد به المستقبل، ثم
 جاءكم معطوف عليه، وجواب القسم لتؤمنن به ولتنصرنه، وجواب الشرط محذوف. وهذه الآية مما
 اجتمع فيه القسم والشرط؛ فجاء الجواب للسابق منهما؛ وهو القسم.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ١٧٧.

(١) بين الشارح - رحمه الله - تعالى - قراءة يعقوب في لفظ (يأمركم) من الآية (٨٠) خلافاً لأصله.
 وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأه أبو جعفر بالرفع في الراء من الموافقة أيضاً.
 وجه قراءة النصب العطف على الفعل المنصوب قبله وهو (أن يؤتية). والضمير المرفوع عائد على
 (لبشر).

وجه قراءة الرفع على الاستئناف، والضمير المرفوع يعود على (لبشر)، وقيل: لله ﴿وَعَلَى﴾.
 الإتحاف، ١٧٧؛ والحجة، لأبي زرعة، ١٦٨.

(٢) الضمير يعود إلى يعقوب، وهو كما قال الشارح قرأ لفظ (يرجعون) بياء الغيبة من الآية (٨٣) خلافاً
 لأصله.

(٣) في نسخة ج: (يرجع) والصواب ما ذكرناه.
 وقرأه أبو جعفر وخلف بناء الخطاب من الموافقة.
 وجه من قرأ بالغيب فلمناسبة ما قبله وهو ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْفٰسِقُونَ﴾ فهو إخبار عن غيب؛ لأنهم لم
 يكونوا بالحضرة.

وجه من قرأ بالخطاب على الالتفات.
 ويعقوب على قاعدته في فتح الياء وكسر الجيم كما سبق في سورة البقرة عند قول الناظم: (ويرجع
 كيف جاء إذا كان للأخرى فسم حلا حلا).
 الإتحاف، ١٧٧.

(٤) يعني: قرأ أبو جعفر بكسر الحاء من لفظ ﴿حَجَّ﴾ كما قال الشارح من الآية (٩٧) خلافاً لأصله.
 وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ يعقوب بفتح الحاء من الموافقة أيضاً.
 والفتح والكسر لغتان، فالفتح لغة أهل الحجاز وبني أسد، والكسر لغة تميم وقيس ونجد وأهل العالية. =

وضم الضاد والراء من ﴿يُضْرِكُمْ﴾^(١) مشدداً، وعُلِمَتْ هذه الترجمة من اللفظ. «وَقَاتَلَ مِثَّ اضْمُمْ جَمِيعًا أَلَا يَغُلُّ لَ جَهْلُ حِمَى وَالْغَيْبُ يَحْسَبُ فَضْلاً قرأ أبو جعفر ﴿قَتَلَ مَعَهُ﴾^(٢) بالمد كخلف، وعُلِمَ ذلك من اللفظ، وضم ميم ﴿مِتَّ﴾، و﴿مُتَّمَّ﴾، و﴿مِتَّنَا﴾ حيث حلَّ^(٣).

وقيل: إن الفتح مصدر والكسر اسم للمصدر.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والحجة، لأبي زرعة، ١٧٠.

(١) بيّن الشارح - رحمه الله - تَعَالَى - قراءة أبي جعفر في لفظ ﴿يُضْرِكُمْ﴾ من قوله - تَعَالَى :: ﴿لَا يُضْرِكُمْ كَيْدُهُمْ﴾ الآية (١٢٠) خلافاً لأصله. وكان على الشارح أن يعبر بالرفع للراء؛ لأنها معربة. وعُلِمَتْ هذه الترجمة؛ أي: تشديد الراء من لفظ الناظم فيلزم من تشديد الراء ضم الضاد وضم الراء للاتباع.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ يعقوب بكسر الضاد مع جزم الراء مخففة من الموافقة أيضاً.

وجه التشديد مع ضم الراء على أنه من ضَرَّ يَضِرُّ، والفعل مرفوع لوقوعه بعد فاء مقدرة والجملة جواب الشرط على حد (من يفعل الحسنات الله يشكرها)؛ أي: فالله، وجعله الجعبري - وتبعه النويري - مجزوماً، والضممة ليست إعراباً إذ الأصل يَضِرُّكُمْ، كينصركم، نقلت ضمة الراء الأولى إلى الضاد ليصح الإدغام ثم سكنت الثانية للجزم فالتقى ساكنان فحركت الثانية له؛ لكونها طرفاً وكانت ضمة للاتباع.

ووجه التخفيف مع جزم الراء أن أصله يَضِيرُكُمْ. نقلت حركة الباء إلى الضاد فالتقت الباء الساكنة مع الراء المجزومة فحذفت وبقيت الكسرة دليلاً عليها.

العنوان في القراءات السبع، ٨٠.

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر بفتح القاف وألف بعدها مع فتح التاء، كما لفظ به الناظم فاستغنى باللفظ عن القيد من لفظ (قتل)، كما قال الشارح من الآية (١٤٦) خلافاً لأصله.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ يعقوب بالضم في القاف والكسر في التاء وحذف الألف من الموافقة أيضاً.

وجه من قرأ (قاتل) فعلى أنه من القتال بالبناء للفاعل والفاعل (ربيون). أو ضمير النبي أو ضمير كآين. ووجه من قرأ (قتل) فمن القتل بالبناء للمفعول، وربيون نائب فاعل. أو أن نائب الفاعل ضمير يعود إلى نبي أو إلى ضمير كم. ومعه ربيون جملة من مبتدأ وخبر صفة ثانية لنبي.

انظر: إعراب القرآن، للعكبري؛ الإتحاف، ١٨٠.

(٣) يعني: قرأ أبو جعفر بضم الميم في لفظ ﴿مُتَّمَّ﴾ و﴿مِتَّ﴾ و﴿مِتَّنَا﴾ حيث وقعت هذه الألفاظ الثلاثة في القرآن الكريم كما قال الشارح خلافاً لأصله؛ فأما لفظ ﴿مُتَّمَّ﴾ فوقع في ثلاثة مواضع؛ وأول مواضعه ﴿أَوْ مُتَّمَّ لَمَعْفِرَةٌ﴾ [آل عمران: ١٥٧]، وأما لفظ ﴿مِتَّ﴾ ففي ثلاثة مواضع =

وضم يعقوب ياء ﴿يُعَلِّمُ﴾^(١) وفتح الغين، وإلى ذلك أشار بقوله: (جهل)؛ وتجهيل الفعل هو بناؤه لما لم يُسَمَّ فاعله، وقد تكررت هذه العبارة^(٢) في هذه القصيدة، وقد سبق الشيخ إلى هذه العبارة الجعبري في نظمه.

وقرأ خلف ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ بالغيب^(٣).

أيضاً؛ وأول مواضعه ﴿قَالَتْ يَلَيْتَنِي مَثٌ﴾ [مریم: ٢٣]. وأما لفظ ﴿وَمَتَنَا﴾ ففي خمسة مواضع؛ وأول مواضعه ﴿أءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا﴾ [المؤمنون: ٨٢].

وقرأ يعقوب كذلك من الموافقة.

وقرأ خلف بكسر الميم من الموافقة أيضاً.

وجه من قرأ بالضم في الميم فعلى أنه من مات يموت؛ كقال يقول، وكان يكون. فضم الفاء على لغة فيه كثيرة الاستعمال على غير قياس؛ وللمناسبة قوله - تعالى -: ﴿وَفِيهَا تَمْوُونَ﴾. ومن قرأ بالكسر في الميم أن الأصل مَوْت، على وزن فَعِلَ يَفْعُلُ ثم استثقلت الكسرة على الواو فنقل إلى الميم فصارت (موت) ثم حذفت الواو لاتصالها ببناء المتكلم فصارت مِت وهما لغتان. وقيل: من مات يمات من باب خاف. ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والحجة، لأبي زرعة، ١٧٨.

(١) يعني: قرأ يعقوب بتجهيل لفظ ﴿يُعَلِّمُ﴾؛ أي: بينائه لما لم يسم فاعله وذلك كما قال الشارح: بضم الياء وفتح العين من قوله - تعالى -: ﴿أَنْ يُعَلِّمُ﴾ الآية (١٦١) خلافاً لأصله.

وقرأه أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

(٢) المراد بالعبارة هي عبارة جهل؛ أي: بناء الفعل لما لم يسم فاعله، وعبارة سم؛ أي: بناء الفعل للفاعل والمراد بهذه القصيدة هي الدرّة، والمراد بنظم الجعبري هو نهج الدمثة، للجعبري، وهو متقدم على الناظم في تأليف هذا النظم ولذلك اعتبره الشارح سابقاً عليه في هذا التعبير، وترجمته في آخر الكتاب رقم: ٢٢.

وجه القراءة بتجهيل (يغل) إما على أنه من غل الثلاثي؛ أي: لا ينبغي أن يغله أصحابه؛ أي: يخونوه في المغام ثم أسقط الأصحاب فبقي الفعل غير مسمى فاعله والمعنى: (ما كان لنبي أن يُخَانَ) أو من أغل الرباعي؛ أي: نسبتها للغلول. وقال آخرون: أغله بمعنى وجده غالا كأحمدته إذا وجدته محموداً. والمعنى: ما كان لنبي أن يوجد غالا فيكون من غلّ الثلاثي. أبو زرعة، ١٨٠.

(٣) يعني: قرأ خلف بياء الغيب في لفظ ﴿يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ﴾ المتصل بقوله: كفروا الآية (١٧٨) وكذا في ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ﴾ المتصل بقوله: ﴿يَبْخُلُونَ﴾ من الآية (١٨٠) وهذا معنى قول الناظم: (بكفر وبخل) وذلك خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك في الموضوعين من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه الغيب إسناد الفعل إلى الذين كفروا في الموضوع الأول، وإلى الذين يبخلون في الموضوع الثاني. وأن وما اتصل بها ساد مسد المفعولين في الأول؛ أي: ولا يحسبن الذين كفروا إملأنا لهم خيراً. ويقدر =

بُكْفِرٍ وَبُخْلِ الْآخِرِ اَعْكَسَ بِفَتْحِ بَا كَذِي فَرِحٍ وَاشْدُدُ يَمِيزَ مَعًا حَلَا
 قوله: (بكفر وبخل)؛ أي: إنما قرأ خلف [بغيب]^(١) يحسن المصاحب للكفر
 والبخل وقد [مر]^(٢) ذلك.

وقرأ يعقوب ﴿فَلَا﴾^(٣) تَحَسَّبْتُمْ [بِمَفَازَةٍ] ﴿٤﴾ بالخطاب^(٥) والفتح كنافع،
 وقوله: (الآخر) فيه حذف همزة الوصل للاستغناء عنها بفتحة اللام المنقولة وهو
 الأجود^(٦)؛ وقوله: (كذي فرح)؛ أي: خاطب يعقوب ﴿لَا تَحَسَّبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾^(٧).

في الثاني مفعول دل عليه يبخلون؛ أي: لا يحسن الباخلون بخلهم خيراً لهم.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ١٨٣.

(١) في نسخة ج: (بغير)، وهو خطأ من الكاتب.

(٢) في نسخة ج: (من)، وهو خطأ من الكاتب أيضاً.

(٣) في نسخة أ: (ولا)، والصواب بإلقاء حسب النص الكريم وكما في بقية النسخ.

(٤) في نسخة ج: (بمحاته)، وهو خطأ من الكاتب.

(٥) يعني: قرأ يعقوب بتاء الخطاب مع فتح الباء في لفظ ﴿تَحَسَّبْتُمْ﴾ آخر السورة من قوله - تَعَالَى -:
 ﴿فَلَا تَحَسَّبْتُمْ بِمَفَازَةٍ﴾ الآية (١٨٨) خلافاً لأصله؛ كقراءة نافع ومن معه، والخطاب هنا عكس
 الغيب لخلف في الموضوعين السابقين؛ وهذا معنى قول الناظم: (الآخر اعكس).

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك؛ أي: بالخطاب وفتح الباء من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه الخطاب مع فتح الباء لاتصاله بنون التوكيد على أن الخطاب لمحمد - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -؛ لأن
 القرآن عليه نزل. وضمير الجمع المتصل بالفعل مفعولاً أولاً وبمفازة مفعولاً ثانياً وكرر الفعل لطول
 القصة أو للتأكيد. ابن جزري، ١٧٢/١؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٦) الأجود هو الابتداء بهمزة الوصل؛ لأنه الأصل وهو الأرجح كما قاله المحققون: (وابدأ بهمزة الوصل
 في النقل أجل).

(٧) قوله: (كذي فرح) الكاف بمعنى مثل، وذو بمعنى صاحب؛ أي: قرأ يعقوب لفظ (تحسبن) المتصل
 بالذين يفرحون من الآية (١٨٨) بتاء الخطاب كما قال الشارح مثل (تحسبنهم) المصاحب لفرح خلافاً
 لأصله، وينبغي أن يُعلم أن التشبيه في عكس الغيبة فقط؛ إذ لا خلاف لأحد في فتح الباء في ذي فرح
 فاعتمد الناظم على أن الشهرة تدفع شمول التشبيه، وكل على أصله في كسر السين وفتحها.

وقرأ خلف كذلك بتاء الخطاب من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بالغيب من الموافقة كذلك.

وجه الخطاب على أن الذين يفرحون مفعول أول والثاني محذوف اكتفاء بذكره بعد تحسبنهم فاكتمى
 بالثاني عن الأول.

وَشَدَّدَ ﴿يَمِيْرٌ﴾^(١) هنا وفي الأنفال.

وَيَحْزُنُ فَافْتَحَ ضُمُّ كَلَّا سِوَى الَّذِي لَدَى الْأَنْبِيَاءِ فَالضَّمُّ وَالْكَسْرُ أَحْفَلًا

قرأ أبو جعفر باب يحزن بفتح الياء وضم الزاي خلافاً لأصله، وانفرد بضم الياء وكسر الزاي في قوله - تعالى -: ﴿لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَزَعُ﴾^(٢) بالأنبياء.

سَنَكْتُبُ مَعَ مَا بَعْدُ كَالْبَصْرِ فُرُّ يُبْنِي يَنْ يَكْتُمُوا خَاطِبٌ حَتَّى خَفَّفُوا طَلَى يَغْرُنَكَ يَحِطُّمُ نَذَهَبُ أَوْ تُرِيْنَكَ يَسُدُّ سَخِخْنَ وَشَدَّدَ لَكِنِ اللَّذِّ مَعًا أَلَا

ووجه الغيب على أن الذين يفرحون فاعل وحذف مفعولاه لدلالة (فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب) عليهما والتقدير: لا يحسبن الفرحون أنفسهم فائزين. وقيل: غير ذلك.

ابن عبدالجواد، مخطوط؛ والحجة، لأبي زرعة، ١٨٤.

(١) يعني: قرأ يعقوب بتشديد الياء من لفظ ﴿يَمِيْرٌ﴾ من قوله - تعالى -: ﴿حَتَّى يَمِيْرَ الْحَيْكَةِ مِنَ الْأَطْيَبِ﴾ الآية (١٧٩) وفي سورة الأنفال ﴿لِيَمِيْرَ اللَّهُ﴾ الآية (٣٧) خلافاً لأصله. ولم ينه الناظم ولا الشارح - رحمهما الله - تعالى - على ضم الياء الأولى وفتح الميم وكسر الياء المشددة، واكتفيا بتشديد الياء؛ لأن التشديد يلزم منه ضم ياء المضارعة وكسر الياء المشددة وفتح الميم.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بفتح حرف المضارعة وكسر الميم وإسكان الياء الثانية، عُلمَ ذلك من الموافقة.

وجه التشديد أنه من التمييز، وهو تخليص كثير من كثير. وفي التشديد معنى التكثير.

ووجه التخفيف أنه من ماز يميز، وهو تخليص واحد من واحد، وهما لغتان.

ابن عبدالجواد؛ والفاسي؛ والنويري على الدرّة، مخطوطات.

(٢) بيّن الشارح - رحمه الله - تعالى - قراءة أبي جعفر في لفظ ﴿يَحْزَنُ﴾ وبابه حيث ورد وكيف جاء،

بشرط أن يكون هذا اللفظ متعدياً بلا واسطة، ويؤخذ العموم من قول الناظم: (كلا) فدخل في هذا

العموم ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ﴾ هنا الآية (١٧٦) وفي سورة المائدة الآية (٤١) ﴿لِيَحْزَنُنِي أَنْ﴾ [يوسف: ١٣]

﴿يَحْزَنُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المجادلة: ١٠] إلا في قوله - تعالى -: ﴿لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَزَعُ﴾

[الأنبياء: ١٠٣] فقرأه بضم الياء وكسر الزاي؛ فقراءته عكس قراءة نافع في جميع المواضع، وخرج

بقيد المتعدي؛ نحو: قوله - تعالى -: ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، وقوله: ﴿وَلَا تَحْزَنُوا﴾، وبلا واسطة ﴿وَلَا

تَحْزَنَ عَلَيْهِمْ﴾ فإن جميع ذلك متفق عليه بفتح الياء والزاي.

وقرأ يعقوب وخلف بفتح الياء وضم الزاي في جميع المواضع، عُلمَ ذلك من الموافقة.

وجه من قرأ بالفتح والضم على أنه مضارع من حزن يحزن الثلاثي، ومن قرأ بالضم والكسر في سورة

الأنبياء فعلى أنه من أحزن. وهما لغتان متساويتان حكى سيبويه: أحزنت الرجل؛ أي: جعلته حزينا،

فضمت الياء في المستقبل؛ لأنه رباعي. ابن عبدالجواد، مخطوط؛ والحجة، لأبي زرعة، ١٨٣.

أي: وقرأ خلف ﴿سَكَتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ﴾، ﴿وَيَقُولُ﴾ بالنون [المتفوحة^(١)] وضم التاء على تسمية الفاعل في سكتب، ونصب (قتلهم) و(نقول) بالنون [المتفوحة] كقراءة البصري^(٢) خلافاً لحمزة.

وقوله: (ما بعده)؛ يعني: [(قتلهم)]^(٣) و(نقول)، وخاطب يعقوب في ﴿لَتُبَيِّنَنَّهٗ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾^(٤)؛ وخفّف رويس نون ﴿لَا يَغْرَنَكَ﴾ وسكنها، وكذلك ﴿لَا يَحْطَمَنَّكُمْ سُلَيْمَنُ﴾ و﴿وَلَا يَسْتَحْفِنَكَ﴾ بالروم، و﴿نَذَهَبَنَّ بِكَ﴾، و﴿رَبِّتَكَ﴾ بالزخرف^(٥).

(١) ما بين المعقوفين سقط من ب، وما ذكرنا من بقية النسخ.

(٢) يعني: قرأ خلف ﴿سَكَتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ يَغْيِرُ حَقِّ وَقَوْلُ﴾ الآية (١٨١) بفتح النون وضم التاء في (سكتب) ونصب اللام في (وقتلهم) وبالنون في (ونقول)؛ كقراءة البصري؛ لأنه ممن يقرأ كذلك، خلافاً لأصله، وخص الناظم البصري؛ لضرورة النظم.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه من قرأ بفتح النون وضم التاء في سكتب فعلى البناء للفاعل، وهو الله - عَزَّ وَجَلَّ - وهو الأصل، ونصب اللام في (وقتلهم) عطفاً على محل الموصول قبله المنصوب على المفعولية، وبالنون في (ونقول) على العظمة.

الإتحاف، ١٨٣؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من ج، والصواب ما ذكرناه كما في أ، ب.

(٤) يعني: قرأ يعقوب بناء الخطاب في لفظ ﴿لَتُبَيِّنَنَّهٗ﴾ و﴿وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ كما قال الشارح من الآية (١٨٧) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه من قرأ بناء الخطاب على أنه خطاب أهل الكتاب على الحكاية؛ أي: قلنا لهم: (لتبيننه للناس ولا تكتمونه).

الإتحاف، ١٨٣.

(٥) بيّن الشارح - رحمه الله - تعالى - قراءة رويس بتخفيف النون ساكنة في الأفعال الخمسة المذكورة ﴿لَا يَغْرَنَكَ تَقَلُّبُ﴾ هنا الآية (١٩٦)، ﴿لَا يَحْطَمَنَّكُمْ سُلَيْمَنُ﴾ [النمل: ١٨]، ﴿فَإِنَّمَا نَذَهَبَنَّ بِكَ﴾ [الزخرف: ٤١]. وإذا وقف على هذه الكلمة؛ أي: (نذهبن) ووقف بالألف على الأصل في نون التوكيد الخفيفة ﴿أَوْ رَبِّتَكَ الَّذِي﴾ [الزخرف: ٤٢]، ﴿وَلَا يَسْتَحْفِنَكَ الَّذِينَ﴾ [الروم: ٦٠] وهذا من تفرده.

وقرأ أبو جعفر وروح وخلف العاشر بالنون المشددة من الموافقة. ويقيد الناظم نرينك ب(أو) فخرج ﴿وَإِن مَّا رَبِّتَكَ بَعْضُ﴾ [الرعد: ٤٠].

وجه من قرأ بتخفيف النون على أنها نون التوكيد الخفيفة والموصول في محل رفع، ومن شددها=

وعبارة الشيخ هنا [أوفى] ^(١) من عبارة «نهج الدمائه»، للجعبري ^(٢)، وشدّد أبو جعفر نون ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ﴾ هنا وفي الزمر ^(٣) و(اللذ) لغة في الذين، والله أعلم.

فعلى أنها نون التوكيد الثقيلة والموصول في محل نصب.

الإتحاف، ١٨٤؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

تنبيه

قول الناظم: (يغرنك) قيده بضمير المفرد لإخراج غيره؛ وذلك في [لقمان: ٣٣]، و[فاطر: ٥]. وقول الناظم: (أو نرينك) قيده ب(أو)؛ لإخراج موضع [يونس: ٤٦]، وموضع [الرعد: ٤٠]، وموضع [غافر: ٧٧]. قال الجعبري في «نهج الدمائه»: هي عنده؛ أي: عند رويس - نون التوكيد الخفيفة رسمت بالنون على جهة الوصل؛ وهذا التعليل سلّمها من الطعن؛ وعليه قول سبيعة:

وَاحْفَظْ مَحَارِمَهَا بِنِّي وَلَا يَغْرُوكَ الْغُرُوزُ

انتهى من نهج الدمائه، مخطوط ورقة: ٤٥.

(١) في نسخة ب: (أولى) وما ذكرناه من أ، ج.

(٢) ترجمته في ملحق الأعلام رقم: ٢٧.

(٣) يعني: قرأ أبو جعفر بتشديد النون مفتوحة من لفظ (لكن)، كما قال الشارح من الآية (١٩٨) هنا وفي سورة [الزمر: ٢٠]، وهو من تفرده، وقد أمر الناظم بتشديد النون، ولم ينبّه على فتحها اعتماداً على الشهرة، والشارح لم ينبه عليه كذلك.

وقرأ يعقوب وخلف بالتخفيف في النون من الموافقة.

وجه من قرأ بالتخفيف فعلى أن (لكن) عاطفة، وما بعدها مبتدأ.

ومن شدّدها فعلى أنها من أخوات (إن) ومعناها الاستدراك، و(الذين) اسمها، وهذا آخر مسائل سورة آل عمران.

يآيات الإضافة ست:

﴿وَجِهِيَ لِلَّهِ﴾، ﴿مَنْ يَنْكَرُ﴾، ﴿أَجْعَلِ لِي آيَةً﴾، ﴿أَنْتَ أَخْلَقْتَهُ﴾، ﴿وَإِنِّي أَعِيدُهَا بِكَ﴾، ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ فتحها أبو جعفر وسكنها الأخران.

يآيات الزوائد ثلاث:

﴿وَمَنْ آمَنَ﴾، ﴿وَحَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ﴾ أثبت الياء فيهما وصلّاً أبو جعفر، وحذفها فيهما خلف في الحالين، وأثبتها يعقوب فيهما في الحالين كذلك ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ أثبتتها في الحالين يعقوب، وحذفها الأخران كذلك، والله أعلم.

«سُورَةُ النَّسَاءِ»

وَالْأَرْحَامِ فَاَنْصَبِ أُمَّ كَلًّا كَحَفْصٍ فُقُ فَوَاحِدَةٌ مَعَهُ قِيَامًا وَجَهًّا
 أي: نصب خلف ميم ﴿وَالْأَرْحَامِ إِنَّ اللَّهَ﴾ (١). وقرأ (٢) ﴿فَلَأُمِّهِ﴾ (٣) هنا، و﴿فِي
 أُمَّهَا﴾ (٤) بالقصص، ﴿فِي أُمَّرِ الْكِتَابِ﴾ بالزخرف بضم الهمزة، وضم الهمزة أيضًا
 وفتح الميم في ﴿أُمَّهَاتِكُمْ﴾ (٥) بالنحل والنور والزمزم والنجم كحفص خلافاً لحمزة.

(١) يبيّن الشارح - رحمه الله - تعالى - قراءة خلف في لفظ ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ من الآية (١) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك؛ أي: بنصب الميم من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه من قرأ بالنصب على أنه معطوف على لفظ الجلالة الكريم، أو على محل به؛ كقولك: مررت به
 وزيداً؛ لأنه في محل نصب؛ لأن معنى مررت بزید لا بست زيداً. وهو من عطف الخاص على العام؛
 والمعنى: اتقوا مخالفته وقطع الأرحام، ومن الواضح أن قطع الأرحام مندرج في تقوى الله، ولكن
 خصّها بالذكر وقرنها باسمه - تعالى - على أن صلتهما بمكان منه.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ١٨٥.

(٢) أي: قرأ خلف أيضًا بضم الهمزة في لفظ (فلا أمه)، كما قال الشارح في الآية (١١) هنا وسورة
 [القصص: ٥٩]، و[الزخرف: ٤] خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة على هذه القراءة.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من ج.

(٤) في نسخة ج: (أنها)، وهو خطأ.

(٥) يعني: قرأ خلف أيضًا بضم الهمزة وفتح الميم في لفظ (أمهاتكم) خلافاً لروايته عن حمزة، وموافقاً
 لرواية حفص ومن معه، وذلك في المواضع الآتية:

﴿أُمَّهَاتِكُمْ﴾ [النحل: ٧٨]، وسورة [النور: ٦١]، وسورة [الزمر: ٦]، وسورة [النجم: ٣٢]، وقوله:
 كحفص؛ لأنه ممن يقرأ كذلك. وإذا ابتدءوا يقرءون كذلك بضم الهمزة وفتح الميم.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة على هذه القراءة.

فالميم في لفظ (أم) متفق على كسرها؛ لأن الكسرة علامة الجر، بخلاف الكسر في لفظ (أمهاتكم)
 فإنه تبع لكسرة الهمزة، والفتح في الميم هو الأصل المجمع عليه في الابتداء. وكذلك الضم في الهمزة
 هو الأصل أيضًا. فمن ضم الهمزة وفتح الميم أتى بالأصل. وهي قراءة الأئمة الثلاثة.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ١٨٧.

وقرأ أبو جعفر برفع ﴿فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ﴾^(١) [٢]. ومد ﴿قِيَمًا﴾^(٣) كصاحبيه
 خلافاً لنافع، وقوله: (وَجَهْلًا) قد مر شرحه. وتماهه في قوله:
 أَحَلَّ وَنَصَبَ اللَّهُ وَاللَّاتِ أَدْيُكُنْ فَأَنْتَ وَأَشْمِمُ بَابَ أَصْدَقُ طِبُّ وَلَا
 أي: وجهل^(٤) أبو جعفر ﴿وَأَحَلَّ لَكُمْ﴾ بضم الهمزة وكسر الحاء [ونصب

(١) ما بين المعقوفين في نسخة ب: (واحدة) بالواو، والصواب ما ذكرناه حسب النص الكريم، وكما في بقية النسخ.

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر برفع التاء من لفظ ﴿فَوَاحِدَةً﴾ الآية (٣)، كما لفظ بها الناظم؛ فاستغنى باللفظ عن القيد، وهي من تفرده.

وقرأ يعقوب وخلف بنصب التاء من الموافقة.

وجه من قرأ بالرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف، أو بالعكس؛ والتقدير: فواحدة تكفي، أو فالمنكوحه واحدة، وساخ الابتداء بالكرة؛ لوقوعها بعد الفاء، أو فاعل بمحذوف؛ أي: فيكفي واحدة. ومن قرأ بالنصب على أنه مفعول والتقدير: فانكحوا واحدة. والله أعلم.

(٣) أي: قرأ أبو جعفر بالمد في لفظ ﴿قِيَمًا﴾ كما قال الشارح؛ المراد بالمد إثبات ألف بعد الياء من قوله - تَعَالَى -: ﴿الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ الآية (٥) خلافاً لأصله.

والمراد بصاحبيه في كلام الشارح هما: يعقوب، وخلف؛ فقد قرأ كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة على المد.

تنبيه قول الناظم: (معه)؛ أي: مقارن، فواحدة قيّد المختلف فيه هنا؛ فاحترز به عن التي في المائة؛ فإنه متفق عليه بالألف بين القراء الثلاثة وفقاً لأصولهم.

المد والقصر في هذه الكلمة لغتان، وهو مصدر يوصف به الذي يقوم بالفعل؛ أي: التي جعلها الله سبب قيام أبدانكم؛ أي: بقائها. وقال الأخفش والكسائي والفراء: القيم والقيام والقوام بمعنى واحد. شرح الشاطبية، للفاسي، مخطوط؛ والإتحاف، ١٨٦.

(٤) قوله: وجهل؛ أي: قرأ أبو جعفر ببناء الفعل للمجهول؛ وذلك بضم الهمزة وكسر الحاء، كما قال الشارح من لفظ ﴿وَأَحَلَّ﴾ الآية (٢٤) خلافاً لأصله.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ يعقوب بالبناء للفاعل؛ أي: بفتح الهمزة والحاء من الموافقة أيضاً.

وجه من قرأ بالبناء للمجهول؛ ليوافق ﴿حَرَمَتْ عَلَيْكُمْ﴾ قبله، ونائب الفاعل الموصول بعده.

ووجه من قرأ بالبناء للفاعل فعلى الأصل، والفاعل هو الله - تَعَالَى - في قوله - تَعَالَى -: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ١٨٩.

الهاء^(١) في قوله - تَعَالَى -: ﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ^(٢)﴾ وقوله ﴿وَأَلْتِي^(٣)﴾ قيد^(٣)، وأثّ رويس ﴿كَأَنَّ لَمْ تَكُنْ^(٤)﴾، وأشم باب ﴿أَصْدَقُ^(٥)﴾.

(١) ما بين المعقوفين سقط من ج، وما ذكرناه من أ، ب.

(٢) فاعل (نصب) يعود على أبي جعفر؛ يعني: قرأ أبو جعفر بنصب الهاء من لفظ الجلالة من الآية (٣٤)، وهي من تفرده.

وقرأ يعقوب وخلف برفع الهاء من الموافقة.

(٣) قيدٌ لتعيين المختلف فيه، والمعنى: المقارن ب (واللاتي).

وجه من قرأ بنصب الهاء على أن ما مصدرية؛ أي: بحفظهن أمر الله، أو دين الله أو موصولة؛ أي: بالبر الذي حفظ حق الله، أو نكرة موصوفة بمعنى شيء؛ أي: بالشيء الذي حفظ حق الله أو دينه أو أمره؛ ومنه الحديث: «حَفِظَ اللَّهُ يَحْفَظُكَ»، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه؛ فانتصب انتصابه. وتقدير المضاف متعين؛ لأن الذات المقدسة لا يُنسب حفظها لأحد.

ووجه من قرأ بالرفع فعلى أنه فاعل، وما مصدرية أو موصولة؛ أي: بحفظ الله إياها أو بالذي حفظه الله.

(٤) بيّن الشارح - رحمه الله - تَعَالَى - قراءة رويس في لفظ (تكن) في الآية (٧٣) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وروح وخلف بياء التذكير من الموافقة.

وجه من قرأ بالتأنيث مراعاة لقوله: (مودة) فهو مؤنث لفظي.

ووجه من قرأ بالتذكير؛ لأن الفاعل ليس مؤنثاً حقيقياً.

(٥) يعني: روى رويس الإشمام، والمراد به هنا إشمام الصاد صوت الزاي في لفظ ﴿أَصْدَقُ﴾ وبابه وهو: (كل صاد ساكنة بعدها دال) خلافاً لأصله، وهو في اثني عشر موضعاً: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ﴾ في الموضعين هنا الآية (٨٧) والآية (١٢٢).

﴿ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ﴾ [الأنعام: ٤٦].

﴿سَنَجْرِي الَّذِينَ يَصْدِفُونَ﴾.

﴿بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٧].

﴿وَتَصْدِيَةٌ﴾ [الأنفال: ٣٥].

﴿وَلَكِنْ تَصْدِيقٌ﴾ [يونس: ٣٧]، و[يوسف: ١١١].

﴿فَأَصْدَعُ بِمَا تَوْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤].

﴿تَصْدُ السَّبِيلِ﴾ [النحل: ٩].

﴿يُصْدِرُ الرِّعَاءَ﴾ [القصص: ٢٣].

﴿يَصْدُرُ النَّاسُ﴾ [الزلزلة: ٦].

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وَلَا يُظْلَمُوا أَذْيَاوَ حُزِّ حَصِرَتْ فَنَوُ وَإِنْ أَنْصِبَ وَأُخْرَى مُؤْمِنًا فَتَحَهُ بَلَا
وقرأ أبو جعفر وروح ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾^(١) بالغيب.

وقرأ يعقوب ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [بنصب]^(٢) التاء منونة ويقف بالهاء^(٣).
وفتح ابن وردان الميم الثانية في قوله - تَعَالَى -: ﴿لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ﴾^(٤) [وهو

وقرأ أبو جعفر وروح بالصاد الخالصة من الموافقة أيضًا.

وجه الإشمام، المجانسة والخفة؛ وذلك أن الصاد مهموسة والدال مجهورة فقرب بينهما بجهر الزاي؛ لكونهما من مخرج واحد، وهي لغة قيس.

ووجه من قرأ بالصاد الخالصة فعلى الأصل، وهي لغة قريش، وهي موافقة للرسم.

شرح الشاطبية للفاسي، مخطوط؛ والإتحاف، ١٩٣.

(١) قراءة أبي جعفر وروح في لفظ (تظلمون) من الآية (٧٧) خلافًا لأصليهما. والمراد به الموضع الثاني، وأطلقه الناظم اعتمادًا على الشهرة؛ فخرج الأول ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ الآية (٤٩)؛ فإنه متفق على أنه بالغيبة.

وقرأ خلف كذلك؛ أي: بياء الغيبة من الموافقة.

وروى رويس عن يعقوب تاء الخطاب من الموافقة أيضًا.

وجه من قرأ بالغيب مراعاة لقوله - تَعَالَى -: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ﴾

ووجه الخطاب الالتفات؛ ومناسبة قوله - تَعَالَى -: ﴿رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْإِنْفَالَ﴾، أو هو خطاب للنبي ﷺ والمراد أمته.

(٢) في نسختي أ، ج: (بفتح) التاء، والصواب ما ذكرناه.

(٣) قراءة يعقوب في لفظ ﴿حَصِرَتْ﴾ كما ذكرها الشارح في الآية (٩٠) وهي من تفرده، ويقف عليها بالهاء على أصله في الوقف على هاء التانيث المرسومة تاء؛ لأنها عنده هاء التانيث.

وقرأ أبو جعفر وخلف بإسكان التاء من الموافقة، ويقفان بالتاء اتباعًا للرسم؛ لأنها تاء تانيث متصلة بالفعل فرسمت تاء.

وجه قراءة النصب والتنوين على أنها حال من فاعل (جاءوكم)؛ أي: ضيقة، منقبضة.

ووجه قراءة الإسكان على أنها جملة فعلية في موضع الحال بإضمار قد.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ١٩٣.

(٤) قراءة ابن وردان في لفظ ﴿مُؤْمِنًا﴾ كما ذكرها الشارح في الآية (٩٤)، وهي من تفرده، واحترز

الناظم بقوله: (وأخرى مؤمنا)، وكذلك الشارح - رحمهما الله - تَعَالَى - لإخراج ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا﴾ الآية (٩٣)؛ فإنه متفق على كسر ميمه.

وقرأ يعقوب وابن جمار وخلف بكسر الميم من الموافقة.

وجه من قرأ بفتح الميم على اسم مفعول من أمانة؛ أي: لا تؤمّنك في نفسك.

الأخير^(١).

وَعَيْرٌ أَنْصَبًا فُرْ نُونٌ يُؤْتِيهِ حُطٌّ وَيَدٌ خُلُوا سَمَّ طَبَّ جَهْلٌ كَطَوِيلٍ وَكَافَ الْآ
وَفَاطِرَ مَعَ نَزَلٍ وَتَلَوِيهِ سَمَّ حُمٌّ وَتَلَوُوا فِدَا تَعَدُّوا أَتْلُ سَكَنٌ مُثَقَّلًا

أي: وقرأ خلف بنصب راء ﴿عَيْرٌ أُولَى الضَّرِّ﴾^(٢).

وقرأ يعقوب ﴿نُؤْتِيهِ أَجْرًا﴾^(٣) بالنون.

وقرأ رويس ﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾^(٤) هنا بفتح الياء وضم الخاء.

وجه من قرأ بكسرهما على أنه اسم فاعل من أمن؛ أي: إنما فعلت ذلك متعودًا، وليس عن إيمان صحيح. الإتحاف، ١٩٣؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(١) في نسخة ب: (وهي الأخيرة).

(٢) يعني: قرأ خلف بنصب الراء من لفظ ﴿عَيْرٍ﴾ كما قال الشارح من الآية (٩٥) خلافاً لأصله. وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.

وقرأ يعقوب برفع الراء من الموافقة أيضاً.

فمن قرأ بالنصب فعلى أنه استثناء من (القاعدون)، أو حال منهم اعتباراً بتعريف اللفظ. ومن قرأ بالرفع فعلى أنه صفة (القاعدون)، أو بدل منهم، وجاز وصف القاعدين وهو معرفة بغير لشدة إبهامه؛ لأن القاعدين عام شائع لا يقصد به قوم بأعيانهم؛ فهو كالنكرة في المعنى. الإتحاف، ١٩٣؛ والنويري على الدرّة، مخطوط.

(٣) يعني: قرأ يعقوب لفظ ﴿نُؤْتِيهِ﴾ بالنون كما قال الشارح، وهو الذي بعده ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ﴾ من الآية (١١٤) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.

وقرأ خلف بياء الغيبة من الموافقة أيضاً.

واتفقوا على القراءة بالنون في الموضع الأول، وهو ﴿فَيُقْتَلُ أَوْ يَغْلِبُ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ الآية (٧٤) ليُتَّعَدَ الاسم العظيم عن الفعل فلم تحسن الغيبة فيه؛ كحسنها في الثاني؛ لقربه منه، وترك الناظم تقييد الموضع الثاني اعتماداً على الشهرة؛ أي: شهرة الخلاف بين القراء في الثاني دون الأول، وكذلك لتقديم محله.

وجه الخروج عن الغيبة إلى التكلم الالتفات؛ ولمناسبة قول الله - تَعَالَى - ﴿وَتُصَلِّهِ﴾.

ابن عبد الجواد؛ والنويري، مخطوطان.

(٤) قراءة رويس في لفظ ﴿يَدْخُلُونَ﴾ هنا كما ذكرها الشارح في الآية (١٢٤) خلافاً لأصله.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بضم الياء وفتح الخاء هنا وفي مريم والطول؛ أعني: الأول من الطول. وسيأتي [حكم] (١) الثاني في سورتته (٢).

وأما روح فلم يخالف (٣) أصله. عُلمَ ذلك من السكوت عنه على ما مر في غير موضع، وإنما يلتزم (٤) [ذكر] (٥) الراويين والحالة هذه إذا اختلف أيضاً راوي الأصل (٦).
وقرأ يعقوب ﴿يَدْخُلُونَ﴾ (٧) في فاطر كصاحبيه بفتح الياء وضم الخاء.

(١) في نسخة ج: (علم) وهو خطأ.

(٢) قرأ أبو جعفر بضم الياء وفتح الخاء في لفظ ﴿يَدْخُلُونَ﴾ هنا، كما ذكر الشارح الآية (١٢٤) وفي سورة [مريم: ٦٠] والموضع الأول من سورة [غافر: ٤٠] وسيأتي حكم الموضع في سورة غافر، وهو قوله - تَعَالَى -: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ﴾ الآية (٦٠) وسيقرؤه كذلك بالبناء للمجهول خلافاً لأصله. ابن عبد الجواد؛ والنويري على الدرّة، مخطوطان.

(٣) لم يخالف روح أصله فضم الياء وفتح الخاء.

وقرأ يعقوب في موضع مريم، والموضع الأول من سورة غافر كأبي جعفر؛ أي: بضم الياء وفتح الخاء من الموافقة.

وقرأهما خلف بفتح الياء وضم الخاء من الموافقة أيضاً.

(٤) وقول الشارح: وإنما يلتزم ذكر الراويين ... إلخ؛ يعني: أنه سكت عن روح؛ لأنه موافق لأصله من الرّوايتين؛ حيث لم يحصل خلاف بين راويي الأصل، وهو أبو عمرو.

(٥) ما بين المعقوفين هكذا في نسخة أ: وإنما يلزم (ذلك) الراويين، وما ذكرناه من ب.

(٦) ما بين المعقوفين سقط من ج.

(٧) يعني: أن يعقوب قرأ بفتح الياء وضم الخاء من لفظ ﴿يَدْخُلُونَ﴾ كما ذكر الشارح من قوله - تَعَالَى -: ﴿جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٣] خلافاً لأصله. وقول الشارح: كصاحبيه هما أبو جعفر وخلف؛ فقد قرأ كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة؛ ونظراً لصعوبة استخراج القراءات في هذا اللفظ في القرآن؛ فإننا نلخصه فيما يلي؛ فنقول، وبالله نستعين:

ظهر لنا من كلام الشارح - رحمه الله - تَعَالَى - أن لفظ ﴿يَدْخُلُونَ﴾ وقع في خمسة مواضع في القرآن الكريم: النساء، مريم الموضع الأول، والثاني في غافر، وموضع فاطر، وقد سبق تخريجها. فأما موضع النساء: فقرأ أبو جعفر بالبناء للمجهول مخالفاً لأصله، وكذلك روح من الموافقة.

وروى رويس بالتسمية خلافاً لأصله، وكذلك خلف من الموافقة.

وأما موضع مريم والموضع الأول من سورة غافر: فقرأهما أبو جعفر بالبناء للمجهول خلافاً لأصله، وكذلك يعقوب من الموافقة.

وقرأهما خلف بالتسمية من الموافقة أيضاً.

وكذلك سمي^(١) الفاعل في قوله - تَعَالَى - : ﴿نَزَّلَ عَلَيَّ رَسُولَهُ﴾، و﴿أُنزِلَ مِن قَبْلُ﴾، و﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ﴾ بفتح النون والزاي من (نزل) والهمزة والزاي من (أنزل). وقرأ خلف ﴿تَلَوُوا﴾^(٢) بسكون اللام وضم الواو كنافع وسكن أبو جعفر عين ﴿تَعَدُّوا﴾^(٣) وشدد الدال ولا التفات إلى من أنكر هذه القراءة؛ فقد أجمع [القراء

وأما موضع فاطر: فقرأه يعقوب بالتسمية للفاعل خلافاً لأصله، وكذلك قرأه أبو جعفر وخلف من الوفاق؛ فاتفق الثلاثة.

وأما الموضع الثاني من غافر فقرأه بالبناء للمجهول أبو جعفر ورويس عن يعقوب خلافاً لأصليهما. وقرأه روح عن يعقوب بالبناء للمعلوم من الموافقة.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة؛ كما سيأتي في سورته، فتأمل ذلك. والله أعلم. انتهى من النويري على الدرّة، مخطوط، بتصرف.

(١) فاعل (سمى) ضمير يعود على يعقوب؛ يعني: قرأ يعقوب بتسمية الفاعل في لفظ ﴿نَزَّلَ﴾، و﴿أُنزِلَ﴾ كما بينه الشارح، وكلاهما في الآية (١٣٦) وكذلك لفظ ﴿نَزَّلَ﴾ من الآية (١٤٠) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف بالتسمية في الأول والثاني، وبالتجهيل في الثالث من الموافقة. وجه القراءتين ظاهر؛ فهما يدوران بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول. والنائب عن الفاعل في الموضع الأول والثاني هو ضمير الكتاب وفي الثالث (أن) وما في حيزها؛ أي: نزل عليكم المنع من مجالستهم عند سماعكم الكفر بالآيات. والفاعل في الموضع الأول والثاني والثالث هو الله - سبحانه وتعالى - (وأن) وما في حيزها نصب بنزل. الإتحاف، ١٩٥؛ وابن عبد الجواد؛ والنويري، مخطوطتان.

(٢) يعني: قرأ خلف بإسكان اللام وبعدها واوان الأول مضمومة والثانية ساكنة حرف مد من لفظ (تلوا) من قوله - تَعَالَى - : ﴿وَإِن تَلَوُوا أَوْ تُعْرَضُوا﴾ الآية (١٣٥) خلافاً لأصله؛ كقراءة نافع ومن معه.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة. وجه هذه القراءة على أنها من لوى يلوي كروى يروي؛ يقال: لويت فلاناً حقه إذا ماطلته فيه، وأصله (تَلَوُوا) حذفت الضمة التي على الياء؛ لثقلها، ثم الياء؛ لالتقاء الساكنين، وُضُمَتِ الواو لأجل واو الضمير. الكشف، ١ / ٤٠٠؛ والإتحاف، ١٩٥.

(٣) أي: سكوناً خالصاً في العين مع تشديد الدال لأبي جعفر، وذلك من قوله - تَعَالَى - : ﴿لَا تَعَدُّوا فِي السَّبْتِ﴾ الآية (١٥٤) خلافاً لأصله من رواية ورش وإحدى الروایتين عن قالون.

وقرأ يعقوب وخلف بإسكان العين وتخفيف الدال من الموافقة. وجه قراءة أبي جعفر على أن أصله (لا تعتدوا) من اعتدى يقتدي فأصل العين السكون؛ فبقيت على إسكانها، وقلبت التاء دالاً وأدغمت في الدال للتجانس.

والمحققون^(١) من النحاة] على صحة ذلك، وإمكان اللفظ به^(٢).
 [و^(٣) قول الشيخ: (وكاف ألا) حذف الهمزة من ألا رمز أبي جعفر؛ فيحتمل أن يكون نقل حركة الهمزة إلى الفاء وحذف الهمزة؛ وقد ورد عن العرب النقل إلى المتحرك؛ ومن ذلك: قراءة الأعمش^(٤) ﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾ بفتح الفاء وحذف الهمزة، ويحتمل أن يكون حذف الهمزة اعتباطاً [للتخفيف]^(٥)؛ ليترن البيت، والله أعلم.

ووجه قراءة يعقوب وخلف على أنه مضارع عدا يعدو إذا تجاوز أمر الله ويؤيده الإجماع على قوله - تَعَالَى -: ﴿إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ﴾ كغزا يغزو والأصل (تعدوا) حذف ضمة الواو الأولى التي هي لام الكلمة ثم حذف هي لالتقاء الساكنين فهي على وزن (تفعوا).

الفاسي، مخطوط؛ والإتحاف، ١٩٦.

(١) ما بين المعقوفين في نسخة أ، ج هكذا: (القراء المحققون والنحاة)، والصواب ما ذكرناه كما في ب.
 (٢) قول الشارح: (ولا التفات إلى من أنكروا... إلخ) هذا رد من الشارح على المنكرين لقراءة أبي جعفر، والقول ما قاله الشارح، ولقد رددنا على هؤلاء المنكرين بمزيد من الإيضاح عند قوله - تَعَالَى -: ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾ في سورة البقرة فارجع إليه إن شئت.

(٣) في نسخة أ: (في) بدل الواو، والصواب ما ذكرناه كما في نسخة ب، ج.

(٤) سورة [يوسف: ٢٩]. هذا، ولم أعر على هذه القراءة في قراءة القراء الأربعة الذين زادهم العلامة البنا في «إتحاف فضلاء البشر»، ولعلها من القراءات التي تعتبر من وراء الشواذ، وفوق الأربعة عشر، وقول الشارح: فيحتمل أن يكون... إلخ. نقول: إن الفاء من لفظ (كاف) في اللفظ القرآني ساكنة والنقل إلى الساكن قياسي فلا يحتاج إلى مثل هذا الاستشهاد.

(٥) في نسخة أ: (للتحقيق)، وما ذكرناه من ب، ج، وهو الصواب.

«وهنا تمت سورة النساء»

وليس فيها ياءات إضافة.

وفيها من ياءات الزوائد: واحدة: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ﴾.

وقف يعقوب بالياء كما تفرد به في الوقف على المرسوم، وإذا وصل حذف للساكنين، وحذفها الآخرا في الحاليين. والله أعلم.

«سُورَةُ الْمَائِدَةِ»

وَشَنَانٌ سَكَنٌ أَوْفٍ إِنْ صَدُّ فَافْتَحًا وَأَرْجُلِكُمْ فَانصِبْ حَلَا الْخَفْضُ أَعْمَلًا
 أي: وسكن أبو جعفر^(١) نون ﴿شَنَانٌ﴾ معًا. وفتح يعقوب^(٢) ﴿أَنْ صَدُّوَكُمْ﴾،
 ونصب^(٣) لام ﴿أَرْجُلِكُمْ﴾، وخفض^(٤) أبو جعفر ﴿أَرْجُلِكُمْ﴾.

(١) يعني: قرأ أبو جعفر بإسكان النون الأولى من لفظ ﴿شَنَانٌ﴾ من قوله - تعالى -: ﴿شَنَانٌ قَوِّو﴾ الآية (٢)، والآية (٨)، علم الموضعان من الشهرة وذلك خلافاً لأصله.

وقرأ يعقوب وخلف بتحريك النون الأولى بالفتح علم ذلك من الموافقة لأصليهما. وهما لغتان بمعنى واحد مصدر شناه: بالغ في بغضه. وقيل: إن أصله الفتح، وسكن تخفيفاً، وقيل: الساكن صفة كبغضان بمعنى بغض قوم. والمفتوح مصدر كالغليان. الإتحاف، ١٩٧؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٢) يعني: قرأ يعقوب بفتح الهمزة من لفظ (إن) كما قال الشارح من الآية (٢) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر كذلك؛ أي: بالفتح من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وتوجيه هذه القراءة على تقدير: (لأن صدوكم) على أنها علة للشنان وموضعه نصب أو جر على الخلاف. ابن عبد الجواد، والنويري على الدرّة، مخطوطان.

(٣) فاعل (نصب) ضمير يعود على يعقوب وقراءته بنصب اللام من لفظ أرجلكم الآية رقم (٢) خلافاً لأصله.

(٤) أي قرأ أبو جعفر بخفض اللام من لفظ (أرجلكم) السابق خلافاً لأصله كذلك.

وقرأ خلف كذلك أي بالخفض وفاقاً لأصله.

فمن قرأ بالنصب في اللام فعلى أنه معطوف على أيديكم فإن حكمها الغسل كالوجه؛ فعطف المغسول على المغسول، وجملة: (وامسحوا براءوسكم) معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه، وهو كثير في كلام العرب.

ومن قرأ بالخفض فعلى أنه معطوف على (براءوسكم) لفظاً ومعنى، ثم نسخ بوجوب الغسل، أو بحمل المسح على بعض الأحوال وهو ليس الخف.

وعن الشافعي رضي الله عنه: أن النصب أريد به قوم، وأن الجر أريد به آخرون؛ يعني: أن النصب أريد به من يجب عليه الغسل والجر أريد به من يجوز له المسح؛ وللتبنيه على عدم الإسراف في الماء؛ لأن غسل الرجلين مظنة لصب الماء الكثير فعطف على الممسوح والمراد الغسل للتبنيه على وجوب الاقتصاد في صب الماء، أو خفض على الجوار، قال القاضي: ونظيره كثير. لكن قال بعضهم: لا ينبغي التخريج على الجوار؛ لأنه لم يرد إلا في النعت أو ما شذ من غيره.

الإتحاف، ١٩٨؛ وابن عبد الجواد؛ والفاسي على الشاطبية، مخطوطان.

مِنْ أَجْلِ أَكْسِرِ انْقُلْ أَدْ وَقَاسِيَةَ عَبْدٍ وَطَاغُوتَ وَلِيَحْكُمَ كَشَعْبَةَ فُصْلًا
 أي: قرأ أبو جعفر^(١) ﴿مِنْ أَجْلِ﴾ بكسر الهمزة ونقل حركتها إلى النون
 [قبلها]^(٢).

[وقرأ]^(٣) خلف^(٤) ﴿قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةَ﴾ بالمد، وقرأ^(٥) ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ بفتح
 الباء ونصب التاء.

(١) أي: قرأ أبو جعفر لفظ (من أجل) كما قال الشارح فيصير النطق بنون مكسورة بعدها جيم ساكنة.
 وهي من تفرده، وذلك في الآية (٣٢) وإذا وقف أبو جعفر على (من) ابتداءً بهمزة مكسورة، وإذا وقف
 غيره ابتداءً بهمزة مفتوحة.

وقرأ خلف ويعقوب بإثبات الهمزة مفتوحة والنون حينئذ ساكنة وفاقاً لأصليهما. وهما لغتان. والنقل
 للتخفيف واتباع الأثر.
 ابن عبد الجواد، مخطوط؛ الإتحاف، ٢٠٠.

(٢) لفظ (قبلها) من نسخة هـ.

(٣) في نسخة ج: (وقد) بدل (وقرأ).

(٤) يعني: قرأ خلف بإثبات ألف بعد القاف وتخفيف الباء في لفظ (قاسية) كما قال الشارح من الآية
 (١٣) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه المد والتخفيف على أنه اسم فاعل من قسا يقسو؛ بمعنى غليظة بائنة عن الإيمان قد نزع منها
 الرحمة والرأفة، وفيه حمل على المتفق عليه وهو قوله - تَعَالَى -: ﴿قَوْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبِهِمْ﴾. والأصل في
 قاسية قاسيوة، قلبوا الواو ياء لكسر ما قبلها والأصل في قسية قسيوة فقلبوا الواو ياء وأدغموها.
 الفاسي على الشاطبية، مخطوط؛ أبو زرعة، ٢٢٤.

(٥) فاعل (قرأ) ضمير يعود على خلف أيضاً؛ أي: قرأ بفتح الباء الموحدة ونصب التاء الفوقية المثناة كما
 قال الشارح من الآية (٦٠) خلافاً لأصله، وذلك في لفظ ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك؛ أي: بفتح الباء من لفظ (وعبد) ونصب التاء من لفظ (الطاغوت) من
 الموافقة؛ فاتفق الثلاثة على هذه القراءة.

وجه قراءة الفتح في (عبد) والنصب في (الطاغوت) على أن عبد فعل ماضٍ، والطاغوت مفعول به.
 والجملة عطف على صلة مَنْ؛ كأن قيل: مَنْ عبد الطاغوت.

الإتحاف، ٢٠١؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

﴿وَلِيَحْكُرْ أَهْلٌ﴾^(١) يَأْسَكَانِ اللَّامِ وَالْمِيمِ. وافق القراء في هذه [الثلاثة]^(٢)، وخالف

حمزة.

وَرَفَعَ الْجُرُوحَ اَعْلَمَ وَبِالنَّصْبِ مَعَ جَزَا ءُ نَوْنٌ وَمِثْلُ اَزْفَعِ رِسَالَاتٍ حَوْلًا

ورفع أبو جعفر^(٣) حاء ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ ونصبه يعقوب.

وقوله: نَوْنٌ. أي نَوْنٌ يعقوب^(٤) ﴿جَزَاءٌ﴾ ورفع ﴿مِثْلٌ﴾،

(١) يعني: قرأ خلف أيضًا يَأْسَكَانِ اللَّامِ وَجَزَمَ الْمِيمِ مِنْ لَفْظِ ﴿وَلِيَحْكُرْ﴾ كما قال الشارح من الآية (٤٧) خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ وبهذا يكون خلف قد خالف حمزة في هذه الألفاظ الأربعة، ووافق أبا جعفر ويعقوب.

وجه هذه القراءة على أن اللام لام الأمر سكنت؛ ككثف تخفيفًا، وأصلها الكسر. وإسكانها بعد الواو لغة، وهي لغة فاشية مستعملة وجزم الفعل بعدها وهو أمر سابق محكي؛ أي: قلنا له: وليحكم ... إلخ. ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٢٠٠.

(٢) لفظ (الثلاثة) سقط من ج. وقول الناظم: كشعبة. يعني: قرأ خلف هذه الألفاظ مثل قراءة شعبة؛ لأنه ممن يقرأ كذلك، وخص شعبة بالذكر للنظم.

وهذه الألفاظ أربعة - وليست ثلاثة؛ كما قال الشارح - وهي: (قاسية، وعبد، الطاغوت، وليحكم). فخالف أصله فيها. وقوله: ووافق القراء؛ أي: أبا جعفر ويعقوب وأصليهما.

(٣) قراءة أبي جعفر بالرفع ويعقوب بالنصب في لفظ ﴿وَالْجُرُوحَ﴾ كما ذكرها الشارح من الآية (٤٥) خلافًا لأصليهما.

وقرأ خلف بنصب الحاء كيَعْقُوبَ وفاقًا لأصله. والقراء الثلاثة بنصب العين وما بعدها من الموافقة. فمن قرأ بالرفع فعلى الاستئناف قطعًا لها عما قبلها، وهو مبتدأ وخبره قِصَاصٌ. ويجوز أن يكون مرفوعًا على محل النفس.

ومن قرأ بالنصب فعلى العطف على اسم إن لفظًا وهو النفس. ولا خلاف لأحد من الأئمة الثلاثة في نصب النفس وما عطف عليها ما عدا (والجروح) والجار بعدها خبر يعني: كل مجرور خبر لما قبله. وقصاص خبر أيضًا. وهو من عطف الجمل؛ عطف الاسم على الاسم، والخبر على الخبر؛ نحو: إن زيدًا قائم، وعمراً قاعدًا.

(٤) يَبَيَّنُ الشَّارِحُ قِرَاءَةَ يَعْقُوبَ فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلٌ﴾ مِنَ الْآيَةِ (٩٥) خِلَافًا لِأَصْلِهِ.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة فاتفقًا.

وقرأ أبو جعفر بحذف تنوين (جزاء) وخفض اللام في (مثل) من الموافقة أيضًا. ولا خلاف لأحد في رفع جزء.

وجمع ^(١) ﴿بَلَّغَتْ رِسَالَتَهُ﴾ وكسر التاء؛ وعُلمَ ذلك من اللفظ، وعُلمَ كسر التاء من قوله في الخطبة: (فالشهرة اعتمد) ^(٢).

مَعَ الْأَوَّلِينَ اضمُّمُ غُيُوبٍ عُيُونٌ مَعَ جُيُوبٍ شَيْوَحًا فِدْ وَيَوْمَ اذْفَعِ الْمَلَأَ أَي: جمع يعقوب ﴿رِسَالَتَهُ﴾ مع ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ ^(٣) في قوله - تَعَالَى -: ﴿مِنَ

فمن قرأ بالتثنية والرفع في مثل، فعلى أنه مبتدأ والخبر محذوف؛ أي: فعليه جزاء أو على أنه خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: فالواجب جزاء أو فاعل لفعل محذوف؛ أي: فيلزمه جزاء. ومثّل برفع اللام صفة لجزاء؛ أي: جزاء مماثل لما قتله.

ومن قرأ بحذف التثنية والحذف في (مثل) فجزاء مصدر مضاف لمفعوله؛ أي: فعليه أن يجزي المقتول من الصيد مثله من النعم. ثم حذف المفعول الأول لدلالة الكلام عليه وأضيف المصدر إلى مفعوله الثاني.

الإتحاف، ٢٠٢؛ والنويري على الطيبة، مخطوط.

(١) فاعل (جمع) ضمير يعود على يعقوب؛ أي: قرأ يعقوب أيضًا لفظ (رسالته) بالجمع كما لفظ به الناظم؛ أي: بإثبات ألف بعد اللام مع كسر التاء وذلك من الآية (٦٧) وكسر التاء؛ لأنه جمع مؤنث سالم فينصب بالكسرة. وذلك خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.

وقرأ خلف بالإنفراد؛ أي: بحذف الألف بعد اللام ونصب التاء من الموافقة أيضًا.

ورد في توجيه قراءة الجمع ما قاله أبو علي: إن الرسل يرسلون بضروب من الرسائل كالتوحيد والشرائع والأحكام فلما اختلفت الرسائل حشِنَ أن يُجمع كما حشِنَ أن يجمع أسماء الأجناس إذا اختلفت، ألا ترى أنك تقول: (رأيت ثَمُورًا كثيرة ونظرت في علوم كثيرة)؛ فتجمع هذه الأسماء إذا أردت ضروبها كما تجمع غيرها من الأسماء.

وحجة من أفرد فعلى أنها تدل على الكثرة وإن لم تجمع، كما تدل عليها الألفاظ الموضوععة للجمع وهي كالمصدر لا تُجمع ولا تُثنى لدلالاتها على نوعه بلفظ ومما يدل على ذلك قوله - تَعَالَى -: ﴿لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُمُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُمُورًا كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ١٤] فوقع الاسم الشائع على الجمع كما يقع على الواحد، فكذلك الرسالة. انتهى.

انظر: الحجة، لأبي زرعة؛ حاشية سعيد الأفغاني، ص ٢٣٢.

(٢) يعني: أنه اشتهر بين علماء النحو كما هو مقرر عندهم أن جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة.

(٣) يريد بقوله: (مع الأولين) مصاحبة لفظ (رسالته) مع (الأوليان) في التحويل من الأفراد إلى الجمع؛ يعني: قرأ يعقوب بالجمع في لفظ (الأوليان) كما لفظ به فحول اللفظ من التثنية إلى الجمع كتحويل (رسالته) وذلك كما قال الشارح من الآية (١٠٧) قرأها بالتشديد في الواو مع فتحها وكسر اللام وبعدها ياء ساكنة وفتح النون خلافًا لأصله على أنها جمع (أول) المقابل ل(آخر) مجرور صفة الذين أو بدل منه أو من الضمير في (عليهم).

الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ ﴿١﴾ وقوله: (واضمم) أي: ضم لخلف الغيوب.
وباب (عيون)، و(جيوبهن) [بالنور] ^(١) و﴿شَيْوَحًا﴾ بالطول ^(٢)، ورفع ^(٣) أبو
جعفر ميم ﴿هَذَا يَوْمٌ﴾.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر (الأوليان) على التشبية؛ أي: بسكون الواو وفتح اللام والياء وألف بعدها وكسر النون من الموافقة على أنه مثني أولي؛ أي: الأحقان بالشهادة لقرابتهما ومعرفتهما. وهو خبر لمخدوف؛ أي: وهما الأوليان أو خبر آخران أو بدل منهما. أو من الضمير في يقومان.
التسهيل، ١٩٢/١؛ الكشف، ٤٢٠/١.

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(٢) يعني: قرأ خلف بضم أوائل الكلمات الأربع المذكورة؛ وهي: (الغيوب) حيث ذكر في القرآن الكريم، وأول مواضعه في سورة [المائدة: ١٠٩]، (العيون) سورة [يس: ٣٤] ولا نظير له في القرآن الكريم (عيون) حيث ورد في القرآن الكريم، وأول مواضعه في سورة [الحجر: ٤٥] (جيوبهن) سورة [النور: ٣١]، (شيوحا) سورة [الطول: ٦٧] خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب وكذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه الضم على أنه الأصل في تلك الجموع. ابن عبد الجواد؛ والتويري على الدرّة، مخطوطان.

(٣) يعني: قرأ أبو جعفر برفع الميم في لفظ (يوم) كما قال الشارح - رحمه الله - تعالى - من الآية (١١٩) خلافاً لأصله.

وقرأ يعقوب وخلف كذلك؛ أي: برفع الميم من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه الرفع على أنه خبر لاسم الإشارة؛ أي: هذا اليوم يوم ينفع ... إلخ. فأعرب اليوم لإضافته إلى العرب فبقي على ما يستحقه من الإعراب والجملة محلها نصب بالقول.

الإتحاف، ٢٠٤؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

«وهنا تمت سورة المائدة»

بإيات الإضافة فيها: ست: ﴿بِيَدِي إِلَيْكَ﴾، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾، ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾، ﴿فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ﴾، ﴿وَأُمِّي إِلَهَيْنِ﴾، ﴿لِيَ أَنْ أَقُولَ﴾ فتح الجمع أبو جعفر وسكن يعقوب وخلف كذلك.

بإيات الزوائد: ثنان: ﴿وَأَخْشَوْنَ الْيَوْمَ﴾ وقف يعقوب بالياء وحذفها وصلًا لالتقاء الساكنين كما مر في الوقف على المرسوم. وحذفها أبو جعفر وخلف وصلًا ووقفًا ﴿وَأَخْشَوْنَ وَلَا تَشْتَرُوا﴾ أثبتها أبو جعفر في الوصل. ويعقوب في الحالين.

وقرأ خلف بحذفها في الحالين. والله أعلم.

«سُورَةُ الْأَنْعَامِ»

وَيُضْرَفُ (١) فَسَمَّ نَحْشُرُ الْيَا نَقُولُ مَعَ سَبًّا لَمْ يَكُنْ وَأَنْصِبُ نَكْذِبُ وَالْوَلَا حَوَى اِرْفَعُ يَكُنْ أَنْتَ فِدَا يَغْفِلُوا وَتَحَّ سَتْ حَاطِبٌ كَيَّاسِينَ الْقَصَصُ يُوسُفُ حَلَا فَتَحْنَا وَتَحْتُ اَشْدُدُ أَلَا طَبُ وَالْأَنْبِيَا مَعَ اقْتَرَبْتُ حُزْ إِذْ وَيُكْذِبُ أَصْلًا
 أي: قرأ يعقوب ﴿مَنْ يُضْرَفُ﴾ (٢) بفتح الياء وكسر الراء بتسمية الفاعل ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ﴾ (٣) هنا وفي سبب بالياء وذكّر ﴿لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ﴾ (٤)، ونصب

(١) في نسخة ب بدأ الشارح بذكر بيتين فقط من هذه الآيات الثلاثة بخلاف النسخ الأخرى فقد شرحت الآيات الثلاثة دفعة واحدة.

(٢) أي: قرأ يعقوب بفتح حرف المضارعة وكسر الراء من لفظ ﴿يُضْرَفُ﴾ على تسمية الفعل للفاعل كما قال الشارح من الآية (١٦)؛ والتقدير: (من يصرف الله عنه العذاب) والمفعول محذوف وهو ضمير العذاب خلافاً لأصله.

وقرأ خلف كذلك؛ أي: بتسمية الفاعل وهو ربي المتقدم عليه من الموافقة.
 وقرأ أبو جعفر بالتجهيل؛ أي: بضم حرف المضارعة وفتح الراء من الموافقة أيضاً. والنائب ضمير العذاب والضمير في عنه يعود على مَنْ. وجاز حذف المفعول للعلم به لتقدم ذكره.
 ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٢٠٦.

(٣) أي: قرأ يعقوب بياء الغيبة في لفظ (نحشُرهم) و(نقول) كما قال الشارح هنا الآية (٢٢) و[سبأ: ٤٠] وهي من تفرده في موضعي الأنعام وخلافاً لأصله في موضعي سبأ.

وقرأهما أبو جعفر وخلف بالنون في الفعلين في السورتين من الموافقة.
 وأما قوله - تَعَالَى -: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ في سورة (يس: ٢٨) فمتفق عليه بالنون. وليس هذا من جملة إطلاقاته؛ لأن التصريح بقيد (مع سبأ) يدفع اشتراك النظير الغير المصرح به. وجه القراءة بياء الغيبة مناسبة ما قبله وهو ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى﴾. والفاعل ضمير يعود على الله - تَعَالَى -. ووجه القراءة بنون العظمة الالتفات ومناسبة قوله - تَعَالَى -: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ﴾.
 النويري على الدرّة؛ والطيبة، مخطوطتان.

(٤) أي: قرأ أيضاً بياء التذكير في لفظ ﴿يَكُنْ﴾ كما قال الشارح من الآية (٢٣) خلافاً لأصله.
 وقرأ أبو جعفر بياء التأنيث من الموافقة.

وقرأ خلف كذلك خلافاً لأصله كما سيأتي في قول الناظم: (يكن انت فداً). ووافق الثلاثة أصولهم في نصب (فتنتهم).

[نكذب ونكون] ^(١) ورفعهما خلف ^(٢).

وأنت (لم تكن) ^(٣)، وخاطب يعقوب ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ هنا وفي الأعراف و[يس] ^(٤) والقصص ويوسف].

وجه من قرأ بالتذكير على أن اسم يكن مذكر على تأويل ﴿أَنْ قَالُوا﴾ بقولهم. وتعين نصب فنتتهم على أنه خبرها بدليل قوله: (وما كان حجنتهم ... إلخ).

وجه من قرأ بالتأنيث على أن اسم يكن مؤنث على تأويل ﴿أَنْ قَالُوا﴾ بمقالتهم. ووجه نصب فنتتهم على أنه خبر مقدم. والقاعدة إذا وقع بعد (يكن) معرفتان إحداها أعرف من الأخرى كانت التي أعرف أولى بأن تكون هي الاسم. والأعرف منهما هنا أن قالوا؛ لأنها لا توصف كما لا يوصف المضمّر والضمير أعرف المعارف.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٢٠٦.

(١) في نسخة أ، ب (يكذب ويكون) بالياء، والصواب ما ذكرناه كما في نسخة ب.

(٢) أي: قرأ يعقوب بنصب الباء الموحدة من لفظ (نكذب) ونصب النون من لفظ (ونكون) وهو الفعل الذي يليه كما قال الناظم من الآية (٢٧) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر برفع الفعلين من الموافقة. وقرأ خلف كذلك خلافاً لأصله.

وجه النصب في الفعلين على إضمار (أن) بعد واو المعية في جواب التمني وعطف الثاني عليه فدخل الجميع في جواب التمني، وأن وما بعدها في تأويل مصدر معطوف بالواو على مصدر متوهم من الفعل السابق؛ أي: يا ليتنا لنا ردّ، وانتفاء تكذيب، وكون من المؤمنين؛ أي: يا ليتنا لنا ردّ مع هذين الأمرين.

وجه الرفع في الفعلين: أنه عطف على نرد؛ أي: يا ليتنا نرد ونوفق للتصديق والإيمان. أو الواو للحال والمضارع خبر محذوف والجملة حال من مرفوع نرد؛ أي: نرد غير مكذبين وكائنين من المؤمنين فيكون تمنّي الرد مقيماً بهاتين الحالتين فيدخلان في التمني. ويجوز أن يكونا مستأنفين على معنى: ونحن لا نكذب ... إلخ. رددنا أو لم نرد، وكان بعض النحويين يستضعف الرفع بالعطف على نرد وعلى تقدير الحال أيضاً قال: لأن الله قال في حقهم: ﴿وَلَيْسَ لَهُمْ لَكَذِبُونَ﴾ والتكذيب إنما يكون في الأخبار والتمني ليس بخبر، ورُد عليه بوجهين أحدهما: أنه تمنّ تضمن معنى العلة. فجاز أن يتعلق به الكذب كقول القائل: ليت الله يرزقني مالاً فأحسن إلى زيد وأكافئه على صنيعه، فلو رُزق مالا ولم يُحسن إلى زيد كان كاذباً. وثانيهما: أن يكون استئنافاً لدمهم بالكذب حكاية عن حالهم في الدنيا. والتقدير: وإنهم لكاذبون في الدنيا. والله أعلم: الحجة، لأبي زرعة، ٢٤٥؛ الكشف، ١/ ٤٢٧؛ والفاسي، مخطوط.

(٣) سبق التنبيه على ذلك آنفاً.

(٤) ما بين المعقوفين سقط من ج، وما ذكرناه من أ، ب. والمعنى أن يعقوب قرأ بثناء الخطاب في لفظ

﴿يَعْقِلُونَ﴾ في خمسة مواضع كما قال الشارح وهي:

[وشدد^(١) أبو جعفر^(٢) ورويس ﴿فَتَحَنَّا عَلَيْهِمَ﴾ هنا وفي الأعراف]. و(فتحنا

﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ قَدْ نَعَلِمَ﴾ هنا الآية (٣٢، ٣٣).
 ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٩، ١٧٠].
 ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ وَمَا عَلَّمْنَاهُ﴾ [يس: ٦٨، ٦٩].
 ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ أَفَمَنْ وَعَدْنَاهُ﴾ [القصص: ٦٠، ٦١].
 ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ﴾ [يوسف: ١٠٩، ١١٠].
 وذلك خلافاً لأصله في الجميع.

وقرأ أبو جعفر كذلك في الجميع من الموافقة.

وقرأ خلف بياء الغيبة في الجميع، إلا في القصص فبالخطاب عُلم ذلك من الموافقة أيضاً.
 تنبيه: قوله - تعالى - ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ في سورة [يوسف: ٢]، وقوله - تعالى - ﴿أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ﴾ سورة [يس: ٦٢] لا يدخلان في المواضع المذكورة في قول الناظم: (يعقلون وتحت خاطب ... إلخ)؛ لأن هذه المواضع مقيدة في الشاطبية ب (لا) في قول الشاطبي: (وعم علا لا يعقلون) فخرج المجرد منها وإن كان في نفس السور المذكورة؛ لأن الدرّة مبنية على الشاطبية ومركبة عليها؛ فعلم من هذا أن تخصيص الناظم هذه المواضع بهذه السور لا يشمل الموضعين السابقين وهذا من جملة: (وإن كلمة أطلقت فالشهرة اعتمد).

وجه الخطاب في السور الخمس الالتفات.

ووجه الغيب حملة على ما قبله من الغيب في قوله - تعالى - ﴿خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُنْقُونَ﴾.
 الإتحاف، ٢٠٧؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(١) ما بين المعقوفين سقط من ج.

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر ورويس بتشديد التاء من لفظ (فتحنا) كما قال الشارح هنا الآية (٤٤) و[الأعراف: ٩٦] وهو المعبر عنها بقول الناظم: (وتحت اشد). وكذلك قرأ بالتشديد في التاء أيضاً من لفظ (فتحنا) في سورة [القمر: ١١] ولفظ (فتحت) بالأنبياء الآية (٩٦) كما قال الشارح خلافاً لأصليهما.

ووافقهما في التشديد أيضاً روح في الأنبياء والقمر كما قال الشارح أيضاً خلافاً لأصله كذلك. وقرأ بالتخفيف في الأنعام والأعراف من الموافقة.

وقرأ خلف بتخفيف التاء في المواضع الأربعة من الموافقة أيضاً.

والخلاصة: أن أبا جعفر ورويساً قرأ بالتشديد في الأربعة، ووافقهما روح في الآخرين.

وقرأ خلف بالتخفيف في الجميع ووافقه روح في الأولين.

وجه من قرأ بالتشديد فعلى المبالغة والتضعيف للتكثير.

ووجه من قرأ بالتخفيف فعلى الأصل. وهما لغتان. ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٢٠٨.

أبواب) باقتربت و(فتحت) بالأنبياء. ووافقهما روح في الأنبياء واقتربت، وشدد أبو جعفر ﴿لَا يَكْذِبُونَكَ﴾^(١) وعُلِمَ التشديد له من اللفظ.

وَحُزْ فَتَحَ إِنَّهُ مَعَ فَإِنَّهُ وَفَائِزُ تَوَفَّقَهُ وَاسْتَهْوَتْهُ يُنْجِي فَثَقَلَا
أي: وقرأ يعقوب بفتح ﴿أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنْكُمْ﴾^(٢) و﴿فَأَنَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

(١) يعني: قرأ أبو جعفر لفظ ﴿يَكْذِبُونَكَ﴾ بالتشديد كما قال الشارح؛ أي: بتشديد الذال ويلزم منه فتح الكاف من الآية (٣٣) خلافاً لأصله. وعُلِمَ التشديد له من عطفه على المشدد قبله وهو: (وتحت أشدد الأول). وأما قول الشارح وعُلِمَ التشديد له من اللفظ، فليس بصحيح؛ لأن لفظ الناظم بالتخفيف، ومقرون بواو العطف في جميع النسخ. فالتشديد عُلِمَ من العطف على الترجمة السابقة وليس من اللفظ.

وقرأ يعقوب وحلف كذلك من الموافقة؛ فانفق الثلاثة.

وجه التشديد على أنه من التكذيب. وقال ابن عباس: لا يسمونك كذاباً ولكنهم ينكرون آيات الله بألسنتهم وقلوبهم موقنة بأنها من عند الله. ويؤيده ما ورد في سبب نزول هذه الآية: أن أبا جهل قال: والله، إنه لصادق وما كذب محمد قط. ولكن إذا ذهب بنو قُصَيِّ باللواء والسقاية والحجاجة والنبوة فماذا يكون لسائر قريش، فنزلت.

أبو زرعة، ٣٤٨؛ والكشف، ١/ ٤٣١.

(٢) يعني: قرأ يعقوب بفتح الهمزة من لفظ (أنه) وكذلك فتح الهمزة من (فإنه) كما قال الشارح كلاهما في الآية (٥٤) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر بفتح الأول، وكسر الثاني من الموافقة.

وقرأ خلف بالكسر فيهما من الموافقة كذلك.

وجه الفتح في الأول على أنها بدل من الرحمة بدل شيء من شيء، أو على أنها مبتدأ والخبر محذوف؛ أي: عليه أنه من عمل... إلخ. أو تقدير حرف الجر. وهو اللام والمعنى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾؛ لأنه من عمل، فلما سقط الخافض وصل الفعل إلى (أن) فعمل. ووجه الفتح في الثانية على أن محلها رفع بالابتداء والخبر محذوف؛ أي: فله غفران الله، أو على أنها تأكيد للأولى، أعيد لطول الكلام.

ووجه الكسر في الأولى على الاستئناف وأن الكلام قبلها تام، وكذا كسر الثانية بمعنى أنها في صدر جملة وقعت خبراً لمن الموصولة، أو جواباً لها إن جعلت شرطاً. وقيل: إن (أن) الثانية تأكيد وتكرير للأولى فتحاً وكسراً.

الإتحاف، ٢٠٩؛ والكشف، ١/ ٤٣٣.

وقرأ خلف (توفته) و(استهوته)^(١) وبالتأنيث. وشدد أبو جعفر ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّكُمْ مِنْهَا﴾^(٢) وهو الثاني على ما سيأتي في قوله:

بِثَانٍ أَتَى وَالْخِيفَ فِي الْكُلِّ حُزْ وَتَحَتْ صَادَ يُرَى وَالرَّفْعُ آزَرَ حُصَلَا

وخفف يعقوب جميع باب الإنجاء؛ وذلك قوله - تعالى - : ﴿قُلِ مَنْ يُنَجِّكُمْ﴾^(٣)، و﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّكُمْ﴾، وفي يونس ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّكَ﴾، و﴿نُنَجِّي رُسُلَنَا﴾، و﴿نُنَجِّ الْمُؤْمِنِينَ﴾، وفي الحجر ﴿إِنَّا لَمُنَجُّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾، وفي مريم ﴿نُنَجِّي الَّذِينَ﴾، وفي العنكبوت ﴿لَنُنَجِّيَنَّهُ﴾^(٤)، [وفيها^(٥)] ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ﴾^(٦)، وفي الزمر ﴿وَيُنَجِّي اللَّهُ﴾، وفي الصف ﴿نُنَجِّكُمْ﴾، إلا أن رويسًا [ثقل]^(٧) في الزمر،

(١) يعني: قرأ خلف بناء التأنيث الساكنة في لفظ (توفته) كما قال الشارح مكان الألف من الآية (٦١) وفي لفظ (استهوته) كما قال الشارح أيضًا من الآية (٧١) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك في الفعلين من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه التذكير على إرادة الجمع كما يقال: جمع الرسل. والتأنيث على إرادة الجماعة. كما قال - تعالى -
﴿قَدْ جَاءَتْ رُسُلٌ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾. الكشف، ٤٣٥/١؛ وأبو زرعة، ٢٥٤.

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر بتشديد الجيم من لفظ (ينجيكم) كما قال الشارح، ويلزم منه فتح النون من الآية (٦٤) وهو الموضع الثاني من هذه السورة، وهو معنى قول الناظم: (بثان أتى) خلافاً لأصله. وقرأ في باقي مواضع الإنجاء بالتشديد إلا في موضع الصف فبالتخفيف من الموافقة.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من ج، وما ذكرناه من أ، ب، وهو الصواب.

(٤) في نسخة ج: (لننجينهم)، والصواب ما ذكر كما في اللفظ القرآني.

(٥) سقط من أ.

(٦) في نسخة أ: (لمنجوك)، والصواب ما ذكر حسب النص القرآني.

(٧) في نسخة ب: (خفف)، والصواب ما ذكر.

هذا، وقول الشارح: (وخفف يعقوب جميع باب الإنجاء) معناه: أن يعقوب قرأ بتخفيف الجيم ويلزم منه سكون النون كما مر، وذلك في كل ما اشتق من التنجية خلافاً لأصله في جميع المواضع، إلا في ثاني الأنعام والصف فمن الموافقة، والأول هنا من تفرده وهو منحصر في أحد عشر موضعاً، وسأخرج آياتها مرتبة كترتيب الشارح - رحمه الله - تعالى -.

الأول: هنا الآية (٦٣).

الثاني: هنا أيضاً الآية (٦٤).

الثالث: في يونس الآية (٩٢).

ورفع يعقوب الرء من ﴿ءَازَرَ﴾^(١).

الرابع: في يونس أيضًا الآية (١٠٣).

الخامس: فيها أيضًا الآية (١٠٣).

السادس: في سورة الحجر الآية (٥٩).

السابع: في سورة مريم الآية (٧٢).

الثامن: في سورة العنكبوت الآية (٣٢).

التاسع: فيها أيضًا الآية (٣٣).

العاشر: في سورة الزمر الآية (٦١).

الحادي عشر: في سورة الصف الآية (١٠).

وقول الشارح: (إلا أن رويسًا ثقل في الزمر) فمعناه أن رويسًا قرأ بالثقل في موضع الزمر من الموافقة. ويكون معنى قول الناظم: (والخف في الكل حز وتحت صاد يرى) أن يعقوب قرأ بالتخفيف في جميع المواضع من الروایتين إلا موضع الزمر فقرأه بالتخفيف من رواية روح متفردًا، وأما رويس فبقي على أصله بالثقل كما سبق.

وأما خلف في باب الإنجاء فهو على أصله تشديدًا وتخفيفًا فقرأ بالتشديد في جميع المواضع إلا في الحجر وموضعي العنكبوت وموضع الصف فبالثقل من الموافقة.

وقد نظم العلامة الإيباري هذه المواضع في شرحه للدرّة فقال:

بالأنعام ننجي اثنان ننجي بمرم
ومنجو بحجر عنكما ينجين بها
ليعقوب خففها وفي سورة الزمر
فخفف لروح وحده احفظ تفضلا
ثلاث أتت في يونس خذ تبجلا
وتنجيكم بالصف ذي عشرًا علا

وهناك موضعان آخران: الأول قوله - تعالى -: ﴿فَتَنَّبِيَّ مَن نَّشَاءُ﴾ سورة [يوسف: ١١٠] سيأتي حكمه في سورته، والثاني: ﴿وَكَذَلِكَ نُنشِئُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨] فهم على أصولهم بنونين الأولى مضمومة والثانية ساكنة مع تخفيف الجيم من الموافقة.

وجه من قرأ بالتخفيف فعلى أنه من أنجى المتعدي بالهمزة، وحملًا على المتفق عليه في قوله - تعالى -: ﴿لَئِن أَنجَيْنَا﴾.

ومن قرأ بالتشديد فعلى أنه من نُجِّي المتعدي بالتضعيف، وفيه معنى التكثر وموافقة للمتفق عليه في قوله - تعالى -: ﴿قُلْ مَن يُنصِّحِكُمْ﴾. والله أعلم.

(١) يعني: أن يعقوب قرأ بضم الرء من لفظ (أزر) كما قال الشارح من قوله - تعالى -: ﴿لَا يَبِيءُ ءَازَرَ﴾ [الأنعام: ٧٤] وهي من تفرده. وكان على الناظم والشارح أن يعبر بالضم عن الرفع؛ لأنه منادى مفرد علم.

وقرأ أبو جعفر وخلف بفتح الرء من الموافقة.

وجه من قرأ بالضم في الرء على أنه منادى مفرد علم حذف منه حرف النداء وليس صفة؛ لأن =

هُنَا دَرَجَاتِ التَّنُونِ يَجْعَلُ وَيَعْدَ خَا طِبًا دَرَسَتْ وَضُمُّمٌ عُدُّوًا حَلَّى حَلَا

أي: ونون يعقوب ﴿دَرَجَاتٍ مِّنْ﴾ (١) في هذه السورة، وخاطب ﴿تَجْعَلُونَهُ قَرَأَيْسَ تَبْدُونَهَا وَتُحْفُونَ﴾ (٢) وقرأ ﴿دَرَسَتْ﴾ (٣) بحذف الألف وفتح السين وسكون التاء،

حرف النداء لا يحذف من الصفة إلا نادرًا فالحركة بنائية. وروى أن في مصحف أبي: يا أزر، بإثبات حرف النداء.

ومن قرأ بالفتح فعلى أنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، أو الوصفية والعجمة وهو بدل من أبيه أو عطف بيان له إن كان لقبًا، ونعت لأبيه أو حال إن كان وصفًا بمعنى المعوج أو المخطئ أو الشيخ الهرم. وقيل: اسم صنم فنصبه بفعل تقديره: أتعبد. الإتحاف، ٢١١؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(١) أي: قرأ يعقوب لفظ (درجات من) بالتنوين كما قال الشارح؛ أي: بتنوين التاء المعبر عنه في النظم بالنون من الآية (٨٣) خلافًا لأصله.

وقرأه خلف كذلك من الموافقة.

وأما أبو جعفر فقرأ بحذف التنوين من الموافقة أيضًا.

وعبر الناظم عن التنوين بالنون لاتحادهما في التسمية فكل منهما نون ساكنة سواء أكانت في اللفظ فقط كما في التنوين أم في اللفظ والخط كما في النون الساكنة.

وقيد الناظم هذا الموضوع بكلمة هنا للاحتراز عن موضع [يوسف: ٧٦]؛ فإن القراء الثلاثة فيه على أصولهم؛ فقرأه خلف بالتنوين وأبو جعفر ويعقوب بحذفه.

وجه من قرأ بالتنوين يحتمل النصب على الظرف ومن مفعول؛ أي: نرفع من نشاء مراتب ومنازل أو على أنه مفعول ثاني قدم على الأول بتضمين نرفع معنى فعل يتعدى لاثنتين؛ أي: نعطي بالرفع من نشاء درجات؛ أي: رتبًا فالدرجات هي المرفوعة وإذا رفعت رفع صاحبها. أو على إسقاط حرف الجر (إلى) أو على الحال؛ أي: ذا درجات.

ومن قرأ بحذف التنوين فعلى الإضافة فدرجات مفعول نرفع، وأضافها إلى من نشاء، فإذا رفعت الدرجات فصاحبها مرفوع.

(٢) أي: وقرأ يعقوب أيضًا بتاء الخطاب في لفظ (يجعلونه) وكذلك الفعلين بعده وهما (تبدونها وتخفون) وإليهما أشار الناظم بقوله: بعد، من الآية (٩١) خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك في الأفعال الثلاثة من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة. وجه من قرأ بتاء الخطاب لمناسبة قوله - تعالى -: ﴿وَعَلِّمُوا مِمَّا لَرُّ تَعَلَّمُوا﴾ أو على تقدير: وقل لهم ذلك. فجعل الخطاب للحاضرين، ومن قرأ بالياء. فقد رده إلى (للتناس يجعلونه).

الإتحاف، ٢١٣؛ ابن خالويه، ١٤٥.

(٣) أي: قرأ يعقوب كما قال الشارح بحذف الألف وفتح السين وسكون التاء من (دَرَسَتْ) على وزن ضَرَبَتْ من قوله - تعالى -: ﴿وَلْيَقُولُوا دَرَسَتْ﴾ الآية (١٠٥) خلافًا لأصله.

وضم عين ﴿فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدَاً﴾^(١) وداله وشدد الواو، وعُلِمَتْ هذه الترجمة من اللفظ. وَطَبَّ مُسْتَقِرُّ افْتَحَ وَكَسَرَ أَنَّهَا وَيُؤْ مِنْهَا فِدْ وَحَبْرٌ سَمَّ حُرْمٌ فَصَّلاً قرأ رويس بفتح القاف من ﴿فَمُسْتَقَرُّ﴾^(٢)، وكسر خلف الهمزة من ﴿أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ﴾^(٣).

وقرأ أبو جعفر وخلف بغير ألف وسكون السين وفتح التاء من الموافقة.

وجه قراءة يعقوب على أن التاء للتأنيث والمعنى عفت وانمحت وبلت وتقادمت؛ أي: هي شيء قديم قد اندرس لقدمه.

وجه قراءة الآخرين على أن التاء للخطاب؛ أي: حفظت وأتقنت يا محمد أخبار الأولين وكتبهم فحئت بهذا القرآن. الإتحاف، ٢١٤؛ الحجة، لأبي زرعة، ٢٦٤.

(١) أي: قرأ يعقوب أيضاً بضم العين والبدال وتشديد الواو في لفظ (عدواً) كما قال الشارح من الآية (١٠٨)، وعُلِمَتْ هذه الترجمة من لفظ الناظم فاستغنى باللفظ عن القيد، وهي من تفرده.

وقرأ أبو جعفر وخلف (عدواً) بفتح العين وإسكان الدال وتخفيف الواو مثل صفواً من الموافقة، وهما لغتان يقال: عدا عدواً وعدواً وعدواً، وهو منصوب على المصدرية أو لوقوعه موقع الحال المؤكد لعامله؛ لأن السبَّ عدوان في المعنى، أو مفعول لأجله.

الإتحاف، ٢١٥؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٢) أي: قرأ رويس عن يعقوب بفتح القاف من لفظ (فمستقر) من قوله - تعالى -: ﴿فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ﴾ الآية (٩٨) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة.

وقرأ روح بكسر القاف من الموافقة أيضاً.

فمن قرأ بالكسر فعلى أنه اسم فاعل ومستودع اسم مفعول؛ أي: فمنكم مستقر في الأرحام؛ أي: قارٌّ فيها وهو الولد ومنكم مستودع في الأصلاب. أو منكم مستقر فوق الأرض ومنكم مستودع تحتها. وعن الحسن البصري قال: مستقر في القبر ومستودع في الدنيا يوشك أن يلحق بصاحبه. وهو مبتدأ والخبر محذوف. الإتحاف، ٢١٤؛ أبو زرعة، ٢٦٣.

ومن قرأ بفتح القاف فعلى أنه مصدر أو اسم مكان والمعنى فلکم استقرار ولكم استيداع أو مكان استيداع في الأرحام والأصلاب أو استقرار. قال أبو زرعة: والقراءتان متداخلتان؛ لأن الله إذا أقره استقر ولا شك أنه لا يستقر حتى يقره فهو مفعول وفاعل.

انظر: المصدر السابق.

(٣) أي: قرأ خلف بكسر همزة (إنها) كما قال الشارح الآية (١٠٩) خلافاً لأصله.

وقرأ يعقوب كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بفتح الهمزة من الموافقة أيضاً.

وقرأ^(١) بالغيب في ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ هنا ووافق حمزة في الجائية في الخطاب؛ وكان ينبغي للشيخ أن يقول هنا؛ [لأن]^(٢) من قاعدته أنه إذا أطلق المتعدد في الشاطبية حمل ذلك على جملة ما تعدد؛ ولهذا قال هنا: درجات. فإن قلت: لعله إنما يطلق إذا اتفق على اللفظ المتعدد قارئاً أو قراء.

وأما إذا حصل اختلاف؛ نحو قوله:

وخاطب فيها يؤمنون كما فشا [وصحبة]^(٣) كفاء في الشريعة وصلا [فلا يطلق]^(٤) [يرد على ذلك قوله: (سكن ارنا وأرن حز) فإنهما في سورة البقرة، وعمم يعقوب ولم يتفق على ذلك جماعة، بل الذي سكن في البقرة والنساء وغيرها ابن

فمن قرأ بالكسر فعلى الاستئناف؛ أي: استئناف إخبار بعدم إيمان من طبع على قلبه. ومن قرأ بالفتح فعلى أنها بمعنى لعل؛ أي: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون. وهي لغة معروفة حكاهما الخليل والأخفش والفراء وقطرب عن العرب يقولون: أتت السوق أنك تشتري كذا، بمعنى لعل. وقال آخرون: إن (لا) مؤكدة للجدد أو على تقدير لام العلة؛ أي: لأنها. والتقدير إنما الآيات التي يقترحونها عند الله؛ لأنها إذا جاءت لا يؤمنون، (وما يشعركم) اعتراض بين العلة والمعلول.

الإتحاف، ٢١٥؛ وأبي زرعة، ٢٦٦؛ والفاسي، مخطوط. (١) وقرأ خلف أيضاً بياء الغيبة في لفظ (يؤمنون) كما قال الشارح من الآية (١٠٩) خلافاً لأصله. وقرأه أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فانفق الثلاثة. وأما قوله - تعالى -: ﴿وَأَيُّهَا يُؤْمِنُونَ﴾ سورة [الجائية: ٦] فقد قرأه خلف بالخطاب من الموافقة كما قال الشارح ولم يقيد الناظم هذا الموضوع اعتماداً على الشهرة. وقرأه أبو جعفر وروح بياء الغيبة من الموافقة أيضاً. وروى رويس عن يعقوب موضع الجائية بناء الخطاب خلافاً لأصله حيث يقول ابن الجزري هناك: (خاطبا يؤمنوا طلاً).

وجه الغيب هنا أن الكاف في (يشعركم) خطاب للمؤمنين وجملة (لا يؤمنون) إخبار عن الكافرين ولمناسبة قوله - تعالى -: ﴿وَنَقَلِبْ أَيْدِيَهُمْ وَأَبْصُرْهُمْ﴾، ولم يقل: أفندتكم. الحجة، لأبي زرعة، ٢٦٧؛ والإتحاف، ٢١٥.

(٢) سقطت النون من أ، وفي نسخة ج: لكن.

(٣) في نسخة أ: (وشعبة)، والصواب ما ذكر.

(٤) ما بين المعقوفين من تعليق الشيخ إبراهيم أحمد سلام في نسخة هـ.

كثير والسوسي، ودخل في تعميم فصلت غيرهم^(١).
 وقرأ يعقوب ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾^(٢) بفتح الفاء والصاد والحاء والراء.
 والله أعلم.
 وَحُزُّ كَلِمَتِ وَالْيَاءِ نَحْشُرُهُمْ يَدٌ يَكُونُ يَكُنْ أَنْتَ وَمَيْتَةٌ الْجَلَاءِ
 أي: وقرأ يعقوب^(٣) ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ بالإفراد،

(١) ما بين المعقوفين سقط من ج.

وخلاصة كلام الشارح - رحمه الله - تعالى - أن الناظم - عليه رحمة الله - كان عليه أن يقيد قراءة الغيب في لفظ (لا يؤمنون) بكلمة هنا مثلاً كما فعل في درجات بالنسبة ليعقوب؛ لأن إطلاقه يشمل موضع الجائية؛ وخلف لا يقرؤه بالغيب ولكنه يقرؤه بالخطاب من الموافقة كما سبق أنفاً فالحكم مختلف في الموضوعين، والإطلاق يفيد التسوية بينهما، فكان لا بد من التقييد بكلمة هنا؛ ولعله اعتمد على الشهرة.

(٢) أي: قرأ يعقوب بفتح الفاء والصاد من لفظ ﴿فَصَّلَ﴾ وفتح الحاء والراء من لفظ ﴿حَرَّمَ﴾ كما قال الشارح، وذلك على التسمية في الفعلين؛ أي: بالبناء للفاعل، وذلك من الآية رقم (١١٩) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر كذلك في الفعلين من الموافقة.

وقرأ خلف بالتسمية في الأول والتجهيل في الثاني من الموافقة أيضاً.

وجه من قرأ بالتسمية فيهما إسنادهما إلى ضمير لفظ الجلالة في قوله - تعالى -: ﴿وَمَا ذَكَرَ أُمَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾؛ أي: بين الله لكم ما حرمه عليكم.

وجه التجهيل فيهما للعلم بالفاعل وليأتلف الكلام على نظام واحد؛ إذ كان المفصل هو المحرم؛ فجاء بهما على نظام واحد ولا ضرورة تدعو إلى المخالفة بين اللفظين.

وجه من قرأ بالتسمية في الأول والتجهيل في الثاني لقرب الأول من مرجع الضمير وتبعد الثاني. ابن عبد الجواد، مخطوط؛ أبو زرعة، ٢٦٩.

(٣) أي: قرأ يعقوب لفظ (كلمت) بالإفراد كما قال الشارح؛ أي: بغير ألف بعد الميم من الآية (١١٥)

علم ذلك من اللفظ خلافاً لأصله هنا، وأما موضع الأعراف الآية (١٣٧) ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى﴾ فمتفق عليه بالإفراد بين القراء، وأما موضعي يونس الآية (٦٤)، (٨٢) وكذلك في سورة [غافر: ٦] فهو على أصله بالإفراد أيضاً، فيحتمل أن يكون قول الناظم: (وحز كلمت) عامّاً في جميع المواضع وإنما ذكر هنا باعتبار مخالفة يعقوب أصله. ويحتمل أن يكون خاصّاً بهذه السورة وأطلقه الناظم اعتماداً على الشهرة.

وقرأ خلف كذلك في جميع المواضع من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بالألف بعد الميم على الجمع من الموافقة أيضاً.

وقرأ ﴿يَحْشُرُهُمْ﴾^(١) بالياء روح.

وقرأ أبو جعفر ﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيِّتَةً﴾ [و﴿أَنْ يَكُونَ مَيِّتَةً﴾]^(٢) بالتأنيث^(٣) وقد تقدم أنه يشدد^(٤) باب ميتة.

بَرْفَعِ مَعًا عَنْهُ وَذَكَّرْ يَكُونُ فُزْ وَخِيفٌ وَأَنْ حِظُّهُ وَقُلْ فَرَّقُوا فَلَا

وجه من قرأ بحذف الألف فعلى الأفراد على إرادة الجنس والواحد من الجنس يؤدي عن جميعه مع خفته.

ووجه من قرأ بالجمع التنبيه على ما جمع القرآن من وعد ووعيد وأمر ونهي وغير ذلك وهو كثير فجمعت الكلمات لذلك؛ وإجماعهم عليه في قوله - تَعَالَى -: ﴿لَا نَبْدِلَ إِكْرَامَتِ اللَّهِ﴾ ورسمها بالتاء يدل على الجمع واتفق على الجمع في قوله - تَعَالَى -: ﴿لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾. ابن عبد الجواد، مخطوط؛ الإتحاف، ٢١٦.

(١) يعني: قرأ روح عن يعقوب بياء الغيبة في لفظ (يحشرهم) من قوله - تَعَالَى -: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾ الآية (١٢٨) خلافاً لأصله وهو الموضع الثاني من هذه السورة، وأطلقه الناظم اعتماداً على الشهرة، أما الأول من هذه السورة وكذلك الموضع الأول من يونس فقد سبق الكلام عليهما في أول هذه السورة وهم على أصولهم بالنون في الموضع الثاني من يونس ~~التي~~ الآية (٤٥). وقرأ أبو جعفر ورويس وخلف بالنون في الجميع من الموافقة.

وجه من قرأ بياء الغيبة لمناسبة ما قبله وهو ﴿لَهُمْ دَارُ الْآلِئِ﴾ الآية (١٢٧). ووجه من قرأ بالنون الانتقال من الإخبار بلفظ الغيب إلى الإخبار بنون العظمة على الالتفات. ابن عبد الجواد، مخطوط؛ الإتحاف، ٢١٧.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من ب.

(٣) سقطت من أ، والمعنى أن أبا جعفر قرأ بقاء التأنيث في لفظ (يكون) من الآية (١٤٥)، وقدمه الناظم على لفظ (يكن) لضرورة النظم. وكذلك قرأ بالتأنيث في لفظ (يكن) كما قال الشارح وذلك من الآية (١٣٩) خلافاً لأصله.

وقرأ يعقوب وخلف بياء التذكير في لفظ ﴿وَإِنْ يَكُنْ﴾ من الموافقة. وأما لفظ ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ﴾ فقرأه بياء التذكير يعقوب من الموافقة. وخلف كذلك خلافاً لأصله. كما سيأتي في قوله: (وذکر يكون فز).

وجه التأنيث مراعاة للفظ ميتة والتذكير لكون التأنيث غير حقيقي. ولكون ميتة وميتاً بمعنى واحد. ابن عبد الجواد؛ والنويري على الدرّة، مخطوطان.

(٤) سبق في سورة البقرة عند قول الناظم: (الميتة اشدداً وميتة وميتاً أ.د).

قوله: (برفع معاً عنه)^(١)؛ أي حرفي (ميتة)، وقد تقدم الكلام عليه^(٢)، وذكر خلف ﴿أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً﴾^(٣)، وخفف يعقوب^(٤) ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي﴾ كابن عامر. وشدد

(١) الضمير يعود على أبي جعفر والمعنى أن أبا جعفر قرأ لفظ ميتة في الموضعين ﴿وَأَنَّ يَكُونَ مَيْتَةً﴾ و﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً﴾ برفع التاء فيهما خلافاً لأصله.

وقرأ يعقوب وخلف بالنصب فيهما من الموافقة.

وجه من قرأ بالنصب في ميتة فعلى أنها خبر كان الناقصة، واسمها ضمير ما وما واقعة على الأنعام. ووجه من قرأ بالرفع فعلى جعلها تامة بمعنى حدث ووقع، ورفع ميتة على أنها فاعلة بها، ويجوز أن يكون خبرها محذوفاً؛ أي: (وإن يكن هناك ميتة) فتكون ناقصة أيضاً.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٢١٩.

(٢) لم يتقدم الكلام على رفع ميتة وإنما تقدم الكلام على التأنيث.

والخلاصة: أن للقراء الثلاثة في قوله - تعالى - : ﴿وَأَنَّ يَكُونَ مَيْتَةً﴾ قراءتين:

الأولى: لأبي جعفر بتأنيث يكن ورفع ميتة مع تشديد الباء.

الثانية: تذكير يكن ونصب ميتة ليعقوب وخلف.

(٣) في نسخة أ، ج: (وأن يكون)، وهو خطأ لمخالفته النص القرآني، والصواب حذف الواو.

يعني: قرأ خلف بتذكير لفظ (يكون) خلافاً لأصله كما سبق آنفاً.

وفي قوله - تعالى - : ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً﴾ للقراء الثلاثة قراءتان أيضاً.

الأولى: أبو جعفر بتأنيث يكون وميتة بالرفع مع التشديد.

الثانية: يعقوب وخلف بالتذكير والنصب.

(٤) يعني: قرأ يعقوب بتخفيف النون من لفظ ﴿وَأَنَّ﴾ كما ذكر الشارح من الآية (١٥٣) خلافاً لأصله،

وهو على أصله في فتح الهمزة فتكون قراءته بالفتح والتخفيف كابن عامر. وقول الشارح: كابن عامر؛

لأنه يقرأ كذلك.

وقرأ أبو جعفر بالفتح والتشديد من الموافقة.

وقرأ خلف بالكسر والتشديد من الموافقة أيضاً.

والخلاصة: أن أبا جعفر قرأ بفتح الهمزة وتشديد النون مفتوحة من الموافقة.

ويعقوب بفتح الهمزة وتخفيف النون ساكنة خلافاً لأصله.

وخلفاً بكسر الهمزة وتشديد النون من الموافقة.

فمن قرأ بكسرة الهمزة وتشديد النون فعلى الاستئناف والابتداء وهذا محل نصب اسم إن، وصراطي

خبرها.

ومن قرأ بفتح الهمزة وتشديد النون فعلى تقدير اللام؛ أي: اتبعوه؛ لأنه مستقيم. وقال الفراء: معمولة

(اتل)، وأجاز جرهما، والتقدير: (وصاكم به وبأن) فتكون نسقاً على المضمر على مذهب الكوفيين.

ومن قرأ بالتخفيف مع الفتح على أنها مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن. وهذا مبتدأ وصراطي =

خلف ﴿فَرَقُوا﴾^(١) هنا، وفي الروم.

وَعَشْرٌ فَتَوَّنٌ وَارْفَعَ امْثَالَهَا حُلًى كَذَا الضَّعْفِ وَأَنْصَبَ قَبْلَهُ نَوَّنًا طَلًى

قرأ يعقوب ﴿عَشْرٌ امْثَالَهَا﴾^(٢) بتنوين الراء ورفع اللام.

وقرأ رويس ﴿جَزَاءُ الضَّعْفِ﴾ بسبب انصبب جزءاً منوّناً ورفع [الفاء من]^(٣) الضعف^(٤).

خبره والجملة خبر أن وفتح أن على تقدير اللام أيضاً.

ومن شدد فعلى الأصل؛ لأن التشديد لا يحتاج معه إلى حذف. ابن عبد الجواد، مخطوط.

(١) يعني: قرأ خلف بتشديد الراء كما قال الشارح مع حذف الألف بعد الفاء من لفظ (فرقوا) من قوله -

تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ﴾ الآية (١٥٩) وفي سورة الروم ﴿مَنْ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ﴾ الآية

(٣٢) خلافاً لأصله وأطلقه اعتماداً على الشهرة.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة. ومعنى (فرقوا دينهم) على هذه القراءة؛ أي:

اختلفوا فيه وتفرقت مذاهبهم فهو من التفريق. ويُقَوَّى ذلك قوله: (وكانوا شيعاً).

ابن عبد الجواد على الدرّة، مخطوط.

(٢) يعني: قرأ يعقوب لفظ (عشر) بتنوين الراء ورفع اللام من (أمثالها) كما قال الشارح من الآية (١٦٠)

وهي من تفرده.

وقرأ أبو جعفر وخلف بترك التنوين وجر اللام من أمثالها.

فمن قرأ بالتنوين في الراء والرفع في اللام فعلى القطع عن الإضافة وأمثالها صفة له، والباقون على

الإضافة. الإتحاف، ٢٢٠؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من ب.

(٤) يعني: أن رويساً عن يعقوب روى الرفع في الفاء من لفظ (الضعف) وتنوين جزء مع نصبه وكسر

التنوين وصلًا للساكنين من الآية (٣٧) سورة سبأ من تفرده.

وعُلمت هذه الترجمة من قول الناظم: (كذا الضعف فقد شبه الضعف بأمثالها في الرفع).

وقرأ أبو جعفر وروح وخلف برفع (جزاء) من غير تنوين وجر فاء (الضعف) من الموافقة.

وجه الرفع في الضعف والنصب في جزء على أن جزءاً حال من الضمير المستقر في الخبر المقدم،

والضعف مبتدأ؛ كقولك في الدار قائماً زيد. والتقدير: لهم الضعف جزءاً والجملة خبر أولئك، وقيل:

نصب جزءاً على أنه مفعول له.

وجه الرفع في جزءاً وخفض الضعف على الإضافة. ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٣٦٠.

«وهنا تمت سورة الأنعام»

بإيات الإضافة ثمانية: ﴿إِنِّي أَمَرْتُ﴾، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾، ﴿إِنِّي أَرْنُكَ﴾، ﴿وَجِئْتِي لِيَذَّبَنِي﴾، ﴿رَبِّي

إِلَى صِرَاطٍ﴾، ﴿وَمَمَّاتٍ لِلَّهِ﴾، فتح الجميع أبو جعفر وأسكنها الآخرا. ﴿صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾

أسكنها الكل. ﴿وَمَحْيَايَ﴾ أسكنها أبو جعفر وفتحها الآخرا. والله الموفق.

«سُورَةُ الْأَعْرَافِ وَالْأَنْفَالِ»

هَنَا تَخْرُجُوا سَمَى حِمَى نَصَبُ خَالِصَهْ أَتَى تَفْتَحُ اشْدُدُ مَعَ أُبْلَغُكُمْ حَلَا
 قرأ يعقوب^(١) ﴿وَمِنَهَا تُخْرَجُونَ﴾ بفتح التاء وضم الراء. ونصب أبو جعفر^(٢)
 ﴿خَالِصَةً﴾، وشدّد يعقوب^(٣) ﴿تَفْتَحُ لَهُمْ﴾

يآءات الزوائد: ﴿وَقَدْ هَدَيْنَ﴾ أثبتتها في الوصل أبو جعفر. وفي الخالين يعقوب، وحذفها خلف
 كذلك. والله أعلم.

(١) يعني: قرأ يعقوب بفتح التاء وضم الراء من لفظ (تخرجون) كما قال الشارح من الآية (٢٥) على
 التسمية كما قال الناظم؛ أي: بالبناء للفاعل خلافاً لأصله.
 وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بضم التاء وفتح الراء على التجهيل؛ أي: بناء الفعل للمجهول من الموافقة أيضاً. واحترز
 الناظم بقوله: (هنا) عن بقية مواضع الخلاف المذكورة في الحرز، وهي في سورة الروم الموضع الأول
 الآية (١٩) و[الزخرف: ١١] و[الحاثية: ٣٥] فإنهم على أصولهم فيها، فخلف بالتسمية والآخرا
 بالتجهيل.

واتفق القراء العشرة على قراءة الموضع الثاني في [الروم: ٢٥] وموضع [الحشر: ١٢] وموضع
 [المعارج: ٤٣] بالبناء للفاعل. والقراءتان ظاهرتان متداخلتان؛ لأنهم إذا أخرجوا خرجوا، وإذا خرجوا
 فقد أخرجوا.

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر بنصب التاء من لفظ (خالصة) كما قال الشارح من قوله - تعالى -: ﴿فِي الْحَيَاةِ
 الدُّنْيَا خَالِصَةً﴾ الآية (٣٢) خلافاً لأصله.
 وقرأ يعقوب وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه النصب على أنه حال من الضمير المستقر في الظرف والظرف خبر المبتدأ.

ووجه الرفع على أنها خبر ل (هي). ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٢٢٣.

(٣) يعني: قرأ يعقوب لفظ (تفتح) كما قال الشارح؛ أي: بتشديد التاء الثانية ويلزم منه فتح الفاء قبلها.
 وذلك من الآية (٤٠) وهو على أصله في تأنيث حرف المضارعة؛ ولهذا اكتفى الناظم بقيد التشديد،
 فقد خالف أصله في تشديد التاء فقط.

وقرأ أبو جعفر كذلك؛ أي: بالتأنيث والتشديد من الموافقة.

وقرأ خلف بياء التذكير والتخفيف من الموافقة كذلك.

وجه التشديد قصد التذكير، حيث كان المسند إليه جمعاً.

ووجه التخفيف على أنه مأخوذ من الفتح.

ووجه التذكير والتأنيث أنه فعلٌ مسندٌ إلى جمعٍ وما أسند من الأفعال إلى جمعٍ جاز تذكيره على =

﴿أُبَلِّغُكُمْ﴾ حيث (١) حلّ.

يُعْشَى لَهُ أَنْ لَعْنَةُ أَتْلُ كَحَمْزَةٍ وَلَا يَخْرُجُ أَضْمُومٌ وَأكْسِرِ الخَلْفُ بُجَلًا

وشدد يعقوب (٢) ﴿يُعْشَى أَيْلَ النَّهَارِ﴾ هنا وفي الرعد.

وقرأ أبو جعفر (٣) ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ بتشديد (أن) ونصب (لعنة) كقراءة حمزة.

معنى الجمع وتأتيه على معنى الجماعة.

ابن عبد الجواد؛ والفاسي، مخطوطان.

(١) أي: وكذلك قرأ يعقوب بتشديد اللام ويلزم منه فتح الباء من لفظ (أبلغكم) كما قال الشارح، وذلك في ثلاثة مواضع الأول ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسْلَتِ رَبِّي﴾ الآية (٦٢) هنا، والموضع الثاني ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسْلَتِ رَبِّي وَأَنَا لَكُمْ﴾ الآية (٦٨) هنا أيضًا، والموضع الثالث ﴿وَأُبَلِّغُكُمْ مَا أُنزِلْتُ بِهِ﴾ [الأحقاف: ٢٣] خلافًا لأصله. وعلم الإطلاق في هذه المواضع من الشهرة.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه التشديد على أنه مأخوذ من التبليغ. وهو إحدى اللغتين فيه، وللإجماع عليه في قوله - تعالى -: ﴿يَبْلُغُ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٢٢٦.

(٢) أي: قرأ يعقوب الذي عاد عليه الضمير في لفظ (له) من كلام الناظم بالتشديد في لفظ (يعشي) كما قال الشارح؛ أي: بتشديد الشين ويلزم منه فتح الغين هنا الآية (٥٤) وفي [الرعد: ٣] خلافًا لأصله. وعلم شمول الموضوعين من الإطلاق اعتمادًا على الشهرة.

وقرأ خلف كذلك؛ أي: بالتشديد في الموضوعين من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بالتخفيف فيهما ويلزم منه إسكان الغين من الموافقة أيضًا.

وجه التشديد أنه من التفعيل وفيه معنى الكثير، وقد أجمع عليه في قوله - تعالى -: ﴿فَشَنَاهَا مَا عَشَى﴾

﴿٥٤﴾

ووجه التخفيف أنه من الإغشاء، وقد أجمع عليه في قوله - تعالى -: ﴿فَاعْشَيْنَهُمْ فَهُمْ لَا يَبْصُرُونَ﴾ ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٢٢٥.

(٣) أي: قرأ أبو جعفر بتشديد النون مع فتحها من لفظ (أن) ونصب التاء من لفظ (لعنة) كما قال الشارح من الآية (٤٤) خلافًا لأصله؛ كقراءة حمزة؛ لأنه ممن يقرأ كذلك.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ يعقوب بتخفيف النون ساكنة ورفع التاء من الموافقة أيضًا.

وأما ﴿أَنْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ وفي سورة النور فسيأتي حكمها فيها.

وجه من قرأ بتخفيف النون ورفع لعنة فعلى أن (أن) الثقيلة خُفِّفَتْ فنقص لفظها عن شبه الفعل فلم تعمل في اللفظ، وعملت في المعنى. واسمها ضمير الشأن محذوف، ولعنة مبتدأ والجار والمجرور بعده خبر والجملة خبر (أن).

وقرأ ابن وردان^(١) ﴿لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ بضم الياء وكسر الراء بخلاف عنه، ولم يذكر في «الطبية» هذه القراءة؛ لأنها انفرادية^(٢).

وَخَفِضُ إِلَيْهِ غَيْرُهُ نَكِدًا أَلَا أَف تَحْنُ يَقْتُلُوا مَعَ يَتَّبِعُ أَشَدُّ وَقُلْ عَلَا
 وخفض أبو جعفر^(٣) ﴿إِلَيْهِ غَيْرُهُ﴾ حيث حلّ كالكسائي.....

ووجه من قرأ بالتشديد ونصب (لعنة) فعلى أنها ناسخة ولعنة اسمها، والظرف خيرها. فقد أتى بأن على أصلها من التشديد والنصب. ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٢٢٤.

(١) يعني: قرأ ابن وردان عن أبي جعفر بضم الياء وكسر الراء من لفظ (يخرج) بخلف عنه، كما قال الشارح من الآية (٥٨) وهي من تفرده.

وقرأ ابن جماز ويعقوب وخلف بفتح الياء وضم الراء ومعهم ابن وردان في وجهه الثاني من الموافقة. ولم يعين الناظم الوجه الآخر لابن وردان؛ لشهرة ذلك الوجه وكثرة روايته.

وجه قراءة ابن وردان التي تفرّد بها على أنها من الإخراج.

ووجه قراءة الآخرين على أنها من الخروج.

(٢) هذه القراءة انفرادية؛ لأنها مما انفرد بها الشطوي عن ابن هارون عن الفضل بن شاذان عن ابن وردان عن يعقوب. ولم يذكرها في الطبية.

وهذه الانفرادات التي وردت في الدرّة ولم توجد في الطبية أربع كلمات في القرآن الكريم:

- ١- ﴿لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ [الأعراف: ٥٨] بضم الياء وكسر الراء لابن وردان بخلف عنه.
- ٢- ﴿فَيَغْرِفْكُمْ بِمَا كَفَرْتُمْ﴾ [الإسراء: ٦٩] بالتأنيث والتشديد في الراء لابن وردان بخلف عنه في التشديد.

٣- ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ﴾ [التوبة: ١٩] بضم السين وحذف الياء لابن وردان بخلف عنه.

٤- ﴿وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [التوبة: ١٩] بفتح العين وحذف الألف بعد الميم لابن وردان بخلف عنه. انظر: (النشر، ٢٧٠/٢، ٢٧٨، ٣٠٨).

(٣) يعني: قرأ أبو جعفر بخفض الراء من لفظ (غيره) حيث حلّ في جميع القرآن الكريم كما قال الشارح، وهو هنا الآية (٥٩) وفي سورة هود ثلاث مواضع: الآيات (٥٠، ٦١، ٨٤) وفي سورة المؤمنون موضعان: الآيتان (٢٣، ٣٢)؛ كقراءة الكسائي؛ لأنه يقرأ كذلك خلافاً لأصله. قلت: ويلزم من الكسر في الراء كسر الهاء مع صلتها بياء لفظية حسب القاعدة في هاء الضمير ويشترط أن يكون قبل لفظ (إله) من الجارة.

وقرأ يعقوب وخلف برفع الراء، ويلزم منه ضم الهاء من الموافقة.

وجه قراءة الجر على أنه صفة لإله أو بدل منه لفظاً.

ووجه الرفع على النعت أو البدل من موضع (إله)؛ لأن من مزيدة فيه للتأكيد والمعنى ما لكم إله غيره=

وفتح الكاف^(١) من ﴿نَكِدًا﴾. وشدد^(٢) ﴿يُقِنُّونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾، و﴿يَتَّبِعُوكُمْ﴾ هنا
 و﴿يَتَّبِعُهُمُ الْفَاؤُونَ﴾. وعبارة الشيخ لا تعطيه. وقرأ^(٣) ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا
 بالتخفيف كأبي عمرو.

وموضعه رفع إما بالابتداء أو الفاعلية. وقيل: جعله حرف استثناء فأعربه بما كان الاسم يعرب به بعد
 (إلا) كقوله - تَعَالَى -: ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٢٢٦.

(١) يعني: قرأ أبو جعفر بفتح الكاف من لفظ (نكدا) كما قال الشارح من قوله - تَعَالَى -: ﴿لَا يَخُجُّ إِلَّا
 نَكِدًا﴾ الآية (٥٨) وهي من تفرده.

وقرأ يعقوب وخلف بكسر الكاف من الموافقة.

وجه الكسر على أنها اسم فاعل أو صفة مشبهة.

ووجه الفتح على أنها مصدر.

انظر: المصدر السابق.

(٢) قرأ أبو جعفر بتشديد التاء ويلزم منه ضم حرف المضارعة وفتح القاف وكسر التاء المشددة في لفظ
 ﴿يُقِنُّونَ﴾؛ ولذلك اكتفى الناظم بقيد التشديد وذلك من الآية (١٤١) خلافاً لأصله.

وكذلك قرأ أبو جعفر بتشديد التاء مع فتحها وكسر الباء في لفظ ﴿يَتَّبِعُوكُمْ﴾ هنا في قوله - تَعَالَى -:

﴿لَا يَتَّبِعُوكُمْ سِوَاءَ عَلَيْكُمْ﴾ الآية (١٩٣)، وفي لفظ (يتبعهم) من قوله - تَعَالَى -: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ

الْفَاؤُونَ ﴿٢٢٤﴾﴾ [الشعراء: ٢٢٤] وعلم شمول اللفظ للموضوعين من تجريد الفعل من الضمير في النظم

ومن الشهرة.

وقرأ يعقوب وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه قراءة التشديد على أنه من التقتيل للمبالغة.

ووجه التخفيف على أنه من القتل على الأصل.

ووجه التشديد والتخفيف في يتبعوكم، يتبعهم أنهما لغتان بمعنى واحد، ومن الخفف قوله - تَعَالَى -:

﴿فَمَنْ يَتَّبِعْنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾، ومن المثقل قوله - تَعَالَى -: ﴿وَأَتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانِ﴾.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٢٣٠.

(٣) يعني: قرأ أبو جعفر أيضاً لفظ (علي) بالتخفيف كما قال الشارح من الآية (١٠٥)؛ أي: بألف بعد

اللام لفظاً على أنها حرف جر خلافاً لأصله.

وقرأ يعقوب وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه هذه القراءة أن (على) حرف جر، وموضع (أن لا أقول) خفض بحرف الجر و(حقيق) صفة

لرسول

وفي المعنى على هذا وجهان؛ أحدهما: أن على بمعنى الباء؛ فمعنى الكلام رسول حقيق بأن لا أقول

على الله إلا الحق. وبذلك قرأ أبي عليه السلام.

لَهُ وَرِسَالَتْ يَحْلُ وَاضْمُمُ حُلِيٍّ قَدْ وَحَزُ حَلِيهِمْ تُغْفَرُ حَطِيئَاتُ حُمَلًا
 قوله: (له)؛ أي: لأبي جعفر^(١)، ووحيد روح^(٢) ﴿بِرِسَالَتِي﴾، وضم خلف^(٣) حاء
 ﴿حَلِيهِمْ﴾ [وقرأ كورش]^(٤).
 وقرأه يعقوب^(٥) بفتح الحاء وسكون اللام وتخفيف الياء، [وقرأ ﴿نَغْفِرُ﴾^(٦) بالياء

وثانيهما: أن معنى حقيق حريص ولذلك تعدى بعلى.

ووجه قراءة التشديد أن الألف في على قلبت ياء وأدغمت في ياء المتكلم والمعنى ظاهر.

انظر: التسهيل، ٤٠/٢؛ والإتحاف، ٢٢٧.

(١) يعني: أن الضمير في له يعود على أبي جعفر، وقد سبق آنفاً بيان قراءته في لفظ (يقتلون)، (يتبع)، (عَلَيَّ).

(٢) يعني: قرأ روح عن يعقوب بالتوحيد كما قال الشارح؛ أي: بحذف الألف بعد اللام من لفظ (برسالتني) من قوله - تعالى -: ﴿بِرِسَالَتِي وَبِكَلِمِي﴾ الآية (١٤٤) خلافاً لأصله.
 وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.

وقرأ خلف ورويس بألف بعد اللام على الجمع من الموافقة أيضاً.

وجه من قرأ بالتوحيد على إرادة الجنس أو المراد المصدر، والمصدر يدل على القليل والكثير من جنسه؛ أي: يارسالي إياك أو المراد بتبليغ رسالتي. و أيضاً فإن بعده: وبكلامي، وهو مصدر موحد يراد به الكثرة، فوحد به الرسالة لذلك.

ووجه الجمع على أن المراد به أسفار التوراة التي أرسل بها موسى ﷺ فجمع لاختلاف أنواعها كما قال - تعالى -: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ﴾ جمع صوت وهو مصدر فجمع لاختلاف أجناس الأصوات.
 ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٢٣٠.

(٣) يعني: قرأ خلف بضم الحاء وكسر اللام والياء المشددة من لفظ (حليهم) من قوله - تعالى -: ﴿مِنْ حُلِيهِمْ عَجَلًا﴾ الآية (١٤٨) خلافاً لأصله. وقوله: (كورش)؛ لأنه ممن يقرأ كذلك.

(٤) ما بين المعقوفين سقط من أ، وج.

وقرأ أبو جعفر كذلك؛ أي: بضم الحاء وكسر اللام والياء المشددة من الموافقة.

(٥) يعني: قرأ يعقوب لفظ (حليهم) المذكور بفتح الحاء وسكون اللام وكسر الياء مخففة، كما قال الشارح على ما لفظ به الناظم، وهي من تفرده.

وجه قراءة أبي جعفر وخلف على الأصل، على أنه جمع حُلِي كِفْلَس وفلوس والأصل حُلُوِي اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء ثم كسر ما قبلها؛ للمناسبة، فيقول اللفظ إلى الخفة بعد الثقل.

ووجه قراءة يعقوب على أنها إما مفرد أريد به الجمع أو اسم جمع مفرده حلية كقمح وقمحة.

(٦) بيّن الشارح قراءة يعقوب في لفظ (تغفر) وأنها بتاء التأنيث مضمومة وفتح الفاء وكذلك في لفظ =

مضمومًا وفتح الفاء كورش، وجمع ﴿خَطِيئَاتِكُمْ﴾ جمع [صححة] ^(١) ورفع التاء] ^(٢).

كُورَشٍ يَقُولُوا خَاطِبًا حُمٌ وَيَلْحَدُوا اصْدَ

مُمِ اكْسِرْ كَحَا فِدْ ضُمَّ طَا يَيْطِشُ اسْجَلَا

قوله: (كورش) قد مر شرحه. وخاطب يعقوب ^(٣) ﴿أَنْ تَقُولُوا﴾ و﴿أَوْ

تَقُولُوا﴾ ^(٤).

(خطيئاتكم) بكسر الطاء وبعدها ياء ساكنة وبعدها الياء همزة مفتوحة ممدودة وضم التاء وهي من الآية (١٦١)؛ قراءة ورش؛ لأنه ممن يقرأ كذلك، ومنه عُلمت الترجمة، خلافاً لأصله كما قال الشارح - رحمه الله - تَعَالَى -.

وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.

وقرأ خلف بالنون مفتوحة مع كسر الفاء في (نعفر)، و(خطيئاتكم) بالجمع؛ أي: بكسر الطاء وبعدها ياء ساكنة فهزمة مفتوحة ممدودة مع كسر التاء، من الموافقة أيضًا.

وجه قراءة أبي جعفر ويعقوب على أن الفعل مبني لما لم يسم فاعله وحذف الفاعل؛ للعلم به وخطيئاتكم جمع مؤنث سالم مرفوع على أنه نائب فاعل. والتأنيث نظرًا لتأنيث الخطيئة. ووجه قراءة خلف على أن الفعل مبني للمعلوم، وهو إخبار من الله - تَعَالَى - عن نفسه بالغفران، وخطيئاتكم جمع مؤنث سالم منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة على أنه مفعول به.

الإتحاف، ٢٣١؛ والنويري، مخطوط.

(١) في نسخة ب: تصحيح.

(٢) ما بين المعقوفين في نسخة ب هكذا: (وقرأ يغفر لكم خطيئاتكم كورش بالتأنيث مضمومًا وفتح الفاء وجمع خطيئاتكم جمع صححة ورفع التاء)، ولا فرق بين النسختين في صححة القراءة.

(٣) يعني: قرأ يعقوب بقاء الخطاب في لفظ (يقولوا) معًا كما قال الشارح من الآية (١٧٢، ١٧٣) خلافاً لأصله. وأطلق الناظم وأراد الموضوعين اعتمادًا على الشهرة.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه الخطاب الالتفات من الغيبة إلى الخطاب، وجملة: (أن تقولوا) مفعول لأجله وما بعده معطوف عليه، وقيل: إن قوله - تَعَالَى -: ﴿قَالُوا بَلَى﴾ نهاية قول الذرية. وقوله: شهدنا من كلام الملائكة؛ والتقدير: فقالت الملائكة: شهدنا عليكم بالإقرار بالربوبية لئلا تقولوا. وفي الآية على هذا إضمار قول الملائكة. الإتحاف، ٢٣٣؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٤) ما بين المعقوفين في نسخة (أ) هكذا: (أن تقولوا وتقولوا)، وفي نسخة (ج) (أن تقولوا) فقط. والصواب ما ذكرناه كما في نسخة (ب) لموافقة النص الكريم.

وقرأ خلف^(١) ﴿يُلْحِدُونَ﴾ بضم الياء وكسر الحاء هنا، وفي فصلت، وقرأ في النحل كأصله.

وقرأ أبو جعفر^(٢) ﴿يَبْطِشُونَ﴾، و﴿يَبْطِشَ بِالَّذِي﴾، و﴿نَبْطِشَ الْبَطْشَةَ﴾ بضم الطاء.

وقوله: (أسجلا)؛ أي: أطلق ذلك اللفظ. والألف رمز [أبي]^(٣) جعفر.

وَقَصَرَ أَنَا مَعَ كَسْرِ اءَلَمِّ وَمُرْدٍ فِي أَفِّ سَتَحْنُ مُوهِنٌ وَقَرَّ يُغَشِّي انْصِبِ الْوَلَا حَلَا يَعْمَلُوا خَاطِبٌ طَرَى حَيِّ أَظْهَرْنَ فَتَى حَزْ وَيَحْسِبُ أَذْ وَخَاطَبٌ فَأَعْتَلَا

(١) يعني: قرأ خلف بضم الياء وكسر الحاء من لفظ ﴿يُلْحِدُونَ﴾ كما قال الشارح من قوله - تعالى -: ﴿يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَاءٍ﴾ هنا الآية (١٨٠)، وكذلك في سورة فصلت ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ﴾ الآية (٤٠) وهي المعبر عنها بقول الناظم: كحا؛ أي: فصلت وذلك خلافاً لأصله، وأما موضع النحل وهو ﴿لَسَاثُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ﴾ الآية (١٠٣) فقرأه بفتح الياء والحاء من الموافقة لأصله كما قال الشارح - رحمه الله - تعالى -.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب بضم الياء وكسر الحاء أيضاً في المواضع الثلاثة من الموافقة كذلك، فاتفق الثلاثة.

وجه من قرأ بضم الياء وكسر الحاء فعلى أنه من أَلْحَدَ. وقيل: هما بمعنى واحد وهو الميل ومنه لحد القبر؛ لأنه يمال بحفره إلى جانبه بخلاف الضريح فإنه يحفر في وسطه.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٢٣٣.

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر بضم الطاء من لفظ (يبطش) كما قال الشارح من قوله - تعالى -: ﴿أَرَأَيْتُمْ أَيُّدِي يَبْطِشُونَ بِهَا﴾ هنا الآية (١٩٥)، وفي سورة [القصص: ١٩] وفي سورة [الدخان: ١٦]، وهي من تفرده. وعلم شمول هذه المواضع من قول الناظم: (يبطش اسجلا) يعني: أطلقاً كما قال الشارح، فجرد الفعل من الضمير اعتماداً على الشهرة.

وقرأ يعقوب وخلف بكسر الطاء من الموافقة.

وهما لغتان: والبطش هو الأخذ بالقوة، والماضي منه بطش بالفتح فيهما؛ كخرج يخرج، وضرب يضرب.

(٣) في نسخة أ، ج: (أبو)، والصواب ما ذكرناه وقوله: والألف رمز أبي جعفر نبه بذلك ليدفع احتمال أن كلمة اسجلا لا رمز فيها، وأن الرمز لهذه المسألة والتي بعدها هو قول الناظم: (اعلم) ولكن الأولى أن تكون الألف رمزاً كما نبه على ذلك النويري في شرحه على الدرّة.

وقرأ أبو جعفر^(١) ﴿إِنَّا﴾ حيث حلّ قبل الهمزة المكسورة بالقصر، خلافاً لقالون في أحد وجهيه، وفتح يعقوب^(٢) [دال]^(٣) ﴿مُرْدِفِينَ﴾، وخفف^(٤) ﴿مُوَهُنٌ كَيْدٍ﴾

(١) يعني: قرأ أبو جعفر بالقصر؛ أي: بحذف ألف العماد من لفظ (أنا) ضمير المتكلم وذلك في حالة الوصل قولاً واحداً إذا وقع بعدها همزة قطع مكسورة؛ نحو: ﴿إِن أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَنَشِيرٌ﴾ [الأعراف: ١٨٨] خلافاً لأصله من رواية قالون في أحد وجهيه وقد ورد ذلك هنا وفي الشعراء والأحقاف، وأما إذا جاء بعدها همزة قطع مضمومة أو مفتوحة فهو يقرأ بإثبات الألف فيهما وفاقاً لأصله.

وقرأ يعقوب وخلف بالقصر؛ أي: بحذف الألف مطلقاً من الموافقة.

اتفق القراء جميعاً على قصر (أنا) إذا لم يأت بعدها همزة، وكذلك اتفقوا على إثبات ألفها في حالة الوقف عليها.

والقراءتان لغتان؛ المد لغة قيس وربيعة، والقصر لغة سائر العرب. ووجه حذف الألف قبل الهمزة المكسورة وإثباتها قبل المضمومة والمفتوحة الجمع بين اللغتين، واتباع الأثر.

«وهذه آخر مسائل سورة الأعراف»

بإيات الإضافة فيها: سبع: ﴿حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ﴾ فتحها الكل، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾، ﴿مِنْ بَعْدِي﴾، ﴿أَعْمَلْتُمْ﴾ فتحهما أبو جعفر وسكنهما الآخران، ﴿مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾، ﴿إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ﴾ أسكنهما الكل، ﴿عَنْ عَائِيَّتِي الَّذِينَ﴾ فتحها الكل، ﴿عَدَائِي أُصِيبُ بِهِ﴾ فتحها أبو جعفر، وسكنها الآخران. بإيات الروائد: ثنتان: ﴿ثُمَّ كِيدُونَ فَلَا﴾ أثبتتها في الوصل أبو جعفر وفي الحالين يعقوب وحذفها خلف كذلك، ﴿فَلَا تُنْظَرُونَ﴾ أثبتتها في الحالين يعقوب وحذفها الآخران كذلك. والله الموفق.

(٢) هذا شروع في سورة «الأنفال».

يعني: قرأ يعقوب بفتح الدال من لفظ (مردفين) كما قال الشارح من قوله - تعالى -: ﴿يَنْ الْمَلَأِكَةَ مُرْدِفِينَ﴾ الآية (٩) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.

وقرأ خلف بكسر الدال من الموافقة أيضاً.

وجه الفتح على أنه اسم مفعول من أردف؛ أي: إن الله أردفهم فهم مردفون. وهو مسندٌ إلى ضمير ألف من الملائكة نعتاً لهم على معنى أنهم مردفون بغيرهم من الملائكة.

ووجه الكسر على أنه اسم فاعل مسند إلى ضمير ألف من الملائكة أيضاً؛ أي: جاثين بعدكم لنصركم أو مردفين مثلهم.

(٣) سقطت من ج.

(٤) يعني: قرأ يعقوب بتسكين الواو وتخفيف الهاء وبتنوين النون المفهوم من لفظ الناظم، أو من الموافقة، =

كخلف، وضم [يا] (١) ﴿يُعَشِّيكُمْ﴾ (٢) وفتح الغين، وشدّد الشين مكسورة، ونصب النعاس.

وخاطب رويس (٣) في ﴿بِمَا يَعْمَلُونَ بِصِيرٍ﴾،

وذلك في لفظ (موهن) ونصب دال (كيد) كما سيأتي بعد في قول الناظم: (انصب الولا)، أو من الموافقة؛ لأنه لا يقرأها بالحفض إلا حفص وذلك من قوله - تعالى -: ﴿مُوَهُنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾ الآية (١٨) خلافاً لأصله؛ كقراءة خلف؛ لأنه ممن يقرأ كذلك.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بفتح الواو وتشديد الهاء مع التنوين ونصب كيد من الموافقة أيضاً. تنبيه: نص الشارح على نصب النعاس؛ لأن لفظ (كيد) منصوب للقراء السبعة إلا حفصاً؛ فيعقوب يقرأ بالنصب كأصله وهذا لا يحتاج إلى تنبيه، وقول الناظم: (وانصب الولا) يريد النعاس فقط، فليُعلم.

وجه قراءة يعقوب وخلف أنه اسم فاعل من أوهن إيهاناً، والتنوين على الأصل في اسم الفعل، وكيد مفعول به، والتخفيف في موهن لحنة اللفظ مع تأدية المعنى.

وجه قراءة أبي جعفر على أنه من التوهين وكيد مفعول به، والتشديد في موهن لإرادة التكثر وأنه توهين بعد توهين والوهن الضعف. الإتحاف، ٢٣٦؛ والنويري على الطيبة، مخطوط.

(١) سقطت من ب.

(٢) يعني: قرأ يعقوب بضم الياء وفتح الغين وكسر الشين مشددة وبعدها يا ساكنة مدية ونصب النعاس، وذلك في قوله - تعالى -: ﴿إِذْ يُعَشِّيكُمُ النُّعَاسُ﴾ من الآية (١١) خلافاً لأصله. وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بضم الياء وسكون الغين وكسر الشين مخففة وبعدها ياء ساكنة مدداً، ونصب النعاس من الموافقة.

وعلم النصب في النعاس من قول الناظم: (انصب الولا)؛ أي: انصب الكلمة التي تلي (يعشيكم) وهي (النعاس) ليعقوب.

وكذلك قرأ أبو جعفر وخلف كما سبق من الموافقة لأصليهما؛ فاتفق الثلاثة على نصب (كيد). وجه قراءة أبي جعفر على أنه من أغشى إغشاء والنعاس بالنصب مفعول ثان والفاعل ضمير البارئ - سبحانه وتعالى؛ لتقدم ذكره، وغشي يتعدى إلى مفعول واحد، ويتعدى إلى الثاني بالهمزة والتضعيف.

وجه قراءة يعقوب وخلف على أنه من عَشَّى بالتشديد؛ والمراد التكثر.

الإتحاف، ٢٣٦؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٣) يعني: قرأ رويس عن يعقوب بتاء الخطاب في لفظ (تعملون) كما قال الشارح من الآية (٣٩) وهي من تفرده.

وأظهر خلف^(١) ويعقوب [الياء]^(٢) ﴿مَنْ حَى﴾ كأبي جعفر.
 وقرأ أبو جعفر [بغيب]^(٣) ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ وخلف بالخطاب، وسيأتي حرف النور
 في سوره، وفي الموضوعين خُلف [لإدريس]^(٤)، ذكر ذلك الشيخ في «الطيبة»^(٥)، وعُلِمَ

وقرأ أبو جعفر وروح وخلف بياء الغيبة من الموافقة.

وجه الخطاب الالتفات، ووجه الغيب لمناسبة ما قبله وما بعده.

ابن عبد الجواد؛ والنويري على الدرّة، مخطوطان.

(١) يعني: قرأ يعقوب وخلف بإظهار الياء في لفظ (حَى) كما قال الشارح؛ أي: يائين، الأولى مكسورة
 والثانية مفتوحة مخففتين وذلك من قوله - تَعَالَى -: ﴿وَيَحْيَى مَنْ حَى عَنْ بَيْنَتِهِ﴾ الآية (٤٢) خلافاً
 لأصليهما.

وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافق؛ وهذا معنى قول الشارح: (كأبي جعفر)؛ فاتفق الثلاثة.
 وجه الإظهار على الأصل وهو لغة مشهورة، وأن الإدغام يؤدي إلى التضعيف في حرف العلة وهو
 ثقيل وأن الياء مظهرة في المضارع.

وجه الإدغام للتمائل وهو لغة فيه. وقيل: إن الياء الأولى بلزوم الحركة لها صارت بمنزلة الصحيح؛
 نحو: شم وعض وأنه مرسوم بياء واحدة. ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٢٣٧.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) ما بين المعقوفين هكذا في نسخة ج: (بخطاب ولا يحسبن وخلف بالغيب)، والصواب ما ذكرناه،
 كما في بقية النسخ، والمعنى أن أبا جعفر قرأ بياء الغيبة في لفظ (تحسبن) كما قال الشارح من الآية
 (٥٩) خلافاً لأصله، وعُلِمَ الغيب له من اللفظ والشهرة، وسبق في سورة البقرة أنه يقرأ بفتح السين.
 وقرأ خلف بتاء الخطاب من قول الناظم: (وخاطب فاعتلا)، خلافاً لأصله.

وقرأ يعقوب كذلك من الموافقة، وأما موضع النور الآية (٥٧) فقرأه خلف بالخطاب خلافاً لأصله.
 وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة، وسيأتي في سوره.

وجه قراءة الخطاب على أن (الذين) مفعول أول وجملة (سبقوا) مفعول ثانٍ والمخاطب النبي ﷺ.

ووجه قراءة الغيب على أن الفاعل ضمير يعود على الرسول أو يفسره السياق؛ أي: قتيل للمؤمنين،
 فقتيل المؤمنين فاعل، والذين كفروا سبقوا مفعول أول وثانٍ. ويحتمل أن يكون الفاعل الذين، والمفعول
 الأول محذوف؛ لفهم المعنى، والثاني سبقوا؛ أي: ولا يحسبن الذين أنفسهم سبقوا.

الإتحاف، ٢٣٨؛ والنويري على الطيبة، مخطوط.

(٤) في نسخة أ، ب، ج: لا رويس، وهو خطأ، والصواب ما ذكرناه كما في نسخة د، هـ.

(٥) حيث قال في الطيبة: (وفيهما خلاف إدريس اتضح) ورواية الغيب عن الشطي عن إدريس، ورواية
 الخطاب هي رواية المطوعي وابن مقسم وابن بويان والقطيعي عن إدريس هنا والنور، ومن المعلوم أن
 طريق الطيبة غير طريق الدرّة والتجبير؛ فلا يقرأ لرويس إلا بالخطاب من الدرّة والتجبير.
 انظر: الإتحاف، ٢٣٨؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

تخفيف^(١) ﴿مُوْهِنٌ﴾ وتشديد ﴿يُعْشِيْكُمْ﴾ من لفظه.

وَفِي تَرْهَبُوا أَشْدُّ طَبٌ وَضَعْفًا فَحَرَكِ اِمْدَادُ اِهْمَزِ بِلا نُونِ اَسَارَى مَعًا اَلَا

وشدد رويس^(٢) الهاء من ﴿تَرْهَبُونَ﴾، ويلزم من التشديد فتح الراء.

وأبو جعفر^(٣) ﴿ضَعْفًا﴾ بفتح العين ومد الفاء والهمز وعدم التنوين، وقرأ ﴿مِنْ

اَلْاَسْرَى﴾^(٤) كأبي عمرو^(٥)، وكذا انفرد بقوله - تَعَالَى -: ﴿اَنْ يَكُوْنَ لَهُ اَسْرَى﴾،

(١) سبق بيان ذلك آنفاً.

(٢) يعني: قرأ رويس عن يعقوب بتشديد الهاء من لفظ (ترهبون) ويلزم منه فتح الراء، كما قال الشارح؛ ولذلك اكتفى بقيد التشديد، وذلك من قوله - تَعَالَى -: ﴿تَرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اَللّٰهِ﴾ الآية (٦٠) وهي من تفرده.

وقرأ أبو جعفر وروح وخلف بتخفيف الهاء، ويلزم منه سكون الراء من الموافقة.

وجه من قرأ بالتشديد على أنه مضارع رَهَبَ المتعدي بالتضعيف.

ووجه من قرأ بالتخفيف على أنه من أَرَهَبَ إرهابًا المتعدي بالهمزة.

الإتحاف، ٢٣٨؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٣) يعني: قرأ أبو جعفر بتحريك العين بالفتح وإثبات ألف بعد الفاء وهمزة مفتوحة بلا تنوين، كما قال الشارح، وهذا معنى قول الناظم: (فحرك امدد اهمز بلا نون) وذلك في لفظ (ضعفا) من الآية (٦٦)، وهي من تفرده، وهو على أصله في ضم الضاد.

وقرأ يعقوب (ضعفا) بالضم في الضاد والإسكان في العين والتنوين في الفاء، من الموافقة.

وقرأ خلف كذلك، إلا أنه بفتح الضاد، من الموافقة أيضًا.

والضم والفتح في الضاد كلاهما مصدر. وقيل: الفتح في العقل والرأي. والضم في البدن.

ووجه قراءة أبي جعفر على أنها جمع على فعلاء كظريف وظرفاء. وهما لغتان.

الإتحاف، ٢٣٨؛ والحجة، لابن خالويه، ١٧٢.

(٤) سقطت من ج.

(٥) يعني: قرأ أبو جعفر أيضًا بضم الهمزة وألف بعد السين، ويلزم منه فتحها في لفظ ﴿اَسْرَى﴾ منفردًا كما قال الشارح، وهو المنكر في الآية (٦٧). وكذلك من لفظ ﴿اَلْاَسْرَى﴾ المعروف من الآية (٧٠)، وقوله: كأبي عمرو؛ لأنه يقرأ كذلك. وغلّمت الترجمة من اللفظ؛ حيث قال الناظم: (أسارى معًا ألا) فخالف أصله في المعرف وانفرد في المنكر.

وقرأ خلف بفتح الهمزة وسكون السين وحذف الألف فيهما من الموافقة.

وقرأ يعقوب كذلك من الموافقة لأصله في النكرة، وخلافًا لأصله في المعرفة، كما سيأتي في البيت

الآتي عند قوله: (واقرا الأسرى حميدًا).

وَعُلِّمَتْ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ مِنَ اللَّفْظِ.

يَكُونُ فَأَنْتَ إِذْ وَلايَةَ ذِي افْتَحَنْ فَنِّي وَاقْرَأِ الْأَسْرَى حَمِيدًا مُحْصَلًا
وَأَنْتَ أَبُو جَعْفَرٍ ^(١) ﴿يَكُونُ﴾، وَفَتَحَ خَلْفَ ^(٢) ﴿مَنْ وَلَيْتِهِمْ﴾ هُنَا، وَقَرَأَ يَعْقُوبُ ^(٣)
﴿مِنَ الْأَسْرَى﴾ كِنَافِعَ.

وجه قراءة أبي جعفر على أنها على وزن فُعالي جمع أسرى؛ كسكرى وشكاري أراد: جمع الجمع. وقيل: جمع أسير أيضًا، ومعناها واحد.

وجه قراءة الآخرَين على أنها على وزن فعلى جمع أسير؛ بمعنى مأسور كما مر في سورة البقرة، وقال أبو عمرو: الأسرى من كانوا في أيديهم أو في الحبس، وشدّوا بالقيّد. والأسارى من جاء مستأسرًا، وأخذوا ولم يُشدّوا بالقيّد، وقد تقدّم الكلام فيهما في سورة البقرة.

الإتحاف، ص ١٤١؛ والحجة، لابن خالويه، ١٧٣.

(١) يعني: قرأ أبو جعفر بناء التأنيث في لفظ (يكون)، كما قال الشارح من قوله - تعالى -: ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى﴾ الآية (٦٧) خلافًا لأصله.

وقرأ يعقوب كذلك؛ أي: بالتأنيث من الموافقة.

وقرأ خلف بياء التذكير من الموافقة أيضًا.

وجه التأنيث نظرًا للفظ المثة، ولفظها مؤنث.

وجه التذكير مراعاةً للفظ؛ لأن تأنيثه غير حقيقي، أو أنه نظر إلى المعنى؛ لأن المراد بالثة الذكور بالإضافة إلى وجود الفصل.

(٢) يعني: قرأ خلف بفتح الواو من لفظ (ولایتهم) هنا - كما قال الشارح - من الآية (٧٢) خلافًا لأصله. وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وقول الناظم (ولاية ذي) احتراز من موضع [الكهف: ٤٤]؛ لأن القراء الثلاثة فيه كأصولهم؛ فأبو جعفر ويعقوب بالفتح، وخلف بالكسر. فمن فتح أراد ولاية الدين كالأخوة فيه، ومن كسر أراد ولاية الإمرة والسلطان، وقيل: الفتح والكسر لغتان.

انظر: الإتحاف، ٢٣٩؛ وابن عبد الجواد، مخطوط؛ وابن خالويه، ١٧٣.

(٣) أي: بفتح الهمزة وسكون السين كقراءة نافع؛ لأنه يقرأ كذلك خلافًا لأصله وقد مرّ بيان ذلك آنفًا.

وهنا تمت سورة «الأنفال»

يآيات الإضافة فيها: اثنان: ﴿إِنِّي أَرَى﴾، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾، فتحهما أبو جعفر، وسكنهما الآخران. وليس فيها يآيات زوائد محذوفة. والله الموفق.

(سُورَةُ التَّوْبَةِ وَيُونُسَ وَهُودٍ - عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -)

وَقُلْ عَمْرَةَ مَعَهَا سُقَاةَ الْخِلَافِ بْنِ عَزِيزٍ فَتَوَّانَ حُزٌّ وَعَيْنٌ عَشْرَ أَلَا
 وقرأ ابن وردان بخلاف^(١) عنه ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ﴾^(٢) بضم
 السين وحذف الياء وفتح العين وحذف الألف، وهذه القراءة لم يذكرها الشيخ في
 «الطبية»؛ لأنها مما انفرد بها الشَّطْوِي عن ابن وردان^(٤) ولا شك أنها صحيحة، ولو لم

(١) يعني: أن ابن وردان ورد عنه وجهان في لفظي (سقاية)، و(عمارة)؛ فقرأ بضم السين من غير ياء كما
 لفظ به الناظم في لفظ (سقاية) وفتح العين من غير ألف بعد الميم من لفظ (عمارة)، كما لفظ به
 الناظم أيضًا من الآية (١٩) في أحد وجهيه، وهي من تفرده.

وقرأ ابن جماز ويعقوب وخلف وابن وردان في وجهه الثاني (سقاية) بكسر السين وياء مفتوحة بعد
 الألف، و(عمارة) بكسر العين وألف بعد الميم من الموافقة.

وجه قراءة ابن وردان التي انفرد بها على أنها جمعان لساقٍ وعامر؛ كغاز وغزاة، ورامٍ ورماء. وصانعٍ
 وصنعة بفتح النون، ومثلها كامل وكملة بفتح الميم.

انظر: حاشية الصبان، ١٣٢/٤؛ والأصول في النحو، ١٦/٣.

ووجه قراءة الآخرَين على أنهما مصدران، الأولى مصدر سقى يسقي. والكلمة الثانية مصدر عمر
 يعمر.

والرواية الأولى من تفرد ابن وردان؛ ولذلك لم يذكرها الناظم في الطبية جريًا على عادته لكونها
 انفرادة؛ إذ هي مما انفرد به الشَّطْوِي عن ابن هارون عن الفضل بن شاذان عنه.

وأما الرواية الأخرى فمن باقي طرقه. وقول الشارح: (ولا شك أنها صحيحة ... إلخ) معناه: أن الشيخ
 الناظم - رحمه الله - تعالى - ذكرها في تقريب النشر، ص ١٢٠، وهذا يدل على صحتها، ولو لم تصح

لما ذكرها. قال ابن الجزري في النشر: وقد رأيتهما؛ أي: سقاية وعمارة، في المصاحف القديمة
 محذوفتي الألف، وكذلك في مصحف المدينة الشريفة، ولم أعلم أحدًا نصَّ على إثبات الألف فيهما

ولا في إحداهما وهذه الرواية تدل على حذفها منهما؛ إذ هي محتملة الرسم، ويُفهم من كلام ابن
 الجزري أن المصاحف القديمة قد خولفت في عهده، وعمل على الإثبات في المصاحف الجديدة.

النشر، ٢٧٨/٢.

(٢) سقط لفظ (الحاج) ولفظ (المسجد) من نسخة (أ).

(٣) ترجمة الشطوي في ملحق الأعلام رقم: ٣٠، والشَّطْوِي: بفتح الطاء، هكذا صُيِّطَتْ في نسخة
 الأصل.

(٤) ترجمة ابن وردان في التعريف بالأئمة الثلاثة.

تصح [لما ذكرها^(١)] الشيخ. وفي «الدرّة» زيادات على «الطيبة» انفرد بها [عن]^(٢) [بعض] الرواة على ما سيأتي^(٣) في بيانه.

ونون يعقوب^(٤) ﴿عُزَيْرٌ﴾ وقوله: (وعين عشر ألا تمامه في قوله:
فَسَكُنْ جَمِيعًا وَأَمْدِدِ اثْنَا يَضْلُ حُطْ بِضُمَّ وَخِفَّ اسْكِنْ مَعَ الْفَتْحِ مَدْخَلًا
أي: وقرأ أبو جعفر^(٥) ﴿اثْنَا عَشَرَ﴾^(٦)، و﴿أَحَدَ عَشَرَ﴾، و﴿تَسَعَةَ عَشَرَ﴾

(١) ما بين المعقوفين في نسخة ب هكذا: (لم يذكرها الشيخ في الدرّة زيادة على الطيبة انفرد بها بعض الرواة) وما ذكرناه هو الصحيح كما في أ، ج.

(٢) سقط لفظ (عن) من ج، وهو الصحيح.

(٣) وهذه الزيادة صحيحة مقبولة تلقفتها الأمة بالقبول؛ حتى ذاعت واشتهرت وبها قرأنا ونقرأ إن شاء الله - تعالى - وقد سبق بيان هذه الكلمات الزائدة في سورة الأعراف فارجع إليها إن شئت.

(٤) يعني: قرأ يعقوب بتنوين الراء مع الكسر وصلا على الأصل من لفظ (عزير) من قوله - تعالى -: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ الآية (٣٠) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف بحذف التنوين وضم الراء من الموافقة.

وجه من قرأ بالتنوين على أنه اسم عربي منصرف؛ لكونه ثلاثياً ساكن الوسط مبتدأ وخبره ابن، وحرّكة (ابن) حركة إعراب؛ فهي غير لازمة لتغييرها بحسب العوامل فلا يجوز ضم تنوين عزير على قاعدة الكسائي، وهو مصغر عزر كنوح، وقيل: مكبر كسليمان، وهو الصحيح.

ووجه من قرأ بترك التنوين إما على أنه اسم أعجمي فهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، أو حذف التنوين لالتقاء الساكنين كما قرأ بعضهم ﴿أَحَدٍ اللَّهُ أَضْكَمْدُ﴾ بحذف التنوين من أحد. قال القراء: سمعت كثيراً من الفصحاء يقرءون بها. أو أن ابن صفة لعزير والخبر محذوف؛ أي: نبينا أو معبودنا. فحذف التنوين لوقوعه بين علمين.

الإتحاف، ٢٤١؛ وابن عبد الجواد، مخطوط؛ وأبو شامة على الشاطبية.

(٥) يعني: قرأ أبو جعفر بإسكان العين من لفظ ﴿عَشْرٌ﴾ المركبة في جميع مواضعها وهو معنى قول الناظم: (جميعاً)، وهي كما قال الشارح في [يوسف: ٤] وفي [المدثر: ٣٠] وكذلك قرأ بمد الألف من لفظ ﴿اثْنَا﴾ مدّاً مشبهاً لازماً لملاقاة السكون وهو هنا في الآية (٣٦) وسكون العين في الكلمات المذكورة من تفرد.

وقرأ يعقوب وخلف بفتح العين من الموافقة.

وجه من قرأ بالإسكان التخفيف لثقل طول المسافة بامتزاج الكلمتين، وهي لغة فيها.

ووجه من قرأ بالفتح على الأصل في الجميع، ولا بمد ألف (اثنا) لعدم التقاء الساكنين.

(٦) في نسخة ب: (اثني)، وهو خطأ. انظر: النويري على الطيبة، مخطوط؛ والإتحاف، ٢٤٢.

يأسكان العين وبمد اثنا مدًّا مشبعًا. وذكر في «نهج الدمائه»^(١) حذف الألف.

وعبارة «الطيبة» تحتمل الوجهين^(٢).

وقرأ يعقوب^(٣) ﴿يُضِلُّ﴾ بضم الياء،

(١) نهج الدمائه، مخطوط في القراءات الثلاث، نظمها وشرحها العلامة الجعبري، وعبارته فيها ورقة ٥٢ في سورة التوبة: (وحذف الحلواني ألف اثنا لالتقاء الساكنين). اهـ بلفظه.

قلت: والحلواني هذا من طرق أبي جعفر، ولكنه لم يكن من طريق الدررة؛ وعليه فحذف الألف المذكور في نهج الدمائه لا يقرأ به من طريق الدررة والتجبير.

هذا، ومن المعلوم أنه إذا وقع حرف المد في كلمة والسكون اللازم في كلمة أخرى؛ نحو: ﴿عَلَيْهَا الْمَاءُ﴾، ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ﴾، و﴿قَالُوا لَنْ نَمُنَّ﴾، فالغالب حذف حرف المد في الوصل لالتقاء الساكنين لغةً وقراءةً، وإما قلنا: في الغالب؛ لأنه جاز إثبات الألف لغةً، شُعم من العرب قولهم: (له ثلثا المال) يثبت الألف مع وجود الساكن بعدها، وعليها جاءت قراءة أبي جعفر ﴿أَنَا عَشْرٌ﴾ يثبت الألف ومدّها طويلاً من أجل سكون العين بعدها؛ وعليه فيكون حذف حرف المد قبل الساكن - كما تقدم - جائزاً، وهو الأكثر، ويجوز إثباته؛ لما مرّ، لكن حذف حرف المد لا يُقرأ به على شرط الكتاب، وهو لغة أيضاً.

(٢) وأما قول الشارح - رحمه الله - تَعَالَى -: (وعبارة الطيبة تحتمل الوجهين). فنقول: لا تحتمل الوجهين؛

لأن الناظم - رحمه الله - تَعَالَى - لم يتعرض هناك لإثبات الألف أو حذفها، ولكنه ذكر إثبات الألف في النشر، وهو أصل الطيبة؛ فلا يقرأ إلا بإثبات الألف له مع المد الطويل، وأما الدررة فقد صرح فيها بالمد بقوله: (وامدد اثنا) كما صرح به في التجبير الذي هو طريق الدررة، وذلك في سورة التوبة، وبه قرأنا من غير خلاف، وبهذا يتضح لنا أن عبارة الطيبة لا تحتمل الوجهين لعدم تعرضه للألف فبقي على الأصل، وهو الإثبات لجميع القراء اتباعاً لحظ المصحف، والله أعلم.

(٣) يعني: قرأ يعقوب بضم الياء من لفظ ﴿يُضِلُّ﴾، كما قال الشارح من قوله - تَعَالَى -: ﴿يُضِلُّ بِهِ

الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية (٣٧)، وهو في كسر الضاد على أصله لسكوته عنه فيها، وضم الياء من تفرده.

وقرأ أبو جعفر بفتح الياء مع كسر الضاد من الموافقة.

وقرأ خلف بضم الياء مع فتح الضاد من الموافقة أيضاً.

وجه قراءة يعقوب أنه مضارع (أضِلُّ) المتعدي بالهمزة، والفعل مبني للفاعل والفاعل ضميره يعود على

الله - تَعَالَى - .

وجه قراءة أبي جعفر على أنه من ضَلُّ، والفعل مبني للفاعل وفاعله ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾؛ لأنهم

الضالون أنفسهم بذلك التأخير.

وجه قراءة خلف على أن الفعل مبني لما لم يسم فاعله وهو مضارع أضل إضلالاً. و﴿الَّذِينَ

كَفَرُوا﴾ نائب فاعل، وحذف الفاعل للعلم به، والمراد به كبراًؤهم، وهم الحاملون لهم على تأخير =

وقرأ^(١) ﴿أَوْ مُدْخَلًا﴾ بفتح الميم وسكون الدال.
 وَكَلِمَةً فَانصَبَ ثَانِيًا ضُمَّ مِيمٌ يَدٌ مِزُ الْكُلِّ حُزٌّ وَالرَّفْعُ فِي رَحْمَةٍ فَلَا
 قرأ يعقوب^(٢) بنصب ﴿وَكَلِمَةً اللَّهُ﴾، وهو الثاني، وضم ميم^(٣) ﴿يَلْمِزُكَ﴾،
 و﴿يَلْمِزُونَ﴾، و﴿وَلَا نَلْمِزُوا﴾، ورفع خلف^(٤) ﴿وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ﴾ خلافاً لحمزة.
 وَفِي الْمُعْذِرُونَ الْحِفُّ وَالشُّوْءُ فَافْتَحًا وَالْأَنْصَارِ فَارْفَعُ حُزٌّ وَأُسِّسَ وَالْوَالَا

حرمة الشهر الحرام. الإتحاف، ٢٤٢؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(١) يعني: قرأ يعقوب بفتح الميم وإسكان الدال مخففة من لفظ ﴿مُدْخَلًا﴾ كما قال الشارح من الآية (٥٧)، وهي من تفرده.

وقرأ أبو جعفر وخلف بضم الميم وفتح الدال مشددة من الموافقة.
 والقراءتان اسما مكان، الأولى من الدخول، والثانية من الإدخال، من باب الافتعال قلبت تأؤه دالاً
 وأدغمت في الدال، والأصل (مدتخل). ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٢٤٣.

(٢) يعني: قرأ يعقوب بنصب التاء من لفظ ﴿كَلِمَةً﴾ الموضع الثاني، كما قال الشارح من الآية (٤٠)،
 وهو المراد بقول الناظم: ثانيًا؛ لأنه لا خلاف في نصب الأول من نفس الآية، وهي من تفرده.
 وقرأ أبو جعفر وخلف بالرفع من الموافقة.

وجه من قرأ بالنصب العطف على الموضع الأول، وهو مفعول أول بتقدير جعل والعليا إما مفعول ثان،
 (وهي) ضمير فصل، أو خبر عن هي في موضع المفعول الثاني.
 ومن قرأ بالرفع فعلى أنه مبتدأ. ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٢٤٢.

(٣) يعني: قرأ يعقوب أيضًا بضم الميم من لفظ ﴿يَلْمِزُكَ﴾ في جميع مواضعه، وعُلِمَ الإِطْلَاقُ مِنْ لَفْظِ
 (الكل) في كلام الناظم. وهو في ثلاثة مواضع كما ذكرها الشارح هنا الآية (٥٨، ٧٩)، وفي سورة
 [الحجرات: ١١] وهي من تفرده.

وقرأ أبو جعفر وخلف بكسر الميم من الموافقة.
 وهما لغتان في المضارع. الإتحاف، ٢٤٣؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٤) يعني: قرأ خلف برفع التاء من لفظ ﴿وَرَحْمَةً﴾ كما قال الشارح من الآية (٦١) خلافاً لأصله.
 وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه قراءة الرفع العطف على لفظ ﴿أُذُنٌ﴾ أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: وهو رحمة. وقيل: عطف
 على يؤمن؛ لأنه في محل رفع صفة لأذن؛ أي: أذن مؤمن.
 ومن قرأ بالخفض عطفه على خير.

الإتحاف، ٢٤٣؛ والنويري على الدرّة، مخطوط.

وسكّن يعقوب^(١) عين ﴿الْمُعَذَّرُونَ﴾، [وخفف]^(٢) الذال، وفتح سين^(٣) ﴿دَائِرَةٌ السُّوءِ﴾ هنا وفي الفتح، [ورفع]^(٤) الراء من ﴿وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ﴾^(٥). وقوله: (أسس والولا) تمامه في قوله:

فَسَمَّ أَنْصِبِ ائْتُلْ افْتَحْ تُقَطِّعْ إِذْ حَمَى وَبِالضَّمِّ فُزْ إِلَّا أَنْ الْخِفْتُ قُلْ إِلَى

(١) يعني: قرأ يعقوب بتخفيف الذال، ويلزم منه سكون العين؛ ولذا اكتفى الناظم بالقيّد الأول، وذلك من لفظ ﴿الْمُعَذَّرُونَ﴾ من قوله - تعالى -: ﴿وَجَاءَ الْمُعَذَّرُونَ﴾ من الآية (٩٠) وهي من تفرده.

وقرأ أبو جعفر وخلف بتشديد الذال، ويلزم منه فتح العين من الموافقة.

وجه قراءة يعقوب على أنه اسم فاعل من أعرز إذا تعلل بالمعاذير.

ووجه قراءة الآخرين على أنه اسم فاعل أيضًا إما من فَعَّلَ مضعفًا بمعنى التكلف. والمعنى أنه يوهم أن له عذرًا ولا عذر له، أو من افتعل والأصل اعتذر فأدغمت التاء في الذال بعد قلبها ذالا.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٢٤٤.

(٢) في نسخة ب، ج (وكسر)، والصواب ما ذكرناه؛ لأنه لا خلاف بين القراء في كسر الذال.

(٣) يعني: قرأ يعقوب أيضًا بفتح السين من لفظ ﴿السُّوءِ﴾ كما قال الشارح هنا الآية (٩٨) وفي الموضع الثاني من سورة [الفتح: ٦] خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وعلم أن المراد الموضع الثاني في سورة الفتح من الشاطبية حيث يقول: (وحق بضم السوء مع ثان فتحها) والدرّة منبئة على الشاطبية كما هو معلوم، فأطلقه الناظم اعتمادًا على الشهرة؛ فاندرج فيه المختلف فيه وخرج المتفق عليه.

وجه الفتح أنه مصدر تقول: سُؤْتُهُ سُوءًا. والسُّوء بالضم الاسم مثل البؤس والشؤم أو هما لغتان مثل الضُّرِّ، والضُّرُّ. وقيل: السُّوء بالضم الشر والعذاب؛ أي: عليهم دائرة الشر وعن الفراء دائرة العذاب. والسُّوء بالفتح الفساد والهلاك؛ أي: عليهم يدور ذلك.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والحجة، لأبي زرعة، ٣٢٢.

(٤) في نسخة ج: (وفتح) وهو خطأ.

(٥) سقطت الواو من ج. وما ذكرناه من بقية النسخ والمعنى أن يعقوب قرأ برفع الراء من لفظ ﴿وَالْأَنْصَارِ﴾ كما قال الشارح من الآية (١٠٠) وهي من تفرده.

وقرأ أبو جعفر وخلف بالجر من الموافقة. ولا خلاف بين القراء في خفض الموضع الثاني في هذه السورة ولم يقيده الناظم اعتمادًا على الشهرة.

وجه الرفع العطف على ﴿وَالسَّيِّفُونَ﴾ أو مبتدأ خبره ﴿وَالسَّيِّفُونَ﴾.

ووجه الجر العطف على المهاجرين. الإتحاف، ٢٤٤؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

أي: قرأ أبو جعفر^(١) ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ﴾ [معاً]^(٢) بتسمية الفاعل.
 أي بفتح الهمزة والسين [ونصب]^(٣) بنيانه، وفتح يعقوب^(٤) وأبو جعفر تاء
 ﴿تَقَطَّعَ﴾ وضمها خلف. وقرأ يعقوب^(٥) ﴿إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ﴾

(١) يعني: قرأ أبو جعفر بتسمية الفاعل؛ أي: ببناء الفعل للفاعل؛ بفتح الهمزة والسين الأولى من لفظ
 ﴿أَسَّسَ﴾ ونصب النون من لفظ ﴿بُنْيَانَهُ﴾ في الموضعين، كما قال الشارح من الآية (١٠٩)
 خلافاً لأصله.

وقرأ يعقوب وخلف كذلك في الموضعين من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.
 وعلم العموم من الإطلاق ومن تجريده من قيد ﴿أَفَمَنْ﴾ أو ﴿أَمِنْ﴾.
 وجه من قرأ بالنصب في ﴿بُنْيَانَهُ﴾ على أنه مفعول به والفعل مسند إلى ضمير من.
 ووجه من قرأ برفعه فعلى أنه نائب فاعل، والفعل مسند إلى البيان فرفعه به.
 النويري، مخطوط؛ والإتحاف، ٢٤٤.

(٢) سقطت من ج.

(٣) في نسخة ج: (ورفع) وهو خطأ، والصواب ما ذكرناه؛ ليوافق لفظ المتن.

(٤) يعني: قرأ أبو جعفر ويعقوب بفتح التاء من لفظ ﴿تَقَطَّعَ﴾، كما قال الشارح من قوله - تعالى -:
 ﴿أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ الآية (١١٠) خلافاً لأصليهما.
 وقرأ خلف بضم التاء كما قال الشارح أيضاً خلافاً لأصله، كذلك فكل من الأئمة الثلاثة قد خالف
 أصله.

وجه قراءة الفتح على بناء الفعل للفاعل، مضارع تقطع والفاعل ﴿قُلُوبُهُمْ﴾.
 ووجه الضم بناؤه للمجهول من (قطّع) بالتشديد. ونائب الفاعل قلوبهم أيضاً.
 وأصل الفعل في القراءتين تتقطع بتاءين فحذفت إحداها تخفيفاً.

الإتحاف، ٢٤٥؛ وابن عبد الجواد على الدرّة، مخطوط.

(٥) يعني: قرأ يعقوب بتخفيف اللام من لفظ ﴿إِلَّا﴾ كما قال الشارح من الآية (١١٠) يعني: ب(إلى)
 الجارة مكان إلا التي معناها الاستثناء، وهي من تفرده.

وقرأ أبو جعفر وخلف بتشديد اللام من لفظ (إلا) على أنها أداة استثناء من الموافقة؛ فصار أبو جعفر
 بالتشديد في (إلا) والتسمية في الفعل (تقطع).
 ويعقوب بالتخفيف في (إلا) والتسمية في الفعل.
 وخلف بالتشديد في (إلا) والتجهيل في الفعل.

قال العلامة النويري في شرحه على الدرّة: (ومؤدّي معنى القراءتين واحد)؛ والمعنى على الاستثناء؛ أي:
 لا يزال بنيانهم رية في كل وقت إلا وقت تقطيع قلوبهم أو في كل حال إلا حال تقطيعها بحيث لا
 يبقى لها قابلية الإدراك والإضمار.
 الإتحاف، ٢٤٥؛ والنويري على الدرّة، مخطوط.

[يألى الجارة] ^(١) بدل إلا.

يَرُونَ حِطَابًا حُزٌّ وَبِالْغَيْبِ فِدْ يَزِيْبُ عُ أَنْتَ فَشَا افْتَحَ إِنَّهُ يَبْدُوْ اَنْجَلَا
وخاطب يعقوب ^(٢) ﴿أَوْلَا يَرُونَ﴾، وقرأ خلف بالغيب، وأنت ﴿يَزِيْبُ قُلُوبُ﴾ ^(٣).
وفتح أبو جعفر ﴿إِنَّهُ﴾ [يَبْدُوْا الخلق] ^(٤) في:

(١) في نسخة ج: (بالجارة).

(٢) يعني: قرأ يعقوب بقاء الخطاب في لفظ (يرون) كما قال الشارح الآية (١٢٦) خلافاً لأصله.

وقرأ خلف بياء الغيبة كما قال الشارح أيضاً خلافاً لأصله كذلك.

وقرأ أبو جعفر كذلك؛ أي: بياء الغيبة من الموافقة.

وجه الخطاب أنه للمؤمنين على جهة التعجب من حال المذكورين وانتفاء توبتهم وتذكرهم مع كثرة ما يفتنون به مع مرور الأوقات.

وجه الغيب رجوعاً على الذين في قلوبهم مرض؛ والمعنى: أو لا يرى الكفار ذلك. على سبيل التقريع والتوبيخ لهم.

(٣) في نسخة أ، ج: (قلوبهم) وهو مخالف للنص الكريم. والصواب ما ذكرناه كما في نسخة ب.

والمعنى أن خلفاً قرأ ببناء التأنيث في لفظ ﴿يَزِيْبُ﴾ كما قال الشارح من الآية (١١٧) خلافاً لأصله. وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة على التأنيث.

وجه التأنيث مراعاة للفظ (القلوب)؛ لأنه جمع تكسير يجوز تكبير الفعل له وتأنيثه؛ وعلى هذا يحتمل أن تكون (القلوب) فاعلاً بـ (كاد) وفاعل (تزيغ) ضمير يعود على القلوب وعلى هذا التقدير فلا يجوز إلا التأنيث في (تزيغ) كما تقول: (الشمس تطلع) والمعنى على هذا: (من بعد ما كاد قلوب فريق منهم تزيغ). ويحتمل أن تكون قلوب فاعلاً بـ (تزيغ) واسم كاد محذوف؛ والتقدير: (كاد الأمر تزيغ قلوب فريق منهم). وإنما قدرنا هذا التقدير؛ لأن (كاد) فعل و(تزيغ) فعل. والفعل لا يلي الفعل، فإذا ولي الفعل الفعل قَدَّرَ اسمَ بينهما.

فإن قيل: لم أنت (تزيغ) ولم يُؤنث (كاد) وهما فعلان؟

فالجواب كما قال الفراء: أنه يجوز تكبير الفعلين معاً، أو تأنيثهما معاً، أو تكبير الأول لبغده عن القلوب وتأنيث الثاني لمجاورته له. انتهى بتصرف من الحجة، لأبي زرعة، ٣٢٦؛ وابن عبد الجواد، مخطوط. «وهنا تمت سورة التوبة»

يآيات الإضافة: فيها ثنتان: ﴿مَعِيَ أَبْدًا﴾ فتحها أبو جعفر وسكنها الآخرا، ﴿مَعِيَ عَدُوًّا﴾ أسكنها الثلاثة.

وليس فيها يآيات محذوفة. والله أعلم.

(٤) ما بين المعقوفين سقط من ج، ب، وما ذكر من أ، وهو شروع في سورة «يونس السَّنِيَّة»؛ والمعنى أن أبا

جعفر قرأ بفتح الهمزة من لفظ (إنه) كما قال الشارح من الآية (٤) وهي من تفرده. =

«سُورَةُ يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ»

وَقُلْ لَقَضَى كَالشَّامِ حُمٌ يَمْكُرُوا يَدٌ وَيَنْشُرُكُمْ أَدٌ قِطْعًا اسْكِنُ حُلَى حَلَا
 أي: قرأ يعقوب^(١) ﴿لَقَضَى﴾^(٢) [لَقَضَى] إِيْتِمَ أَجْلَهُمْ ﴿كَابِنِ عَامِرٍ﴾ بفتح القاف والضاد
 ونصب ﴿أَجْلَهُمْ﴾.
 وقرأ روح^(٣) بغير ﴿وَمَا يَمْكُرُونَ﴾.

وقرأ يعقوب وخلف بكسر الهمزة من الموافقة.

وجه الكسر على الابتداء والاستئناف.

ووجه الفتح على حذف حرف العلة؛ أي: بأنه أو لأنه. أو على أنه معمول للفعل الناصب (وعد الله)؛
 أي: وعد الله بدأ الخلق ثم إعادته. والمعنى: إعادة الخلق بعد بدئه.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٢٤٧.

(١) يعني: قرأ يعقوب لفظ ﴿لَقَضَى﴾ بفتح القاف والضاد وقلب الياء ألفاً مبنياً للفاعل، وبنصب اللام من
 لفظ ﴿أَجْلَهُمْ﴾ من الآية (١١) كقراءة ابن عامر الشامي؛ لأنه يقرأ كذلك خلافاً لأصله.

لم يتعرض الناظم - رحمه الله - تعالى - لنصب ﴿أَجْلَهُمْ﴾ على التشبيه بابن عامر؛
 لأنه يقرأ كذلك. فإن قال قائل: ذكر الناظم لفظ ﴿لَقَضَى﴾ كقراءة الشامي فيؤخذ الرفع في
 ﴿أَجْلَهُمْ﴾ من وفاق أبي عمرو؟

النوري على الدرّة، مخطوط.

فالجواب: أنه لم يقرأ بذلك أحد، والتشبيه بالشامي يشمل النصب في ﴿أَجْلَهُمْ﴾.

وقرأ أبو جعفر وخلف بضم القاف وكسر الضاد وياء مفتوحة بعدها، مع رفع أجْلَهُمْ من الموافقة.
 وجه قراءة يعقوب أن الفعل مسند إلى ضمير يعود إلى الله ﷻ. وأجْلَهُمْ مفعول به وللحمل على ما
 قبله ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ﴾.

ووجه قراءة الآخرين على أن الفعل مبني لما لم يسم فاعله وأجْلَهُمْ نائب فاعل وحذفت الفاعل للعلم
 به.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٢٤٧.

(٢) في نسخة ج: (يقضى) وهو خطأ.

(٣) يعني: قرأ روح عن يعقوب بياء الغيبة كما لفظ به الناظم في لفظ ﴿يَمْكُرُونَ﴾ كما قال الشارح
 الآية (٢١) وهي من تفردده. وقرأ أبو جعفر ورويس بناء الخطاب من الموافقة.

وجه الغيب مناسبة ما قبله؛ وهو ﴿وَيَقُولُونَ﴾، ﴿مَسْتَهْمُونَ﴾.

ووجه الخطاب على الالتفات لقوله: ﴿قُلْ اللَّهُ﴾؛ أي: قل لهم فناسب الخطاب.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٢٤٨.

وقرأ أبو جعفر^(١) ﴿يَنْشُرْكُمْ﴾ بفتح الياء والنون ساكنة وضم الشين المعجمة،
وأسكن يعقوب^(٢) ﴿قَطَعًا﴾.

يَهْدِي سُكُونُ الْهَاءِ إِذْ كَسَرَهَا حَوَى وَقَلْبُهُمْ حَاوَى خَاطِبٌ طَلًّا يَجْمَعُونَ طَلًّا
وسكن أبو جعفر^(٣) هاء ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ وهو على أصله في تشديد الدال، وكسر

(١) بيّن الشارح - رحمه الله - تعالى - قراءة أبي جعفر في لفظ ﴿يَنْشُرْكُمْ﴾ في الآية (٢٢) خلافًا لأصله.
وقرأ يعقوب وخلف بياء مضمومة وسين مهملة مفتوحة، وبعدها ياء مشددة مكسورة من الموافقة.
وجه قراءة أبي جعفر على أنه من النشر؛ بمعنى البتّ والتفريق ضد الطيّ؛ أي: يفرقكم؛ كقوله - تعالى -
: ﴿فَأَنْشُرُوا فِي الْأَرْضِ﴾.

ووجه قراءة الآخرين أنه من التسيير بمعنى الحمل على السير؛ أي: يحملكم على السير ويمكنكم منه.
ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٢٤٨.

(٢) يعني: قرأ يعقوب بإسكان الطاء من لفظ (قطعا) كما قال الشارح من قوله - تعالى - : ﴿قَطَعًا مِّنَ اللَّيْلِ
مُظْلِمًا﴾ الآية (٢٧) خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف بتحريك الطاء بالفتح من الموافقة.
وجه قراءة الإسكان على أنه مفرد بمعنى طائفة من الليل أو سواد الليل وهو ظلمة آخر الليل، ومظلمًا
نعت أو حال ومن الليل صفة لقطع.

ووجه قراءة التحريك على أنه جمع قطعة وفيه معنى المبالغة في سواد وجوه الكفار كدمنة ودمن، ومن
الليل صفة لقطع أيضًا، ومظلمًا حال من الليل.
انظر: المصدر السابق.

(٣) يعني: قرأ أبو جعفر بإسكان الهاء من لفظ ﴿يَهْدِي﴾ كما قال الشارح من الآية (٣٥) خلافًا لأصله
من رواية ورش، وأحد الوجهين عن قالون، وهو على أصله في فتح الياء وتشديد الدال.
وقرأ يعقوب بكسر الهاء كما قال الشارح أيضًا خلافًا لأصله كذلك وهو على أصله في فتح الياء
وتشديد الدال.

وقرأ خلف بفتح الياء وسكون الهاء وتخفيف الدال من الموافقة.
وجه قراءة أبي جعفر بسكون الهاء وتشديد الدال على أن أصله (يهدي) وعند كل من شدها قلبت
التاء دالًا وأدغمت في الدال من غير نقل، وأبقى الهاء على سكونها؛ فالتقى ساكنان كما في قوله -
تعالى - : ﴿بِعَمَاءٍ﴾ في قراءته وقد سبق الرد على من اعترض على هذه القراءة في هذه الكلمة ونحوها.
الإتحاف، ٢٤٩؛ والنويري على الدرّة، مخطوط.

وجه قراءة يعقوب بكسر الهاء على أن التخلص من التقاء الساكنين يكون بكسر الأول وأصلها في
قراءته يهتدي أيضًا؛ فلما سكنت التاء لأجل الإدغام والهاء قبلها ساكنة فكسرت للساكنين.
وجه قراءة خلف بسكون الهاء وتخفيف الدال جعله من هدى بمعنى اهتدى؛ حكى الكسائي: =

الهاء يعقوب.

وخاطب رويس^(١) في ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ وقوله: (يجمعوا طلاً) تمامه في قوله:

إِذَا أَصْغَرَ أَزْفَعٌ حَقٌّ مَعَ شُرَكَاءِكُمْ
كَأَكْبَرُ وَوَضَلٌ فَاجْمَعُوا افْتَحَ طَوَى اسْأَلَا

وخاطب رويس^(٢) وأبو جعفر في ﴿خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾، ورفع يعقوب^(٣) الراء

هديت الطريق بمعنى اهتديت إليه وذلك ذم للكفار وآهتهم؛ لأن آهتهم إذا لم يهتدوا إلى منافعها ومصالحها فأحرى أن لا يهتدي غيرها إلى ذلك.

(١) يعني: أن رويساً عن يعقوب روى الخطاب في لفظ ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ من قوله - تعالى -: ﴿فَإِذْ لَكَ فَلَيفْرَحُوا﴾ الآية (٥٨) وهي من تفرده.

وهذه القراءة من حيث اللغة قليلة؛ لأن الأمر باللام إنما يكثر في الغائب مثل قراءة الباقيين وكذلك المخاطب المبني لما لم يسم فاعله؛ نحو: (لثغن بحاجتي يا محمد) ويضعف الأمر باللام للمتكلم. وأما دخول اللام على المضارع المبدوء بالتاء فهو قليل ولكنها رواية صحيحة قرأ بها أنبي وأنس - رضي الله عنهما - ورفعها الناظم في النشر (٢٨٥/٢) إلى رسول الله ﷺ واستدل بما ورد في الصحيح عن النبي ﷺ: (لتأخذوا مصافكم). ولشهرة تلك القراءة شبهها الناظم بالذهب في قوله: طلاً. الإتحاف، ٢٥٢؛ والنويري على الدرّة، مخطوط.

وقرأ أبو جعفر وروح وخلف بياء الغيبة من الموافقة.

وجه قراءة الخطاب على أنه أمر عام لكل الحاضرين ولمناسبة ما قبله، وهو (وقد جاء تكلم).

ووجه الغيب على أنه شامل لكل الغائبين ولمناسبة ما بعده في قوله - تعالى -: ﴿وَهْدَىٰ وَرَحْمَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾. انظر: المصدر السابق.

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر ورويس بناء الخطاب في لفظ ﴿يَجْمَعُونَ﴾ كما قال الشارح من الآية (٥٨) خلافاً لأصليهما.

وقرأ خلف وروح بياء الغيبة من الموافقة.

وجه الغيب لمناسبة ما قبله وهو قوله: ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾، ووجه الخطاب الالتفات أو حملة على ما بعده في قوله - تعالى -: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ والخطاب للكفار. النويري على الطيبة، مخطوط؛ الإتحاف، ٢٥٢.

(٣) يعني: قرأ يعقوب برفع الراء من لفظي ﴿أَصْغَرَ﴾ و﴿أَكْبَرُ﴾ كما قال الشارح من قوله - تعالى -: ﴿وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾ الآية (٦١) خلافاً لأصله.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بالنصب فيهما من الموافقة أيضاً، واتفق القراء جميعاً على قراءتهما بالرفع في سورة سبأ الآية (٣).

من ﴿أَصْغَرَ﴾، و﴿أَكْبَرَ﴾، ورفع أيضاً^(١) ﴿وَشُرَكَاءَكُم تُمَرَّ لَا يَكُنْ﴾، ووصل رويس
[همزة]^(٢) ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ﴾، وفتح الميم. وقوله: (اسئلاً)؛ أي: استفهم في ﴿السَّحَرُ﴾

وجه الرفع هنا على أنه مبتدأ وقال أبو علي: العطف على محل مثقال؛ لأنه مرفوع بالفاعلية، ومن
مزيدة فيه، على حد (وكفى بالله)، وهو مبتدأ خبره ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ ومنع صرفهما للوصفية ووزن الفعل.
ووجه الفتح على أن لا لنفي الجنس فهو مستقل بنفسه أو على أنهما مجروران بالفتحة نيابة عن
الكسرة؛ لعدم الانصراف للوصفية ووزن الفعل، وذلك عطف على مثقال المجرور أو ذرة.
الحجة، لأبي زرعة، ٣٣٤؛ الإتحاف، ٢٥٢.

(١) الضمير يعود على يعقوب، وهو كما قال الشارح: قرأ برفع الهمزة من لفظ ﴿وَشُرَكَاءَكُم﴾ الآية (٧١)
وهي من تفرده.

وقرأ أبو جعفر وخلف بنصب الهمزة من الموافقة.
وجه الرفع العطف على الضمير المرفوع المتصل في ﴿فَأَجْمَعُوا﴾ وحسنه الفصل بالمفعول ويجوز أن
يكون مبتدأ خبره محذوف؛ أي: وشركاءكم كذلك.
ووجه النصب العطف على أمركم ولم يجعل للهمزة صورة على تقدير الانفصال فاحتمل الرسم
القراءتين.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ الإتحاف، ٢٥٣.

(٢) سقطت من ب: والمعنى.

يبيّن الشارح - رحمه الله - تعالى - قراءة رويس في لفظ ﴿فَأَجْمَعُوا﴾ في الآية (٧١) وهي من تفرده؛
والمراد بوصل الهمزة إسقاطها.

فائدة

ذكر الضباع في شرحه على الدرّة ما نصه: كان على الناظم - رحمه الله - تعالى - أن يترك
هذه الترجمة لقوله: في تحبيره: (رويس من غير طريق الحمامي فأجمعوا بوصل الهمزة وفتح
الميم)، والباقون بهمزة مفتوحة وكسر الميم. وهو طريق الكتاب عنه؛ أي: عن رويس. اهـ.
وهذا يُعلم منه أن رويساً من هذه المنظومة؛ (أي: الدرّة) كالجماعة؛ أي: بهمزة قطع وكسر الميم؛ لأن
طريق الدرّة والتحبير متحدة. اهـ. من شرح الضباع بتصرف.

قلت: وقوله: طريق الكتاب؛ أي: طريق كتاب تحبير التيسير الذي هو أصل الدرّة، ص ١٢٣، طبعة دار
الكتب العلمية. وقد ذكر ذلك أيضاً الشمس المتولي في الوجوه المسفرة على الدرّة وذكر نص التحبير
أيضاً فليعلم؛ وبناء عليه يجب الاقتصار على ما في التحبير، وبه قرأت، والله أعلم.

وقرأ أبو جعفر وروح وخلف بهمزة قطع مفتوحة وكسر الميم من الموافقة.

وجه الوصل على أنه أمر من جَمَعَ ضد فَرَّقَ، وقيل: جَمَعَ وأَجْمَعَ بمعنى واحد.

ووجه القطع على أنه أمر من أجمع؛ يقال: أجمع في المعاني، وجمع في الأعيان.

الإتحاف، ٢٥٣؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

للدلول (أم) على ما سيأتي.

ءَالَسَّحْرُ أَمْ أَخْبِرُ حُلَىٰ وَافْتَحَ ائْتَلُ فَآ قَ إِنِّي لَكُمْ إِبْدَالٌ بَادِيٌّ حُمَلًا
أي: استفهم أبو جعفر^(١) في ﴿بِهِ السَّحْرُ﴾ كأبي عمرو ويجري له البدل والتسهيل
على القاعدة المعروفة، وأخبر فيه يعقوب^(٢).

(١) بيّن الشارح - رحمه الله - تعالى - قراءة أبي جعفر في لفظ ﴿السَّحْرُ﴾ وأنها بزيادة همزة الاستفهام
قبل همزة الوصل من الآية (٨١) خلافاً لأصله، وقوله: كأبي عمرو؛ لأنه يقرأ كذلك.
(٢) كما بيّن الشارح قراءة يعقوب في هذا اللفظ، وهو أنه يقرأ بحذف همزة الاستفهام على الخبر وإبقاء
همزة الوصل فتثبت في حالة الابتداء وتسقط في حالة الوصل، خلافاً لأصله كذلك.
وجه قراءة أبي جعفر على أن (ما) استفهامية في موضع رفع بالابتداء، وجملة: (جتتم به) خبرها،
والسحر خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو السحر.
ووجه قراءة الآخرين على أن (ما) موصولة مبتدأ، وجتتم به صلتها والسحر خبرها؛ أي: الذي جتتم به
السحر.

الفاسي، مخطوط.

وقرأ خلف كذلك؛ أي: بالحذف على الخبر من الموافقة.

وقول الشارح: (ويجري البدل والتسهيل على القاعدة المعروفة) معناه أن هذه الكلمة تلحق بنحو
﴿ءَالذَّكْرَيْنِ﴾ في قراءة أبي جعفر فتأخذ حكم همزة الوصل إذا وقعت بين لام التعريف الساكنة
وهمزة الاستفهام وهو الإبدال مع المد والتسهيل مع القصر؛ (أي: حذف المد نهائياً وليس المراد منه
القصر المعهود الذي هو حركتان كما قد يتبادر إلى الذهن)، وذلك على حسب القاعدة التي ذكرها
الشاطبي بقوله:

وإن همز وصل بين لام مسكين
فيلكلّ ذا أولى ويقصّره الذي
وهمزة الاستفهام فامدّده مبدلاً
يسهل عن كل كالان مثلاً

«وهذه آخر مسائل سورة يونس (عليه السلام)»

بإيات الإضافة: فيها خمس: ﴿لِيَ أَنْ﴾، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾، ﴿نَفْسِي إِنَّ﴾، ﴿وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقُّ﴾،
﴿إِنْ أَجْرِي إِلَّا﴾ فتح الجميع أبو جعفر وسكن الآخران.
بإيات الزوائد: ثنتان: ﴿نُظَرُونِ﴾. أثبتنا في الحاليين يعقوب وحذفها الآخران، كذلك ﴿نُشِجِي﴾
المؤمنين أثبتنا يعقوب وقفاً، وحذفها وصلاً للساكنين وحذفها الآخران في الحاليين. والله أعلم.

[«سُورَةُ هُودٍ»^(١)]

وفتح أبو جعفر^(٢) وخلف ﴿إِنِّي لَكُمُّ﴾ كيعقوب، وأبدل^(٣) يعقوب همزة ﴿بَادِي﴾ [ياء]^(٤) خلافاً لأصله.

عَمَلٌ غَيْرُ حَبْرٍ كَالِكِسَائِيِّ وَنَوْنُوا ثَمُودَ فِدَاً وَاتْرَكَ حِمِّي سِلْمٌ فَأَنْقَلَا
سَلَامٌ وَيَعْقُوبَ اِزْفَعْنَ فُزْ وَنَضَبُ حَا فِظِ امْرَأَتِكَ إِنْ كَلَّا اِثْلُ مُثَقَّلَا
أي: قرأ يعقوب^(٥) ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ كالكسائي؛ بكسر الميم وفتح اللام

(١) ما بين المعقوفين سقط من أ، ج، وما ذكرناه من ب، وهو شروع في سورة هود.
(٢) بيّن الشارح قراءة أبي جعفر وخلف في لفظ (إني) وأنها بفتح الهمزة من الآية (٢٥) خلافاً لأصليهما وربط الشارح بينهما وبين يعقوب؛ لأنه يقرأ كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.
وجه قراءة الفتح على تقدير حرف الجر، والمعنى أرسلنا نوحاً بالإنذار. والجار والمجرور على ما قاله مكّي مفعول ثانٍ لأرسلنا والأصل الكسر. والفتح على طريق الالتفات.
ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٢٥٥.

(٣) يعني: قرأ يعقوب بإبدال الهمزة ياء مفتوحة بعد الدال من لفظ ﴿بَادِي﴾ من قوله - تعالى -: ﴿إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادْنَا بِأَدَى الرَّأْيِ﴾ الآية (٢٧) خلافاً لأصله. وإذا وقف يقف يياء ساكنة حرف مد لكسر ما قبلها.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.
وجه الإبدال على أنها من البُدُو من بدأ يبدو بدوًا إذا ظهر؛ أي: اتبعوك في الظاهر دون الباطن، وأنهم أظهروا الإسلام وأبطنوا الكفر، فالإبدال على هذا يكون بمعنى التعويض؛ لأن الياء على هذا المعنى بدل من الواو كما في (داعي الله)، ويجوز أن يكون من بدأ المهموز كما في قراءة أبي عمرو من بدأ بمعنى أو الرأي وبدئه؛ أي: اتبعوك في ظاهر الرأي ولم يتدبروا ما قلت ولم يفكروا فيه وهو منصوب على الظرفية؛ أي: وقت حدوث ظاهر الرأي أو أول الرأي.

وإلى **والخلاصة** أن قراءة الإبدال بمعنى تخفيف الهمز. وقياس تخفيفها أن تقلب ياء لانفتاحها وكسر ما قبلها إما من بدأ يبدو، بمعنى ظهر، أو من بدأ المهموز بمعنى أول الرأي وبدئه.

الإتحاف، ٢٥٥؛ والفاسي، مخطوط.

(٤) سقطت من ب.

(٥) بيّن الشارح - رحمه الله - تعالى - قراءة يعقوب في لفظ ﴿عَمَلٌ غَيْرٌ﴾ في الآية (٤٦) خلافاً لأصله. وقول الناظم: (كالكسائي) إشارة إلى هذه الترجمة؛ لأنه يقرأ كذلك؛ أي: بكسر الميم وفتح اللام وحذف تنوينها ونصب غير.

ونصب غير، ونوّن خلف^(١) ﴿ثَمُودَ﴾ هنا [والفرقان^(٢)] والعنكبوت، وترك التنوين

وقرأ أبو جعفر وخلف بفتح الميم ورفع اللام وتنوينها ورفع راء غير من الموافقة. وجه قراءة يعقوب أن عمل فعل ماض من باب عِلِمَ، وغير مفعول به أو صفة لمصدر محذوف؛ أي: عملاً غير، والضمير لابن نوح عليه السلام وأخبر عنه بالجملة التي بعده. واختلف في الابن المذكور؛ فقيل: كان ابن نوح لصلبه وقيل: ابن امرأته فسماه الله ابناً له تنزيلاً له منزلة الابن. ووجه قراءة الآخرتين على أن (عملٌ) خبر (إن) و(غيرٌ) بالرفع صفة على معنى أنه ذو عمل، أو جعل ذات ابن نوح عملاً غير صالح مبالغة في الذم، فالضمير حينئذ لابن نوح، ويحتمل عوده لترك الركوب؛ أي: إن تركه لذلك وكونه مع الكافرين عملٌ غير صالح. وقيل: الضمير عائذ على ما دل عليه (نادى) من النداء؛ أي: نداؤك وسؤالك ما سألت في حق ابنك عمل غير صالح. الإتحاف، ٢٥٧؛ والتويري على الطيبة.

(١) يعني: أن خلفاً قرأ بالتنوين وصلاً في لفظ ﴿ثَمُودَ﴾ المذكور في الشاطبية وهو في أربعة مواضع هنا في قوله - تعالى -: ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾ الآية (٦٨)، وفي الفرقان ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا﴾ الآية (٣٨)، وفي العنكبوت ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا وَقَدْ﴾ الآية (٣٨)، وفي سورة النجم ﴿وَتَمُودًا فَمَا أَبْقَى﴾ الآية (٥١) خلافاً لأصله. ومن نَوَّن وقف على الألف المبدلة منه، ومن لم يَنْوَّن وقف على الدال ساكنة بلا ألف، وإن كانت مرسومة كما جاء نصّاً عنهم.

وقرأ أبو جعفر كذلك في الجميع من الموافقة.

وقرأ يعقوب بترك التنوين خلافاً لأصله، كما ذكر الشارح.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من ج.

تنبيه المراد بثمود في قول الناظم هو المذكور في الشاطبية في هذه السور سوى (لثمود) باللام هنا. وترك الشارح - رحمه الله - تعالى - موضع النجم في جميع النسخ، فلعله سهو منه.

وجه التنوين على أنه منصوب على إرادة الحيّ أو الأب الأكبر وهي لغة لبعض العرب وحجتهم رسمه بالألف، وأيضاً قبلها في بعض السور عاداً بالتنوين إجمالاً ففي تنوينها مناسبة له. ووجه ترك التنوين على أنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث على إرادة القبيلة وهي لغة لبعض العرب أيضاً في لفظ ﴿ثَمُودَ﴾.

الإتحاف، ٢٥٨؛ والفاسي، مخطوط.

تنبيه آخر قول الناظم: (ونونوا ثمود فداً) لا يشمل قوله - تعالى -: ﴿وَالَيْكَ ثَمُودَ أَخَاهُمْ﴾ أول القصة الآية (٦١) وكذا قوله - تعالى -: ﴿أَلَا بُعْدًا لِثَمُودَ﴾ الآية (٦٨)؛ لأن الأول مجمّع عليه بترك التنوين. والثاني بترك التنوين عند القراء الثلاثة كأصولهم.

وأطلق الناظم اعتماداً على الشهرة فشمّل المواضع الأربعة المذكورة. وخرج الموضعان المتفق عليهما بين القراء الثلاثة.

يعقوب، وقرأ خلف^(١) ﴿قَالَ سَلَّمَ﴾ هنا، وفي الذاريات خلافاً لأصله. ورفع الباء^(٢) في قوله - تَعَالَى -: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ ونصب يعقوب^(٣) التاء من ﴿أَمْرًاكَ﴾ خلافاً لأصله. وثقل أبو جعفر^(٤) ﴿إِنَّ﴾ من قوله - تَعَالَى -: ﴿وَإِنَّ كَلًّا لَمَنَّا﴾.

وَمَا مَعَ الطَّارِقِ أَتَى وَبِيَا وَرُحْ - رُفِ جُدٌ وَخِيفُ الْكَلِّ فُقُ زُلْفًا أَلَا
بِضَمٍّ وَخَفَّفَ وَاكْسِرْنَ بِقِيَةِ جَنَى وَمَا يَعْمَلُوا خَاطِبٌ مَعَ التَّمْلِ حَفَلَا

(١) يعني: قرأ خلف بفتح السين واللام وألف بعدها كما لفظ به وذلك لفظ ﴿سَلَّمَ﴾ من قوله - تَعَالَى - هنا: ﴿قَالَ سَلَّمَ فَمَا لَيْتَ﴾ الآية (٦٩). وفي سورة الذاريات في قوله - تَعَالَى -: ﴿قَالَ سَلَّمَ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ الآية (٢٥) خلافاً لأصله. وعُلم شمول الموضوعين من الإطلاق.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وهما لغتان بمعنى التحية؛ كجمل وحلال، وحرم وحرام، ويجوز أن يكون بمعنى المسألة التي هي خلاف الحرب؛ كأنه التَّحِيَّةُ لما رآهم لا يأكلون طعامه أو جس في نفسه خيفة منهم؛ فقال لهم: سلام. يعني: أنا سلم لكم ولست بحرب عليكم فلا تمنعوا من أكل طعامي، وفيه بعد؛ لأن امتناعهم عن أكل الطعام إنما كان بعد قولهم: سلاماً.

الإتحاف، ٢٥٨؛ والكشف، ١ / ٥٣٤.

(٢) يعني: قرأ خلف برفع الباء في لفظ ﴿يَعْقُوبَ﴾ كما ذكر الشارح - رحمه الله - تَعَالَى - وذلك من الآية (٧١) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه الرفع على أنه مبتدأ مؤخر وخبره ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ﴾؛ أي: يعقوب مولودها من وراء إسحاق أو على الظرف كما تقول: (من ورائك زيد).

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ الإتحاف، ٢٥٨.

(٣) يعني: قرأ يعقوب بنصب التاء من لفظ ﴿أَمْرًاكَ﴾ كما ذكر الشارح من الآية (٨١) خلافاً لأصله. وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه النصب على الاستثناء من ﴿يَا هَلِكُ﴾، وقيل: هو استثناء منقطع على أن المراد بالأهل المؤمنون، وإن لم يكونوا من أهل بيته؛ ولذلك قال الإمام أبو شامة:

واحمل على المنقطع إلا امرأتك في هود مطلقاً فتقوى حجتك

إبراز المعاني، ص ٥٢٠؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٤) بين الشارح قراءة أبي جعفر في لفظ ﴿وَإِنَّ﴾ وأنها بتشديد النون من الآية (١١١) خلافاً لأصله. وقرأ يعقوب وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه التشديد فيها على أنها الناسخة التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر وقد نصب ﴿كَلًّا﴾ بها.

الإتحاف، ٢٦٠؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

وثقل أبو جعفر^(١) ﴿لَمَّا لِيُوقِنَهُمْ﴾ هنا، و﴿لَمَّا عَلَيَهَا﴾ بالطارق، وعلم الثقل من العطف، واللفظ^(٢).

وشدد ابن جماز^(٣) ﴿لَمَّا جَمِيعٌ﴾ بيس، و﴿لَمَّا مَتَّعٌ﴾ بالزخرف. وخفف^(٤) الكل خلف. وضم لام ﴿وَزُلْفًا مِّنْ﴾ أبو جعفر^(٥).

(١) يعني: قرأ أبو جعفر بتشديد الميم من لفظ ﴿لَمَّا﴾ كما ذكر الشارح، وذلك من الآية (١١١) هنا ومن قوله - تعالى -: ﴿لَمَّا عَلَيَهَا حَافِظٌ﴾ سورة [الطلاق: ٤] خلافاً لأصله. وقرأ يعقوب بالتخفيف من الموافقة.

وقرأ خلف كذلك خلافاً لأصله، علم ذلك من قول الناظم: (وخف الكل فق)، وسيأتي الكلام عنه. (٢) قول الشارح: (وعلم الثقل من العطف)؛ أي: من العطف على المثلث آخر البيت السابق؛ وهو قوله: (إن كلا اتل مثقلاً) (واللفظ) فتكون الواو حينئذ للفصل واستغنى باللفظ عن القيد. ويجوز أيضاً أن يؤخذ التشديد من تخصيص التخفيف لخلف.

انظر: النويري على الدرّة؛ وابن عبد الجواد، مخطوطان.

(٣) يعني: قرأ ابن جماز عن أبي جعفر بالتشديد في الميم في لفظ ﴿لَمَّا﴾ كما ذكر الشارح وذلك من الآية (٣٢) سورة يس وفي سورة الزخرف الآية (٣٥) خلافاً لأصله. وقرأ يعقوب وابن وردان بالتخفيف فيهما من الموافقة.

وقرأ خلف كذلك خلافاً لأصله. علم ذلك من قول الناظم: (وخف الكل فق).

(٤) يعني: قرأ خلف بتخفيف الميم من لفظ ﴿لَمَّا﴾ في المواضع الأربعة المذكورة آنفاً؛ وهي: هود، الطارق، يس، الزخرف. خلافاً لأصله كما سبق.

وجه التخفيف في (لما) على أن اللام فيها هي الداخلة في خبر إن، وما موصولة أو نكرة موصوفة، ولام ﴿لِيُوقِنَهُمْ﴾ لام القسم المحذوف، وجملة القسم وجوابه صلة الموصول أو صفة لما، والتقدير على الأول (وإن كلا للذين - والله ليوقينهم ربك)، وعلى الثاني (وإن كلا لخلق أو لفريق والله، ليوقينهم ربك) والموصول أو الموصوف خبر لإن.

ووجه التشديد على أن أصلها لمن ما، على أنها (من) الجارة دخلت على (ما) الموصولة أو الموصوفة؛ أي: لمن الذين والله إلخ. أو لمن خلق والله إلخ. أدغمت النون الساكنة في الميم حسب القاعدة؛ فصار في اللفظ ثلاث ميمات، فخففت الكلمة بحذف أحدها فصار اللفظ كما ترى.

الإتحاف، ٢٦٠؛ والحجة، لأبي زرعة، ٣٥١.

(٥) يعني: قرأ أبو جعفر بضم اللام من لفظ ﴿وَزُلْفًا﴾ كما ذكر الشارح وذلك من الآية (١١٤) وهي من تفرده.

وقرأ يعقوب وخلف بفتح اللام من الموافقة.

وجه الضم في اللام اتباعاً لضم الزاي جمع زلفة نحو بُسْرَة وبُسْر بالضم. والضم جمع زلفة وهي =

وقرأ ابن جماز^(١) ﴿أُولُوا بَقِيَّةً﴾ بكسر الباء وإسكان القاف وتخفيف الياء.
 وخاطب يعقوب^(٢) في ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ في آخر هذه السورة وآخر النمل.

الطائفة من الليل.

الإتحاف، ٢٦١

ووجه الفتح على الأصل.

(١) بيّن الشارح - رحمه الله - تعالى - قراءة ابن جماز في لفظ ﴿بَقِيَّةً﴾ من الآية (١١٦) ويؤخذ
 السكون والتخفيف من لفظ الناظم، وهي من تفرده.

وقرأ ابن وردان عن أبي جعفر ويعقوب وخلف بفتح الباء الموحدة وكسر القاف وتشديد الياء المثناة
 من الموافقة.

وهما لغتان. ابن عبد الجواد على الدررة، مخطوط؛ والإتحاف، ٢٦١.

(٢) قراءة الخطاب ليعقوب في لفظ ﴿يَعْمَلُونَ﴾ كما ذكرها الشارح هنا في الآية (١٢٣)، وآخر النمل
 الآية (٩٣) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر كذلك؛ أي: بتاء الخطاب من الموافقة.

وقرأ خلف بياء الغيبة من الموافقة أيضاً.

وجه الخطاب هنا مناسبة ما قبله وهو ﴿اعْمَلُوا﴾، ﴿وَأَنْظِرُوا﴾، ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾.

وفي سورة النمل مناسبة قوله - تعالى -: ﴿سَرِيحُكُمْ﴾، وقيل: المراد ﴿يَسْبِيحُ آدَمَ﴾.

ووجه الغيب هنا حملة على ما قبله وهو قوله - تعالى -: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

وفي النمل الإخبار من الله - تعالى - بأنه مُطَّلِعٌ على ما يعمل المتقدم ذكرهم.

وفيه أيضاً معنى التهديد والوعيد للكفار، والتقدير: (وما ربك يا محمد بغافل عما يعمل هؤلاء الذين

لا يؤمنون).

وهذا آخر مسائل سورة هود التالي

ياءات الإضافة فيها: ثمان عشرة: (إني) ثمانية مواضع: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾، في ثلاثة مواضع:

﴿عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾، و﴿يَوْمِ الْبَيْعِ﴾، و﴿يَوْمِ تَحْطِطُ﴾، ﴿إِنِّي إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾، ﴿إِنِّي

أَعْظَمُكَ﴾، ﴿إِنِّي أَعُوذُ بِكَ﴾، ﴿إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ﴾، ﴿إِنِّي أُرْسِلُكُمْ﴾، ﴿عِنِّي إِنَّهُ لَفَرِحٌ﴾، (أجري)

موضعان: ﴿إِنْ أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾، ﴿إِنْ أَجْرِي إِلَّا عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي﴾، ﴿وَلَكِنِّي أُرْسِلُكُمْ﴾،

﴿نُصِّحِي إِنْ أَرَدْتُ﴾، ﴿فَطَرَنِي أَفْلا﴾، ﴿صَبِّحِي اللَّيْسُ﴾، ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾، ﴿شِقَاقِي أَنْ﴾،

﴿أَرْهَطِي أَعَزُّ﴾، فتح الجميع أبو جعفر، وسكن الآخرا.

الياءات المحذوفة: أربع: ﴿فَلَا تَسْتَلْنِي﴾، ﴿وَلَا تُخْرُون﴾، ﴿يَوْمَ يَأْتِي﴾، أثبتها في الوصل أبو جعفر،

وفي الحالين يعقوب، وحذفها في الحالين خلف ﴿ثُمَّ لَا تُنْظِرُونَ﴾، أثبتها في الحالين يعقوب، وحذفها

الآخرا كذلك. والله أعلم.

«سُورَةُ يُوسُفَ السَّلِيلِ وَالرَّعْدِ»

وَيَا أَبَتِ افْتَحْ أَذْ وَنَرْتَعْ وَبَعْدُ يَا وَحَاشَا بِحَذْفِ وَافْتَحِ السَّجُنْ أَوْلَا
 حِمِّي كُذِّبُوا ائِلْ اِخْفُ نُجِّي حَامِدٌ وَيُسْقَى مَعَ الْكُفَّارِ صَدَّ اضْمُمَنْ حَلَا
 أي: وفتح^(١) ﴿يَتَّابَتْ﴾ حيث حلّ أبو جعفر.
 وقرأ يعقوب^(٢) ﴿يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ بالياء

(١) يعني: قرأ أبو جعفر بفتح التاء من لفظ ﴿يَتَّابَتْ﴾ حيث وقع كما ذكر الشارح، وهي في ثمانية مواضع في أربع سور؛ في يوسف موضعان الآية (٤)، (١٠٠)، وفي سورة مريم أربعة في الآيات (٤٣، ٤٤، ٤٥)، وفي سورة القصص موضع واحد الآية (٢٦)، وفي الصفات موضع واحد الآية (١٠٢) وذلك خلافاً لأصله.

وقرأ يعقوب وخلف بكسر التاء من الموافقة.

وجه الفتح على أن التاء للتأنيث؛ ولذلك يوقف عليها بالهاء كما يوقف على تاء التأنيث، وهي عوض عن الألف المبدلة من ياء الإضافة في قولك: يا أبا، فحركت بحركة ما قبل الألف لتدل عليها؛ أي: على الألف المحذوفة.

ووجه الكسر على أن التاء للتأنيث أيضاً، ولكنها عوض عن ياء الإضافة في قراءة من كسرها والأصل يا أبي فحركت بحركة ما قبل الياء لتدل عليها. والذي سوّغ تعويض تاء التأنيث من ياء الإضافة اشتراكهما في الزيادة عن الكلمة، وفي إلحاق آخر الأسماء.

(٢) يعني: قرأ يعقوب بياء الغيبة في لفظي ﴿يَرْتَعْ﴾، ﴿وَيَلْعَبْ﴾ كما ذكر الشارح في الآية (١٢) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة، وأما بالنسبة لعين (يرتفع)، والياء بعدها فهم فيهما كأصولهم؛ فأبو جعفر بياء وفيهما وكسر عين (يرتفع) وحذف الياء، ويعقوب وخلف بياء الغيبة فيهما مع سكون العين.

وجه الغيب على أن الفعلين أسندا إلى سيدنا يوسف السَّلِيلِ لتقدم ذكره. قال الفاسي: وحسن إسناد الفعل إليه، وهو اللعب؛ لرفع العيب عنه في ذلك لصغره. وقد سئل أبو عمرو: كيف يسند اللعب إلى الأنبياء؟ فقال: لم يكونوا يومئذ أنبياء أو يكون معناه التشاغل؛ كقوله ﷺ لجابر: «فهلّا بكرّ تلاعبها وتلاعبك»، وقيل: كان لعبهم الاستباق وغيره للتقوي على طاعة الله. انتهى بتصرف.

وكسر العين من غير ياء على أنه مجزوم على جواب الطلب وعلامة جزمه حذف حرف العلة من ارتعى يرتعي. وقيل: الفعلان مجزومان على جواب الشرط المقدر. ومن قرأ بسكون العين على أنه =

وحذف [ألف] (١) ﴿حَشَّ﴾ خلافاً (٢) لأبي عمرو. وفتح سين (٣) ﴿السَّجْنُ﴾ وهو الأول. وخفف أبو جعفر (٤) ذال ﴿أَتَمَّ قَدْ كَذَبُوا﴾ كخلف.

مضارع رتع رتعا؛ أي: انبسط في الحصب، فيكون صحيح الآخر جزم بالسكون. أبو زرعة، ٣٥٦؛ والإتحاف، ٢٦٢؛ والكشف، ٧/٢.

(١) في نسخة ج: (الألف)، والصواب ما ذكرناه.

(٢) بيّن الشارح - رحمه الله - تعالى - قراءة يعقوب في لفظ ﴿حَشَّ﴾ وذلك في الآية (٣١)، (٥١) خلافاً لأصله. وأطلق الناظم، وأراد الموضعين اعتماداً على الشهرة.

واعلم أن حذف الألف ليعقوب بعد الشين يكون في حالة الوصل، ولا خلاف بين القراء الثلاثة وغيرهم في حذف الألف وفقاً اتباعاً للرسم.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه الحذف اتباع الرسم، وهو لغة أهل الحجاز.

وقال مكّي في الكشف: حجة من حذف الألف أنه جعله فعلاً على (فاعل)؛ كقاضٍ، وحمله على الحذف لحرف اللين كما حذفت النون من ﴿لَمْ يَكُ﴾ على التشبيه بحرف اللين مع كثرة الاستعمال وحذف الألف أقوى؛ لأن الفتحة تدل عليه، ومعنى ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾؛ أي: بعد يوسف عما زُمي به لخوفه من الله ومراقبته له. وقال الزمخشري: هي حرف من حروف الجر وضعت موضع التنزيه والبراءة؛ فمعنى حاشا لله تنزيهه وبراءة الله وفي قراءة ابن مسعود: (حاشا لله).

الكشف، ١٠/٢؛ والفاسي، مخطوط.

(٣) فاعل فتح في كلام الشارح ضمير يعود على يعقوب؛ يعني: قرأ يعقوب بفتح السين من لفظ

﴿السَّجْنُ﴾ في الآية (٣٣)، وهو الموضع الأول. واحتز الناظم بقوله: (أولاً) عن بقية المواضع، ولفظ ﴿السَّجْنُ﴾ ذكر في سورة يوسف الطَّيِّبَاتِ في ستة مواضع والفتح في الأول من تفرد.

وقرأ أبو جعفر وخلف بكسر السين من الموافقة.

وجه الفتح في السجن على أنه مصدر؛ أي: الحبس. و(إلى) متعلق بأحب، وليس أفعل هنا على بابه؛ لأنه لم يحب ما يدعونه إليه قط.

ووجه تخصيصه الفتح بالموضع الأول لاستقامة المعنى المصدرية فيه دون غيره؛ لأن المراد به المكان ولا يصح أن يراد به المصدر بخلاف الأول؛ ولهذا قالوا: فرق يعقوب بين المصدر والاسم.

الإتحاف، ٢٦٤؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٤) تخفيف الذال من لفظ ﴿كَذَّبُوا﴾ لأبي جعفر في الآية (١١٠) خلافاً لأصله، وقوله: كخلف؛ لأنه يقرأ كذلك من الموافقة.

وقرأ يعقوب بالتشديد من الموافقة أيضاً.

وجه التخفيف على معنى قولهم: (كذبتُه الحديث)؛ أي: لم أصدق فيه؛ ومنه قوله - تعالى -: ﴿وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [التوبة: ٩١]. وقد ورد عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في توجيهه =

وقرأ يعقوب^(١) ﴿فَنَجِي﴾ بحذف النون الأولى وتشديد الجيم، وفتح الياء، ويلزم من حذف النون [الأولى]^(٢) ضم النون الثانية، وعبارة الشاطبي فيها تسامح^(٣). وقرأ

قراءة التخفيف أن الضمائر كلها ترجع إلى المرسل إليهم. والمعنى: (وظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما ادعوا من النبوة، وفيما يُوعِدُون به مَنْ لم يؤمن من العقاب). ويُحكي أن سعيد بن جبير لما سئل عن ذلك فأجاب بما قاله ابن عباس، فقال الضحاك بن مزاحم - وكان حاضرًا -: لو رحلت في هذه إلى اليمن كان قليلًا.

ووجه التشديد على أنه من التكذيب قال - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولًا﴾، والضمائر تعود على الرسل؛ أي: وظن الرسل أنهم قد كذبتهم أمهم فيما جاءوا به لطول البلاء عليهم. وقيل عن معنى القراءتين: متحد. وقيل غير ذلك. انظر: الإتحاف، ٢٦٨؛ إبراز المعاني، ٥٣٩.

(١) بين الشارح - رحمه الله - تعالى - قراءة يعقوب في لفظ ﴿فَنَجِي﴾ من قوله - تعالى -: ﴿فَنَجِي مَنْ نَشَاءُ﴾ من الآية (١١٠) خلاقًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف بنونين الأولى مضمومة والثانية ساكنة. وتخفيف الجيم وإسكان الياء مدية وفاقًا لأصليهما.

(٢) سقطت من أ.

(٣) التسامح الذي ذكره الشارح يريد به قول الشاطبي - رحمه الله - تعالى -: (وثاني ننج احذف) في كونه أمرًا بحذف النون الثانية مع أن المحذوف هي الأولى، وقد تحدث عن هذا التسامح الحافظ أبو شامة في شرح الشاطبية؛ حيث قال: (فالنون الأولى حرف المضارعة والثانية من أصل الفعل فالمحذوف في قراءة التشديد هي الأولى حقيقة لأن الفعل فيها ماضٍ، ولكن الناظم (أي: الشاطبي) أراد حذف الثانية صورة لا حقيقة، وكانت هذه العبارة؛ (أي: قوله: وثاني ننجي احذف) أحصر لبقاء النون الأولى مضمومة، فلو نص على حذف الأولى لاحتاج إلى أن يقول: (وضم الثانية). اهـ بتصريف من إبراز المعاني، ص ٥٣٨.

وجه من قرأ بالحذف والتشديد على أن الفعل ماضٍ مناسب لما قبله من الأفعال الماضية مبني لما لم يسم فاعله من التنجية ولموافقة رسم أكثر المصاحف على ما ذكره مكي وموافقة جميعها على ما ذكره أبو عمرو رحمهما الله - تعالى - .

ووجه القراءة الأخرى على أن الفعل مضارع أنجي بنون العظمة على الإخبار من الله - عزَّ وجلَّ - عن نفسه لمناسبة ﴿جَاءَهُمْ نَصْرُنَا﴾ قبله، ولمناسبة ما بعده وهو ﴿مَنْ نَشَاءُ﴾.

وإلى هنا انتهى الكلام في سورة يوسف عليه السلام.

بإيات الإضافة فيها: ثنتان وعشرون: ﴿لِيَحْزُنُنِي أَنْ﴾، ﴿رَبِّي أَحْسَنَ﴾، ﴿أَرِنِي أَصْغُرُ﴾، ﴿أَرِنِي أَحْمِلُ﴾، ﴿رَبِّي إِنْ رَبِّي﴾، ﴿إِنِّي أَرِنِي﴾ معًا، ﴿أَبَاؤِي إِبْرَاهِيمَ﴾، ﴿إِنِّي أَرِنِي سَمِعَ بَقَرَاتٍ﴾، ﴿لَعَلِّي أَرْجِعُ﴾، ﴿نَفْسِي إِنْ النَّفْسِ﴾، ﴿رَبِّي إِنْ﴾، ﴿إِنِّي أَرِنِي﴾، ﴿إِنِّي أَنَا أَخْوَكُ﴾، =

يعقوب^(١) ﴿يُسْقَى بِمَاءٍ﴾ بالتذكير.

وضم صاد^(٢) ﴿وَصَدَّوْا عَنْ﴾ هنا ﴿وَصَدَّ عَنْ﴾ في الطول. و﴿وَسِعَاعُهُ الْكُفْرُ﴾ [بالجمع]^(٣).

﴿لِيَأْتِيَ آبِي﴾، ﴿أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ﴾، ﴿وَحَزَنِي إِلَى اللَّهِ﴾، ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾، ﴿رَبِّي إِنَّهُ﴾، ﴿بِي إِذْ أَخْرَجَنِي﴾، ﴿إِخْوَتِي إِنْ﴾، ﴿سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ﴾ فتح الكل أبو جعفر وسكن الآخرا. الباءات المحذوفة: ست: ﴿حَتَّى تُؤْتُونَ﴾ أثبتها في الوصل أبو جعفر وفي الحالين يعقوب وحذفها خلف كذلك، ﴿عَدَا يَرْتَعُ﴾، ﴿إِنَّهُ مِنْ يَتَّقُ﴾ حذفهما الكل. ﴿فَأَرْسِلُونِ﴾، ﴿وَلَا تَقْرُبُونِ﴾، ﴿أَنْ تُقْنِدُونَ﴾ أثبتهن في الحالين يعقوب، وحذفهن الآخرا كذلك. والله أعلم.

(١) هذا شروع في سورة (الرعد).

يعني: أن يعقوب قرأ بياء التذكير في لفظ ﴿يُسْقَى﴾ الآية (٤) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف بقاء التانيث من الموافقة.

وجه التذكير على أن التقدير يسقي المذكور.

ووجه التانيث على تقدير تسقي هذه الأشياء أمر مراعاة للفظ ﴿جَنَّتِ﴾ ولفظها مؤنث.

ابن خالويه، ٢٠٠؛ والإتحاف، ٢٦٩.

(٢) فاعل ضم في كلام الشارح ضمير يعود على يعقوب؛ أي: قرأ يعقوب أيضاً بضم الصاد من لفظ ﴿وَصَدَّوْا﴾ كما قال الشارح في الآية (٣٣) هنا، وفي سورة غافر الآية (٣٧) خلافاً لأصله.

وعلم شمول الموضعين من الإطلاق اعتماداً على الشهرة.

وقرأ خلف الموضعين كذلك؛ أي: بضم الصاد من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بفتح الصاد من الموافقة أيضاً.

وجه ضم الصاد على البناء للمجهول اختصاراً للعلم بالفاعل، وهو الشيطان أو لمناسبة قوله هنا: ﴿بَلْ زَيْنٌ﴾، وفي الطول ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِفِرْعَوْنَ سُوءَ عَمَلِهِ﴾ فبنى للمجهول ليألف الكلام على نظام واحد.

ووجه الفتح في الصاد على التسمية للفاعل، وهو الأصل، وهو إما لازم من صد بمعنى أعرض وتولى، أو متعدداً؛ أي: صد نفسه أو أسند الفعل إلى ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ في هذه السورة وفي الطول إلى

الإتحاف، ٢٧٠؛ والكشف، ٢٢/٢.

(٣) سقطت من ج.

يعني: قرأ يعقوب أيضاً لفظ ﴿الْكُفَّارُ﴾ من الآية (٤٢) بضم الكاف وفتح الفاء وتشديدها وألف بعدها على الجمع خلافاً لأصله.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بفتح الكاف وألف بعدها وكسر الفاء على الإفراد من الموافقة أيضاً.

«وَمِنْ سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ الْكَافَّةِ إِلَى سُورَةِ الْكَهْفِ»

وَطَبَ رَفَعَ اللَّهُ ابْتِدَاءً كَذَا اكْسِرْنَا مِنْ أَنَا صَبِينَا وَاخْفِضِ افْتَحَهُ مُوَصِلًا
 أي: قرأ رويس برفع الجلالة^(١) الكريمة من قوله - تَعَالَى -: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي﴾ حال
 الابتداء، وخفض حال الوصل، وكذا كسر همزة^(٢) ﴿أَنَا صَبِينَا﴾ في سورة عبس في
 الابتداء، وفتح في الوصل. وقوله: (موصلاً)؛ أي: في الوصل.

تنبيه قدّم الشارح - رحمه الله - تَعَالَى - الكلام على لفظ ﴿وَصَدُّوا﴾ وخالف الناظم مراعاة لترتيب النص الكريم.

وجه من قرأ بالجمع على أن التهديد وقع لجميع الكفار فأتى باللفظ موافقاً للمعنى ولمناسبة قوله: ﴿وَقَدْ مَكَرَ الَّذِينَ﴾ فجمع لياتلف الكلام على سياق واحد.

ووجه من قرأ بالإنفراد على أنه اسم جنس يفيد معنى الجمع؛ مثل: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِرٌ﴾؛ ولموافقة الرسم فإنه رسم بغير ألف.

وإلى هنا انتهى الكلام على سورة الرعد، وليس فيها شيء من ياءات الإضافة. والياءات المحذوفة: أربع: ﴿الْمُتَعَالَى﴾، ﴿مَتَابٍ﴾، ﴿مَتَابٍ﴾، ﴿عِقَابٍ﴾ أثبتها في الحالين يعقوب وحذفها الآحزان كذلك، والله أعلم.

ثم شرع الناظم في سورة إبراهيم.

(١) يعني: قرأ رويس برفع الهاء من لفظ الجلالة الشريف كما قال الشارح من الآية (٢) في حالة الابتداء خلافاً لأصله. وأما في حالة الوصل فيقرأ بخفضها من الموافقة وقوله: (برفع الجلالة) الأوّل منه برفع لفظ الجلالة.

وقرأ أبو جعفر بالرفع في الحالين من الوفاق لأصله.

وقرأ روح وخلف بالجر في الحالين من الموافقة أيضاً.

وجه الرفع على أنه مبتدأ وما بعده خبر، أو خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هو الله.

ووجه الجر على أنه بدل أو عطف بيان لما قبله، وهو قوله - تَعَالَى -: ﴿الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾.

الكشف، ٢٥/٢؛ الإتحاف، ٢٧١؛ أبو زرعة، ٣٧٦.

(٢) أي: وكذلك كسر رويس الهمزة من لفظ ﴿أَنَا﴾ كما قال الشارح من الآية (٢٥) سورة عبس في حالة الابتداء موافقة لأصله، ويفتحها في حالة الوصل خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وروح بالكسر في الحالين من الموافقة.

وقرأ خلف بالفتح في الحالين من الموافقة أيضاً.

يَصِلُ اضْمَمَنْ لُقْمَانَ حُزْ غَيْرُهَا يَدٌ وَفُزْ مُصْرِحِي افْتَحْ عَلِيٌّ كَذَا حَلَا
 أي: ضم يعقوب^(١) ﴿لِيُضِلَّ﴾ في لقمان. وضم روح^(٢) ﴿لِيُضِلُّوا عَنْ﴾ هنا،
 و﴿لِيُضِلَّ عَنْ﴾ في الحج والزمر. هذا نقل «التحبير»، وزاد في «النشر»^(٣) عن رويس فتح
 لقمان، وضم الباقي، عكس ما تقدم؛ [والطريقة الأولى أرجح^(٤)؛ ولهذا عَوَّلَ عليها في
 «الدرّة»، وأصلها، وهي طريقة أبي الطيب، والله أعلم].

تنبيه

قول الناظم: (واخفض) راجع للفظ الجلالة، ولو لم يذكره لعلم من الموافقة. وقوله: (افتحه)
 راجع للفظ (إنا) وقوله: (موصلا) حال؛ أي: حال كونك واصلا.

وجه الفتح فيها على أنه بدل اشتمال من (طعامه) لأن صب الماء سبب في إخراج الطعام فهو مشتمل
 عليه. وقيل: حذف حرف العلة؛ أي: لأننا. وقيل: هو في موضع رفع؛ أي: هو أنأ. وقيل: في موضع
 نصب على المفعول من أجله؛ أي: هو لأننا صببنا.
 ووجه من كسر على الاستئناف، وتكون الجملة تفسيرا للنظر إلى طعامه؛ أي: إلى حدوث الطعام
 كيف يكون. الإتحاف، ٤٣٣؛ أبو زرعة، ٧٥٠.

(١) يعني: قرأ يعقوب بضم الياء من لفظ ﴿لِيُضِلَّ﴾ كما قال الشارح وهو في سورة لقمان الآية (٦)
 خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

(٢) يعني: قرأ روح عن يعقوب بضم الياء في لفظ ﴿لِيُضِلَّ﴾ في غير موضع لقمان؛ وهو ثلاثة مواضع
 ﴿لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ﴾ هنا الآية (٣٠)، ﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الزم: ٨]، ﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ
 اللَّهِ﴾ [الحج: ٩] خلافاً لأصله.

وقرأ رويس بالضم في لقمان كما سبق آنفاً في قوله: (لقمان حز) خلافاً لأصله. والفتح في غيرها في
 المواضع الثلاثة من الموافقة. وهذا هو طريق التحبير وينبغي الاقتصار عليه.

وقرأ أبو جعفر بالضم في جميع المواضع من الموافقة.

(٣) قول الشارح: (وزاد في النشر إلخ) يفهم منه أن رواية العكس عن رويس توافق ما في الدرّة وأن
 الطريقة الأولى أرجح. وأقول: إن النشر أصل للطيبة، والتحبير أصل للدرّة وليست طريقتهما واحدة بل
 طريق التحبير والدرّة واحد؛ فينبغي الاقتصار على ما في التحبير لاتحادهما طريقاً. وطريق أبي الطيب
 عن النخاس عن التماس عن رويس من طريق الطيبة.

(٤) ما بين المعقوفين سقط من أ، ج.

وجه الضم كونه من أضل، والمراد به الإخبار عن إضلالهم.

ووجه الفتح كونه من ضل، والمراد به الإخبار عن ضلالهم في أنفسهم.

الإتحاف، ٢٧٢؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

وفتح خلف^(١) ياء ﴿بِمُصْرِحِي﴾^(٢) [عِلْمٌ من لفظه]^(٣).
وقرأ يعقوب في:

«سُورَةُ الْحَجْرِ»^(٤)

﴿هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ بكسر اللام^(٥)، وضم الياء مشددة منونة [عِلْمٌ ذلك

(١) وفتح خلف الياء من لفظ ﴿بِمُصْرِحِي﴾ كما قال الشارح وذلك من الآية (٢٢) خلافاً لأصله. وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه فتح مصرخي: أن أصله مصرخين جمع مصرخ: مغيث. ثم أضيف إلى ياء المتكلم، ولها أصلان: السكون والفتح إذا تعذر أحدهما تعين الآخر كما هنا؛ حذفت النون للإضافة وقبلها ياء الإضافة ساكنة فتعذر إسكانها لثلا يجتمع ساكنان الأول ساكن غير مد متطرف والثاني متحرك؛ فتعين الإدغام وتعين الفتح فصارت مفتوحة مشددة.

ووجه كسرها؛ أمران: الأول: أن النون حذفت للإضافة فالتقى ساكنان ياء الإعراب وياء المتكلم الساكنة فحرك الثاني لتعذر تحريك الأول بسبب الإعراب وليمكن الإدغام وكانت كسرة لأنه الأصل. الثاني: أن بني يربوع يزيدون على ياء الضمير ياء أخرى صلة لها، حملا على هاء الضمير المكسورة وكسروا الياء لمجانسة الصلة ثم حذفت ياء الصلة وبقيت الكسرة دليلاً عليها. النويري على الطيبة، مخطوط.

(٢) في نسخة ج: (مصرخي في سورة الحجر)، وهو خطأ؛ لأنها في سورة إبراهيم الطيبة.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من أ، ج، وما ذكرناه من بقية النسخ.

والى هنا انتهى الكلام على سورة سيدنا إبراهيم الطيبة.

يَاءَاتِ الْإِضَافَةِ: فيها ثلاث: ﴿وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ﴾ أسكنها الكل، ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ﴾ أسكنها روح وفتحها الباقون، ﴿إِنِّي أَسْكَنْتُ﴾ فتحها أبو جعفر وأسكنها غيره. الياءات المحذوفة: ثلاث أيضاً: ﴿وَحَافٍ وَعِيدٍ﴾ أثبتها في الحاليين يعقوب، وحذفها الآخرون كذلك، ﴿بِمَا أَشْرَكْتُمْ﴾، ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ﴾ أثبتهما في الوصل أبو جعفر وفي الحاليين يعقوب وحذفهما خلف كذلك، والله أعلم. وقد نظمها العلامة أبو شامة في بيت فقال:

دعائي بما أشركتموني وقوله وخاف وعيدي للزوائد أجملا

(٤) ما بين المعقوفين سقط من أ.

(٥) يعني: قراءة يعقوب في لفظ ﴿عَلَيَّ﴾ كما ذكرها الشارح أخذت قيودها من اللفظ والياء مشددة في كلتا القراءتين؛ فلا داعي لنص الشارح على تشديدها، وذلك من الآية (٤١) وهي من تفرد.

وقرأ أبو جعفر وخلف بفتح اللام وفتح الياء المشددة من غير تنوين من الموافقة. =

من لفظه^(١).

وَيَقْنَطُ كَسْرُ النُّونِ فُزْ وَتُبَشِّرُو نِ فَافْتَحْ أَبَا يُنْزِلْ وَمَا بَعْدُ يُجْتَلَا
وكسر باب ﴿يَقْنَطُ﴾ خلف^(٢). وفتح أبو جعفر^(٣) نون ﴿تُبَشِّرُونَ﴾.

وجه قراءة يعقوب على أنه صفة ﴿صِرَاطُ﴾ اسم فاعل من علا بمعنى ارتفع من علو الشأن والشرف. ووجه قراءة الآخرين على أنها حرف جر؛ أي: من مر عليه مر علي. والمعنى أنه؛ أي: المشار إليه بهذا طريق عليّ يؤدي إلى الوصول إلي فهي حرف جر ألحقت به ياء المتكلم نحو إليّ. الإتحاف، ٢٧٤؛ والنويري على الدررة، مخطوط.

(١) ما بين المعقوفين سقط من ب، وما ذكرناه من أ، ج.

(٢) يعني: قرأ خلف بكسر النون من لفظ ﴿يَقْنَطُ﴾ وبابه كما ذكر الشارح وهو في ثلاثة مواضع ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ﴾ هنا الآية (٥٦)، وفي الروم ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ الآية (٣٦)، وفي الزمر ﴿لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ الآية (٥٣). وعلم العموم من الإطلاق اعتماداً على الشهرة خلافاً لأصله.

وقرأ يعقوب كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بالفتح من الموافقة أيضاً.

وجه الكسر على أنها من قَنَط بالفتح يقنط بالكسر كضرب يضرب. وهي لغة أهل الحجاز، وعلى ذلك قوله - تعالى -: ﴿فَلَا تَكُنْ مِنَ الْفَظِينِ﴾ بغير ألف. ووجه الفتح على أنها من قِط بالكسر يقنط بالفتح؛ كعلم يعلم. وهي لغة عامة أهل نجد، وأجمعوا عليه في قوله - تعالى -: ﴿مَنْ بَعْدَ مَا قَنَطُوا﴾.

انظر: النويري على الدررة، مخطوط؛ الإتحاف، ٢٧٥.

(٣) يعني: فتح أبو جعفر النون من لفظ ﴿تُبَشِّرُونَ﴾ كما ذكر الشارح من الآية (٥٤) خلافاً لأصله. وقرأ يعقوب وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة. كما أن القراء يخففون النون موافقة لأصولهم؛ فهي عندهم نون الإعراب وهي نون الرفع من غير ياء المتكلم. وجه من قرأ بفتح النون أنه حذف المفعول به لتقدمه ولأنه فضلة؛ فلم يحتج إلى نون الوقاية فحذفها وأثبت النون الأولى؛ لأنها علامة الرفع.

ابن عبد الجواد على الدررة، مخطوط.

وهنا تم الكلام على سورة الحجر.

يآيات الإضافة: فيها أربع: ﴿عِبَادِي أَيُّ أَنَا﴾، ﴿بَنَاتِي إِنْ كُنْتُمْ﴾، ﴿إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ﴾ فتح الكل أبو جعفر وسكن الآخران.

اليآيات المحذوفة: ثنتان: ﴿وَلَا تُخْزُونَ﴾، ﴿فَلَا تَفْضَحْنَ﴾ أثبتهما في الحاليين يعقوب وحذفهما الآخران، والله أعلم.

«سُورَةُ النَّحْلِ»

وقرأ روح^(١) ﴿يُنزِلُ الْمَلَكَةَ﴾ بالباء ثالث الحروف مفتوحة وفتح النون والزاي المشددة ورفع ﴿الْمَلَكَةَ﴾ وعلمت هذه الترجمة من قوله:
 كَمَا الْقَدْرِ شِقٌّ افْتَحَ تُشَاقِقُونَ نُونَهُ اَتْ لُلْ يَدْعُونَ حِفْظٌ مُفْرَطُونَ اَشْدُدِ الْغَلَا
 قوله: (كما القدر)؛ أي: قرأ روح ﴿يُنزِلُ الْمَلَكَةَ﴾ هنا [كما]^(٢) في سورة القدر.
 وقرأ أبو جعفر^(٣) بفتح شين ﴿يَشِقُّ الْأَنْفُسَ﴾ وفتح نون^(٤) ﴿تُشَقُّونَ﴾
 وخفف الشيخ القاف لضرورة الشعر.

(١) شرع في سورة النحل فأخبر أن روحًا عن يعقوب قرأ ﴿يُنزِلُ الْمَلَكَةَ﴾ هنا الآية (٢) كموضع القدر وهي من تفرده، وموضع القدر بباء مثناة مفتوحة ونون مفتوحة وزاي مفتوحة مشددة ورفع الملايكة، ولما لم يسع الناظم ضبط هذه القراءة أحاله على الجمع عليه، وهو موضع القدر الآية (٤).
 وقرأ رويس عن يعقوب بياء الغيبة المضمومة وكسر الزاي مع تخفيفها من الموافقة. ويلزم من التخفيف إسكان النون.
 وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك لكن مع تشديد الزاي ويلزم منه تحريك النون بالفتح من الموافقة أيضًا.
 وجه قراءة روح على أن الأصل تنزل بتائين حذفت أولهما تخفيفًا وهو مضارع تنزل مسند إلى الملايكة، ومن شدد فعلى أنه من التنزيل.
 ومن خفف فعلى أنه من الإنزال.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ و الإتحاف، ٢٧٧.

(٢) في نسخة ب: (وفي سورة)، والصواب ما ذكرناه. وقد سبق بيان ذلك آنفًا.

(٣) بيّن الشارح قراءة أبي جعفر في لفظ ﴿يَشِقُّ﴾ من الآية (٧) وهي من تفرده.

وقرأ يعقوب وخلف بالكسر من الموافقة.

وجه الفتح على أنها مصدر؛ أي: بالمشقة.

ووجه الكسر على أنها مصدر أيضًا؛ أي: بالجهد، والقراءتان متناسبتان معني. وقيل: الأول مصدر

والثاني اسم. الإتحاف، ٢٧٧؛ النويري على الدرّة، مخطوط.

(٤) أي: قرأ أبو جعفر أيضًا بفتح النون في لفظ ﴿تُشَقُّونَ﴾ كما قال الشارح من الآية (٢٧) خلافًا لأصله، وعلم الفتح من عطفه على الفتح في قوله: (افتح).

وقرأ يعقوب وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه الفتح على أن النون للإعراب، وهي علامة للرفع كما سبق قريبًا في ﴿تُبَشِّرُونَ﴾، والمفعول

محذوف؛ أي: المؤمنين أو الله عز وجل. أبو زرعة، ص ٣٨٨؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

[وقرأ] (١) يعقوب (٢) ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ﴾ بالغيب. وشدد أبو جعفر (٣) راء ﴿مُفْرَطُونَ﴾ وهو على أصله في كسر الراء. وَنُسْقِيكُمْ افْتَحَ حُمٌّ وَأَنْتَ إِذَا وَيَجِبُ حَدُونَ فَخَاطَبَ طَبَّ كَذَاكَ يَرَوْا حُلَا وَفَتَحَ نون ﴿سُقِيكُمْ﴾ يعقوب (٤) هنا، وفي المؤمنون [وأنتهما] (٥) أبو جعفر (٦) وهو

(١) في نسخة ج: يقول، وهو خطأ.

(٢) يعني: قرأ يعقوب بياء الغيبة من لفظ ﴿تَدْعُونَ﴾ كما ذكرها الشارح من الآية (٢٠) خلافاً لأصله. وقرأ أبو جعفر وخلف ببناء الخطاب من الموافقة. وجه الغيب مناسبة لقوله - تعالى -: ﴿وَبِالْجِيمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾. ووجه الخطاب لمناسبة ﴿مَا تَسْرُوتَ وَمَا تُعَلِّتُونَ﴾ يعني: على الالتفات من الخطاب إلى الغيبة وبالعكس. والإتحاف، ٢٧٧؛ والنويري على الدرّة.

(٣) بيّن الشارح قراءة أبي جعفر في لفظ ﴿مُفْرَطُونَ﴾ من الآية (٦٢)، ويلزم من التشديد فتح الفاء وهي من تفرده، وهو على أصله في كسر الراء ولهذا اكتفى بقيد التشديد. وقرأ يعقوب وخلف بالفتح في الراء مع التخفيف من الموافقة.

وجه قراءة التشديد والكسر على أنها اسم فاعل من فرّط، إذا قصر وتغلغل في المعصية. ووجه قراءة الفتح والتخفيف على أنها اسم مفعول من أفرطته خلفي؛ أي: تركته خلفك ونسيته بمعنى أنهم منسيون متروكون من رحمة الله؛ من قولك: أفرطت فلاناً خلفي إذا نسيته خلفك وتركته. وقيل: المعنى أنهم مقدمون إلى النار ومعجلون إليها. من قولك: أفرطت الرجل، إذا قدمته في طلب الماء. ابن عبد الجواد على الدرّة، مخطوط؛ والإتحاف، ٢٧٩.

(٤) يعني: قرأ يعقوب بفتح النون من لفظ ﴿سُقِيكُمْ﴾ كما ذكر الشارح من قوله - تعالى -: ﴿سُقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ هنا الآية (٦٦) وفي سورة المؤمنون: ﴿سُقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا﴾ الآية (٢١) خلافاً لأصله. وأطلق الناظم وأراد الموضعين اعتماداً على الشهرة.

(٥) في نسخة ج: (وأنها)، وهو خطأ.

(٦) بيّن الشارح قراءة أبي جعفر في لفظ ﴿سُقِيكُمْ﴾ المذكور معاً وأنها بناء التأنيث المفتوحة، فالتأنيث من تفرده، والفتح وفاقاً لأصله.

وقرأ خلف بالنون المضمومة من الموافقة أيضاً.

وجه قراءة الفتح أنه مضارع سقى؛ ومنه قوله - تعالى -: ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [الدهر: ٢١]. ووجه الضم على أنه مضارع أسقى؛ ومنه قوله - تعالى -: ﴿فَأَسْقِينَا كُمُوهُ﴾ [الحجر: ٢٢]. وهما بمعنى سقاه وأسقاه، إذا جعله مسقياً.

ووجه التأنيث إسناد الفعل إلى ضمير الأنعام على الظاهر، ولا ضعف فيها من حيث إنه أنت =

على أصله في الفتح، وخاطب رويس^(١) ﴿أَفَبِعَمَّةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾. وخاطب يعقوب ﴿أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ﴾ [خلافًا لأبي عمرو]^(٢).

وَيُنزِلُ عَنْهُ أَشَدُّ لِيَجْزِي نُونٍ إِذْ وَيَتَّخِذُوا خَاطِبَ حَلَا نُخْرِجُ الْجَلَا
حَوَى الْيَا وَضَمَّ افْتَحَ أَلَا افْتَحَ وَضَمَّ حُطَّ وَحَزْ مَدَّ آمَرْنَا يُلْقَاهُ أَصْلًا
الضمير في (عنه) للدلول الحاء؛ وهو يعقوب؛ أي: قرأ يعقوب^(٣) ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ

﴿شَفِيقٌ﴾ وذكُر ﴿بُطُونِهِ﴾؛ لأن التذكير والتأنيث باعتبارين. قاله أبو حيان.

الإتحاف، ٢٧٩؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(١) قرأ رويس بقاء الخطاب في لفظ ﴿يَجْحَدُونَ﴾ كما قال الشارح من الآية (٧١) خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر وروح عن يعقوب وخلف بقاء الغيبة من الموافقة.

وجه الخطاب لمناسبة قوله - تعالى -: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ قبله.

وجه الغيبة لمناسبة قوله - تعالى -: ﴿فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا﴾ الآية.

النويري على الدررة؛ وابن عبد الجواد كذلك، مخطوطان.

(٢) سقط ما بين المعقوفين من نسخة ب، وزيد فيها (كابن عامر).

يعني: قرأ يعقوب بقاء الخطاب في لفظ ﴿تَرَوُا﴾ كما ذكر الشارح من الآية (٧٩) خلافًا لأصله.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بقاء الغيبة من الموافقة أيضًا.

وجه الخطاب لمناسبة ما قبله وهو قوله - تعالى -: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾.

وجه الغيب لمناسبة ما قبله أيضًا ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا﴾.

أبو زرععة، ٣٩٣، والإتحاف، ٢٧٩.

تنبه

قول الناظم - رحمه الله - تعالى -: (كذلك يروا حلا) لا يشمل قوله - تعالى -: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى

مَا خَلَقَ اللَّهُ﴾ الآية (٤٨) ولا يختص به بل المراد به قوله - تعالى -: ﴿أَلَمْ يَرَوْا إِلَى

الطَّيْرِ﴾ كما سبق. ويدل على تعيين هذا اللفظ دون غيره ذكره بعد ﴿شَفِيقٌ﴾ وبعد

﴿يَجْحَدُونَ﴾ وكذا الشهرة.

وأما الأول فهم فيه على أصولهم؛ فخلف بالخطاب على الالتفات، وأبو جعفر، ويعقوب بالغيبة حملا

على ما قبله وهو ﴿أَنْ يَحْسِفَ اللَّهُ بِهِمْ﴾.

(٣) يعني: قرأ يعقوب بتشديد الزاي فيلزم منه فتح النون وذلك من لفظ ﴿يُنزِلُ﴾ كما قال الشارح من

الآية (١٠١) خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه التشديد على أنه من نزل المضعف، مصدره التنزيل.

النويري على الطيبة، مخطوط.

بِمَا يَنْزِلُ ﴿١﴾ بالتشديد.

وقرأ أبو جعفر^(١) ﴿وَلَنْجَزِينَ الَّذِينَ﴾ بالنون كعاصم، ولا يرد عليه ﴿وَلَنْجَزِيَنَّهُمْ﴾ لترتيب على أن الشهرة كافية في ذلك؛ ولهذا أشار الشيخ إلى اعتمادها في أول نظمه.

«سُورَةُ الْإِسْرَاءِ»

وخاطب يعقوب^(٢) ﴿أَلَا تَتَّخِذُوا﴾ واتفق يعقوب^(٣) وأبو جعفر على الياء في قوله -

(١) يعني: قرأ أبو جعفر بالنون في لفظ ﴿وَلَنْجَزِينَ﴾ كما قال الشارح من الآية (٩٦) خلافاً لأصله. وقول الشارح: كعاصم؛ لأنه ممن يقرأ كذلك.

وقرأ يعقوب وخلف بياء الغيبة من الموافقة. ولم يقيد الناظم هذا الموضع للشهرة كما قال الشارح. وجه النون الخروج من الغيبة إلى التكلم بنون العظمة على طريق الالتفات والذين مفعول به. ووجه الغيبة لمناسبة قوله - تَعَالَى :: ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بِأَقْبُ﴾ وعلى هذا فالفاعل ضمير مستتر والذين مفعول به. النويري على الدرّة، مخطوط؛ والإتحاف، ٢٨٠.

والى هنا انتهى الكلام على سورة النحل.

والبيئات المحذوفة: ثنتان: ﴿فَأَتَقُونَ﴾، ﴿فَأَزْهَبُونَ﴾ أثبتهما في الحالين يعقوب وحذفهما الآخران كذلك. والله أعلم.

(٢) بيّن الشارح قراءة يعقوب في لفظ ﴿تَتَّخِذُوا﴾ من الآية (٢) وأنها بناء الخطاب خلافاً لأصله. وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه الخطاب على الالتفات، وهو الانتقال من الغيبة إلى المخاطبة على معنى لئلا تتخذوا أو كراهة أن تتخذوا، أو على زيادة لا.

وجه الغيب: حمله على ما قبله من قوله - تَعَالَى :: ﴿وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ والمعنى جعلناه هدى لهم لئلا يتخذوا أو كراهة أن يتخذوا. ابن عبد الجواد، مخطوط؛ الكشف، ٤٢/٢.

(٣) بيّن الشارح - رحمه الله - تَعَالَى - اتفاق أبي جعفر ويعقوب على القراءة بياء الغيبة في لفظ ﴿تُخْرِجُ﴾ من الآية (١٣) واختلافهما في صورة بناء هذا الفعل؛ فقرأ أبو جعفر بضم الياء وفتح الراء كما قال الشارح - رحمه الله - تَعَالَى ..

وقرأ يعقوب بفتح الياء وضم الراء، وكل من الشيخين انفرد بقراءته.

وقرأ خلف بضم النون وكسر الراء من الموافقة.

وجه قراءة أبي جعفر بالغيب والتجهيل على أنه مضارع (أخرج) ونائب الفاعل ضمير الطائر.

وجه قراءة يعقوب بالغيب والتسمية للفاعل مضارع (خرج) والفاعل ضمير الطائر أيضاً.

وجه قراءة خلف بنون العظمة مضمومة وكسر الراء من (أخرج) والفاعل ضمير مستتر تقديره =

تعالى :- ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ﴾ إلا أن أبا جعفر قرأ بضمها وفتح الراء. [ويعقوب بفتحها^(١) وضم الراء].

وقرأ يعقوب^(٢) بتمكين همزة ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾. وضم أبو جعفر^(٣) ياء ﴿يَلْقَنَهُ﴾ وفتح اللام وشدّد القاف.

وَأَفِّ افْتَحْنَ حَقًّا وَقُلْ خَطَأً أَتَى وَنَخَسِيفَ نُعِيدَ أَلْيَا وَنُزْسِلَ حُمَلًا وفتح يعقوب^(٤) فا ﴿أَفِّ﴾ حيث حلّ.

(نحن). واتفقوا على نصب ﴿كَتَبْنَا﴾ على أنه حال بمعنى مكتوبًا في قراءة أبي جعفر ويعقوب ومفعول به ثان في قراءة خلف.

الإتحاف، ٢٨٢؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(١) ما بين المعقوفين سقط من ج.

(٢) قرأ يعقوب بتمكين همزة (والمراد بالتمكين هو مدها)؛ أي: يثبت ألف بعدها من لفظ ﴿أَمَرْنَا﴾ الآية (١٦) فتكون على وزن قاتلنا وهي من تفرده.

وقرأ أبو جعفر وخلف بغير مد؛ أي: بغير ألف بعد همزة من الموافقة.

والقراءتان لغتان بمعنى واحد. وقيل: مد همزة على أنه من باب فاعل الرباعي بمعنى كثرنا؛ أي: كثرنا مترفيا ففسقوا فيها بارتكاب المعاصي ومخالفة أوامر الله.

وقال أبو عبيدة: أمرته بالمد وأمرته بالقصر لغتان بمعنى كثرته.

(٣) بين الشارح - رحمه الله - تعالى - قراءة أبي جعفر في لفظ ﴿يَلْقَنَهُ﴾ في الآية (١٣) خلافاً لأصله.

وقرأ يعقوب وخلف بفتح الباء وسكون اللام وتخفيف القاف من الموافقة.

وتوجيه قراءة أبي جعفر على أنها مضارع لقي يلقى بالتشديد مبنياً لما لم يسم فاعله وعدها إلى مفعولين أقام أحدهما مقام الفاعل وأتى بالآخر ضميراً متصلًا وهو الهاء.

وتوجيه قراءة الآخرين على أنها مضارع لقي بالتخفيف مبنياً للفاعل كعلم يعلم وعدها إلى مفعول واحد وهو الهاء والضمير المرفوع في القراءتين يجوز أن يعود على الإنسان أو على الكتاب فإذا عاد على الإنسان عادت الهاء على الكتاب وبالعكس.

الإتحاف، ٢٨٢؛ والنويري على الطيبة، مخطوط.

(٤) يعني: قرأ يعقوب بفتح الفاء بلا تنوين من لفظ ﴿أَفِّ﴾ حيث جاء في القرآن الكريم، وهو في ثلاثة

مواضع هنا ﴿فَلَا تَقُلْ لِمَا أَفِّ﴾ الآية (٢٣)، وقوله - تعالى -: ﴿أَفِّ لَكُمُ﴾ [الأنبياء: ٦٧]، وقوله - تعالى -: ﴿وَالَّذِي قَالَ لَوْلَدِيهِ أَفِّ﴾ [الأحقاف: ١٧] خلافاً لأصله وهو على أصله في عدم التنوين.

وقرأ أبو جعفر بكسر الفاء منونة من الموافقة.

وقرأ خلف بكسر الفاء بلا تنوين من الموافقة أيضاً.

وأما توجيه هذه القراءة فلفظ (أف) اسم فعل معناه التضجر والكراهية.

وهو مبني إما على الكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، أو على الفتح للتخفيف؛ لأن =

وقرأ أبو جعفر^(١) ﴿خَطَاً كَبِيراً﴾ بفتح الخاء والطاء.

وقرأ يعقوب^(٢) ﴿أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ﴾، ﴿أَوْ يُرْسِلَ﴾، ﴿أَنْ يُعِيدَكُمْ﴾، ﴿فَيُرْسِلَ﴾

الياء.

وَنُغْرِقَ يَمْ أَنْتِ ائْتِ ائْتِ طَمَى وَشَدَّ دِدِ الْخَلْفَ بِنِ وَالرَّيْحِ بِالْجَمْعِ أَصْلاً

وقرأ روح^(٣) ﴿فَيَغْرِقُكُمْ﴾ بالياء.

الكسر ثقيل مع التضعيف. ومن نَوَّنَ أراد التنكير. ومن لم ينون أراد التعريف، والكل لغات؛ فالكسر مع التنوين وعدمه لغة أهل الحجاز، والفتح لغة قيس.

الإتحاف، ٢٨٣؛ إبراز المعاني، ٥٦١؛ الفاسي، مخطوط.

(١) بينَّ الشارح - رحمه الله - تعالى - قراءة أبي جعفر في لفظ ﴿خَطَاً﴾ من الآية (٣١)، وأنها بفتح الخاء والطاء من غير ألف ولا مد خلافاً لأصله.

وقرأ يعقوب وخلف بكسر الخاء وسكون الطاء من الموافقة، ولا بد من التنوين والهمز للجمع. وجه قراءة أبي جعفر على أنها اسم مصدر من أخطأ يخطئ. وقيل: مصدر خطئ يخطئ بمعنى أثم ضد الصواب؛ والمعنى: (إن قتلهم كان غير صواب).

ووجه قراءة الآخرَين: على أنها مصدر خطئ يخطئ خطأ إذا لم يتعمد الذنب كآثم إثماً. قال النويري في شرح الدرّة: وهما لغتان؛ الأول: ضد الصواب، والثاني: الإثم.

الإتحاف، ٢٨٣؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٢) يعني: قرأ يعقوب بياء الغيبة في الأفعال الأربعة التي ذكرها الشارح وهي ﴿أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ﴾، ﴿أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ﴾ الآية (٦٨)، ﴿أَنْ يُعِيدَكُمْ فِيهِ﴾، ﴿فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ﴾ الآية (٦٩) خلافاً لأصله. وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه الغيبة عود الضمير إلى الرب في قوله - تعالى -: ﴿رَبِّكُمْ الَّذِي يُزِيحُ لَكُمْ﴾. ووجه القراءة بالنون الخروج من الغيبة إلى المتكلم على طريق الالتفات.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٢٨٥.

(٣) قراءة روح التي ذكرها الشارح في لفظ ﴿فَيَغْرِقُكُمْ﴾ من الآية (٦٩). ويفهم من كلام الشارح أن هذا اللفظ فيه للقراء الثلاثة ثلاث قراءات نلخصها فيها يلي:

الأول: لروح وهي القراءة بياء التذكير خلافاً لأصله، وكذلك خلف من الموافقة.

الثانية: لأبي جعفر ورويس بناء التأنيث والتخفيف في الراء وهي من تفردهما.

الثالثة: لابن وردان في أحد الوجهين عنه بالتأنيث والتشديد في الراء ويلزم منه فتح الغين كما قال

الشارح وهي من تفرده، والوجه الثاني له بالتأنيث وتخفيف الراء كما مرّ لشيخه ولرويس.

ولم يذكر الشيخ الناظم التشديد لابن وردان في الطيبة على عادته؛ لأنه مما انفرد به الشطوي عن ابن =

وقرأه أبو جعفر ورويس بالتأنيث. وورد عن ابن وردان وجهان في الراء: التخفيف والتشديد. ويلزم من التشديد فتح الغين. ولم يذكر الشيخ التشديد [في «الطبية»] (١). وهو مما انفرد به بعض الرواة عنه.

وقرأ أبو جعفر (٢) ﴿قَاصِفًا مِّنَ الرِّيحِ﴾ بالجمع.

هارون عن الفضل بن شاذان عن ابن وردان، وهي رواية صحيحة عنه، ولو لم تصح ما ذكرها الناظم في الدرّة وأصلها وهو التحجير والتقريب وقد سبق ذكرها في سورة الأعراف. وجه القراءة بالياء على عود الضمير إلى ما يعود إليه ضمير الأربعة السابقة وهو الرب - سبحانه وتعالى - ووجه التأنيث على إسناد الفعل إلى ضمير الريح. ووجه التشديد في الراء على أنه من التغريق، وفيه معنى المبالغة والتكثير. ابن عبد الجواد، مخطوط؛ الإتحاف، ٢٨٥.

(١) ما بين المعقوفين سقط من ج.

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر بالجمع في لفظ ﴿الرِّيحِ﴾ هنا في الآية (٦٩). وكذلك في الآية ٣٦ من سورة ص، والآية ١٢ من سورة سبأ، الآية ٨١ من سورة الأنبياء وهي من تفرده في هذه المواضع الأربعة. تنبيه: لفظ ﴿الرِّيحِ﴾ المعرف مفردًا أو جمعًا وقع في القرآن الكريم في ثمانية عشر موضعًا، والقراء الثلاثة بالنسبة لهذه المواضع على ثلاثة أقسام: الأول: ما اتفق القراء على قراءته بالجمع؛ وهو قوله - تعالى -: ﴿الرِّيحُ مُبَشِّرَاتٌ﴾ [الروم: ٤٦]، وكذلك ﴿الرِّيحُ بُشْرًا﴾ [الفرقان: ٤٨]، وهذا الأخير اتفق الأئمة الثلاثة على جمعه، وقرأه من السبعة المكّيّين بالإفرد. أمّا الأول وهو موضع الروم فاتفق العشرة على جمعه نظرًا لوصفه بمبشرات. الثاني: ما اتفق القراء الثلاثة على قراءته بالإفراد، وهو موضعان: موضع في سورة [الحج: ٣١]، والثاني في سورة [الذاريات: ٤١].

الثالث: ما اختلف فيه بين القراء الثلاثة إفرادًا أو جمعًا، وهو أربعة عشر موضعًا على النحو التالي: قرأ أبو جعفر بالجمع في جميع المواضع منفردًا في أربعة منها؛ وهي المذكورة في كلام الشارح، ووافق أصله في الجمع في عشرة مواضع: [البقرة: ١٦٤]، [الأعراف: ٥٧]، [الحجر: ٢٢]، [الكهف: ٤٥]، [النمل: ٦٣]، ثاني [الروم: ٤٨]، [فاطر: ٩]، [الجاثية: ٥]، [إبراهيم: ١٨]، [الشورى: ٣٣]. وقرأ يعقوب بالجمع في البقرة، والأعراف، والحجر، والكهف، والنمل، وثاني الروم، وفاطر، والجاثية، وأفرد في الستة الباقية؛ وهي الأربعة المذكورة في البيت بالإضافة إلى موضع الشورى وإبراهيم من الموافقة.

وقرأ خلف بالإفراد في جميع المواضع الأربعة عشر من الموافقة أيضًا.

والمخالصة أن لفظ الريح المذكور في قول الشاطبي: (والريح وحدا إلخ) القراء الثلاثة يوافقون أصولهم إفرادًا وجمعًا إلا ما انفرد به أبو جعفر في المواضع الأربعة التي ذكرها الشارح. =

كَصَادَ سَبَأً وَالْأَنْبِيَاءَ نَاءٌ أَوْ مَعًا خِلَافَكَ مَعَ تَفَجُّرٍ لَنَا الْخِيفُ حُمَلًا
 أي: جمع أبو جعفر^(١) ﴿الرَّيْحُ﴾ [هنا]^(٢) كما جمع ﴿فَسَحَرْنَا﴾^(٣) لَهُ الرِّيحَ ﴿في
 ص، ﴿وَلَسَلِمْنَ الرِّيحَ﴾ في الأنبياء [وسبأ]^(٤). ومد أبو جعفر^(٥) ﴿وَنَا بِجَانِبِهِ﴾ فقدم
 الألف وأخر الهمزة هنا وفي فصلت. وقرأ يعقوب^(٦) ﴿لَا يَلْبَثُونَ﴾^(٧) خِلَافَكَ
 بالمد كخلف. [وخفف]^(٨) ﴿تَفَجُّرٌ لَنَا﴾؛

فتأمل في استخراجها فإنها من المشكلات، وقد حصرتها كلها؛ لغرض الفائدة ثم ذكرت الخلاصة في
 النهاية لمن أراد الاقتصار عليها. اهد من النويري على الدرّة، بتصرف.

(١) تقدم بيان هذا الموضع آنفاً.

(٢) سقط من ج.

(٣) في جميع النسخ: (وسخرنا)، وما ذكرناه هو الصواب.

(٤) سقط من ج. وتقدم الكلام على هذه المواضع الثلاثة آنفاً.

(٥) يعني: قرأ أبو جعفر بمد الهمزة؛ أي: بتقديم الألف على الهمزة كما قال الشارح فتمد لأجلها؛ مثل:
 جاء، وشاء وذلك من لفظ ﴿وَنَا﴾ فتصير على وزن جاء من الآية (٨٣) هنا، وفي [فصلت: ٥١]
 خلافاً لأصله.

وقرأ يعقوب وخلف بالعكس؛ أي: بتقديم الهمزة على الألف. والهمزة مفتوحة ممدودة بعد النون مثل
 (رأى) من الموافقة.

وتوجيه قراءة أبي جعفر على أنها من ناء ينوء بمعنى نهض. وعلى هذا لا يكون فيها قلب مكاني.
 وقيل: هو مقلوب. نأى مثل رأى. على قاعدة القلب المكاني ووزنها فلَع. ووزنها على قراءة يعقوب
 وخلف فَعَل، من النأي وهو البعد. وقيل: هما لغتان في النأي بمعنى البعد.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٢٨٦.

(٦) يعني: قرأ يعقوب لفظ ﴿خِلَافَكَ﴾ بكسر الخاء وفتح اللام وألف بعدها وذلك في الآية (٧٦) خلافاً
 لأصله.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بفتح الخاء مع سکون اللام وحذف الألف بعدها من الموافقة أيضاً. وهما بمعنى واحد
 بمعنى بَعْدَ خروجه وفي الكلام حذف مضاف. والمعنى لا يلبثون بعد خروجه منها إلا قليلاً ومنه
 قوله - تعالى -: ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ﴾؛ أي: بقعودهم بعد خروجه.

الإتحاف، ٢٨٥؛ الكشف، ٥٠/٢.

(٧) في نسخة ب: (لم يلبثوا)، والصواب ما ذكرناه.

(٨) سقطت من ج.

[أي: قرأه] ^(١) بفتح التاء ^(٢) وسكون الفاء وضم الجيم كعاصم.

«سُورَةُ الْكَهْفِ»

وَتَزَوَّرُ حُزٌّ وَاكْسِرُ بِوَزْقٍ كَثْمَرِهِ بِضَمِّي طَوَى فَتَحًا ائْتَلُ يَأْتَمُرُ اذْ حَلَا
أي: قرأ [يعقوب] ^(٣) ﴿تَزَوَّرُ عَنْ كَهْفِهِمْ﴾ ^(٤) بسكون الزاي وحذف الألف

(١) ما بين المعقوفين سقط من أ، ج، وما ذكرناه من ب.

(٢) بيّن الشارح - رحمه الله - تعالى - قراءة يعقوب في لفظ ﴿تَفَجَّرَ﴾ من الآية (٩٠) مع تخفيف الجيم، وأخذت ترجمة هذه القراءة من لفظ الناظم، فاكتمى باللفظ عن القيد خلافاً لأصله. وقول الشارح: كعاصم؛ لأنه ممن يقرأ كذلك.

وقرأ خلف كذلك؛ أي: بالفتح في التاء وسكون الفاء وضم الجيم مخففة من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بضم التاء وفتح الفاء وكسر الجيم وتشديدها من الموافقة أيضاً.

وتوجيه قراءة التخفيف على أنها من فجر الأرض؛ أي: شقها. وتوجيه قراءة التشديد على أنها من التفجير وفيه معنى التكرار. وحملها على الموضع الثاني المجمع على تشديده من الآية (٩١) وذلك لأنه واقع على الأنهار وهي كثيرة ففيه دلالة على تكثير النبع أو العيون. وقال مكّي: حجة من شدد أنه حمله على المعنى وذلك أنهم سألوه كثرة الانفجار من ينبوع كأنه يتفجر مرة بعد مرة؛ فشدد ليدل التشديد على تكرير الفعل.

الكشف، ٢ / ٥١؛ الإتحاف، ٢٨٦؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

وقيد الناظم لفظ ﴿تَفَجَّرَ﴾ بقوله - تعالى -: ﴿لَنَا﴾ ليخرج لفظ ﴿تَفَجَّرَ الْأَنْهَارَ﴾ فإنه مجمع على تشديده للتصريح بالمصدر بعده من الآية (٩١)

والى هنا تمت سورة الإسراء.

يآيات الإضافة: فيها واحدة: ﴿رَحْمَةً رَبِّ إِذَا لَأْمَسَكُمْ﴾ فتحها أبو جعفر وسكنها الآخرون.

يآيات الزوائد: ثنتان: ﴿لَيْنَ أَخْرَتَيْنِ إِلَى﴾، ﴿فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ أثبتهما في الوصل أبو جعفر، وفي الحالين يعقوب، وحذفهما خلف كذلك، وقد نظم العلامة أبو شامة يآيات الزوائد؛ فقال:

وفيها لئن أخرتني زيد ياؤه كذلك فهو المهتدي قد تكفلا

والله أعلم.

(٣) في نسخة أ: (أبو جعفر)، وما ذكرناه هو الصواب كما في بقية النسخ وكما يدل عليه رمز الحاء في (حز).

(٤) بيّن الشارح - رحمه الله - تعالى - قراءة يعقوب في لفظ ﴿تَزَوَّرُ﴾ من الآية (١٧) وشبهه بابن عامر؛ لأنه يقرأ كذلك فتكون على وزن (تحمّر) خلافاً لأصله.

وتشديد الراء كابن عامر. وكسر رويس^(١) راء ﴿بُورِقِكُمْ﴾، وضم الثاء والميم من ﴿وَأُحِيطَ بِشَمْرِهِ﴾. [وفتحهما]^(٢) أبو جعفر وروح^(٣). وفتح يعقوب^(٤) وأبو جعفر الثاء

وقرأ أبو جعفر بفتح الزاي مشددة وألف بعدها وتخفيف الراء من الموافقة.

وقرأ خلف مثل أبي جعفر، إلا أنه يخفف الزاي من الموافقة أيضًا.

وتوجيه قراءة يعقوب على أنها مضارع (ازور) إذا انقبض وأصله الميل، والأزور المائل بعينه وبغيرها ومنه زاره إذا مال إليه والزور الميل عن الصدق.

وتوجيه قراءة أبي جعفر على أن أصلها تتزاور أدغمت التاء في الزاي ومعناه تميل.

وتوجيه قراءة خلف على أن أصلها تتزاور حذفت إحدى التائين تخفيفًا والكل لغات، وقيل: هما بمعنى واحد؛ لأن الشمس إذا مالت فقد انقبضت وإذا انقبضت فقد مالت.

الكشف، ٥٧/٢؛ الفاسي، مخطوط.

(١) بيّن الشارح - رحمه الله - تعالى - قراءة رويس في لفظ ﴿بُورِقِكُمْ﴾ من الآية (١٩) خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر كذلك؛ أي: بكسر الراء من الموافقة.

وقرأ خلف وروح بإسكان الراء من الموافقة أيضًا.

وهما لغتان. والكسر هو الأصل، والإسكان تخفيف منه؛ كسبق بالكسر وثبق.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ الإتحاف، ٢٨٩؛ الكشف، ٥٨/٢.

تنبيه قول الناظم: (واكسر بورك كثره) يريد به تشبيه لفظ بورقكم بثمره في أنهما لرويس لتصل الترجمتان به. ولو قال: بثمره. لتوهم تعلق السابقة من المسألتين وهو بورقكم

بيعقوب، واستئناف بثمره لرويس.

(٢) في نسخة ب، ج: (وفتحهما)، والصواب ما ذكر.

(٣) بيّن الشارح - رحمه الله - تعالى - قراءة رويس في لفظ ﴿بُشْمَرِهِ﴾ من الآية (٤٢) خلافًا لأصله؛ حيث يقرأ بسكون الميم.

وقرأ خلف كذلك؛ أي: بضم الثاء والميم من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر وروح بفتح الثاء والميم خلافًا لأصليهما.

وجه الضم في الثاء والميم على أنها جمع ثَمَارٍ وثمر؛ مثل: كتاب وكُتُب. وثمر جمع ثَمرة مثل أكمة وإكام وأكُم. وعلى هذا يكون جمع الجمع. ويجوز أن يكون جمع ثَمرة كخشبة وخشُب.

ووجه الفتح في الثاء والميم على أنها جمع ثَمرة؛ كبقرة وبقَر. وحينئذ يكون اسم جنس جمعي وهو الذي يفرق بينه وبين مفرده بالهاء. والمراد بالثَمَر والثمار في هذه السورة أنواع المال. وعن مجاهد:

الذهب والفضة. الكشف، ٥٩/٢؛ والإتحاف، ٢٩٠؛ وأبو زرعة، ٤١٦.

(٤) بيّن الشارح قراءة أبي جعفر ويعقوب في لفظ ﴿ثَمْرٌ﴾ من الآية (٣٤) خلافًا لأصليهما.

وقرأ خلف بضم الثاء والميم وفاقًا لأصله.

وقد سبق توجيه القراءتين آنفًا.

والميم من ﴿وَكَانَ لَهُمْ ثَمَرٌ﴾.

وَمَدُّكَ لِكِنَّا أَلَا طَبَّ نَسِيرُ الْجِبَالِ كَحَفْصِ الْحَقِّ بِالْحَفْصِ حُلًّا

ومد أبو جعفر^(١) ورويس ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ كابن عامر، واتفق القراء العشرة

على إثبات الألف وقفًا.

وقرأ يعقوب^(٢) ﴿وَيَوْمَ نُسِرُ الْجِبَالَ﴾ بالنون^(٣) وكسر الياء ونصب الجبال كقراءة

(١) يعني: قرأ أبو جعفر ورويس عن يعقوب بإثبات ألف بعد النون وهو المراد بالمد وليس المراد به الزيادة وذلك من لفظ ﴿لَكِنَّا﴾ كما ذكر الشارح من الآية (٣٨) وذلك في حالة الوصل خلافاً لأصليهما وقوله: كابن عامر؛ لأنه يقرأ كذلك. وأجمعوا على إثباتها وقفًا اتباعًا للرسم.

وقرأ خلف وروح بحذف الألف وصلًا وإثباتها وقفًا من الموافقة.

وجه قراءة الإثبات وصلًا على إجراء الوصل مجرى الوقف إذ إثباتها في الوقف مجمع عليه أو تعويضًا من الهمزة المحذوفة؛ لأن الأصل «لكن أنا» نقلت حركة الهمزة إلى النون وحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، وأدغمت النون في النون تخفيفًا. فالألف في لكننا هي ألف أنا.

وأما قراءة الحذف في الوصل فاتباع لقاعدة حذف ألف الضمير وصلًا؛ نحو: ﴿أَنَا يُوسُفُ﴾، ﴿أَنَا بَشَرٌ﴾.

وأما إثباتها وقفًا للمجمع عليه فاتباع للرسم. وقيل: إن الألف لبيان حركة النون في الوقف كهاء السكت في ﴿كِنْبَةً﴾ ولذلك حذفت في حالة الوصل وهو مذهب البصريين؛ لأن الرسم عندهم أن والألف في الوقف للبيان وأنا الداخلة عليه (لكن) مبتدأ وهو ضمير الأمر والشأن؛ أي: الشأن الله ربي والجملة خبر أنا، والرباط ياء الضمير.

النجوم الطوالع، ١٩٠؛ والإتحاف، ٢٩٠؛ والفاسي، مخطوط.

(٢) في نسخة ج: (وأبو جعفر)، وهو خطأ، والصواب ما ذكرناه كما في بقية النسخ وكما سيظهر في قراءة أبي جعفر.

(٣) بين الشارح قراءة يعقوب في لفظ ﴿نُسِرُ الْجِبَالَ﴾ في الآية (٤٧) خلافاً لأصله، وقوله: كحفص؛ لأنه ممن يقرأ كذلك.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه هذه القراءة مراعاة لقوله - تَعَالَى -: ﴿وَحَشَرْتَهُمْ﴾ وإخبار الله - تَعَالَى - عن نفسه بنون العظمة إذ هو فاعل الأشياء ومحدثها وهي من سِرَّ بالتشديد. وبناء الفعل للفاعل. ونصب الجبال على أنه مفعول به لوقوع الفعل عليها.

ووجه من قرأ (نُسِير) أنه بنى الفعل للمجهول وحذف الفاعل للعلم به وأسند الفعل للجبال لمناسبة المتفق عليه في قوله - تَعَالَى -: ﴿وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ﴾. الكشف، ٦٤/٢؛ أبو زرعة، ٤٢٠.

حفص^(١) وخفض^(٢) القاف من قوله - تَعَالَى -: ﴿[الْوَلِيَّةُ] ^(٣) لِلَّهِ الْحَقُّ﴾. وكنّت أفتح أشهدنا وحمية وضمّ متني قبلاً أذ يا نقول فكَمَلًا وفتح أبو جعفر^(٤) التاء من ﴿وَمَا كُنْتَ﴾. وقرأ ﴿مَا أَشْهَدُهُمْ﴾^(٥) خلق بلفظ الجمع^(٦). وقرأ ﴿عَيْنِ حَمِيَّةٍ﴾ بالمد والياء^(٧). وضم القاف والباء من ﴿الْعَذَابُ

(١) ترجمته في نهاية الكتاب في ملحق الأعلام رقم: ١٥.

(٢) قراءة يعقوب في لفظ ﴿الْحَقُّ﴾ كما بينها الشارح من الآية (٤٤) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه القراءة بالجر على أنه صفة للفظ الجلالة كما قال - تَعَالَى -: ﴿ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ﴾ ووجه الرفع جعله نعتاً للولاية أو خبراً لمبتدأ محذوف؛ أي: هو الحق.

الإتحاف، ٢٩١؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٣) سقط هذا اللفظ من ج.

(٤) بين الشارح قراءة أبي جعفر في لفظ ﴿كُنْتَ﴾ في الآية (٥١) وهي من تفرده.

وقرأ يعقوب وخلف بضم التاء من الموافقة.

وجه الفتح على أن التاء للمخاطبة، وهو النبي ﷺ ليُعَلِّمَ أُمَّتَهُ أنه لم يزل محفوظاً من أول نشأته لم يعتضد بمبطل ولا مال إليه ﷺ ولم يتخذة عوناً له في تبليغ رسالته.

ووجه الضم على أن التاء للمتكلم إخباراً من الله - تَعَالَى - عن ذاته المقدسة لمناسبة ﴿أَشْهَدُهُمْ﴾. الإتحاف، ٢٩١؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٥) في نسخة ج: (وما أشهدناهم)، بزيادة الواو، وهو خطأ.

(٦) يعني: قرأ أبو جعفر لفظ ﴿أَشْهَدُهُمْ﴾ بنون وألف بعدها على الجمع للعظمة كما لفظ به الناظم وذلك من الآية (٥١) وهي من تفرده.

وقرأ يعقوب وخلف بتاء المتكلم المضمومة وحذف الألف من الموافقة.

وجه القراءة بنون العظمة مناسبة قوله - تَعَالَى -: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ ووجه التاء. مناسبة قوله - تَعَالَى -: ﴿وَمَا كُنْتَ﴾ والتاء ضمير المتكلم بلا ألف.

(٧) يعني: قرأ أبو جعفر أيضاً لفظ ﴿حَمِيَّةٍ﴾ بألف بعد الحاء وإبدال الهمزة ياء خالصة وصلاً ووفقاً من الآية (٨٦) خلافاً لأصله.

وقرأ خلف كذلك وفاقاً لأصله.

وقرأ يعقوب بلا ألف وبهمزة مفتوحة مكان الياء من الموافقة أيضاً.

وجه القراءة بالألف والياء على أنها اسم فاعل من حمى يحمى فهي حامية؛ أي: حارة.

ووجه القراءة بحذف الألف والهمزة على أنها صفة مشبهة؛ يقال: حمئت البئر تحماً حمأ فهي =

قُبْلًا ﴿كحزمة^(١)﴾.

وقرأ خلف ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ﴾^(٢) بالياء خلافاً لأصله.

زَكِيَّةً يَسْمُو كُلَّ يُبْدِلُ حِفَّ حُطَّ جَزَاءُ كَحْفِصِ ضُمَّ سَدَّيْنِ حُوًّا
قرأ روح ﴿زَكِيَّةً﴾^(٣) بحذف الألف وتشديد الياء كابن عامر^(٤). وخفّف يعقوب

حَمِيَّةً، إذا صار فيها الطين. فالمراد بالحماة الطين الأسود. ولا تنافي بين القراءتين لجواز أن تكون العين جامعة للوصفين؛ الحرارة، وكونها من طين أسود.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف ٢٩٤؛ والكشف، ٧٤/٢.

(١) قراءة أبي جعفر كما ذكرها الشارح في لفظ ﴿قُبْلًا﴾ في الآية (٥٥) خلافاً لأصله وقوله: كحزمة؛ لأنه ممن يقرأ كذلك.

وقرأ خلف كذلك؛ أي: بضم القاف والياء من الموافقة.

وقرأ يعقوب بكسر القاف وفتح الباء من الموافقة أيضاً.

وجه الضم على أنه جمع قبيل؛ نحو: سبيل وسبيل؛ أي: أنواعاً وألواناً من العذاب. وتُصب على الحال. ووجه الكسر في القاف والفتح في الباء على أن معناه مواجهة وعباناً. وقيل: هما لغتان.

الحجة، لأبي زرعة، ٤٢٠؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٢) بين الشارح - رحمه الله - تعالى - قراءة خلف في لفظ ﴿يَقُولُ﴾ من الآية (٥٢) خلافاً لأصله. كما قال الشارح.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه الغيبة على أنه مسند إلى ضمير الغائب مناسبة لقوله - تعالى -: ﴿شُرَكَائِكَ﴾؛ أي: اذكر يا محمد يوم يقول الله: نادوا.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والحجة، لأبي زرعة، ٤٢٠.

(٣) بين الشارح قراءة روح في لفظ ﴿زَكِيَّةً﴾ من قوله - تعالى -: ﴿نَفْسًا زَكِيَّةً يَغْيِرُ نَفْسٍ﴾ من الآية (٧٤) خلافاً لأصله. وأخذت هذه القراءة من لفظ الناظم. وقول الشارح: كابن عامر؛ لأنه ممن يقرأ كذلك.

وقرأ خلف كذلك؛ أي: بحذف الألف بعد الزاي وتشديد الياء من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر ورويس بألف بعد الزاي وتخفيف الياء من الموافقة أيضاً.

وجه قراءة المد والتخفيف على أنها اسم فاعل من زكى يزكو فبناه على فاعله وهو الأصل في اسم الفاعل؛ أي: طاهرة من الذنوب ووصفها بهذا الوصف؛ قيل: إنه كان صغيراً لم يبلغ فمعنى زكية صغيرة ليس له ذنب. وقيل: إنه كان بالغاً ولكنه لم ير له الخضض ذنباً.

ووجه القصر والتشديد عدول عن اسم الفاعل إلى فعيلة للمبالغة من الزكاة بمعنى الطهارة كما سبق بيانها.

التسهيل، لابن مجزي، ١٩٣/٢؛ والإتحاف، ٢٩٣.

(٤) انظر ترجمته في ملحق الأعلام رقم: ١٠.

﴿أَنْ يُبَدِّلَهُمَا﴾ بالتحريم، و﴿أَنْ يُبَدِّلَنَا حَيْرًا﴾ بسورة ن^(١)، وقوله: [كلّ]^(٢) يشعر بدخول ﴿أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ﴾ بالطول، ولا خلاف في تشديده^(٣).

وقد اعتذر الشيخ^(٤) عن نحو هذا الإطلاق بقوله: (وَإِنْ كَلِمَةً أَطْلَقْتُ فَالشُّهُرَةُ اعْتَمَدُ)^(٥)، على أنه سيذكر حرف النور في سورتها وما قصد هنا إلا ما صرح به الشاطبي^(٦)، وفتح همز ﴿جَزَاءَ الْحَسَنَى﴾^(٧) مع التنوين كقراءة حفص، وضم سين

(١) يعني: قرأ يعقوب بتخفيف الدال من كل ما جاء من لفظ ﴿يُبَدِّلُ﴾ مما وقع فيه الخلاف في الشاطبية وذلك خلافاً لأصله؛ وهو في ثلاثة مواضع؛ وهي كما ذكرها الشارح - رحمه الله - تَعَالَى - هنا الآية (٨١)، سورة [التحريم: ٥]، سورة [ن: ٣٢]. ويلزم من التخفيف سكون الباء كما يلزم من التشديد فتحها. وسيأتي موضع النور في سورتها.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بالتشديد من الموافقة أيضاً.

وجه التخفيف على أنه من الإبدال ودليله قول العرب: أبدلت الشيء من الشيء إذا أزلت الأول وجعلت الثاني مكانه. فكذلك الولد الذي أراد الله إبدال أبيه به غير الأول ومثله قوله: أبدلت غلامي جارية وفرسي ناقة.

وجه التشديد على أنه من التبديل ومنه قوله - تَعَالَى -: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً﴾ ومذهب العرب إذا قالوا: بدلت الشيء من الشيء فمعناه غيرت حاله وعيته والأصل باق؛ كقولك: بدلت قميصي جبة وخاتمي حلقة. ومنه قوله - تَعَالَى -: ﴿بَدَلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ فالجلد الثاني هو الأول ولو كان غيره لم يجب عذابه؛ لأنه لم يباشر معصية. وقال المبرد: يستعمل كل منهما مكان الآخر. انتهى بتصرف من الحجة، لابن خالويه، ٢٢٩.

(٢) لأنه لفظ يدل على العموم.

(٣) لا خلاف في تشديد موضع الطول الآية (٢٦)؛ لأن الدرّة مبنية على الشاطبية ومركبة عليها وقد بين الشاطبي - رحمه الله - تَعَالَى - مواضع الخلاف فيها وهي التي ذكرت آنفاً؛ حيث قال في الحرز:

وفي بعدُ بالتخفيف يبدل هاهنا وفوق وتحت الملك كافية ظللا

وبناء عليه فلا يكون موضع الطول المذكور داخلاً في مواضع الخلاف ويكون معنى قول الناظم: (كل يبدل)؛ أي: كل لفظ (يبدل) المختلف فيه في الشاطبية فقط. وإطلاق الناظم اعتماداً على الشهرة. وقول الشارح: (ولا خلاف في تشديده) دفع لمن يتوهم شمول الخلاف لهذا الموضع.

(٤) المراد بالشيخ هو الناظم - رحمه الله - تَعَالَى -.

(٥) سبق بيان ذلك آنفاً.

(٦) انظر ترجمته في ملحق الأعلام رقم: ٣١.

(٧) من الآية (٨٨) يعني: قرأ يعقوب لفظ ﴿جَزَاءَ﴾ بنصب الهمزة وتنوينها مع كسر التنوين وصلًا=

﴿السَّيِّئِينَ﴾^(١).

كَسَدًا هُنَا أَتُونِ بِأَلَدٍ فَاحِرٌ وَعَنْهُ فَمَا اسْطَاعُوا يُخَفِّفُ فَأَقْبَلَا
 أَي ضَمَّ يَعْقُوبُ ﴿السَّيِّئِينَ﴾ كَمَا ضَمَّ سَيْنَ ﴿سَكَدًا﴾^(٢) فِي هَذِهِ السُّورَةِ. وَقَرَأَ
 كَأَصْلِهِ فِي ﴿يَسَّ﴾^(٣).

للساكنين خلافاً لأصله. وإلى هذا أشار الناظم بقوله: (كحفص)؛ لأنه ممن يقرأ كذلك.
 وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر برفع الهمزة من غير تنوين من الموافقة أيضاً.
 وجه النصب مع التنوين على أنه مصدر في موضع الحال؛ أي: مجزئاً بها نحو في الدار قائماً زيد،
 ولفظ الحسنى مبتدأ بمعنى الجنة، وفله خبره. والتقدير: فله الحسنى مجزئاً بها. وقيل: مصدر مؤكد
 لفعل مضمر؛ أي: يُجزئ بها جزءاً.

ووجه الرفع من غير تنوين. على أنه مبتدأ والحسنى مضاف إليه بمعنى الحسننة. والخبر كلمة (فله)
 والمعنى (فله جزء الأعمال الصالحة)؛ أي: فجزء الخلال الحسنى له ويجوز أن تكون الحسنى بدلا من
 (جزء) على أن الحسنى هي الجنة وحذف التنوين لالتقاء الساكنين وهما التنوين واللام فيكون المعنى
 فله الجنة. الإتحاف، ٢٩٤؛ وابن عبد الجواد، مخطوط؛ والكشف، ٧٥/٢.

(١) بين الشارح - رحمه الله - تعالى - قراءة يعقوب في لفظ ﴿السَّيِّئِينَ﴾ من قوله - تعالى - : ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ
 بَيْنَ السَّيِّئِينَ﴾ الآية (٩٣) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

والضم والفتح لغتان كالضَّعْفِ والضَّعْفِ.

وقال أبو عبيد: كل شيء من فعل الله جل ذكره كالجبال والشعاب فهو سَدٌّ بالضم. وما بناه آدميون
 فهو سَدٌّ بالفتح وهو الحاجز بينك وبين الشيء والسدين هنا في هذه السورة من فعل الله عَلَيْكَ لأنهما
 جبلان سَدٌّ ذو القرنين ما بينهما وكل واحد منهما سَدٌّ لما خلفه وهما من فعل الله عَلَيْكَ. وقيل: الفتح
 المصدر. والضم الاسم وقد يوضع أحدهما موضع الآخر. والله أعلم.

الكشف، ٧٥/٢؛ والفاسي على الشاطبية، مخطوط.

(٢) المراد بالتشبيه هنا في كلام الناظم الضم ليعقوب في اللفظين؛ يعني: قرأ يعقوب بضم السين في لفظ
 ﴿سَكَدًا﴾ هنا من قوله - تعالى - : ﴿أَنْ جَعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾ الآية (٩٤) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.

وقرأ خلف بفتح السين من الموافقة أيضاً.

(٣) في سورة (يس) موضعان والقراء الثلاثة فيهما على أصولهم؛ فلخلف الفتح ولأبي جعفر ويعقوب الضم.

أن أبا جعفر ويعقوب قرأ بالضم في المواضع الأربعة، وأن خلفاً قرأ بالضم في المعرف وفتح
والخلاصة في الباقي، والتوجيه كما سبق آنفاً.

وقرأ خلف ﴿قَالَ آتُونِي﴾^(١) بقطع الهمزة مفتوحة خلافاً لحمزة^(٢). وقرأ ﴿فَمَا أَصْطَعُوا﴾^(٣) بالتخفيف.

(١) الآية (٩٦) يعني: قرأ خلف لفظ ﴿آتُونِي﴾ بهمزة قطع مفتوحة وإثبات ألف بعدها وصلها ووقفًا وهو الموضع الثاني خلافاً لحمزة كما قال الشارح؛ لأنه يقرأ بهمزة ساكنة بعد اللام وصلًا فإن وقف على (قال) فالابتداء بهمزة وصل مكسورة ثم ياء ساكنة بدلاً عن الهمزة التي هي فاء الكلمة. وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة. وأما الموضع الأول وهو قوله - تعالى -: ﴿رَدْمًا آتُونِي﴾ الآية [٩٥، ٩٦] فقرأه الثلاثة كأصولهم بقطع الهمزة والمد وصلًا ووقفًا.

فإن قيل: هلا حملت قول الناظم: (آتوني بالمد فاخر) على العموم ليندرج فيه الموضعان؟ فالجواب: أنه لا يجوز حمله على العموم؛ لأن خلفًا في الموضع الأول موافق لأصله بالقطع والمد فلا وجه لذكره حينئذ كما هو اصطلاحه في قوله: (فإن خالفوا أذكر وإلا فأهملا). وإنما المخالفة في الثانية؛ لأن حمزة قرأ بهمزة الوصل ولا مد فيها؛ فأغرّفه.

وجه من قرأ بهمزة القطع على أنه أمر من آتى الرباعي بمعنى الإعطاء والإيتاء. والأصل (آتوني) استثقلت الضمة على الياء؛ فحذفت؛ فالتقى ساكنان: الواو، والياء؛ فحذفوا الياء؛ لالتقاء الساكنين. ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والحجة، لأبي زرعة، ٤٣٤.

(٢) انظر ترجمته في ملحق الأعلام رقم: ١٦.

(٣) في الآية (٩٧) يعني: قرأ خلف لفظ ﴿أَصْطَعُوا﴾ بتخفيف الطاء خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وخرج بقيد ﴿فَمَا أَصْطَعُوا﴾ ﴿وَمَا أَصْطَعُوا﴾ فإنه مجمع على تخفيفه.

وجه التخفيف أن أصله استطاعوا حذفت التاء كراهة اجتماع حرفين متحدين في المخرج فحذفت تاء الاستفعال تخفيفًا.

ووجه التشديد على الإدغام لاتحاد المخرج وفي اجتماع الساكنين على غير حده. قال أبو علي: لما لم يمكن إلقاء حركة التاء على السين لثلا يتحرك ما لا يتحرك يعني: أن سين استفعال لا تتحرك أبدًا؛ لأنها زائدة أدغم مع الساكن، وإن لم يكن حرف لين. الفاسي على الشاطبية، مخطوط.

وإلى هنا تمت سورة الكهف

بإيات الإضافة: فيها تسع: ﴿رَبِّ أَعْلَمَ﴾، ﴿رَبِّي أَحَدًا﴾، ﴿رَبِّي أَن يُؤَيِّنَ﴾، ﴿رَبِّي أَحَدًا وَلَمْ تَكُنْ﴾، ﴿سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ﴾، ﴿مِن دُونِ أَوْلِيَاءِ﴾ فتح الستة أبو جعفر وسكنها الآخران، ﴿مَعِيَ صَبْرًا﴾ ثلاثة مواضع أسكنها الكل.

الياءات المحذوفة: ست: ﴿الْمُهَيِّدِ﴾، ﴿أَن يَهْدِيَنِي﴾، ﴿أَن يُؤَيِّنَ﴾، ﴿أَن تُعَلِّمَنِي﴾، ﴿مَا كُنَّا نَبِغُ﴾، ﴿إِن تَرَنَّا﴾ أثبت الياء في الوصل أبو جعفر، وفي الحاليين يعقوب، وحذفها خلف كذلك. وأما ﴿فَلَا تَسْتَأْنِي﴾ فليست من الزوائد. والله أعلم.

وَمِنْ «سُورَةِ مَزِيمٍ - عَلَيْهَا السَّلَامُ - إِلَى سُورَةِ الْفُرْقَانِ»

يَرِثُ رَفْعُ حُزْ وَاضْمٌ عِتِيًّا وَبَابُهُ خَلَقْتُكَ فِدْ وَالْهَمْزُ فِي لِأَهْبِ الْأَ وَرَفْعُ يَعْقُوبُ ثَاءٌ ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾^(١) وَخَالَفَ خَلَفَ أَصْلُهُ فِي ﴿عِتِيًّا﴾ مَعًا وَبِكِيًّا وَصَلِيًّا، وَجِثِّيًّا فَضْمٌ^(٢). وَقَرَأَ^(٣) ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ﴾ بِالْإِفْرَادِ.

(١) قراءة يعقوب برفع الثاء في لفظي ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ كما قال الشارح من الآية (٦) خلافًا لأصله. وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك؛ أي: برفع الثاء من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه قراءة الرفع في الأول على أنه صفة لوليثا والتقدير وليثا وارثا، والثاني عطف عليه. ووجه قراءة الجرم على أنه جواب الدعاء أو جواب الشرط تقديره إن تهبه لي يرثني، والثاني عطف عليه. الإتحاف، ٢٩٧؛ والنويري على الدرّة، مخطوط.

(٢) يعني: قرأ خلف في هذه الألفاظ الأربعة بضم أوائلها خلافًا لأصله كما ذكر الشارح - رحمه الله - تعالى - وهذه الكلمات هي ﴿عِتِيًّا﴾ معًا الآية (٨) والآية (٦٩)، ﴿وَبِكِيًّا﴾ الآية (٥٨)، و﴿صَلِيًّا﴾ الآية (٧٠)، و﴿جِثِّيًّا﴾ الآية (٦٨) والمراد بقول الناظم: (وبابه) يعني: هذه الألفاظ الأربعة. وقرأها أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه الضم في هذه الألفاظ مراعاة الأصل؛ لأن بكِيًّا وجِثِّيًّا جمع باك وجاءت كحاضر وحضور، وشاهد وشهود، وعِتِيًّا وصلِيًّا مصدران من عَتَى عُنْتُوا وصلَّى بالنار صلِيًّا إذا استدفا بها. والأصل بكُوي وصلُوي. اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وأصل عِتِيًّا وجِثِّيًّا عُنْتُوا، وجُثُوًّا، وقلبت الواو الأخيرة ياء لتطرفها رابعة وقلبت الواو الأولى ياء لما مر وأدغمت في الياء فكسرت ما قبل الياء في الأربعة لأجل الياء وكسر أوائلها للاتباع وذلك واجب فيما كان جمعًا وغير واجب في المصادر مثل (وعتوا عتوا) فوجه ضم الفاء على الأصل. ووجه الكسر الاتباع للعين.

(٣) أي: قرأ خلف أيضًا ببناء المتكلم من غير ألف من لفظ ﴿خَلَقْتُكَ﴾ من الآية (٩) خلافًا لأصله. وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الوفاق؛ فاتفق الثلاثة.

وجه هذه القراءة التوحيد والحمل على الحقيقة؛ لأن الخالق هو الله - تعالى - ولمناسبة ﴿قَالَ رَبِّكَ﴾ ولموافقة الرسم.

ومن قرأ بالنون فقد أتى به على طريقة إخبار العظماء عن أنفسهم والله - عزَّ وَجَلَّ - أعظم العظماء ولمناسبة قوله - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾ وهو كثير. والحمل على ما قبله في قوله: ﴿إِنَّا نَبْشُرُكَ﴾. الإتحاف، ٢٩٨؛ والفاسي، مخطوط.

وهمز أبو جعفر^(١) ﴿لَأَهَبَ لَكَ﴾ كأحد [وجهي]^(٢) قالون.
 وَنَسِيًا بِكَسْرِ فُزْ وَمَنْ تَحْتَهَا أَكْسِرَ اِخْرَ فِضْنُ يَعْزُلُ تَسَاقَطُ فَذَكَرَ حُلًّا حَلًّا
 وكسر خلف نون ﴿نَسِيًا مَّنْسِيًا﴾^(٣) خلافاً لحمزة.
 وقرأ روح ﴿فَنَادَيْهَا مِنْ تَحْتِهَا﴾ بكسر «من» وخفض «تحتها»^(٤).

(١) يعني: قرأ أبو جعفر بهمزة مفتوحة بعد اللام في مكان الياء من لفظ ﴿لَأَهَبَ﴾ من الآية (٩) خلافاً لأصله من رواية ورش وإحدى الروایتين عن قالون.
 وقرأه خلف كذلك من الموافقة.

وقرأه يعقوب بياء المضارعة مكان الهمزة من الموافقة أيضاً.
 وجه من قرأ بالهمز بناء الفعل للمتكلم وهو جبريل عليه السلام فأسند الهمزة إلى نفسه لملاسته لها مجازاً أو محكيّاً بقول محذوف؛ أي: قال لأهب.
 ووجه الياء إسناد الهمزة إلى الله - تعالى - لأنه الواهب على الحقيقة، والمعنى ليهب لك الذي استعذت به مني ويحتمل أن تكون الياء مبدلة من الهمزة فتكون كالقراءة الأخرى.
 ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٢٩٨.

(٢) في نسخة أ، ج: (وجهين)، وما ذكر من ب، وهو الصواب. وكان على الشارح أن يعبر بالرواية بدلا من الوجه لأنها رواية منسوبة إلى الراوي وهي من الخلاف الواجب.
 (٣) قراءة خلف بكسر النون في لفظ ﴿نَسِيًا﴾ في الآية (٢٣) خلافاً لأصله. كما ذكر الشارح، وكذلك قرأ أبو جعفر ويعقوب من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

والفتح والكسر لغتان بمعنى واحد فيما ينسى ويترك كالوِثْر والوِثْر ومعناه الشيء الحقيق المترك. وقيل: ما أغفل من شيء حقير لا قيمة له. والمعنى: تمت لو كانت شيئاً تافهاً لا يؤبه له من حقارته وحقه أن يُنسى في العادة وقد نُسِيَ وطُرِحَ؛ وذلك لما لحقها من فرط الحياء من الناس على حكم العادة البشرية لا كراهية لحكم الله ﷻ أو لخوفها على الناس أن يعصوا بسببها.
 الإتحاف، ٢٩٨؛ والفاسي، مخطوط.

(٤) يعني: قرأ روح بكسر الميم من لفظ ﴿مِنْ﴾ وخفض التاء من لفظ ﴿تَحْتِهَا﴾ كما قال الشارح - رحمه الله - تعالى - وذلك من الآية (٢٤) خلافاً لأصله. وكذلك قرأ أبو جعفر وخلف من الموافقة.
 وقرأ رويس بفتح الميم ونصب التاء من الموافقة أيضاً.

وجه من قرأ بكسر الميم من لفظ (من) على أنها الجارة وجر التاء من لفظ (تحتها) بها، والفاعل مقدر تقديره فناداها مناد من تحتها، وقيل: الفاعل عيسى، وقيل: جبريل. وفي التسهيل، لابن جزي: أنه الصحيح؛ لأن جبريل هو الذي تمثل لها باتفاق. ومعنى كون جبريل تحتها؛ أي: في مكان أسفل منها؛ لأنه كان تحت أكمة؛ كما تقول: داري تحت دارك، وبلدي تحت بلدك؛ والمعنى: فكلمها جبريل من الجهة المحاذية لها، أو فكلمها عيسى من موضع ولادته.

وقرأ يعقوب ﴿سُقِطَ عَلَيْكَ﴾^(١) بالتذكير.

وَشَدَّدُ فَتَى قَوْلُ انْصَبَنَّ حُزٌّ وَأَنَّ فَآكُ سِرْنَ يَحْلُ نُورِثُ شُدَّ طِبُّ يَذْكُرُ اعْتَلَا

وَشَدَّدَ خَلْفَ^(٢) سِينِ ﴿سُقِطَ عَلَيْكَ﴾ ونصب يعقوب^(٣) ﴿قَوْلِكَ الْحَقِّ﴾

كعاصم. وكسر روح همزة ﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي﴾^(٤)

ووجه من قرأ بفتح الميم ونصب التاء فالفاعل (من) اسم موصول والظرف صلتها والمعنى: فناداها الذي تحتها وهو عيسى. وحجتهم ما روي عن أبي بن كعب قال: الذي خاطبها هو الذي حملته في جوفها. الإتحاف، ٢٩٨؛ الحجة، لأبي زرعة، ٤٤١، ٤٤٢.

(١) يعني: قرأ يعقوب لفظ ﴿سُقِطَ﴾ بياء التذكير كما قال الشارح مفتوحة وفتح القاف وتشديد السين كما سيأتي وذلك من الآية (٢٥) والياء من تفرده.

وقرأ أبو جعفر وخلف بقاء التأنيث من الموافقة، والتشديد في السين كما سيأتي مع فتح القاف. وجه التذكير إسناده إلى ضمير الجذع.

ووجه التأنيث إسناده إلى ضمير النخلة، ورطبًا تمييز أو حال أو مفعول.

الإتحاف، ٢٩٩؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٢) قراءة خلف في لفظ ﴿سُقِطَ﴾ بتشديد السين من الآية (٢٥) خلافًا لأصله، وكذلك قرأ أبو جعفر ويعقوب من الموافقة؛ فانفق الثلاثة.

وجه التشديد في السين وفتح القاف على أن الأصل تتساقط فأدغمت التاء الثانية في السين فصار يعقوب بياء التذكير مفتوحة والتشديد في السين وفتح القاف، وأبو جعفر وخلف بقاء التأنيث المفتوحة والتشديد في السين والفتح في القاف. ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٢٩٩.

(٣) قراءة يعقوب بنصب اللام من لفظ ﴿قَوْلُ﴾ من الآية (٣٤) خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف برفع اللام من الموافقة.

وجه من قرأ بالنصب أنه نصب على المدح إن أريد بالحق الباري - تعالَى - ويفعل مقدر إن كان معنى (قول الحق) كلمة الحق؛ أي: كلمة الله، أو على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة قبله إن أريد بالحق الصدق، وحذف العامل وجوبًا؛ أي: قلت: قول الصدق. والمعنى هذا الإخبار عن عيسى أنه ابن مريم ثابت وصدق ليس مساويًا لغيرها فالحق الصدق وهو من إضافة الموصوف إلى صفته؛ أي: القول الحق. وسمي عيسى قولًا كما سمي كلمة؛ لأنه عنها نشأ.

ووجه الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هُوَ قول الحق أو بدل من عيسى وابن مريم نعت أو خبر بعد خبر. ابن عبد الجواد، مخطوط؛ الإتحاف، ٢٩٩.

(٤) قراءة روح بكسر الهمزة من لفظ ﴿وَإِنَّ﴾ من الآية (٣٦) خلافًا لأصله.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وشدد رويس [الراء] (١) من قوله - تعالى -: ﴿تُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ ففتح الواو (٢)، وشدد أبو جعفر الذال من ﴿أَوْلاً يَذْكُرُ الْإِنْسَانَ﴾ (٣).

وَفُزُّ وَوَلَدًا لَا نُوحِ فَافْتَحْ يَكَادُ أَنْ نِيثِ انِّي انِّي افْتَحْ آدَوَ الْكَسْرِ حُطَّ وَلَا
وقرأ خلف (٤) ﴿مَالًا وَوَلَدًا﴾ (٥)، ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ (٦)، ﴿وَأَنْ
دَعَا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾ (٧)، ﴿وَأَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ (٨)، وفي الزخرف ﴿إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ

وقرأ أبو جعفر ورويس بفتح الهمزة من الوفاق أيضًا.

وجه الكسر على الاستئناف أو عطفًا على قوله: ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾.

ووجه الفتح العطف على الصلاة والزكاة أو على حذف حرف الجر وهو اللام متعلقًا بما بعده، والمعنى لوحدانيته أطيعوه. وقال أبو عمرو: إنه في موضع نصب تقديره وقضى أن الله، وقال الكسائي: إنه في موضع رفع تقديره والأمر أن الله. انظر: المصدر السابق.

(١) سقط من ج.

(٢) قراءة رويس عن يعقوب بتشديد الراء من لفظ ﴿تُورِثُ﴾ ويلزم منه فتح الواو كما قال الشارح - رحمه الله - تعالى - في الآية (٦٣) من تفرده.

وقرأ أبو جعفر وروح وخلف بسكون الواو وتخفيف الراء من الموافقة.

وجه من قرأ بالتشديد على أنه من التورث؛ فهو من ورث المتعدي بالتضعيف.

ووجه التخفيف على أنه من أورث المتعدي بالهمزة.

الإتحاف، ٣٠٠؛ والنويري على الدرّة، مخطوط.

(٣) يعني: قرأ أبو جعفر بتشديد الذال كما قال الشارح وكذلك الكاف مع فتحهما من ﴿أَوْلاً يَذْكُرُ﴾ الآية (٦٧) خلأً لأصله. وكذلك قرأه يعقوب وخلف من الموافقة.

وجه التشديد كونه مضارع (تذكر) والأصل يتذكر أدغمت التاء في الذال بعد قلبها ذالا.

ووجه التخفيف كونه مضارع (ذكر) وهما لغتان. (وقد اتفق القراء الثلاثة على فتح الذال والكاف

وتشديدهما) وأخذ التشديد من العطف على ما قبله. انظر: المصدر السابق.

(٤) يعني: قرأ خلف بفتح الواو واللام من لفظ ﴿وَلَدًا﴾ في المواضع الأربعة التي في سورة مريم وموضع الزخرف وهي كما ذكرها الشارح - رحمه الله - تعالى ..

(٥) [مريم: ٧٧].

(٦) [مريم: ٨٨].

(٧) [مريم: ٩١].

(٨) [مريم: ٩٢].

وَلَدٌ ﴿١﴾ بفتح الواو واللام. وقرأ في نوح ﴿٢﴾ كحزمة فضم الواو وسكّن اللام. وأنت أبو جعفر ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ﴾ ﴿٣﴾ هنا وفي الشورى، وفتح همزة ﴿٤﴾ ﴿إِنِّي أَنَا﴾ كأي عمرو، وكسرهما يعقوب ﴿٥﴾.

(١) [الزخرف: ٨١] خلافاً لأصله وقول الناظم: (وفز ولدا إلخ..). يريد به ما ذكر في الشاطبية وهذا من جملة إطلاقاته.

وقرأ يعقوب وخلف كذلك من الوفاق؛ فاتفق الثلاثة.

(٢) وأما موضع نوح وهو قوله - تَعَالَى -: ﴿مَالَهُمْ وَوْلَادُهُمْ﴾ الآية (٢١) فهم على أصولهم فيه؛ فقرأ خلف بضم الواو وإسكان اللام كأصله كما قال الشارح ويعقوب كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بفتح الواو واللام كأصله وهما لغتان؛ نحو: العرب والغرب أو بالضم جمع وَلَدٌ كَأَسَدٍ وَأَسَدٌ. وقال أبو زرعة: الولد بالإسكان ولد الولد وبالفتح ولد الصلب وقد يكون كل منهما واحداً وجمعاً. وأطلق الناظم الفتح في (ولدا) اعتماداً على الشهرة.

الإتحاف، ٣٠١؛ والنويري على الدرّة، مخطوط.

(٣) قراءة أبي جعفر بقاء التانيث في لفظ ﴿تَكَادُ﴾ هنا الآية (٩٠) وفي الشورى الآية (٥) خلافاً لأصله وأطلق الناظم في قوله: (تكاد أنت) اعتماداً على الشهرة.

وقرأ يعقوب وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه التانيث على معنى أن لفظ السماوات مؤنث فأنت مراعاة للفظ.

ووجه التذكير على معنى الجمع؛ أي: جمع السماوات؛ ولأنه غير حقيقي.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ الإتحاف، ٣٠١.

وهذه آخر مسائل سورة مريم.

ياءات الإضافة: ست: ﴿مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ﴾ أسكنها الكل، ﴿أَجْعَلِ لِي آيَةً﴾، ﴿إِنِّي أَعُوذُ﴾، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾، ﴿رَبِّيَ إِنِّي﴾ فتح أبو جعفر الأربعة وسكنها الأخران ﴿ءَاتَنِي الْكِتَابَ﴾ فتحها الكل.

وليس فيها شيء من ياءات الروائد. والله الموفق.

(٤) شرع الناظم في «سورة طه التَّيْلُوتِ» والضمير يعود إلى أبي جعفر؛ يعني: قرأ أبو جعفر بفتح الهمزة من لفظ ﴿إِنِّي﴾ كما قال الشارح في الآية (١٢) خلافاً لأصله.

(٥) وقرأ يعقوب بكسر الهمزة كما قال الشارح أيضاً خلافاً لأصله.

وقرأ خلف كذلك؛ أي: بكسر الهمزة من الموافقة.

وجه الكسر على إضمام القول؛ أي: نودي فقيل. أو على إجراء النداء مجرى القول فعومل معاملته، أو على الاستئناف.

وأما وجه الفتح فعلى تقدير الباء؛ أي: نودي بأن. الإتحاف، ٣٠٢؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

أَنَا اخْتَرْتُ فِدَ سَكْنٍ لِيُصْنَعَ وَاجْزٍ مَنْ كَنُخْلِفُهُ أَسْنَى اضْمُمُ سِوَى حُمٍ وَطُولًا
فَيَسْحَتَ ضُمًّا اكْسِرُ وَبِالْقَطْعِ أَجْمَعُوا وَهَذَا مِنْ حُزِّ أَنْتَ يُخَيَّلُ يُجْتَلَا
قرأ خلف ﴿وَأَنَا اخْتَرْتُكَ﴾^(١) بالتخفيف والتاء خلافاً لأصله.
وقرأ أبو جعفر ﴿وَلِيُصْنَعَ عَلَيَّ﴾^(٢) بجزم اللام [وإسكان العين]^(٣)، وعنه^(٤) - أيضاً -
جزم الفاء في ﴿لَا تُخْلِفُهُ﴾، وضم يعقوب^(٥) سين ﴿مَكَانًا سِوَى﴾.

(١) هذه قراءة خلف في لفظ ﴿وَأَنَا اخْتَرْتُكَ﴾ كما ذكرها الشارح وهي في الآية (١٣) خلافاً لأصله.
وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك؛ أي: بتخفيف النون من ﴿وَأَنَا﴾ وبالتاء مضمومة في مكان النون من
غير ألف في لفظ ﴿اخْتَرْتُكَ﴾ من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.
وجه هذه القراءة على أن (أنا) ضمير منفصل للمتكلم بلا تأكيد مبتدأ و(اخترتك) خبر على إخبار
الواحد عن نفسه حملاً على ما قبله من لفظ التوحيد في قوله - تعالى -: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ وما بعده
﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾.
ووجه قراءة أصل خلف: الإتيان بهما على لفظ التعظيم.

الإتحاف، ٣٠٣؛ والنويري على الدرّة، مخطوط.

(٢) ذكر الشارح قراءة أبي جعفر في لفظ ﴿وَلِيُصْنَعَ﴾ في الآية (٣٩) وهي من تفرده والإسكان لللام
والجزم للعين بخلاف ما ذكره الشارح - رحمه الله - تعالى ..
وقرأ يعقوب وخلف بكسر اللام ونصب العين من الموافقة.
وجه قراءة أبي جعفر على أن اللام لام الأمر والفعل مجزوم بها فيجب عنده الإدغام.
ووجه قراءة الآخرين على أن اللام لام كي والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها. قال النحاس: عطف
على علة محذوف؛ أي: ليتلطف بك وتلتصق إلخ.
انظر: المصدر السابق.

(٣) سقط هذا اللفظ من أ.

(٤) الضمير في عنه يعود إلى أبي جعفر وقد قرأ لفظ ﴿لَا تُخْلِفُهُ﴾ بجزم الفاء كما قال الشارح ويلزم من
جزم الفاء حذف الصلة وذلك من الآية (٥٨) وهي من تفرده وعلمت هذه الترجمة من التشبيه في
كلام الناظم في قوله: (كنخلفه). ووجه الشبه بينهما هو الجزم.
وقرأ يعقوب وخلف برفع الفاء مع الصلة من الموافقة.
وجه الجزم على جواب الأمر ويلزم من ذلك منع الصلة كما تقدم.

ووجه الرفع على أن اللام نافية والفعل مرفوع لتجرده من الناصب والجازم والجملة صفة لموعد.
الإتحاف، ٣٠٤؛ والنويري على الدرّة، مخطوط.

(٥) يعني: قرأ يعقوب بضم السين من لفظ ﴿سِوَى﴾ كما قال الشارح من الآية (٥٨) خلافاً لأصله.
وكذلك قرأ خلف من الموافقة.

وقرأ رويس ﴿فَيْسَجْتَكُرُ﴾^(١) بضم الياء وكسر الحاء، وقطع يعقوب همزة ﴿فَأَجْمَعُوا﴾^(٢) وكسر الميم وعنه أيضًا ﴿هَذَانِ﴾^(٣) بألف،

وقرأ أبو جعفر بكسر السين من الموافقة أيضًا. وهما لغتان بمعنى واحد؛ أي: وسطا. بمعنى العدل والمعنى به هاهنا مكانًا عدلا لا يكون أحد الفريقين أرجح من الآخر.
انظر: المصدر السابق.

(١) يعني: قرأ رويس لفظ ﴿فَيْسَجْتَكُرُ﴾ بضم الياء وكسر الحاء كما قال الشارح - رحمه الله - تَعَالَى - من الآية (٦١) خلافاً لأصله.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر وروح بفتحهما؛ أي: الياء والحاء من الموافقة أيضًا.

وجه قراءة رويس على أنها من أسحت رباعيًا لغة نجد وتيم.

ووجه قراءة الباقيين على أنها من سحت ثلاثيًا لغة أهل الحجاز. وهما لغتان بمعنى واحد وهو الاستئصال.
النويري على الدرّة؛ وابن عبد الجواد، مخطوطتان.

(٢) يعني: قرأ يعقوب لفظ ﴿فَأَجْمَعُوا﴾ بقطع الهمزة مفتوحة وكسر الميم كما قال الشارح من الآية (٦٤) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه من قرأ بالقطع على أنه فعل أمر من أجمع بمعنى أحكّموا أمركم واعزموا عليه واجعلوه مجتمعًا عليه.
ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٣٠٤.

(٣) الضمير في عنه يعود إلى يعقوب وقد قرأ كما قال الشارح لفظ ﴿هَذَانِ﴾ بألف بعد الذال خلافاً لأصله.

وهو على أصله في تشديد ﴿إِنَّ﴾ من الآية (٦٣). وكذلك قرأ أبو جعفر وخلف من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة على تشديد نون إن وفتحها. وهذان بالألف مع تخفيف النون.

وفي توجيه هذه القراءة أقوال منها:

الأول: على أن ﴿إِنَّ﴾ هي الناصبة ﴿هَذَانِ﴾ اسمها على لغة من يلزم المثني الألف مطلقًا يقولون: أخذت برجله ونظرت إلى أذناه. وقال الشاعر:

إن أباه وأبا أباه قد بلغا في الجد غاياتها

وهي لغة لبعض العرب كأسد وكنانة وبنو الحارث بن كعب، ذكر العلامة أبو شامة في شرحه على الشاطبية عن أبي جعفر النحاس قوله: (وهذا الوجه من أحسن ما حملت عليه الآية إذ كانت هذه اللغة معروفة قد حكاهما من يرتضى علمه وصدقه وأمانته منهم أبو زيد الأنصاري وهو الذي يقال: إذا قال سيبويه حدثني من أتق به فإنما يعنيه). اهـ.

القول الثاني: أن تكون ﴿إِنَّ﴾ بمعنى نعم كأنهم لما تنازعوا أمرهم بينهم وأسروا النجوى أفضى بعضهم إلى بعض ذلك فقال لهم فرعون: هذان ساحران فانظروا كيف تصنعون في إبطال ما جاءء=

وَأَنْتَ ﴿يُحَيِّلُ﴾^(١) رُوح.

وَفُزُّ لَا تَخَافُ اِزْفَعُ وَإِثْرِي اِكْسِرِ اسْكِنَنَّ

كَذَا اِضْمُمُ حَمَلْنَا وَاكْسِرِ اِشْدُدُ طَمَى وَلَا

أي: وقرأ خلف [بمد]^(٢) ﴿لَا تَخَفُ دَرَكًا﴾^(٣) ورفعه كأبي عمرو.

وقرأ رويس ﴿عَلَى أَثْرِي﴾^(٤) بكسر الهمزة وإسكان التاء.

به. فقالوا: نعم. وهذا القول يضعفه دخول اللام في خير المبتدئ وهي لغة لبعض العرب وأنشدوا في ذلك أبياتاً وقع فيها مثل ذلك وتركنا ذكرها اختصاراً.

القول الثالث: أن اسمها ضمير الشأن محذوف؛ والتقدير إنه هذان لساحران والجملة بعده مبتدأ وخبر، وفيه بُغْذ من جهة دخول اللام في خير المبتدئ كما تقدم، اهـ من إبراز المعاني، لأبي شامة، بتصرف، ٥٩٢.

وهناك أقوال أخرى تركنا ذكرها طلباً للاختصار، والله الموفق. انظر: المصدر السابق.

(١) يعني: قرأ روح عن يعقوب بتاء التانيث في لفظ ﴿يُحَيِّلُ﴾ كما ذكر الشارح من الآية (٦٦) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر ورويس وخلف بياء التذكير من الوفاق.

وجه من قرأ بالتأنيث على أن الفاعل هي الحبال والعصي، والمصدر المؤول من جملة (أنها تسعى) بدل اشتمال؛ كقولك: زيد يعجبني كلامه.

ووجه التذكير على أن الفاعل يعود على المصدر المنسبك من جملة (أنها تسعى)؛ أي: يخيّل إليه سعيها. الإتحاف، ٣٠٥؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٢) سقط هذا اللفظ من ج.

(٣) يعني: قرأ خلف لفظ ﴿تَخَفُ﴾ من الآية (٧٧) كما قال الشارح برفع الفاء ويلزم منه إثبات ألف بعد الحاء خلافاً لأصله. وقوله: كأبي عمرو لأنه ممن قرأ كذلك، وكذلك قرأ أبو جعفر ويعقوب من الموافقة؛ فانفق الثلاثة.

وجه الرفع على أن الجملة استثنائية فلا محل لها أو حال من فاعل اضرب وهو موسى عليه السلام؛ أي: اضرب حالة كونك غير خائف ولا خاشعاً فيكون محله نصب أو صفة لطريقاً والعائد محذوف؛ أي: فاضرب لهم طريقاً لا تخاف فيه دركاً.

النويري على الدرّة، مخطوط؛ والإتحاف، ٣٠٦.

(٤) لفظ ﴿أَثْرِي﴾ قرأه رويس كما قال الشارح من الآية (٨٤) وهي من تفرده.

وقرأ أبو جعفر وروح وخلف بفتح الهمزة والتاء من الموافقة. وهما لغتان بمعنى بَعْدِي.

ابن عبد الجواد؛ والنويري على الدرّة، مخطوطان.

وقرأ ﴿حَمَلْنَا﴾^(١) كنافع بالتشديد والضم وكسر الميم.
 لُنْحَرِقَ سَكَنَ خَفَّفِ اعْلَمَهُ وَاَفْتَحَا وَضَمَّ بَدَا نَنْفُخُ بِيَا حُلَّ مُجَهَّلًا
 قرأ أبو جعفر ﴿لُنْحَرِقَنَّه﴾^(٢) بإسكان الحاء وتخفيف الراء، لكن ابن وردان فتح
 النون وضم الراء، وابن جماز ضم النون وكسر الراء.
 وقرأ يعقوب ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾^(٣) بياء مضمومة وفتح الفاء.

(١) بين الشارح قراءة رويس في لفظ ﴿حَمَلْنَا﴾ من الآية (٨٧) خلافاً لأصله. وقوله: كنافع؛ لأنه ممن
 يقرأ كذلك. وكذلك قرأه أبو جعفر من الموافقة.
 وجه قراءة رويس على أنه فعل مبني لما لم يسم فاعله متعد لاثنين بالتضعيف؛ الأول (نا) وهو النائب
 عن الفعل، والثاني (أوزارا) وأضافه إليهم لأنهم ادعوا أن غيرهم حملهم على ما صاغوا منه العجل،
 فقاموا مقام الفاعل عند حذفه.
 ووجه التخفيف على أنه مبني للمعلوم متعد لواحد وهو (أوزارا) و(نا) فاعل.
 الإتحاف، ٣٠٦؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٢) قراءة أبي جعفر كما ذكرها الشارح في لفظ ﴿لُنْحَرِقَنَّه﴾ من الآية (٩٧) وهي من تفرده واتفق
 راويها؛ أي: جعفر على إسكان الحاء وتخفيف الراء ولكنهما اختلفا في الحركات فذكر الناظم لابن
 وردان فتح النون وضم الراء، وسكت عن ابن جماز فقرأ بضم النون وكسر الراء وفاقاً لأصله فيها كما
 هو اصطلاحه.

وقرأ يعقوب وخلف بضم النون وفتح الحاء وكسر الراء مشددة من الموافقة أيضاً فصار فيها ثلاث قراءات.
 الأول: رواية ابن وردان (لُنْحَرِقَنَّه) ووجهها أنها من حرّق بفتح الراء مخففة يحرق بالضم كقتل يقتل.
 الثانية: رواية ابن جماز (لُنْحَرِقَنَّه) ووجهها أنها من (أحرق) من باب أخرج يُخرج معدي بالهمزة.
 هذا، وظاهر عبارة «التحبير» أن لابن جماز روايتين؛ الأولى المذكورة آنفاً، والثانية كابن وردان؛ حيث
 قال وزوي بالبناء للمجهول، والواقع أنه ليس له إلا الوجه المذكور وهو ضم النون وكسر الراء.
 الثالثة: قراءة يعقوب وخلف (لُنْحَرِقَنَّه) ووجهها أنها من (حرّق) بالتشديد للمبالغة في الحرّق.
 ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٣٠٧.

(٣) يعني: قرأ يعقوب لفظ ﴿يُنْفَخُ﴾ من الآية (١٠٢) كما ذكر الشارح بياء الغيبة مضمومة وفتح الفاء
 خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.
 وجه هذه القراءة على أن الفعل مبني لما لم يسم فاعله؛ لأن النافخ عبد من عباد الله مأمور بالنفخ،
 فالأمر هو الله والنافخ هو المأمور، فهو مفعول في المعنى وهو فاعل النفخ. ونائب الفاعل الجار والمجرور
 في قوله - تَعَالَى -: ﴿فِي الصُّورِ﴾ وهو في سائر القرآن كذلك.
 ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٣٠٧.

وَيُقْضَى بِنُونٍ سَمٍّ وَأَنْصَبٍ كَوَحْيِهِ لِيَعْقُبُوهُمْ وَأَفْتَحَ وَإِنَّكَ لَا أَنْجَلًا
 قرأ يعقوب ﴿يُقْضَى إِلَيْكَ﴾ بنون مفتوحة وكسر الضاد ونصب [الياء] (١) وكذا
 ﴿وَحْيِهِ﴾ (٢). وفتح أبو جعفر ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ﴾ (٣).
 وَزَهْرَةٌ فَتُحَ الْأَهَا حُلًّا يَأْتِيهِمْ بَدَا وَطَبَّ نُونٌ يُحْصِنُ أَنْتَنُ أَدْ وَجَهَلًا
 مَعَ الْيَاءِ نَقْدِرُ حُزَّ حَرَامًا فَشَا وَأَدْ حَشَنَ جَهْلَنَ نَطْوِي السَّمَاءَ ازْفَعِ الْعُلَا
 وفتح يعقوب الهاء من ﴿زَهْرَةَ الْحَيَوَةِ الدُّنْيَا﴾ (٤)، وذكر ابن وردان ﴿تَأْتِيهِمْ﴾ (٥)
 بِلِنَّةٍ.

(١) في نسخة ج: (الرا)، وهو خطأ واضح، والصواب ما ذكرناه.

(٢) بين الشارح قراءة يعقوب في ﴿يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيِهِ﴾ من الآية (١١٤) وهي من تفرده.

وقرأ أبو جعفر وخلف ياء الغيبة مضمومة في مكان النون، وفتح الضاد وبعدها ألف، ورفع الياء في
 ﴿وَحْيِهِ﴾ من الموافقة.

وجه قراءة يعقوب على أن الفعل مبني للفاعل وفتح الياء على أنه منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة
 الظاهرة، ونصب وحيه على أنه مفعول به؛ وذلك مراعاة لما قبله من قوله - تعالى -: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ﴾.
 ووجه قراءة الآخرين على أن الفعل مبني لما لم يسم فاعله وهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف،
 ورفع وحيه على أنه نائب فاعل. الإتحاف، ٣٠٨؛ والنويري على الدرّة، مخطوط.

(٣) يعني: قرأ أبو جعفر بفتح الهمزة من لفظ ﴿وَأَنَّكَ﴾ من الآية (١١٩) خلافاً لأصله.

وقرأ يعقوب وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه قراءة الفتح على أنها معطوفة على المصدر المنسب من ﴿أَلَا تَجُوعُ﴾؛ أي: إن لك يا آدم انتفاء
 جوعك وانتفاء عُزْيِكَ وانتفاء ظمئِكَ أو التقدير (وبأنك). ووجه الكسر على الابتداء.
 الإتحاف، ٣٠٨؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٤) قراءة يعقوب بفتح الهاء من لفظ ﴿زَهْرَةَ﴾ كما ذكرها الشارح من الآية (١٣١) وهي من تفرده.

وقرأ أبو جعفر وخلف بسكون الهاء من الموافقة، وهما لغتان بمعنى الزينة، ويجوز الفتح والإسكان في
 اسم ثلاثي ثانيه حرف حلق؛ مثل: نَهْرٌ وَنَهْرٌ، ويجوز في المتحرك جمع زاهر لبريقه.

(٥) يعني: قرأ ابن وردان عن أبي جعفر لفظ ﴿يَأْتِيهِمْ﴾ بياء التذكير كما ذكر الشارح من الآية (١٣٣)
 خلافاً لأصله.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ يعقوب وابن جمار بقاء التانيث من الموافقة أيضاً.

وجه التذكير على تأويل بينة بالبيان أو القرآن؛ ولأن التانيث مجازي.

وقرأ رويس ﴿لِنُحْصِنَكُمْ﴾^(١) بالنون كشعبة وأثّه أبو جعفر^(٢).
 وقرأ يعقوب ﴿أَنْ لَّنْ نَقْدِرَ﴾^(٣) بالياء مضمومة وفتح الدال.

ووجه التأنيث إسناده الفعل إلى بينة وتأنيثه غير حقيقي؛ فيجوز فيه التذكير والتأنيث.
 الإتحاف، ٣٠٨؛ والنويري على الدرّة، مخطوط.

وهذه آخر مسائل سورة طه.

يآيات الإضافة: ثلاث عشرة:

﴿إِنِّي ءَأَسْتُ﴾، ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾، ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾، ﴿لَعَلِّي ءَأَلِيكُمْ﴾، ﴿لَذِكْرِي إِن﴾، ﴿وَيَسِّرَ لِي﴾
 ﴿أَمْرِي﴾، ﴿عَلَى عَيْنِي إِذ﴾، ﴿وَلَا يَرَأِيئِي إِنِّي﴾، ﴿لِنَفْسِي أَذْهَب﴾، ﴿فِي ذِكْرِي أَذْهَبًا﴾، ﴿لَمْ﴾
 ﴿حَشَرْتَنِي أَعْمَى﴾، فتح الجميع أبو جعفر، وسكن الآخران، ﴿وَلِي فِيهَا﴾، ﴿أَخِي أَشَدُّ﴾ أسكنهما
 الكل.

يآيات الزوائد: ثنتان: ﴿تَتَّبِعْتَنِي أَفَعَصَيْتَ﴾ أثبتهما في الحالين مفتوحة وصلا وساكنة وفقاً أبو جعفر
 وفي الحالين ساكنة يعقوب وحذفهما في الحالين خلف، ﴿بِالْوَالِدِ الْمَقْدِسِ﴾ وقف عليها يعقوب بالياء
 وحذفها الآخران. والله أعلم.

(١) هذا شروع في سورة الأنبياء - عليهم السلام -.

وقراءة رويس في لفظ ﴿لِنُحْصِنَكُمْ﴾ بنون العظمة كما ذكرها الشارح في الآية (٨٠) خلافاً لأصله.
 وقوله: كشعبة؛ لأنه يقرأ كذلك.

(٢) وقرأه أبو جعفر بقاء التأنيث خلافاً لأصله كذلك.

وقرأ روح وخلف بياء التذكير من الموافقة.

وجه من قرأ بنون العظمة مراعاة لقوله: ﴿وَعَلَّمَنَّهُ﴾.

ووجه من قرأ بقاء التأنيث على إسناد الفعل إلى ضمير الصنعة أو اللبوس؛ لأنه يراد بها الدروع جمع
 درع وهي مؤنثة.

ووجه من قرأ بياء التذكير على إسناد الفعل إلى ضمير الله لتقدم ذكره في قوله - تعالى -: ﴿وَعَلَّمَنَّهُ﴾
 وفيه خروج من الإخبار عن نفسه متكلفاً إلى الإخبار عن نفسه غائباً على طريق الالتفات. أو إسناد
 الفعل إلى داود أو التعليم الذي دل عليه ﴿وَعَلَّمَنَّهُ﴾ أو على لفظ اللبوس.

(٣) قراءة يعقوب في لفظ ﴿نَقْدِرَ﴾ كما ذكرها الشارح في الآية (٨٧) وهي من تفرده.

وقرأ أبو جعفر وخلف بنون المضارعة مفتوحة وكسر الدال من الموافقة.

وجه قراءة يعقوب على أن الفعل مبني لما لم يسم فاعله من أقدر والجار والمجرور نائب الفاعل.

ووجه قراءة الآخريين على أن الفعل مبني للمعلوم من قدر والمفعول محذوف؛ أي: لن تضيق عليه
 الأماكن والجهات.

الإتحاف ص ٣١١؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

وقرأ خلف^(١) ﴿وَحَرَمٌ﴾^(٢) بالفتح والمد.

وقرأ أبو جعفر ﴿نَطْوِي﴾^(٣) بالتاء مضمومة وفتح الواو و﴿السَّمَاءِ﴾^(٤) بالرفع.

وَبَارِبِّ ضُمَّ اهْمِزْ مَعًا رَبَّاتٌ أَتَى لِيَقْطَعَ لِيَقْضُوا أَسْكِنُوا اللَّامُ يَا أَوْلَا

وضم أبو جعفر يا ﴿رَبِّ أَحْكُمُ﴾^(٥)،

(١) يعني: قرأ خلف لفظ ﴿وَحَرَمٌ﴾ من الآية (٩٥) بفتح الحاء والراء وألف بعد الراء خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة. وهما لغتان كالحل والحلال ورسومها غير ألف يحتمل القراءتين والحرم والحرام مستعاران لمتنع وجوده ومنه ﴿إِنَّ اللَّهَ حَرَمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾. قال ابن عباس: معناه وجب أن لا يرجع إلى الدنيا ولا إلى التوبة.

الإتحاف، ٣١٢؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٢) في نسخة ج: (قصرام) وهو خطأ وتحريف.

(٣) يعني: قرأ أبو جعفر لفظ ﴿نَطْوِي﴾ من الآية (١٠٤) ببناء التانيث مضمومة وفتح الواو كما قال

الشارح وكذلك قرأ برفع الهمزة من لفظ ﴿السَّمَاءِ﴾ من نفس الآية السابقة كما قال الشارح وهي من تفرده.

وقرأ يعقوب وخلف ﴿نَطْوِي﴾ بالنون مفتوحة وكسر الواو والسماء بالنصب من الموافقة.

وجه قراءة أبي جعفر على أن الفعل مبني لما لم يسم فاعله والسماء نائب فاعل والتانيث لأن نائب الفاعل مؤنث.

ووجه قراءة الآخرين على بناء الفعل للمعلوم والسماء منصوب على المفعولية.

الفاسي، مخطوط؛ الإتحاف، ٣١٢.

(٤) في نسخة ج: (والتاء) هو خطأ، والصواب ما ذكرناه.

(٥) قراءة أبي جعفر في لفظ (رب) كما ذكرها الشارح في الآية (١١٢) وهي من تفرده.

وقرأ يعقوب وخلف بكسر الباء من الموافقة.

وجه الضم على أحد اللغات الجائزة في المضاف لياء المتكلم؛ نحو: يا غلامي. تبنيه على الضم وتنوي الإضافة وليس منادى مفرداً لأنه ليس من نداء النكرة المقبل عليها وقيل: اتباعاً لضم الثالث في الكلمة التي بعدها.

ووجه الكسر اجتزاء بالكسر عن ياء الإضافة المحذوفة وهي الفصحى.

الإتحاف، ٣١٢.

وهذه آخر مسائل سورة الأنبياء - عليهم السلام -.

بِأَيِّاتِ الْإِضَافَةِ: أَرَبَعٌ: ﴿مَعِيَ﴾ أَسْكِنُهَا الْكُلَّ. ﴿إِذِ اتَّخَذَ اللَّهُ﴾ فَتَحَهَا أَبُو جَعْفَرٍ وَسَكَنَهَا الْآخِرَانِ.

﴿مَسْنَى الصُّرُورِ﴾، ﴿عِبَادِي الصَّالِحِينَ﴾ فَتَحَهُمَا الْكُلَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بِأَيِّاتِ الزَّوَاوِدِ: ثَلَاثٌ: ﴿فَاعْبُدُونِ﴾ مَوْضِعَانِ. ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ أَتَبَّهْتَنِ فِي الْحَالِينِ يَعْقُوبُ، =

وقرأ ﴿وَرَبَّتْ﴾^(١) بهمزة مفتوحة بعد الباء معاً أي هنا وفصلت^(٢)، وسكّن أبو جعفر وروح لام ﴿ثم ليقطع﴾، ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾^(٣)، والله أعلم.
 وَلَوْلُوْاْ أَنْصَبَ ذِي وَأَنْتَ يَنَالُ فِيهِمَا وَمُعَاجِزِينَ بِاللَّهِ حُلَلًا
 أي: نصب يعقوب ﴿وَلَوْلُوْاْ﴾^(٤) هنا،

وحذفتُهنَّ في الحالين الآخرا، والله الموفق.

ثم شرع في سورة الحج:

(١) في جميع النسخ (ربت) بدون واو، وما ذكر حسب النص الكريم.

(٢) قراءة أبي جعفر في لفظ ﴿وَرَبَّتْ﴾ كما ذكرها الشارح في الآية (٥) هنا وفي سورة فصلت الآية (٣٩) وهي من تفرده.

وقرأ يعقوب وخلف بلا همز بين الباء والتاء من الموافقة.

وجه قراءة أبي جعفر على أنها بمعنى ارتفعت من رباً يربأ يقال: فلان يربأ بنفسه عن كذا؛ أي: يرتفع. ووجه قراءة الآخرين أنها بمعنى زادت من ربا يربو إذا زاد والمعنى انتفخت للنبات وتحركت. ابن عبد الجواد؛ والنويري، مخطوط؛ والإتحاف، ٣١٣.

(٣) قراءة أبي جعفر وروح التي ذكرها الشارح في لفظ (ليقطع) من الآية (١٥) وكذلك في لفظ (ليقضوا) من الآية (٢٩) خلافاً لأصليهما.

وقرأ خلف كذلك؛ أي: بسكون اللام في اللفظين من الموافقة.

وقرأ رويس بكسر اللام من الموافقة أيضاً.

وجه الكسر على الأصل في لام الأمر فرقا بينها وبين لام التوكيد.

ووجه الإسكان التخفيف. والإتحاف، ٣١٤؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

تنبيه ذكر الناظم أبا جعفر لمخالفته أصله في الكلمتين من رواية ورش فليعلم.

(٤) يعني: قرأ يعقوب بنصب الهمزة الأخيرة من لفظ ﴿وَلَوْلُوْاْ﴾ من الآية (٢٣) خلافاً لأصله. وخص الناظم النصب بهذه السورة بقوله: (ذي) وكذلك الشارح بقوله: (هنا) احترازاً من موضع فاطر فإنه بالجر على أصله.

وقرأ أبو جعفر بالنصب هنا من الموافقة. وخلف الجر من الموافقة أيضاً.

وأما موضع فاطر فأبو جعفر بالنصب من الموافقة. وخلف ويعقوب بالجر من الموافقة أيضاً.

وجه قراءة النصب العطف على محل من أساور؛ أي: يحلّون أساور ولؤلؤاً أو بتقدير فعل؛ أي: يؤتون لؤلؤاً.

ووجه الجر العطف على أساور الجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لعدم صرفه.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٣١٤.

وَأَنْتَ ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ﴾^(١)، و﴿وَلَكِنْ يَنَالُهُ﴾، وقرأ بمد ﴿مُعْجِزِينَ﴾^(٢) حيث جاء. وَيَدْعُونَ الْأَخْرَى فَتُحْ سِينَا حَمَى وَتُدُّ سِبْتُ افْتَحَ بِضَمٍّ يَحُلُّ هَيْهَاتَ أَدْ كِلَا فَلِلَّتَا اكْسِرْنَ وَالْفَتْحُ وَالضَّمُّ تَهْجُرُونَ نَ تَنْوِينُ تَشْرَأَ آهْلٌ وَحَلًّا بِلَا أَيْ: قرأ يعقوب ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ﴾^(٣) بالغيب وهو الثاني، وفتح سين

(١) يعني: قرأ يعقوب بناء التأنيث في لفظ (ينال) ولفظ (يناله) كما ذكر الشارح من الآية (٣٧) وهي من تفرده.

وقرأ أبو جعفر وخلف بياء التذكير فيهما من الموافقة. وجه التأنيث مراعاة للفظ في كلمة (التقوى) وعلى معنى الجماعة في لفظ (لحومها)؛ والتذكير لأن التأنيث غير حقيقي في كلمة (التقوى) وعلى معنى الجمع في كلمة (لحومها).

الإتحاف، ٣١٥.

(٢) يعني: قرأ يعقوب بألف بعد العين ويلزم منه تخفيف الجيم من لفظ (معاجزين) حيث وقع وهو في ثلاثة مواضع؛ وهي: ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعْجِزِينَ﴾ هنا الآية (٥١)، وفي سورة سبأ موضعان الأول الآية (٥). والثاني: ﴿وَالَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِي آيَاتِنَا مُعْجِزِينَ﴾ الآية (٣٨) وهذا معنى قول الناظم: (بالمد حلالاً) خلافاً لأصله. وأطلق الناظم اعتماداً على الشهرة.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة. وجه المد والتخفيف على أنه اسم فاعل من عاجزه فأعجزه وعجزه إذا سابقه فسبقه من باب المفاعلة؛ لأن كلا من الفريقين يطلب إبطال حجج خصمه، ومعنى معاجزين محاولين إبطال ما نطقت به الآيات من الحجج بالظعن فيها ونسبتها إلى السحر والشعر وغير ذلك من البهتان.

الإتحاف، ٣١٦؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٣) يعني: قرأ يعقوب بياء الغيبة في لفظ (يدعون) كما ذكره الشارح في الآية (٧٣) وهو الموضع الثاني، وهي من تفرده، فخرج الموضع الأول في هذه السورة وهو في الآية (٦٢)، وفي سورة لقمان الآية (٣٠)، فهم فيهما كأصحابهم فلأبي جعفر الخطاب وليعقوب وخلف الغيبة.

وقرأ أبو جعفر وخلف بالخطاب في الموضع الثاني هنا من الموافقة وموضع العنكبوت سيذكر في سوره.

وجه الغيب حملة على قوله: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾، ﴿وَإِنْ يَسْلُمُ﴾. ووجه الخطاب على أنه للمشركين الحاضرين؛ لأنه أذعى إلى تنكيتهم.

الإتحاف، ٣١٦؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

وهذه آخر مسائل سورة الحج.

بإيات الإضافة: واحدة: ﴿بِسْمِ اللَّطَّافِينَ﴾ فتحتها أبو جعفر وسكنها الآخرا. بإيات الزوائد: ثلاث: ﴿وَالْبَادِ﴾ أثبتها في الوصل أبو جعفر وفي الحالين يعقوب وحذفها خلف في =

﴿سَيْنَاءَ﴾^(١).

وقرأ روح ﴿تَبَّتْ بِالدَّهْنِ﴾^(٢) بفتح التاء وضم الباء [والباء في قوله: (بضم)^(٣)

بمعنى «مع»].

وقرأ أبو جعفر ﴿هَيَّاتَ﴾^(٤) كلاهما بكسر التاء.

الحالين. ﴿كَانَ نَكِيرًا﴾ أثبتتها يعقوب في الحالين وحذفها كذلك الآخرون. ﴿لِهَادِ الَّذِينَ﴾ أثبتتها يعقوب وقفًا وحذفها الآخرون ولا خلاف في حذفها وصلًا للساكين كما مر. ثم شرع في سورة المؤمنون:

(١) يعني: قرأ يعقوب بفتح السين من لفظ (سيناء) كما ذكر الشارح في الآية (٢٠) خلافًا لأصله. وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بكسر السين من الموافقة أيضًا. وهما لغتان الكسر لغة بنى كنانة والفتح لغة أكثر العرب. وهو جبل موسى عليه السلام بين أيلة ومصر. وقيل: بفلسطين. ومنع صرفه للتأنيث المعنوي والعلمية؛ لأنه اسم بقعة بعينها وقيل: للعجمية والتأنيث وهذا على قراءة كسر السين، ومن فتحها فهو ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة كصفراء وحمراء فوزنه فعلاء.

الإتحاف، ٣١٨؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٢) يعني: قرأ روح لفظ (تبت) بفتح حرف المضارعة وضم الباء كما ذكر الشارح في الآية (٢٠) خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة.

وقرأ رويس بضم حرف المضارعة وكسر الباء من الموافقة أيضًا.

وجه الضم في التاء والكسر في الباء على أنه مضارع (أثبت) رباعيًا بمعنى نبت فيكون لازمًا لأنهم يقولون: نبت البقل، وأثبت، بمعنى واحد. وقيل: معدى بالهمزة مثل أنبت الله الزرع وبالدهن مفعوله والباء زائدة على حد قوله: نضرب بالسيف ونرجوا بالفرح، أو حال والمفعول محذوف؛ أي: تبت زَيْتُونَهَا ومعه الدهن.

ووجه قراءة الفتح في التاء والضم في الباء على أنه مضارع نبت لازم وبالدهن حال من الشجرة؛ أي: تبت ملتبسة بالدهن؛ أي: وفيها الدهن. الإتحاف، ٣١٨؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٣) ما بين المعقوفين ذكر في نسخة ج في نهاية الشرح لهذين البيتين وبعبارة خطأ هكذا: (والباء في قوله: بلا ضم على) مما يدل على أن الكاتب لا علم له بالقراءات.

الإتحاف، ٣١٨؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٤) يعني: قرأ أبو جعفر بكسر التاء من لفظ ﴿هَيَّاتَ﴾ معًا كما ذكر الشارح من الآية (٣٦) وهي من تفرده.

وقرأ يعقوب وخلف بفتح التاء من الموافقة.

وإليهما أشار بقوله: [كلا] (١)، [وفتح تاء ﴿تَهَجُّرُونَ﴾ (٢) وضم الجيم] (٣)، ونون ﴿تَرًّا﴾ (٤)، ويعقوب لم يئونه (٥) وإليه أشار بقوله: (وحلا بلا)؛ أي: تنوين.

وَأِنَّهُمْ أَفْتَحَ فِدْ وَقَالَ مَعًا فَتَى وَخَفَّفَ فَرَضْنَا أَنْ مَعًا وَارْفَعَ الْوَلَا
حَلَا أَشَدُّهُمَا بَعْدَ انْصِبِنَ غَضِبَ افْتَحَدَ مِنْ ضَاذًا وَبَعْدُ الْخَفْضُ فِي اللَّهِ أَوْصِلًا
أي: وقرأ خلف بفتح ﴿أَنْهُمْ هُمْ﴾ (٦)، وقرأ بالألف في ﴿قَالَ كَمْ﴾، ﴿قَالَ كَلَّ﴾

وهما لغتان وقيل: الأول لما مضى، والثاني لما بقي، والتكرار للتأكيد وموضعه الرفع لقوله - تَعَالَى -:
﴿لِمَا تُوْعَدُونَ﴾. انظر: المصدر السابق.

(١) سقط هذا اللفظ من ج.

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر أيضًا بفتح التاء وضم الجيم من لفظ ﴿تَهَجُّرُونَ﴾ كما ذكر الشارح من الآية (٦٧) خلافاً لأصله.

وقرأ يعقوب وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه هذه القراءة على أنها من الهجر بسكون الجيم؛ وهو القطع والصد أو من الهجر بفتح الجيم وهو الهديان وما لا خير فيه من الكلام. والهجر بالفتح الهديان لعدم الفائدة. وقيل: جعله من الهجران؛ أي: تهجرون آيات الله ولا تؤمنون بها.

ووجه من قرأ بضم التاء وكسر الجيم - وهو أصل أبي جعفر - على أنه من أهجّر في منطقته إذا أفحش والهجر بالضم الفحش.

(٣) ما بين المعقوفين في نسخة ج هكذا: (وقرأ أبو جعفر ﴿تَهَجُّرُونَ﴾ بفتح التاء وضم الجيم)، والصواب ما ذكر.

(٤) يعني: قرأ أبو جعفر بتنوين لفظ ﴿تَرًّا﴾ وصلا وإبداله وقفًا ألفًا من الآية (٤٤) خلافاً لأصله.

(٥) وقرأ يعقوب بعدم التنوين كما قال الشارح خلافاً لأصله أيضًا وقفًا ووصلا.

وقرأ خلف بلا تنوين من الموافقة.

وجه التنوين على أنه مصدر منصرف على «فعل» كنصر نصرًا والألف مبدلة من التنوين نحو همسًا وعوجًا من الموازنة وهي المتابعة بغير مهلة. ويجوز أن تكون ألفه للإلحاق فهو على وزن «فعلل» إلحاقًا له بجعفر كالألف في (أرطى) وهو منصوب على الحال فلما نُؤن دخل ألف الإلحاق على ألف التنوين فذهبت للساكنين؛ أي: ثم أرسلنا رسلنا حالة كونهم متتابعين.

ووجه عدم التنوين على أنه مصدر مؤنث على وزن فعلى كدعوى فألفه للتأنيث كسكرى ودعوى وشورى؛ لأن الرسل جماعة والمصادر تلحق أواخرها ألف التأنيث وتجاوز الإمالة على هذه القراءة لمن لهم الإمالة. الإتحاف، ٣١٩؛ وابن عبد الجواد، مخطوط؛ والفاسي، مخطوط.

(٦) يعني: قرأ خلف بفتح الهمزة من لفظ ﴿أَنْهُمْ﴾ كما قال الشارح من الآية (١١١) خلافاً لأصله.

إِنْ ﴿١﴾.

وقرأ يعقوب [بتخفيف ﴿وَفَرَضْنَاهَا﴾] ﴿٢﴾ [٣]، وقرأ أيضًا في ﴿أَنْ لَعَنْتَ اللَّهَ﴾، ﴿أَنْ غَضِبَ﴾ ﴿٤﴾ الله بتخفيف (أَنْ) فيهما ورفع (لعنت) و(غضب) وإليه الإشارة بقوله:

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة. وجه الفتح على تقدير بأنهم أو لأنهم على التعليل وحذف المفعول الثاني لجزيتهم. أو مفعول ثان لجزيتهم؛ أي: جزيتهم فوزهم والمراد بالفوز النجاة من النار. ووجه الكسر على الاستئناف؛ أي: أنه استأنف الإخبار بفوزهم وحذف المفعول الثاني لجزيتهم. الإتحاف، ٣٢١؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(١) يعني: قرأ خلف بفتح القاف وإثبات ألف بعدها وفتح اللام من لفظ ﴿قَالَ﴾ معًا كما قال الشارح - رحمه الله - تعالى - من الآية (١١٢)، والآية (١١٤) خلافاً لأصله. وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة. وجه من قرأ بالألف فيهما على أنه فعل ماضٍ وفاعله ضمير يعود على الله - تعالى - أو على الملك الموكل بهم؛ أي: قال الله، أو قال الملك. ومن قرأ بالأمر فيهما فعلى أنه أسند الفعل على طريق الأمر إلى مَنْ عَيَّنَهُ الله لسؤالهم عن ذلك. انظر: المصدر السابق.

وهذه آخر مسائل سورة المؤمنون.

بإيات الإضافة: واحدة: ﴿لَعَلَّيْ أَعْمَلُ صَالِحًا﴾ فتحتها أبو جعفر وسكّنها الآخرون. بإيات الزوائد: ست: ﴿يَمَّا كَذَّبُوا﴾ الآية (٢٦) والآية (٣٩)، ﴿فَأَقْوَصُونَا﴾، ﴿أَنْ يَحْضُرُونَ﴾، ﴿رَبِّ أَرْجِعُونَا﴾، ﴿وَلَا تَكَلِّمُونَا﴾. أثبتها في الحاليين يعقوب، وحذفها الآخرون والله الموفق. (٢) هذا شروع من الشارح في «سورة النور»؛ يعني: قرأ يعقوب بتخفيف الراء من لفظ (وفرضناها) كما ذكر الشارح من الآية (١) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة. وجه التخفيف على معنى فرضنا الحدود والأحكام؛ أي: جعلناها واجبة مقطوعاً بها؛ أي: من الفرائض والتشديد للمبالغة في الإيجاب وتوكيده أو لكثرة المفروض عليهم؛ أو لأن فيها فرائض شتى. تقول: فَرَضْتُ الفريضة وفَرَضْتُ الفرائض. الإتحاف، ٣٢٢؛ وابن عبد الجواد، مخطوط. (٣) ما بين المعقوفين ذكر في أ، ب، ج هكذا: (وفرضناها) بتخفيف الراء وما ذكر من د، هـ، وهو الصواب.

(٤) قراءة يعقوب بتخفيف (أَنْ) في الموضعين؛ أي: بسكون النون فيهما كما ذكر الشارح في الآية (٧) والآية (٩) خلافاً لأصله، وقرأ برفع التاء في لفظ (لعنت) خلافاً لأصله، وكذا الباء في لفظ (غضب) كما ذكر الشارح من تفرده. ووافق أصله في فتح ضاد (غضب) ولذلك لم يتعرض له الناظم، وجر لفظ الجلالة بعدهما من الموافقة.

(وارفع الولا)^(١). وشدد أبو جعفر (أن) معًا ونصب (لعت) و(غضب)^(٢)، وفتح ضاده وخفض الاسم الشريف بعدهما كأبي عمرو وسكت الشيخ عن حركة الضاد في حق يعقوب؛ لأنه يفتح كأصله، وتعرض لحركة الباء، - وهي الضم - للمخالفة؛ فقراءة يعقوب انفراد بها في (غضب)^(٣) والمراد بقوله: (بعد انصبًا)؛ أي: (لعت).

وَلَا يَتَأَلَّ اعْلَمَ وَكَبْرَهُ ضَمَّ حُطَّ وَغَيْرِ انْصَبَ إِذْ دُرِّيَّ اضْمُم مُثَقَّلًا
حَمَى فِذْ تَوَقَّدَ يَذْهَبُ اضْمُم بِكَسْرٍ إِذْ وَيَحْسِبُ حَاطِبٌ فُقٌ وَحَقٌّ لِيَبْدِلَا
وقرأ أبو جعفر ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو﴾ يتألّ [بتاء^(٤) مفتوحة بعد الياء وهمزة مفتوحة] بعدها ولام مفتوحة مشددة^(٥).

(١) يريد الناظم بكلمة (الولا) لفظي لعنت وغضب اللذين يأتيان بعد (أن) في الموضعين.
(٢) يعني: قرأ أبو جعفر بتشديد ﴿أَنْ﴾ في الموضعين السابقين ونصب ﴿لَعَنَّتَ﴾ و﴿عَضَبَ﴾، وفتح ضاد ﴿عَضَبَ﴾ وخفض لفظ الجلالة بعدهما خلًا لأصله في التشديد، وجر لفظ الجلالة وفتح تاء لعنت. أما فتح الباء في غضب فمن الموافقة.
والخلاصة أن يعقوب قرأ في الموضعين بتخفيف ﴿أَنْ﴾ وإسكانها ورفع لعنت وغضب وجر لفظ الجلالة خلًا لأصله، أما رفع الباء من ﴿عَضَبَ﴾ فمن تفرده.

وأن أبا جعفر قرأ بتشديد ﴿أَنْ﴾ وفتحها وفتح ضاد ﴿عَضَبَ﴾ مع نصب بائه ونصب التاء من ﴿لَعَنَّتَ﴾ خلًا لأصله في كل القيود، إلا فتح باء غضب فمن الموافقة. وأن خلًا قرأ مثل قراءة أبي جعفر من الموافقة أيضًا.

وجه قراءة يعقوب على أن ﴿أَنْ﴾ مخففة من الثقيلة في الموضعين واسمها ضمير الشأن المقدر وما بعدهما رفع على أنه مبتدأ والجار والمجرور وهو عليها خبره والجملة خبر ﴿أَنْ﴾ المخففة وعَضَبَ مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله.

ووجه قراءة أبي جعفر وخلف بالتشديد والنصب على الأصل ونصب ﴿لَعَنَّتَ﴾ و﴿عَضَبَ﴾ اسمهما مضافًا إلى لفظ الجلالة والظرف بعدهما خبر.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٣٢٢.

(٣) سبق التنبيه على هذه القراءة.

(٤) ما بين المعقوفين ذكر في أ هكذا: (بتاء مفتوحة بعدها لام مفتوحة) وهي عبارة ناقصة، والصواب ما ذكرناه كما في بقية النسخ.

(٥) قراءة أبي جعفر في لفظ (يأتل) هكذا ﴿يَتَأَلَّ﴾ كما ذكرها الشارح بقيودها من الآية (٢٢) وهي على وزن يتفعل من تفرده.

وقرأ يعقوب ﴿كَبْرُهُمْ مِنْهُمْ﴾^(١) بضم الكاف. ونصب أبو جعفر ﴿عَبْرٌ أُولَى﴾^(٢) كشعبة.

وقرأ يعقوب وخلف ﴿دُرِّيُّ﴾^(٣) بالضم والتشديد كنافع، وقوله: (اضمم) إنما هو بالنسبة إلى يعقوب؛ لأن حمزة يضم بعد ذلك، ولك أن تقول: بالنسبة إليهما، ويكون زيادة بيان، وقد ذكّرت في سورة أم القرآن أنه إنما يفعل ذلك لقصد الاختصار ونحو ذلك.

وقرأ يعقوب وخلف بهمزة ساكنة بعد حرف المضارعة وبعدها تاء مفتوحة ولام مكسورة مخففة من الموافقة.

وجه قراءة أبي جعفر على أنه مضارع تألى يتألى بمعنى تكلف الحلف؛ أي: لا يحلف أولوا الفضل على أن لا يؤتوا، ودل على حذف (لا) خلو الفعل من النون الثقيلة تلزم في الإيجاب. ووجه قراءة الآخرين على أنه مضارع ائتلى على وزن افعل يفتعل من الإلية وهي الحلف فالقراءتان بمعنى واحد، أو من أوت قصرت. الإتحاف، ٣٢٣؛ والنويري على الدرّة، مخطوط.

(١) يعني: قرأ يعقوب لفظ ﴿كَبْرُهُمْ﴾ بضم الكاف كما ذكره الشارح من الآية (١١) وهو من تفرده. وقرأ أبو جعفر وخلف بكسر الكاف من الموافقة.

وهما لغتان، وكبر الشيء معظمه لكن غلب المضموم في السن والمكانة. وقيل: بالضم معظم الإفك، وبالكسر البداية به أو الإثم. انظر: المصدر السابق.

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر بنصب الراء من لفظ ﴿عَبْرٌ﴾ كما ذكره الشارح من الآية (٣١) خلافاً لأصله. وقوله: كشعبة؛ لأنه ممن يقرأ كذلك.

وقرأ يعقوب وخلف بخفض الراء من الموافقة.

وجه النصب على أنه حال أو استثناء.

ووجه الحفض على أنه نعت للتابعين، أو بدل منهم، أو عطف بيان لهم.

الإتحاف، ٣٢٤؛ والنويري على الدرّة، مخطوط.

(٣) يعني: قرأ يعقوب وخلف بضم الدال وتشديد الياء من لفظ ﴿دُرِّيُّ﴾ مع عدم الهمز كما ذكر الشارح من الآية (٣٥) خلافاً لأصليهما. وقوله: كنافع؛ لأنه ممن يقرأ كذلك، وضم الدال لخلف من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه هذه القراءة على أنه منسوب إلى الدرّة؛ لصفاتها وضوئها ولعانها؛ لفضل ذلك الكوكب على سائر الكواكب، وقيل: أصله دريء، فأبدلت الهمزة ياء وأدغمت في الياء الزائدة فيها فيكون بمعنى دفع؛ لأن الكوكب يدفع الظلمة بنوره وفيه معنى المبالغة. انظر: المصدر السابق.

وقرأ أبو جعفر [توقد] ^(١) بوزن تَفَعَّلَ كما لفظ به ^(٢).
 ﴿يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ﴾ ^(٣) بضم الباء وكسر الهاء. وخَفَّفَ يعقوب
 ﴿وَلَيَسِّدَنَّاهُمْ﴾ ^(٤)، وعَلِمَ من لفظه.

(١) ما بين المعقوفين ذُكر في ج هكذا: (تَوَقَّدَ) كما تلفظ بها بقاء وواو مفتوحتين وفتح القاف مشددة وفتح الدال، وقد سقطت هذه الجملة من (ب)، وما ذُكر من (أ).

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر لفظ ﴿توقد﴾ كما لفظ به الناظم، بقاء مفتوحة وواو مفتوحة وتشديد القاف وفتح الدال على وزن تَفَعَّلَ، خلافاً لأصله.

وقرأ يعقوب كذلك من الموافقة.

وقرأ خلف ﴿توقد﴾ بقاء مضمومة وإسكان الواو مديّة، وتخفيف القاف ورفع الدال عل التائيث من الموافقة.

وجه قراءة أبي جعفر ويعقوب على أنه فعل ماضٍ، وفيه ضمير يعود على الزجاجاة أو المصباح وهو الفاعل.

ووجه قراءة خلف على أنه فعل مضارع من أوقد مبني لما لم يسم فاعله ونائب الفاعل ضمير يعود على الزجاجاة أو المشكاة على حد: أوقدت القنديل والمسجد.

الإتحاف، ٣٢٥؛ وابن عبد الجواد؛ والنويري على الدرّة، مخطوطتان.

(٣) كلام الشارح معطوف على أبي جعفر وقراءته في لفظ ﴿يَذْهَبُ﴾ كما ذكرها الشارح - رحمه الله - تعالى - من الآية (٤٣) وهي من تفرده.

وقرأ يعقوب وخلف بفتح الباء والهاء من الموافقة.

وجه قراءة أبي جعفر على أنه مضارع أذهب المعدى بالهمزة. وقيل: الباء مؤكدة كما في قوله - تعالى -: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾. وقيل: الباء بمعنى مِنْ والمفعول محذوف؛ أي: يذهب النور من الأبصار.

ووجه القراءة الأخرى على أنه مضارع ذهب المجرد الثلاثي والباء للتعدية. الإتحاف، ٣٢٥.

(٤) يعني: قرأ يعقوب بتخفيف الدال من لفظ ﴿وَلَيَسِّدَنَّاهُمْ﴾، وعلمت هذه الترجمة من لفظ الناظم كما ذكره الشارح، ويلزم من التخفيف إسكان الباء من الآية (٥٥) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف بتشديد الدال ويلزم منه فتح الباء من الموافقة.

وجه التخفيف على أنه من أبدل إبدالاً.

وجه التشديد على أنه من بدّل تبديلاً. والتخفيف صالح للقليل والكثير والمراد به هنا الكثير، والتشديد صريح في الكثير، فالقراءتان بمعنى واحد.

هذا، وقد قدم الشارح الكلام على ﴿وَلَيَسِّدَنَّاهُمْ﴾ مراعاة للنص الكريم بخلاف الناظم.

الإتحاف، ٣٢٦.

وقرأ خلف بالخطاب في ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(١).

«وَمِنْ سُورَةِ الْفُرْقَانِ إِلَى سُورَةِ الرُّومِ»

وَنَحْشُرُ يَا حُزْ إِذْ وَجْهَلْ نَتَّخِذُ أَلَا أَشْدُّ تَشَقُّقُ جَمْعُ ذُرِّيَّةٍ حَلَا

قرأ يعقوب وأبو جعفر ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾^(٢) [بالياء]^(٣).

وقرأ أبو جعفر ﴿تَتَّخِذُ مِنْ دُونِكَ﴾^(٤) بضم النون وفتح الحاء.

وشدد يعقوب ﴿تَشَقَّقُ﴾^(٥) معاً،

(١) قراءة خلف في لفظ ﴿لَا تَحْسَبَنَّ﴾ كما ذكرها الشارح من الآية (٥٧) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه الخطاب على أنه لسيدنا محمد ﷺ والذين مفعول أول، ومعجزين مفعول ثانٍ.

وهذا آخر مسائل سورة النور، وليس فيها شيء من الياءات.

(٢) يعني: قرأ يعقوب وأبو جعفر بياء الغيبة من لفظ ﴿نَحْشُرُهُمْ﴾ كما ذكر الشارح من الآية (١٧) خلافاً لأصليهما.

وقرأ خلف بالنون من الموافقة.

وجه الياء مراعاة لقوله - تعالى -: ﴿كَانَ عَلَى رَيْبِكَ﴾.

ووجه النون الالتفات من الغيبة إلى التكلم بنون العظمة وهو أسلوب من أساليب الفصاحة.

الإتحاف، ٣٢٨؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٣) سقطت من ج.

(٤) قراءة أبي جعفر في لفظ ﴿تَتَّخِذُ﴾ كما ذكرها الشارح من الآية (١٨)، وهي من تفرده.

وقرأ يعقوب وخلف بفتح النون وكسر الحاء من الموافقة.

وجه قراءة أبي جعفر على أن الفعل مبني لما لم يسم فاعله ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره نحن؛

أي: ما كان لنا أن نتخذ من دونك آلهة فتعبد. وقال ابن جنبي وغيره: إن ﴿مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ حال ومن

زائدة لتأكيد النفي، والمعنى: ما كان لنا أن نعبد من دونك ولا نستحق الولاية ولا العبادة.

الإتحاف، ٣٢٨؛ والنويري على الطيبة، مخطوط.

ووجه قراءة الآخرئين على بناء الفعل للمعلوم فمن أولياء مفعوله؛ أي: ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من

دونك من أولياء فعبدهم فكيف نأمر غيرنا بعبادتهم. انظر: المصدر السابق.

(٥) يعني: قرأ يعقوب بتشديد الشين من لفظ ﴿تَشَقَّقُ﴾ في موضعين كما ذكر الشارح؛ الموضع الأول

هنا الآية (٢٥)، والثاني في سورة ق الآية (٤٤) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.

وجمع ﴿وَذَرَيْنَا﴾^(١) كنافع.
 وَيَأْمُرُ خَاطِبٌ فِذْ يَضِيقُ وَعَظْفُهُ إِذْ صَبَنَ وَأَتْبَاعُكَ حَلَا خَلَقُ أَوْصِلَا
 قرأ خلف ﴿تَأْمُرْنَا﴾^(٢) بالخطاب.
 وقرأ يعقوب ﴿وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ﴾^(٣) بنصب الفعلين، وقرأ ﴿وَأَتْبَعَكَ

وقرأ خلف بتخفيف الشين من الموافقة أيضًا.

وجه التشديد على أن الأصل تتشقق أدغمت التاء الثانية في الشين بعد قلب التاء شينًا، وسوغ ذلك التقارب.

وجه التخفيف على حذف تاء المضارعة، أو تاء التفعّل على الخلاف مبالغة في التخفيف. الإتحاف، ٣٢٨؛ والنويري على الدرّة، مخطوط.

(١) يعني: قرأ يعقوب لفظ ﴿وَذَرَيْنَا﴾ بألف بين الباء والتاء على الجمع كما ذكر الشارح من الآية (٧٤) خلافًا لأصله. وقول الشارح: كنافع؛ لأنه ممن يقرأ كذلك.

وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.

وقرأ خلف بغير ألف من الموافقة أيضًا.

وجه التوحيد أن الذرية تقع على الجمع فلما دلت على الجمع بلفظها استغنى عن جمعها. ووجه الجمع لإظهار المعنى ومناسبة لما عطف عليه.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٣٣٠.

(٢) يعني: قرأ خلف ببناء الخطاب في لفظ ﴿تَأْمُرْنَا﴾ كما ذكر الشارح من الآية رقم (٦٠) خلافًا لأصله. وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه الخطاب على أن الفعل مسند إلى ضمير النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مخاطبًا؛ أي: قالوا: تأمرنا يا محمد.

ومن قرأ بالياء فقد أسند الفعل إلى ضمير النبي ﷺ غائبًا؛ أي: قالوا: وما الرحمن أنسجد لما يأمرنا محمد.

ابن عبد الجواد؛ والإتحاف، ٣٢٩.

وهذا آخر مسائل سورة الفرقان

يَاءَاتِ الإِضَافَةِ: نَتَانِ: ﴿بَلَّيْتَنِي أَنَحَّدْتُ﴾ أسكنها الكل، ﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ فتحها أبو جعفر وروح وسكنها رويس وخلف. وليس فيها شيء من ياءات الزوائد. والله أعلم.

(٣) هذا شروع من الشارح في «سورة الشعراء» والمعنى أن يعقوب قرأ بنصب القاف في لفظي ﴿وَيَضِيقُ﴾ و﴿يَنْطَلِقُ﴾ من الآية (١٣) وهي من تفرده. وأشار الناظم إلى الفعل الثاني بقوله: (وعظفه).

وقرأ أبو جعفر وخلف بالرفع فيهما من الموافقة.

الْأَرْدَلُونَ ﴿١﴾ بالقطع وإسكان التاء وزيادة ألف بعد الباء ورفع العين.
 وقرأ أبو جعفر ﴿إِلَّا خُلِقَ الْأَوَّلِينَ﴾ ﴿٢﴾ بفتح الحاء وإسكان اللام وعُلِمَ من لفظه.
 نَزَلَ شَدَّ بَعْدُ أَنْصَبَ وَنَوَّنَ سَبَأُ شَهَا بِ حُزْمَكْتَ افْتَحَ يَا وَأَلَّا ائْتَلُ طَبَّ أَلَّا
 قرأ يعقوب ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ ﴿١٩٣﴾ بالتشديد كحمزة،

وجه النصب العطف على ﴿أَنْ يُكَذِّبُونَ﴾ المنصوب بأن فيكون من جملة ما يخاف منه.
 ووجه الرفع على الاستئناف.
 الإتحاف، ٣٣١؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.
 (١) قراءة يعقوب أيضًا في لفظ ﴿وَاتَّبَعَكَ﴾ كما ذكرها الشارح هكذا: (وَأَتْبَاعُكَ) وذلك من الآية (١١١) وهي من تفرده.

وقرأ أبو جعفر وخلف بهمزة وصل وفتح التاء المشددة وحذف الألف المدية وفتح العين من الموافقة.
 وجه قراءة يعقوب على أنها جمع تابع؛ كصاحب وأصحاب، أو تبيع؛ كشريف وأشراف. وهو مبتدأ والأردلون خبر، والجملة حال أو عطف على ضمير أنؤمن للفصل بك.
 ووجه قراءة الآخرين على أنها فعل ماض والأردلون فاعل، والجملة حال من كاف لك.
 الإتحاف، ٣٣٣.

(٢) قراءة أبي جعفر في لفظ ﴿خُلِقَ﴾ كما ذكرها الشارح في الآية (١٣٧) خلافاً لأصله.
 وقرأ يعقوب كذلك من الموافقة؛ أي: بفتح الحاء وإسكان اللام.
 وقرأ خلف بضم الحاء واللام من الموافقة أيضًا.
 وجه الفتح والإسكان على أنه مصدر من قولهم: خلق، واختلق بمعنى الكذب؛ والمعنى: ما هذا إلا كذب الأولين؛ أي: إلا كذب مثل كذب الأولين من أضربك.
 ووجه الضم في الحاء واللام على أن المعنى ما هذا إلا عادة آياتنا السابقين وفيه مدح لآبائهم أو دين الأولين دانوا به ولم نبتدعه.
 الإتحاف، ٣٣٣؛ الفاسي على الشاطبية، مخطوط.

(٣) لم يُبَيِّنْهُ الشارح - رحمه الله - تَعَالَى - على نصب ما بعد نزل وهما لفظا (الروح) و(الأمين)، كما أمر به الناظم فلعله سهو منه؛ والمعنى: أن يعقوب قرأ بتشديد الزاي من لفظ ﴿نَزَلَ﴾ من الآية (١٩٣) خلافاً لأصله. وهذا معنى قول الناظم: (نزل شد). ثم قال الناظم: (بعْدُ أَنْصَبَ)؛ يعني: قرأ يعقوب بالنصب في لفظي الروح والأمين وهما بعد لفظ (نزل) خلافاً لأصله كذلك.
 وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بالتخفيف ورفع الروح والأمين من الموافقة أيضًا.
 وجه التشديد في نزل على أنه من التنزيل والفاعل ضمير يعود على الله ~~وَعَلَى~~؛ لأنه الذي نَزَلَ به جبريل. ونصب الروح على أنه مفعول والأمين صفة له.
 ووجه التخفيف على أنه من النزول ورفع الروح على أنه فاعل وهو جبريل ~~الذي نَزَلَ~~؛ لأنه النازل به =

ونَوْنٌ ﴿سَيِّبًا﴾^(١) معًا و﴿بِشَّهَابٍ قَبَسٍ﴾^(٢). وفتح روح كاف ﴿فَمَكَّثٌ﴾^(٣) وقرأ أبو جعفر ورويس ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾^(٤) بالتخفيف كالكسائي.

والأمين صفة. والإتحاف، ٣٣٤؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

وهنا تمت سورة الشعراء.

بيئات الإضافة: فيها ثلاث عشرة: ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ في قصة موسى وهود، ﴿بِعَادِي إِكْرَمٍ﴾، ﴿عَدُوٌّ لِّيَ إِلَّا﴾، ﴿وَأَغْفِرْ لِيَّ إِنَّهُ﴾، ﴿إِنْ أَجْرِي إِلَّا﴾ خمسة مواضع في قصة نوح وهود وصالح ولوط وشعيب، ﴿رَبِّيَ أَعْلَمُ﴾ فتحهن أبو جعفر وسكنهن الآخران. ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي﴾، ﴿وَمَنْ مَعِيَ مِنْ﴾ أسكنهما الكل.

بيئات الزوائد: ست عشرة: ﴿أَنْ يَكْذِبُونَ﴾، ﴿أَنْ يَقْتُلُونَ﴾، ﴿سَيِّدِينَ﴾، ﴿فَهُوَ يَهْدِينِ﴾، ﴿وَيَسْفِينِ﴾، ﴿فَهُوَ يَشْفِينِ﴾، ﴿ثُمَّ يُخَيِّبِينَ﴾، ﴿كُذَّبُونَ﴾، ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ الثمانية أثبت الجميع يعقوب في الحاليين، وحذف الآخران الجميع في الحاليين. والله أعلم.

(١) هذا شروع من الشارح في «سورة النمل».

فاعل ونَوْنٌ يعود على يعقوب؛ والمعنى: أنه قرأ بتنوين الهمزة مع كسرها في لفظ ﴿سَيِّبًا﴾ في موضعين كما ذكر الشارح الأول من الآية (٢٢) هنا، والثاني في سورة سبأ في الآية (١٥) خلافًا لأصله. وأطلقه الناظم اعتمادًا على الشهرة.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

ووجه التنوين على أنه مصروف لإرادة الحي أو الموضع أو الأب، وللتناسب مع بنيان.

ووجه من لم ينون جعله اسما للقبيلة أو المدينة فمنعه من الصرف للعلمية والتأنيث.

الإتحاف، ٣٣٦؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٢) يعني: قرأ يعقوب أيضًا بتنوين الباء من لفظ ﴿بِشَّهَابٍ﴾ من الآية (٧) خلافًا لأصله.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بحذف التنوين من الموافقة أيضًا.

وجه التنوين على القطع عن الإضافة، وقبس بدل منه أو صفة له؛ بمعنى مقبوس أو مقبوس وضع موضع القبس.

ووجه ترك التنوين على الإضافة لبيان النوع؛ أي: بشهاب من قبس؛ كخاتم فضة وباب ساج؛ لأن القبس شعلة من النار وكذلك الشهاب.

الإتحاف، ٣٣٥.

(٣) قراءة رُوح عن يعقوب في الآية (٢٢) في لفظ ﴿فَمَكَّثٌ﴾ كما ذكرها الشارح خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر ورويس وخلف بضمها من الموافقة وهما لغتان كطهر.

(٤) يعني: قرأ أبو جعفر ورويس بتخفيف اللام من لفظ ﴿أَلَّا﴾ كما ذكر الشارح من الآية (٢٥) خلافًا لأصليهما. وقوله: كالكسائي؛ لأنه يقرأ كذلك.

وَأَنَا وَإِنَّ افْتَحَ حَلَا وَطَرًا حِطَا بُ يَدْكُرُو أَدْرَكَ أَلَا هَادٍ وَالْوَلَا
فَتَّى يَصْدُرَ افْتَحَ ضَمٌّ أَدْ وَاضْمٌ اكْسِرُنْ حَلَا وَيُصَدِّقُ فِيهِ فَذَانِكَ يُعْتَلَا
قرأ يعقوب ﴿أَنَا دَمَرْنَاهُمْ﴾ و﴿أَنَّ النَّاسَ﴾ بالفتح^(١) كعاصم وخاطب رويس

وقرأ روح وخلف بتشديد اللام من الموافقة.

وجه التخفيف على أن ﴿أَلَا﴾ للاستفتاح و﴿يَا﴾ قيل: حرف تنبيه وجمع بينه وبين الاستفتاح للتأكيد، وقيل: للنداء، والمنادى محذوف؛ أي: يا هؤلاء أو يا قوم، واسجدوا فعل أمر ويجوز الوقف ابتلاء على هذه القراءة على ألا يا معًا والابتداء بالسجودا بهمزة مضمومة على أنه فعل أمر ثالثه مضموم ضمًّا لازمًا وذلك حكمة، ويجوز الوقف اختبارًا كذلك على كل من ألا وحدها ويا وحدها؛ لأنهما حرفان منفصلان. والابتداء أيضًا اسجدوا بهمزة مضمومة أما في حالة الاختيار فلا يصح الوقف على ألا ولا على يا بلّ يتعين وصلهما باسجدوا. وقد سمع ذلك في النثر والنظم وهي لغة لبعض العرب. يقولون: ألا يا انزلوا بمعنى: يا قوم انزلوا أو يا هؤلاء انزلوا. وقول الشاعر:

ألا يا اسلمى يا دار مِيَّ على البلى ولا زال منهلاً بجرعائك القطر

وخص الوقف بالاختيار؛ لأنها كلمات لا يوقف عليها في الاختيار بالثناة.

وجه التشديد على أن أصلها (أن لأم) فإن ناصبة للفعل ولذا سقطت نون الرفع منه والنون مدغمة في لا الزائدة للتأكيد، إن جعلت أن وما بعدها في موضع مفعول يهتدون بإسقاط إلى؛ أي: أن يسجدوا، أو بدلاً من السبيل، فإن جعلت بدلاً من أعمالهم وما بين المبدل منه والبدل اعتراض؛ أي: وزين لهم الشيطان عدم السجود لله أو خبيرًا محذوف؛ أي: أعمالهم ألا يسجدوا فلا نافية حينئذ لا مزيدة. ويجوز أن تكون مفعولاً لأجله؛ أي: فصدّهم لئلا يسجدوا، ولا يجوز وقف الاختيار على أن وحدها على هذه القراءة؛ لأنها موصولة رسماً ولا على الياء وحدها من يسجدوا؛ لأنها ياء المضارعة اهـ بتصريف من الإتحاف، ٣٣٦؛ والفاسي، مخطوط.

(١) يعني: قرأ يعقوب بفتح الهمزة من لفظ ﴿أَنَا﴾ ولفظ ﴿أَنَّ﴾ كما ذكرهما الشارح، الأولى في الآية (٥١) والثانية في الآية (٨٢) خلافاً لأصله. وقوله: كعاصم؛ لأنه ممن يقرأ كذلك.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بالكسر من الموافقة أيضًا.

ولنبداً بتوجيه الآية الأولى فنقول: وجه من قرأ بفتح ﴿أَنَا دَمَرْنَاهُمْ﴾ أنه جعل كيف حال، وكان تامة وعاقبة فاعلاً وفتح أنا على تقدير حرف الجر؛ أي: لأننا دمرناهم. أو جعل أنا دمرناهم بدلاً من عاقبة أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هي أنا دمرناهم. أو جعل كان ناقصة وعاقبة اسمها وكيف خبرها وأنا دمرناهم على الأوجه الثلاثة. أو جعل كان ناقصة وعاقبة اسمها وأنا دمرناهم خبرها وكيف حالاً. ووجه من كسر أنه جعل كان تامة وعاقبة فاعلاً وكيف حالاً أو جعل كان ناقصة وعاقبة اسمها وكيف خبرها وأنا دمرناهم على الوجهين جملة استثنائية مفسرة لمعنى الكلام.

﴿فَلَيْلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾^(١). وقرأ أبو جعفر ﴿بَلِ أَدْرَاكَ﴾^(٢) كأبي عمرو. وقرأ خلف ﴿[يَهْدِي] أَلْعَمَى﴾^(٣) بياء كسائر القراء خلافاً لشيخه. وأشار بقوله: (والولا) إلى

وتوجيه الآية الثانية: من قرأ بالفتح في أن فعلى تقدير حذف الباء؛ أي: تكلمهم بأن الناس كانوا وهو مفعول تكلمهم؛ أي: تقول لهم: إن الناس كانوا... إلخ. أو مفعول من أجله تقديره تكلمهم؛ لأن الناس لا يوقنون بخروج الدابة ولا يوقنون بالآخرة وأمور الدين ثم حذفت اللام، فموضع الجملة نصب بتعدّي الفعل إليها على قول البصريين أو نصب بنزع الخافض في قول الفراء. وخفض في قول الكسائي وإن فقد الخافض.

ووجه الكسر على الاستئناف فهو ابتداء كلام من الله ﷻ أو تكلمهم بمعنى القول.

الإتحاف، ٣٣٨؛ وابن خالويه، ٢٧٥.

(١) قراءة رويس عن يعقوب بناء الخطاب من لفظ ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ كما ذكرها الشارح من الآية (٦٢) خلافاً لأصله في الخطاب ووافق صاحبه في تشديد الدال؛ ولذا لم يتعرض له الناظم. وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك؛ أي: بناء الخطاب من الموافقة. وشدد الدال أبو جعفر وخففها خلف من الموافقة كذلك.

وروى روح ياء الغيبة والتشديد من الموافقة أيضاً.

وجه الخطاب مراعاة لقوله - تعالى -: ﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ﴾.

وجه الغيب مراعاة لقوله - تعالى -: ﴿بَلِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

ابن عبد الجواد، مخطوط.

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر لفظ ﴿أَدْرَاكَ﴾ من الآية (٦٦) بهمزة قطع مفتوحة وسكون الدال مخففة ويلزم منه سكون اللام في ﴿بَلِ﴾ كقراءة أبي عمرو؛ لأنه ممن يقرأ كذلك خلافاً لأصله. وقرأ يعقوب كذلك من الموافقة.

وقرأ خلف بهمزة وصل تسقط في الوصل وتثبت في الابتداء مكسورة ويلزم منه كسر اللام في بل وفتح الدال وتشديدها وألف بعدها من الموافقة أيضاً.

وجه التخفيف في الدال على أنه فعل رباعي مزيد من أدرك فهمزته همزة قطع ومعناه بلغ علمهم إليه وانتهى وفني، والاستفهام للإنكار؛ أي: هل أدرك علمهم في الآخرة شيئاً؟! فأبدلت

ووجه التشديد على أن الأصل تدارك بمعنى تتابع فأريد إدغام التاء في الدال لاتحاد الخرج، فأبدلت دالاً، وسكنت فتعذر الابتداء بها فاجتلبت همزة الوصل فصار أدارك فانتقل من تفاعل إلى افتاعل؛

أي: اجتمع علمهم هنا على البعث. والرسم يحتمل القراءتين؛ لأنه بغير ألف.

الإتحاف، ٣٣٩؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٣) في نسخة ج: (هدى)، والصواب ما ذكرناه.

(٤) يعني: قرأ خلف لفظ ﴿يَهْدِي﴾ من الآية (٨١) هنا وفي سورة الروم الآية (٥٣) بكسر الباء الموحدة وفتح الهاء وألف بعدها وجر العمى خلافاً لأصله كما ذكر الشارح.

خفض العمى، وهذه إشارة لا يفهمها إلا من حقق الشاطبية، بل لو ترك [الشيخ التقيد في^(١) جميع المنظومة] وجعلها كلها إشارة لفهمناها^(٢)، هذا، وقد صنّف بعضهم^(٣)

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة. وأطلق الناظم اعتماداً على الشهرة. وجه هذه القراءة على أنه اسم فاعل مضاف إلى العمي بعد حذف التنوين للتخفيف وكان الأصل بهاد العمي وأدخل الباء على اسم الفاعل؛ لتأكيد النفي. ووجه من قرأ (تهدي العمي) على أنه فعل مضارع والعمي مفعول به وعدها بعن إلى الضلالة؛ ومعنى هدها عن الضلالة؛ أي: أبعده بالهدى عنها.

انظر: المصدر السابق.

واتفقوا هنا على الوقف بالياء اتباعاً لحظ المصحف؛ لأنه مرسوم بالياء فيها وأمّا في الروم فوقف يعقوب بالياء حملاً على موضع النمل والآخرا بحدفها اتباعاً للرسم؛ لأنه مرسوم بغير ياء.

تنبيه

وهذه آخر مسائل سورة النمل.

يآءات الإضافة: خمس: ﴿إِنِّيْ ءَأَسْتَسْتُ﴾ فتحتها أبو جعفر وسكنها الآخرا. ﴿أَوْزَعِيْ أَنْ أَشْكُرُ﴾، ﴿مَالِكٌ لَا أَرَى﴾ أسكنهما الكل. ﴿إِنِّيْ أَلْفِيْ﴾، ﴿يَلْبُؤُنِيْ ءَأَشْكُرُ﴾ فتحتها أبو جعفر وأسكنهما الآخرا.

يآءات الزوائد: خمس: ﴿أَتَيْدُونِ يَمَالٍ﴾ أثبتها في الوصل أبو جعفر، وفي الحالين يعقوب، وحذفها في الحالين خلف، ويعقوب يدغم النون الأولى في الثانية كما مر في الإدغام الكبير ﴿فَمَا ءَاتَيْنِ اللّٰهَ﴾ فتحتها في الوصل وحذفها في الوقف أبو جعفر، وحذفها وصلًا وأثبتها وقفاً روح. وفتحتها في الوصل وأثبتها في الوقف رويس. وحذفها في الحالين خلف. ﴿وَإِذْ أَلَمَلْ﴾ أثبتها في الوقف يعقوب، وحذفها الآخرا ولا خلاف في حذفها وصلًا للساكنين كما ذكر في الوقف على المرسوم. ﴿حَتَّى تَشْهَدُونَ﴾ أثبتها في الحالين يعقوب، وحذفها الآخرا كذلك. ﴿يَهْدِيْ أَلْعَمِيْ﴾ قد مرّ حكمه آنفاً، والله الموفق.

(١) ما بين المعقوفين هكذا في الأصل: (الشيخ في جميع المنظومة التقييد)، والصواب ما ذكرناه.

(٢) قول الشارح: (لفهمناها)؛ أي: لأنه ممن حقق الشاطبية وفهمها فيسهل عليه فهم النظم، ولو لم يكن مُقَيِّدًا.

(٣) لم يسم الشارح البعض والذي نعرفه في هذا الموضع أن الذي صنّف قصيدة في الثلاث في قراءة الأئمة الثلاثة الإمام الجعبري وشرحها المسمى بنهج الدمثة في قراءة الأئمة الثلاثة، وهذا النظم معظمه ليس من طريق التحجير ولا الدرّة بل من طرق أخرى لا تُعرف الآن، وكذلك نظم الناظم - رحمه الله - تعالَى - قصيدة رائعة في القراءات الثلاث وسماها الهداية وهي سهلة الأسلوب إلا أن معظمها من غير طريق التحجير.

هذا شروع من الشارح في سورة القصص.

منظومة في الثلاث، وأطلق الحرف عند قارئه، ولم يتعرض لضم ولا فتح ولا غيب ولا خطاب ونحو ذلك، وأحال ذلك على الشاطبية، إذ لا يتعاطى هذا الشيء إلا حافظ القرآن، وهذه القصيدة من أحسن ما قيل في الثلاث؛ إذ فيها الاختصار والقيود ونحو ذلك، أحسن الله - تَعَالَى - إلى ناظمها، وجزاه عن المسلمين خيراً.

وقرأ أبو جعفر ﴿يُصْدِرُ﴾^(١) بفتح الياء وضم الدال.

وقرأ يعقوب بضم الياء وكسر الدال.

وقرأ خلف ﴿يُصَدِّقُنِي﴾^(٢) بالجرم وخفف روح ﴿فَذَانِكَ﴾^(٣) وعُلِمَ ذلك من

اللفظ^(٤).

(١) يعني: قرأ أبو جعفر بفتح الياء وضم الدال من لفظ ﴿يُصْدِرُ﴾ كما قال الشارح من الآية (٢٣) خلافاً لأصله.

وقرأ يعقوب بضم الياء وكسر الدال خلافاً لأصله أيضاً.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وجه قراءة أبي جعفر على أنه مضارع صدر الثلاثي يصدر كنصر ينصر، وهو لازم والرءاء فاعل؛ أي:

حتى يرجع الرءاء بمواشبههم؛ من صدرت الرءاء تصدر، إذا رجعت من السقي بمعنى انصرفت.

ووجه قراءة الآخرين على أنه مضارع أصدر الرباعي متعدي بالهمزة والرءاء فاعل والمفعول محذوف،

والتقدير: حتى ترد الرءاء بمواشبهها، أو حتى يُصْدِرَ الرءاء مواشبههم.

الإتحاف، ٣٤٢؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٢) يعني: قرأ خلف بجرم القاف من لفظ ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ كما ذكره الشارح من الآية (٣٤) خلافاً لأصله.

وقرأ يعقوب وأبو جعفر كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه قراءة الجزم على أنه جواب الأمر أو جواب لمقدر على الأصح دل عليه أرسله؛ أي: إن ترسله معي

يصدقني.

ووجه من قرأ بالرفع على أنه جعل الجملة صفة لقوله: (ردّاً) أو بمعنى الحال؛ أي: أرسله مصدقاً.

الإتحاف، ٣٤٣؛ والنويري على الدرّة، مخطوط.

(٣) في نسخة ج: (فذلك)، وهو خطأ.

(٤) يعني: قرأ روح بتخفيف النون من لفظ ﴿فَذَانِكَ﴾ كما قال الشارح من الآية (٣٢)، وعُلِمَتْ هذه

الترجمة من لفظ الناظم كما قال الشارح خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة.

وقرأ رويس بتشديد النون مع المد المشبع من الموافقة أيضاً.

قيل: التخفيف والتشديد لغتان. وقيل: التخفيف إجراء لها مجرى المثني.

وَيُجِبِي فَأَنْتَ طِبُّ وَسَمٌّ حُسْفٌ وَنَشَا ءَةً حَافِظٌ وَانْصِبْ مَوَدَّةً يُجْتَلَا
 وَنَوْنُهُ وَانْصِبْ بَيْنَكُمْ فِي فَصَاحَةٍ وَمَعَ وَيَقُولُ النَّوْنُ وَلِ كَسْرِهِ انْقِلَا
 قرأ رويس بتأنيث ﴿يُجِبِي إِلَيْهِ﴾^(١).

[وقرأ [يعقوب] ^(٢) ﴿لِحُسْفٍ﴾ بفتح الحاء والسين] ^(٣)، وقد عَلِمْتَ أنه إذا قال:
 جهل؛ أي: اجعله فعل ما لم يُسَمَّ فاعله ^(٤)، وإذا قال: سم؛ (أي: اجعله فعلا مسمى

ووجه التشديد على أن إحدى النونين للتثنية والأخرى بدل من لام ذلك أو عوض منها وأدغمت في
 نون المثني. انتهى.

(١) قراءة رويس عن يعقوب في لفظ ﴿يُجِبِي﴾ في الآية (٥٧) كما ذكرها الشارح خلافاً لأصله.
 وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.

وقرأ خلف وروح بياء التذكير من الموافقة أيضاً.
 وجه التذكير؛ لأن التأنيث في الثمرات غير حقيقي، وأن الفصل مما يسوغ ذلك وأن الثمرات بمعنى
 الرزق.

ووجه التأنيث مراعاة للفظ ثمرات على الأصل.
 (٢) سقط هذا اللفظ من ج، ولا بد من ذكره.

(٣) ما بين المعوفين هكذا في نسخة ب: (وقرأ لحسف بفتح الحاء والسين)، والصواب ما ذكرناه.
 والمعنى قرأ يعقوب بفتح الحاء والسين من لفظ ﴿لِحُسْفٍ﴾ كما قال الشارح، وذلك من الآية (٨٢)
 وخلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف بضم الحاء وكسر السين من الموافقة.
 وجه القراءة بفتح الحاء والسين على أنه مبني للفاعل، وهو الله - سبحانه وتعالى - لتقدم ذكره في قوله -
 تعالى -: ﴿فَسَفْنَا بِهِ﴾.

ووجه القراءة بضم الحاء وكسر السين على أنه مبني للمفعول وإقامة الجار والمجرور (بنا) مقام نائب
 الفاعل، وحذف الفاعل؛ للعلم به، وهو الله - تعالى -.

الإتحاف، ٣٤٤؛ والنويري على الدرّة، مخطوط.

(٤) هذا توضيح لقول الناظم: (وسم حُسْف).

وهنا تمّت سورة القصص.

بإيات الإضافة: اثنتا عشرة: ﴿رَبِّ أَنْ يَهْدِيَنِي﴾، ﴿رَبِّ أَعْلَمُ بِمَنْ جَاءَ﴾، ﴿رَبِّ أَعْلَمُ مَنْ
 جَاءَ﴾، ﴿إِنِّي أَسْأَلُكَ﴾، ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾، ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾، ﴿سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ
 اللَّهُ﴾، ﴿لَعَلِّي آئِنُكُمْ﴾، ﴿لَعَلِّي أُنطِقُ﴾، ﴿عِنْدِي أَوْلَمُ﴾ فتح الجميع أبو جعفر، وسكن الآخرا،
 =
 ﴿معني ردها﴾ أسكنها الكل. والله الموفق.

للفاعل).

وقرأ [يعقوب] ^(١) بقصر ﴿النَّشْأَةَ﴾ ^(٢) حيث جا كنافع، ونصب روح ﴿مَوَدَّةً﴾ ^(٣)؛ ويلزم من نصب ﴿مَوَدَّةً﴾ خفض ﴿بَيْنَكُمْ﴾ بالإضافة؛ ولهذا لم

يأيات الزوائد: ثتان: ﴿أَنْ يَفْتَلُونِ﴾، ﴿أَنْ يُكَذِّبُونَ﴾ أثبتهما في الحالين يعقوب وحذفهما الآخران كذلك، والله الموفق.

شرع في سورة العنكبوت.

(١) في نسخة أ: (خلف) بدل يعقوب، والصواب ما ذكرناه كما في بقية النسخ.

(٢) يعني: قرأ يعقوب بإسكان الشين من غير ألف من لفظ ﴿النَّشْأَةَ﴾ في ثلاث مواضع؛ هنا الآية (٢٠)، والنجم الآية (٤٧)، والواقعة الآية (٦٢)، خلافاً لأصله، وقوله: كنافع؛ لأنه ممن يقرأ كذلك. وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة. وهما لغتان في مصدر نشأ ينشأ نشأة ونشأة؛ مثل: رافة ورأفة. وهي موافقة للرسم تحقيقاً وتقديراً؛ لأنها مرسومة بالألف على غير قياس عند من أسكن الشين، وعلى القياس عند من قرأ بالمد.

(٣) يعني: قرأ روح عن يعقوب بنصب التاء من لفظ ﴿مَوَدَّةً﴾ من غير تنوين، ويلزم من هذا النصب خفض بينكم؛ كما قال الشارح - رحمه الله - تعالى - وذلك من الآية (٢٥) خلافاً لأصله في النصب، ووفقاً لأصله في ترك التنوين وجر بينكم؛ ولذا لم يتعرض له الناظم.

وقرأ خلف بتنوين مودة ونصبها ونصب بينكم كما قال الشارح خلافاً لأصله. وقول الشارح: كنافع؛ لأنه ممن يقرأ كذلك.

وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة. الإتحاف، ٣٤٥؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

وقرأ رويس مودة برفع التاء من غير تنوين وبينكم بالخفض من الموافقة أيضاً.

والخلاصة: أن في الكلمتين معاً ثلاث قراءات: الأولى لأبي جعفر وخلف بنصب مودة وبينكم مع تنوين مودة. الثانية لرويس عن يعقوب بالنصب في مودة من غير تنوين وجر بينكم. وجه قراءة أبي جعفر وخلف على أن مودة مفعول لأجله وبينكم ظرف وما في إنما كافة والمعنى؛ أي: إنما اتخذتم من دون الله أوثاناً آلهة.

وجه قراءة روح على أن مودة مفعول لأجله أضيف إلى بينكم؛ أي: اتخذتموها لأجل المودة، والأصل في مودة المنصوب التنوين وفي بينكم بعده النصب. فمن نَوَّن ونصب أتى بالأصل، ومن أضاف توسع في الظرف.

وجه قراءة رويس على أن مودة خبر إن على حذف المضاف؛ أي: سبب أو ذات أو نفس المودة مبالغة وعائدها الهاء المحذوفة مفعول أول وأوثاناً مفعول ثان وبينكم بالخفض على الإضافة اتساعاً في الظرف؛ كما سارق الليلة الثوب. وما في إنما موصولة؛ أي: إن الذين اتخذتموهم ذو مودة بينكم، أو مودة خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هي مودة فما كافة. ويجوز أن تكون ما مصدرية؛ أي: إن سبب =

يتعرض له الشيخ - رحمه الله - تعالى - ونصب خلف ﴿مَوَدَّةٌ﴾ وتوّنه، ونصب بينكم كنافع.

وقرأ أبو جعفر ﴿وَنَقُولُ ذُوقُوا﴾^(١) بالنون وكسر لام ﴿وَلِيَتَمَنَّوْا﴾^(٢).

«سورة الروم ولقمان والسجدة»

وَطَبٌ يُزْجَعُوا خَاطِبٌ لِيُزْبُوا وَصُمُّ حُرٌّ يُذِيقُهُمْ نُونٌ يَعِي كِسْفًا انْقِلَابًا

اتخاذكم أوثانًا إرادة مودة بينكم.

(١) يعني: قرأ أبو جعفر بنون العظمة في لفظ ﴿وَنَقُولُ﴾ كما قال الشارح وذلك من الآية (٥٥) خلافاً لأصله.

وقرأ يعقوب كذلك من الموافقة.

وقرأ خلف بياء الغيبة من الموافقة أيضاً. والقائل هو الله - تعالى - أو مالك.

وجه القراءة بالنون التعظيم؛ لأنه إخبار من الله - عزَّ وجلَّ - عن نفسه بذلك وإن كان الملك هو القائل؛ لأنه لا يقول ذلك إلا بإذن الله وأمره.

ووجه الغيب على إسناده لضمير اسم الله - تعالى - لتقدمه في قوله - تعالى - : ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ﴾ أو يكون إخبارًا عن الموكل بعذابهم؛ أي: ويقول الموكل بعذابهم: ذوقوا.

الفاصي على الشاطبية، مخطوط؛ والنويري على الطيبة، مخطوط.

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر أيضاً بكسر اللام في لفظ ﴿وَلِيَتَمَنَّوْا﴾ كما قال الشارح وذلك من الآية (٦٦) خلافاً لأصله من رواية قالون.

وقرأ يعقوب كذلك من الموافقة.

وقرأ خلف بإسكان اللام من الموافقة أيضاً.

وجه الكسر في اللام على الأصل عطفًا على قوله - تعالى - : ﴿يَكْفُرُوا﴾ واللام لام كي؛ أي: لكي يكفروا ولكي يتمتعوا. وقال قوم: هي لام الأمر بمعنى الوعيد كالأول. ويجوز كسرهما على الابتداء والإسكان للتخفيف.

ووجه الإسكان على أنها لام الأمر في معنى الوعيد والتهديد كما تقدم؛ لأن الله لا يأمرهم بالإصرار على المعاصي والكفر فسكنت تخفيفاً لدخول الواو عليها. الحجة، لأبي زرعة، ٥٥٥.

وهذه آخر مسائل سورة العنكبوت.

بإاءات الإضافة: ثلاث: ﴿رَبِّيَ إِنَّهُ﴾ فتحتها أبو جعفر وسكنها الآخرون. و﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ﴾ فتحتها أبو جعفر في الوصل، وأثبتها ساكنة في الوقف، وحذفها الآخرون في الوصل للنداء، وأثبتها ساكنة في الوقف؛ لثبوتها في جميع المصاحف. ﴿إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾ أسكنها الكل.

خاطب رويس ﴿وَأَلَيْهِ﴾^(١) تُرْجَعُونَ^(٢) وخاطب يعقوب ﴿لَتَرْبُوا﴾^(٣) وضم التاء، وعلم الخطاب من العطف.

وقرأ رَوْحٌ ﴿لِيُذِيقَهُمْ﴾^(٤) بالنون كقنبل،

بيات الزوائد: واحدة: ﴿فَاعْبُدُون﴾ أثبتنا في الحالين يعقوب وحذفها الآخران كذلك، والله الموفق. هذا شروع من الشارح في «سورة الروم».

(١) في نسخة ب: (وإليه)، وهو خطأ، والصواب ما ذكرناه.

(٢) يعني: قرأ رويس بقاء الخطاب من لفظ ﴿يُرْجَعُونَ﴾ كما قال الشارح - رحمه الله - تعالى - وذلك من الآية (١١) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة.

وقرأ روح بقاء الغيبة من الموافقة أيضاً. وذكر الشاطبي هذا الموضع مع موضع العنكبوت.

وجه الخطاب على الالتفات وهو صرف الكلام من الغيبة إلى الخطاب؛ كقوله - تعالى - ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٥) إلى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

ووجه الغيبة مراعاة لقوله - تعالى - ﴿يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ فأخبر عن الخلق بلفظ الجمع على المعنى؛ لأن الخلق هم المخلوقون في المعنى ووحده اللفظ في ﴿يُعِيدُهُ﴾ مراعاة للفظ الخلق وجمع في قوله: ﴿يُرْجَعُونَ﴾ على معنى الخلق.

(٣) يعني: قرأ يعقوب بقاء الخطاب مع ضمها وسكون الواو من لفظ ﴿لتربوا﴾ كما قال الشارح - رحمه الله - تعالى ..

وعلم الخطاب من العطف على قوله: خاطب، كما قال الشارح من الآية (٣٩) خلافاً لأصله، ولم ينص الناظم على سكون الواو اعتماداً على قواعد اللغة العربية.

وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.

وقرأ خلف بقاء الغيبة مفتوحة ونصب الواو من الموافقة أيضاً.

وجه قراءة يعقوب على أنها مضارع أربي المتعدي بالهمزة فمضارعه مرفوع حذف منه نون الرفع لنصبه بأن مقدره بعد لام كي. والخطاب حمله على ما قبله في قوله - تعالى - ﴿وَمَا آتَيْتُمُ الْوَاوِ فاعل وهي ضمير الفاعلين.

ووجه القراءة بقاء الغيبة مع فتحها وفتح الواو لإسناد الفعل إلى ضمير الربا وهو مضارع ربي بمعنى زاد فواوه لام الكلمة وفتحت علامة للنصب؛ لأنها حرف الإعراب؛ أي: وما أعطيتهم أكلة الربا لتزيدوا أو ليزيد في أموالهم فلا يبارك فيه. وقيل: المراد: أن يهب الرجل الرجل أو يهدي إليه ليعوضه أكثر مما وهب وأهدى.

(٤) يعني: قرأ روح بالنون بدل الياء من لفظ ﴿لِيُذِيقَهُمْ﴾ كما قال الشارح - رحمه الله - تعالى - وذلك من الآية (٤١) خلافاً لأصله. وقوله: كقنبل؛ لأنه يقرأ كذلك.

وسكن أبو جعفر ﴿كِسْفًا﴾^(١) هنا^(٢)، وعلم من لفظه إذ لا يتزن البيت إلا بالسكون. وَضَعْفًا بِضَمِّ رَحْمَةٍ نَصَبُ فُزٍ وَيَتَّ تَخِذُ حُزٍ تُصَعِّرُ إِذْ حَمَى نِعْمَةً حَلَا أَي قرأ خلف بضم ضاد ﴿ضَعْفًا﴾^(٣) هنا، ونصب أيضًا ﴿وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ﴾^(٤). ونصب يعقوب ﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾^(٥) وعلم من العطف.

وقرأ أبو جعفر ورويس وخلف بياء الغيبة من الموافقة.

وجه النون على أن المراد إخبار الله عن نفسه بنون التعظيم والملكوت على الالتفات.

ووجه البياء الإخبار عن نفسه بالياء؛ أي: ليذيقهم الله لمناسبة ما قبله من قوله - تعالى -: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ﴾.

(١) يعني: قرأ أبو جعفر بإسكان السين من لفظ ﴿كِسْفًا﴾ كما قال الشارح من الآية (٤٨) هنا خلافاً لأصله.

وقرأ يعقوب وخلف بفتح السين من الموافقة. وذكر الشاطبي هذا الحرف في الإسراء. وهما لغتان. جمع كِسْفَةٍ كِقِطْعَةٍ وقِطْعٍ، وسدرة وسدر.

(٢) قوله: هنا؛ لأن موضع الإسراء الآية (٩٢) والشعراء الآية (١٨٧) وسبأ الآية (٩) هم فيها كأصولهم ففي سورة الإسراء التحريك لأبي جعفر والإسكان للآخرين. وأسكن الكل في الشعراء وسبأ. الإتحاف، ٣٤٨؛ والنويري على الدرّة، مخطوط.

(٣) يعني: قرأ خلف بضم الضاد من لفظ ﴿ضَعْفًا﴾ في الكلمات الثلاث في قوله - تعالى -: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ الآية (٥٤) خلافاً لأصله. وذكرها الشاطبي في سورة الأنفال.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة. وهما لغتان مثل الفُوح والقُوح. وقول الناظم: (ضعفاً) بالنصب فيه اعتماد على الشهرة؛ لأن خلاف القراء يشمل المواضع الثلاثة.

وهذه آخر مسائل سورة الروم، وليس فيها شيء من ياءات الإضافة.

ياءات الزوائد: ﴿بِهَادٍ أَلْعَمَى﴾. وقد ذكر في سورة النمل.

ثم شرع الشارح في «سورة لقمان».

(٤) يعني: قرأ خلف أيضًا بنصب التاء من لفظ ﴿وَرَحْمَةً﴾ كما قال الشارح وذلك من الآية (٣) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه النصب العطف على هدى على أنها حال ورحمة عطف عليه. والعامل ما في تلك من معنى الإشارة. ووجه الرفع على أنه جعل هدى خيراً ثانياً أو خيراً مبتدئاً محذوفاً وعُطِفَ رحمة عليه.

(٥) يعني: قرأ يعقوب بنصب النال المعلوم من عطفه على قول الناظم: (رحمةً نصب) وذلك من لفظ ﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾ كما ذكر الشارح وذلك من الآية (٦) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب ﴿نُصَّعِرٌ﴾^(١) بالتشديد^(٢).

وقرأ يعقوب ﴿نِعْمَةٌ ظَاهِرَةٌ﴾^(٣) بالإفراد كحمزة.

وَإِذْ خَلَقَهُ الْإِسْكَانَ أُخْفِي حِمَى وَفَتْ حُهُ مَعَ لِمَا فَضْلٌ وَبِالْكَسْرِ طَبٌ وَلَا
 قرأ أبو جعفر ﴿خَلَقَهُ﴾^(٤) بالإسكان في اللام، وسكّن يعقوب ﴿مَّا أُخْفِي

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بالرفع من الموافقة أيضاً.

وجه النصب العطف على ليضلل تشريكاً في العلة.

ووجه الرفع على يشترى تشريكاً في الصلة أو على الاستئناف.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ الإتحاف، ٣٥٠.

(١) في نسخة ج: (يصعد)، وهو خطأ.

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر ويعقوب بتشديد العين من غير ألف من لفظ ﴿نُصَّعِرٌ﴾ كما ذكر الشارح من

الآية (١٨) خلافاً لأصليهما.

وقرأ خلف تصاعراً بالتخفيف في العين وألف قبلها من الموافقة. وهما لغتان. وهما بمعنى التكبير

والإعراض عن الناس. وقيل: لا تصعر بمعنى لا تعرض ولا تصاعر بمعنى لا ترفع رأسك وفي كليهما

معنى المبالغة، والتخفيف لغة أهل الحجاز، والتشديد لغة بني تميم. انظر: المصدر السابق.

(٣) يعني: قرأ يعقوب لفظ ﴿نِعْمَةٌ﴾ بإسكان العين وبناء التأنيث المنصوبة المنونة على الإفراد الذي ذكره

الشارح وذلك من الآية (٢٠) خلافاً لأصله.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بفتح العين وهاء مضمومة غير منونة من الموافقة.

وجه قراءة يعقوب وخلف على أنها اسم جنس يراد به الجمع كقوله - تعالى -: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ

اللَّهِ لَا تُحْصَوْهَا﴾ فظاهرة نعت لها أو المراد بها الوحدة؛ لأنها في تفسير ابن عباس الإسلام.

ووجه قراءة أبي جعفر على أنها جمع نعمة لاختلاف أنواع النعم وأحوالها؛ كسدرة وسدر، والهاء

ضمير اسم الله - تعالى - وظاهرة وباطنة حالان منها.

الإتحاف، ٣٥٠؛ التويري على الطيبة، مخطوط.

وهذه آخر مسائل سورة لقمان، وليس فيها شيء من الياءات

ثم شرع في «سورة السجدة».

(٤) يعني: أن أبا جعفر قرأ بإسكان اللام من لفظ ﴿خَلَقَهُ﴾ كما ذكر الشارح وذلك من الآية (٧)

خلافاً لأصله.

وقرأ يعقوب كذلك من الموافقة.

﴿هُم﴾^(١) كحمزة وفتح خلف ﴿أَخْفَى لَهُمْ﴾^(٢)، وكذا فتح لام ﴿لَمَّا صَبَرُوا﴾^(٣) وشدده، وكسره رويس وخففه.

وقرأ خلف بفتح اللام من الموافقة أيضًا.

وجه الإسكان على المصدر المؤكد لمضمون الجملة مثل صنع الله. وقيل: بدل اشتمال من كل شيء. وقيل: مفعول ثان. ووجه الفتح على أن فعل ماضٍ موضعه جر صفة لشيء أو نصب صفة كل. الإتحاف، ٣٥١؛ النويري على الدرّة، مخطوط.

(١) يعني: قرأ يعقوب بإسكان الياء من لفظ ﴿أَخْفَى﴾ كما ذكر الشارح ولا خلاف بينهم في ضم الهمزة وكسر الفاء وذلك من الآية (١٧) خلافًا لأصله. وقول الشارح: كحمزة؛ لأنه يقرأ كذلك. (٢) في نسخة ب، ج هكذا: (وفتح أخفى خلف). يعني: أن خلفًا قرأ بفتح ياء ﴿أَخْفَى﴾ خلافًا لأصله كذلك.

وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.

وجه الإسكان على أنه فعل مضارع مسند إلى ضمير المتكلم سبحانه مخبرًا عن نفسه ولمناسبة ما قبله في قوله - تعالى -: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ مرفوع بضمه مقدرة؛ ولذا سكنت ياءه وعلى هذا تكون (ما) في موضع نصب بأخفى.

ووجه الفتح في الياء على أنه فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله ونائب الفاعل ضمير يعود على (ما) وحذف الفاعل للعلم به.

قال الفاسي: وقرئ في الشاذ: ما أخفى عليّ، بالبناء للفاعل وهو الله - سبحانه - وذكر أبو زرعة أنه لم يسند إلى فاعل بعينه فهو مبهم وفي هذه الحالة تكون (ما) استفهًا وموضعها رفع بالابتداء. وأخفى لهم خبره على قراءة من فتح الياء. انظر: العكبري، ١٩٠/٢؛ والإتحاف، ٣٥٢.

(٣) يعني: قرأ خلف أيضًا بفتح اللام وتشديد الميم من لفظ ﴿لَمَّا﴾ كما ذكر الشارح وذلك من الآية (٢٤) خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر وروح كذلك من الموافقة.

وقرأ رويس بكسر اللام من لما مع التخفيف في الميم خلافًا لأصله. فتخفيف الميم وتشديدها كأصحابهم؛ فمن فتح اللام شدد الميم ومن كسر اللام خففها ولم يذكر الناظم تشديد الميم لخلف وتخفيفها لرويس اعتمادًا على الشهرة.

وجه من قرأ بالكسر والتخفيف على أن اللام جارة معللة متعلقة بجعل وما مصدرية والمصدر المقدر مجرور بها؛ أي: جعلناهم أئمة هادين لصبرهم. الإتحاف، ٣٥٢.

ومن قرأ بالفتح والتشديد على أنها كلمة واحدة تضمنت معنى المجازاة وهي التي تقتضي جوابًا؛ أي: لما صبروا جعلناهم، أو ظرفية بمعنى حين؛ أي: جعلناهم أئمة حين صبروا.

وهذه آخر مسائل سورة السجدة.

«سورة الأحزابِ وَسَبِّاً وَقَاطِرٍ»^(١)

مَعًا يَعْمَلُوا خَاطِبٌ حَلًّا وَالظُّنُونُ قِفٌ مَعَ اخْتِيهِ مَدًّا فُقٌ وَيَسَاءَلُوا طَلًّا
قرأ يعقوب بخطاب ﴿يِمَا يَعْمَلُونَ﴾^(٢) معًا خلافاً لأبي عمرو، ووقف
[خلف]^(٣) بألف في ﴿الظُّنُونًا﴾^(٤) و﴿الرَّسُولًا﴾ و﴿السَّبِيلًا﴾.

وليس فيها من ياءات الزوائد أو الإضافة شيء. ابن عبد الجواد؛ والنويري على الطيبة، مخطوطان.
(١) ذكر الناظم - رحمه الله - تعالى - ما في هذه السور الثلاث على حسب ما تأتي له في النظم تقديمًا وتأخيرًا، ولم يراع الترتيب في التلاوة؛ بسبب النظم؛ كذكره لفظ بينات في سورة فاطر في أول سورة سبأ، وكذلك (نجزي) بفاطر.

ثم شرع في «سورة الأحزاب».

(٢) يعني: قرأ يعقوب بناء الخطاب في لفظ ﴿يَعْمَلُونَ﴾ في موضعين من هذه السورة كما قال الشارح من الآية (٢)، والآية (٩) خلافاً لأصله كما قال الشارح.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه الخطاب في الموضع الثاني على إسناد الفعل إلى الذين آمنوا في قوله - تعالى - : ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾.

ووجه الخطاب في الموضع الأول على أن الخطاب للرسول ﷺ لفظاً ولأتمته معنى، في قوله - تعالى - : ﴿أَتَىٰ اللَّهُ وَلَا تَطِيعُ الْكٰفِرِينَ﴾ ... إلخ. الإتحاف، ٣٥٢؛ ابن عبد الجواد، مخطوط.

(٣) سقطت من ج.

(٤) يعني: قرأ خلف بإثبات ألف بعد النون في حالة الوقف على هذه الكلمات الثلاث التي ذكرها الشارح وهي كلمة ﴿الظُّنُونًا﴾ الآية (١٠) وكلمة *! ﴿الرَّسُولًا﴾ من الآية (٦٦) وكلمة ﴿السَّبِيلًا﴾ من الآية (٦٧) خلافاً لأصله في حالة الوقف وهذا معنى قول الناظم: (قف مع اختيه مَدًّا). وأما في حالة الوصل فهو كأصله بحذف الألف في الكلمات الثلاث.

وقرأ أبو جعفر بإثبات الألف في الوقف والوصل معاً من الموافقة.

وقرأ يعقوب بحذف الألف في الحالين من الموافقة أيضاً.

وجه الإثبات في الحالين تبعاً للرسم؛ لأن هذه الكلمات الثلاث رسمت في المصاحف بالألف فحافظ على اتباع الرسم في الحالين وتشبيهاً لها بهاء السكت حيث إنها تثبت وصلاً وإجراء لها مجرى الوقف. ووجه الحذف في الحالين: إثبات الكلام على الأصل إذ لا أصل للألف فيه. والقياس حذفها في الحالين ولا يعد ذلك مخالفاً للرسم، وللفرق بين الفواصل والقوافي بأن الفواصل لا يلزم الوقف عليها.

ووجه الإثبات في الوقف والحذف في الوصل الجمع بين الرسم والأصل، وإجراء للفواصل مجرى=

وقرأ رويس ﴿يَسْأَلُونَ﴾^(١) عَنْ ﴿بفتح السين مشددة [وبعدها ألف]﴾^(٢).
 وَسَادَاتِنَا اجْمَعُ بَيِّنَاتٍ حَوَى وَعَا لِمِ قُلِّ فَتَى وَازْفَعُ طَمَى وَكَذَا حُلَى
 أَلِيمٌ وَمِنْسَاتُهُ حَمَى الْهَمْزَ فَاتِحًا تَبَيَّنَتِ الصَّمَانِ وَالْكَسْرُ طَوَّلًا
 قرأ يعقوب بجمع ﴿بَيَّنَّتِ﴾^(٣) مِنْهُ ﴿وَسَادَاتِنَا﴾^(٤).

القوافي في إثبات ألف الإطلاق كقوله:

أَقْلَى اللُّومِ عَادِلٌ وَالْعَتَابِ وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا

ولأنها كهاء السكت تثبت في الوقف لمكان الحاجة وتحذف في غيره ولمناسبة ما قبلها وما بعدها من الفواصل. الإتحاف، ٣٥٣؛ والفاسي على الشاطبية، مخطوط.

(١) يعني: قرأ رويس عن يعقوب لفظ ﴿يَسْأَلُونَ﴾ من الآية (٢٠) كما قال الشارح بتشديد السين مفتوحة وألف بعدها تمد لأجل الهمزة من تفرده.

وقرأ أبو جعفر وروح وخلف بتخفيف السين؛ أي: بإسكانها بلا ألف من الموافقة.

وجه التشديد والمد على الأصل وهو مضارع تسأل وأصله يتساءلون أدغمت التاء في السين؛ أي: يسأل بعضهم بعضًا.

ووجه التخفيف بلا مد على أنه من السؤال مضارع سأل.

الإتحاف، ٣٥٤؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٢) ما بين المعقوفين في نسخة ج هكذا: (بعد الألف)، وهو خطأ، والصواب ما ذكرناه.

(٣) يعني: قرأ يعقوب ﴿بَيَّنَّتِ﴾ بالجمع كما قال الشارح؛ أي: بألف بعد النون من الآية (٤٠) من سورة فاطر خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.

وقرأ خلف بحذف الألف على التوحيد من الموافقة أيضًا.

وهذا اللفظ وإن كان محله في سورة فاطر، إلا أن الناظم قدمه على محله استطرادًا لاشتراكه مع (ساداتنا) في الترجمة وتبعه الشارح في هذا التقديم.

(٤) يعني: قرأ يعقوب لفظ ﴿سَادَاتِنَا﴾ بالجمع كما قال الشارح وذلك بألف بعد الدال ويلزمه كسر التاء علامة لنصبه؛ لأنه جمع مؤنث سالم من الآية (٦٧) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف بحذف الألف على التوحيد من الموافقة ويلزم منه فتح التاء علامة لنصبه.

وجه إثبات الألف بعد السين في ﴿سَادَاتِنَا﴾ على أنه جمع سادة وكسرت تاءه علامة لنصبه.

ووجه فتح التاء بلا ألف على أنه جمع تكسير جمع سيّد ونصب تاءه؛ لأنه جمع تكسير مثل كتبه.

ووجه القراءتين في ﴿بَيَّنَّتِ﴾ الإفراد والجمع، فالإفراد على إرادة الجنس أو على معنى بصيرة وحجة

وإن تنوعت على حد ﴿فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ﴾ والجمع على أن الكتاب مشتمل على آيات بينات =

وقرأ خلف ﴿عَلَيْمٌ الْغَيْبِ﴾^(١) كأبي عمرو، ورفع رويس الميم^(٢).
 وقرأ يعقوب ﴿مَنْ رَجَزِ أَلِيمٌ﴾^(٣) معاً برفع الميم، وقرأ أيضاً ﴿مِنْسَأَتَهُ﴾^(٤)

على حد ﴿وَأَيَّنْتَهُمْ بَيَّنْتَ مِنَ الْأَمْرِ﴾

الإتحاف، ٣٥٦.

وهذا آخر مسائل سورة الأحزاب، وليس فيها شيء من البيئات.

الإتحاف، ٣٦٢؛ والفاسي على الشاطبية، مخطوط.

هذا شروع من الشارح في «سورة سبأ».

(١) يعني: قرأ خلف لفظ ﴿عَلَيْمٌ﴾ كأبي عمرو كما قال الشارح وذلك بألف بعد العين وكسر اللام وتخفيفها على وزن فاعل من الآية (٣) خلافاً لأصله. وقال الشارح: كأبي عمرو؛ لأنه ممن يقرأ كذلك.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة على اسم الفاعل فقط، أما بالنسبة للميم فإليك حكمها.

(٢) وقول الناظم: (وارفع طما) يعني: أن رويماً قرأ برفع الميم في لفظ ﴿عَلَيْمٌ﴾ المذكور خلافاً لأصله. وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.

وقرأ خلف وروح يخفض الميم من الموافقة أيضاً، فصار أبو جعفر ورويس يقرآن ﴿عَلَيْمٌ﴾ على وزن فاعل ورفع الميم.

وخلف وروح يقرآن ﴿عَلَيْمٌ﴾ على وزن فاعل أيضاً لكن بجر الميم.

وجه الرفع على أنه مبتدأ خبره لا يعزب وما اتصل به، وقيل: خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو عالم. ووجه الخفض على أنه صفة لـ ﴿رَبِّي﴾ أو بدل منه، وربي جَزَّ بَوَاو القسم.

الإتحاف، ٣٥٧؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٣) يعني: قرأ يعقوب برفع الميم من لفظ ﴿أَلِيمٌ﴾ هنا وسورة الجاثية كما قال الشارح وهذا من جملة إطلاق الناظم اعتماداً على الشهرة وذلك من الآية (٥) هنا والآية (١١) في سورة الجاثية خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف بالخفض في الميم في السورتين من الموافقة.

وجه الرفع على أنه نعت لعذاب.

ووجه الخفض على أنه نعت لرجز والتقدير على قراءة الخفض لهم عذاب من عذاب أليم؛ أي: هذا الصنف من أصناف العذاب؛ لأن العذاب بعضه ألم من بعض. والتقدير على قراءة الرفع أن الرجز مطلق العذاب فكأنه قال لهم: (هذا الصنف من العذاب من جنس العذاب).

الفاسي على الشاطبية، مخطوط؛ والإتحاف، ٣٥٧.

(٤) يعني: قرأ يعقوب بهمزة مفتوحة بعد السين من لفظ ﴿مِنْسَأَتَهُ﴾ كما قال الشارح من الآية (١٤) خلافاً لأصله.

بهزمة مفتوحة.

وقرأ رويس [تَبَيَّنَتِ الْجَنُّ] ^(١) بضم التاء والباء وكسر الياء ^(٢).

كَذَا إِنْ تَوَلَّيْتُمْ وَفُقْ مَسْكَنَ اكْسِرْنَ نَجَازِي اكْسِرْنَ بِالتَّوْنِ بَعْدُ انْصِبَنَّ حَلَا
كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ بَاعِدَ رُنْنَا اف تَحْ اَرْفَعُ اُذُنَ فُرْعَ يُسَمِّي حِمِّي كِلَا ^(٣)

وكذلك قرأ رويس في سورة محمد ﷺ [إِنْ تَوَلَّيْتُمْ] ^(٤) بضم التاء والواو وكسر

اللام.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بإبدال الهزمة ألفاً من الموافقة أيضاً.

وجه الفتح في الهزمة التي بعد السين على الأصل؛ لأنها مفعلة اسم آلة كمكسنة وهي العصاة التي كان متكأ عليها سليمان عليه السلام وهو قائم يصلي فقبض روجه وهو متكئ عليها.

وجه قراءة الألف بعد السين من غير همزة لغة أهل الحجاز وهذه الألف بدل من الهزمة للتخفيف وهو مسموع على غير قياس والأصل الهمز، وسميت العصا منسأة؛ لأنه ينسأ بها؛ أي: يطرد ويزجر بها؛ تقول: نسأت الدابة، إذا ضربتها بعصا أو زجرتها. الإتحاف، ٣٥٨؛ وابن جزري، ٣ / ١٤٨.

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وما ذكر هو الصحيح.

(٢) يعني: قرأ رويس عن يعقوب لفظ [تَبَيَّنَتِ] بضم التاء الأولى والباء وكسر الياء التحتية المشددة كما قال الشارح وذلك من الآية (١٤) وهي من تفرده. وهذا معنى قول الناظم: (الضمان والكسر).

وقرأ أبو جعفر وخلف وروح بفتح الحروف الثلاثة من الموافقة.

وجه قراءة رويس على البناء لما لم يسم فاعله والجن نائب فاعل.

وجه القراءة الأخرى على البناء للفاعل وهو مسند إلى الجن؛ أي: علمت الجن بعد التباس الأمر عليهم. ويحتمل أن يكون من تبين بمعنى بان؛ أي: ظهرت الجن، وأن وما في حيزها بدل من الجن؛ أي: ظهر عدم علمهم الغيب للناس.

(٣) في نسخة ج شرح هذين البيتين فيه نقص حيث ترك الكلام على [مَنْ رَجَزَ أَيْبُرًا] وعلى [مِنْسَأَتَهُ] وكذلك [نَجْزِي كُلَّ] و[رَبَّنَا بَعْدُ] والعبارة غير واضحة وتدل على أن الناسخ لا صلة له بعلم القراءات.

(٤) والمعنى أن رويشاً عن يعقوب قرأ بضم التاء والواو وكسر اللام المشددة، غلِمَ ذلك من تشبيه الناظم

لفظ (توليتهم) بلفظ (تبينت) في البيت السابق وذلك من لفظ [تَوَلَّيْتُمْ] كما قال الشارح من الآية

(٢٢) سورة محمد ﷺ وهي من تفرده.

وقرأ أبو جعفر وروح وخلف بثلاث فتحات متواليات من الموافقة. والياء في رواية رويس حرف مد

لسكونها وكسر ما قبلها. وفي قراءة الآخرين حرف لين لسكونها وفتح ما قبلها. =

وقرأ خلف ﴿ فِي مَسْكِنِهِمْ ﴾^(١) بكسر الكاف كالكسائي.
 وقرأ يعقوب ﴿ وَهَلْ يُجْرَى ﴾^(٢) بالنون وكسر الزاي ونصب (الكفور).
 وكذا قرأ في ﴿ بُجْرَى كُلِّ كَفُورٍ ﴾^(٣) بالنون مفتوحة وكسر الزاي ونصب

وجه قراءة رويس بناء الفعل للمفعول والفاعل الضمير؛ أي: ولي عليكم؛ أي: وإن وليتم أمور الناس.
 ووجه القراءة الأخرى بناء الفعل للفاعل إما بالمعنى الأول أو من الإعراض.
 الإتحاف، ٣٩٤؛ والنويري على الطيبة، مخطوط.

(١) يعني: قرأ خلف بكسر الكاف في لفظ ﴿ مَسْكِنِهِمْ ﴾ كما قال الشارح وإسكان السين بلا ألف من الآية (١٥) خلافاً لأصله. وقوله: كالكسائي؛ لأنه يقرأ كذلك.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب بفتح السين وألف بعدها وكسر الكاف من الموافقة.
 وجه قراءة خلف على أنها لغة فصحاء اليمن وهو اسم مكان ووحد على إرادة موضع سكناتهم وهو البلد أو الأرض التي كانوا يعمرونها ويقيمون بها. وقيل: الكسر للاسم والفتح للمصدر.

ووجه قراءة أبي جعفر ويعقوب على الجمع؛ لأنه مضاف إلى الجمع فلكل ساكن منهم مسكن فجمع ليوافق اللفظ المعنى، والمسكن جمع مسكن الذي هو اسم للموضع من سكن يسكن وحجتهم أنها مضافة إلى جماعة فمساكنهم بعدهم قال - تعالى -: ﴿ فَنَلِكْ مَسْكِتِهِمْ لَتُرَشَّكُنْ مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾.
 الفاسي، مخطوط؛ والإتحاف، ٣٥٩.

(٢) يعني: قرأ يعقوب لفظ ﴿ بُجْرَى ﴾ بالنون مضمومة بدل الياء وكسر الزاي وبعدها ياء ساكنة مدية ونصب الراء من لفظ ﴿ الْكُفُورِ ﴾ كما قال الشارح من الآية (١٧) خلافاً لأصله.
 وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بياء مضمومة بدل النون وفتح الزاي وألف بعدها ورفع راء ﴿ الْكُفُورِ ﴾ من الموافقة أيضاً.

وجه قراءة يعقوب على أن النون للعظمة وبناء الفعل للفاعل وهو الله - عَزَّ وَجَلَّ - ونصب الكفور على المفعول به وفيه مناسبة لقوله قبله: ﴿ فَأَرْسَلْنَا ﴾ وبعده: ﴿ وَجَعَلْنَا ﴾ و﴿ فَدَرَّأْنَا ﴾. وخص الكافر بذكر المجازاة في هذه الآية؛ لأنه لا بد من مجازاته على جميع سيئاته؛ إذ لا عمل صالح له يكفر به سيئاته، والمؤمن يكفر الله بعض سيئاته أو جميعها بأعماله الصالحة، والكافر لا تكفير لسيئاته الصغائر؛ لأنه لا يجتنب الكبائر؛ إذ هو على الكفر وهو أعظم الكبائر.

ووجه قراءة أبي جعفر وخلف على بناء الفعل لما لم يسم فاعله ورفع الكفور على أنه نائب فاعل وحذف الفاعل؛ للعلم به وهو الله عَزَّ وَجَلَّ وأتى به على طريقة كلام الملوك والعظماء، وحجتهم أيضاً أن أكثر ما ورد في القرآن الكريم من المجازاة مبني للمجهول مثل ﴿ أَيَّامٌ تُجْرَى ﴾، ﴿ فَلَا يُجْرَى ﴾ فرد ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه أولى.

(٣) يعني: قرأ يعقوب لفظ ﴿ بُجْرَى كُلِّ ﴾ كما قال الشارح وذلك من الآية (٣٦) في سورة فاطر ونضيف

(كل).

وقرأ يعقوب أيضًا ﴿رَبَّنَا بَعِدْ﴾^(١) برفع ربنا وأثبت ألفًا بعد الباء وفتح العين والبدال.
 وقرأ ﴿فَرَعَ﴾^(٢) بفتح الفاء والزاي، وفتح همزة ﴿أَذِنَ لَهُ﴾^(٣).

وَفِي الْغُرْفَةِ اجْمَعْ فُزْ تَتَاوَسُ وَأُو حُمٌ وَغَيْرُ اخْفِضْنَ تَذَهَبَ فَضُمَّ اكْتَسِرْنَ إِلَّا

ياء مدية بعد الزاي المكسورة خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه هذه القراءة على بناء الفعل للفاعل وكل مفعول به وفيه مناسبة لقوله - تعالى -: ﴿أَوْلَعُ نَعْمَرَكُمُ﴾. الفاسي بتصرف؛ والإتحاف، ٣٥٩.

(١) يعني: قرأ يعقوب برفع الباء من لفظ ﴿رَبَّنَا﴾ وقرأ لفظ ﴿بَعِدْ﴾ بألف بعد الباء وفتح العين مخففة والبدال كما ذكر الشارح - رحمه الله - تعالى - هذه القيود من الآية (١٩) وهي من تفرده.
 وقرأ أبو جعفر وخلف بالنصب في ربنا ولفظ باعد بالألف وكسر العين مخففة وسكون البدال من الموافقة.

وجه قراءة يعقوب على أن ربنا مبتدأ وبعاد فعل ماض من المباحدة والجملة خبر.

ووجه قراءة الآخرين على أن ربنا منصوب على النداء؛ أي: منادى مضاف وبعاد على أنه فعل أمر من المباحدة، قال سيبويه: وهو بمعناه. ومعنى سؤالهم هذا أنهم بطروا النعمة وشموا طيب العيش فطلبوا الكدْرَ والنصبَ كما طلبت بنو إسرائيل الفوم والبصل مكان المنِّ والسلوى؛ فجعل الله لهم الإجابة. انظر: المصدر السابق.

(٢) يعني: قرأ يعقوب أيضًا بفتح الفاء والزاي من لفظ ﴿فَرَعَ﴾ كما قال الشارح من الآية (٢٣) خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف بضم الفاء وكسر الزاي من الموافقة.

وجه قراءة يعقوب على بناء الفعل للفاعل والفاعل هو الله - تعالى -.

ووجه قراءة الآخرين على بناء الفعل للمفعول والنائب الجار والمجرور بعده.

الإتحاف، ٣٦٠؛ والنويري على الدرّة، مخطوط.

(٣) يعني: قرأ يعقوب أيضًا في لفظ ﴿أَذِنَ لَهُ﴾ بفتح همزة كما قال الشارح من الآية (٢٣) خلافًا لأصله.
 وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.

وقرأ خلف بضم همزة من الموافقة أيضًا.

ووجه قراءة الفتح في همزة على بناء الفعل للفاعل والفاعل ضمير يعود على الله تعالى كما قال - تعالى -: ﴿إِلَّا مَنْ أَدْنَى لَهُ﴾.

ووجه القراءة بضم همزة على بناء الفعل لما لم يسم فاعله ونائب الفاعل الجار والمجرور بعده، وهو الإتحاف، ٣٥٩؛ وابن عبد الجواد، مخطوط. (له).

لَهُ نَفْسِكَ أَنْصِبْ يُتَقَصُّ أَفْتَحْ وَضُمَّ حُزْ وَفِي السِّيِّئِ اكْسِرْ هَمَزَهُ فَتُبَجَّلًا
[أي جمع خلف] (١) ﴿الْغُرْفَتِ﴾ (٢) ءَامِنُونَ ﴿﴾.

وقرأ يعقوب ﴿التَّائِشُ﴾ (٣) بالواو، وخفّض أبو جعفر ﴿غَيْرِ اللَّهِ﴾ (٤) كحمزة،

(١) ما بين المعقوفين هكذا في نسخة ب: (أي: قرأ خلف جمع)، والصواب ما ذكرناه.

(٢) يعني: قرأ خلف بالجمع في لفظ ﴿الْغُرْفَتِ﴾ كما ذكر الشارح؛ أي: بإثبات ألف بعد الفاء ويلزم منه ضم الراء ولذا لم يتعرض له الناظم من الآية (٣٧) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة. والراء ساكنة في المفرد. وجه الجمع مراعاة لقوله - تعالى -: ﴿مِن قَوْفِهَا عُرْفٌ﴾ ولأن الجمع أدل على المعنى؛ لأن أصحاب الغرف جماعات كثيرة ولهم غرفات كثيرة.

ووجه الإفراد على أنه اسم جنس ومراعاة لقول - تعالى -: ﴿يُجَزَّوْنَ الْغُرْفَةَ﴾ فقد وضع الواحد موضع الجمع لخفته. ابن عبد الجواد، مخطوط؛ الإتحاف، ٣٦٠.

(٣) يعني: قرأ يعقوب بالواو بعد الألف مكان الهمزة في لفظ ﴿التَّائِشُ﴾ كما ذكر الشارح من الآية (٥٢) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.

وقرأ خلف بالهمزة مكان الواو فيجب المد قبله من الموافقة أيضاً.

وجه الواو أنه مصدر ناش أجوف؛ أي: تناول. والمعنى كيف يتناولونه من بعد ولم يتناولوه من قرب في وقت الاختيار والانتفاع بالإيمان؟ والتناوش بالواو هو التناول السهل. ووجه الهمز أنه مصدر تئاش من نأش إذا أبطأ وتأخر قال أبو عمرو بن العلاء: التناؤش بالهمز هو التناول من بعد؛ والمعنى من أين تناول ما طلبوه من الإيمان بعد فوات وقته. وقيل: الهمز عن واو كوقنت وأقتت.

وهنا تمّت «سورة سبأ».

بإيات الإضافة: فيها ثلاث: ﴿عِبَادِي الشُّكُورُ﴾ فتحها الكل. ﴿إِنْ أَجْرِي إِلَّا﴾، ﴿رَبِّي إِنَّهُ﴾ فتحهما أبو جعفر وسكنهما الآخران.

بإيات الزوائد: ثنتان: ﴿كَلْجَوَابِ﴾، ﴿تَكْبِيرِ﴾ أثبتهما في الحاليين يعقوب وحذفهما الآخران كذلك.

(٤) ثم شرع في «سورة فاطر».

يعني: قرأ أبو جعفر بخفض الراء من لفظ ﴿غَيْرِ﴾ كما قال الشارح من الآية (٣) خلافاً لأصله. وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ يعقوب بالرفع من الموافقة أيضاً.

وجه الخفض على الصفة لخالق على اللفظ.

وقرأ ﴿فَلَا نَذْهَبَ [نَفْسِكَ]﴾^(١) بضم التاء، وكسر الهاء، ونصب ﴿نَفْسِكَ﴾^(٢).
 وقرأ يعقوب ﴿يُنْقَضُ [مِنْ عُمْرِهِ]﴾^(٣) بفتح الياء وضم القاف.
 وقرأ خلف ﴿وَمَكَرَ السَّيِّءُ﴾^(٤) بهمزة مكسورة.

«سُورَةُ يَس وَالصَّافَاتُ»

أَيْنَ فَافْتَحَنَ خَفِّفَ ذُكِرْتُمْ وَصَيِّحَةً وَوَاحِدَةً كَانَتْ مَعًا فَارْزَعِ الْعُلَا

ووجه الرفع صفة لخالق على المحل؛ لأنه محله رفع ومن مزیده للتأكيد وخالق مبتدأ والخبر ﴿يَرْزُقُكُمْ﴾ أو يرزقكم صفة أخرى والخبر مقدر؛ أي: موجود أو لكم.
 الفاسي على الشاطبية، مخطوط؛ الإتحاف، ٣٦١.

(١) سقطت من أ، ج، وما ذكر من ب.

(٢) الضمير يعود إلى أبي جعفر وقراءته في لفظ ﴿نَذْهَبَ نَفْسِكَ﴾ كما ذكرها الشارح ﷺ في الآية (٨) وهي من تفرده.

وقرأ يعقوب وخلف بفتح الحرفين من تذهب ورفع السين من الموافقة.

وجه قراءة أبي جعفر على أنه مضارع أذهب ونصب نفسك على أنه مفعول به؛ يعني: لا تقتل نفسك.

ووجه قراءة يعقوب وخلف على أنه مضارع من ذهب الثلاثي ونفسك فاعل؛ أي: لا تحزن عليهم.
 الإتحاف، ٣٦١.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، والمعنى.

بيّن الشارح قراءة يعقوب في لفظ ﴿يُنْقَضُ﴾ وذلك من الآية (١١)، وهي من تفرده.

وقرأ أبو جعفر وخلف بالعكس؛ أي: بضم الياء وفتح القاف من الموافقة.

وجه قراءة يعقوب على بناء الفعل للفاعل وهو ضمير يعود على المعمر وهو من نقص ينقص.

ووجه قراءة أبي جعفر وخلف على أنه مبني للمفعول والنائب ضمير مستتر يعود على المعمر أيضًا.
 الإتحاف، ٣٦٢.

(٤) يعني: قرأ خلف بكسر الهمزة وصلًا من لفظ ﴿السَّيِّئُ﴾ كما قال الشارح وذلك من الآية (٤٣) خلافاً لأصله؛ لأنه يقرأ بالإسكان.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة هذا في حالة الوصل أما في الوقف فالأئمة الثلاثة يقفون بالإسكان ويجوز لهم روم حركتها.

وجه الإسكان التخفيف مثل بارئكم لتوالي الحركات، أو حمل الوصل على الوقف وهو لغة.

ووجه الكسر على أنه اسم مُعَرَّفٌ بالإضافة، فالكسر على الأصل.

النويري على الطيبة؛ وابن عبد الجواد، مخطوطان.

قرأ أبو جعفر ﴿أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ﴾ بفتح [الهمزة] ^(١) الثانية وتسهيلها ويدخل قبلها ألفاً على قاعدته ^(٢)، وخفف كاف ﴿ذُكِّرْتُمْ﴾ ^(٣)، وقرأ ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَجِدَّةً﴾ ^(٤) برفعهما في الموضعين.

وقوله: «كانت»؛ أي: المقيدة بـ «كانت» احترز ^(٥) من ﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيِّحَةً

وهذه آخر مسائل «سورة فاطر»، وليس فيها ياءات إضافة.

ياءات الزوائد: واحدة: ﴿كَانَ نَكِيرٌ﴾ أثبتها في الحاليين يعقوب، وحذفها الآخرون كذلك. والله الموفق.

(١) في نسخة ج: (الهمزتين)، والصواب ما ذُكِرَ؛ لأن الأولى متفق على فتحها، والثانية محل الخلاف. (٢) يعني: قرأ أبو جعفر بفتح الثانية من لفظ ﴿أَيْنَ﴾ مع تسهيلها وإدخال ألف بينها وبين الأولى، كما قال الشارح من الآية (١٩)، وهي من تفرده.

وقرأ يعقوب وخلف بكسر الهمزة الثانية من الموافقة. وهم فيه على قاعدتهم المقررة في الهمزتين من كلمة؛ فأبو جعفر يسهل مع الإدخال - كما سبق - ورويس بالتسهيل من غير إدخال، وروح وخلف بالتحقيق بلا إدخال.

وجه فتح الهمزة الثانية على تقدير حذف حرف العلة؛ أي: لأن ذكركم تطيرتم.

ووجه كسر الهمزة الثانية على تقدير أن الأولى للاستفهام والثانية شرطية.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٣٦٤.

(٣) يعني: قرأ أبو جعفر بتخفيف الكاف من لفظ ﴿ذُكِّرْتُمْ﴾، كما قال الشارح من الآية (١٩)، وهي من تفرده.

وقرأ يعقوب وخلف بتشديدها من الموافقة.

وجه التخفيف على أنه من الذكر؛ أي: طائرکم معکم حيث جرى ذکرتم.

الإتحاف، ٣٦٤.

ووجه التشديد على أنه من التذكير.

(٤) يعني: قرأ أبو جعفر برفع التاء من لفظي ﴿صَيِّحَةً﴾، ﴿وَجِدَّةً﴾ في الموضعين كما قال الشارح في الآية (٢٩) والآية (٥٣) وهو من تفرده في الموضعين. وقيدهما الناظم بكانت؛ ليخرج ما ليس فيه هذا اللفظ كما سيأتي.

وقرأ يعقوب وخلف بنصب الكلمتين فيهما.

وجه الرفع على أن كان تامة؛ أي: ما حدثت أو ما وقعت، وصيحة فاعلها وواحدة صفة.

ووجه النصب على أن كان ناقصة واسمها مضمرة؛ أي: إن كانت الأخذة إلا صيحة واحدة صاح بها جبريل عليه السلام والخبر صيحة واحدة صفة. الإتحاف، ٣٦٤؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٥) يعني: احترز الناظم بقيد كانت في قوله: (وصيحة واحدة كانت معاً) عما هو متفق على نصبه وهو هنا الآية (٤٩) كما قال الشارح ﴿صَيِّحَةً وَجِدَّةً مَا لَهَا﴾ في ص الآية (١٥) ﴿صَيِّحَةً وَجِدَّةً

وَجِدَّةٌ ﴿٣١﴾ فلا خلاف في نصبه.

وَنَصَبُ الْقَمَرِ إِذِ طَابَ دُرِّيَّةٌ أَجْمَعُونَ

حَمِي يَخْصِمُونَ اسْكِنَ أَلَا اكْسِرَ قَتَى حَلَا

وَشَدَّدُ فَشَا وَأَقْضِرُ أَبَا فَاكِهَيْنِ فَا كِهْوُ ضُمَّ بِأَجْبَلًا حَلَا اللَّامُ ثَقَلًا

أي نصب ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾^(١) أبو جعفر ورويس، وجمع يعقوب

﴿دُرِّيَّتَهُمْ﴾^(٢) كنافع،

فَكَانُوا ﴿٣١﴾ في القمر الآية (٣١) فكل هذه المواضع متفق على نصب الكلمتين فيها؛ لأنها مفعول به.

(١) يعني: قرأ أبو جعفر ورويس بنصب الرءاء من لفظ ﴿وَالْقَمَرَ﴾ كما قال الشارح من الآية (٣٩) خلافاً لأصليهما. واعتمد الناظم على الشهرة ولم يقيد هذا الموضوع للاحتراز عن غيره.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ روح عن يعقوب بالرفع من الموافقة أيضاً.

وجه النصب على أنه منصوب على الاشتغال وذلك على إضمار فعل يفسره بعده والتقدير: وقدرنا القمر قدرناه.

ووجه الرفع على أنه مبتدأ وما بعده خبره. وقيل: عطف على ﴿لَا أَلْسَمَسُ﴾ وفي الكلام على القراءتين حذف مضاف؛ لأنه لا معنى لتقدير نفس القمر منازل والتقدير قدرنا سيره منازل وهي ثمانية وعشرون منزلاً ينزل القمر كل ليلة في واحد منها لا يتخطاه. وقيل: قدرناه ذا منازل على أن ذا منازل حال أو مفعول ثان على تضمين قدرناه معنى صَيَّرْنَاهُ أو قدرنا له منازل.

الإتحاف، ٣٦٥؛ والفاسي، مخطوط.

(٢) يعني: قرأ يعقوب لفظ ﴿دُرِّيَّتَهُمْ﴾ بالجمع كما قال الشارح؛ أي: ياثبات ألف بين الياء والتاء مكسورة وذلك من الآية (٤١) خلافاً لأصله في هذا الموضوع فقط دون نظائره وهي الآية (١٧٢) من سورة الأعراف والموضع الثاني من سورة الطور الآية (٢١) فالأئمة الثلاثة كأصولهم فيها؛ فخلف بالقصر مع فتح التاء على التوحيد. وأبو جعفر ويعقوب بالمد وكسر التاء على الجمع. وقد ذكر الشاطبي هذه الترجمة في سورة الأعراف. وأما الموضع الأول من سورة الطور الآية (٢١) فيذكر في موضعه.

وقرأ أبو جعفر هنا كيعقوب؛ أي: بالمد وكسر التاء من الموافقة.

وقرأ خلف بالقصر مع فتح التاء من الموافقة أيضاً.

وجه المد على أنه جمع مؤنث سالم ينصب بالكسرة.

ووجه القصر على أنه مفرد يؤدي معنى الجمع لشموله بالإضافة؛ نحو: ذرية آدم. هذا، وقول الشارح:

كنافع؛ لأنه ممن يقرأ كذلك. والله أعلم.. الفاسي على الشاطبية، مخطوط؛ الإتحاف، ٣٦٥.

وسكن أبو جعفر خاء ﴿يَخْصِمُونَ﴾^(١)، مع تشديد الصاد^(٢)، [وكسر الخاء^(٣)] خلف ويعقوب وشدد^(٤) [الصاد خلف]، ويعقوب في تشديد الصاد على أصله، وقصر أبو جعفر ﴿فَكَهُونَ﴾ هنا، و﴿فَكَهَيْنَ﴾^(٥) بالدخاں والطور والتطفيّف. وضم يعقوب با ﴿حِيَلًا﴾^(٦). وثقل اللام روّح وسيأتي رمزه في قوله:

(١) يعني: قرأ أبو جعفر بإسكان الخاء مع تشديد الصاد من لفظ ﴿يَخْصِمُونَ﴾ كما قال الشارح من الآية (٤٩) فتشديد الصاد من الموافقة ولذلك لم يتعرض له الناظم وأما إسكان الخاء فخلافًا لأصله من رواية ورش وأحد الوجهين لقالون.

(٢) في نسخة أ، ب: (كالكسائي)، وهو خطأ؛ لأن الكسائي يقرأ بكسر الخاء.

وقرأ يعقوب بكسر الخاء من المخالفة وتشديد الصاد من الموافقة؛ ولذا لم يتعرض له الناظم. وقرأ خلف كذلك خلافًا لأصله.

والخلاصة أن أبا جعفر قرأ بفتح الباء وإسكان الخاء وتشديد الصاد، ويعقوب وخلف بفتح الباء وكسر الخاء وتشديد الصاد.

وتوجيه قراءة التشديد على أن الأصل يختصمون مضارع اختصم، أدغمت التاء في الصاد بعد القلب والتسكين وبقيت الخاء ساكنة في قراءة أبي جعفر؛ لأن أصلها السكون واغتفر التقاء الساكنين كما مر وكسرت الخاء في قراءة يعقوب وخلف للساكنين؛ أي: سكون الخاء وسكون المدغم بعدها فكسرت للتخلص من التقاء الساكنين وتم الإدغام بدون نقل حركة التاء. ومن فتح الخاء من القراء السبعة فإنه نقل إليها حركة التاء وأدغم التاء في الصاد وأبقاها كاملة على ما كانت عليه في التاء، ومن أخفاها أو اختلسها فقد نبه بذلك على أن أصل الخاء السكون. الإتحاف، ٣٦٥؛ والفاسي، مخطوط.

(٣) في نسخة ب، ج قدم الكلام على فاكهون وفاكهين قبل أن ينتهي من الكلام على يخصمون، والصواب ما ذكرناه.

(٤) في نسخة ب، ج ما بين المعقوفين هكذا: (وكسر خلف ويعقوب خاء يخصمون وشدّاه).

(٥) يعني: قرأ أبو جعفر بقصر الفاء من لفظ ﴿فَكَهُونَ﴾، و﴿فَكَهَيْنَ﴾ في المواضع التي ذكرها الشارح. والمراد بالقصر حذف الألف بعد الفاء وذلك من الآية (٥٥) هنا وسورة الدخان الآية (٢٧) وفي سورة الطور الآية (١٨) وفي سورة المطففين الآية (٣١) وهي من تفرده في جميع المواضع إلا موضع المطففين فوفقًا لحفص وخلافًا لأصله.

وقرأ يعقوب وخلف بالمد؛ أي: بإثبات الألف بعد الفاء من الموافقة لأصليهما في جميع المواضع. وجه القصر على أنه صفة مشبهة من فكه بمعنى فرح أو عجب أو تلذذ أو تفكه.

ووجه المد على أنه اسم فاعل بمعنى أصحاب فاكهة؛ كلابن وتامر. الإتحاف، ٣٦٦.

(٦) يعني: قرأ يعقوب بضم الباء من لفظ ﴿حِيَلًا﴾ كما ذكر الشارح خلافًا لأصله من الآية (٦٢). وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

يَهْنُ نَنْكَسِ افْتَحْ ضُمَّ خَفَّفَ فِدَاً وَحُطَّ لِيُنْذِرَ خَاطِبٌ يَقْدِرُ الْحَقْفِ حُوْلًا
وَطَابَ هُنَا وَاحْدِفَ لِتَتَوَيْنَ زِينَةَ قَتَى وَاسْكِنَنَّ أَوْ أَدُ وَكَالْبَرِّ أَوْصِلًا
قوله: «يهن» من تنمة البيت الماضي.

وقرأ خلف ﴿نُنَكِّسُهُ﴾^(١) بفتح أوله وإسكان ثانيه وضم الكاف مخففاً،
وخطاب يعقوب ﴿لِيُنْذِرَ﴾ هنا والأحقاف^(٢).

وقرأ أبو جعفر بكسر الباء من الموافقة أيضاً.

وقرأ روح بتشديد اللام كما ذكر الشارح خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.

وقرأ رويس وخلف بتخفيف اللام من الموافقة أيضاً وهم في الجيم على أصولهم.

والخلاصة: أن أبا جعفر قرأ بكسر الجيم والباء وتشديد اللام من الموافقة.

وقرأ رويس وخلف بضم الجيم والباء وتخفيف اللام؛ فرويس من المخالفة في ضم الباء وخلف من الموافقة.

وقرأ روح بضم الجيم والباء مع تشديد اللام وضم الباء مع تشديد اللام من تفرده؛ لأن من ثقل اللام كسر الجيم والباء، وهي لغات بمعنى الجماعة من الناس فمن قرأ بالضم فيهما مع التخفيف جعله جمع جبيل؛ كزغيف ورُغف، والجبيل الخلق والناس الكثير.

ووجه قراءة أبي جعفر أنه أراد جمع جبلة وهي الخلق. قال الشاعر:

والموت أعظم حادث مما يمر على الجبلة

الفاسي، مخطوط؛ الإتحاف، ٣٦٦.

(١) قراءة خلف في لفظ ﴿نُنَكِّسُهُ﴾ كما ذكرها الشارح في الآية (٦٨) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك؛ أي: بفتح أوله وإسكان ثانيه وضم الكاف مخففاً من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه هذه القراءة على أنها مضارع نكسه بالتخفيف كنصره؛ أي: ومن نطل عمره نرده من قوة الشباب إلى ضعف الهرم قال الله - تعالى -: ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يَرُدُّ إِلَى أَرْزَلٍ أَعْمُرٍ﴾.

ووجه قراءة الضم والتشديد على أن المعنى نقله من الكهولة إلى الشيخوخة إلى الهرم.

الإتحاف، ٣٦٦؛ وابن عبد الجواد، مخطوط؛ والفاسي، مخطوط.

(٢) يعني: قرأ يعقوب بقاء الخطاب من لفظ ﴿لِيُنْذِرَ﴾ في الموضعين كما ذكر الشارح في الآية (٧٠)

هنا وفي سورة الأحقاف الآية (١٢)، وعُلِّمَ العموم من الشهرة خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.

وقرأ خلف بياء الغيبة من الموافقة أيضاً.

وقرأ أيضاً يعقوب في الأحقاف في ﴿يَقْدِرِ عَلَيَّ﴾^(١) بياء مفتوحة وإسكان القاف وحذف الألف وضم الراء.

وقرأه رويس هنا كذلك، وحذف خلف تنوين ﴿بِرِيْنَةِ الْكُوْكِبِ﴾^(٢) وأسكن أبو جعفر ﴿أَوْ أَبَاؤُنَا﴾^(٣) هنا وفي الواقعة،

وجه الخطاب على أنه لسيدنا محمد ﷺ؛ أي: لتنذر يا محمد؛ لأنه المنذر لأُمَّته.

ووجه الغيبة على أن الضمير للقرآن أو النبي ﷺ هنا وفي سورة الأحقاف للكتاب.

الإتحاف، ٣٦٧؛ وابن عبد الجواد على الدرّة، مخطوط.

(١) قراءة يعقوب في لفظ ﴿يَقْدِرِ﴾ كما ذكرها الشارح بقبودها في سورة الأحقاف الآية (٣٣) وهي من تفرده.

وانفرد رويس بتلك الترجمة هنا كما ذكر الشارح في الآية (٨١) فصار رويس في الموضعين (يقدر) ووافقه روح في الأحقاف من تفردهما.

وجه القراءة الأولى على أنه فعل مضارع من قدر كضرب.

ووجه القراءة الأخرى على أنه اسم فاعل من قدر.

الإتحاف، ٣٦٧.

وهنا تمت سورة يس.

بإيات الإضافة: ثلاثة: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ﴾، ﴿إِنِّي إِذَا لَفِي﴾، ﴿إِنِّي إِذَا لَفِي﴾ فتجهن أبو جعفر وسكنهن الأحران.

بإيات الروائد: ثلاثة كذلك: ﴿وَلَا يُقْدُونَ﴾، ﴿فَأَسْمَعُونَ﴾ أثبتهما في الحالين يعقوب وحذفهما أبو جعفر وخلف كذلك. ﴿إِن يُرِيدِنَ الرَّحْمَنُ﴾ أثبتها مفتوحة وصلًا وساكنة وقفًا أبو جعفر وأثبتها في الوقف فقط يعقوب وحذفها خلف في الحالين.

ثم شرع الشارح في «سورة الصافات».

(٢) يعني: قرأ خلف بحذف التنوين من لفظ ﴿بِرِيْنَةِ﴾ كما قال الشارح من الآية (٦) خلًا لأصله وجر الكواكب معلوم من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه هذه القراءة على أن لفظ ﴿بِرِيْنَةِ﴾ مصدر مضاف إلى الكوكب من إضافة الأعم إلى الأخص فهي للبيان؛ كتوب خز؛ لأن الزينة تكون بالكواكب وغيرها أو من إضافة المصدر إلى مفعوله؛ أي: بأن زيننا الكواكب أو فاعله؛ أي: بأن زينتها الكواكب بحسنها.

الإتحاف، ٣٦٨؛ ابن عبد الجواد على الدرّة، مخطوط.

(٣) يعني: قرأ أبو جعفر بإسكان الواو من لفظ ﴿أَوْ﴾ هنا والواقعة كما ذكر الشارح من الآية (١٧) هنا وفي سورة الواقعة الآية (٤٨) وعلم شمول الموضعين من الإطلاق خلًا لأصله من رواية ورش.

وقرأ يعقوب وخلف بفتح الواو فيهما من الموافقة.

وذكر أبو جعفر^(١) [لا]^(٢) اختلاف قالون [وورش]^(٣) وقد بينت ذلك في مواضع وقوله: (كالبز أوصلا) أي في قوله:

تَنَاصَرُوا أَشْدُّ تَا تَلْطَى طُوَى يَزِفُ فُ فَافْتَحَ قَتَى وَالله رَبُّ انصِبَنَّ حَلَا
وَرَبُّ وَالْيَاسِينَ كَالْبَصْرِ أَذْ وَكَأَلْ مَدِينِي حَلَا وَضَلُّ اصْطَفَى أَصْلُهُ اَعْتَلَى

أي: وافق أبو جعفر البزري في ﴿لَا نَنَاصِرُونَ﴾^(٤) فشدد التاء، ووافقه رويس في ﴿نَارًا تَلْطَى﴾^(٥)، وحذف الواو والنون من ﴿نَنَاصِرُونَ﴾؛ ليتزن البيت، وفتح خلف ياء ﴿يَرِفُونَ﴾^(٦)

وجه الإسكان على أن لفظ ﴿أَوْ﴾ حرف عطف بكماله وهي التي لأحد الشئيين. ووجه الفتح على أن الهمزة للاستفهام والواو وحدها حرف عطف. وآباؤنا على القراءتين معطوف على محل إن واسمها. الإتحاف، ٣٦٨؛ والفاسي على الشاطبية، مخطوط. (١) قوله: (وذكر أبو جعفر ... إلخ)؛ يعني: أن أبا جعفر خالف أصله باعتبار أحد راوييه فلذا ذكره الناظم.

(٢) في نسخة أ: (في) بدل (لا)، وهو خطأ.

(٣) في نسخة الأصل: (ورويس)، وما ذكرناه هو الصواب.

(٤) يعني: قرأ أبو جعفر كقراءة البزري عن ابن كثير المكّي في تشديد التاء في حالة الوصل من لفظ ﴿نَنَاصِرُونَ﴾ كما ذكر الشارح الآية (٢٥) وذلك مع المد المشبع للساكنين أما إذا ابتداءً فيحذف إحدى التاءين كالجماعة.

وقرأ يعقوب وخلف بتاء واحدة خفيفة مع القصر في الحاليين من الموافقة.

وجه التشديد على أن أصله تتناصرون أدغمت التاء فيه للساكنين.

ووجه التخفيف على حذف إحدى التاءين. الفاسي على الشاطبية، مخطوط.

(٥) يعني: قرأ رويس عن يعقوب بتشديد التاء كالبزري في حالة الوصل من لفظ ﴿تَلْطَى﴾؛ كما ذكر الشارح من الآية (١٤) من سورة الليل خلافاً لأصله، وإذا ابتداءً فتاء واحدة مخففة في الحاليين كالجماعة.

وقرأ أبو جعفر وروح وخلف بتاء واحدة خفيفة وصلا وابتداءً من الموافقة والأصل تلتظي أدغمت التاء في التاء كما سبق. انظر: المصدر السابق.

(٦) يعني: قرأ خلف بفتح حرف المضارعة من لفظ ﴿يَرِفُونَ﴾ كما ذكر الشارح من الآية (٩٤) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب وكذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

ونصب يعقوب ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبِّ﴾^(١)، وقرأ يعقوب ﴿إِلَ يَاسِينَ﴾ بالمد كنافع.
 وقرأ أبو جعفر ﴿إِلَ يَاسِينَ﴾^(٢) بالقصر كأبي عمرو. ووصل أبو جعفر همزة
 ﴿أَصْطَفَى﴾^(٣) وإذا ابتداء كسرهما.

وجه قراءة الفتح في حرف المضارعة على أنه من زف يزف، إذا أسرع. والزيف الإسراع في الخطو مع
 مقاربة المشي.
 انظر: زاد المسير، ٥٧/٧.

ووجه من قرأ بالضم أنه جعله رباعياً من أزف إذا دخل في الزيف أو حمل غيره على الزيف،
 فالمفعول محذوف والتقدير: فأقبلوا إليه يحملون غيرهم على الإسراع.
 الإتحاف، ٣٦٩؛ وأبو زرعة، ٦٠٩.

(١) يعني: قرأ يعقوب الألفاظ الثلاثة التالية؛ وهي: ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبِّ﴾ من الآية (١٢٦) بنصب الهاء
 من لفظ الجلالة، والباء من ربكم ورب خلافاً لأصله.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بالرفع من الموافقة أيضاً.

وجه قراءة النصب على أن لفظ الجلالة بدل من أحسن الخالقين وربكم نعته ورب عطف عليه.

ووجه الرفع على أن لفظ الجلالة مبتدأ وربكم خبره ورب عطف عليه.

الإتحاف، ٣٧٠؛ والنويري على الدرّة، مخطوط.

(٢) يعني: قرأ يعقوب لفظ ﴿إِلَ﴾ من قوله - تعالى -: ﴿إِلَ يَاسِينَ﴾ الآية ١٣٠ بفتح الهمزة ومدّها
 وبعدها لام مكسورة مفصولة من ياسين؛ كفصل اللام من العين في آل عمران خلافاً لأصله وموافقة
 لنافع ومن معه؛ لأنه ممن يقرأ كذلك.

وقرأ أبو جعفر بكسر الهمزة وإسكان اللام وصلتها بالياء خلافاً لأصله وموافقة لأبي عمرو؛ لأنه ممن
 يقرأ كذلك.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وجه قراءة أبي جعفر على أن الكلمة كلها اسم النبي المذكور وهي لغة في إلياس مثل إدراسين في
 إدّراس وسيناء وسنين وإدريس وفروعه، ولا وقف إلا على النون على هذه القراءة، وليس بصحيح قول
 من قال: هو جمع منسوب إلى إلياس.

ووجه قراءة يعقوب وخلف على أن (آل) كلمة وحدها بمعنى أهل مضاف إلى اسم النبي كما يقال:
 آل محمد ﷺ فهما كلمتان. ويجوز الوقف اضطراراً أو اختياراً بالوحدة على آل، ويتم على الياسين
 فالسلام على آل ياسين يعني: ذريته وأتباعه إكراماً له؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام -: «اللَّهُمَّ، صَلِّ عَلَيَّ
 آلِ أَبِي أَوْفَى».

(٣) وقرأ أبو جعفر لفظ ﴿أَصْطَفَى﴾ في الآية (١٥٣) كما قال الشارح بوصل الهمزة؛ أي: إسقاطها في
 الوصل، وإذا ابتداء كسرهما وهي من تفرده. وقول الناظم: (اعتلى) بمعنى ارتفع وفيه إشارة إلى قوة
 القراءة وارتفاع سندها.

«وَمِنْ سُورَةِ صَ إِلَى سُورَةِ الْأَحْقَافِ»

لِيَدَّبَّرُوا خَاطِبَ وَفَاحِصًا نُضِبِ صَا دَهَ اضْمُمُ الْأَ وَافْتَحَهُ وَالتَّوْنَ حُمَلًا
 أي: قرأ أبو جعفر ﴿لِيَدَّبَّرُوا عَابِتِيَه﴾^(١) بالخطاب. وخَفَّفَ فاء الكلمة؛ وهي الدال
 وضم صاد ﴿يُنْصِبِ﴾^(٢) وَعَدَابِ ﴿٣﴾، [وفتح^(٣) يعقوب] النون [والصاد]^(٤).
 وَحَزْ يُوعَدُوا خَاطِبَ وَأَدْ كَسَرَ أَمَّا أَمَّنْ شَدَّدَ اعْلَمَ فِدْ عِبَادَهُ أَوْصِلًا

وقرأ يعقوب وخلف بقطع الهمزة مفتوحة وصلًا وابتداءً.

وجه قراءة أبي جعفر على حذف همزة الاستفهام للعلم بها والابتداء بهمزة مكسورة على لفظ الخبر.
 ووجه قراءة يعقوب وخلف على الاستفهام الإنكاري.

الإتحاف، ٣٧١.

وهنا تمت «سورة الصافات».

يآيات الإضافة: ثلاث: ﴿إِنِّي أَرَى فِي السَّمَاوَاتِ﴾، ﴿أَنِّي أَدْبَحُكَ﴾، ﴿سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ﴾ فتحهن
 أبو جعفر وسكنهن الآخرا.

يآيات الزوائد: ثنتان: ﴿لَتُرَدَّنَّ﴾، ﴿سَيَهْدِين﴾ أثبتهما في الحالين يعقوب وحذفهما الآخرا كذلك.
 والله الموفق.

(١) قراءة أبي جعفر في لفظ ﴿لِيَدَّبَّرُوا﴾ بقاء الخطاب بعد اللام مع تخفيف الدال التي هي فاء الفعل كما
 ذكر الشارح في الآية (٢٩)، واحتراز الناظم بتخفيف الحرف الذي وقع فاء للكلمة عن الباء؛ إذ لا
 خلاف في تشديدها وهي من تفرده.

وقرأ يعقوب وخلف بياء الغيبة وتشديد الدال من الموافقة.

وجه الخطاب مع التخفيف على حذف إحدى التاءين على الخلاف فيها أي حرف المضارعة أم التالية
 لها والأصل لتتدبروا.

وجه الغيبة مع التشديد في الدال. على إدغام التاء في الدال والأصل ليتدبروا؛ أدغمت التاء في الدال.
 الإتحاف، ٣٧٢؛ وابن عبد الجواد على الدرّة، مخطوط.

(٢) قراءة أبي جعفر بضم الصاد والنون معًا من لفظ ﴿يُنْصِبِ﴾ وقراءة يعقوب بفتحهما كما ذكرهما
 الشارح في الآية (٤١)، وهي من تفردهما. وأبو جعفر وافق أصله في ضم النون وانفرد في ضم
 الصاد؛ حيث أتبع الثاني للأول.

وقرأ خلف بضم النون وإسكان الصاد من الموافقة، وكلها لغات بمعنى واحد وهو التعب والمشقة.
 ابن عبد الجواد؛ والنويري على الدرّة، مخطوط.

(٣) في نسخة ب: (ويعقوب فتح النون والصاد).

(٤) سقطت من ج.

أي: خاطب يعقوب ﴿هَذَا مَا تُوعَدُونَ﴾^(١). وكسر أبو جعفر ﴿أَنَا نَذِيرٌ﴾^(٢) أعني همزة (إنما أنا)، وشدد أبو جعفر وخلف ﴿أَمَّنْ هُوَ﴾^(٣).

(١) يعني: قرأ يعقوب بقاء الخطاب في لفظ ﴿تُوعَدُونَ﴾ كما قال الشارح من الآية (٥٣) خلافاً لأصله، ولا يشمل هذا موضع ق الآية (٣٢) فهو فيه موافق لأصله، وهذا من جملة إطلاقاته. وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة هنا.

وجه الخطاب على الالتفات والخطاب للمؤمنين؛ أي: هذا ما توعدون أيها المؤمنون. ووجه من قرأ بالغيب لتقدم ذكر المتقين في السورتين. الإتحاف، ٣٧٣؛ والفاسي، مخطوط.

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر بكسر الهمزة من لفظ ﴿إِنَّمَا﴾ كما ذكر الشارح من الآية (٧٠) وهي من تفرده، ولا يشمل الكسر قوله - تعالى -: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا مُنذِرٌ﴾ الآية (٦٥)؛ لاتفاق القراء العشرة على كسر همزته وتعلّم من الشهرة.

وقرأ يعقوب وخلف بفتح الهمزة من الموافقة. وجه الكسر على الحكاية أو على تأويل الوحي بالقول؛ أي: ما يوحى إليّ إلا هذه الجملة أو هذا القول؛ وهو أن أقول لكم: إنما أنا نذير.

ووجه الفتح على أنها وما في حيزها نائب الفاعل؛ أي: ما يوحى إليّ إلا الإنذار، إلا كوني نذيراً مبيّناً، ويحتمل أن يكون نصب أو جر بعد إسقاط لام العلة ونائب الفاعل حينئذ الجار والمجرور؛ أي: ما يوحى إليّ إلا للإنذار. الإتحاف، ٣٧٤؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

وهنا تمت «سورة ص».

بإاءات الإضافة: فيها ست: ﴿وَلِي نَجْمَةٌ﴾، ﴿مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ﴾ أسكنهما الكل. ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ﴾، ﴿مَنْ بَعْدِي إِنَّكَ﴾، ﴿لَعَنَتِي إِلَيَّ﴾ فتحهن أبو جعفر وسكنهن الآخرا. ﴿مَسْنَى الشَّيْطَانِ﴾ فتحها الكل.

بإاءات الزوائد: ثنتان: ﴿يُدْفِقُوا عَذَابَ﴾، ﴿فَحَقَّ عِقَابِ﴾ أثبتهما في الحالين يعقوب وحذفهما في الحالين الآخرا.

ثم شرع في «سورة الزمر».

(٣) يعني: قرأ أبو جعفر وخلف بتشديد الميم من لفظ ﴿أَمَّنْ﴾ كما قال الشارح وذلك من الآية (٩) خلافاً لأصليهما.

وقرأ يعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه التشديد على أن أم هي المتصلة دخلت على من الموصولة فأدغمت الميم في الميم وأضمر استفهاماً معادلاً لأم؛ والمعنى: (الكافر خير أم الذي هو قانت؟) ودل على المحذوف دخول أم واحتياجها إلى معادل. ووجه التخفيف أنه أدخل همزة الاستفهام على من، والمعنى أمن هو قانت كمن جعل لله أنداداً؟ ابن عبد الجواد؛ والفاسي، مخطوطان.

وقرأ أبو جعفر ﴿يَكْفِي عَبْدَهُ﴾^(١) بالجمع.

وَقُلْ حَسْرَتَايَ اعْلَمْ وَفَتَحْ جَنًّا وَسَكَ كِنِ الْخَلْفِ بْنِ يَدْعُوا تَلُّ أَوْ أَنْ وَقَلْبِ لَا
تُنُونُهُ وَقَطَعَ اذْخُلُوا حُمَّ سَيَدْخُلُوا نَ جَهْلٌ أَلَا طِبُّ أَنْتَنَ يَنْفَعُ الْعَلَا
أي: قرأ أبو جعفر ﴿بِحَسْرَتَيْنِ﴾^(٢) بياء مفتوحة من رواية ابن جماز، واختلف عن
ابن وردان في سكونها وفتحها وإذا أسكنها أشبع المد^(٣).

(١) يعني: قرأ أبو جعفر بالجمع في لفظ ﴿عَبْدَهُ﴾؛ كما قال الشارح؛ أي: بكسر العين وفتح الباء وألف
بعدها وذلك من الآية (٣٦) خلافاً لأصله.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ يعقوب بفتح العين وإسكان الباء بدون ألف على الأفراد من الموافقة أيضاً.

وجه الجمع على إرادة جميع الأنبياء والمطيعين من المؤمنين؛ أي: هو كافيك كما كفى هؤلاء الرسل
قبلك.

ووجه الأفراد على معنى؛ أي: كافيك يا محمد أمر الكفار بالمفعول الثاني محذوف فيهما أو على أنه
اسم جنس، والآية نزلت عندما قالت قريش للرسول ﷺ: (أما تخاف أن يخبلك ألّهتنا لعبيك إياها).
شرح الشاطبية، للسناباطي؛ والجعبري، مخطوطان.

(٢) يعني: قرأ ابن جماز عن أبي جعفر لفظ ﴿بِحَسْرَتَيْنِ﴾ بزيادة ياء مفتوحة بعد الألف كما ذكر الشارح
من الآية (٥٦). وورد عن ابن وردان وجهان أحدهما كابن جماز والآخر بزيادتها ساكنة. وعلى هذا
الوجه لا بد من المد المشبع كما قال الشارح أيضاً. فإثبات الياء في الروایتين من تفرد أبي جعفر سواء
سكنت أم فتحت.

وقرأ يعقوب وخلف بالتاء المفتوحة وبعدها ألف بدل من ياء الإضافة، ورويس بهاء السكت في الوقف
كما سبق.

(٣) تقدم بيان ذلك آنفاً.

وجه الياء بعد الألف على أنه تثنية حسرة مضاف لياء المتكلم على لغة من يقول: رأيت الزيدان. وقيل:
على أن فيه جمع بين العوض والمعوّض عنه. وقيل: للتكثير على حد لبيك وسعديك.
ووجه الإسكان التخفيف والإشعار بطول الحسرة.

ووجه حذف الياء على أن الألف التي بعد التاء بدل من ياء الإضافة.

الإتحاف، ٣٧٦؛ والنويري على الطيبة، مخطوط.

وهذا آخر مسائل سورة الزمر.

بيات الإضافة: خمس: ﴿إِنِّي أُمِرْتُ﴾، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾، ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ فتنهن أبو جعفر
وسكنهن الآخرا. ﴿أَرَادَنِي اللَّهُ﴾ فتحها الكل. ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ فتحها في الوصل =

وقرأ أبو جعفر ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ﴾^(١) بالغيب.
 وقرأ يعقوب ﴿أَوْ أَنْ يُظْهِرَ﴾^(٢) بزيادة همزة قبل الواو [وسكونها]^(٣)، ولم ينون
 ﴿كُلِّ﴾^(٤) قَلْبٍ^(٥)،

وسكنها في الوقف أبو جعفر وسكنها في الوقف وحذفها في الوصل يعقوب وخلف. والله أعلم.
 ياءات الزوائد: ﴿يَعْبَادُ﴾، ﴿فَاتَّقُونَ﴾ أثبتهما في الحالين رويس ووافقه روح في ﴿فَاتَّقُونَ﴾ وحذفهما
 أبو جعفر وخلف في الحالين. ﴿يَعْبَادُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ اتفقوا على حذف الياء فيها وصلا ووقفاً.
 ﴿فَلْيَسِّرْ عِبَادَ﴾ حذفها يعقوب وصلا وأثبتها وقفاً. وحذفها الآخرون في الحالين.
 (١) هذا شروع في «سورة المؤمن».

يعني: قرأ أبو جعفر بياء الغيبة من لفظ ﴿يَدْعُونَ﴾ كما قال الشارح وذلك من الآية (٢٠) خلافاً
 لأصله.

وقرأ يعقوب وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه الغيب مراعاة لقوله - تعالى -: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ﴾.

وجه الخطاب الالتفات إليهم بعد الإخبار عنهم. الإتحاف، ٣٧٨؛ والنويري على الدرّة، مخطوط.

(٢) يعني: قرأ يعقوب لفظ ﴿أَوْ أَنْ﴾ كما قال الشارح؛ أي: بزيادة همزة قطع مفتوحة قبل الواو مع
 سكون الواو من الآية (٢٦) خلافاً لأصله.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بلا همز قبل الواو المفتوحة من الموافقة أيضاً.

وهم في كلمتي (يظهر)، (الفساد)، كأصولهم؛ فأبو جعفر ويعقوب يقرآن يُظْهِرُ بضم الياء، وكسر

الهاء ونصب كلمة الفساد، وخلف بفتح الياء والهاء ورفع كلمة الفساد.

وجه قراءة أبي جعفر على أن الواو لعطف النسق، ويظهر بالضم في الياء على أنه من أظهر معدّي

ظهر، وفاعله ضمير يعود على موسى ﷺ والفساد بالنصب مفعول به.

ووجه قراءة يعقوب على أن (أو) حرف عطف ومعناها التردد بين الأمرين؛ كقولك: أكلت خبزاً أو

تمرّاً، ويظهر مِنْ أَظْهَرَ، ونصب الفساد مفعول به، والفعل مسندٌ إلى موسى.

ووجه قراءة خلف على أن (أو) حرف عطف أيضاً، ويظهر بفتح الياء والهاء من ظهر، ورفع الفساد

على أنه فاعل. الإتحاف، ٣٧٨؛ وشرح الشاطبية، للجعبري، مخطوط.

(٣) في نسخة ج: (وسكنها)، والصواب ما ذكر.

(٤) سقطت من ب.

(٥) يعني: قرأ يعقوب بترك التنوين في لفظ ﴿قَلْبٍ﴾ كما قال الشارح من الآية (٣٥) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه ترك التنوين على الإضافة؛ أي: إضافة القلب إلى المتكبر وجعل التكبر والجبروت صفة لموصوف =

وقرأ ﴿السَّاعَةُ أَدْخِلُوا﴾^(١) بالقطع وكسر الخاء كنافع.

وقرأ أبو جعفر ورويس ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ﴾^(٢) بضم الياء وفتح الخاء.

وأنت أبو جعفر ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ﴾^(٣).

سَوَاءٌ أَتَى اخْفِضْ حُزْ وَنَحْسَاتٍ كَسْرُ حَا وَنَحْشُرُ أَعَدَّ الْيَا أَتْلُ وَارْفَعْ مُجَهَّلًا

محذوف وهو صاحب القلب؛ أي: على كل قلب كل شخص متكبر جبار. ووجه من نَوْنُ أنه جعل التكبر صفة للقلب؛ لأنه مركزه ومنبعه.

الإتحاف، ٣٧٩؛ والفاسي، مخطوط.

(١) وقرأ يعقوب أيضًا بهمزة قطع مفتوحة في الحالين وكسر الخاء المعلوم من الشهرة في لفظ ﴿أَدْخِلُوا﴾ كما قال الشارح من الآية (٤٦) خلافًا لأصله. وقوله: كنافع؛ لأنه ممن يقرأ كذلك. وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه هذه القراءة على أنه فعل أمر من الله - عَزَّ وَجَلَّ - للملائكة من أدخل ويلزم منه كسر الخاء والواو ضمير للخزنة؛ أي: ويوم تقوم الساعة يقول الله - عَزَّ وَجَلَّ - للملائكة: أدخلوا آل فرعون أشد العذاب. ووجه من قرأ بوصل الهمزة وضم الخاء أنه جعله أمرًا لآل فرعون بدخول أشد العذاب؛ والمعنى: ويوم تقوم الساعة نقول: ادخلوا يا آل فرعون. ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والفاسي، مخطوط.

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر ورويس عن يعقوب بضم الياء وفتح الخاء من لفظ ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾ كما ذكره الشارح من الآية (٦٠) خلافًا لأصليهما. وهو الموضع الثاني من هذه السورة وأما الأول فقد ذكر في سورة النساء.

وقرأ خلف وروح بفتح الياء وضم الخاء من الموافقة، وهذه الترجمة ذكرها الشاطبي في سورة النساء. وجه الضم والفتح البناء للمجهول من الإدخال.

ووجه الفتح والضم البناء للمعلوم من الدخول. ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٣٧٩.

(٣) يعني: قرأ أبو جعفر بقاء التأنيث من لفظ ﴿يَنْفَعُ﴾ كما قال الشارح - رحمه الله - تعالى - من الآية (٥٢) خلافًا لأصله.

وقرأ يعقوب كذلك من الموافقة.

وقرأ خلف بياء التذكير من الموافقة أيضًا، وهذه الترجمة ذكرها الشاطبي في سورة الروم.

وجه التأنيث نظرًا لتأنيث الفاعل تأنيثًا لفظيًا وهو معدرتهم.

ووجه التذكير؛ لأن التأنيث غير حقيقي. ابن عبد الجواد على الدرّة، مخطوط.

القراء الثلاثة في موضع الروم الآية (٥٧) كأصحابهم؛ فليعقوب وأبي جعفر التأنيث وخلف التذكير. **تنبيه**

وهذا آخر مسائل «سورة المؤمن».

وَبِالنُّونِ سَمَّ حُمٌّ يُبَشِّرُ فِي حِمِّي وَيُرْسِلُ يُوحِي انْصِبْ أَلَا عِنْدَ حُوْلًا

أي: رفع أبو جعفر [همزة] (١) ﴿سَوَاءٌ لِلْسَّائِلِينَ﴾ (٢) وخفضه [يعقوب] (٣).
[وكسر أبو جعفر] (٤) حاء ﴿نَحْسَاتٍ﴾ (٥) وقرأ أيضًا ﴿يُحَشِّرُ﴾ (٦) بالياء مضمومة

ياءات الإضافة: ثمان: ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ﴾، ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِثْلَ﴾، ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ النَّارِ﴾، ﴿لَعَلِّي أَتْلُعُ﴾، ﴿مَا لِي أَدْعُوكُمْ﴾، ﴿أَمَرْتُ إِلَى اللَّهِ﴾ فتحهن أبو جعفر وسكنهن الأخران. ﴿ذُرُوفٍ أَقْتُلُ﴾، ﴿أَدْعُوَنِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ أسكنهما الكل.

ياءات الزوائد: أربع: ﴿النَّارِ﴾، ﴿النَّادِ﴾ أثبتهما في الوصل ابن وردان وفي الحالين يعقوب وحذفهما في الحالين ابن جمار وخلف. ﴿أَتَّبِعُونَ أَهْدِيكُمْ﴾ أثبتها في الحالين يعقوب وأبو جعفر وصلا وحذفها خلف في الحالين. ﴿كَانَ عِقَابٍ﴾ أثبتها في الحالين يعقوب وحذفها الأخران كذلك.

(١) سقطت من ب. وهذا شروع منه في «سورة فصلت».

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر برفع الهمزة مع التنوين في لفظ ﴿سَوَاءٌ﴾ كما ذكر الشارح وذلك من الآية (١٠) وهي من تفرده.

(٣) في نسخة ج: (أبو جعفر) والصحيح ما ذكر، والمعنى: أن يعقوب قرأ بخفض الهمزة مع التنوين أيضًا في لفظ ﴿سَوَاءٌ﴾ المذكور كما قال الشارح من تفرده. وقرأ خلف بالنصب مع التنوين من الموافقة.

وجه الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هي سواء.

ووجه الخفض صفة للمضاف أو المضاف إليه؛ أي: لأربعة أيام مستويات تامات.

ووجه النصب على المصدر على أنه مفعول لفعل محذوف تقديره استوت استواء أو على الحال من ضمير أقواتها. الإتحاف، ٣٨٠؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٤) ما بين المعقوفين سقط من ج.

(٥) قراءة أبي جعفر في لفظ ﴿نَحْسَاتٍ﴾ كما ذكرها الشارح في الآية (١٦) خلافًا لأصله.

وقرأ خلف كذلك؛ أي: بكسر الحاء من الموافقة.

وقرأ يعقوب بإسكان الحاء من الموافقة أيضًا.

وجه الكسر على القياس؛ لأنه صفة لأيام على وزن فَعْلَةٌ؛ نحو: حذرات. جمع بالألف والتاء.

ووجه السكون أنه مخفف من فعل المكسور؛ نحو: فخذ. أو صفة لأيام أيضًا؛ نحو: ضيعات. وقال

الكسائي والفراء: هما لغتان بمعنى واحد؛ يقال: أيام نحسات ونحسات؛ أي: مشائيم. ويجوز أن

يكون مصدرًا؛ نحو: رجل عدل، مبالغة في الشؤم. الإتحاف، ٣٨١؛ وأبو زرعة، ٦٣٥.

(٦) في الأصل: (يحشرون)، وهو خطأ، وفي نسخة ب زيادة لفظ (أعداء).

وفتح الشين، ورفع ﴿أَعْدَاءٌ﴾^(١).

وقرأ يعقوب بالنون المفتوحة وضم الشين ونصب (أعداء) كنافع، وشدد خلف ويعقوب ﴿الَّذِي يُبَشِّرُ﴾^(٢). [ونصب]^(٣) أبو جعفر ﴿أَوْ يُرْسِلَ﴾^(٤).... فيوحى ﴿﴾.

(١) قراءة أبي جعفر في لفظ ﴿يُحَسِّرُ أَعْدَاءٌ﴾ كما ذكرها الشارح بقيودها في الآية (١٩) خلافاً لأصله.

وقرأ خلف كذلك؛ أي: بالياء التحتية المضمومة مكان النون والشين المفتوحة ورفع همزة ﴿أَعْدَاءٌ﴾ من الموافقة. وقول الشارح: كنافع؛ لأنه يقرأ كذلك.

وقرأ يعقوب بنون العظمة المفتوحة وضم الشين وأعداء بالنصب خلافاً لأصله كذلك. ولم يتعرض الناظم لنصب الهمزة اعتماداً على الشهرة والقواعد العربية.

وجه الغيبة مع ضم الياء ورفع أعداء على بناء الفعل لما لم يسم فاعله وأعداء بالرفع نائب فاعل، ومناسبة لقوله - تعالى -: ﴿فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾.

ووجه نون العظمة مع فتحها ونصب أعداء على بناء الفعل للمعلوم وأعداء بالنصب مفعول به، وفيه مناسبة لقوله - تعالى -: ﴿وَبَجَيْتَنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾. الإتحاف، ٣٨١؛ والتويري على الدرّة، مخطوط.

وهنا تمت «سورة فصلت»

بيات الإضافة: ثنان: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِكُمْ﴾ أسكنها الكل. ﴿إِلَىٰ رَبِّي إِنَّ لِي﴾ فتحها أبو جعفر وسكنها الآخرا.

ثم شرع في «سورة الشورى».

(٢) يعني: قرأ خلف ويعقوب بضم الياء وفتح الباء وتشديد الشين مكسورة كما لفظ بها الناظم، وذلك من لفظ ﴿يُبَشِّرُ﴾ كما أشار إلى ذلك الشارح - رحمه الله - تعالى - في الآية (٢٣) خلافاً لأصليهما. وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

مواضع الخلاف في لفظ ﴿يُبَشِّرُ﴾ في السورة المتقدمة ذكرها الشاطبي في آل عمران **تنبيه** استطراداً كما ذكر الناظم حكيم من خالف أصله فيها في آل عمران كذلك. فإن قال قائل: قد ذكر في آل عمران أن خلفاً قرأ في الكل بالتشديد، فما وجه ذكره هنا؟ والجواب: لثلا يتوهم التخصيص بغيره لطول العهد. اهـ.

وجه التشديد على أنه من (بشر) المضعف للتكثير. والتخفيف على أنه من البشر وهو البشارة. وقيل: هما لغتان. وقيل: المخفف بمعنى السرور والمشدد بمعنى المباشرة.

الإتحاف، ٣٨٣؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٣) سقطت من ج.

(٤) يعني: قرأ أبو جعفر بنصب اللام من لفظ ﴿يُرْسِلُ﴾ وفتح الياء من لفظ ﴿فَيُوحَى﴾، كما قال الشارح من الآية (٥١) خلافاً لأصله.

وقرأ يعقوب وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وقرأ يعقوب ﴿عِنْدَ [الرَّحْمَنِ]﴾^(١) بدل ﴿عِبَادُ﴾^(٢).

وَجِئْنَاكُمْ سُقْفًا كَبَصْرٍ إِذَا وَحَزُّ كَحَفْصٍ نُقِيضُ يَا وَأَسْوَرَةٌ حَلِي

قرأ أبو جعفر ﴿أَوْلَوْ جِئْتَكُمْ﴾^(٣) بالجمع، وفتح ﴿سُقْفًا﴾^(٤) كأبي عمرو.

وجه النصب في يرسل على إضمار (أن) عطفًا على وحيًا عطف مصدر على مثله في المعنى، ونصب فيوحي عطفًا على يرسل. والتقدير إلا وحيًا أو إرسال رسول وحيه بإذن الله.
ابن عبد الجواد على الدرّة، مخطوط؛ الإتحاف، ٣٨٤.

وهنا تمت سورة الشورى. وليس فيها ياءات إضافة.

ياءات الزوائد: واحدة: ﴿الْجَوَارِ﴾ أثبتتها في الوصل أبو جعفر وفي الحاليين يعقوب وحذفها في الحاليين خلف.

ثم شرع في «سورة الزخرف».

(١) سقطت من الأصل.

(٢) يعني: قرأ يعقوب لفظ (عند) بدل ﴿عِبَادُ﴾ كما قال الشارح من الآية (١٩)؛ أي: بالنون الساكنة وفتح الدال ولا ألف قبلها خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.

وقرأ خلف ﴿عِبَادُ﴾ بالياء المفتوحة بعدها ألف مع ضم الدال من الموافقة أيضًا.

وجه من قرأ عند على أنه ظرف مكان وليس المراد به قرب المسافة بل المراد رَفْعَةُ الدرجة؛ ومثله: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾.

ووجه من قرأ عباد على أنه جمع عبد؛ مثل قوله - تعالى -: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ وفيه رد على من جعل الملائكة بنات الله وتكذيب له. تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً؛ لأنه أخبر أنهم عباده، والولد لا يكون عبد أبيه.

(٣) يعني: قرأ أبو جعفر لفظ ﴿جِئْتَكُمْ﴾ بالجمع كما قال الشارح؛ أي: بالنون المفتوحة موضع التاء المضمومة وألف بعدها وذلك من الآية (٢٤) وهي من تفرده.

وقرأ يعقوب وخلف بناء المتكلم من الموافقة.

وجه من قرأ بالنون على الجمع أو التعظيم والمراد به الرسول ومن قبله من الرسل - عليهم الصلاة والسلام ..

ووجه من قرأ بالتاء فعلى إسناد الفعل إلى ضمير المتكلم والمراد به الرسول ﷺ.

الإتحاف، ٣٨٥؛ والنويري على الطيبة، مخطوط.

(٤) يعني: قرأ أبو جعفر بفتح السين من لفظ ﴿سُقْفًا﴾ كما ذكر الشارح؛ أي: وإسكان القاف كأبي عمرو؛ لأنه ممن يقرأ كذلك من الآية (٣٣) خلافاً لأصله.

وقرأ يعقوب بضمّتين^(١) كحفص.

وقرأ يعقوب ﴿نُقِضَ لَهُ﴾^(٢) بالياء، وقرأ ﴿أَسُورَةٌ﴾^(٣) بالقصر والسكون كحفص.

وَفِي سُلْفًا فَتْحَانِ ضُمَّ يَصِدُّ فُق وَيَلْقَوَا كَسَالَ الطُّورِ بِالْفَتْحِ أَصْلًا
أي: وفتح خلف السين واللام من ﴿سَلْفًا وَمَثَلًا﴾^(٤) وضم صاد

(١) وقرأ يعقوب بضم السين والقاف خلافاً لأصله كذلك، وقول الشارح: كحفص؛ لأنه ممن يقرأ كذلك.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وجه الفتح في السين والإسكان في القاف على أنه مفرد يفيد معنى الجمع على إرادة الجنس؛ والمعنى: جعلنا ليبيت كل واحد منهم سَقْفًا من فضة ويجوز أن يوجد السقف لتوحيد لفظ من؛ أي: جعلنا لكل من يكفر بالرحمن سَقْفًا من فضة.

ووجه الضم في السين والقاف على أنه جمع سَقْف؛ كزهن وزُهْن. وعن الفراء أنه جمع سقيف. يقال: سقيف وسُقُف؛ مثل رغيف ورُغِف.

(٢) يعني: قرأ يعقوب بياء الغيبة من لفظ ﴿نُقِضَ﴾ كما ذكر الشارح من الآية (٣٦) وهي من تفرده. وقرأ أبو جعفر وخلف بنون المتكلم من الموافقة.

وجه الغيب جري على السياق والفعل مسند إلى ضمير يعود على الرحمن.

ووجه النون على الالتفات من الغيبة إلى نون العظمة، والالتفات من أبواب الفصاحة.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٣٨٦.

(٣) يعني: قرأ يعقوب أيضًا لفظ ﴿أَسُورَةٌ﴾ كما قال الشارح بسكون السين بلا ألف من الآية (٥٣) خلافاً لأصله. وقوله: كحفص؛ لأنه يقرأ كذلك.

وقرأ أبو جعفر وخلف بفتح السين وألف بعدها من الموافقة.

وجه قراءة يعقوب على أنها جمع سوار؛ كأخمرة وخمار.

ووجه قراءة أبي جعفر وخلف على أنه جمع الجمع كأسقية وأساقية، أو جمع أساور بمعنى سوار، والأصل أساوير عُوض عن الياء تاء التأنيث كزنادقة. انظر: المصدر السابق.

(٤) يعني: قرأ خلف بفتح السين واللام من لفظ ﴿سَلْفًا﴾ كما قال الشارح من الآية (٥٦) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه هذه القراءة على أنها جمع سالف كخدم جمع خادم وفيه تسامح وهو في الحقيقة اسم جمع لا جمع؛ إذ ليس في أبنية التكسير صيغة فَعَل، وقيل: إنه جعله واحدًا في معنى الجمع؛ كالقوم والرهط. الإتحاف، ٣٨٦؛ والفاسي، مخطوط.

﴿يَصُدُّونَ﴾^(١).

وقرأ أبو جعفر ﴿حَتَّىٰ يُلَاقُوا﴾^(٢) هنا والطور وسأل بفتح الياء وإسكان اللام وحذف الألف وفتح القاف.

وَطَبٌ يَرْجِعُونَ النَّصْبُ فِي قَيْلِهِ فَشَا وَتَغْلِي فَذَكَّرَ طُلٌّ وَضَمُّ اغْتَلُوا حَلَا
وَبِالْكَسْرِ إِذْ آيَاتُ اكْسِرْ مَعَا حِمَىٰ وَبِالرَّفْعِ فَوْزٌ خَاطِبًا يُؤْمِنُوا طَلَا
وقرأ رويس بالغيب في ﴿وَالِيَهُ تَرْجِعُونَ﴾^(٣).

(١) يعني: قرأ خلف أيضًا بضم الصاد من لفظ ﴿يَصُدُّونَ﴾ كما قال الشارح من الآية (٥٧) خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.

وقرأ يعقوب بكسر الصاد من الموافقة أيضًا.

وهما لغتان بمعنى الإعراض، والضم مضارع صد يصد؛ كمد يمد، والكسر مضارع صد يصد بكسر العين؛ كحد يحد. والضم والكسر في مستقبله لغتان كعكف يعكف في أفعال لا تحصى كثرة. وذكر أبو زرعة أن الكسر معناه الضجيج بدليل اقتران الفعل بـ (منه)، ولو كان بمعنى الإعراض لقال: عنه يصدون. وقيل: إنهما لغتان بمعنى الضجيج.

(٢) قراءة أبي جعفر كما ذكرها الشارح بقيودها في لفظ ﴿يُلَاقُوا﴾ في الآية (٨٣) هنا، وفي سورة الطور الآية (٤٥)، وفي سورة سأل الآية (٤٢) وهي من تفرده.

وقرأ يعقوب وخلف في المواضع الثلاثة بضم الياء وفتح اللام وألف بعدها وضم القاف من الموافقة. وجه قراءة أبي جعفر على أنها مضارع لقي يلقي.

ووجه قراءة يعقوب وخلف على أنها من الملاقاة مضارع لاقى.

الإتحاف، ٣٨٧؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٣) يعني: قرأ رويس لفظ ﴿تَرْجِعُونَ﴾ بياء الغيبة كما ذكر الشارح من الآية (٨٥) خلافًا لأصله، وعلمت الترجمة من اللفظ.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر وروح بناء الخطاب من الموافقة أيضًا.

وجه الغيب لمناسبة ما قبله وهو قوله - تعالى -: ﴿فَذَرَهُمْ﴾... إلخ.

ووجه الخطاب على الالتفات إلى المخاطبين المذكورين بالخطاب أو على الاستئناف لخطاب جميع الناس.

لا يخفى أن يعقوب على أصله في بناء الفعل للفاعل؛ فليعلم.

تنبيه

وقرأ خلف ﴿وَقِيلَهُ﴾ [بالنصب] ^(١) كنافع ^(٢).
 وذكر رويس ﴿يَعْلَى فِي الْبُطُونِ﴾ ^(٣). وضم يعقوب ﴿فَاعْتَلَوْهُ﴾ ^(٤). وكسره أبو
 جعفر ^(٥).

(١) في نسخة ج: (بالنصح)، وهو خطأ.

(٢) يعني: قرأ خلف بنصب اللام ويلزم منه ضم هاء الضمير في لفظ ﴿وَقِيلَهُ﴾ كما ذكر الشارح من الآية (٨٨) خلافاً لأصله. ولم يذكر الناظم الضم في هاء الضمير اعتماداً على الشهرة.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه هذه القراءة على أنه معطوف على محل الساعة؛ أي: وعنده أن يعلم الساعة ويعلم قبله كذا أو عطف على ﴿سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ أو على مفعول يكتبون المحذوف؛ أي: يكتبون ذلك يكتبون قبله، أو على مفعول يعلمون المحذوف أيضاً؛ أي: وهم يعلمون الحق وقيله. أو على المصدر؛ أي: وقال قبله. وهنا تمت سورة الزخرف.

بياءات الإضافة: ثنتان: ﴿تَحَيَّ أَفْلَاكًا﴾ فتحتها أبو جعفر وسكنها الآخرون. ﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفٌ﴾ سكنها في الحاليين أبو جعفر ورويس وحذفها في الحاليين روح وخلف.

بياءات الزوائد: ثلاث: ﴿سَهَّيْنِ﴾، ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ أثبتهما في الحاليين يعقوب وحذفهما الآخرون. ﴿وَأَتَّبِعُونَ هَذَا﴾ أثبتها في الوصل أبو جعفر، وفي الحاليين يعقوب وحذفها في الحاليين خلف، والله الموفق.

«سورة الدخان»

(٣) يعني: قرأ رويس لفظ ﴿يَعْلَى﴾ بياء التذكير كما ذكر الشارح من الآية (٤٥) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وروح وخلف بياء التأنيث من الموافقة.

وجه التذكير على عود الضمير إلى الطعام.

ووجه التأنيث على عود الضمير إلى ضمير الشجرة أو ثمرتها.

الإتحاف، ٣٨٨؛ والنوري على الطيبة، مخطوط.

(٤) في نسخة ب: (اعتلوه)، والصواب ما ذكر؛ والمعنى: أن يعقوب قرأ بضم التاء من لفظ ﴿فَاعْتَلَوْهُ﴾ كما قال الشارح، وذلك من الآية (٤٧) خلافاً لأصله.

(٥) وقوله: وكسره أبو جعفر يعني: أن أبا جعفر قرأ بكسر التاء من هذا اللفظ خلافاً لأصله أيضاً.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة. وهما لغتان يقال: عتله يعتله ويعتله إذا ساقه بجفاء وغلظة.

الإتحاف، ٣٨٨؛ والفاسي، مخطوط.

وهنا تمت «سورة الدخان».

بياءات الإضافة: ثنتان: ﴿إِنِّي آتِيكُمْ﴾ فتحتها أبو جعفر وسكنها الآخرون ﴿وَإِنْ لَرَأَيْتُمْ لِي﴾ أسكنها =

وكسر يعقوب ﴿ءَايَتٌ لِّقَوْمٍ﴾^(١) معًا كحزمة ورفعها خلف. وخاطب رويس ﴿وَأَيْنِهِ﴾
يُؤْمِنُونَ﴾^(٢).

لِنَجْزِي بِيَا جَهْلٌ أَلَا كُلُّ ثَانِيًا بِنَصْبِ حَوَى وَالسَّاعَةَ الرَّفْعَ فُصْلًا
أي: وقرأ أبو جعفر^(٣) ﴿لِيَجْزِيَ﴾^(٤) قَوْمًا﴾ بضم الياء وفتح الزاي، ولا خلاف في

الكل.

ياءات الزوائد: ثنتان: ﴿أَنْ تَرْجُمُونَ﴾، ﴿فَاعَزَلُونَ﴾ أثبتها فيهما في الحالين يعقوب وحذفها فيهما
الأخران في الحالين.

ثم شرع في «سورة الجاثية».

(١) يعني: قرأ يعقوب بنصب التاء بالكسر من لفظ ﴿ءَايَتٍ﴾ معًا كما ذكر الشارح في الآية (٤) والآية
(٥) خلافاً لأصله. وقول الشارح: كحزمة؛ لأنه ممن يقرأ كذلك.
وقرأ خلف بالرفع فيهما كما قال الشارح خلافاً لأصله كذلك.
وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.

وجه الكسر على أنه منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة عطفًا على اسم إن بتقدير إن في الأول وإن
وفي في الثاني؛ أي: وإن في خلقكم وإن في اختلاف الليل لآيات. والخبر قوله: وفي خلقكم وفي
اختلاف، أو كرر تأكيدًا للأول؛ أي: إن في السماوات وفي خلقكم وفي اختلاف الليل لآيات ويكون
في خلقكم عطف على في السماوات كرر معه حرف العطف تأكيدًا.

ووجه الرفع على أنه مبتدأ مؤخر والجار والمجرور قبله خبر وهي حينئذ جملة معطوفة على جملة مؤكدة
يان. وقيل: عطف على محل إن ومعمولها وهو رفع بالابتداء إن عطفت عطف المفرد، وبتقدير هو إن
إلتحاف، ٣٨٩؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.
عطفت عطف الجمل.

(٢) يعني: قرأ رويس لفظ ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ بناء الخطاب كما ذكر الشارح من الآية (٦) خلافاً لأصله. وهذه
القراءة ذكرها الشاطبي في سورة الأنعام مع حرفها.
وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر وروح بياء الغيبة من الموافقة أيضًا.

وجه الخطاب لمناسبة قوله - تعالى -: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾ على أن المخاطبين هم المرسل إليهم.
ووجه الغيب لمناسبة قوله - تعالى -: ﴿لِلْمُؤْمِنِينَ﴾، و﴿مَعْلُونٍ﴾، و﴿يُؤْمِنُونَ﴾. والغيب هم القوم.
ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والنويري على الطيبة، مخطوط.

(٣) في نسخة ج: زيادة يعقوب، وهو خطأ.

(٤) يعني: قرأ أبو جعفر بياء الغيبة مضمومة مع فتح الزاي وألف بعدها في لفظ ﴿لِيَجْزِيَ﴾. كما قال
الشارح في الآية (١٤) وهي من تفرده. وهذا معنى قول الناظم: (جهل ألا)، وهو على أصله في قراءته
بالياء فلا حاجة للناظم إلى ذكرها.

نصب قومًا. ونصب يعقوب ﴿كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا﴾^(١) وهو الثاني ورفع خلف ﴿وَالسَّاعَةَ لَا رَيْبَ﴾^(٢).

«وَمِنْ سُورَةِ الْأَحْقَافِ إِلَىٰ سُورَةِ الرَّحْمَنِ عَجَلًا»

وَحُزْ فَضْلُهُ كُرْهًا تَرَىٰ وَالْوَلَا كَعَا صِمِ تَقَطَّعُوا أُمْلِي اسْكِنِ الْيَاءَ حُلًّا
وَتَبَلُّوا كَذَا طَبِ يُؤْمِنُوا وَالثَّلَاثَ خَا طِبْنَ حُزْ سَيُؤْتِيهِ بِنُونٍ يَلِي وَلَا

وقرأ يعقوب يياء مفتوحة مع كسر الزاي وفتح الياء على التسمية للفاعل من الموافقة وقرأ خلف بنون مفتوحة بعد اللام وكسر الزاي وفتح الياء من الموافقة أيضًا. ولا خلاف بين القراء في نصب قومًا. وجه قراءة أبي جعفر على أن التقدير ليجزى الخير قومًا على أن الخير مفعول به في الأصل؛ كقولك: جزاك الله خيرًا. وليس المصدر؛ لأن الإسناد إليه مع وجود المفعول به ضعيف. وقيل: النائب الظرف، وهو قوله - تعالى -: ﴿يَمَّا كَانُوا﴾ وهذا مما احتج به الكوفيون على جواز إنابة الجار والمجرور مع وجود المفعول الصريح، وخرجه البصريون على أن النائب ضمير راجع إلى مصدر الفعل؛ أي: ليجزى الغفران قومًا، أو ليجزى الجزاء.

ووجه قراءة يعقوب على بناء الفعل للفاعل؛ أي: ليجزي الله. والياء حملًا على (أيام الله).

ووجه قراءة خلف على البناء للفاعل أيضًا، والنون للعظمة على طريق الالتفات.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٣٩٠.

(١) يعني: قرأ يعقوب بنصب اللام من لفظ ﴿كُلُّ﴾ الموضع الثاني كما ذكر الشارح من الآية (٢٨) وهي من تفرده. واحترز الناظم بالثاني عن الأول وهو ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ﴾ من الآية المذكورة؛ فإنه متفق على نصبه.

وقرأ أبو جعفر وخلف بالرفع من الموافقة.

وجه النصب على أنه بدل من الأول المتفق على نصبه وجملة تدعى صفة أو عطف بيان.

ووجه الرفع على أنه مبتدأ وجملة تدعى خبره على الاستئناف.

الإتحاف، ٣٩٠؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٢) يعني: قرأ خلف برفع التاء من لفظ ﴿وَالسَّاعَةَ﴾ كما ذكر الشارح من الآية (٣٢) خلافًا لأصله، والواو في (والساعة) في كلام الناظم من التلاوة وليست عاطفة ولا خلاف في رفع التاء في ﴿يَمَّا السَّاعَةَ﴾.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه الرفع على أنه مبتدأ خبره لا ريب أو عطف على محل إن واسمها، أو على المرفوع في حق.

ووجه النصب عطف على ﴿وَعَدَّ اللَّهُ﴾.

الإتحاف، ٣٩٠.

وهنا تمت «سورة الجاثية»، وليس فيها شيء من ياءات الإضافة أو الزوائد.

أي: وقرأ يعقوب ﴿وَفِصَلَهُمْ ثَلَاثُونَ﴾^(١) بفتح الفاء وإسكان الصاد [والقصص]^(٢).
 وضم ﴿كَرَهَا﴾^(٣) وعنه ﴿لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَكِنُهُمْ﴾^(٤) بالغيب والضم ورفع مساكنتهم

(١) قراءة يعقوب في لفظ ﴿وَفِصَلَهُمْ﴾ كما ذكرها الشارح بقيودها من الآية (١٥) وهي من تفرده.
 وقرأ أبو جعفر وخلف بكسر الفاء وفتح الصاد وألف بعدها من الموافقة. وهما مصدران؛ كالعظم
 والعظام إلا أن يعقوب راع الموازنة بين اللفظين؛ أي: بين ﴿وَمَحَلُّهُ وَفِصَلُهُ﴾، وراعى أيضًا المصدر
 القياسي ل (فصل).

(٢) في نسخة ج: (والضم)، والصواب ما ذكر.
 (٣) يعني: قرأ يعقوب بضم الكاف من لفظ ﴿كَرَهَا﴾ كما ذكر الشارح في الموضعين من الآية (١٥)
 خلافاً لأصله.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.
 وقرأ أبو جعفر بالفتح في الكاف من الموافقة أيضًا. وهما لغتان بمعنى واحد؛ مثل: القرح والقرح. وقال
 الزجاج: الكره بالضم المشقة؛ تقول: فعلت ذلك على كره؛ أي: على مشقة. والكره من الإكراه؛ وهو
 ما أكرهت عليه صاحبك؛ فالكره فعل الإنسان، والكره ما أكره عليه صاحبه.
 الإتحاف، ٣٩١؛ وأبو زرعة، ٦٦٤.

تنبیه سكت الناظم عن لفظ ﴿كَرَهَا﴾ في سورة النساء وبراءة؛ لأن القراء الثلاثة على أصولهم
 فيهما؛ فأبو جعفر ويعقوب بالفتح، وخلف بالضم، وذكر ذلك الشاطبي في سورة النساء.
 (٤) يعني: قرأ يعقوب لفظ ﴿بَرَىٰ﴾ بياء الغيبة مضمومة ورفع النون من كلمة ﴿مَسَكِنُهُمْ﴾ كما قال
 الشارح من الآية (٢٥) خلافاً لأصله. وقول الناظم: (والولا) يريد ﴿مَسَكِنُهُمْ﴾، وقوله: كعاصم؛ لأنه
 ممن يقرأ كذلك.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.
 وقرأ أبو جعفر بياء الخطاب مفتوحة ومساكنهم بالنصب من الموافقة كذلك.
 وجه قراءة يعقوب وخلف على بناء الفعل لما لم يسم فاعله ومساكنهم نائب فاعل؛ والمعنى فأصبحوا
 لا يُرَىٰ مساكنتهم؛ لأنهم قد أهلكوا.
 ووجه قراءة أبي جعفر على بناء الفعل وهو المخاطب كائناً من كان ومساكنهم بالنصب مفعول به؛
 أي: لا ترى بقايا ولا أشياء إلا مساكنتهم.
 الإتحاف، ٣٩٢؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

وهنا تمت «سورة الأحقاف».

بيات الإضافة: أربع: ﴿أَوْعَيْتِ أَنْ أَشْكُرَ﴾ أسكنها الكل. ﴿أَتَعِدَانِي أَنْ﴾، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾،
 ﴿وَلَنَكَيْتِ أَنْ تَكْفُرَ﴾ فتح الثلاثة أبو جعفر وسكنها الآخران. والله أعلم.
 وهذا شروع من الشارح في «سورة سيدنا محمد ﷺ».

كقراءة عاصم.

[وقرأ] (١) ﴿وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ (٢) بفتح التاء وإسكان [القاف] (٣) وفتح الطاء مخففة. وسكن [الياء] (٤) في ﴿وَأَمَلَى لَهُمْ﴾ (٥) وسكن رويس واو ﴿وَبَلَّوْا أَخْبَارَكُمْ﴾ (٦). وخاطب يعقوب ﴿لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ

(١) سقطت من أ، ب، وما ذُكِرَ من ج.

(٢) قراءة يعقوب في لفظ ﴿وَتَقَطَّعُوا﴾ كما ذكرها الشارح بقيودها في الآية (٢٢) وهي من تفرده. وقرأ أبو جعفر وخلف بضم التاء وفتح القاف وكسر الطاء مشددة من الموافقة. وجه التخفيف والفتح على أنه من القطع.

ووجه التشديد على أنه من التقطيع والتضعيف للكثير. الإتحاف، ٣٩٤؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٣) في نسخة ج: (الكاف)، وهو خطأ.

(٤) في نسخة ج: (الهاء)، وهو خطأ.

(٥) المعنى أن يعقوب أيضًا قرأ بضم الهمزة وكسر اللام وسكون الياء من لفظ ﴿وَأَمَلَى﴾ كما قال الشارح وذلك من الآية (٢٥). موافقًا لأصله في ضم الهمزة وكسر اللام ومنفردًا في سكون الياء. وقرأ أبو جعفر وخلف بفتح الهمزة واللام والفاء منقلبة عن ياء بعدها من الموافقة.

وجه قراءة يعقوب أنه فعل مضارع من الإملاء مبني للفاعل؛ أي: وأملي أنا لهم أو أنه فعل ماضٍ سكتت ياءه تخفيفًا. قال مكي - رحمه الله - تعالى: «إذا أريد بأن المملي هو الله - عزَّ وَجَلَّ - وقف على قوله: ﴿الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ﴾ في القراءتين؛ ليفرق بين الفعل المنسوب إلى الشيطان والفعل المنسوب إلى الله - عزَّ وَجَلَّ - وإذا أريد بأن المملي هو الشيطان لم يوقف عليه.

ووجه من قرأ بفتح الهمزة واللام أنه أسند الفعل إلى ضمير الله عزَّ وَجَلَّ؛ لأنه المملي على الحقيقة، وكذلك فسره أبو عبيد، ويجوز أن يكون أسنده إلى ضمير الشيطان مجازًا؛ لأنه وسوس إليهم بأن الأعمار طويلة فأملوا الآمال البعيدة. الإتحاف، ٣٩٤؛ والفاسي بتصرف، مخطوط.

(٦) يعني: قرأ رويس بإسكان الواو من لفظ ﴿وَبَلَّوْا﴾ كما ذكر الشارح من الآية (٣١) وهي من تفرده وهو على أصله في النون على إسناد الفعل إلى المتكلم أو لمناسبة ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكُمْ﴾. وقول الناظم: (كذا) تشبيه (نبلوا) بأملي في الإسكان.

وقرأ أبو جعفر وروح وخلف بفتح الواو من الموافقة، وهم على أصولهم في النون أيضًا. وجه الإسكان للتخفيف أو على تقدير ونحن.

ووجه الفتح العطف على ما قبله.

وهنا تمت سورة محمد - عليه الصلاة والسلام -، وليس فيها شيء من ياءات الإضافة أو الزوائد.

ثم شرع الشارح في «سورة الفتح».

وَسَيِّحُوهُ ﴿١﴾.

وقرأ روح ﴿فَسَيُّوْتِيَه﴾^(٢) بالنون^(٣).

وَحُطَّ يَعْْمَلُوا خَاطِبٌ وَفَتْحًا تَقَدَّمُوا حَوَى حُجْرَاتِ الْفَتْحِ فِي الْجِيمِ أَعْمَلًا
وخاطب يعقوب ﴿يَمَا تَعْمَلُونَ [بَصِيرًا]﴾^(٤) وفتح الدال والتاء في ﴿لَا
نُقَدِّمُوا﴾^(٥).

(١) سقط لفظ (ورسوله) من أ، وسقط معه لفظ (بالله) من ج، وما ذكر من بقية النسخ. والمعنى أن يعقوب قرأ بتاء الخطاب في هذه الأفعال الأربعة التي ذكرها الشارح من الآية (٩) خلافًا لأصله. وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة. وجه الخطاب لمناسبة ما قبله أو أنه أراد جميع الناس؛ أي: لتؤمنوا؛ أيها الناس. ابن عبد الجواد؛ والفاسي، مخطوطان.

(٢) في جميع النسخ (سنؤتيه)، من غير فاء، والصواب ما ذكرناه.

(٣) يعني: قرأ روح لفظ (فسنؤتيه) بنون العظمة كما ذكره الشارح من الآية (١٠) خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.

وقرأ خلف ورويس بياء الغيبة من الموافقة أيضًا.

وجه النون الخروج من الغيب إلى التكليم بنون العظمة على طريق الالتفات.

وجه الباء مراعاة لقوله - تعالى -: ﴿يَمَا عَلَّمَدَ عَلَيْهِ اللهُ﴾. الإتحاف، ٣٩٥؛ والفاسي، مخطوط.

(٤) في نسخة أ، ج: (بصير)، وهو خطأ. والمعنى أن يعقوب قرأ بتاء الخطاب في لفظ ﴿تَعْمَلُونَ﴾ كما قال الشارح من الآية (٢٤) خلافًا لأصله.

وجه الخطاب على أنه مسند إلى المؤمنين المخاطبين مراعاة لقوله - تعالى -: ﴿وَأَيَّدِيكُمْ﴾، ﴿وَلَوْ

قَتَلَكُمُ﴾. و﴿عَنكُمْ﴾. وقيل: الخطاب للمؤمنين والكافرين جميعًا لتقدم ذكرهم.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والفاسي على الشاطبية، مخطوط.

وهنا تمت سورة الفتح، وليس فيها ياءات إضافة أو زوائد.

ثم شرع الشارح في «سورة الحجرات».

(٥) أي: قرأ يعقوب أيضًا لفظ ﴿لَا نُقَدِّمُوا﴾ بفتح التاء والدال كما قال الشارح من الآية (١) وهي من تفرده.

وقرأ أبو جعفر وخلف بضم التاء وكسر الدال من الموافقة.

وجه الفتح في التاء والدال على أن الأصل (تتقدموا) حذف إحدى التائين تخفيفًا وهو مضارع تقدم.

ووجه الضم في التاء والكسر في الدال على أنه متعد من قدم حذف مفعوله إما اقتصارًا؛ نحو: يعطي

ويمنع وكلوا واشربوا، وإما اختصارًا للدلالة عليه؛ أي: لا تقدموا ما لا يصلح، أو أمرًا؛ أي: لا تقطعوا =

وفتح أبو جعفر جيم ﴿الْحَجْرَاتِ﴾^(١) تخفيفًا كما هو في نظائره.
وَإِخْوَتَكُمْ حِرْزٌ وَنُونٌ يَقُولُ أَذْ وَقَوْمٍ انصِبْنَ حِفْظًا وَوَاتَّبَعَتْ حَلَا
قرأ يعقوب ﴿بَيْنَ أَخْوِيكُمْ﴾^(٢) بكسر الهمزة وإسكان الخاء وبتاء مكسورة موضع
الياء.

وقرأ أبو جعفر ﴿[يَوْمَ] نَقُولُ﴾^(٣) بالنون.^(٤)

أمرًا قبل أن يحكما به. وقيل: المراد بين يدي رسول الله ﷺ وذكر الله تعظيمًا له وإشعارًا بأنه من الله
بمكان يوجب إجلاله.

(١) يعني: قرأ أبو جعفر بفتح الجيم من لفظ ﴿الْحَجْرَاتِ﴾ كما قال الشارح من الآية (٤) وهي من تفرده.
وقرأ يعقوب وخلف بضم الخاء والجيم من الموافقة. وهما لغتان. والفتح للتخفيف كما قال الشارح،
والقراءتان جمع حجرة وهي القطعة من الأرض المحجورة بحائط.

الإتحاف، ٣٩٧؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٢) قراءة يعقوب في لفظ ﴿أَخْوِيكُمْ﴾ كما ذكرها الشارح بقيودها من الآية (١٠) وهي من تفرده.
وقرأ أبو جعفر وخلف بفتح الهمزة وياء ساكنة بعد الواو المفتوحة من الموافقة.
وجه قراءة يعقوب على أنه جمع أخ؛ لمناسبة ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾.
ووجه قراءة الآخرين على أنها تشنية أخ، وخص الاثنين بالذكر؛ لأنهما أقل من يقع بينها الشقاق.
وهنا تمت سورة الحجرات، وليس فيها شيء من الياءات.

ثم شرع في «سورة ق».

(٣) في نسخة ب، ج: (ويوم)، وهو خطأ.

(٤) يعني: قرأ أبو جعفر بنون العظمة في لفظ ﴿نَقُولُ﴾ كما ذكر الشارح من الآية (٣٠) خلافًا لأصله.
وقرأ يعقوب وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه القراءة بنون العظمة على الالتفات من الغيبة إلى نون العظمة، ومناسبة قوله - تعالى -: ﴿لَا
تَخْتَصِمُوا لَدُنِّي﴾ إلى آخر الآيتين.

الإتحاف، ٣٩٨.

وهنا تمت سورة ق، وليس فيها شيء من ياءات الإضافة.

ياءات الزوائد: أربع: ﴿وَعِيدٍ﴾ معًا أثبتهما في الحاليين يعقوب وحذفهما الآخران. ﴿يَوْمَ يُنَادَى﴾ أثبتها
يعقوب ووفقًا وحذفها وصلًا للساكنين وحذفها الآخران في الحاليين، ﴿الْمُنَادَى﴾ أثبتها في الوصل أبو
جعفر وحذفها ووفقًا، وأثبتها في الحاليين يعقوب، وحذفها في الحاليين خلف.

ثم شرع الناظم في «سورة الذاريات».

ونصب يعقوب ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ﴾^(١)، وقرأ ﴿وَأَنْبَعَثَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾^(٢) كابن عامر.
وَبَعْدُ ارْفَعَنَّ وَالصَّادَ فِي بِمَصِيطِرٍ مَعَ الْجَمْعِ فِدْ وَالْحَبْرُ كَذَّبَ ثَقَلًا
كَتَا اللَّاتِ طُلْ تَمْرُونَهُ حُمٌ وَمُسْتَقِيرٌ رَّ اخْفِضْ إِذَا سَتَعَلَّمُوا الْغَيْبُ فُضَّلًا

(١) يعني: قرأ يعقوب بنصب الميم من لفظ ﴿وَقَوْمٌ﴾ كما قال الشارح من الآية (٤٦) خلافاً لأصله.
وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.
وقرأ خلف بن حفص الميم من الموافقة أيضاً.
وجه النصب على تقدير اذكر أو أهلكنا. ويجوز أن يكون عطفاً على مفعول فأخذناه.
ووجه الخفض العطف على موسى أو عاد أو ثمود، أو عطف على الهاء في ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَا﴾.
الإتحاف، ٤٠٠؛ والنويري على الطيبة، مخطوط.

وهنا تمت سورة الذاريات.

بيات الروايد: ثلاث: ﴿لِيَجْذُبُنَّ﴾، ﴿أَنْ يُطْعِمُونَّ﴾، ﴿فَلَا يَسْتَعِجِلُونَّ﴾ أثبتهن في الحاليين يعقوب،
وحذفهن الآخراين كذلك.

ثم شرع في «سورة الطور».

(٢) يعني: قرأ يعقوب لفظي ﴿وَأَنْبَعَثَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ كقراءة ابن عامر كما ذكر الشارح؛ لأنه يقرأ كذلك في
الآية (٢١)؛ أي: بوصل الهمزة وتشديد التاء مفتوحة الواو مع فتح العين وتاء ساكنة بعدها ورفع التاء
من لفظ ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ بعده، خلافاً لأصله. وهو على أصله في جمع ﴿وَذُرِّيَّتَهُمْ﴾ في الموضع الأول؛
أي: بألف بعد الباء مع رفع التاء كما سبق.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك في لفظ ﴿وَأَنْبَعَثَهُمْ﴾ وبحذف الألف على التوحيد مع رفع التاء من
الموافقة في لفظ ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ وأما لفظ ذريتهم في الموضع الثاني من الآية المذكورة وكذلك موضع
الأعراف فالقراء الثلاثة فيهما على أصولهم؛ فأبو جعفر ويعقوب بألف بعد الباء على الجمع مع كسر
التاء من الموافقة.

وخلف بحذف الألف على التوحيد مع نصب التاء من الموافقة أيضاً. وترجمة ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ ذكرها
الشاطبي في سورة الأعراف.

وجه الرفع في لفظ ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ الأول على أنه فاعل، والنصب على أنه مفعول به.
ووجه قراءة الأصل ﴿وَأَنْبَعَثَهُمْ﴾ على أنه فعل ماضٍ من أتبع و(نا) فاعل مسندٌ إلى ضمير الله - عزَّ
وَجَلَّ - بنون العظمة لمناسبة ما قبله وما بعده في قوله - تعالى -: ﴿وَوَجَّعْنَهُمْ﴾، وقوله - تعالى -:
﴿الْحَقْنَا بِهِمْ﴾.

ومن قرأ ﴿وَأَنْبَعَثَهُمْ﴾ على أنه فعل ماضٍ من أتبع والتاء للتأنيث أسند الفعل إلى الذرية ورفعها به.
ومن قرأ بالتوحيد في لفظ ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ معاً فعلى أن الواحد أخف من الجمع مع فهم الكثرة من الذرية؛
لأنها تقع على القليل والكثير فأتى به موحدًا لحفته.

قوله: وبعد ارفعن من تنمة البيت^(١) السابق؛ أي: ضم يعقوب ﴿ذُرِّيَّتِهِمْ﴾. وقرأ خلف ﴿المصيطرون﴾، و﴿بِمُصَيِّطِرٍ﴾^(٢) بالصاد. وثقل أبو جعفر ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ﴾^(٣) كهشام. وشدد أيضاً رويس تاء ﴿الَلَّتْ وَالْعُرَى﴾^(٤) ويشبع المد.

ومن قرأ بالجمع فيهما فقد أتى بلفظ الجمع المفهوم منه الكثرة ليطابق اللفظ المعنى.

ومن وحده في الأول دون الثاني فقد جمع بين المقصدين مع اتباع الأثر.

الفاسي على الشاطبية، مخطوط؛ والإتحاف، ٤٠٠.

(١) سبق شرحه آنفاً.

(٢) يعني: قرأ خلف بالصاد الخالصة في لفظ ﴿الْمُصَيِّطِرُونَ﴾ هنا في الآية (٣٧) ﴿بِمُصَيِّطِرٍ﴾ في سورة الغاشية الآية (٢٢) خلافاً لأصله. وذكر الشاطبي لفظ ﴿بِمُصَيِّطِرٍ﴾ في سوره.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه القراءة بالصاد الخالصة لمجاورة الطاء. الإتحاف، ٤٠١؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

وهنا تمت «سورة الطور»، وليس فيها شيء من الياءات.

ثم شرع في «سورة النجم».

(٣) يعني: قرأ أبو جعفر بتشديد الذال من لفظ ﴿كَذَّبَ﴾ كما ذكره الشارح من الآية (١١) خلافاً لأصله. وقوله: كهشام؛ لأنه يقرأ كذلك.

وقرأ يعقوب وخلف بتخفيفها من الموافقة.

وجه التشديد على أنه من التكذيب؛ أي: لم يكذب فؤاده ما أدركه بصره - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لصدق رؤيته تلك الليلة وهو معذّب بالتضعيف.

ووجه التخفيف على أنه لازم من الكذب فيكون ما رأى منصوباً بنزع الخافض؛ أي: فيما رأى. وما

الأولى نافية والثانية مصدرية أو موصولة بالفعل بعد إسقاط الجار. وقيل: متعد لواحد؛ أي: صدق

محمد في رؤية ربه - تَعَالَى - أو صدق قلبه في رؤية عينه عند ربه يعني: أنه رآه بعينه وعرفه بقلبه ولم

يشك في أن ما رآه حق. الإتحاف، ٤٠٢؛ وابن عبد الجواد، مخطوط؛ والفاسي، مخطوط.

(٤) يعني: قرأ رويس بالتشديد في التاء في لفظ ﴿الَلَّتْ﴾؛ كما قال الشارح وذلك مع المد المشيع للساكن من الآية (١٩) وهي من تفرده. وأخذ التشديد لرويس من كاف التشبيه في كلام الناظم في قوله:

(كنا اللات).

وقرأ أبو جعفر وروح وخلف بتخفيف التاء من الموافقة. والوقف عليه بالتاء للقراء الثلاثة من الموافقة أيضاً.

وجه التشديد على أنه اسم فاعل في الأصل من لت يلت فهو لات غلب على رجل كان بسوق

عكاظ كان يلت السمن والسويق عند صحرة ويطعمه الحاج، فإذا مات عبدوا الحجر الذي كان عنده

إجلالاً لذلك الرجل، وسموه باسمه فهو صفة لهذا الرجل.

وقرأ يعقوب ﴿أَفْتَرُونَهُ﴾^(١) بالفتح والقصر وإسكان الميم.
 وقرأ أبو جعفر ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقَرٌّ﴾^(٢) بخفض راء مستقر.
 [وقرأ خلف بغيب ﴿سَيَعْمُونَ غَدًا﴾]^(٣).

ووجه التخفيف على أنه اسم صنم لثقيف بالطائف. والعزى ثمرة كانت بنخلة تعبدها عطفان. ومناة صنم على ساحل البحر تعبده هذيل وخزاعة. النويري على الطيبة، مخطوط؛ والإتحاف، ٤٠٢.
 (١) يعني: قرأ يعقوب بفتح التاء وسكون الميم بلا ألف من لفظ ﴿أَفْتَرُونَهُ﴾ كما قال الشارح، وذلك من الآية (١٢) خلافاً لأصله.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.
 وقرأ أبو جعفر ﴿أَفْتَرُونَهُ﴾ بضم التاء وفتح الميم وألف بعدها من الموافقة أيضاً.
 وجه الفتح والسكون على أنه من مَرَى حقه؛ أي: جحده فهو من مريته إذا علمته وجحدته. وعدها بعلی لتضمنه معنى الغلبة؛ لأنه إذا جحده حقه فقد غلبه عليه.
 ووجه الضم والفتح على أنه من ماراه يماريه مرأء: جادله. واشتقاقه من مرى الناقة؛ لأن كل واحد من المتجادلين يمرى ما عند صاحبه.
 الإتحاف، ٤٠٢؛ والنويري على الدررة، مخطوط.

وهنا تمت «سورة النجم»، وليس فيها شيء من الباءات.

ثم شرع في «سورة القمر».

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر بخفض الراء من لفظ ﴿مُسْتَقَرٌّ﴾ كما قال الشارح من الآية (٣) وهي من تفرده.
 وقرأ يعقوب وخلف بالرفع في الراء من الموافقة.
 وجه الخفض على أنه صفة لأمر.
 ووجه الرفع على أنه خبر كل.

الإتحاف، ٤٠٤؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٣) في نسخة ب ما بين المعقوفين هكذا: (وقرأ خلف ﴿سَيَعْمُونَ غَدًا﴾ بالغيب) ولا خلاف بين النسخ؛ والمعنى أن خلفاً قرأ بياء الغيبة في لفظ ﴿سَيَعْمُونَ﴾ كما قال الشارح من الآية (٢٦) خلافاً لأصله.
 وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه الغيبة مناسبة لقوله - تعالى -: ﴿فَقَالُوا أَبَشْرًا﴾.

ووجه الخطاب على الالتفات أو على تقدير ﴿وَقُلْ لَهُمْ﴾.

الإتحاف، ٤٠٥؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

وهنا تمت سورة القمر.

باءات الزوائد: ثمان: ﴿الذَّاعِ﴾ معاً أثبتهما في الوصل أبو جعفر وفي الحاليين يعقوب وحذفهما في الحاليين خلف. ﴿وَنَذِرٌ﴾ ستة أثبتها في الحاليين يعقوب وحذفها في الحاليين أبو جعفر وخلف. والله أعلم.

«وَمِنْ سُورَةِ الرَّحْمَنِ إِلَى سُورَةِ الْأَمْتِحَانِ»

فَشَا الْمُنْشَاتِ افْتَحْ نَحَاسٌ طَرَا وَحُو رُ عَيْنٌ فَشَا وَاحْفِضْ أَلَا شُرْبٌ فَضَّلَا
بِفَتْحِ فَرُوحٍ اضْمُمِ طَوِيٍّ وَجَمِّيْ أَخِذْ وَبَعْدُ كَحَفِصٍ أَنْظِرُوا اضْمُمِ وَصِلْ فَلَا
أَي فِتْحٍ خَلْفَ [شِينٍ] ^(١) ﴿الْمُنْشَاتُ﴾ ^(٢). ورفع رويس ﴿وَنَحَاسٌ﴾ ^(٣). ورفع
خلف ﴿وَحُوْرٌ عَيْنٌ﴾ ^(٤). وخفض أبو جعفر ﴿وَحُوْرٌ عَيْنٌ﴾ ^(٥). وفتح خلف

ثم شرع في «سورة الرحمن».

(١) سقطت من الأصل.

(٢) في نسخة ج: (المنشأة)، وهو خطأ، والمعنى: قرأ خلف بفتح الشين من لفظ ﴿الْمُنْشَاتُ﴾ كما ذكر
الشارح من الآية (٢٤) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه الفتح في الشين على أنه اسم مفعول من أنشئت فهي مُنْشَأَةٌ؛ أي: فُعل بها الإنشاء بمعنى أجزيت
فهي مُنْشَأَتٌ مُجْزِيَاتٌ أو مرفوعات الشُّرْع. وقيل: المنشآت بالكسر الرافعات الشرع من نشأت
السحابة إذا ارتفعت؛ أي: المبتدئات في السير والمنشآت بالفتح التي فُعل بها ذلك وهي مفعولة؛ لأنها
أنشئت وأجزيت.

(٣) يعني: قرأ رويس بالرفع في كلمة ﴿وَنَحَاسٌ﴾ كما قال الشارح من الآية (٣٥) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة.

وقرأ روح بالجر من الموافقة أيضاً.

وجه الرفع العطف على شواظ. قال أبو عبيدة: شواظ من نار؛ أي: لهب من نار لا دخان فيه، وعن
ابن عباس قال: الشواظ لا دخان فيه؛ أي: يرسل عليكما نار محضنة لا يشوبها دخان ويرسل عليكما
بعد ذلك دخان. فيكون واصفاً شيئين من العذاب من نوع واحد كل واحد منهما عذاب على حدته.
ووجه الجر العطف على نار كأنه أراد من نار ومن نحاس، قال يونس النحوي: كان أبو عمرو يقول:
لا يكون الشواظ إلا من النار والنحاس جميعاً والنحاس الدخان فعلى هذا يكون النحاس معطوف
على قوله: من نار فيكون معناه يرسل عليكما شواظ وذلك الشواظ من نار ونحاس.

الإتحاف، ٤٠٦؛ وأبو زرعة، ٦٩٣.

وهنا تمت سورة الرحمن.

يآءات الزوائد: واحدة: ﴿وَلَهُ الْمَوَارِثُ﴾ أثبتها يعقوب وفقاً وحذفها وصلاً للساكنين وحذفها الآخرا
في الحاليين. ثم شرع في «سورة الواقعة».

(٤) يعني: قرأ خلف برفع الراء والنون من كلمتي ﴿وَحُوْرٌ عَيْنٌ﴾ كما قال الشارح في الآية (٢٢) =

شين ﴿شُرِبَ الْهَيْمِرُ﴾^(١). وضم رويس راء ﴿فَرَوْحٌ﴾^(٢).
وقرأ يعقوب ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ﴾^(٣) بفتح أخذ ونصب ميثاقكم. وقرأ خلف

خلافًا لأصله. وعُلمت القراءة من اللفظ وحذف الناظم تنوين وحوار لضرورة النظم.
وقرأ يعقوب كذلك من الموافقة. وقرأ أبو جعفر بخفضهما خلافًا لأصله.
وجه الرفع فيهما عطف على ﴿وَلَدَانٌ﴾ على أن الحور المذكورات يَطْفَنُ عليهم بالأكواب كما يطوف الولدان فيكنّ بمنزلة الولائد اللائي يطفن عليهم في الدنيا. أو مبتدأ خبره محذوف؛ أي: وعندهم أو لهم أو خبر المبتدأ محذوف تقديره نساؤهم حور عين وقيل: غير ذلك.
ووجه الجر فيهما عطف على ﴿جَنَّتْ أَلْعَيْمُ﴾ كأنه قيل: هم في جنات وفاكهة ولحم وحوار عين؛ أي: مباشرة حور فحذف المضاف وقيل: عطف على أكواب على أن الولدان يطوفون بها والحوار العين. ولا يمتنع أن يكون لأهل الجنة لذة في الطواف عليهم بالحوار.
الإتحاف، ٤٠٨؛ وأبو زرعة، ٦٩٥؛ والفاسي، مخطوط.

(١) يعني: قرأ خلف بفتح الشين من لفظ ﴿شُرِبَ﴾ كما ذكر الشارح من الآية (٥٥) خلافًا لأصله.
وقرأ يعقوب كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بضم الشين من الموافقة أيضًا.
وهما لغتان في مصدر شرب قال الكسائي: يقال: شرب شُرْبًا وشُرْبًا. وقيل: المفتح المصدر والمضموم النصيب المشروب.

(٢) يعني: قرأ رويس بضم الراء من لفظ ﴿فَرَوْحٌ﴾ كما ذكر الشارح من الآية (٨٤) وهي من تفرده.
وقرأ أبو جعفر وروح وخلف بالفتح من الموافقة.
وجه الضم على أنه الحياة وقيل: الرحمة.
ووجه الفتح على أنه بمعنى الفرحة أو الراحة أو المغفرة أو الرحمة والجنة. وقيل: بالفتح مصدر وبالضم الاسم.

وهنا تمت «سورة الواقعة»، وليس فيها شيء من الياءات.

ثم شرع في «سورة الحديد».
(٣) يعني: قرأ يعقوب لفظ ﴿أَخَذَ﴾ بفتح الهمزة والحاء ونصب القاف من لفظ ﴿مِيثَاقَكُمْ﴾ كما قال الشارح وذلك من الآية (٨) خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.
وجه هذه القراءة على بناء الفعل للفاعل، وهو ضمير اسم الله ﷻ لتقدم ذكره في قوله - تعالى -: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾. وميثاقكم منصوب على أنه مفعول به.
ووجه القراءة الأخرى على بناء الفعل لما لم يسم فاعله وميثاقكم نائب فاعل.
الإتحاف، ٤٠٩؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

﴿أَنْظُرُونَا نَقَبَسَ﴾^(١) بوصل الهمزة وضم الظاء.
 وَيُؤْخَذُ أَنْتَ أَذْ حَمَا نَزَلَ أَشَدُّ إِذْ وَخَاطِبٌ يَكُونُوا طِبٌ وَأَتَاكُمْ حَلَا
 وَأَنْتَ أَبُو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبٌ ﴿لَا يُؤْخَذُ﴾^(٢)، وشدد أبو جعفر ﴿مَا نَزَلَ﴾^(٣)،
 وخاطب رويس ﴿وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ﴾^(٤) ومد يعقوب ﴿يَمَاءَ أَتَدَكُمُ﴾^(٥) كنافع

(١) يعني: قرأ خلف لفظ ﴿أَنْظُرُونَا﴾ بوصل الهمزة وضم الظاء كما قال الشارح وهي ساقطة وصلًا ثابتة مضمومة في الابتداء من الآية (١٣) خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة. فقول الناظم: (اضمم)؛ أي: الظاء، (وصل)؛ أي: الهمزة.

وجه هذه القراءة على أنها من نظر بمعنى انتظر كقراءة الآخريين وذلك أنه يسرع بالخلصين إلى الجنة كالبرق والخاطف على ركاب يزف بهم على نجب فيقول المنافقون: انتظرونا؛ لأننا مشاة ولا نستطيع لحوقكم. ويجوز أن يكون من النظر وهو الإبصار؛ أي: انظروا إلينا بأعينكم؛ لأنهم إذا نظروا إليهم استقبلوهم بوجوههم والنور من بين أيديهم فيستضيئون به.

ووجه قطع الهمزة على أنه من الإنظار وهو الإمهال.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٤١٠؛ والفاسي، مخطوط.

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر ويعقوب بتاء التانيث من لفظ ﴿يُؤْخَذُ﴾ كما ذكر الشارح وذلك من الآية (١٥) خلافًا لأصليهما. وقرأ خلف بياء التذكير من الموافقة.

وجه التانيث للتانيث اللفظي في فدية وهو مؤنث فأنت لذلك.

ووجه التذكير؛ لأن التانيث غير حقيقي في لفظ فدية؛ لأنها بمعنى الفداء وللفضل بينهما بالجار والمجرور.

(٣) يعني: قرأ أبو جعفر بتشديد الزاي من لفظ ﴿نَزَلَ﴾ كما قال الشارح من الآية (١٦) خلافًا لأصله. وقرأ يعقوب وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه التشديد على أنه من التنزيل بدليل ذكر الله قبله على جعل (ما) موصولة ونزل وفاعله ومفعوله صلتها وأعاد عليها ضمير المفعول به وحذفه لطول الكلام، والتقدير «وما نزل» ومن الحق في موضع الحال من العائد المضمّر أو المحذوف.

(٤) يعني: قرأ رويس بتاء الخطاب في لفظ ﴿تَكُونُوا﴾ كما ذكر الشارح من الآية (١٦) وهي من تفرده. وقرأ أبو جعفر وروح وخلف بياء الغيبة من الموافقة.

وجه الخطاب على الالتفات، ولا نهاية جازمة ويحتمل أن يكون منصوبًا بالعطف على (تخشع)، ولا نافية. ووجه الغيبة جري على السياق.

(٥) وقرأ يعقوب لفظ ﴿يَمَاءَ أَتَدَكُمُ﴾ بالمد كما قال الشارح؛ أي: يائيات ألف بعد الهمزة من الآية (٢٣)؛ كقراءة نافع؛ لأنه ممن يقرأ كذلك خلافًا لأصله.

خلاقاً لأبي عمرو.

وَيُظَاهِرُوا كَالشَّامِ أَنْتَ مَعَا يَكُونُ دَوْلَةٌ أذْ رَفَعٌ وَأَكْثَرُ حُصْلًا
وَفُزٌّ يَتَنَاجُوا يَنْتَجُوا مَعَ تَنْتَجُوا طَوَى يُخْرِبُوا خَفَفَهُ مَعَ جُدْرِ حَلَا
قرأ [أبو جعفر] ^(١) ﴿يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ﴾ بالمد و[تخفيف الهاء] ^(٢) مَعَا كَابِنِ عَامِرٍ ^(٣).
وَأَنْتَ ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى﴾ ^(٤)، ﴿يَكُونُ دَوْلَةً﴾ ورفع دولة. ورفع يعقوب ﴿وَلَا

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه المد على أنه من الإيتاء بمعنى الإعطاء؛ أي: بما أعطاكم الله والمفعول الثاني محذوف والتقدير بما آتاكموه أو آتاكم إياه.

ووجه القصر على معنى المجيء. ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٤١١.

وهنا تمت سورة الحديد، وليس فيها شيء من البيئات.

ثم شرع في «سورة المجادلة».

(١) في نسخة ج: (يعقوب)، وهو خطأ.

(٢) في نسخة أ: (وتخفيف الظاء)، وهو خطأ.

(٣) يعني: قرأ أبو جعفر لفظ ﴿يُظَاهِرُونَ﴾ معاً في هذه السورة بالمد والتخفيف في الهاء كما ذكر

الشارح؛ أي: بإثبات ألف بعد الظاء مع تشديدها وفتح الياء مع تخفيف الهاء وفتحها، وذلك من الآية

(٢) والآية (٣)، وقوله: كالشامي؛ لأنه ممن يقرأ كذلك خلاقاً لأصله.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ يعقوب بفتح الياء وتشديد الظاء والهاء وفتحها من غير ألف بعد الظاء من الموافقة أيضاً.

وجه التشديد في الظاء والتخفيف في الهاء والمد على أن الأصل يتظاهرون من التفاعل أدغمت التاء

في الظاء؛ لمقاربتها؛ فتصير يظّاهر بفتح الياء؛ لأنها للمطاوعة.

ووجه التخفيف في الظاء والهاء من غير ألف على أن أصله يتظاهرون.

تنبيه: لفظ ﴿تُظَاهِرُونَ عَلَيْهِمْ﴾ في البقرة الآية (٨٥)، ولفظ ﴿الَّتِي تُظَاهِرُونَ﴾ في الأحزاب الآية

(٤)، ولفظ ﴿تُظَاهِرًا﴾ في سورة التحريم الآية (٤) القراء الثلاثة فيها على أصولهم. وقد ذكرها

الشاطبي - رحمه الله - تعالى - في سورة البقرة والأحزاب. الإتحاف، ٤١١؛ وأبو زرعة، ٧٠٣.

(٤) يعني: قرأ أبو جعفر بقاء التأنيث في لفظ ﴿يَكُونُ﴾ معاً كما ذكر الشارح في الآية (٧) هنا وهي من

تفرده. والآية (٧) في سورة الحشر مع رفع التاء في لفظ ﴿دَوْلَةً﴾ خلاقاً لأصله. وقد ذكر لفظ

﴿دَوْلَةً﴾ هنا وإن كان موضعه في سورة الحشر؛ لأن تأنيث (يكون) متوقف على رفع دولة فصار

كالتميم له.

أَكْثَرَ إِلَّا ﴿١﴾.

وقرأ خلف [﴿وَيَنْجُونَ﴾] ^(٢) خلافاً لشيخه ^(٣). وقرأ رويس كحمزة في ﴿وَيَنْجُونَ بِأَلْسِنَةٍ﴾ ^(٤). وكذا في قوله ﴿فَلَا تَنْجُوا﴾ ^(٥) قرأه كالأول بالقصر وإسكان النون مقدّمة

وقرأ يعقوب وخلف بالتذكير في الموضعين ونصب ﴿دَوْلَةٌ﴾ من الموافقة. وجه التأنيث نظراً للتأنيث اللفظي في ﴿دَوْلَةٌ﴾.

ووجه التذكير؛ لأن التأنيث غير حقيقي.

ووجه الرفع في دولة على أن (تكون) تامة والفاعل ﴿دَوْلَةٌ﴾.

ووجه النصب على أن كان ناقصة واسمها ضمير راجع إلى الفيء ودولة خبره؛ أي: لا يكون الفيء دولة.

والخلاصة أن أبا جعفر قرأ بالتأنيث والرفع في موضع الحشر. ويعقوب وخلف بالتذكير والنصب.

الإتحاف، ٤١٢؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(١) يعني: قرأ يعقوب برفع الراء من لفظ ﴿أَكْثَرَ﴾ كما قال الشارح من الآية (٧) وهي من تفرده. وقرأ أبو جعفر وخلف بالنصب من الموافقة.

وجه الرفع على أنه معطوف على محل من نجوى؛ لأنه خبر يكون أو مبتدأ خبره ما بعده فهو من باب عطف جملة على مثلها.

ووجه الفتح على أنه معطوف على المجرور وهو لفظ نجوى وهو مجرور بالفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل. الإتحاف، ٤١٢؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٢) في نسخة أ، ج: (ولا يتناجون)، والصواب ما ذكرناه.

(٣) يعني: قرأ خلف لفظ ﴿وَيَنْجُونَ﴾ من الآية (٨) خلافاً لشيخه يعني: حمزة كما قال الشارح؛ أي: بناء ونون مفتوحتين وبعد النون ألف مع فتح الجيم.

وقرأ أبو جعفر وروح كذلك من الموافقة.

(٤) وقرأ رويس كحمزة كما قال الشارح؛ أي: بتقديم النون ساكنة على التاء وضم الجيم من غير ألف على وزن (يتنهون) خلافاً لأصله. فيصير النطق بنون ساكنة بعد الياء وبعد النون تاء مفتوحة وبعد التاء جيم مضمومة وبعدها واو ساكنة. وقوله: كحمزة؛ لأنه يقرأ كذلك.

وجه قراءة أبي جعفر وخلف على أنه مضارع تناجى وهو الدلالة على المشاركة صريحاً في النجوى وهو السر والأصل (يتنجون) نقلت ضمة الياء لثقلها إلى الجيم ثم حذفت لسكونها مع سكون الواو. ووجه قراءة رويس على أنه مشتق من التناجي أيضاً. ومعناها واحد وهو السر.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٤١٢.

(٥) يعني: قرأ رويس لفظ ﴿تَنْجُوا﴾ بتقديم النون ساكنة على التاء كالأول وضم الجيم كما قال الشارح من الآية (٩) فيكون النطق بتاء مفتوحة فنون ساكنة فتاء مفتوحة فجيم مضمومة على وزن تنتهوا =

وضم الجيم. وخفّف يعقوب ﴿يُخْرِبُونَ﴾ [يُوتِمُّهُمْ] ^(١). وقرأ ﴿جُدْرٍ﴾ بالضم والقصر ^(٢) كنافع:

كالأول وهي من تفرده.

وقرأ أبو جعفر وروح وخلف بتاءين مفتوحتين خفيفتين ونون وألف بعدها وجيم مفتوحة من الموافقة. ولا خلاف بين القراء في ﴿تَنْجِيْتُمْ﴾، ولا في ﴿وَتَنْجُوا﴾. والتوجيه كما سبق. وهنا تمت سورة المجادلة.

ياءات الإضافة: واحدة: ﴿وَرُسُلًا إِنْ﴾ فتحها أبو جعفر في الوصل وسكنها الآخرون في الحالين. (١) سقط من أ.

وهذا شروع في «سورة الحشر».

يعني: أن يعقوب قرأ بالتخفيف كما قال الشارح في لفظ ﴿يُخْرِبُونَ﴾؛ أي: يأسكان الحياء وتخفيف الرءاء من الآية (٢) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه التخفيف على أنه مضارع أخرب يُخرب. والتخريب والإحراب بمعنى الفساد بالهدم وغيره وفي التشديد معنى التكثر وقد يقع ذلك في التخفيف، والمعنى أنهم كانوا يخربون بيوتهم لما أراد الله استئصال شأفتهم وألا يُبقي لهم بالمدينة داراً.

والخلاصة: أن القراءة بالتخفيف تفيد معنيين؛ الأول: أن يكون بمعنى الإحراب وهو الترك والمعنى (يخربون بيوتهم)؛ أي: يتركون بيوتهم. والثاني: أن يراد به الهدم كما تقدم فتكون مثل أوفيت ووقيت. وخربت وأخربت، والأصل أن تقول: خرب المنزل وأخربه صاحبه وخربه أيضاً.

الفاسي، مخطوط.

(٢) يعني: قرأ يعقوب أيضاً بضم الجيم والدال والقصر من لفظ ﴿جُدْرٍ﴾ كما قال الشارح من الآية (١٤) خلافاً لأصله. والمراد بالقصر حذف الألف بعد الدال.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه الضم في الجيم والدال على أنه جمع جدار على معنى أن كل فرقة منهم تقاتل وراء جدار؛ فهي جدر كثيرة؛ والمناسبة ما قبله في قوله - تعالى -: ﴿فِي قُرَى مُّحْصَنَةٍ﴾ فأتى بالجمع ليأثف الكلام على نظام واحد.

الكشف، ٢/ ٣١٧؛ والإتحاف، ٤١٤.

وهنا تمت سورة الحشر.

ياءات الإضافة: واحدة: ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ﴾ فتحها في الوصل أبو جعفر وسكنها الآخرون في الحالين.

«وَمِنْ سُورَةِ الْإِمْتِحَانِ إِلَى سُورَةِ الْجِنِّ»

وَيُفْصَلُ مَعَ أَنْصَارٍ حَاوٍ كَحَفْصِهِمْ لَوْوَا ثِقْلًا إِذْ وَالْحِفِّ يَسْرِي أَكُنْ حَلَا
 أي: قرأ يعقوب ﴿يُفْصَلُ بَيْنَكُمْ﴾^(١) بفتح الياء [وإسكان الفاء]^(٢) وكسر الصاد
 كحفص. وقرأ أيضًا ﴿أَنْصَارُ اللَّهِ﴾^(٣) بغير تنوين

(١) هذا شروع في «سورة الامتحان».

والمعنى أن يعقوب قرأ بفتح الياء وإسكان الفاء وكسر الصاد مخففة من لفظ ﴿يُفْصَلُ﴾ كما ذكر
 الشارح من الآية (٣) خلافًا لأصله. وأشار الناظم إلى تلك الترجمة بقوله: كحفصهم؛ لأنه ممن يقرأ
 كذلك.

وقرأ أبو جعفر بضم الياء وفتح الصاد مخففة وإسكان الفاء من الموافقة.

وقرأ خلف بضم الياء وفتح الفاء وكسر الضاد مشددة من الموافقة أيضًا.

وجه قراءة يعقوب على أنها من الفصل بمعنى الحكم، بالبناء للفاعل، ونصب بينكم على الظرف.
 ووجه قراءة أبي جعفر على أنها من الفصل أيضًا من بناء الفعل لما لم يسم فاعله ونائب الفاعل بينكم.
 ووجه قراءة خلف على أنها من التفصيل بمعنى التفريق؛ أي: يفرق بينكم فمنكم كافر ومنكم مؤمن؛
 أي: بإدخال المؤمن الجنة والكافر النار. فالفعل مضاف إلى الله - جل ذكره - مناسبة قوله - تعالى -:
 ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ﴾، والمعنى: يفصل الله بينكم، قالوا: فلتردد الفعل وكثرة ما يفصل الله بينهم يوم القيامة
 وقع التشديد.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من أ، ب، وما ذكر من بقية النسخ.

وهنا تمت سورة الامتحان، وليس فيها شيء من الياءات.

(٣) هذا شروع في «سورة الصف».

والمعنى أن يعقوب قرأ لفظ ﴿أَنْصَارُ اللَّهِ﴾ الآية (١٤) كحفص؛ أي: بلا تنوين في لفظ أنصار
 وحذف اللام المكسورة من لفظ الجلالة خلافًا لأصله. وقول الناظم: كحفصهم. وقول الشارح: كابن
 عامر؛ لأنهما ممن يقرأ كذلك.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بتنوين أنصار وزيادة لام مكسورة على لفظ الجلالة من الموافقة أيضًا فيصير النطق بلام
 مكسورة بعدها لام مفتوحة مشددة.

وجه قراءة يعقوب وخلف على الإضافة؛ والمعنى: داوموا على ذلك.

ووجه قراءة أبي جعفر على أن اللام لام الجر وهي إما مزيدة في المفعول للتقوية إذ الأصل أنصار الله أو
 غير مزيدة ويكون الجار والمجرور نعتًا لأنصار. ويجوز أن تكون القراءتان بمعنى واحد؛ كما تقول: =

[وحذف] ^(١) اللام كابن عامر.

وقرأ أبو جعفر ^(٢) ﴿لَوَوًا﴾ مثقلًا. [وخففه] ^(٣) روح.

وقرأ يعقوب ﴿وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ ^(٤) بحذف الواو والجزم.

كن ناصرًا لدين الله، وكن ناصرًا لدين الله، وكن ناصرًا زيد أو ناصرًا لزيد.
الكشف، ٣٢١/٢؛ الإتحاف، ٤١٦.

وهنا تمت سورة الصف.

يآيات الإضافة: ثنتان: ﴿مَنْ بَعَدَىٰ أَسْمَاءُ﴾ فتحها أبو جعفر ويعقوب وسكنها خلف، ﴿أَنْصَارِيٍّ إِلَىٰ اللَّهِ﴾ فتحها أبو جعفر وسكنها الأخران. والله أعلم.
(١) في نسخة ب: (وإثبات)، وهو خطأ.

«سورة الجمعة»

لم يخالف الأئمة الثلاثة أصولهم في شيء غير ما مرّ.

(٢) هذا شروع في «سورة المنافقون».

والمعنى أن أبا جعفر قرأ بتشديد الواو الأولى من لفظ ﴿لَوَوًا﴾ كما قال الشارح من الآية (٥) خلأفا لأصله. ولا خلاف في تخفيف الواو الثانية.

وقرأ خلف ورويس كذلك من الموافقة.

وقرأ روح بتخفيف الواو الأولى من المخالفة لأصله.

وهما لغتان بمعنى الإعراض. والتشديد من لَوَى الرابعي تلوية على التكثير؛ أي: لَوَوها مرة بعد مرة، والتخفيف من لوى مخففًا وفيه معنى التقليل ويصلح للتكثير أيضًا. يقال: لوى رأسه ولواه إذا عطفه وأماله. والأصل في قراءة التخفيف (لَوِيُوا) حذفت الضمة من الياء فالتقى ساكنان فحذفوا الياء بدليل قوله - تعالى -: ﴿لِيَأْأَسِّنِيهِمْ﴾ والأصل (لَوِيَا) وأصل الكلمة في التشديد (لَوِيُوا) ثم عمل فيها ما عمل في التخفيف.

(٣) في نسخة أ. (وخفضه)، وهو تحريف، والصواب ما ذكرناه.

(٤) يعني: أن يعقوب قرأ بحذف الواو بعد الكاف وجزم النون من لفظ ﴿وَأَكُنْ﴾ كما قال الشارح من الآية (١٠) خلأفا لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه هذه القراءة على أن حذف الواو لالتقاء الساكنين وجزم النون عطف على محل فأصدق كما قاله الزمخشري، كأنه قيل: إن أحررتني أَصَدِّقْ وَأَكُنْ. أو أنه جزم على توهم الشرط الذي يدل عليه التمني إذ لا محل له هنا؛ لأن الشرط ليس بظاهر. وإنما يعطف على المحل حيث يظهر الشرط كما قاله سيبويه عن الخليل، وهو مثل قوله - تعالى -: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَلَآ هَادِيَ لَهُ وَيَنْذِرْهُمْ﴾ ﴿فَلَآ هَادِيَ لَهُ﴾ في موضع فعل مجزوم حمل عليه ﴿وَيَنْذِرْهُمْ﴾.

وَيَجْمَعُكُمْ نُونٌ حِمَىٰ وَجِدٌ كَسْرُ يَا تَفَاوُتٍ فِدْ تَدْعُونَ فِي تَدْعُوا حُلَىٰ
 وقرأ يعقوب ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ﴾^(١) بالنون. وكسر روح واو ﴿وَجِدِكُمْ﴾^(٢). ومد خلف
 ﴿تَفَلُّوتٍ﴾^(٣) وخفّفه.
 وقرأ يعقوب ﴿كُنْتُمْ بِهِ تَدْعُونَ﴾^(٤) بتخفيف الدال ساكنة.

وهنا تمت سورة المنافقون، وليس فيها شيء من الياءات.

الكشف، ٣٢٣/٢؛ والإتحاف، ٤١٧.

(١) هذا شروع في «سورة التغابن».

يعني: قرأ يعقوب بنون المتكلم من لفظ ﴿يَجْمَعُكُمْ﴾ كما قال الشارح من الآية (٩) وهي من تفرده.
 وقرأ أبو جعفر وخلف بياء الغيبة من الموافقة.

وجه الغيبة على عود الضمير إلى الله ﷻ قبله في قوله - تعالى -: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

ووجه النون على الالتفات وهي نون العظمة لمناسبة ﴿أَنْزَلْنَا﴾ قبلها.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والنويري على الطيبة، مخطوط.

وهنا تمت سورة التغابن، وليس فيها شيء من الياءات.

(٢) هذا شروع في «سورة الطلاق».

يعني: قرأ روح بكسر الواو من لفظ ﴿وَجِدِكُمْ﴾ كما قال الشارح من الآية (٦) وهي من تفرده.

وقرأ أبو جعفر ورويس وخلف بضم الواو من الموافقة. وهما لغتان بمعنى الوسع.

وهنا تمت سورة الطلاق، وليس فيها شيء من الياءات. الإتحاف، ٤١٨؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

«سورة التحريم»

ليس في سورة «التحريم» شيء من المخالفات غير ما مر، والقراء الثلاثة كأصولهم فيها.

(٣) هذا شروع في «سورة الملك».

يعني: قرأ خلف لفظ ﴿تَفَلُّوتٍ﴾ كما قال الشارح بالمد والتخفيف من الآية (٣)؛ أي: بإثبات ألف
 بعد الفاء وتخفيف الواو خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر ويعقوب كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه هذه القراءة على أنها مصدر تفاوت فهما لغتان كالتعهد والتعاهد؛ أي: ما ترى في خلق الله
 السماء من اختلاف واضطراب. وحقيقة التفاوت عدم التناسب كأن بعض الشيء يفوت بعضاً ولا
 يلائمه فيقع الخلل.
 الكشف، ٣٢٨/٢؛ والفاسي، مخطوط.

(٤) يعني: قرأ يعقوب بتخفيف الدال ساكنة من لفظ ﴿تَدْعُونَ﴾ كما قال الشارح من الآية (٢٧) وهي
 من تفرده.

وقرأ أبو جعفر وخلف بتشديد الدال مفتوحة من الموافقة.

وَحُطُّ يُؤْمِنُوا يَذْكُرُوا يَسْأَلُ اضْمَمْنَ أَلَا وَشَهَادَاتٍ خَطِيعَاتٍ حُمَلًا
 أي: قرأ يعقوب بالغيب في ﴿قَلِيلًا مَّا نُؤْمِنُونَ﴾ و﴿قَلِيلًا مَّا نَذْكُرُونَ﴾^(١). وضم أبو
 جعفر ياء ﴿يَسْأَلُ﴾^(٢) حَمِيمٌ^(٣).

وجه التخفيف على أنه من الدعاء من دعا يدعو؛ أي: تطلبون وتستعجلون.
 ووجه التشديد على أنه من ادعى على وزن تفتعلون. من الدعاء أيضًا أو من الدعوى؛ أي: تدعون أنه
 لا جنة ولا نار.

وهنا تمت سورة الملك.

يآءات الإضافة: ثنتان: ﴿إِن أَهْلَكِنِي اللَّهُ﴾ فتحها الكل. ﴿وَمَنْ مَعِيَ أَوْ﴾ فتحها أبو جعفر وسكنها
 الآخران.
 يآءات الروائد: ثنتان: ﴿نَذِيرٌ﴾، ﴿تَكْوِينٌ﴾ أثبتهما في الحالين يعقوب وحذفهما الآخران
 كذلك. والله أعلم.

«سورة ن»

ليس فيها شيء من المخالفات غير ما تقدّم، والقراءات الثلاثة كأصولهم.
 (١) هذا شروع في «سورة الحاقة».

يعني: قرأ يعقوب بياء الغيبة في لفظي ﴿يُؤْمِنُونَ﴾، و﴿يَذْكُرُونَ﴾ كما قال الشارح من الآية (٤١)،
 الآية (٤٢) خلافًا لأصله. وعلم الغيب في كلام الناظم من الإطلاق والشهرة.
 وقرأ أبو جعفر وخلف بقاء الخطاب من الموافقة.

وجه الغيبة مراعاة لقوله - تعالى -: قبلهما: ﴿لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ﴾^(٣٧).
 ووجه الخطاب مراعاة لقوله - تعالى -: قبلهما: ﴿يَمَّا بُصُرُونَ﴾^(٣٨) وَمَا لَا تُبْصِرُونَ.
 الكشف، ٢ / ٣٣٣؛ والفاسي، مخطوط.

وهنا تمت سورة الحاقة، وليس فيها شيء من اليآءات.

(٢) في نسخة أ: (يسيل)، وهو خطأ.

(٣) هذا شروع في «سورة المعارج».

والمعنى أن أبا جعفر قرأ بضم الياء وهي حرف المضارعة. من لفظ ﴿يَسْأَلُ﴾ كما قال الشارح من الآية
 (١٠) وهي من تفرده.

وقرأ يعقوب وخلف بفتح الياء من الموافقة.

وجه الضم على أنه مبني لما لم يسم فاعله ونائبه حميم، وحميمًا منصوب بنزع الخافض؛ أي: عن
 حميم؛ أي: لا يسأل حميم عن حميم فيعرف أمره من جهته كما لا يعرف أمر الصديق من صديقه.
 ووجه الفتح على أنه مبني للفاعل؛ أي: لا يسأل قريب قريبًا عن حاله لشغله بنفسه ولا يسأله نصره=

وجمع يعقوب ﴿بَشَهَدَاتِهِمْ﴾^(١). وقرأ أيضاً ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ﴾ بالجمع كنافع^(٢).

ولا منفعة لعلمه أنه لا يجد ذلك عنده. فلا يسأل الصديق عن الصديق ولا القريب عن القريب فعن مقدرة أيضاً. قال - تعالى - ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾... الآية. الإتحاف، ص ٤٢٣؛ والنويري على الطيبة، مخطوط.

(١) يعني: قرأ يعقوب لفظ ﴿بَشَهَدَاتِهِمْ﴾ بالجمع كما قال الشارح؛ أي: يثبت ألف بعد الدال من الآية (٣٣) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف بلا ألف من الموافقة.

وجه الألف بعد الدال على أنه جمع مؤنث سالم باعتبار تعدد الأنواع لكثرة الشهادات من الناس فجمع ليوافق اللفظ المعنى. والشهادات جمع شهادة مصدر والمصدر يجوز جمعه إذا اختلفت أنواعه. ووجه الحذف على التوحيد على إرادة الجنس؛ لأنه مصدر يدل على القليل والكثير بلفظ الواحد وهو أخف.

وهنا تمت سورة المعارج، وليس فيها شيء من الياءات.

(٢) هذا شروع في «سورة نوح».

يعني: قرأ يعقوب لفظ ﴿خَطِيئَتِهِمْ﴾ بالجمع كما قال الشارح؛ أي: بفتح الحاء وكسر الطاء وبعدها ياء ساكنة مدية وبعدها همزة مفتوحة ممدودة وبعدها تاء مكسورة مع كسر الهاء خلافاً لأصله. وقوله: كنافع؛ لأنه ممن يقرأ كذلك. وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة على أنه جمع مؤنث سالم جمع خطيئة اتباعاً للرسم.

وهذا آخر مسائل سورة نوح.

ياءات الإضافة: ثلاثة: ﴿دُعَاءِ إِلَى﴾، ﴿إِنِّي أَعْلَنُ﴾ فتحهما أبو جعفر وسكنهما الآخران. ﴿بَيْتِ﴾ مؤمناً أسكنها الكل.

ياءات الزوائد: واحدة: ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ أثبتها في الحاليين يعقوب وحذفها كذلك الآخران. والله أعلم.

«وَمِنْ سُورَةِ الْجِنِّ إِلَى سُورَةِ الْمُرْسَلَاتِ»

وَأَنَّهُ تَعَالَى كَانٌ لَّمَّا افْتَحَنَ أَبٌ
تَقُولُ تَقُولُ حُزٌ وَقُلْ إِنَّمَا أَلَا
وَقَالَ فَتَى يَغْلَمُ فُضْمٌ طَرَا وَحَا
مَ وَطَأٌ وَرَبُّ اخْفِضْ حَوَى الرَّجْزَ إِذْ حَلَا

أي: [فتح] (١) أبو جعفر ﴿وَأَنَّهُ تَعَلَّى جَدًّا﴾، ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ﴾ (٢) ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رَجَالٌ﴾، ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾ (٣) وأما قوله - تعالى -: ﴿وَأَنَا لَمَّا سَمِعْنَا الْمَهْدَى﴾

(١) في نسخة ج: (قرأ)، والصواب ما ذكرناه كما في بقية النسخ.

(٢) ما بين القوسين سقط من ب.

(٣) يعني: قرأ أبو جعفر بفتح الهمزة من لفظ ﴿وَأَنَّهُ﴾ في سورة الجن في أربعة مواضع وهي كل لفظ ﴿وَأَنَّهُ﴾ إذا اقترن بـ ﴿تَعَلَّى﴾، و﴿كَانَ﴾، و﴿لَمَّا﴾ وهي كما قال الشارح الآية (٣)، والآية (٤)، و(٦)، و(١٩) خلافاً لأصله في هذه الأربعة. وهو في البواقي كأصله بالكسر. وجملة المختلف فيه ثلاثة عشر موضعاً.

قرأ أبو جعفر بالفتح في الأربعة المذكورة خلافاً لأصله وكسر في البواقي من الموافقة. وقرأ خلف بفتح الهمزة في المواضع كلها من الموافقة أيضاً.

وقرأ يعقوب بكسر الهمزة في اثني عشر موضعاً، وهي من قوله: ﴿وَأَنَّهُ تَعَلَّى جَدًّا﴾ إلى ﴿وَأَنَا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ﴾ على التوالي ولكنه فتح الهمزة في الموضع الثالث عشر وهو ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ﴾ من الموافقة. قول الناظم: (وأنه) بسكون الهاء لدفع توهم دخول ﴿وَأَنَا لَمَّا سَمِعْنَا﴾. وأما قول الشارح: (وإن كانت عبارة الناظم تشمله؛ لأنه لفظ ثان مجرد) يعني: مجرداً من الضمير في ﴿وَأَنَّهُ﴾. أقول: لفظ الناظم ليس مجرداً كما قال الشارح، وإنما هو مسند إلى ضمير المفرد وسكنه لضرورة النظم.

وجه الفتح فيهن العطف على مرفوع أوحى كما في الإتحاف. قال العلامة الفاسي: وذلك لا يصح لاختلاف المعنى في أكثرها ألا ترى أنه لو قيل: أوحى إليّ أنه كان يقول سفيهننا على الله شططا، لكان غير سديد. وقيل: العطف على الضمير في به من قوله: ﴿فَتَأْمَنَّا بِرَبِّهِ﴾ من غير إعادة الجار على مذهب الكوفيين. وقيل: العطف على محل به كأنه قال صدقناه وصدقنا أنه - تعالى - وأنه كان قول. وأنه كان رجال ... إلخ. قاله الرمخشري.

ووجه الكسر فيهن العطف على قوله: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا﴾ فيكون الكل مقولاً للقول وقيل: إنه جعل =

فليس بمراد، وإن كانت عبارة الناظم تشمله لأنه لفظ ثان مجرد وقد اعتذر عن ذلك وما شابهه بقوله: (فالشهرة اعتمد).

وقرأ يعقوب ﴿نَقُولَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ﴾^(١) بفتح التاء والقاف والواو مشددة.

وقرأ أبو جعفر ﴿قُلْ إِنَّمَا﴾^(٢) بقصر قال.

وقرأ خلف قال بالمد. وضم رويس ياء ﴿لِيَعْلَمَ أَنْ﴾^(٣).

(وأنه - تَعَالَى - جد ربنا) مبتدأ من قول الجن وعطف ما بعده عليه.

ووجه الفتح في بعضها والكسر في البعض الآخر الجمع بين اللغتين واتباع الأثر. ووجه إجماعهم على فتح ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ﴾ حملة على تقدير اللام؛ أي: ولأن المساجد لله. وقيل: معطوف على ﴿أَنَّهُ أَسْمَعُ﴾.

ووجه الفتح والكسر في ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ﴾ ما ذكر في فتح الاثني عشر حرفاً وكسرها. الإتحاف، ٤٢٥؛ والفاسي، مخطوط.

(١) يعني: قرأ يعقوب بفتح القاف والواو مع تشديدها من لفظ ﴿نَقُولَ﴾ كما قال الشارح من الآية (٥) وهي من تفرده.

وقرأ أبو جعفر وخلف بضم القاف وسكون الواو مدّية من الموافقة. وورد في شرح النويري على الدرّة في هذه الكلمة قوله: (وعلم من انفراده للآخرين يقول بالغيبة) ولعله من الكتاب، فليعلم. تنبيه: قول الشارح - رحمه الله - تَعَالَى :- (بفتح التاء) لا حاجة إليه؛ لأن التاء مفتوحة في القراءتين فلا داعي للنص عليه.

وجه قراءة الفتح والتشديد على أنه مضارع تقول؛ أي: تكذب والأصل تقول فَحَذَفَ أَحَدَ التَّاءِينِ وانتصب كذباً على المصدر المؤكّد؛ لأنّ تقول كذب نحو قعدت جلوساً. ووجه الضم والتخفيف على أنه مضارع قال وانتصب كذباً بتقول؛ لأنه نوع من القول وهو صفة مخصصة؛ لأنه مجرد الإخبار.

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر لفظ ﴿قَالَ﴾ بالقصر كما قال الشارح من الآية (٢٠)؛ أي: بضم القاف وإسكان اللام بعد القاف وهو المراد بالقصر في كلام الشارح - رحمه الله - تَعَالَى - خلافاً لأصله. وقرأ خلف بفتح القاف وألف بعدها وفتح اللام خلافاً لأصله أيضاً. وقرأ يعقوب كذلك من الموافقة:

وجه حذف الألف على أنه فعل أمر؛ أي: يا محمد فناسب ﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ﴾ فحمل عليهم. ووجه إثبات الألف على أنه فعل ماض فناسب ﴿لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾ فحمل على ما قبله من الغيبة. الكشف، ٣٤٣ / ٢.

(٣) يعني: قرأ رويس لفظ ﴿لِيَعْلَمَ﴾ بضم الياء كما قال الشارح من الآية (٢٨) وهي من تفرده.

وقرأ أبو جعفر وروح وخلف بفتح الياء من الموافقة.

وقرأ يعقوب ﴿وَطَّأ﴾ بفتح الواو وسكون الطاء^(١). وخفض يعقوب ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ﴾^(٢) كحمزة. وضم أبو جعفر ويعقوب راء ﴿وَالرُّجْزِ﴾^(٣) كحفص.
فَضْمٌ وَإِذَا أَدْبَرَ حَكَى وَإِذَا دَبَرَ وَيَذْكُرُ أَدُّ يُمْنَى حَلَى وَسَلَا سِلَا
لَدَى الْوَقْفِ فَأَقْضِرْ طُلْ قَوَارِيرَ أَوْلَا فَتَوَّنْ فَنَى وَالْقَصْرُ فِي الْوَقْفِ طَبْ وَلَا

وجه الضم على بناء الفعل لما لم يسم فاعله ونائب الفاعل المصدر المنسبك من أن وما بعدها.
ووجه الفتح على بناء الفعل للفاعل والفاعل هو النبي ﷺ؛ أي: ليعلم النبي الموحى إليه ﷺ.
ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٤٢٦.

وهنا تمت سورة الجن، وليس فيها شيء من ياءات الزوائد:

ياءات الإضافة: واحدة: ﴿رَبِّيَّ أَمَدًا﴾ فتحتها أبو جعفر وسكنها الآخرون.

(١) هذا شروع في «سورة المزمل».

يعني: قرأ يعقوب بفتح الواو وسكون الطاء بلا مد من لفظ ﴿وَطَّأ﴾ كما قال الشارح من الآية (٦) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه هذه القراءة على أنها مصدر وطئ يطأ وطئاً بمعنى الثقل؛ أي: أشق من قيام الليل أو أثقل من صلاة النهار.

ومن قرأ (وطأ) بكسر الواو وفتح الطاء ممدودة مصدر فاعلت. قال أبو زرعة: أراد - والله أعلم - أن القراءة في الليل يواطئ فيها قلب المصلي لسانه وسمعه على التفهم والأداء والاستماع أكثر مما يتوطأ عليه بالنهار؛ لأن الليل تنقطع فيه الأشغال وتهادأ فيه الأصوات والحركات. وعن ابن عباس (وطأ) قال: (يواطئ السمع القلب).
الإتحاف، ٤٢٦؛ وأبو زرعة، ٧٣٠.

(٢) يعني: قرأ يعقوب بخفض الباء من لفظ ﴿رَبِّي﴾ كما قال الشارح من الآية (٩) خلافاً لأصله.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر برفع الباء من الموافقة أيضاً.

وجه الخفض على أنه بدل من ربك أو صفة أو عطف بيان.

ووجه الرفع على أنه مبتدأ، خبره لا إله إلا هو، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو رب.

الكشف، ٣٤٥ / ٢؛ الإتحاف، ٤٢٦.

وهنا تمت سورة المزمل، وليس فيها شيء من الياءات

(٣) هذا شروع في «سورة المدثر».

يعني: قرأ أبو جعفر ويعقوب بضم الراء في لفظ ﴿وَالرُّجْزِ﴾ كما قال الشارح من الآية (٥) خلافاً لأصليهما.

قوله: (فضم) من تنمة البيت السابق وقد مضى شرحه.

وقرأ يعقوب ﴿وَأَيْلٍ إِذْ أَدْبَرَ﴾^(١) بسكون الدال. [وأدبر بهمزة وسكون الدال. وأبو جعفر بفتح الدال]^(٢) وبعدها ألف وفتح دال دبر^(٣) علم ذلك من لفظه، والبيت لا يتزن إلا بذلك.

وقرأ أبو جعفر بالغيب^(٤) في ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ﴾.

وقرأ [أيضاً]^(٥) يعقوب بالغيب^(٦) في ﴿مَنْ يَمْنَى﴾ وقصر رويس ﴿سَلَسِلًا﴾ في

وقرأ خلف بكسر الراء من الموافقة. وهما لغتان بمعنى العذاب؛ إطلاقاً لاسم السبب على المسبب؛ أي: اهجر ما يؤدي إلى العذاب ويوجبه. وقيل: معناه المعصية قال بعضهم: كلُّ معصية رجز. التسهيل، ١٦٠/٤؛ شرح النويري على الدرّة، مخطوط.

(١) سقط من ب.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من ج.

(٣) يعني: قرأ يعقوب بسكون الدال من لفظ ﴿إِذْ﴾ وقرأ لفظ ﴿أَدْبَرَ﴾ بهمزة مفتوحة ودال ساكنة كما قال الشارح على وزن «أكرم» من الآية (٣٣) خلافاً لأصله. وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بفتح الدال من إذ وبعدها ألف وفتح دال (دَبَّرَ) وحذف الهمزة قبلها على وزن حَزَبٍ خلافاً لأصله، وعُلِّمَ ذلك من لفظ الناظم؛ حيث لفظ بالقراءتين. وجه قراءة يعقوب وخلف على أن إذ ظرف لما مضى من الزمان. ووجه قراءة أبي جعفر على أن إذا ظرف لما يستقبل من الزمان، ودَبَّرَ وأَدْبَرَ لغتان بمعنى واحد؛ يقال: دبر الليل والنهار والصيف والشتاء وأدبر إذا جاء في دبره. وقال يونس: دبر انقضى، وأدبر ولَّى. أبو زرع، ٧٣٤؛ والإتحاف، ٤٢٧.

(٤) يعني: قرأ أبو جعفر بياء الغيبة في لفظ ﴿يَذْكُرُونَ﴾ كما قال الشارح من الآية (٥٦) خلافاً لأصله. وقرأ يعقوب وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه الغيب مراعاة لقوله - تعالى -: ﴿لَا يَخَافُونَ﴾ قبله فالغيب على السياق في قوله - تعالى -: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ﴾، والخطاب على الالتفات إليهم به.

ابن عبدالجواد، مخطوط؛ والكشف، ٣٤٨/٢.

وهنا تمت سورة المدثر، وليس فيها شيء من الياءات

(٥) سقط من أ، ب.

«سورة القيامة»

(٦) يعني: قرأ يعقوب أيضاً بياء الغيبة من لفظ ﴿مَنْ يَمْنَى﴾ كما قال الشارح من الآية (٣٧) خلافاً لأصله. =

الوقف^(١).

وقرأ خلف ﴿قَوَارِيرًا﴾ الأول [بالتنوين^(٢)] ووقف بالألف، ووقف رويس في ﴿قَوَارِيرٌ﴾^(٣) الأول [بالقصر].

وقرأ أبو جعفر وخلف بقاء الخطاب من الموافقة.

وجه الياء على جعل الضمير عائداً على مَنِيٍّ؛ أي: يصب، فالجملة محلها جر صفة لمنِيٍّ.

ووجه التاء على أن الضمير للنطفة بعد تأويل مَنِيٍّ بالنطفة.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٤٢٨.

وهنا تمت سورة القيامة، وليس فيها شيء من الياءات.

(١) هذا شروع في «سورة الدهر».

يعني: قرأ رويس لفظ ﴿سَلَسِلًا﴾ بالقصر كما قال الشارح من الآية (٤)؛ أي: بلا ألف بعد اللام

الثانية مع إسكانها في حالة الوقف خلافاً لأصله، وفي حالة الوصل بلا تنوين من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بالتنوين وصلًا وبالألف المبدلة من التنوين وفقاً من الموافقة أيضاً.

وقرأ روح بحذف التنوين وصلًا، وبالألف وفقاً من الموافقة أيضاً.

وقرأ خلف بترك التنوين وصلًا وبغير ألف مع إسكان اللام وفقاً من الموافقة كذلك.

وجه التنوين على أن بعض العرب يصرفون جميع ما لا ينصرف إلا أفعال التفضيل كما قال الكسائي

وغيره من الكوفيين؛ فحمل على هذه اللغة. وقال الأخفش: الأصل في الأسماء الصرف وترك الصرف

عارض لعارض فيها، وإن هذا الجمع قد جمع وإن كان قليلاً؛ قالوا: صواحبات في جمع صواحب

وفي الحديث: «إنكن صواحبات يوسف»، فلما جمع هذا الجمع كما يجمع الواحد جرى مجراه

فصرف وشوغ ذلك لمناسبة قوله - تعالى -: ﴿وَأَعْتَلْنَا سَعِيرًا﴾ وقواه أنه مرسوم بالألف فيما رواه أبو

عبيد من مصاحف الحجاز والكوفة ورواه قالون عن نافع.

ومن نَوْن وصلًا فقط فللتناسب؛ لأن ما قبله منون منصوب، والوقف بالألف لمن نَوْن وصلًا فعلى

إبدال التنوين ألفاً في الوقف.

ووجه ترك التنوين وصلًا على أنه اسم ممنوع من الصرف على الأصل في صيغة منتهى الجموع؛ أي:

على الأصل المستعمل في الكلام؛ لأنه من الأمثلة التي لا تصرف وهو فعالل.

الكشف، ٣٥٢/٢؛ والنويري على الطيبة، مخطوط؛ الإتحاف، ٤٢٨.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من ج.

(٣) والمعنى أن خلفاً قرأ لفظ ﴿قَوَارِيرًا﴾ في موضعه الأول كما قال الشارح من الآية (١٥) بالتنوين في

حالة الوصل، وبالألف المبدلة من التنوين وفقاً خلافاً لأصله.

وقرأ رويس في الأول بالقصر مع إسكان الراء وفقاً خلافاً لأصله كذلك، وقرأ في الوصل بترك التنوين

من الموافقة.

وَعَالِيَهُمْ أَنْصَبُ فَرْزٌ وَإِسْتَبْرَقُ اخْفِضْنَ أَلَا وَيَشَاءُونَ الْخِطَابُ حِمَى وَلَا
 وقرأ خلف ﴿عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ﴾^(١) بنصب الياء [وضم الهاء.]

وقرأ أبو جعفر بالتنوين وصلًا، وبالألف وقفًا من الموافقة أيضًا.

وقرأ روح بلا تنوين وصلًا، وبالألف وقفًا من الموافقة أيضًا.

والقراء الثلاثة على أصولهم في الموضع الثاني؛ ولذلك لم يتعرض له الناظم؛ وإليك مذاهب الأئمة الثلاثة في الموضوعين:

١- أبو جعفر: بالتنوين فيهما وبإبداله أَلْفًا وقفًا من الموافقة.

٢- خلف: بالتنوين في الأول وبتركه في الثاني، ووقف على الأول بالألف وعلى الثاني بحذفها مع إسكان الراء.

٣- روح: بترك التنوين فيهما ووقف على الأول بالألف وعلى الثاني بحذفها مع إسكان الراء.

٤- رويس: بترك التنوين فيهما ووقف بحذف الألف فيهما مع إسكان الراء.

وتوجيه قواريرا كتوجيه سلاسل، يضاف إليه أن في تنوين ﴿قَوَارِيرًا﴾ الأول مناسبة لرعوس الآي قبله وبعده وفي تنوين الثاني مناسبة للأول.

والوجه لمن نونهما في الوصل والوقف عليهما بالألف ظاهر.

والوجه لمن نون الأول ولم ينون الثاني أنه ناسب بين الأول وبين رعوس الآي ولم يناسب بين الثاني وبين الأول.

والوجه في الوقف على الأول بالألف وعلى الثاني بغير ألف ظاهر.

والوجه في قراءة من لم ينونهما أنه أتى بهما على الأصل المستعمل في كلام العرب.

والوجه في قراءة من لم ينونهما ووقف على الأول بالألف وعلى الثاني بغير ألف أن الأول رأس آية فناسب بينه وبين رعوس الآي في الوقف بالألف، وفرق بينه وبين الثاني؛ لأنه ليس برأس آية.

انتهى بتصرف من الفاسي على الشاطبية.

(١) يعني: قرأ خلف لفظ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بنصب الياء كما قال الشارح ويلزم منه ضم الهاء من الآية (٢١) خلًا لأصله.

وقرأ يعقوب كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بإسكان الياء فيلزم منه كسر الهاء من الموافقة أيضًا.

وجه النصب على أنه ظرف، وهو خبر مقدم لثبات؛ لأن معناه فَوْقَهُمْ ثِيَابٌ سندس أو حال من الضمير المحرور في عَلَيْهِمْ، وهو عائد على الأبرار أو من الهاء والميم في حَسَبْتَهُمْ وهو عائد على الولدان وقيل: من الهاء والميم في جزاهم. وقيل: في لقاهم. وقيل: من مضاف محذوف؛ أي: (رأيت أهل نعيم عاليهم).

وجه السكون على أنه اسم فاعل مبتدأ خبره ﴿ثِيَابٌ سُندسٌ﴾؛ أي: ما يعلوهم من الثياب ثياب سندس. قال ابن عباس: أما رأيت الرجل تكون عليه الثياب يعلوها أفضل منها. وسوغ الابتداء =

وخفض أبو جعفر^(١) ﴿وَإِسْتَبْرَقَ﴾. وقرأ يعقوب^(٢) ﴿وَمَا تَشَاءُونَ﴾ بالخطاب.

«وَمِنْ سُورَةِ الْمُرْسَلَاتِ إِلَى سُورَةِ الْعَاشِيَةِ»

وَحُزْ أُقْتَتْ هَمَزًا وَبِالْوَاوِ خَفٌّ أَدْ وَضُمَّ جِمَالَاتٍ افْتَحَ انْطَلِقُوا طَلَى
لِئَانٍ وَقَصْرٌ لِابِثَيْنِ يَدٌ وَمُدٌ دَفَقَ رَبٌّ وَالرَّحْمَنُ بِالْخَفْضِ حُمَلًا
أي: وقرأ يعقوب ﴿أُقْتَتَ﴾^(٣) بالهمز.

لاختصاصه بالإضافة وهو مفرد في موضع الجمع ومثله قوله - تعالى -: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾^(١٧) ويجوز على قول الأخفش أن يكون ثياب سندس مرتفعة بعاليهم وأفرد؛ لأنه بمنزلة الفعل المتقدم. الفاسي على الشاطبية، مخطوط؛ الإنحاف، ٤٢٩.

(١) يعني: قرأ أبو جعفر بخفض القاف من لفظ ﴿وَإِسْتَبْرَقَ﴾ كما قال الشارح من الآية (٢١) خلافاً لأصله.

وقرأ يعقوب وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة على خفض القاف. وجه الخفض عطف على سندس؛ لأنه جنس من الثياب مثله؛ أي: ثياب خضر من سندس ومن إستبرق؛ أي: عليهم ثياب من هذين النوعين. وأما لفظ ﴿خُضْرٌ﴾ فهم على أصولهم. فأبو جعفر ويعقوب بالرفع وخلف بالخفض. والخلاصة بالنسبة للألفاظ الثلاثة: عاليهم وخُضِرَ وإستبرق: قرأ أبو جعفر في عاليهم وخضر وإستبرق بإسكان الباء ورفع الراء وخفض القاف. وقرأ يعقوب كذلك إلا أنه ينصب الباء في ﴿عَلَيْهِمْ﴾. وقرأ خلف بنصب الباء وخفض الراء والقاف.

(٢) يعني: قرأ يعقوب بقاء الخطاب في لفظ ﴿تَشَاءُونَ﴾؛ كما قال الشارح من الآية (٣٠) خلافاً لأصله. وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه الخطاب حملة على الخطاب لكافة الخلق؛ لأنهم لا يشاءون شيئاً إلا بمشيئة الله - سبحانه وتعالى -. وهنا تمت سورة الدهر، وليس فيها شيء من الباءات. الكشف، ٣٥٦/٢؛ والفاسي على الشاطبية، مخطوط.

(٣) هذا شروع في «سورة المرسلات».

يعني: قرأ يعقوب بهمزة فاء الكلمة من لفظ ﴿أُقْتَتَ﴾ كما قال الشارح؛ أي: بهمزة مضمومة مع تشديد القاف من الآية (١١) خلافاً لأصله.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر بالواو وتخفيف القاف. وهو من تفرده. وأخذ تشديد القاف ليعقوب وخلف من =

وقرأ أبو جعفر بالواو وخفف القاف.

وقرأ رويس ﴿جَمَلَتْ﴾^(١) بضم الجيم، وفتح لام ﴿أَنْطَلِقُوا إِلَى ظِلِّ﴾^(٢) وهو الثاني.

الموافقة.

وجه الهمز لمناسبة أجلت فأبدلت الواو همزة للزوم ضميتها وذلك مطرد في كل واو انضمت ضمناً لازماً جاز أن تبدل منها همزة فتقول في وجوه: أجوه، والمعنى جمعت لوقتها الذي يحضر فيه للشهادة.

ووجه الواو والتخفيف في القاف أنه أتى به على الأصل؛ لأنه من الوقت والتخفيف يدل على التكثير والتقليل.

ووجه التشديد على أنه من التوقيت والتشديد يفيد التكثير فقط.

الإتحاف، ٤٣٠؛ وأبو زرعة، ٧٤٣.

(١) يعني: قرأ رويس بضم الجيم من لفظ ﴿جَمَلَتْ﴾ كما قال الشارح من الآية (٣٣) وهي من تفرده.

وقرأ أبو جعفر وروح وخلف بكسر الجيم، وهم على أصولهم في الجمع والتوحيد؛ فصار أبو جعفر وروح بالكسر والجمع، ورويس بالضم والجمع، وخلف بالكسر والتوحيد.

وجه الضم في الجيم على أن معناه الشيء العظيم وهي الحبال الغليظة من حبال السفينة. ووجه الكسر في الجيم مع الألف على الجمع وهي الإبل إما جمعا لجمالة أو لجمال فيكون جمع الجمع.

ووجه التوحيد على أنه جمع جمل ثم لحقته التاء لتأنيث الجمع؛ مثل: حجر وحجارة.

الإتحاف، ٤٣١؛ الكشف، ٣٥٨/٢.

(٢) يعني: قرأ رويس عن يعقوب أيضاً بفتح اللام من لفظ ﴿أَنْطَلِقُوا إِلَى ظِلِّ﴾ وهو الموضع الثاني كما

قال الشارح من الآية (٣٠) وهي من تفرده. ولا خلاف في كسر اللام في الموضع الأول وهو ﴿أَنْطَلِقُوا إِلَى مَا كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾^(٣٩) فقول الناظم: (لثان) قيد للاحتراز من الأول المتفق عليه؛ فهو فيه كالجماعة.

وقرأ أبو جعفر وروح وخلف بالكسر في اللام من الموافقة.

وجه الفتح في اللام على أنه من انطلق فعلاً ماضياً على الخبر كأنهم لما أمروا بالأول امتثلوا إذ الأمر هناك ممثل قطعاً، وكأنه تفسير لما كانوا به يكذبون.

ووجه الكسر في اللام على أنه أمر متكرر بياناً للمنطلق إليه والخطاب للمكذبين.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٤٣٠.

وهنا تمت سورة الرسائل، وليس فيها ياءات إضافة.

وياءات الزوائد: واحدة: ﴿فَكِيدُونَ﴾ أثبتها في الحاليين يعقوب وحذفها الآخرون كذلك.

كما قيده به في البيت الآتي بعده. وقصر روح ﴿لَيْثِينَ﴾^(١) كحمزة. ومدّه خلف.
 وخفض يعقوب ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾ ﴿الرَّحْمَنُ لَا يَمْلِكُونَ﴾^(٢) كعاصم.
 تَزَكَّى حَلَا أَشَدُّ نَاخِرَةً طِبُّ وَنُونٌ مُدٌّ ذِرٌّ قُتِلَتْ شَدُّدٌ أَلَا سَعَرَتْ طِلَا
 وَحُرٌّ نَشَّرَتْ خَفَّفٌ وَصَادُ ظَنِينٌ يَا تُكَذِّبُ غَيْبًا أَدْ وَتَعْرِفُ جَهْلًا
 وَنُضْرَةٌ حُرٌّ أَدْ وَاتْلُ يَصَلَى وَآخِرُ أَلْ بُرُوجٍ كَحَفْصٍ يُؤْتِرُوا خَاطِبِينَ حُلَا

«سورة النبأ»

(١) سقط هذا اللفظ القرآني من أ.

وقوله: (وقصر روح ... إلخ) شروع في سورة النبأ؛ والمعنى: أن روحاً قرأ بالقصر في لفظ ﴿لَيْثِينَ﴾ كما قال الشارح، والمراد به حذف الألف بعد اللام من هذا اللفظ من الآية (٢٣) خلافاً لأصله. وقرأ خلف بالمد؛ أي: بإثبات ألف بعد اللام خلافاً لأصله كذلك كما ذكره الشارح. وقرأ أبو جعفر ورويس كذلك من الموافقة.

وجه القصر على أنه صفة مشبهة، وهي تدل على الثبوت. فاللَبَثُ الذي صار له اللبث سجية؛ كحذر وفرح جعلوه كالخالقة والطبيعة فيهم. وقال أبو زرعة: لجعل اسم الفاعل (فعلاً)؛ نحو: رجل طامع وطمع وأثم وأثم؛ وعلى هذا نقول: لبث فهم لابت ولبث.

ووجه الألف على أنه اسم فاعل من لبث أقام. الكشف، ٣٥٩/٢؛ والإتحاف، ٤٣١.

(٢) يعني: قرأ يعقوب بخفض الباء من لفظ ﴿رَبِّ﴾ وبخفض النون من لفظ ﴿الرَّحْمَنُ﴾ كما قال الشارح من الآية (٣٧) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر برفعهما من الموافقة.

وقرأ خلف بخفض ﴿رَبِّ﴾ ورفع ﴿الرَّحْمَنُ﴾ من الموافقة أيضاً.

وجه الرفع فيهما على أن الأول مبتدأ وفي الخبر وجهان أحدهما: الرحمن فيكون ما بعده خبراً آخر ومستأنفاً. والثاني: أن يكون الرحمن نعتاً ولا يملكون الخبر، أو جعل الأول خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو رب السماوات والرحمن وما بعده جملة مستأنفة.

ووجه الخفض في ﴿رَبِّ﴾ والرفع في ﴿الرَّحْمَنُ﴾ فالأول على البدل من ﴿مِن رَّبِّكَ﴾ والثاني على أنه مبتدأ والخبر الجملة الفعلية، أو على أنه خبر مضمرة ﴿لَا يَمْلِكُونَ﴾ خبر آخر، أو جملة مستأنفة. ووجه من قرأ بخفض الاسمين أنه جعل الأول بدلاً من ربك والثاني عطف بيان له.

الفاسي؛ والإتحاف، ٤٣١، ٤٣٢.

وهنا تمت سورة النبأ، وليس فيها شيء من الياءات.

قرأ يعقوب بتشديد ﴿أَنْ تَزَكَّى﴾^(١). ومد رويس ﴿نَجْرَةً﴾^(٢)، ونون أبو جعفر ﴿مُنْذِرٌ مِّنْ﴾^(٣) وشدّد (قتلت) من قوله - تعالى -: ﴿يَأَيُّ ذُنُوبِكُمْ قَتَلْتُمْ﴾^(٤). وشدّد رويس ﴿سُعْرَتٍ﴾^(٥).

(١) هذا شروع في سورة «النازعات».

والمعنى أن يعقوب قرأ بتشديد الزاي من لفظ ﴿تَزَكَّى﴾ كما قال الشارح من الآية (١٨) خلافاً لأصله. وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة. وقرأ خلف بتخفيف الزاي من الموافقة أيضاً. وجه التشديد على أن الأصل تتركي، أدغمت التاء في الزاي طلباً للتخفيف. ووجه التخفيف على حذف إحدى التائين مبالغة في التخفيف.

الكشف، ٣٦١/٢؛ والفاسي، مخطوط.

(٢) يعني: قرأ رويس عن يعقوب بمد لفظ ﴿نَجْرَةً﴾ كما قال الشارح والمراد بالمد إثبات ألف بعد النون وذلك من الآية (١١) خلافاً لأصله.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ أبو جعفر وروح عن يعقوب بغير ألف بعد النون من الموافقة أيضاً. والقراءتان بمعنى واحد؛ كحذير وحاذر؛ أي: بالية. وقيل: غير ذلك. ابن عبد الجواد، مخطوط؛ الإتحاف، ٤٣٢.

(٣) يعني: قرأ أبو جعفر بالتونين في الرء المعبر عنه في كلام الناظم بالنون. وذلك في لفظ ﴿مُنْذِرٌ﴾ من الآية (٤٥) وهي من تفرده.

وقرأ يعقوب وخلف بغير تنوين من الموافقة.

وجه التنوين على أن من في محل نصب مفعول به. (ومنذرٌ) اسم فاعل مقطوع عن الإضافة فما بعده في محل نصب وذلك على الأصل عند الزمخشري خصوصاً إذا لم يُرد به المضى.

ووجه ترك التنوين على إضافة الصفة لمعمولها تخفيفاً وهو مثل ﴿مِثْمُ ثُورٍ﴾.

ابن عبد الجواد، مخطوط؛ والإتحاف، ٤٣٣.

وهنا تمت سورة النازعات، وليس فيها ياءات.

وليس في سورة «عبس» خلاف بين الأئمة الثلاثة وأصولهم غير ما مرّ.

(٤) هذا شروع في سورة «التكوير»، والمعنى أن أبا جعفر قرأ لفظ ﴿قَتَلْتُمْ﴾ بالتشديد كما قال الشارح؛ أي: بتشديد التاء من الآية (٩) وهي من تفرده.

وقرأ يعقوب وخلف بالتخفيف من الموافقة.

وجه التشديد على أنه من التثقيب والمراد به التكثير مبالغة.

ووجه التخفيف إرادة الخفة مع أنه قد يقع لما يقع به المثقل على أنه من القتل.

النويري على الدرّة، مخطوط؛ الإتحاف، ٤٣٤.

(٥) يعني: قرأ رويس عن يعقوب بتشديد العين من لفظ ﴿سُعْرَتٍ﴾ كما قال الشارح من الآية (١٢) =

وخفف يعقوب ﴿نُشِرَتْ﴾^(١). وقرأ [روح]^(٢) ﴿يُضَيِّنِينَ﴾ بالضاد^(٣).
 وقرأ أبو^(٤) جعفر [بغيب]^(٥) ﴿بَلْ تُكْذِبُونَ﴾. وقرأ أبو جعفر ويعقوب ﴿تَعْرِفُ فِي

خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.

وقرأ روح وخلف بالتخفيف من الموافقة أيضًا.

وجه التخفيف على الأصل؛ أي: أوقدت قال - تعالى -: ﴿وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا﴾.

ووجه التشديد على التكرير للمبالغة؛ أي: أوقدت مرة بعد مرة. قال - تعالى -: ﴿كَلِمًا حَبَّتْ زِدْنَهُمْ سَعِيرًا﴾. وهما لغتان.

(١) يعني: قرأ يعقوب بتخفيف الشين من لفظ ﴿نُشِرَتْ﴾ كما قال الشارح من الآية (١٠) خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر كذلك من الموافقة.

وقرأ خلف بالتشديد من الموافقة أيضًا.

وجه التخفيف على الأصل وإرادة التخفيف مع أنه قد يقع لما يقع به الثقيل.

ووجه التشديد على التكرير للمبالغة وهما لغتان. ومعنى نشرت فحنت وبسطت ليقراً ما فيها.

الإتحاف، ٤٣٤؛ والفاسي على الشاطبية، مخطوط.

تنبيه

لفظ ﴿سُجِّرَتْ﴾ هم فيه على أصولهم؛ فليعقوب التخفيف وللآخرين التشديد ومعنى سَجَّرَتْ (ملكت) ومنه البحر المسجور وسجرت التنور ملكت حطبًا. والمعنى أفضى بعضهم إلى بعض فصارت بحرًا واحدًا.

(٢) في نسخة أ، ب: (يعقوب)، وهو خطأ، والصواب ما ذكر.

(٣) يعني: قرأ روح عن يعقوب لفظ ﴿يُضَيِّنِينَ﴾ بالضاد المعجمة كما قال الشارح من الآية (٢٤) خلافًا لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة.

وقرأ رويس عن يعقوب بالطاء المشالة من الموافقة أيضًا. ومعنى المشالة أنها بالألف فرقا بينها وبين الضاد.

وجه الضاد على أنه اسم فاعل من ضن بمعنى بخل؛ أي: وما محمد ببخل بما يأتيه من قِبَل ربه. ووجه الطاء على أنه فعيل بمعنى مفعول من ظننت فلان اتهمته؛ أي: وما محمد على الغيب - وهو ما يوحي الله إليه به - بمتهم؛ أي: لا يتهم على الوحي بل هو أمين عليه لا يزيد فيه ولا ينقص منه ولكن يُرْشِدُ وَيُعَلِّمُ وَيُؤَدِّي عن الله ﷻ.

وهنا تمت سورة التكوير، وليس فيها شيء من الباءات.

(٤) هذا شروع في سورة «الانفطار».

(٥) سقط هذا اللفظ من ج.

﴿وَجُوهَهُمْ﴾ بضم التاء وفتح الراء [و﴿نَضْرَةٌ﴾^(١) بالرفع^(٢) عنهما]. وقرأ أبو جعفر ﴿وَيَصِلَى سَعِيرًا﴾^(٣) [بفتح الياء وسكون الصاد]^(٤).

وقرأ أبو جعفر ﴿فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾^(٥)

يعني: قرأ أبو جعفر بياء الغيبة في لفظ ﴿يَكْذِبُونَ﴾ كما قال الشارح من الآية (٩) وهي من تفرده. وقرأ يعقوب وخلف بقاء الخطاب من الموافقة.

وجه الغيب الالتفات أو مناسبة ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾؛ لأنها بمعنى الجماعة.

ووجه الخطاب لمناسبة النداء أو خطاب للكفار.

الإتحاف، ٤٣٥.

وهنا تمت سورة الانفطار، وليس فيها شيء من الياءات.

«سورة المطففين»

(١) ما بين العقوفين هكذا في نسخة ج: (وفتح نضرة)، وهو خطأ، والصواب ما ذكر.

(٢) يعني: أن أبا جعفر ويعقوب قرأ لفظ ﴿تَعْرِفُ﴾ بضم التاء وفتح الراء كما قال الشارح وهو معنى قول

الناظم: (جهلا) وقرأ لفظ ﴿نَضْرَةٌ﴾ برفع التاء من الآية (٢٤) وهي من تفردهما.

وقرأ خلف بالتسمية؛ أي: بفتح التاء وكسر الراء ونصب التاء من لفظ نضرة من الموافقة.

وجه رفع التاء من نضرة على أنه نائب فاعل.

ووجه نصبه على أنه مفعول به؛ أي: تعرف يا محمد، أو لكل مخاطب من غير تعيين.

التسهيل، ١٨٥/٤؛ والإتحاف، ٤٣٥.

وهنا تمت سورة المطففين، وليس فيها شيء من الياءات.

(٣) هذا شروع في سورة «الانشقاق».

(٤) ما بين المعقوفين هكذا في أ، ب: (بالتخفيف وفتح الياء).

والمعنى أن أبا جعفر قرأ لفظ ﴿وَيَصِلَى﴾ بفتح الياء وسكون الصاد وتخفيف اللام كما قال الشارح من

الآية (١٢) خلافاً لأصله.

وقرأ يعقوب وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه التخفيف في هذه الكلمة على أنها مضارع صلي ثلاثياً مخففاً مبنياً للفاعل معدى لواحد وهو

سعيراً وهو مسند إلى ضمير ﴿مَنْ أَوْقَى كَيْبَهُ بِشِمَالِهِ﴾، أو لإجماعهم على التخفيف في قوله - تعالى -:

﴿يَصِلَى النَّارَ الْكُبْرَى﴾.

الإتحاف، ٤٣٦؛ أبو زرعة، ٧٥٥.

وهنا تمت سورة الانشقاق، وليس فيها شيء من الياءات.

(٥) هذا شروع في سورة «البروج».

يعني: قرأ أبو جعفر بخفض الظاء من لفظ ﴿فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ كما قال الشارح من الآية (٢٢) خلافاً

لأصله وقوله: كحفص؛ لأنه ممن يقرأ كذلك.

بالخفض كحفص (١).

وخاطب يعقوب ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ﴾ (٢).

«وَمِنْ سُورَةِ الْعَاشِيَةِ إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ»

وَيُسْمَعُ مَعَ مَا بَعْدَ كَالْكَوْفِيِّ يَا أَحْيَى وَإِيَابَهُمْ شَدُّ فَقَدَّرَ أَعْمَلًا
قرأ روح وأبو جعفر ﴿لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَغِيَةً﴾ (٣) بالتاء مفتوحة (لاغية).

(١) انظر: ترجمته في ملحق الأعلام رقم (١٥).

وقرأ يعقوب وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه الخفض في ﴿مَحْفُوظٌ﴾ على أنه صفة للوح.

ومن قرأ بالرفع جعله نعتاً لـ ﴿قُرْآنٍ﴾ فأخبر بحفظه. الإتحاف، ٤٣٦، الكشف، ٢ / ٣٦٩.

وهنا تمت سورة البروج، وليس فيها شيء من الياءات.

«سورة الطارق»

ليس فيها شيء من المخالفات بين القراء الثلاثة وأصولهم غير ما مرّ.

(٢) هذا شروع في سورة «الأعلى».

والمعنى أن يعقوب قرأ بقاء الخطاب في لفظ ﴿تُؤْثِرُونَ﴾ كما قال الشارح من الآية (١٦) خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه الخطاب على أنه خطابٌ لِلْحَلْقِ الْجَبُولِينَ على حب الدنيا وإيثارها. ويقويه قراءة أبي: (بل أنتم تؤثرون).

ووجه الغيب حملة على ﴿الْأَشْقَى﴾؛ لأن المراد به الجنس فهو في معنى الجمع.

ابن عبد الجواد على الدرّة؛ والفاسي، مخطوطان.

وهنا تمت سورة الأعلى، وليس فيها شيء من الياءات.

(٣) هذا شروع في سورة «العاشية».

يعني: قرأ أبو جعفر وروح بقاء الخطاب مفتوحة في لفظ ﴿تَسْمَعُ﴾ مع نصب التاء في لفظ ﴿لَغِيَةً﴾

من الآية (١١) خلافاً لأصليهما. وقول الناظم: (كالكوفي)؛ لأنهم يقرءون كذلك.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ رويس عن يعقوب بياء التذكير مضمومة ورفع التاء من لفظ ﴿لَغِيَةً﴾ من الموافقة أيضاً.

وجه التذكير والتأنيث على أن نائب الفاعل غير حقيقي فيجوز تذكير الفعل وتأنيثه فمن أنتَ فعلى =

بالنصب. وشدد أبو جعفر ياء ﴿إِيَابًا﴾^(١) ودال ﴿فَقَدَرَ عَلَيْهِ﴾^(٢).
 تَحْضُونَ فَاْمُدُّ إِذْ يُعَدَّبُ يُوثِقُ أَفْ تَحْنُ فَكُ إِطْعَامٌ كَحَفْصِ حُلَى حَلَا
 قرأ أبو جعفر ﴿تَحْضُونَ﴾^(٣) بفتح الحاء والمد كحفص. وفتح يعقوب ﴿لَا

ظاهر اللفظ (دون المعنى)، ومن ذكّر فعلى معنى اللغو.

ووجه ضم حرف المضارعة على بناء الفعل لما لم يسم فاعله؛ لأن الخطاب ليس بمصروف إلى واحد، ولاغية بالرفع نائب فاعل.

ووجه فتح حرف المضارعة على بناء الفعل للمعلوم وأسند الفعل إلى الوجوه الناعمة أو إلى خطاب النبي ﷺ ونصب لاغية مفعول به. الإتحاف، ٤٣٧؛ الكشف، ٢ / ٣٧١.

(١) يعني: قرأ أبو جعفر بتشديد الياء من لفظ ﴿إِيَابًا﴾ كما قال الشارح - رحمه الله - تعالى - من الآية (٢٥) وهي من تفرده.

وقرأ يعقوب وخلف بتخفيف الياء من الموافقة.

وجه التشديد في الياء على أنه مصدر أَيْب على وزن فيعل كيبيطر يُبيطر وأصله إِيَوَابُهُمْ فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء المزيدة فيها.

ووجه التخفيف على أنه مصدر آب يُؤب إِيَابًا بمعنى رجع كقام يقوم قيامًا. وقيل: غير ذلك. الإتحاف، ٤٣٨؛ والنويري على الدرّة، مخطوط.

وهنا تمت سورة العاشية، وليس فيها شيء من الياءات.

(٢) هذا شروع في «سورة الفجر».

يعني: قرأ أبو جعفر أيضًا بتشديد الدال من لفظ ﴿فَقَدَرَ﴾ كما قال الشارح - رحمه الله - تعالى - من الآية (١٦) خلافاً لأصله. وعلم التشديد من لفظ الناظم ومن الإحالة على ما قبله، وهو عطف على المشدد.

وقرأ يعقوب وخلف بتخفيف الدال من الموافقة. وهما لغتان بمعنى التضييق في الرزق. والمعنى ضيق عليه رزقه ولم يوسعه عليه. الكشف، ٣٧٢/٢؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٣) يعني: قرأ أبو جعفر لفظ ﴿تَحْضُونَ﴾ بفتح الحاء والمد كما قال الشارح من الآية (١٨) والمراد بالمد هو إثبات ألف بعد الحاء مع المد المشبع؛ كقراءة حفص؛ لأنه ممن يقرأ كذلك. وذلك خلافاً لأصله في فتح الحاء والألف بعدها، وهو على أصله في تاء الخطاب.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ يعقوب بضم الحاء من غير ألف بعدها وبياء الغيبة من الموافقة أيضًا.

وجه فتح الحاء والمد على أن الأصل تتحاضون بتاءين حذفت إحداهما تخفيفاً والمعنى لا يحض بعضهم بعضاً على ذلك، ولا يحرض عليه.

يُعَذَّبُ ﴿١﴾، ﴿وَلَا يُوثِقُ﴾ ﴿٢﴾ [كالكسائي] ﴿٣﴾. وقرأ أيضًا برفع ﴿فَكَ﴾ وجر ﴿رَقَبَةً﴾ ومد ﴿إِطْعَامُ﴾ كحفص ﴿٣﴾ خلافاً لأصله.

وجه الضم وعدم المد على أنه من حَضُّ كرد يرد؛ أي: لا تأمرون بإطعام المسكين والمفعول محذوف للعلم به؛ أي: لا يحض الرجل غيره؛ فهو مثل قوله: ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾. الإتحاف، ٤٣٨؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(١) يعني: قرأ يعقوب بفتح الذال من لفظ ﴿يُعَذَّبُ﴾ ويفتح الثاء من لفظ ﴿يُوثِقُ﴾ كما قال الشارح من الآية (٢٥، ٢٦) خلافاً لأصله، وقوله: كالكسائي؛ لأنه يقرأ كذلك.

وقرأ أبو جعفر وخلف بكسر الذال والثاء في الكلمتين من الموافقة. وجه قراءة يعقوب على بناء الفعلين لما لم يُسَمَّ فاعله والنائب أحدٌ والضمير في عذابه ووثاقه للإنسان الكافر في قوله - تعالى -: ﴿يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ﴾؛ أي: لا يُعَذَّبُ أحدٌ مثل عذابه، ولا يُوثِقُ أحدٌ بالسلاسل والأغلال مثل وثاقه؛ لكفره وعناده. الكشف، ٤٧٣/٢؛ والنويري؛ والفاسي، مخطوطان.

وجه قراءة الآخرَين على بناء الفعلين للفاعل والفاعل ﴿أَحَدٌ﴾ والضميران في عذابه ووثاقه لله - تعالى -: أي: لا يتولى يوم القيامة عذاب الله أحد؛ إذ الملك يومئذ له وحده، أو لا يُعَذَّبُ في الدنيا مثل عذاب الله يومئذ أحد، وحكم الإيثاق كحكم التعذيب. الكشف، ٤٧٣/٢؛ والفاسي، مخطوط.

وهنا تمت سورة «الفجر».

يآيات الإضافة: ثنتان: ﴿رَبِّ أَكْرَمِينَ﴾، ﴿رَبِّي أَهْنَنِ﴾ فتحهما أبو جعفر وسكنهما الآخران. يآيات الزوائد: أربع: ﴿بِئْسَ﴾ أثبتها وصلا وحذفها وفقاً أبو جعفر، وأثبتها في الحاليين يعقوب وحذفها خلف مطلقاً. ﴿بِالْوَادِ﴾ أثبتها في الحاليين يعقوب وحذفها الآخران كذلك. ﴿أَكْرَمِينَ﴾، ﴿أَهْنَنِ﴾ أثبتهما في الوصل أبو جعفر، وفي الحاليين يعقوب وحذفهما في الحاليين خلف.

(٢) سقطت من ب.

(٣) هذا شروع في سورة «البلد».

يعني: قرأ يعقوب برفع الكاف من لفظ ﴿فَكَ﴾، وجر الثاء من لفظ ﴿رَقَبَةً﴾، وقرأ أيضًا لفظ (أطعم) بكسر الهمزة وألف بعد العين ورفع الميم منونة، كما قال الشارح من الآية (١٣، ١٤) وذلك كقراءة حفص؛ لأنه ممن يقرأ كذلك خلافاً لأصله.

وقرأ أبو جعفر وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه من قرأ فكُ رقية أو إطعام، أنه رفع فكاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: فهو فكُ وأضافه إلى رقية وعطف عليه أو إطعام على معنى الإباحة، وفي الكلام حذف مضاف دل عليه ﴿فَلَا أَقْتَحَمَ﴾؛ أي: وما أدراك ما اقتحام العقبة؟ ثم قال: هو فك رقية؛ أي: اقتحام العقبة فك رقية أو إطعام، وإنما احتيج إلى تقدير هذا المضاف ليكون المفسر مثل المفسر؛ لأنه لما كان المفسر مصدرًا وجب أن يكون المفسر كذلك فهو من قبيل عطف المصدر على المصدر.

وَقُلْ لُبَدًا مَعَهُ الْبَرِيَّةِ شُدَّ أذْ وَمَطَّلَعِ فَاكْسِرْ فُزْ وَجَمَّعِ ثَقَّلًا
 أَلَا يَعْلُ لِيَلَافِ ائْتُلْ مَعَهُ الْإِفْهِمُ وَكُفُّرًا سُكُونُ الْفَاءِ حِصْنٌ تَكَمَّلًا
 قرأ أبو جعفر بتشديد باء ﴿لُبَدًا﴾^(١) وشدد ﴿الْبَرِيَّةِ﴾^(٢) معًا. وكسر^(٣) لام

ووجه القراءة بنصب ﴿فَكَ رَقِبَةً﴾ ... إلخ. على جعل فك بدلًا من اقتحم وعطف عليه، أو أطمع وجعل وما أدراك ما العقبة جملة اعتراضية. وعبر باقتحام العقبة عن العتق والإطعام لتمامتهما في الشدة. وعن الحسن أنه قال: عقبة الله شديدة مجاهدة النفس والهوى والشيطان. يعني: أن في العتق والإطعام ذلك.

الفاسي، مخطوط؛ والإتحاف، ٤٣٩.

(١) يعني: قرأ أبو جعفر بتشديد الباء من لفظ ﴿لُبَدًا﴾ كما قال الشارح من الآية (٦) وهي من تفرده. وقرأ يعقوب وخلف بتخفيف الباء من الموافقة.

وجه التشديد على أنه اسم فاعل جمع لا بد؛ بمعنى مجتمع؛ كزُكِّع وراكع. ووجه التخفيف على أنه جمع لُبدة بالضم من الكثرة كزُمرّة وزمر؛ تقول: لبذت الشيء بالشيء إذا أصقته إلصاقًا شديدًا.

النوري على الدرّة، مخطوط؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر أيضًا بتشديد الباء من لفظ ﴿الْبَرِيَّةِ﴾ في الموضعين كما قال الشارح من الآية (٦، ٧) كلاهما في سورة البينة؛ فتكون القراءة بتشديد الباء مفتوحة بعد الراء بقلب الهمزة ياء وإدغام الياء التي قبلها فيها خلافًا لأصله.

وقرأ يعقوب وخلف كذلك من الموافقة؛ فاتفق الثلاثة.

وجه الإبدال مع التشديد أن أصلها الهمز فأبدلت الهمزة ياء وأدغمت في الياء الراء؛ مثل: خطيئة ونحوه.

ووجه الهمز على الأصل من برأ الله الخلق وهي فعيلة بمعنى مفعولة. وقيل: مأخوذة من البرأ ولا أصل لها في الهمز.

ابن عبد الجواد؛ والفاسي، مخطوطان.

تنبه ذكر الناظم لفظ ﴿الْبَرِيَّةِ﴾ هنا وموضعه في سورة البينة؛ لأنه أراد أن يُقرنه بالتشديد لأبي جعفر مع لفظ ﴿لُبَدًا﴾.

وهنا تمت سورة البلد، وليس فيها شيء من الباءات.

سورة «الشمس، الليل، الضحى، الانشراح، التين، العلق»

ليس في هذه السور الست مخالفات بين القراء الثلاثة وأصولهم سوى ما تقدّم.

(٣) هذا شروع في «سورة القدر».

﴿مَطَّلَعٌ﴾ [خلف] ^(١). وثقل ﴿جَمَعَ مَالًا﴾ أبو جعفر ^(٢) وروح.
 وقرأ أبو جعفر ﴿لَا يَلْفُ﴾ ^(٣)

(١) سقطت من ج.

والمعنى أن خلفًا قرأ بكسر اللام من لفظ ﴿مَطَّلَعٌ﴾ كما قال الشارح من الآية (٥) خلافًا لأصله. وقرأ أبو جعفر ويعقوب بفتح اللام من الموافقة. وجه الفتح على أنه الأصل والقياس في اسم المكان والمصدر من فعل يفعل؛ مثل: المدخل والمخرج والمسكن.

ووجه الكسر سماعي، وهما مصدران، أو المكسور اسم مكان، وقرأ (مسينهم) بالكسر. الإتحاف، ٤٤٢، الكشف، ٣٨٥/٢.

وهنا تمت سورة القدر، وليس فيها شيء من الياءات.

«سورة البينة»

قد مرّ ما فيها من الخلاف في سورة البلد.

سورة «الزلزلة، العاديات، القارعة، التكاثر، العصر»

ليس في هذه السور الخمس مخالفة جديدة بين القراء الثلاثة وأصولهم.

(٢) هذا شروع في سورة «الهُمَزَة».

يعني: قرأ أبو جعفر وروح بتشديد الميم من لفظ ﴿جَمَعَ﴾ كما قال الشارح من الآية (٢) خلافًا لأصليهما.

وقرأ خلف كذلك من الموافقة.

وقرأ رويس بالتخفيف من الموافقة أيضًا.

وجه التشديد على أنه من التجميع مبالغة على معنى تكثير الجمع؛ أي: جمع شيئًا بعد شيء وكذلك يُجمع المال شيئًا بعد شيء، واختاره أبو عبيد.

ووجه التخفيف على أنه من الجمع على الأصل وفيه قرب وقت الجمع. كما قال - تعالى -: ﴿فَجَبَعْنَهُمْ جَمْعًا﴾ الكهف (٤٧)؛ فهذا يدل على جمعهم في أقرب الأوقات. وقال بعضهم: التخفيف يدل على الجمع، والتشديد يدل على جمع بعد جمع.

الكشف، ٣٨٩/٢؛ والفاسي، مخطوط.

وهنا تمت سورة الهمزة، وليس فيها شيء من الياءات.

«سورة الفيل»

ليس فيها شيء من المخالفة سوى ما تقدّم.

(٣) هذا شروع في سورة «قريش».

يعني: قرأ أبو جعفر لفظ ﴿لَا يَلْفُ﴾ بياء ساكنة مدية بعد اللام من غير همزة قبلها كما قال الشارح على وزن ميكال من الآية (١)، وهي من تفرده.

بياء بعد اللام من غير همز. وقرأ [أيضاً] ^(١) ﴿إِءْلَفِهِمْ﴾ ^(٢) بحذف الياء.

وقرأ يعقوب ^(٣) ﴿كُفُوًا﴾ بسكون الفاء ويهمز على أصله.

وقرأ خلف فيه وفي ﴿هُزُوًا﴾ ^(٤) بالسكون كأصله، لكنه يهمز وصلًا ^(٥) ووقفًا وقد

وقرأ يعقوب وخلف بهمزة مكسورة بعد اللام بعدها ياء ساكنة من الموافقة.

وجه قراءة أبي جعفر اتباع الأثر. وقيل: إنه لما أبدل الثانية ياءً حذف الأولى على غير قياس.

ووجه قراءة الباقيين على أنه مصدر ألف رباعيًّا على وزن أكرم وهما لغتان.

الإتحاف، ٤٤٤؛ وابن عبد الجواد، مخطوط.

(١) سقطت من أ.

(٢) يعني: قرأ أبو جعفر أيضًا لفظ ﴿إِءْلَفِهِمْ﴾ بهمزة مكسورة من غير ياء بعدها وذلك كما قال الشارح من الآية (٢)، وهي من تفرده.

وقرأ يعقوب وخلف بهمزة مكسورة وياء ساكنة بعدها من الموافقة.

وجه قراءة أبي جعفر على أنه مصدر ألف يألف ثلاثيًّا.

ووجه قراءة الباقيين على أنها مصدر آلفت كذا.

وهنا تمت سورة قريش، وليس فيها شيء من الياءات.

سورة «الماعون، الكوثر»

ليس فيهما شيء من المخالفة سوى ما تقدّم.

«سورة الكافرون»

فيها ياء إضافة واحدة: ﴿وَلِي دِينٍ﴾ أسكنها الكل.

يئات الزوائد: واحدة: ﴿وَلِي دِينٍ﴾ أثبتتها يعقوب في الحالين وحذفها الآخران كذلك.

سورة «النصر، المسد».

وليس فيهما شيء من المخالفة سوى ما تقدم.

(٣) هذا شروع في سورة «الإخلاص».

(٤) في جميع النسخ (هذا)، وهو تحريف، والصواب ما ذكرناه.

(٥) يعني: قرأ يعقوب بسكون الفاء من لفظ ﴿كُفُوًا﴾ من الآية (٤) خلافًا لأصله في سكون الفاء، ومعلوم أنه يهمز موافقة لأصله كما قال الشارح، وهو مذكور في الشاطبية في سورة البقرة.

وقرأ خلف بسكون الزاي في هُزُوًا حيث وقع، وبسكون الفاء من كفُوًا، ويقرأ بالهمز وصلًا ووقفًا لما تقرر في باب الوقف على الهمز أن خلفًا يخالف أصله فيقف بتحقيق الهمز من قوله: (وَحَقَّقْ هَمَزَ الْوَقْفِ وَالسَّكْتِ أَهْمَلًا).

وقرأ أبو جعفر بضم الفاء والزاي والهمز وصلًا ووقفًا من الموافقة، وهما لغتان؛ مثل: رُسل ورُسل،

وكُتب وكُتب. الإتحاف، ٤٤٥؛ وابن عبد الجواد، مخطوط. =

تقرر أنه يخالفه في باب الوقف على الهمز.

وَتَمَّ نِظَامُ الدَّرَّةِ^(١) أَحْسِبُ بَعْدَهَا وَعَامٌ أَضًا حَجِّي فَأَحْسِنُ تَقْوُلًا

معنى قوله: «احسب بعدها» أي: احسب^(٢) حروف «الدرّة» بالجُمْل، تجد [عددها]^(٣) مئتين وأربعين، وذلك أن الراء بمئتين واللام ثلاثون والهاء^(٤) خمسة والذال أربعة والألف واحد. ومعنى قوله: وعام أضًا حجّي [احسب «أضًا حجّي»]^(٥) بالجُمْل [إن أردت أن تعرف العام الذي نظمت فيه هذه القصيدة، وذلك أن الضاد عددها ثمان مئة، والياء عشر، والحاء ثمانية والجيم ثلاثة والألفين^(٦) عن اثنين، وذلك^(٧) عام ثلاث وعشرين وثمان مئة، وفيه حج ناظمها - عفى الله عنه - وإلى حجته أشار بظاهر قوله: (أضًا حجّي) فله دره، ما أدق ما استخرج وأحسن ما استنبط.

وهنا تمت سورة الإخلاص، وليس فيها شيء من البيئات.

«سورة الفلق، الناس».

ليس فيهما شيء من المخالفة سوى ما تقدم.

وأشار الناظم - رحمه الله - تعالى - بعد أن أتم الكلام على مخالفة القراء الثلاثة لأصحابهم في القرآن الكريم أصولاً وفرشاً أشار إلى ذلك بقوله: (تكملًا)، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

(١) خاتمة النظم.

يعني: تم بعون الله وتوفيقه نظم هذه القصيدة المسماة بالدرّة ليوافق اسمها عدد أبياتها.

(٢) أي: فعُدَّ حروف الدرّة بالجُمْل تجد عددها مئتين وأربعين وعدد أبيات الدرّة كذلك.

(٣) سقط هذا اللفظ من ب.

(٤) التاء في كلمة الدرّة تاء تأنيث وهي التي تكون في الوقف هاء وفي الوصل تاء. واعتبارها هاء في

حساب الجُمْل إنما يكون باعتبار الوقف على كلمة الدرّة لا باعتبار الوصل.

(٥) في نسخة ب تأخير ما بين المعقوفين هكذا: إن أردت أن تعرف العام الذي نظمت فيه هذه القصيدة فاحسب أضًا حجّي بالجُمْل.

(٦) أي: الألف التي قبل الضاد والتي بالجُمْل.

(٧) أي: تاريخ التأليف كان سنة ثمان مئة وثلاث وعشرين (٨٢٣) هجرية. هذا وقد تفاعل الناظم لهذه

المنظومة بأن ينورها الله بنور القبول؛ لأنه ألفها في السنة التي حج فيها إلى بيت الله الحرام؛ فقوله:

(وعام أضًا حجّي) فيه معنى التفاؤل وفي الخبر: (تفاعل بالخير تنله). وفي بعض نسخ المتن (فأحسن

تفاؤلًا).

غَرِيبَةٌ أَوْطَانٍ^(١) بِنَجْدٍ نَظَّمْتُهَا وَعُظْمُ اشْتِغَالِ الْبَالِ وَافٍ وَكَيْفَ لَا
 صُدِدْتُ عَنِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ وَزَوْرِي أَلْ حَمَامَ الشَّرِيفِ الْمُصْطَفَى أَشْرَفَ الْمَلَأُ
 وَطَوَّقَنِي الْأَعْرَابُ بِاللَّيْلِ غَفْلَةً فَمَا تَرَكُوا شَيْئًا وَكِدْتُ لِأُقْتَلَا
 فَأَذْرَكَنِ اللَّطْفُ الْخَفِيُّ وَرَدَّنِي عُنِيزَةً حَتَّى جَاءَنِي مَنْ تَكْفَلَا
 بِحَمْلِي وَإِصَالِي لِطَيْبَةِ آمِنًا فِيَا رَبِّ بَلَّغَنِي مُرَادِي وَسَهَلَا
 وَمَنْ بَجَمْعِ الشُّمْلِ وَأَغْفِرْ ذُنُوبَنَا وَصَلِّ عَلَى خَيْرِ الْأَنَامِ وَمَنْ تَلَا

أشار الشيخ بهذه الآيات إلى واقعة جرت له مع العرب وهو قاصد [للحجاز]^(٢)، وذلك حال نظمه لهذه القصيدة والشيخ كان في غاية [ما يكون]^(٣) من انشغال الخاطر، وذلك أن العرب خرجوا على الركب الذي [كان فيها]^(٤) الشيخ معهم، وأخذوا جميع

(١) خلاصة هذه الآيات بالإضافة إلى ما ذكره المؤلف - رحمه الله - تعالى - أن الناظم - رحمه الله - تعالى - يقول: إن آيات هذه القصيدة غريبة مهاجرة للأوطان؛ لأنني نظمتها في الغربة حيث أقمت في نجد في بلاد العرب، مع أي ابتليت بشديد شواغل القلب وكثرتها، وكيف لا يبتلى قلبي بكثرة الشدائد، والحال أن عوائق الزمان منعتني عن زيارة مدينة رسول الله - عليه الصلاة والسلام - والأوطان: جمع وطن، وهو مكان الإنسان ومقره، والنجد من بلاد العرب خلاف الحجاز. قال في التهذيب: كل ما وراء الخندق الذي خندقه كسرى فهو نجد إلى أن تميل إلى الحرة، فإذا ملت إليها فأنت في الحجاز.

(٢) في نسخة ب: (للحج)، وقوله: (وعظم) بضم العين وسكون الظاء؛ أي: كثرة الاشتغال للقلب.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من ب.

(٤) ما بين المعقوفين سقط من ب.

وقوله: (وطوقني)؛ أي: أحاط بي. ويشير بها الناظم إلى الحادثة التي وقعت له حتى قال: (وكدت لأقتل). ومعنى (الأعراب) جمع (أعرابي) وهو ساكن البوادي. (عُنِيزَةً) بضم العين وفتح النون وسكون الياء وفتح الزاي مع تاء مربوطة هكذا نطقها الصحيح. أما العامة فينطقونها بتسكين العين مع وجود ألف لينة قبلها مع النون والزاي وهي كبرى مدن منطقة القصيم وتقع شمال غرب الرياض على مسافة ٣١٧ كيلو تقريبًا، وتبعد عن قاعدة القصيم بريدة حوالي ٢٥ كيلو تقريبًا جنوبًا وجاءت تسميتها بهذا الاسم على الأرجح تصغير من كلمة العنز التي تعني الأكمة السوداء، ولها ذكر قديم، وتظهر أهميتها في العهد الإسلامي حينما جعلت من ضمن الممرات التي تمر بها قوافل الحجاز من الشرق إلى الحجاز واستمرت على هذه الحال إلى أن ابتدئ في عمارتها. وقد ذكر بعض الباحثين أن =

ما معهم، وكان وقت خروجهم في الليل غفلة، حتى قال الشيخ: كدت أقتل، وصدوهم عن البيت الحرام، وزيارة النبي ﷺ، ثم إن الله - تبارك وتعالى - تداركه برحمة منه ولطف، ووجد من تكفل بحمله، وإيصاله إلى حرم النبي ﷺ، وبلغه الله مراده من جمع شمله بأولاده، ولله الحمد والمنة، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي، الطاهر الزكي، بدر التمام ومصباح الظلام، وسلم تسليمًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، ورضي الله عن أصحابه وآله وذريته وأزواجه الطاهرين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وهذا آخر ما وجدناه^(١) بأصله المنقول منه، والحمد لله رب العالمين، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، اللهم اغفر لكاتبها ومؤلفها ولمن يقرأ فيها، ولمن نظر فيها عيبًا وستره، والحمد لله رب العالمين.

وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة في يوم الثلاثاء المبارك رابع عشر صفر من شهر سنة خمسة وتسعين وألف بعد الهجرة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

أودع كاتب هذا الكتاب فيه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تسليمًا كثيرًا دائمًا إلى يوم الدين، ورضي الله عن الصحابة أجمعين وعن التابعين إلى يوم الدين آمين آمين.

وكان الفراغ من نقل هذا الكتاب الشريف يوم الثلاثاء المبارك عشرين صفر سنة ألف ومئة وتسعة وعشرين من الهجرة النبوية على كاتبها أفقر العباد، وأحوجهم إلى الله، أحمد شلبي^(٢)، غفر الله له ولوالديه، ولمن دعا له بالمغفرة، آمين آمين.

بسم الله

عمارته كان في عام (٤٩٤هـ). وذهب بعضهم إلى أنه في القرن السادس والمشهور أنه في سنة

(٦٣٠هـ). وهي الآن تعتبر من المدن الكبرى في المملكة العربية السعودية.

(١) قوله: (وهذا آخر ما وجدناه بأصله... إلخ) زيادة انفردت بها نسخة الأصل وهي من كلام الكتاب.

(٢) نسخة ب، ج، لم يعلم كاتبها كما مرّ في توثيق النسخ.

الأئمة والأعلام الذين ورد ذكرهم في كلام الشارح

الأئمة الذين ورد ذكرهم في كلام الشارح

- الإمام الأول: (نافع المدني)
 - ١- (قالون)
 - ٢- (ورث)
- الإمام الثاني (ابن كثير المكي)
 - ١- (البيزي)
 - ٢- (قبل)
- الإمام الثالث (أبو عمرو بن العلاء البصري)
 - ١- (حفص الدوري)
 - ٢- (السوسي)
- الإمام الرابع (عبدالله بن عامر الشامي)
 - ١- (هشام)
 - ٢- (ابن ذكوان)
- الإمام الخامس (عاصم بن أبي النجود الكوفي)
 - ١- (شعبة)
 - ٢- (حفص)
- الإمام السادس (حمزة الكوفي)
 - ١- (خلف)
 - ٢- (خلاد)
- الإمام السابع (الكسائي الكوفي)
 - ١- (الليث)
 - ٢- (حفص الدوري)

الأعلام الذين ورد ذكرهم في كلام الشارح

- ١- (العلامة الجعبري)
- ٢- (أبو القاسم الهذلي)
- ٣- (الأعمش)
- ٤- (الشَّطَوِي)
- ٥- (أبو المنذر سلام بن سليمان الطويل)
- ٦- (الإمام عبدالوهاب السبكي)
- ٧- (الإمام شيخ الإسلام أبو العباس بن تيمية)
- ٨- (عمر بن الخطاب رضي الله عنه)
- ٩- (الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه)
- ١٠- (الإمام الشاطبي رضي الله عنه ونفعنا بعلومه)
- ١١- (هشام بن حكيم)

الأئمة الذين ورد ذكرهم في كلام الشارح

١- الإمام الأول
(نافع المدني)

اسمه وكنيته:

هو نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم وكنيته أبو رويم، وقيل: أبو الحسن، وقيل: عبدالرحمن، وهو مولى (جعونة) وهو في الأصل الرجل القصير، ثم سمي به الرجل وإن لم يكن قصيرًا، وكان جعونه حليف حمزة بن عبدالمطلب، وقيل: حليف العباس بن عبدالمطلب.

ونافع أحد القراء السبعة، وكان أسود اللون شديد السواد، وأصله من أصبهان وكان حسن الخلق، وسيم الوجه، وفيه دعاية.

سنده في القراءة:

تلقي القراءة عن سبعين من التابعين؛ منهم: أبو جعفر، وشيبة بن نصاح، ومسلم بن جندب، ويزيد بن رومان، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، وعبدالرحمن بن هرمز الأعرج، وقرأ أبو جعفر على موله عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة الخزومي، وعلى عبدالله بن عباس، وعلى أبي هريرة، وقرأ هؤلاء الثلاثة على أبي بن كعب، وقرأ أبو هريرة وابن عباس - أيضًا - على زيد بن ثابت، وقرأ زيد وأبي على رسول الله ﷺ، وقرأ شيبة ومسلم وابن رومان على عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة، وسمع شيبة القراءة من عمر بن

الخطاب، وقرأ الزهري على سعيد بن المسيب، وقرأ سعيد على ابن عباس وأبي هريرة، وقرأ الأعرج على ابن عباس وأبي هريرة وعبدالله بن عياش بن أبي ربيعة، وقرأ ابن ربيعة وابن عباس وأبو هريرة على أبي كعب، وقرأ ابن عباس أيضاً على زيد بن ثابت، وقرأ عمر وزيد وأبي على رسول الله ﷺ، وقراءة نافع متواترة وليس أدل على تواترها من أنه تلقاها عن سبعين من التابعين وهي متواترة في جميع الطبقات، ولا يقال: إنها أحادية بالنسبة للصحابة؛ لأنه ليس معنى نسبة القراءة إلى شخص معين أن هذا الشخص لا يعرف غير هذه القراءة، ولأن هذه القراءة لم تُرو عن غيره، بل المراد من إسناد القراءة إلى شخص ما أنه كان أضبط الناس لها، وأكثرهم قراءة وإقراء بها، وهذا لا يمنع أنه يعرف غيرها، وإن رويت عن غيره، فقراءة نافع رواها عن رسول الله ﷺ كثير من الصحابة، وإن أسندت لبعض الأفراد منهم لما تقدم ورواها عن الصحابة كثير من التابعين، ثم رواها أمم عن أمم إلى أن وصلت إلينا، وهذا التقرير يقال في جميع قراءات الأئمة العشرة فلا داعي لتكراره.

مناقبه:

وكان نافع إماماً للناس في القراءة بالمدينة، انتهت إليه رئاسة الإقراء بها، وأجمع الناس على قراءته واختياره بعد التابعين، تصدى للإقراء والتعليم أكثر من سبعين سنة، وكان عالماً بوجوه القراءات متتبعاً لآثار الأئمة الماضين في بلده، قال سعيد بن منصور: سمعت مالك بن أنس يقول: قراءة أهل المدينة سنة مختارة. فقيل له: قراءة نافع؟! فقال: نعم. وروى عنه أنه كان إذا تكلم يُشم من فيه رائحة المسك، فقيل له: أتطيب كلما قعدت تقرئ الناس؟ فقال: إني لا أقرب الطيب ولا أمسكه، ولكن رأيت فيما يرى النائم أن النبي ﷺ يقرأ في في فم ذلك الوقت يشم مني هذه الرائحة. وقيل له: ما أصبح وجهك وأحسن خلقك. فقال: كيف لا أكون كما ذكرتم وقد صافحني رسول الله ﷺ وعليه قرأت القرآن في النوم، وكان زاهداً جواداً صلى في مسجد رسول الله ﷺ ستين سنة.

قيل: لما حضرته الوفاة، قال له أبناؤه: أوصنا. فقال لهم: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ

بَيْنَكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١﴾.

وكان مولده في حدود سنة سبعين من الهجرة، وكانت وفاته سنة تسع وستين ومئة على الصحيح.

وروى القراءة عنه سماعًا وعضًا طوائفٌ لا يأتي عليها العدُّ من المدينة والشام ومصر وغيرها من بلاد الإسلام.

ومن تلقوا عنه الإمام مالك بن أنس، والليث بن سعد، ومنهم أبو عمرو بن العلاء، والمسيبي وعيسى بن وردان، وسليمان بن مسلم بن جماز وإسماعيل ويعقوب ابنا جعفر. وأشهر الرواة عنه اثنان، قالون، وورش. وإليك ترجمة كل منهما^(١):

٢- (قالون)

هو عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى بن عبدالصمد بن عمر بن عبدالله الزرقى (مولى بني زهرة)، ويكنى «أبا موسى» ويلقب بقالون، وهو قارئ المدينة ونحوئها يقال: إنه ربيب نافع - ابن زوجته - وقد لازم نافعًا كثيرًا، وهو الذي لقبه بقالون؛ لجودة قراءته فإن قالون بلغة الرومية: (جيد)، وكان جد جده عبدالله من سبي الروم في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، فقدم به من أسرته إلى عمر بالمدينة وباعه، فاشتراه بعض الأنصار، فهو مولى محمد بن محمد بن فيروز من الأنصار.

ولد قالون سنة عشرين ومئة في أيام هشام بن عبدالملك، وقرأ على نافع سنة خمسين ومئة في أيام المنصور، قال: قرأت على نافع قراءته غير مرة، قيل له: كم قرأت على نافع؟ قال: ما لا أحصيه كثرة إلا أنني جالسته بعد الفراغ عشرين سنة. وقال: قال لي نافع: كم تقرأ عليّ؟ اجلس إلى اصطوانة حتى أرسل من يقرأ عليك.

أخذ عن نافع القراءة التي تلقاها نافع من أبي جعفر والقراءة التي اختارها نافع وعرض القراءة أيضًا على عيسى بن وردان، وروى القراءة عنه أناس كثيرون سردهم

(١) انظر: ترجمة نافع في جامع البيان، لأبي عمرو الداني، مخطوط، ورقة ٢٤، والمعرفة، ١/١٠٧؛ وغاية النهاية، لابن الجزري، ٢/٣٣٠؛ وتاريخ القراء العشرة، للشيخ عبدالفتاح القاضي، ٥.

واحدًا واحدًا الإمام ابن الجزري في طبقات القراء.

قال أبو محمد البغدادي: كان قالون أصم شديد الصمم لا يسمع البوق، فإذا قرئ عليه القرآن سمعه، وكان يقرئ القراء ويفهم خطأهم ولحنهم بالشفه، ويردهم إلى الصواب. وتوفي سنة عشرين ومئتين في عهد الخليفة المأمون^(١).

٣- (ورش)

هو عثمان بن سعيد بن عبدالله بن عمرو بن سليمان بن إبراهيم مولى آل الزبير بن العوام، وكنيته «أبو سعيد»، ولقبه ورش.

ولد سنة عشر ومئة بقفط بلد من بلاد صعيد مصر، وأصله من القيروان، ورحل إلى الإمام نافع بالمدينة، فعرض عليه القرآن عدة ختمات سنة خمس وخمسين ومئة، وكان أشقر، أزرق العينين أبيض اللون، قصيرًا وكان إلى السمن أقرب منه إلى النحافة، قيل: إن نافعًا لقبه بالورشان (بفتح الواو والراء: طائر يشبه الحمامة)؛ لخفة حركته وكان على قصره يلبس ثيابًا قصارًا، فإذا مشى بدت رجلاه.

وكان نافع يقول: هات يا ورشان، اقرأ يا ورشان، أين الورشان؟ ثم خفف فقيل: ورش، وقيل: إن الورش شيء يصنع من اللبن، لقب به لبياضه. وهذا اللقب لزمه حتى صار لا يعرف إلا به، ولم يكن شيء أحب إليه منه. فيقول: أستاذي سماني به.

انتهت إليه رياضة الإقراء بالديار المصرية في زمانه لا ينازعه فيها منازع مع براعته في العربية، ومعرفته بالتجويد، وكان حسن الصوت جيد القراءة، لا يمله سامعه. يقال: إنه قرأ على نافع أربع ختمات في شهر ثم رجع إلى بلده، وله اختيار خالف فيه شيخه نافعًا، وتوفي ورش بمصر في أيام المأمون سنة سبع وتسعين ومئة عن سبع وثمانين سنة^(٢).

(١) غاية النهاية، ١/٦١٥؛ وتاريخ القراء، ٧، والمعرفة، ١/١٠٧.

(٢) غاية النهاية، ١/٥٠٢؛ وتاريخ القراء، ٨.

٤- الإمام الثاني (ابن كثير المكي)

اسمه وكنيته:

هو عبدالله بن كثير بن عمرو بن عبدالله بن زاذان بن فيروزي بن هرمز، وكنيته (أبو معبد)، ويقال له: الداري نسبة إلى بني عبدالدار، وقال بعضهم: قيل له: الداري؛ لأنه كان عطّاراً؛ والعرب تسمي العطّار دارياً نسبة إلى دارين موضع بالبحرين يُجلب منه الطيب.

مولده:

ولد بمكة سنة خمس وأربعين، وكان طويلاً جسيماً، أسمر اللون، أشهل^(١) العينين أبيض الرأس واللحية، وكان يخضبها أحياناً بالحناء، وكان فصيحاً بليغاً مفوهاً، عليه السكينة والوقار، وهو أحد القراء السبعة، وتابعي جليل لقي من الصحابة بمكة عبدالله بن الزبير، وأبا أيوب الأنصاري، وأنس بن مالك، ومجاهد بن جبر، ودرباس مولى عبدالله بن عباس. وروى عنهم.

سنده في القراءة:

وتلقى القراءة عن أبي السائب عبدالله بن السائب الخزومي، وعلى أبي الحجاج مجاهد بن جبر المكي، وعلى درباس مولى ابن عباس، وقرأ ابن السائب على أبي بن كعب، وعمر بن الخطاب، وقرأ مجاهد على عبدالله بن السائب، وعبدالله بن عباس، وقرأ درباس على عبدالله بن عباس، وقرأ ابن عباس على أبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وقرأ أبي، وزيد، وعمر على رسول الله ﷺ.

(١) في سوادهما زرقه.

مناصبه:

وكان قاضي الجماعة بمكة وإمام الناس في القراءة بها، لم ينازعه فيها منازع، وروى عنه القراءة إسماعيل بن عبدالله القُسط، وإسماعيل بن مسلم، وحماد بن سلمة، والخليل بن أحمد، وسيلمان بن المغيرة، وشبل بن عباد، وعبد الملك بن جريج، وابن أبي مليكة، وسفيان بن عُيينة، وأبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ونقل الإمام الشافعي قراءة ابن كثير وأثنى عليها وقال: قراءتنا قراءة عبدالله بن كثير، وعليها وجدت أهل مكة، قال الأصمعي: قلت لأبي عمرو: قرأت على ابن كثير؟ قال: نعم، ختمت على ابن كثير بعدما ختمت على مجاهد، وكان ابن كثير أعلم بالعربية من مجاهد. قال ابن مجاهد: ولم يزل عبدالله بن كثير هو الإمام المجتمع عليه في القراءة بمكة حتى مات سنة عشرين ومئة بمكة - رَضِيَ اللهُ - تَعَالَى - عَنْهُ ..

قيل: إنه أقام مدة بالعراق ثم عاد إلى مكة ومات^(١) بها، وأشهر من روى قراءته البزي وقبل وهاك ترجمة لهما:

٥- (البزي)

هو أحمد بن محمد بن عبدالله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة فهو منسوب إلى جده الأعلى أبي بزة، واسم أبي بزة بشار، فارسي من أهل همدان، أسلم على يد السائب بن أبي السائب المخزومي، والبزة الشدة، وكنية البزي «أبو الحسن».

ولد سنة سبعين ومئة بمكة، وهو أكبر من روى قراءة ابن كثير، رواها عن عكرمة بن سليمان عن إسماعيل بن عبدالله القُسط، وعن شبل بن عباد عن ابن كثير، ولم ينفرد البزي برواية قراءة ابن كثير بل رواها معه جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب، لكنه كان أشهر الرواة وأميزهم وأعدلهم.

وهو أستاذ محقق ضابط متقن للقراءة ثقة، انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة، وكان

(١) غاية النهاية، ٤٤٣/١؛ وتاريخ القراء، ١٢.

مؤذن المسجد الحرام وإمامه أربعين سنة، وقرأ عليه كثيرون؛ منهم: الحسن بن الحباب، وأبو ربيعة، وأحمد بن فرح، ومحمد بن هرون، ومحمد بن عبدالرحمن الشهير بقنبل، وهو الراوي الثاني لقراءة ابن كثير.

وستأتي ترجمته قريباً.

وتوفي البزي بمكة سنة خمس ومئتين عن ثمانين سنة^(١).

٦- (قنبل)

هو محمد بن عبدالرحمن بن خالد بن محمد بن سعيد الخزومي المكي، وكنيته «أبو عمرو»، ولقبه قنبل، واختلف في سبب تلقيه بهذا اللقب؛ فقيل: لأنه من بيت بمكة يقال لهم: القنابلة. وقيل: لاستعماله دواء يقال له: قنبل معروف عند الصيادلة لداء كان به، فلما أكثر منه عُرف به، وحذفت الياء تخفيفاً.

ولد بمكة سنة خمس وتسعين ومئة، وأخذ القراءة عرضاً عن أحمد بن محمد بن عون النبال، وأحمد البزي المتقدم ذكره، وعلى أبي الحسن أحمد القواس، على أبي الأخریط وهب بن واضح، على إسماعيل بن شبيل، ومعروف بن مشكان عن واضح، على إسماعيل بن شبيل، ومعروف بن مشكان عن ابن كثير.

وكان قنبل إماماً في القراءة متقناً ضابطاً، انتهت إليه رياسة الإقراء بالحجاز، وهو من أجلّ من روى قراءة ابن كثير وأوثقهم، وقُدّم البزي عليه لأنه أعلى سنداً منه؛ إذ هو مذكور فيمن تلقى عنهم قنبل، قال أبو عبدالله القصاص، وكان قنبل على الشرطة بمكة لأنه كان لا يليها إلا رجل من أهل الفضل والخير والصلاح ليكون على حق وصواب فيما يباشره من الحدود والأحكام، فولوها قنبلاً لعلمه وفضله عندهم، وكان ذلك في وسط عمره فحُمدت سيرته.

وروى القراءة عنه عوضاً أناس كثيرون؛ منهم: أبو ربيعة محمد بن إسحاق وهو من أجلّ أصحابه، ومحمد بن عبدالعزيز بن عبدالله بن الصباح، وأحمد بن موسى بن

(١) غاية النهاية، ١/١١٩؛ وتاريخ القراء، ١٣.

مجاهد مؤلف كتاب «السبعة»، ومحمد بن أحمد بن شنبوذ، وعبدالله بن جبير وهو من أقرانه.

قيل: إنه لما طعن في السن قطع الإقراء قبل موته بسبع سنين، وقيل: بعشر سنين. وتوفي سنة إحدى وتسعين ومئتين عن ست وتسعين سنة بمكة^(١).

* * *

(١) غاية النهاية، ١٦٥/٢؛ وتاريخ القراء، ١٣، بتصرف.

٧- الإمام الثالث (أبو عمرو بن العلاء البصري)

هو زبّان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبدالله بن الحسين بن الحارث بن جلهمة ينتهي نسبه إلى عدنان، وهو الإمام السيد أبو عمرو التميمي المازني البصري أحد القراء السبعة، ولد بمكة سنة سبعين وقيل: سنة ثمان وستين، ونشأ بالبصرة، وتوجّه مع أبيه لما هرب من الحجاج، فقرأ بمكة والمدينة، وقرأ بالكوفة والبصرة على جماعات كثيرة، فليس في القراء السبعة أكثر شيوًا منه؛ سمع أنس بن مالك، وغيره من الصحابة؛ فلذلك عُدّ من التابعين، ويوثقه أهل الحديث ويصفونه بأنه صدوق، وقرأ على الحسن بن أبي الحسن البصري، وعلى أبي جعفر، وحמיד بن قيس الأعرج المكي، وأبي العالية، ويزيد بن رومان، وشيبة بن نصاح، وعاصم بن أبي النجود، وعبدالله بن كثير، وعبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة بن خالد الخزومي، وعكرمة مولى ابن عباس، ومجاهد بن جبر، ومحمد بن محيصة، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، وسعيد بن جبير، وقرأ الحسن على حطان بن عبدالله الرقاشي، وأبي العالية الرياحي، وقرأ حطان على أبي موسى الأشعري، وقرأ أبو العالية على عمر بن الخطاب، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وابن عباس، وسيأتي سند أبي جعفر، وقرأ حميد على مجاهد، وتقدم سنده في قراءة ابن كثير، وتقدم سند يزيد بن رومان، وشيبة في قراءة نافع، وسند عبدالله بن كثير، وسيأتي سند عاصم بن أبي النجود، وقرأ عبد الله بن أبي إسحاق على يحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم، وقرأ عطاء على أبي هريرة، وتقدم سنده، وقرأ عكرمة بن خالد على أصحاب ابن عباس، وقرأ عكرمة مولى ابن عباس على ابن عباس، وقرأ ابن محيصة على درباس، ومجاهد، وتقدم سندهما، وقرأ نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر على أبي الأسود، وقرأ أبو الأسود على عثمان وعليّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، وقرأ أبو موسى الأشعري، وعمر بن الخطاب، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وعثمان، وعليّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - على رسول الله ﷺ.

وكان أبو عمرو لجلالته لا يسأل عن اسمه، وكان من أشرف العرب ووجوهها، مدحه الفرزدق وغيره من الشعراء، وكان أعلم الناس بالقرآن والعربية وأيام العرب والشعر، مع الصدق والثقة والأمانة والزهد والدين، قال الأصمعي: قال لي أبو عمرو: لولا أن ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ لقرأت كذا وكذا من الحروف كذا وكذا، وروى عنه الأصمعي - أيضًا - أنه قال: ما رأيت أحدًا قبلي أعلم مني، قال الأصمعي: وأنا لم أر بعده أعلم منه، وكان يونس بن حبيب النحوي يقول: لو كان هناك أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله في كل شيء لكان ينبغي أن يؤخذ بقول أبي عمرو بن العلاء.

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية»: كان أبو عمرو علامة زمانه في القراءات والنحو والفقه ومن كبار العلماء العاملين، وكان إذا دخل شهر رمضان لم يتم فيه بيت شعر حتى ينسلخ: إنما كان يقرأ القرآن. وقال أبو عبيدة: كانت دفاتر أبي عمرو ملء بيت إلى السقف ثم تنسك فأحرقها، وتفرغ للعبادة وجعل على نفسه أن يختم في كل ثلاث ليال.

وروى عنه القراءة عزًّا وسماحًا أناس لا يحصون كثرة؛ منهم: أبو زيد سعيد بن أوس، وسلام بن سليمان الطويل، وسهل بن يوسف، وسجاع بن أبي نصر البلخي، والعباس بن الفضل، وعبدالله بن المبارك، ويحيى بن المبارك اليزيدي، وسيبويه، ويونس بن حبيب شيخا النحاة، وأخذ عنه النحو يونس بن حبيب، وسيبويه، والحليل بن أحمد، ويحيى اليزيدي. وأخذ عنه الأدب وغيره طائفة؛ منهم: أبو عبيدة معمر بن المثنى، والأصمعي، ومعاذ بن مسلم النحوي، ويروي بعض المؤرخين عن أبي عمرو أنه قيل له: متى يحسن بالمرء أن يتعلم؟ فقال ما دامت الحياة تحسن به.

وكان نقش خاتمه:

«وإنَّ امرأً دنياه أكبر همه لُستمسكٌ منها بحبل غرور»

وعن الأخفش قال: مر الحسن البصري بأبي عمرو وحلقته متوافرة، والناس عكوف على درسه، فقال الحسن: من هذا؟ فقالوا: أبو عمرو. فقال الحسن: لا إله إلا الله، كاد العلماء أن يكونوا أربابًا. ثم قال الحسن: كل عز لم يوطد بعلم فالى دُلُّ يقول.

وعن سفيان بن عيينة قال: رأيت رسول الله ﷺ في المنام، فقلت له: يا رسول الله، قد اختلفت عليّ القراءات، فبقراءة من تأمرني؟ فقال: اقرأ بقراءة أبي عمرو بن العلاء. وتوفي^(١) أبو عمرو بالكوفة سنة أربع وخمسين ومئة على قول أكثر المؤرخين، وقد قارب التسعين. قال أبو عمرو الأسدي لما أتى نعي أبي عمرو أتيت أولاده لأعزيهم، فبينما أنا عندهم إذ أقبل يونس بن حبيب، فقال: نعزيكم ونعزي أنفسنا في من لا نرى شبهًا له آخر الزمان، والله، لو قُسم علم أبي عمرو وزهده على مئة إنسان لكانوا كلهم علماء زهادًا، والله، لو رآه رسول الله ﷺ لسره ما هو عليه.

وأشهر من روى قراءته حفص الدوري، والسوسي، وهاك ترجمة كل منهما.

٨- (حفص الدوري)

تعريفه:

هو حفص بن عمر بن عبدالعزيز بن ضهبان بن عدي بن ضهبان الدوري الأزدي البغدادي، النحوي المقرئ الضرير، راوي الإمامين: أبي عمرو والكسائي، وكنيته أبو عمر، ونسب إلى الدور، موضع بيغداد ومحله بالجانب الشرقي منها.

مولده:

ولد سنة خمسين ومئة في الدور في أيام المنصور، وقرأ على إسماعيل بن جعفر عن نافع، وقرأ على نافع - أيضًا - وقرأ على يعقوب بن جعفر عن ابن جماز عن أبي جعفر، وقرأ على سليم عن حمزة، وعلى محمد بن سعدان عن حمزة، وقرأ على الكسائي، وعلى يحيى بن المبارك اليزيدي.

(١) غاية النهاية، ٢٨٨/١؛ وتاريخ القراء، ١٥، بتصرف.

مناقبه:

وهو ثقة ثبت كبير ضابط وكان إمام القراء في عصره، وشيخ الناس خصوصًا أهل العراق في زمانه، وهو أول من جمع القراءات وصنف فيها، قال الأهوازي: إنه رحل في طلب القراءات، وقرأ بسائر الحروف متواترها وصحيحها وشاذها، وسمع من ذلك شيئًا كثيرًا، وقصده الناس من الآفاق لعلّو سنده وسعة علمه.

مؤلفاته:

ومن مصنفاته: «ما اتفقت ألفاظه ومعانيه من القرآن»، «أحكام القرآن والسنن»، «فضائل القرآن»، «أجزاء القرآن».

وروى القراءة عنه أناس كثيرون؛ منهم: أحمد بن حرب شيخ المطوعي، وأبو جعفر أحمد بن فرح المفسر، وأحمد بن يزيد الحلواني، والحسن بن علي بن بشار بن العلاف، وأبو عثمان سعيد بن عبدالرحيم الضريير، وعمر بن محمد بن برزة الأصبهاني، ومحمد بن أحمد البرمكي، ومحمد بن حمدون القطيعي، وأبو عبدالله الحداد، وروى عنه بعض الأحاديث ابن ماجه في سننه، وأبو حاتم، وقال: صدوق.

قال أبو داود: رأيت أحمد بن حنبل يكتب عن أبي عمر الدوري، وطال عمره في القراءة، والإقراء. والأخذ والتلقين، وانتفع الناس بعلمه في سائر الآفاق حتى توفي^(١) في شوال سنة ست وأربعين ومئتين في عهد المتوكل.

(١) غاية النهاية، ٢٥٥/١؛ وتاريخ القراء، ١٥، بتصرف.

٩- (السوسي)

هو صالح بن زياد بن عبدالله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود السوسي^(١) الرقي^(٢). وكنيته «أبو شعيب» مقرئ ضابط، محرر ثقة، أخذ القراءة عزًّا وسماغًا على أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي، وهو من أجل أصحابه وأكبرهم. وروى عنه القراءة ابنه محمد، وموسى بن جرير النحوي، وأبو الحارث محمد بن أحمد الطرسوسي الرقي، ومحمد بن سعيد الخرائي، وعلي بن محمد السعدي، ومحمد بن إسماعيل القرشي، وموسى بن جمهور، وأحمد بن شعيب النسائي الحافظ، وآخرون. وتوفي^(٣) بالرقّة أول سنة إحدى وستين ومئتين، وقد قارب التسعين، كما في «النشر»، لابن جزى.

(١) نسبة إلى سوس مدينة بالأهواز.

(٢) قال في القاموس: الرقة بفتح الراء: بلد على الفرات واسطة ديار ربيعة وآخر غربي بغداد وجهة أسفل منها بفرسخ، فلعل السوسي نسب انتهى إلى شيء من هذا.

(٣) غاية النهاية، ٣٣٢/١؛ وتاريخ القراء، ١٩، بتصرف.

١٠- الإمام الرابع (عبدالله بن عامر الشامي)

اسمه وكنيته:

هو عبدالله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر اليحصبي نسبة إلى يحصب بن دهمان وكنيته «أبو عمران» أسن القراء السبعة وأعلاهم سندًا.

مولده:

ولد سنة إحدى وعشرين من الهجرة، وقيل: سنة ثمان منها.

سنده في القراءة:

وقرأ على أبي هاشم المغيرة بن أبي شهاب عبدالله بن عمرو بن المغيرة المخزومي بلا خلاف عند المحققين، وعلى أبي الدرداء عويمر بن زيد بن قيس كما قطع به الحافظ أبو عمرو الداني، وقرأ المغيرة على عثمان بن عفان، وقرأ أبو الدرداء وعثمان على رسول الله ﷺ وقد ثبت سماعه القرآن والحديث عن جماعة من الصحابة؛ منهم: النعمان بن بشير، ومعاوية بن أبي سفيان، وفضالة بن عبيد، فهو من التابعين، وهو إمام أهل الشام في القراءة، والذي إليه انتهت مشيخة الإقراء بها بعد وفاة أبي الدرداء، أمّ المسلمين بالجامع الأموي سنين كثيرة في عهد عمر بن عبدالعزيز، وقبله، وبعده؛ فكان عمر يأت به، وهو أمير المؤمنين، وناهيك بذلك منقبة.

مناصبه:

ولجلالته في العلم والإتقان جمع له الخليفة بين القضاء والإمامة ومشيخة الإقراء

بدمشق، ودمشق حينئذ دار الخلافة ومحط رحال العلماء والتابعين؛ فأجمع الناس على قراءته وعلى تلقيها بالقبول، وهم الصدر الأول وأفاضل المسلمين.

تلامذته:

روى القراءة عنه عرضاً يحيى بن الحارث الذماري، وهو الذي خلفه في القيام بها والإقرار لها، وأخو عبدالرحمن بن عامر، وربيعة بن يزيد، وجعفر بن ربيعة، وإسماعيل بن عبدالله بن أبي المهاجر، وسعيد بن عبدالعزيز، وخلاد بن يزيد بن صبيح المري، ويزيد بن أبي مالك، وغيرهم.

وتوفي بدمشق يوم عاشوراء سنة ثمان عشرة ومئة^(١)، وأشهر من روى قراءته هشام وابن ذكوان وهاك ترجمتهما:

١١ - (هشام)

هو هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلمي الدمشقي، وكنيته «أبو الوليد». ولد سنة ثلاث وخمسين ومئة، أيام المنصور، قرأ على عراك المري، وأيوب بن تميم، وغيرهما عن يحيى الذماري، عن عبدالله بن عامر، بسنده إلى رسول الله ﷺ، وروى الحروف عن عتبة بن حماد، وعن أبي دحية معلى بن دحية عن نافع. وروى عن مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، ومسلم بن خالد الزنجي، وغيرهم. وهو إمام أهل دمشق وخطيبهم ومقرئهم ومحدثهم ومفتيهم، مع الثقة والضبط والعدالة، وكان فصيحا علامة واسع العلم والرواية والدراية، قال عبدان الأهوازي سمعته يقول: ما أعددت خطبة منذ عشرين سنة، وقال أبو علي أحمد بن محمد الأصبهاني: لما توفي أيوب بن تميم كانت الإمامة في القراءة إلى رجلين: هشام وابن ذكوان، وقال أيضًا الأصبهاني: رزق هشام كبر السن، وصحة العقل والرأي، فارتحل الناس إليه في القراءات والحديث. وروى عنه بعض أهل الحديث ببغداد أنه قال: سألت ربي ﷺ سبع حوائج فقضى

(١) غاية النهاية، ٤٢٣/١؛ كتاب السبعة، لابن مجاهد، ٨٦؛ وتاريخ القراء، ٢١، بتصرف.

لي ستأ منها، ولا أدري ما هو صانع في السابعة؛ سألته أن يجعلني مصدقاً على رسول الله ﷺ ففعل، وسألته أن يرزقني الحج ففعل، وسألته أن يعمرني مئة سنة ففعل، وسألته أن يرزقني ألف دينار حلالاً ففعل، وسألته أن يجعل الناس يفتنون إليّ في طلب العلم ففعل، وسألته أن أخطب على منبر دمشق ففعل، وأما السابعة التي لا أدري ما هو صانع فيها؛ فسألته أن يغفر لي ولوالدي.

وروى القراءة عنه أبو عبيد القاسم بن سلام، وأحمد بن يزيد الحلواني، وموسى بن جمهور، والعباس بن الفضل، وأحمد بن النضر، وهارون بن موسى الأخفش، وروى الحديث عنه البخاري في صحيحه، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه في سننهم، وحدث عن الترمذي، وجعفر الغرياني، وأبو زرعة الدمشقي. قال يحيى بن معين: ثقة. وقال الدارقطني: صدوق كبير المحل.

وتوفي^(١) هشام سنة خمس وأربعين ومئتين.

١٢ - (ابن ذكوان)

هو عبدالله بن أحمد بن بشر - ويقال: بشير - ابن ذكوان بن عمرو، وكنيته «أبو محمد»، وقيل: أبو عمرو الدمشقي.

ولد يوم عاشوراء سنة ثلاث وسبعين ومئة، أخذ القراءة عزماً على أيوب بن تميم، قال أبو عمرو: وقرأ على الكسائي حين قدم الشام، يقول ابن ذكوان: أقيمت عند الكسائي سبعة أشهر وقرأت عليه القرآن غير مرة.

وروى الحروف سماعاً عن إسحاق بن المسيبي عن نافع، وهو إمام شهير ثقة، شيخ الإقراء بالشام، وإمام جامع دمشق، انتهت إليه مشيخة الإقراء بدمشق بعد هشام.

قال أبو زرعة الدمشقي: لم يكن بالعراق، ولا بالشام، ولا بالحجاز، ولا بمصر، ولا بخراسان، في زمن ابن ذكوان أقرأ عندي منه وألف كتاب «أقسام القرآن وجوابها» وكتاب «ما يجب على قارئ القرآن عند حركة لسانه».

(١) غاية النهاية، ٣٥٤/٢؛ تاريخ القراء، ٢٢، بتصرف.

روى عنه القراءة ابنه أحمد، وأحمد بن أنس، وإسحاق بن داود، وأبو زرعة
عبدالرحمن بن عمرو الدمشقي، وعبدالله بن عيسى الأصبهاني، ومحمد بن إسماعيل
الترمذي، ومحمد بن موسى الصوري، وهرون بن موسى الأخفش، وآخرون.
وتوفي^(١) يوم الاثنين ليلتين بقيتا من شوال سنة اثنتين وأربعين ومئتين - رحمه الله
وأثابه ..

(١) غاية النهاية، ٤٠٤/١؛ وتاريخ القراء، ٢٣، بتصرف.

١٣- الإمام الخامس (عاصم بن أبي النجود الكوفي)

اسمه وكنيته:

هو عاصم بن أبي النجود - بفتح النون وضم الجيم - وقيل: اسم أبيه عبدالله، وكنيته أبو النجود، واسم أمّ عاصم «بهذلة»؛ ولذلك يقال له: عاصم ابن بهذلة. وكنيته «أبو بكر» وهو أسدي كوفي، وأحد القراء السبعة، وتابعي جليل، فقد حدّث عن أبي رمثة رفاة التميمي، والحارث بن حسان البكري، وكان لهما صحبة، أما حديثه عن أبي رمثة فهو في مسند الإمام أحمد بن حنبل، وأما حديثه عن الحارث فهو في كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام.

سنده في القراءة:

وقرأ عاصم على أبي عبدالرحمن عبدالله بن حبيب بن ربيعة السلميّ الضريّر، وعلى أبي مريم زر بن حبيش بن حباشة الأسدي، وعلى أبي عمرو سعد بن إلياس الشيباني، وقرأ هؤلاء الثلاثة على عبدالله بن مسعود، وقرأ زر والسلمي - أيضًا - على عثمان بن عفان وعليّ بن أبي طالب، وقرأ السلمي - أيضًا - على أبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وقرأ ابن مسعود وعثمان وعليّ وأبيّ وزيد على رسول الله ﷺ.

وعاصم هو الإمام الذي انتهت إليه مشيخة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبدالرحمن السلميّ ورحل إليه الناس للقراءة من شتى الآفاق، جمع بين الفصاحة والتجويد، والإتقان والتحرير، وكان أحسن الناس صوتًا بالقرآن، قال أبو بكر بن عياش وهو شعبة: لا أحصي ما سمعت أبا إسحاق السبيعي يقول: ما رأيت أحدًا أقرأ للقرآن من عاصم بن أبي النجود، وكان عالمًا بالسنة لغويًا نحويًا فقيهاً.

وقال يحيى بن آدم: حدثنا حسن بن صالح قال: ما رأيت أحدًا قط أفصح من

عاصم إذا تكلم كاد يدخله خيلاء. وقال أبو بكر بن عياش: قال لي عاصم: مرضت سنتين، فلما قمت قرأت القرآن فما أخطأت حرفاً. وقال حماد بن سلمة: رأيت حبيب بن الشهيد، ورأيت عاصم ابن بهدلة يعقد - أيضاً - ويصنع مثل صنيع شيخه عبدالله بن حبيب السلمي.

تلامذته:

وروى عنه القراءة حفص بن سليمان، وأبو بكر بن شعبة بن عياش، وهما أشهر الرواة عنه، وأبان بن تغلب، وحماد بن سلمة، وسليمان بن مهران الأعمش، وأبو المنذر سلام بن سليمان، وسهل بن شعيب، وشيبان بن معاوية، وخلق لا يُحصون، وروى عنه حروفاً من القرآن أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، وحمزة الزيات. سئل أحمد بن حنبل عن عاصم فقال: رجل صالح خير ثقة، ووثقه أبو زرعة وجماعة. وقال أبو حاتم: محله الصدق، وحديثه مُخْرَجٌ في الكتب الستة. قال شعبة: دخلت على عاصم، وقد احتضر أسمعه يردد هذه الآية ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ﴾ يحققها كأنه في الصلاة، لأن تجويد القراءة صار فيه سجية. توفي آخر^(١) سنة سبع وعشرين ومئة بالكوفة. وهاك ترجمة راويه حفص وشعبة:

١٤ - (شعبة)

هو شعبة بن عياش بن سالم الحناط الأسدي النهشلي الكوفي وكنيته «أبو بكر»، ولد سنة خمس وتسعين من الهجرة. عرض القرآن على عاصم أكثر من مرة، وعلى عطاء بن السائب، وأسلم المنقري، وعمر دهرًا طويلًا، إلا أنه قطع الإقراء قبل موته بسبع سنين. وكان إمامًا كبيرًا عالمًا عاملاً حجة من كبار أهل السُنَّة، وكان يقول: من زعم أن

(١) غاية النهاية، ٣٤٦/١؛ وتاريخ القراء، ٢٤، بتصرف.

القرآن مخلوق فهو عندنا كافر زنديق عدو لله؛ لا نجالسه، ولا نكلمه.
وعرض عليه القرآن أبو يوسف يعقوب بن خليفة الأعشى، وعبدالرحمن بن أبي حماد، ويحيى بن محمد العليمي، وعروة بن محمد الأسدي، وسهل بن شعيب، وغيرهم.

وروى عنه الحروف سماعًا من غير عرض إسحاق بن عيسى، وإسحاق بن يوسف الأزرق، وأحمد بن جبر، وعبدالجبار بن محمد العطاردي، وعلي بن حمزة الكسائي، ويحيى بن آدم، وغيرهم، ولما حضرته الوفاة بكّت أخته، فقال لها: ما يبكيك، انظري إلى تلك الزاوية، فقد ختمت فيها القرآن ثمان عشرة ألف ختمة.
وتوفي^(١) في جمادى الأولى سنة ثلاث وتسعين ومئة.

١٥ - (حفص)

هو حفص بن سليمان بن المغيرة بن أبي داود الأسدي الكوفي البزاز، نسبة لبيع البز؛ أي: الثياب، وكنيته «أبو عمر»، ولد سنة تسعين بعد الهجرة.
أخذ القراءة عرضًا وتلقيًا عن عاصم، وكان ربيبه - ابن زوجته - قال الداني: وهو الذي أخذ قراءة عاصم على الناس تلاوة، ونزل بغداد فأقرأ بها، وجاور بمكة فأقرأ بها. قال يحيى بن معين: الرواية الصحيحة التي رويت عن قراءة عاصم هي رواية أبي عمر حفص بن سلمان.

وقال أبو هشام الرفاعي: كان حفص أعلم أصحاب عاصم بقراءة عاصم، فكان مرجحًا على شعبة بضبط الحروف، وقال الذهبي: هو في القراءة ثقة ثبت ضابط. وقال ابن المنادي: قرأ على عاصم مرارًا، وكان الأولون يعدونه في الحفظ فوق أبي بكر بن عياش، ويصفونه بضبط الحروف التي قرأها على عاصم، وأقرأ الناس بها دهرًا طويلًا، وكانت القراءة التي أخذها عن عاصم ترتفع إلى عليّ رضي الله عنه.

روي عن حفص أنه قال: قلت لعاصم: إن أبا بكر شعبة يخالفني في القراءة، فقال:

(١) غاية النهاية، ٣٢٥/١؛ وتاريخ القراء، ٢٦، بتصرف.

أقرأتكم بما أقرّاني به أبو عبد الرحمن السلمي عن عليّ رضي الله عنه، وأقرأت أبا بكر بما أقرّاني به زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

قال الإمام ابن مجاهد: بين حفص وأبي بكر من الخلف في الحروف خمس مئة وعشرون حرفاً في المشهور عنهما، وذكر حفص أنه لم يخالف عاصمًا في شيء من قراءته إلا في قوله - تعالى - في سورة الروم: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ﴾... الآية؛ قرأ حفص لفظي (ضعف) ولفظ (ضعفًا) في الآية بضم الضاد، وقرأ عاصم بالفتح. وروى القراءة عنه عرضًا وسامعًا أناس كثيرون؛ منهم: حسين بن محمد المروزي، وعمرو بن الصباح، وعبيد بن الصباح، والفضل بن يحيى الأنباري، وأبو شعيب القواس. وتوفي^(١) سنة ثمانين ومئة هجرية على الصحيح.

(١) غاية النهاية، ٢٥٤/١؛ وتاريخ القراء، ٢٦، بتصرف.

١٦ - الإمام السادس (حمزة الكوفي)

اسمه وكنيته:

هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي التيمي، وكنيته «أبو عمارة»، وهو الإمام الحبر شيخ القراء، وأحد الأئمة السبعة، ويعرف بالزيات؛ لأنه كان يجلب الزيت من العراق إلى حلوان، ويجلب الجبن والجوز منها إلى الكوفة. ولد سنة ثمانين وأدرك الصحابة بالسن؛ فيحتمل أن يكون رأى بعضهم؛ فيكون من التابعين.

سنده في القراءة:

قرأ على أبي محمد سليمان بن مهران الأعمش، وعلى أبي حمزة حمران بن أعين، وعلى أبي إسحاق، وعمرو بن عبدالله السبيعي، وعلى محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وعلى طلحة بن مصرف، وعلى أبي عبدالله جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب.

وقرأ الأعمش وطلحة على يحيى بن وثاب الأسدي، وقرأ يحيى على أبي شبل علقمة بن قيس، وعلى ابن أخيه الأسود بن يزيد بن قيس، وعلى زر بن حبيش، وعلى زيد بن وهب، وعلى عبيدة بن عمرو السلماني، وعلى مسروق بن الأجدع.

وقرأ حمران على أبي الأسود، وعلى محمد الباقر، وعلى عبيد بن فضيلة، وقرأ عبيد على علقمة، وقرأ أبو إسحاق على أبي عبد الرحمن السلمي، وعلى زر بن حبيش، وعلى عاصم بن حمزة، وعلى الحارث بن عبدالله الهمداني، وقرأ عاصم والحارث على عليّ بن أبي ليلى على المنهال بن عمرو، وغيره، وقرأ المنهال على سعيد بن جبير، وقرأ علقمة والأسود وابن وهب ومسروق وعاصم بن حمزة والحارث - أيضًا - على

عبدالله بن مسعود، وقرأ جعفر الصادق على أبيه محمد الباقر، وقرأ الباقر على أبيه زين العابدين، وقرأ زين العابدين على سيد شباب أهل الجنة الحسين، وقرأ الحسين على أبيه عليّ بن أبي طالب، وقرأ عليّ وابن مسعود على رسول الله ﷺ.

قال المحقق في الطبقات: كان الأعمش يجود حرف ابن مسعود، وكان ابن أبي ليلى يجود حرف عليّ، وكان أبو إسحاق يقرأ من هذا الحرف ومن هذا الحرف، وكان حمران يقرأ قراءة ابن مسعود، ولا يخالف مصحف عثمان، يعتبر حروف عبدالله، ولا يخرج من موافقة مصحف عثمان، وهذا كان اختيار حمزة.

كان حمزة إمام الناس في القراءة بالكوفة بعد عاصم والأعمش، وكان ثقة حجة قيماً بكتاب الله - تعالى - بصيراً بالفرائض، عارفاً بالعربية حافظاً للحديث، قال له أبو حنيفة يوماً: شيئا علبتنا فيهما لا ننازعك في واحد منهما القرآن والفرائض. وقال سفيان الثوري: ما قرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر. وكان شيخه الأعمش إذا رآه مقبلاً يقول: هذا حبر القرآن. ورآه يوماً مقبلاً فقال: ﴿وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ﴾، وكان خاشعاً متضرعاً، مثلاً يحتذى به في الصدق والورع والعبادة والتسك والزهد في الدنيا، ولا يأخذ على تعلم القرآن أجراً؛ جاءه رجل قرأ عليه من مشاهير الكوفة فأعطاه جملة دراهم، فردها إليه، وقال له: أنا لا آخذ أجراً على القرآن، أرجو بذلك الفردوس. قال يحيى بن معين: سمعت محمد بن فضيل يقول: ما أحسب أن الله - تعالى - يدفع البلاء عن أهل الكوفة إلا بحمزة. قال جرير بن عبد الحميد: مرّ بي حمزة الزيات في يوم شديد الحر، فعرضت عليه الماء ليشرب فأبى؛ لأنني كنت أقرأ عليه القرآن.

وروي عن حمزة أنه كان يقول لمن يبالغ في المد وتحقيق الهمز: لا تفعل، أما علمت أن ما كان فوق البياض فهو برص، وما كان فوق الجعودة فهو قَطَطٌ^(١)، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة.

(١) يقال: جَعَدَ الشَّعْرُ جُعُودَةً إذا كان فيه النواء وتقبض؛ فهو خلاف المسترسل وشَعْرٌ قَطٌّ وقَطَطٌ إذا كان شديد الجُعُودَةِ مع القصر.

تلامذته:

وروى عنه القراءة أناس لا يحصيهم العد؛ منهم: إبراهيم بن أدهم، والحسين بن عليّ الجعفي، وسليم بن عيسى، وهو أضببط أصحابه، وسفيان الثوري، وعليّ بن حمزة الكسائي، وهو أجلُّ أصحابه، ويحيى بن زياد الفراء، ويحيى بن المبارك اليزيدي. وتوفي^(١) سنة ست وخمسين ومئة بخلوان - مدينة في آخر سواد العراق - عن ست وسبعين سنة.

وأشهر من روى قراءته خلف وخلاد، وهما ترجمتهما.

١٧ - (خلف)

هو خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف الأسدي البغدادي البزار وكنيته «أبو محمد» وهو أحد الرواة عن سليم عن حمزة، واختار لنفسه قراءة؛ فكان أحد القراء العشرة. ولد سنة خمسين ومئة، وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين، وابتدأ في طلب العلم وهو ابن ثلاث عشرة سنة.

أخذ القراءة عرضاً عن سليم بن عيسى، وعبدالرحمن بن حماد عن حمزة، وعن أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري عن المفضل الضبيّ.

وروى الحروف عن إسحاق المسيبي، وإسماعيل بن جعفر، ويحيى بن آدم، وسمع من الكسائي الحروف، ولم يقرأ عليه القرآن، بل سمعه يقرأ القرآن إلى خاتمة فضبط ذلك عنه.

وكان ثقة كبيراً زاهداً عالماً عابداً روي عنه أنه قال: أشكل عليّ باب في النحو فأنفقت ثمانين ألف درهم حتى حفظته ووعيته.

وروى القراءة عنه عرضاً وسماعاً أحمد بن إبراهيم وراقه، وأخو إسحاق بن إبراهيم، وإبراهيم بن عليّ القصار، وأحمد بن يزيد الحلواني، وإدريس بن عبدالكريم الحداد،

(١) غاية النهاية، ٢٦١/١؛ وتاريخ القراء، ٢٨؛ والمعرفة، ١١١/١، بتصرف.

ومحمد بن إسحاق شيخ ابن شنبوذ، وغيرهم، قال ابن أشته: كان خلف يأخذ بمذهب حمزة إلا أنه خالفه في مئة وعشرين حرفاً في اختياره، وقد تتبع ابن الجزري اختياره، فلم يره يخرج عن قراءة الكوفيين، بل ولا عن قراءة حمزة والكسائي وشعبة إلا في قوله - تَعَالَى -: ﴿وَحَكْرًا عَلَى قَرِيَّةٍ﴾ بالأنبياء؛ فقرأه كحفص.

وتوفي^(١) خلف في جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين ومئتين ببغداد.

١٨ - (خلاد)

هو خلاد بن خالد الشيباني الصيرفي الكوفي وكنيته «أبو عيسى»، ولد سنة تسع عشرة - وقيل: سنة ثلاثين - ومئة.

أخذ القراءة عرضاً عن سليم، وهو من أضيظ أصحابه وأجلهم.

وروى القراءة عن حسين بن عليّ الجعفي عن أبي بكر، وعن أبي بكر نفسه عن عاصم، وعن أبي جعفر محمد بن الحسن الرواسي.

وخلاد إمام في القراءة، ثقة عارف محقق، أستاذ مجود ضابط متقن، وروى عنه القراءة عرضاً أحمد بن يزيد الحلواني وإبراهيم بن علي القصار، وعلي بن حسين الطبري، وإبراهيم بن نصر الرازي، والقاسم بن يزيد الوزان، وهو أنبل أصحابه، ومحمد بن الفضل، ومحمد بن سعيد البزاز، ومحمد بن شاذان الجوهري، وهو من أضيظ أصحابه، ومحمد بن عيسى الأصبهاني، ومحمد بن الهيثم قاضي عكبرا، وهو من أجل أصحابه، وتوفي^(٢) خلاد سنة عشرين ومئتين - رحمه الله وأثابه -.

(١) غاية النهاية، ٢٧٢/١؛ وتاريخ القراء، ٣١، بتصرف.

(٢) غاية النهاية، ٢٧٤/١؛ وتاريخ القراء، ٣٢، بتصرف.

١٩- الإمام السابع (الكسائي الكوفي)

اسمه وكنيته:

هو عليّ بن حمزة بن عبدالله بن عثمان من ولد بهمن بن فيروز مولى بني أسد، وهو من أهل الكوفة، ثم استوطن بغداد، وكنيته «أبو الحسن» ولقبه الكسائي، لقب به لأنه أحرم في كساء، وهو أحد القراء السبعة.

سنده في القراءة:

أخذ القراءة عرضاً عن حمزة أربع مرات، وعليه اعتماده، وعن محمد بن أبي ليلى، وتقدم سنده، وعيسى بن عمر الهمداني، وروى الحروف عن أبي بكر بن عياش «شعبة»، وعن إسماعيل بن جعفر، وعن زائدة بن قدامة، وقرأ عيسى بن عمر على عاصم، وطلحة بن مصرف، والأعمش، وتقدم سندهم، وكذلك أبو بكر بن عياش، وقرأ إسماعيل بن جعفر على شيبه بن نصاح، ونافع، وتقدم سندهما، وقرأ - أيضاً - إسماعيل على سليمان بن محمد بن مسلم بن جماز، وعيسى بن وردان، وسيأتي سندهما، وقرأ زائدة بن قدامة على الأعمش، وتقدم سنده.

وكان الكسائي إمام الناس في القراءة في زمانه، وأعلمهم بها، وأضبطهم لها، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد الإمام حمزة.

قال أبو عبيد في كتاب «القراءات»: كان الكسائي يتخير القراءات، فأخذ من قراءة حمزة ببعض وترك بعضاً، وليس هناك أضبط للقراءة، ولا أقوم بها من الكسائي.

وقال ابن مجاهد: اختار الكسائي من قراءة حمزة، ومن قراءة غيره قراءة متوسطة غير خارجة عن آثار من تقدم من الأئمة، وكان إمام الناس في القراءة في عصره، وكان الناس يأخذون عنه ألفاظه بقراءته عليهم، وينقُطون مصاحفهم من قراءته، وقال إسماعيل

جعفر المدني وهو من كبار أصحاب نافع: ما رأيت أقرأ لكتاب الله - تعالى - من الكسائي.

مناقبه:

قال أبو بكر بن الأنباري: اجتمعت في الكسائي أمور؛ كان أعلم الناس بالنحو وأوحدهم في الغريب، وأوحد الناس في القرآن، فكانوا يكثرّون عنده فيجمعهم، ويجلس على كرسي، ويتلو القرآن من أوله إلى آخره، وهم يسمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادئ، قال بعض العلماء: كان الكسائي إذا قرأ القرآن أو تكلم كأن ملكاً ينطق على فيه. وقال يحيى بن معين: ما رأيت بعينيّ هاتين أصدق لهجة من الكسائي، وروى عنه القراءة عوضاً وسماعاً أناس لا يُحصى عددهم؛ منهم: أحمد بن جبير، وأحمد بن منصور البغدادي، وحفص بن عمر الدوري، وأبو الحارث الليث بن خالد، وعبدالله بن أحمد بن ذكوان، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وقتيبة بن مهران، والمغيرة بن شبيب، ويحيى بن آدم وخلف بن هشام البزار، وأبو حيوة شريح بن يزيد، ويحيى بن يزيد الفراء، وروى عنه الحروف يعقوب بن إسحاق الحضرمي.

وكما كان الكسائي إماماً في القراءات كان إماماً في النحو واللغة؛ قال الفضل بن شاذان: لما عرض الكسائي القراءة على حمزة، خرج إلى البدو، فشهد العرب، وأقام عندهم؛ حتى صار كواحد منهم، ثم دنا إلى الحضرة، وقد علم اللغة. وقال الشافعي: من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي. وقال غيره: انتهت إلى الكسائي طبقة القراءة واللغة والنحو والرياسة، وكان يؤدب ولدي الرشيد الأمين والمأمون.

وفي «تاريخ ابن كثير»: أخذ الكسائي عن الخليل صناعة النحو، فسأله يوماً عن أخذ هذا العلم، فقال له الخليل: من بوادي الحجاز؛ فرحل الكسائي إلى هناك، فكتب عن العرب شيئاً كثيراً، ثم عاد إلى الخليل فوجده قد مات، وتصدر مكانه يونس، فجرت بينهما مناظرات أقرّ يونس للكسائي فيها بالفضل، وأجلسه في موضعه.

وفاته:

وتوفي الكسائي على أصح الأقوال سنة تسع وثمانين ومئة عن سبعين^(١) سنة، صحبه هرون الرشيد بقرية رَنْبُوَيْه من أعمال الرّي، متوجهين إلى خراسان، ومات معه في المكان المذكور محمد بن الحسن صاحب الإمام أبي حنيفة؛ فقال الرشيد: دفنًا الفقه والنحو في الري في يوم واحد، وفي رواية أنه قال: اليوم دفنًا الفقه والعربية. ورأى بعض العلماء الكسائي في المنام فقال له: ما فعل الله بك؟ قال: غفر لي بالقرآن. فقال له: ماذا فعل حمزة؟ قال له: ذلك في عليين، ما نراه إلا كما نرى الكواكب.

مؤلفاته:

وللكسائي مؤلفات في القراءات والنحو ذكر العلماء أسماءها ولكن لم نرها، ولم نعرف شيئًا عنها؛ منها كتاب «معاني القرآن»، «كتاب القراءات»، «كتاب النوادر»، «كتاب النحو»، «كتاب الهجاء» «كتاب مقطوع القرآن وموصوله»، «كتاب المصادر»، «كتاب الحروف»، «كتاب الهاءات»، «كتاب أشعار».

أشهر رواته:

وأشهر من روى قراءته الليث بن خالد وحفص الدوري وهاك ترجمتهما.

٢٠- (الليث)

هو الليث بن خالد المروزي البغدادي وكنيته «أبو الحارث» عرض القراءة على الكسائي وهو من جلة أصحابه.

(١) غاية النهاية، ١/٥٣٥؛ وتاريخ القراء، ٣٣؛ والمعرفة، ١/١٢٠، بتصرف.

وروى الحروف عن حمزة بن القاسم الأحول وعن اليزيدي، وهو ثقة حاذق ضابط للقراءة، محقق لها، قال أبو عمرو الداني: كان الليث من جلة أصحاب الكسائي. وروى عنه القراءة عزّضًا وسماغًا سلمة بن عاصم صاحب الفراء، ومحمد بن يحيى الكسائي الصغير، والفضل بن شاذان، وغيرهم. وتوفي^(١) سنة أربعين ومئتين.

٢١ - (حفص الدوري)

وأما حفص الدوري فقد تقدم الكلام عليه في ترجمة أبي عمرو بن العلاء البصري؛ لأنه روى عنه وعن الكسائي، فلنكتف بذكره هناك عن ذكره هنا. والله - تعالی - أعلم.

(١) غاية النهاية، ٣٤/٢؛ وتاريخ الفراء، ٣٦، بتصرف.

الأعلام الذين ورد ذكرهم في كلام الشارح

٢٢- (العلامة الجعبري)

هو الإمام العلامة إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الربعي الخليلي السلفي (بفتحتين نسبة إلى طريق السلف) الشافعي. ويقال له: ابن السراج، وشيخ الخليل، واشتهر بالجعبري، ويكنى «أبا إسحاق أو أبا محمد»، ولقبه في بغداد «تقي الدين»، وفي غيرها «برهان الدين».

ولد سنة أربعين وست مئة أو قبلها تقريباً بربض قلعة جعبر (على الفرات، بين بالس والرقّة) عالم بالقراءات، من فقهاء الشافعية، كان محققاً حاذقاً ثقة كبيراً، شيخ بلد الخليل الخليل من بضع وعشرين سنة (الخليل: اسم موضع وبلدة، بقرب البيت المقدس، فيه قبر الخليل إبراهيم عليه السلام) وبالخليل سمي الموضع واسمه الأصلي «خَبْرُون» وقيل: «خَبْرِي»، دَارَ البلاد، وتعلم ببغداد ودمشق، وسكن به مدة.

له التصانيف في أنواع العلوم التي تقارب المئة في القراءات، والحديث، والأصول، والعربية، والتاريخ، وله شعر.

وقد قرأ للسبعة على أبي الحسن علي الوجوهي (المتوفى في ثالث جمادى الأولى سنة اثنين وسبعين وست مئة).

وللعشرة على المنتجب حسين بن حسن التكريني (المتوفى في ثامن جمادى الأولى سنة ثمان وثمانين وست مئة).

وروى القراءات بالإجازة عن الشريف الداعي (المتوفى يوم السبت ثامن جمادى الآخرة سنة ثمان وست مئة).

وروى الشاطبية بالإجازة عن عبدالله بن إبراهيم بن محمود الجزري (المتوفى في سادس جمادى الآخرة سنة تسع وسبعين وست مئة).

قرأ عليه القراءات العشر أبو بكر بن الجندي (المتوفى في تاسع عشر من شوال سنة تسع وستين وسبع مئة)، والشيخ عمر بن حمزة العدوي شيخ صفد (المتوفى سنة اثنتين وثمانين وسبع مئة)، وأحمد بن نحلة سبط السلعوس (المتوفى في رجب اثنتين وثلاثين وسبع مئة)، وغيرهم.

وقرأ عليه بعض القرآن بالقراءات وأجازه بالباقي: أبو المعالي بن اللبان (المتوفى ليلة الجمعة ثاني ربيع الأول سنة ست وسبعين وسبع مئة)، وإبراهيم بن أحمد الضرير الشامي (المتوفى ليلة الاثنين ثامن جمادى الآخرة سنة ثمان مئة)، وغيرهما.

واستوطن بلد الخليل - عليه أفضل الصلاة والسلام - حتى توفي في ثالث عشر من شهر رمضان سنة اثنتين وثلاثين وسبع مئة عن تسعين سنة، رحمه الله - تَعَالَى -، وأجزل مثوبته بما قدم للقراءات القرآنية من عطاء^(١).

٢٣- (أبو القاسم الهذلي)

هو يوسف علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سودة وكنيته «أبو القاسم الهذلي الشكري» الأستاذ الكبير الرَّحَّال، والعَلَمُ الشهير الجوّال.

ولد في حدود التسعين وثلاث مئة تخمينًا، وطاف بالبلاد في طلب القراءات فلا أعلم أحدًا في هذه الأمة رحل في القراءات رحلته ولا لقي من لقي من الشيوخ قال في كتابه «الكامل»: فجملة من لقيت في هذا العلم ثلاث مئة وخمسة وستون شيخًا من آخر المغرب إلى باب فرغانة يمينًا وشمالًا وجبالًا وبحرًا، ولو علمت أحدًا تقدم عليّ في هذه الطبقة في جميع بلاد الإسلام لقصده. قال: وألّفْتُ هذا الكتاب جامعًا للطرق المتلوة والقراءات المعروفة، ونسخت به مصنفاتي؛ «كالوجيز» و«الهادي». قلت: (أي قال: ابن الجزري) هكذا ترى همم السادات في الطلب، وكانت رحلته في سنة خمس وعشرين وبعدها، وكان - رحمه الله - تَعَالَى - مقدمًا في النحو والصرف وعلل القراءات، وكان يحضر مجلس أبي القاسم القشيري، ويأخذ منه الأصول، وكان القشيري يراجعه في

(١) انظر ترجمته في غاية النهاية، ٢١/١.

مسائل النحو والقراءات، ويستفيد منه.

وقد ذكر شيوخه الذين أخذ عنهم القراءات في كتابه وعدتهم مئة واثنان وعشرون شيخًا في كامله، ومن بينهم: إبراهيم بن أحمد الإربلي، وإبراهيم بن الخطيب ببغداد، وأحمد بن رجاء بعسقلان، وأحمد بن محمد بن علان بواسط، وأحمد بن عليّ بن هاشم بمصر. وأحمد بن الفضل الباطرقاني، وأحمد بن اللالي بهمدان. وإسماعيل بن عمرو الحداد بالقيروان، إلى آخر ما ذكر الحافظ ابن الجزري في غايته مترجمًا للهدلي. ومن أخذ عنه: إسماعيل بن الإخشيد وسمع منه «الكامل»، وعبد الرحمن بن حمد بن شيدة السكري، وأبو بكر بن محمد بن زكريا الأصبهاني النجار، وقرأ عليه بمضمن كامله، وسمعه منه أبو العز القلانسي، وعليّ بن عساكر بن المرحب، قال الذهبي: وله أغاليط كثيرة في أسانيد القراءات، وحشد في كتابه أشياء منكرا لا يحل القراءة بها ولا يصح لها إسناد؛ إمّا لجهالة الناقل أو لضعفه، قلت: قد قرأ بالكامل إمام زمانه حفظًا ونقلًا أبو العلاء الهمداني على أبي العز ولا زال يقرئ إلى آخر وقت وآخر من رواه تلاوة فيما نعلم ابن مؤمن الواسطي قرأته أنا على الشيخين إبراهيم بن أحمد الإسكندراني، ومحمد بن النحاس بإجازة الأول وسماع الثاني لبعضه بسندهما.

مات الهدلي سنة خمس وستين وأربع مئة.

(انتهى ملخصًا من «غاية النهاية»، لابن الجزري، ج ٢ / ٣٧٩).

٢٤ - (الأعمش)

هو سليمان بن مهران الكوفي مولى بني أسد، وكنيته «أبو محمد»، الإمام الجليل مقرئ الأئمة، وصاحب نوادر.

أخذ القراءات عرضًا عن إبراهيم النخعي، وزر بن حبيش؛ وعاصم بن أبي النجود، ومجاهد بن جبير، وأبي العالية الرياحي، وغيرهم، وروى القراءة عنه عرضًا وسماعًا حمزة الزيات، ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلي، وجماعة، وروى عنه الحروف محمد بن عبدالله المعروف بزاهر.

قال هشام ما رأيت في الكوفة أقرأ لكتاب الله من الأعمش، وكان يقول: إن الله زين بالقرآن أقوامًا، وأنا ممن زينه الله بالقرآن، وكان أحفظهم للحديث، ومن نوادره أنه خرج يومًا إلى الطلبة فقال: لولا أن في منزلي من هو أبغض إليّ منكم ما خرجت إليكم، وكان أعلم الناس بالفرائض.

توفي^(١) سنة ثمان وأربعين ومئة هـ.

٢٥- (الشَّطُّوي)

هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف بن العباس بن ميمون أبو الفرج الشنبودي الشطري البغدادي، أستاذ من أئمة هذا الشأن مشهور نبيل، حافظ ماهر حاذق، أخذ القراءة عرضًا عن ابن مجاهد وأبي الحسن بن شنبوذ، وإليه نسب لكثرة ملازمته له، ومحمد بن أحمد بن هارون الرازي وغيرهم، قرأ عليه أبو العلاء محمد بن عليّ الواسطي، وغيره.

توفي^(٢) في صفر سنة ثمان وثمانين وثلاث مئة هـ.

٢٦- (أبو المنذر سلام بن سليمان الطويل)

هو سلام بن سليمان الطويل، وكنيته أبو المنذر المزني مولاهم، المعروف بالخراساني، ثقة جليل، ومقرئ كبير. أخذ القراءة عرضًا عن عاصم وأبي عمرو وغيرهما، قرأ عليه جماعة منهم: يعقوب الحضرمي.

مات سنة إحدى وسبعين ومئة.

(١) انظر: غاية النهاية، ٣١٥/١؛ ومعرفة القراء الكبار، ٩٤/١.

(٢) انظر: طبقات القراء، ٥٠/٢.

(٣) انظر: المعرفة، ١٣٢/١؛ والطبقات، ٣٠٩/١.

٢٧- (الإمام عبد الوهاب السبكي)

هو عبد الوهاب بن عليّ بن عبد الكافي بن عليّ بن تمام السبكي، وكنيته «أبو نصر تاج الدين بن تقي الدين».

ولد سنة سبع وعشرين وسبع مئة، وقيل: ثمان وعشرين وسبع مئة، كما في «المعجم الصغير»، للذهبي، قديم دمشق فسمع بها الحديث من الذهبي والمزي ومعن، وكتب الأجزاء والطباقي حتى مهر وهو شاب، واشتغل بالفقه والأصول والعربية، وصنّف تصانيف منها؛ «شرح مختصر ابن الحاجب»، و«شرح منهاج البيضاوي»، و«عمل الفوائد المشتملة على الأشباه والنظائر»، و«الطبقات الكبرى» و«الصغرى» و«الوسطى»، ورزق السعادة في تصانيفه؛ فانتشرت في حياته، وكان ذا بلاغة وطلاقة، جيد البديهة، طلق اللسان، حسن النظم والنثر، ودرس في غالب مدارس دمشق، وناب عن أبيه في الحكم، ثم اشتغل به باختيار أبيه، وولي خطابة الجامع، وانتهت إليه رئاسة القضاء والمناصب بالشام.

مات في سابع ذي الحجة سنة إحدى (١) وسبعين وسبع مئة.

٢٨- (الإمام شيخ الإسلام أبو العباس بن تيمية)

هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن القاسم بن تيمية، الحراني الدمشقي الحنبلي تقي الدين أبو العباس شيخ الإسلام إمام الأئمة المجتهد المطلق.

ولد سنة إحدى وستين وست مئة، قال ابن حجر في «الدرر»: وقرأ بنفسه ونسخ سنن أبي داود، وحصل الأجزاء، ونظر في الرجال والعلل، وتفقه وتمهّر وتقدّم وصنّف ودرّس وأفتى، وفاق الأقران، وصار عجبًا في سرعة الاستحضار.

قال الذهبي ما ملخصه: كان يقضي منه العجب إذا ذكر مسألة من مسائل الخلاف التي يوردها منه، ولا أشد استحضارًا للمتون وعزوها منه، وكانت الشئنة نصب عينه،

(١) انظر: البدر الطالع، للشوكاني، ٤١٠/١.

وعلى طرف لسانه بعبارة رشيقة، وكان آية من آيات الله في التفسير والتوسع فيه، وأما أصول الديانة، ومعرفة أقوال المخالفين فكان لا يُشَقُّ غباره، ثم قال الذهبي: ولم أر مثله في ابتهاله واستعانته بالله، وكثرة توجُّهه.

وبالجملّة، فقد برز في كل فن على أبناء جنسه، ولم تر عينٌ من رآه مثله، ولا رأت عينه مثل نفسه.

وقال الذهبي - أيضًا - مترجمًا له في بعض الإجازات: قرأ القرآن والفقّه وناظر واستدل وهو دون البلوغ، وبلغ في العلوم والتفسير، وأفتى ودرّس وهو دون العشرين، وصنف التصانيف وصار من أكابر العلماء في حياة مشايخه، وتصانيفه نحو أربعة آلاف كراسة وأكثر.

كان - رحمه الله - تَعَالَى - من بحور العلم ومن الأذكياء المعدودين والزهاد والأفراد والشجعان الكبار، جدد الحنيفية السمحة، ورفع أعلام الملة، وانتصر للسنة، وقمع البدعة والأهواء، وأثنى عليه الموافق والمخالف.

توفي - رحمه الله - تَعَالَى - سنة ثمان وعشرين وسبع مئة للهجرة^(١).

٢٩ - (عمر بن الخطاب رضي الله عنه)

عمر بن الخطاب بن نُفَيْل بن عبد العزى بن رباح - بالتحتمانية - بن عبدالله بن قزط بن رزاح - بمهملّة ومعجمة وآخره مهملّة - ابن عديّ بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي، أبو حفص، أمير المؤمنين، وأمه خنثمة بنت هاشم بن المغيرة المخزومية، كذا قال ابن الزبير. روى أبو نعيم من طريق ابن إسحاق أنها بنت أخت أبي جهل، وجاء عنه أنه وُلد بعد الفجار الأعظم بأربع سنين، وذلك قبل المبعث النبوي بثلاث سنين. وقيل: بدون ذلك. ذكر خليفة بسند له: أنه ولد بعد الفيل بثلاث عشر سنة، وكان إليه السفارة في الجاهلية. وكان عند المبعث شديدًا على المسلمين، ثم أسلم فكان إسلامه فتحًا على المسلمين،

(١) انظر: القواعد النورانية الفقهية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ١/١، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة، تحقيق محمد حامد الفقي.

وفرجاً لهم من الضيق. وأخرج ابن أبي الدنيا بسند صحيح عن أبي رجاء العطاردي قال: كان عمر طويلاً جسيماً أصلع أشعر شديد الحمرة، كثير السبلة في أطرافها سهوبه، وفي عارضيه خفة.

وأخرج يونس بن بكر في زيادات المغازي عن ابن عمر الحدّاد عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - قال: «اللهم، أعز الإسلام بأبي جهل بن هشام أو بعمر بن الخطاب». فأصبح عمر فغدا على رسول الله ﷺ، وفي رواية قال: «اللهم أعز الإسلام بأحب الرجلين إليك بعمر بن الخطاب أو بأبي جهل بن هشام». وكان أحبهما إلى الله عمر بن الخطاب.

وفي رواية: «اللهم، أئد الإسلام بعمر». وأخرج أحمد من رواية صفوان بن عمرو، عن شريح بن عبيد قال: قال عمر: خرجت أتعرض لرسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - فوجدته سبقني إلى المسجد، فقامت خلفه، فاستفتح سورة الحاقة، فجعلت أتعجب من تأليف القرآن، فقلت هذا والله، شاعر، كما قالت قريش، قال: فقراً: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤١﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴿٤٢﴾﴾، فقلت: كاهن، قال: ﴿وَلَا يَقُولُ كَاهِنٌ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٤٣﴾﴾، حتى ختمت السورة. قال: فوقع الإسلام في قلبي كل موقع.

وذكر ابن عبد البر في «الاستيعاب»:

كان في إسلامه عز أظهر به الإسلام بدعوة النبي ﷺ، وهاجر فهو من المهاجرين الأولين، وشهد بدرًا، وبيعة الرضوان، وكل مشهد شهده رسول الله ﷺ، وتوفي رسول الله، وهو عنه راضٍ، وولي الخلافة بعد أبي بكر، وهو أول من اتخذ الدرّة، وكان نقش خاتمه: «كفى بالموت واعظًا يا عمر».

وروي من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ ضرب صدر عمر بن الخطاب ﷺ حين أسلم ثلاث مرات، وهو يقول: «اللَّهُمَّ، أَخْرِجْ مَا فِي صَدْرِهِ مِنْ غِلٍّ، وَأَبْدِلْهُ إِيمَانًا». يقولها ثلاثًا. وقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ الْحَقَّ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ». ونزل القرآن بموافقته في أسرى بدر، وفي الحجاب، وفي تحريم الخمر، وفي مقام إبراهيم، وروي

من حديث عقبة بن عامر وأبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «لو كان بعدي نبي لكان عمر». وقال - عليه الصلاة والسلام -: «عمر بن الخطاب سراج أهل الجنة». وعلى الجملة، فمناقبه كثيرة وأعظم من أن تُذكر.

واستشهد - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - يوم الأربعاء لأربع بقين من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين، وكانت خلافته عشر سنين وستة أشهر وعشرة أيام. انتهى ملخصًا من «غاية النهاية» و«الإصابة» و«الاستيعاب»^(١).

٣٠- (الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه)

هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر أبو عبدالله الأصبحي المدني، إمام دار الهجرة، وصاحب المذهب، أخذ القراءة عزًّا عن نافع بن أبي نعيم، وروى القراءة عنه أبو عمرو الأوزاعي، ويحيى بن سعيد، والحلواني في قول الهذلي، ولا يصح. ولد سنة ثلاث وسبعين، ومات سنة تسع وسبعين^(٢) ومئة للهجرة، رحمه الله، رحمة واسعة، وجزاه عن الأمة خيرًا.

٣١- (الإمام الشاطبي رضي الله عنه ونفعنا بعلومه)

هو أبو القاسم بن فيرّه (بكسر الفاء وبعدها ياء مثناة تحتية ساكنة ثم راء مشددة مضمومة بعدها هاء ومعناه بلغة عجم الأندلس الحديد) بن خلف بن أحمد الشاطبي الأندلسي الرعيبي الضري، ولد في آخر سنة ثمان وثلاثين وخمس مئة هجرية بشاطبة، وهي قرية من قرى الأندلس حيث تلقى فيها القراءات وحذقها على أبي عبدالله بن محمد بن أبي العاصم النكري، ثم رحل إلى بلنسية، وهي قرية قريبة من بلده، فعرض بها

(١) انظر: الإصابة، لابن حجر، ٧/٧٤، ط مكتبة الكليات الأزهرية؛ والاستيعاب، لابن حجر، ٧، ٢٥٨، من نفس الطبعة؛ وغاية النهاية، لابن الجزري، ١/٥٩١.

(٢) انتهى ملخصًا من غاية النهاية، ٢/٣٥.

«التيسير»، للإمام أبي عمرو الداني، كما عرض بها القراءات على الإمام ابن هذيل، وسمع منه الحديث.

وأخذ على أبي عبدالله بن حميد كتاب سيبويه، و«الكامل»، للمبرد، و«أدب الكاتب»، لابن قتيبة، ثم رحل للحج من طريق الاسكندرية، فسمع بها من أبي طاهر السلفي، وغيره من الفضلاء، ولما دخل القاهرة أقبل عليه الناس واجتمعوا حوله يرتشفون من علمه الفياض، وينهلون من أدبه الغزير، فلما ترامت أخباره إلى القاضي الفاضل حاكم مصر اتصل به، وأكرم نزله، وجعله شيخاً للمدرسة الفاضلية بالقاهرة، فتصدر بها للإقراء، وحضر له أهل العلم من كل صوب وحذب؛ ليتلقوا عنه علوم القرآن الكريم، وبهذه المدرسة نظم فيما نعلم أربع قصائد:

الأولى: حرز الأمانى. اختصر فيها كتاب «التيسير في القراءات»، للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني.

الثانية: عقيلة أتراب القصائد في بيان رسم المصاحف العثمانية. اختصر فيها كتاب «المقنع»، للإمام الداني المذكور.

الثالثة: ناظمة الزهر في علم الفواصل. اختصر فيها كتاب «البيان في عد آي القرآن»، للإمام الداني - أيضاً -.

الرابعة: قصيدة دالية لخصّ فيها كتاب «التمهيد»، لابن عبدالبر.

وكان الشاطبي - رحمه الله - تَعَالَى - إماماً ثبّتاً، حجة في علوم القرآن والحديث واللغة، كما كان آية من آيات الله في حدة الذهن وحصافة العقل، وقوة الإدراك، ويزين ذلك كله زهد في الدنيا وورع في الدين، وإقبال على الله - تَعَالَى - بمختلف العبادات، ومتنوع القربات، ولا يجلس للإقراء إلا على طهارة، وكان يمتنع جلساءه من الخوض إلا في العلم والقرآن، وكان مثلاً أعلى للصبر والاستسلام لربه والخضوع لحكمه، وإذا سئل عن حاله لا يزيد على أن يقول: العافية.

توفي - رحمه الله - تَعَالَى - في يوم ثمان وعشرين من جمادى الآخرة سنة تسعين وخمس مئة هجرية، ودفن بسفح جبل المقطم بالقاهرة، تغمده الله بوسع رحمته، وجزاه

عن الأمة^(١) خير الجزاء.

٣٢- (هشام بن حكيم)

هشام بن حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد بن عبدالعزى القرشي الأسدي، أسلم يوم الفتح، ومات قبل أبيه، وكان من فضلاء الصحابة وخيارهم ممن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ذكر مالك أن عمر بن الخطاب كان يقول إذا بلغه أمرٌ ينكره: أمّا ما بقيتُ أنا وهشام بن حكيم فلا يكون ذلك.

وروى ابن وهب عن مالك عن ابن شهاب، قال: كان هشام بن حكيم في نفر من أهل الشام يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ليس لأحد عليهم إمارة، قال مالك: كانوا يمشون في الأرض بالإصلاح والنصيحة يحتسبون. قال: وسمعت مالكا يقول: كان هشام بن حكيم كالسائح لم يتخذ أهلاً ولا ولداً.

وثبت ذكره في الصحيح من رواية الزهري عن عروة عن المشور وعبدالرحمن بن عبدالقادر، عن عمر: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان على غير ما قرأني رسول الله ﷺ. وفيه أنه أحضره لرسول الله ﷺ. فاستقرأهما فصوّبهما، وقال: «نزل القرآن على سبعة أحرف»... الحديث بطوله.

قال ابن سعد: كان مهيباً. وقال مصعب الزبيري: كان له فضل. قال أبو نعيم:

استشهد^(٢) بأجنادين.

(١) انتهى ملخصاً من غاية النهاية، ٢٠/٢ : ٢٣؛ والأعلام، للزركلي، ٦ / ١٤.

(٢) انظر ترجمته في: الإصابة، ١٠ / ٢٤٥؛ والاستيعاب، ١٠ / ٣٩٥.

الخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقّتي واعتمادي...

أحمد الله - تَعَالَى - وأشكره على أن هداني وأعاني على تحقيق هذا الكتاب وتقديمه لأهل القرآن الكريم، وأملّي أن أكون بهذا قد أسهمت في إحياء هذا التراث وفي إضافة ما هو جديد إلى مكتبة القراءات وعلوم القرآن.

ورغم أنني قد بذلت قصارى جهدي في هذا العمل فلا أدعي السلامة فيه من العيوب، فالكمال لله وحده، والعصمة للأنبياء - عليهم الصلاة والسلام -.. وأرجو ممن اطلع عليه فوجد فيه خطأ أن يصلحه، ويلتمس العذر لمحقّقه:

فالعذر عند خيار الناس مقبول والعفو من شيم السادات مأمول هذا، وفي الحديث النبوي الشريف: «من لم يشكر الناس لم يشكر الله»، رواه أبو داود، والترمذي.

لهذا أقدم شكري وامتناني وعرفاني بالجميل لكل من أعاني في إخراج هذا الكتاب، ولولا خشية الإطالة لذكرت أسماءهم واحداً واحداً اعترافاً بفضلهم وتسجيلاً لوفائهم. وأسأل الله أن يجزي الجميع عني خير الجزاء، حيث انتفعت بخبرتهم في مراجعة هذا الكتاب.

وأرجو الله عَلَيْهِ أن يتقبل مني هذا العمل، وأن يثبني عليه يوم لا ينفع المرء إلا ما قدمت يداه، وأن يحسن عاقبتنا في الأمور كلها، وأن يبارك لي ولأولادي إلى يوم الدين إنه سميع مجيب.

وكان الفراغ من تحقيق هذا الشرح المبارك يوم الجمعة الثامن من شهر جمادى الثانية سنة سبع وأربع مئة وألف للهجرة الشريفة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التحية، الموافق للسادس من شهر فبراير سنة سبع وثمانين وتسع مئة وألف ميلادية، وذلك بمدينة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وفي الختام أحمد الله على إتمامه حمدًا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، وأسأله - تعالى - أن يبلغنا من الخير أملنا وأن يختم بالإيمان أجلنا، وأن يجعل آخر كلامنا شهادة أن لا إله إلا الله وأن سيدنا محمدًا رسول الله. آمين.

المحقق

عبدالرازق بن علي بن إبراهيم موسى

مراجع التقديم والتحقيق المخطوطة والمطبوعة

• أولاً: المخطوطات:

- ١ - شرح الدرّة للشيخ النويري. المتوفى سنة ٨٩٧هـ ، مخطوط في دار الكتب المصرية تحت رقم «٣٣٢» قراءات.
- ٢ - شرح الدرّة للشيخ أحمد بن عبد الجواد، مكتبة كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- ٣ - شرح الدرّة للشيخ محمد هلال الإياري. نسخة عند الشيخ عامر السيد عثمان شيخ المقارئ المصرية الأسبق.
- ٤ - شرح الدرّة للشيخ علي الرميلي. نسخة في المكتبة الأزهرية برقم (٥٦/٣٥٤٨).
- ٥ - شرح الشاطبية للشيخ إبراهيم بن عمر الجعبري. مخطوط في مدرسة بشير آغا بالمدينة المنورة.
- ٦ - شرح الشاطبية للشيخ ابن عبدالحق السنباطي. مخطوط في قسم المخطوطات بجامعة أم القرى بمكة المكرمة برقم «٤٩٤»
- ٧ - شرح الشاطبية للشيخ محمد بن الحسن الفاسي. ت ٦٥٦هـ . مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. والمكتبة الأزهرية بالقاهرة.
- ٨ - نهج الدمامة للإمام بُرهان الدين إبراهيم الجعبري. ت ٧٣٢هـ ، مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- ٩ - الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير للإمام محمد بن أحمد الشهير بالمتولى. مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

- ١٠ - شرح طيبة النشر في القراءات العشر للإمام محمد بن محمد العقيلي نسبة النويري. قسم مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم «٢٦٠٦».
- ١١ - عزو الطرق للإمام محمد بن أحمد الشهير بالمتولى. نسخة الشيخ عامر السيد عثمان شيخ عموم المقارئ المصرية.
- ١٢ - جامع البيان لأبي عمرو الداني. ت/ ٤٤٤. قسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- ١٣ - كتاب التتمة في قراءة الثلاثة الأئمة وهو مختصر الإرشاد والمستنير للشيخ الإمام شرف الدين صدقة الضير. مخطوط في المكتبة الأزهرية بالقاهرة. والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- ١٤ - الجواهر المكملّة في القراءات العشر محمد بن أحمد العوفي. مخطوط في مدرسة بشير آغا بالمدينة المنورة.
- ١٥ - فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم للإمام محمد المتولى. مخطوط ملك الشيخ عامر عثمان شيخ المقارئ المصرية الأسبق.
- ١٦ - كتاب فتح الوصيد في شرح القصيدة لعلم الدين أبي الحسن عليّ بن محمد بن عبد الصمد السخاوي. ت ٦٤٣ هـ. مخطوطات جامعة الإمام.
- ١٧ - شرح الدرّة للشيخ المغفور له عبدالفتاح السيد عجمي المرصفي. مخطوطات مكتبة المؤلف.
- ١٨ - الطراز في شرح ضبط الخراز أبو عبدالله محمد بن عليّ. مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

● ثانيًا: المطبوعات:

- ١ - القرآن الكريم. مصحف المدينة المنورة.
- ٢ - غاية النهاية في طبقات القراء للحافظ محمد بن محمد الجزري. ط بيروت.

- ٣ - البدر الطالع لشيخ الإسلام محمد بن عليّ الشوكاني. ط بيروت.
- ٤ - طبقات الحفاظ للسيوطي. ط بيروت.
- ٥ - العنوان في القراءات السبع لأبي طاهر إسماعيل الأنصاري الأندلسي. تحقيق د. زهير زاهد. ط بيروت.
- ٦ - تجبير التيسير في القراءات العشر محمد بن محمد الجزري. ط بيروت، ودار الوعي بحلب.
- ٧ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين السخاوي. ط بيروت.
- ٨ - معجم المؤلفين في التراجم عمر رضا كحالة. ط مكتبة المثنى ببيروت.
- ٩ - الأعلام لخير الدين الزركلي. ط بيروت.
- ١٠ - هدية العارفين في أسماء المؤلفين. إسماعيل باشا البغدادي. ط مكتبة المثنى ببغداد.
- ١١ - الكشاف للزمخشري. ط بيروت.
- ١٢ - فهرس الخزانة العلمية بسلا للدكتور محمد حجي. مكتبة الجامعة الإسلامية.
- ١٣ - كتاب السبعة في القراءات ابن مجاهد. تحقيق د. شوقي ضيف. ط القاهرة.
- ١٤ - تاج العروس للزبيدي. ط الجمالية بالقاهرة.
- ١٥ - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للإمام شمس الدين الذهبي. ط بيروت.
- ١٦ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر. الشيخ محمد بن عبدالغني الدميّاطي. ط القاهرة.
- ١٧ - غيث النفع في القراءات السبع للشيخ عليّ النوري الصفاقسي بهامش سراج القاري. ط الحلبي بالقاهرة.

- ١٨ - الإضاءة في أصول القراءة للشيخ عليّ محمد الضباع. ط الحلبي بالقاهرة.
- ١٩ - إرشاد المرید شرح الشاطبية. عليّ محمد الضباع. ط القاهرة.
- ٢٠ - تيسير مصطلح الحديث. د محمود الطحان. ط بيروت.
- ٢١ - علوم الحديث لابن الصلاح. تحقيق د. نور الدين عتر. ط المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.
- ٢٢ - منجد المقرئين. محمد بن محمد الجزري. ط بيروت.
- ٢٣ - الجامع لأحكام القرآن. محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي. ط بيروت.
- ٢٤ - فتح الباري على شرح البخاري لابن حجر العسقلاني. ط المطبعة السلفية بالقاهرة.
- ٢٥ - لطائف الإشارات لفنون القراءات للإمام شهاب الدين القسطلاني. ط القاهرة.
- ٢٦ - الإبانة عن معاني القراءات. مكي بن أبي طالب القيسي. ط دمشق.
- ٢٧ - مناهل العرفان في علوم القرآن للشيخ محمد الزرقاني. ط دار الفكر ببيروت.
- ٢٨ - الكشف عن وجوه القراءات السبع مكي بن أبي طالب القيسي. ط مجمع اللغة بدمشق.
- ٢٩ - كتاب الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجوزية. تحقيق د. نسيب نشاوي. دمشق.
- ٣٠ - صحيح مسلم بشرح النووي. بيروت.
- ٣١ - تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل القرآن). ط القاهرة.
- ٣٢ - حاشية الصبان على الأشموني. ط الحلبي بالقاهرة.
- ٣٣ - الحجة للقراء السبعة أبو عليّ الفارسي. دار المأمون للتراث. دمشق.

- ٣٤ - النجوم الطوالع شرح الدرر اللوامع. الشيخ إبراهيم أحمد المارغني. ط تونس.
- ٣٥ - النشر في القراءات العشر للحافظ محمد بن محمد الجزري. ط الحلبي.
بالقاهرة.
- ٣٦ - تقريب النشر في القراءات العشر. محمد بن الجزري. ط الحلبي - القاهرة.
- ٣٧ - شرح الدرّة على هامش إبراز المعاني لفريد عصره علي بن محمد الضباع. ط
الحلبي بالقاهرة.
- ٣٨ - إبراز المعاني. لأبي شامة ت ٥٩٦هـ. تحقيق الشيخ إبراهيم عطوه علي. ط
الحلبي بالقاهرة.
- ٣٩ - حجة القراءات للإمام أبي زرعة عبدالرحمن بن زنجلة. تحقيق سعيد الأفغاني.
ط مؤسسة الرسالة بيروت.
- ٤٠ - إملاء ما من به الرحمن للعكبري. ط الحلبي بالقاهرة.
- ٤١ - التيسير في القراءات السبع. أبو عمرو بن سعيد الداني. ط بيروت.
- ٤٢ - متن حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع للشاطبي. ط الحلبي
بالقاهرة.
- ٤٣ - رسالة العلامة الشيخ محمد بن عليّ بن بالوشة المتضمن لبيان ما هو المقدم في
الأداء. ط تونس.
- ٤٤ - سراج القاري المبتدى للإمام أبي القاسم عليّ بن عثمان القاصح. ط الحلبي
القاهرة.
- ٤٥ - الإصابة في تمييز الصحابة شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني. ط الكليات
الأزهرية بالقاهرة.

- ٤٦ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب. أبو عمر محمد بن عبد البر على هامش الإصابة. ط الكليات الأزهرية بالقاهرة.
- ٤٧ - تفسير أبي حيان (البحر المحيط) أبو حيان الأندلسي. ط دار الفكر.
- ٤٨ - سِيرَ أعلام النبلاء. أبو عبدالله الذهبي. ط بيروت.
- ٤٩ - الفهرست لابن النديم. ط القاهرة.
- ٥٠ - إعراب القرآن للنحاس. تحقيق د. زهير غازي. ط بغداد.
- ٥١ - المرشد الوجيز. عبدالرحمن أبو شامة. ط بيروت.
- ٥٢ - التفسير الكبير للإمام فخر الدين الرازي. ط دار الفكر.
- ٥٣ - فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية. ط مكتبة المعارف بالرباط.
- ٥٤ - الوافي شرح الشاطبية. للشيخ عبدالفتاح القاضي. ط القاهرة.
- ٥٥ - البدور الزاهرة في القراءات العشرة للشيخ عبدالفتاح القاضي. ط القاهرة.
- ٥٦ - ترتيب القاموس المحيط. الأستاذ طاهر أحمد الزاوي. ط مكة المكرمة.
- ٥٧ - حجة القراءات لابن خالويه. تحقيق د. مكرم. ط بيروت.
- ٥٨ - الإيضاح لمتن الدرّة. الشيخ عبدالفتاح القاضي. ط القاهرة.
- ٥٩ - البرهان في علوم القرآن. محمد بن عبدالله الزركشي. ط الحلبي بالقاهرة.
- ٦٠ - متن طيبة النشر. محمد بن محمد الجزري. ط القاهرة.
- ٦١ - تاريخ القراء العشرة ورواتهم وتواتر قراءتهم، عبدالفتاح القاضي. ط القاهرة.
- ٦٢ - التسهيل لعلوم التنزيل للعلامة محمد بن أحمد بن جزى الكلبي. ط بيروت.
- ٦٣ - شرح الشاطبية للعلامة محمد بن أحمد الموصلي المعروف بشعلة. ط دار رسائل الجيب بالقاهرة.

- ٦٤ - الدرر اللوامع في أصل مقر الإمام نافع. شرح العلامة إبراهيم أحمد المارغني. ط تونس.
- ٦٥ - القول المحرر في قراءة الإمام أبي جعفر نظم وشرح الشيخ أبو بكر الحداد الحسيني نجل الشيخ محمد عليّ خلف الحسيني شيخ الأزهر سابقا. ط القاهرة.
- ٦٦ - نهاية القول المفيد في التجويد للشيخ محمد مكي نصر. ط الحلبي بالقاهرة.
- ٦٧ - الإضاءة في علم التوحيد. الشيخ أحمد المقرئ المالكي. ط بيروت.
- ٦٨ - شرح متن الدرّة للسمنودي. ط القاهرة.
- ٦٩ - الإقناع لابن الباذش. تحقيق د. قطامش. ط جامعة أم القرى.
- ٧٠ - دليل الحيران للعلامة إبراهيم المارغني. ط مكتبة النجاح. ليبيا.
- ٧١ - زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي. ط المكتب الإسلامي.
- ٧٢ - الإتيان في علوم القرآن للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي. ط الهيئة المصرية للكتاب.
- ٧٣ - تنقيح فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم. نظم الأساتذة. فضيلة الشيخ أحمد عبدالعزيز الزيات، والشيخ عامر السيد عثمان، والشيخ إبراهيم شحاتة السمنودي، ط حجازي بالقاهرة.
- ٧٤ - شرح ضبط الخراز للعلامة الشيخ أحمد إبراهيم المارغني المفتي المالكي. ط تونس.
- ٧٥ - سنن الترمذي لأبي عيسى الترمذي. ط بيروت.
- ٧٦ - سنن أبي داود لأبي داود السجستاني. ط بيروت.
- ٧٧ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال للإمام الذهبي. ط بيروت.
- ٧٨ - أوضح المسالك تأليف الإمام جمال الدين بن يوسف بن هشام. تحقيق مصطفى السقا. ط بيروت.

- ٧٩ - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق د. عبدالفتاح شلبي، د. عبدالحليم النجار. ط القاهرة.
- ٨٠ - الدر المصون للشيخ أحمد بن يوسف المعروف بالسمنين. تحقيق د. أحمد الخراط. ط دمشق.
- ٨١ - الأصول في النحو. لابن السراج. ط بيروت.
- ٨٢ - شرح طيبة النشر للعلامة أحمد بن محمد بن محمد بن الجزري المعروف بابن الناظم. ط القاهرة.
- ٨٣ - إيضاح المكنون. للحاج خليفة. بذيّل كشف الظنون. ط بيروت.
- ٨٤ - الأنساب للإمام عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني. ط دائرة المعارف بالهند.
- ٨٥ - الإكمال للحافظ بن ماكولا، ت ٤٧٥ هـ. بيروت لبنان.
- ٨٦ - معجم البلدان لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي. دار إحياء التراث العربي.
- ٨٧ - هداية القاري في تجويد كلام الباري. الشيخ عبدالفتاح السيد عجمي المرصفي. ط القاهرة.
- ٨٨ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام السيوطي. تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون. ط الكويت.
- ٨٩ - سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين لفضيلة الشيخ علي محمد الضباع. ط القاهرة.
- ٩٠ - الإرشاد في القراءات العشر لأبي العز القلانسي. تحقيق عمر حمدان. ط مكة.

فهرس المحتويات

- ٥. مقدمة الطبعة الثالثة ●
- ٧. التقريظ الأول: بقلم فضيلة الشيخ: عامر السيد عثمان ●
- ٩. التقريظ الثاني: بقلم فضيلة الشيخ: عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي ●
- ١١. التقريظ الثالث: بقلم فضيلة الشيخ: عبدالله بن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ●
- ١٣. التقريظ الرابع: بقلم فضيلة الشيخ: د. محمود سيويه أحمد البدوي ●
- ١٥. مقدمة المحقق ●
- ١٩. القسم الأول: الدراسة ●
- ١٩. ١- لحة تاريخية عن حياة الناظم ●
- ١٩. (نشأته): ●
- ٢٠. (شيوخه) ●
- ٢٢. (تلامذته): ●
- ٢٢. (رحلاته): ●
- ٢٣. (وفاته): ●
- ٢٦. ٢- «لحة تاريخية عن حياة الشارح» ●
- ٢٧. (شيوخه): ●
- ٢٨. (وفاته): ●
- ٢٩. ٣- التعريف بالأئمة الثلاثة ورواتهم وطرقهم ●
- ٢٩. «الإمام الأول من الثلاثة: أبو جعفر المدني» ●
- ٣٠. «ابن وردان» ●
- ٣٠. «ابن جمّاز» ●
- ٣١. «الإمام الثاني: يعقوب الحضرمي البصري» ●
- ٣٢. «رؤيس» ●

٣٣. «رَفَح»
٣٤. «الإمام الثالث: خلف بن هشام البزار البغدادي»
٣٥. «إسحاق»
٣٥. «إدريس»
- ٤- ذكر الإسناد الذي أدى إلى قراءة هؤلاء الأئمة الثلاثة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ - أجمعين. ٣٧.
- ٥- مبادئ علم القراءات ٤٠.
- ٦- «الفرق بين القراءة والرواية والطريق والخلاف الواجب والجائز» ٤٢.
- ٧- «تواتر القراءات العشر وفتوى الإمام السبكي فيها» ٤٣.
- ٨- «كلمة موجزة عن نشأة القراءات وتطورها وأول من دوّن فيها». ٤٦.
- «نشأة القراءات» ٤٦.
- «كيفية اختيار القراء العشرة» ٤٧.
- «القراء العشرة وسبب اشتغالهم» ٤٨.
- «أركان القراءة الصحيحة» ٤٩.
- «التدوين في علم القراءات» ٤٩.
- «اتساع حركة التأليف في القراءات» ٥٠.
- «دخول القراءات للمغرب» ٥١.
- ٩- «الروايات الصحيحة والأقوال المشهورة في الأحرف السبعة» ٥٣.
- القول الأول: ٥٥.
- القول الثاني: ٥٥.
- القول الثالث: ٥٥.
- القول الرابع: ٥٦.
- القول الخامس: ٥٦.

٥٧. القول السادس:
٥٧. القول السابع:
٥٩. القسم الثاني: التحقيق ●
٦١. ١- «وصف نسخ التحقيق»
٩١. ٢- «توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف»
٩٢. ٣- «منهج التحقيق»
٩٥. ● كتاب شرح الزبيدي والتعليق عليه
١٠٥. ● «بَابُ الْبَسْمَلَةِ وَأُمُّ الْقُرْآنِ»
١٠٨. «سورة أم القرآن»
١١٤. ● باب الإدغام الكبير
١١٨. هَاءُ الْكِتَابَةِ
١٢٢. الْمُدُّ وَالْقَصْرُ
١٢٤. «الْهَمْزَتَانِ مِنْ كَلِمَةٍ»
١٣١. الْهَمْزَتَانِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ
١٣٢. الْهَمْزُ الْمَفْرُودُ
١٣٩. «التَّغْلُ وَالسَّكْتُ وَالْوَقْفُ عَلَى الْهَمْزِ»
١٤٤. «الْإِدْغَامُ الصَّغِيرُ»
١٤٥. «هَلْ وَبَلْ»
١٤٩. «التَّوْنُ السَّاكِنَةُ وَالتَّنْوِينُ»
١٥٠. «الْفَتْحُ وَالْإِمَالَةُ»
١٥٣. «الرَّاءَاتُ» «وَاللَّامَاتُ وَالْوَقْفُ عَلَى الْمَرْسُومِ»
١٦٢. «يَاءَاتُ الْإِضَافَةِ»
١٦٦. «يَاءَاتُ الزُّوَادِ»
١٧٣. ● «بَابُ فَرْشِ الْحُرُوفِ»
١٧٣. سورة البقرة

٢٠٥. «سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ»
٢١٥. «سُورَةُ النَّسَاءِ»
٢٢٣. «سُورَةُ الْمَائِدَةِ»
٢٢٨. «سُورَةُ الْأَنْعَامِ»
٢٤١. «سُورَةُ الْأَعْرَافِ وَالْأَنْفَالِ»
٢٥٣. «سُورَةُ التَّوْبَةِ وَيُونُسَ وَهُودٍ - عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -»
٢٦٠. «سُورَةُ يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ»
٢٦٥. [«سُورَةُ هُودٍ»]
٢٧٠. «سُورَةُ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالرَّعْدِ»
٢٧٤. «وَمِنْ سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى سُورَةِ الْكَهْفِ»
٢٧٦. [«سُورَةُ الْحَجْرِ»]
٢٧٨. «سُورَةُ النَّحْلِ»
٢٨١. «سُورَةُ الْإِسْرَاءِ»
٢٨٦. «سُورَةُ الْكَهْفِ»
٢٩٤. «وَمِنْ «سُورَةِ مَرْيَمَ - عَلَيْهَا السَّلَامُ - إِلَى سُورَةِ الْفُرْقَانِ»
٣١٤. «وَمِنْ سُورَةِ الْفُرْقَانِ إِلَى سُورَةِ الرُّومِ»
٣٢٤. «سُورَةُ الرُّومِ وَلِقْمَانَ وَالسَّجْدَةَ»
٣٢٩. «سُورَةُ الْأَحْزَابِ وَسَبَأٍ وَفَاطِمَةَ»
٣٣٦. «سُورَةُ يَسَ وَالصَّافَّاتِ»
٣٤٤. «وَمِنْ سُورَةِ ص إِلَى سُورَةِ الْأَحْقَافِ»
٣٥٦. «وَمِنْ سُورَةِ الْأَحْقَافِ إِلَى سُورَةِ الرَّحْمَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ»
٣٦٤. «وَمِنْ سُورَةِ الرَّحْمَنِ إِلَى سُورَةِ الْاِمْتِحَانِ»
٣٧٠. «وَمِنْ سُورَةِ الْاِمْتِحَانِ إِلَى سُورَةِ الْجِنِّ»
٣٧٥. «وَمِنْ سُورَةِ الْجِنِّ إِلَى سُورَةِ الْمُرْسَلَاتِ»
٣٨١. «وَمِنْ سُورَةِ الْمُرْسَلَاتِ إِلَى سُورَةِ الْغَاشِيَةِ»

٣٨٧. «وَمِنْ سُورَةِ الْغَاشِيَةِ إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ»
- الأئمة والأعلام الذين ورد ذكرهم في كلام الشارح
٣٩٧.
٣٩٩. ١- الإمام الأول: (نافع المدني)
٤٠٠. مناقبه:
٤٠١. ٢- (قالون)
٤٠٢. ٣- (ورش)
٤٠٣. ٤- الإمام الثاني: (ابن كثير المكي)
٤٠٣. اسمه وكنيته:
٤٠٣. مولده:
٤٠٤. مناصبه:
٤٠٤. ٥- (البيزي)
٤٠٥. ٦- (قنبل)
٤٠٧. ٧- الإمام الثالث: (أبو عمرو بن العلاء البصري)
٤٠٩. ٨- (حفص الدوري)
٤٠٩. تعريفه:
٤٠٩. مولده:
٤١٠. مناقبه:
٤١٠. مؤلفاته:
٤١١. ٩- (السوسي)
٤١٢. ١٠- الإمام الرابع: (عبدالله بن عامر الشامي)
٤١٢. اسمه وكنيته:
٤١٢. مولده:
٤١٢. مناصبه:
٤١٣. تلامذته:

- ١١- (هشام) ٤١٣.
- ١٢- (ابن ذكوان) ٤١٤.
- ١٣- الإمام الخامس: (عاصم بن أبي النجود الكوفي) ٤١٦.
- اسمه وكنيته: ٤١٦.
- تلامذته: ٤١٧.
- ١٤- (شعبة) ٤١٧.
- ١٥- (حفص) ٤١٨.
- ١٦- الإمام السادس: (حمزة الكوفي) ٤٢٠.
- اسمه وكنيته: ٤٢٠.
- تلامذته: ٤٢٢.
- ١٧- (خلف) ٤٢٢.
- ١٨- (خلاد) ٤٢٣.
- ١٩- الإمام السابع: (الكسائي الكوفي) ٤٢٤.
- اسمه وكنيته: ٤٢٤.
- مناقبه: ٤٢٥.
- وفاته: ٤٢٦.
- مؤلفاته: ٤٢٦.
- أشهر رواته: ٤٢٦.
- ٢٠- (الليث) ٤٢٦.
- ٢١- (حفص الدوري) ٤٢٧.
- الأعلام الذين ورد ذكرهم في كلام الشارح ٤٢٨.
- ٢٢- (العلامة الجعبري) ٤٢٨.
- ٢٣- (أبو القاسم الهذلي) ٤٢٩.

- ٢٤- (الأعمش) ٤٣٠
- ٢٥- (الشَّطَوِي) ٤٣١
- ٢٦- (أبو المنذر سلام بن سليمان الطويل) ٤٣١
- ٢٧- (الإمام عبدالوهاب السبكي) ٤٣٢
- ٢٨- (الإمام شيخ الإسلام أبو العباس بن تيمية) ٤٣٢
- ٢٩- (عمر بن الخطاب رضي الله عنه) ٤٣٣
- ٣٠- (الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه) ٤٣٥
- ٣١- (الإمام الشاطبي رضي الله عنه ونفعنا بعلومه) ٤٣٥
- ٣٢- (هشام بن حكيم) ٤٣٧
- الخاتمة ٤٣٨
- مراجع التقديم والتحقيق المخطوطة والمطبوعة ٤٤١
- فهرس المحتويات ٤٤٩



تم الجمع والصف بمكتب الرضا للدعاية والإعلان

٣٢٠٧٩٤ (٠٨٢)، محمول: ٠١٠١٤٦٠٨٦١

بني سويف - ج. م. ع.

كُتِبَ لِلْمَحْقُقِ

- ١- المحرر الوجيز في عد أي الكتاب العزيز. شرح أرجوزة المتولي (مطبوع).
- ٢- مرشد الخلان إلى معرفة عد أي القرآن. شرح نظم الفوائد الحسان، لشيخنا عبدالفتاح القاضي. (مطبوع).
- ٣- تحقيق شرح الزبيدي على الدرّة في القراءات الثلاث. (تحت الطبع)
- ١- تحقيق شرح العلامة أبي عيد رضوان المخللاتي. وهو شرح على ناظمة الزهر، للإمام الشاطبي.
- ٢- تحقيق شرح الشاطبية المسمى بالآلئ الفريدة، للإمام المقرئ محمد بن حسن، المشهور الفاسي، ت ٦٥٦هـ.



تم الجمع والصف بمكتب الرضا للدعاية والإعلان

٣٢٠٧٩٤ (٠٨٢)، محمول: ٠١٠١٤٦٠٨٦١

بني سويف - ج . م . ع

مطبعة العمرانية للأوفست

الجيزة ت : ٧٧٩٧٥٥٠